

حِكْمَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

تأليف

الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

ابن قيم الجوزية

٧٥١ - ٦٩١

القسم الثاني

حقيقته ، وملحق حواشيه

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الدراسات الإسلامية في كلية الآداب بجامعة دمشق

الطبعة الأولى

حُكْمُ مُرَاهِلِ الذِّمَّةِ

تَأَلَّفَ

الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

ابن قسيم الجوزية

٦٩١ - ٧٥١

القسم الثاني

CHECK

حقيقه ، وعلني حواشيه .

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الإسلاميات في كلية الآداب بجامعة دمشق

الطبعة الاولى

جميع الحقوق محفوظة

فكانت الولاية للحاكم . ومن قال : نأذن لمسلم يباشر العقد ، فلائنه ولي في الحقيقة ، ولكن اتصال هذا العقد بمسلم يمنع من مباشرة الكافر له ، فيباشره مسلم باذن الولي جميعاً بين الحقيقتين : حق الولي وحق المسلم .

فصل

فان تزوج المسلم ذمية بشهادة ذمين ، فنص أحمد على أنه لا يصح . قال مهنا : سألت أحمد عن رجل مسلم تزوج يهودية بشهادة نصرانيين أو مجوسيين . قال : لا يصلح إلا عدول ^(١) . وهذا قول الشافعي . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : يصح النكاح . وخرجه الأصحاب وجهاً في المذهب بناء على قبول شهادة بعضهم على بعض وحجة من أبطله قوله : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وأن الشهادة إنما شرطت لاثبات الفراش عند التجاحد ولا يمكن إثباته بشهادة الكفار وبأن شهادتهم كلاً شهادة ، فقد خلا النكاح عن الشهادة ، وبأن النكاح لو انعقد بشهادتهما لسمعت شهادتهما على المسلم فيما يرجع إلى حقوق النكاح من وجوب المهر والنفقة والسكنى : وهذا ممتنع .

قال المجوزون : الشهادة في الحقيقة للمسلم على الكافرة ، لأنهما يشهدان عليها بإثبات ملك بضعها له أصلاً ، فهي في الحقيقة شهادة كافر على كافر ، ونحن قبلها ، فنصح العقد بها . وأما حقوق النكاح فأنما تثبت ضمناً وتبماً ، وينبت في التبع مالا يثبت في المتبوع . ونظأره كثيرة جداً .

(١) وفي المدونة الكبرى (لحمون) : ١١/٠ « لا يشهد ذمي على مسلم في سعر ولا حصر » . ولكن اظهر في سنن أبي داود ١٧/٣ : (لا شهادة لأهل الدمة) كيف تقبل شهادة الدمي في السعر

فصل

ولا يكون الكافر محرماً للمسئلة : نص عليه أحمد، قال أبو الحارث : قيل لأبي عبد الله : المجوسي محرم لأمه وهي مسئلة ؟ قال : لا . وقال أبو الحارث أيضاً : سئل أبو عبد الله عن امرأة مسئلة لها ابن مجوسي وهي تريد سفراً ، يكون لها محرماً يسافر بها ؟ قال : لا ، هذا يرى نكاح أمه فكيف يكون لها محرماً وهو لا يؤمن عليها ؟! وقال منها : سألت أحمد عن مجوسي تسلم ابنته وهو مجوسي يفرق بينه وبينها ؟ قال : نعم إن كان يتقى منه . فقلت له : وأي شيء يتقى منه . فقال : بجامعها . وقال أبو داود : سئل أبو عبد الله عن المجوسي تسلم أخته بحال بينهما ؟ قال : نعم إذا خافوا أن يأتيها .^(١) قال : وصحمت أبا عبد الله يسأل عن المجوسي يسافر بابنته أو يزوجها ، قال : ليس هو لها بولي . وقال علي بن سعيد : سألت أحمد عن النصراني واليهودي يكونان محرماً ؟ قال : هما لا يزوجان ، فكيف يكونان محرماً ؟ وقال منها : سألت أبا عبد الله عن نصراني أو يهودي أسلمت ابنته أيزوجها أبوها وهو نصراني أو يهودي ؟ قال : لا يزوجها . فقلت له : فإن زوجها ؟ قال : لا يجوز النكاح . قلت : فعل وأذنت الابنة . قال : يعيد النكاح . قلت : يسافر معها ؟ قال : لا يسافر معها . ثم قال لي : ليس هو بمحرم ! فقد نص على أن محرم المسئلة لا يكون كافراً .

فإن قيل : فأنتم لا تمنعون من النظر إليها ، والخلوة بها ، وكونها في بيت واحد ، قيل : بل نمنعه إذا كان مجوسياً ، كما نص عليه أحمد . وأما اليهودي

(١) قارن بما سبق أن نقلناه ص ٣٩٣ ح ٢ عن «مسائل الامام أحمد» .

والنصراني فلا يؤمن عليها في السفر أن يبيعها أو يقتلها بسبب عداوة الدين .
وهذا منتفٍ في خلوته بها ونظره إليها في الحضر ، فافترقا . والمتصود من المحرم
كإل الحفظ والشقة ، وعداوة الدين قد تمنع كإل ذلك .

فصل

فإن قيل : فما تقولون في وجوب الاتفاق على الأقارب مع اختلاف الدين؟
لقوله تبارك وتعالى « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » ، واختلافُ الدين يمنع
الميراث ^(١) ، | قيل : أما الأقارب مطلقاً فلا تجب نفقتهم مع اختلاف
الدين | ، وأما عمود النسب ففهم روايتان : إحداها لا تجب نفقتهم لذلك ،
والثانية : تجب ، لنا كد قرابتهم بالعصبة ؛ وحكى بعض الأصحاب في وجوب
نفقة الأقارب مطلقاً - مع اختلاف الدين - [أنه] إن منع وجوب الاتفاق منع في
سائر الأقارب ، وإن لم يكن مانعاً لم يمنع في حق قرابة الكلالة ، كالرق والغنى .
فأما أن يكون مانعاً في قرابة دون قرابة فلا وجه له ؛ ولا يصح التعليل بتأكد
القرابة ، لأن الأخ والأخت أقرب من أولاد البنات . والذي يقوم عليه الدليل
وجوب الاتفاق وإن اختلف الدينان ، لقوله تعالى : « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ
حُسْنًا ، وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ،
وَصَاحِبَيْهَا فِي الدُّنْيَا مَمْرُوفًا » . وليس من الإحسان ولا من المعروف ترك أبيه وأمه في
غاية الضرورة والفاقة ، وهو في غاية الغنى ، وقد ذم الله تبارك وتعالى قاطعي
الرحم ، وعظم قطيعتها وأوجب حقها وإن كانت كافرة . قال تعالى : « وَاتَّقُوا
اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » وقال تعالى : « وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ

(١) في عبارة الأصل اضطراب طاهر . وقد رتب براد الماعن : / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

الله مِنْ بَعْدِ مِيشَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ،
وفي الحديث : « لا يدخل الجنة قاطع رحم » ، « والرحم معلقة بساق العرش
تقول ^(١) : يارب صل من وصلني ، واقطع من قطعتني » ، وليس من صلة
[الرحم] ترك القرابة تهلك جوعاً وعطشاً وعرياً ، وقريبه من أعظم الناس
مالاً . وصلة الرحم واجبة وإن كانت لكافر ، فله دينه وللاصل دينه . وقياس
النفقة على الميراث قياس فاسد . فإن الميراث مبناه على النصرة والموالاتة ، بخلاف
النفقة فانها صلة ومواساة من حقوق القرابة . وقد جعل الله للقرابة حقاً - وإن
كانت كافرة - فالكفر لا يسقط حقوقها في الدنيا : قال الله تعالى :

« وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَبِذِي الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ، وَالصَّاحِبِ
بِالْجُنُبِ ^(٢) وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » .

وكل من ذكر في هذه الآية فحقه واجب وإن كان كافراً ، فما بال ذِي الْقُرْبَىٰ
وحده يخرج من جملة من وصى الله بالاحسان إليه ؟ ورأس الاحسان الذي لا يجوز
إخراجه من الآية هو الاتفاق عليه عند ضرورته وحاجته ، وإلا فكيف يوصى
بالاحسان إليه في الحالة التي لا يحتاج إلى الاحسان ، ولا يجب [له الاحسان]
أحوج ما كان إليه ؟ والله سبحانه وتعالى حرّم قطيعة الرحم وإن كانت
كافرة . وترك رحمه يموت جوعاً وعطشاً وهو من أغنى الناس وأقدمهم
على دفع ضرورته أعظم قطيعة ^(٣) .

(١) في الأصل (يقول) . وقارن بصحيح البخاري ١٤٥/٩ (كتاب التوحيد) .

(٢) في الأصل (للجنب) .

(٣) قارن بزيادة المعاد ٢٣٦ .

فإن قيل: فهل يقولون بدفع الزكوات والكفارات إليه؟ قيل: إن كان في المسألة إجماع معلوم لم يَجْزُ مخالفتهم، وإن لم يكن فيها إجماع احتاج القول بعدم الجواز إلى دليل. والفرق بين الزكاة والتعقة أن الزكاة حق الله، فرضها على الأغنياء تصرف في جهات معينة، وهي عبادة يشترط لها النية ولا تؤدي بفعل الغير، ولا تسقط بمضي الزمان، ولا تجوز على رقيقه وبهائم، والفقرة بخلاف ذلك، فقياس أحد البابين على الآخر قياس فاسد. ثم يقال: إن لم يكن بينهما فرق ولا إجماع فالحق التسوية، وإن كان بينهما فرق امتنع الالحاق.

فصل

ويجوز نكاح الكناينة بنص القرآن. قال تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ». والمحصنات هنا هنّ العفيفات، وأما المحصنات المحرمات في سورة «النساء» فهنّ المزوجات. وقيل: المحصنات اللاتي أُجْحِنَ هنّ الحرائر، ولهذا لم تحلّ إماء أهل الكتاب. والصحيح الأول لوجوه: أحدها أن الحرية^(١) ليست شرطاً في نكاح المسلمة. الثاني: أنه ذكر الإحصان في جانب الرجل كما ذكره في جانب المرأة فقال: «إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ» وهذا إحصان عفة بلا شك، فكذلك الإحصان المذكور في جانب المرأة. الثالث: أنه سبحانه ذكر الطيبات من المطاعم، والطيبات من المناكح فقال تعالى: «الْيَوْمَ إِحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ»، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ

(١) في الأصل: (الجزية)

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ،

والزانية خبيثة بنص القرآن ، والله سبحانه وتعالى حرم على عباده الخبائث من المطاعم والمشارب والمناكح ، ولم يُبَحِّ لهم إلا الطيبات . وبهذا يتبين بطلان قول من أباح تزوج الزواني . وقد بينّا بطلان هذا القول من أكثر من عشرين وجهاً في غير هذا الكتاب ^(١) . والمقصود أن الله سبحانه أباح لنا

(١) يطلب على الظن أن ابن القيم يشير هنا إلى كتابه « إغاثة اللفان من مصائد الشيطان ١/٦٥-٦٧ » وقد لا تبلغ الوجوه التي ذكرها هناك (بياناً لبطلان التزوج من الزواني) عشرين وجهاً أو أكثر كما يصرح في هذا المقام ، لأنه لم يسردها جميعاً سرداً متتابعاً كما دتة ، ولكن الحجب العقلي والعقلي التي استدلت بها على تحريم نكاح الزواني تبدو مقنعة شافية ، وتعبّر عن رأي ابن القيم في هذه المسألة تعبيراً واضحاً قوياً .

وقد بدأ ابن القيم عرض الموضوع من خلال آية النور : « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » ثم قال : « والصواب القول بأن هذه الآية محكمة يمل بها ، لم ينسخها شيء ، وهي مشتملة على خبر وتحريم ، ولم يأت من ادعى نسخها بحجة البتة » . ولاحظ أن تحريم الزواني « كما أنه هو موجب القرآن وصرّحه فهو موجب الفطرة ، ومقتضى العقل » وأن « بما يوضح التحريم ، وأنه هو الذي يليق بهذه الشريعة الكاملة : أن هذه الجنابة من المرأة تعود بفساد فراش الزوج وفساد النسب » . وأكد أن « المنافرة ثابتة بين الطيب والخبث شرعاً وقدراً ، فلا يحصل منها الازدواج والتراحم والتواد ، وينتأمل في النهاية : « فأن هذا من قول من جوز أن يتزوجا ويطأها الهية ، وقد وطئها الزاني البارحة ، وقال : ماء الزاني لا حرمة له ؟ فبب أن الامر كذلك ، فماء الزوج له حرمة ، فكيف يجوز اجتماعه مع ماء الزاني في رحم واحد ؟ » .

وإني لا نصح القارئ بالرجوع إلى « إغاثة اللفان » ليقرا الصفحات الثلاث برمتها - من الأصل نفسه - قراءة واعية أغلظته بعدها لن يرتاب في أن ابن القيم إنما يحيل عليها دون سواها . ولو لم تبلغ الحجة الواردة فيها عشرين وجهاً ولا أكثر . فليأخذ ابن القيم كتاب آخر صرح فيه بهذه الوجوه العشرين في تحريم نكاح الزواني ؟ أم تراه طراً عليه من النسيان ما بطراً على كل إنسان ، فحسب أنه قد استدلت بأكثر من عشرين وجهاً ، وهو في الحقيقة إنما يريد زهاء عشرين أو نحواً من عشرين ؟

المحصنات من أهل الكتاب، وفعله أصحاب نبينا ﷺ، فتزوج عثمان نصرانية، وتزوج طلحة بن عبيد الله نصرانية، وتزوج حذيفة يهودية. قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن المسلم يتزوج النصرانية أو اليهودية؟ فقال: ما أحب أن يفعل ذلك، فإن فعل فقد فعل ذلك بعض أصحاب النبي ﷺ. وقال صالح ابن أحمد: حدثني أبي، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا سعيد، عن قتادة أن حذيفة بن اليمان وطلحة بن عبيد الله، والجارود بن المعلّى، وذكر آخر - تزوجوا نساء من أهل الكتاب، فقال لهم عمر: طلقوهن، فطلقوا إلا حذيفة. فقال عمر: طلقها. فقال: تشهد أنها حرام؟ قال: هي جمة، طلقها. فقال: تشهد أنها حرام؟ فقال: هي جمة! قال حذيفة: قد علمت أنها جمة، ولكنها لي حلال. فأبى أن يطلقها، فلما كان بعد طلقها، قيل له: ألا طلقها حين أمرك عمر؟ فقال: كرهت أن يظن الناس أنني ركبت أمراً لا ينبغي.

وقد تأولت الشيعة الآية على غير تأويلها فقالوا: المحصنات من المؤمنات من كانت مسلمة في الأصل، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلهم من كانت كتابية ثم أسلمت. قالوا: وحملنا على هذا التأويل قوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ» وأي شرك أعظم من قولها: «الله ثالث ثلاثة»؟ وقوله تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا الْبَاطِلَ» وأي شرك أعظم من قولها: «الله ثالث ثلاثة»؟ وأما نكاح الزانية فقد صرح الله سبحانه وتعالى وأجاب الجمهور بجوابين: أحدهما أن المراد بالمشركات الوثنيات. قالوا: وأهل

= إن احتمالنا سيظل قائماً ما لم يطلعتنا العلماء الباحثون على نص لابن القيمية هذه الوجوه الاكثر من عشرين. وحديث بالذكر أن أكثر ما في «إعانة الطالبين» ما في باختصار في زاد الماد ٩/٤. وبدأ ما في قوله: «فعل». وأما نكاح الزانية فقد صرح الله سبحانه وتعالى تحريمه في سورة النور.

الكتاب لا يدخلون في لفظ «المشركين» في كتاب الله تعالى . قال تعالى :
«لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ»
وقال تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى
وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا» . وكذلك الكوافر المنهي عن التمسك
بمعصمتهم إنما هم المشركون ، فإن الآية نزلت في قصة الحديدية ، ولم يكن
للمسلمين زوجات من أهل الكتاب إذ ذاك . وغاية ما في ذلك التخصيص ،
ولا محذور فيه إذا دل عليه دليل . الجواب الثاني جواب الامام أحمد ، قال في
رواية ابنه صالح : قال الله تعالى : «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى
يُؤْمِنَ» ، وقال في سورة المائدة وهي آخر ما نزل من القرآن : «وَالْمُحْصَنَاتُ
مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» .

فصل

فإن قيل : فإذا كان قوله : «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ»
المراد به إحسان العفة لإحسان الحرية فمن أين حرمت نكاح الأمة الكتابية ؟
قيل : الجواب من وجهين : أحدهما أن تحريم الأمة الكتابية لم ينقد عليه الإجماع ،
فأبو حنيفة يجوزّه ، وقد قال أحمد في رواية ابن القاسم : «الكراهة في إماء أهل
الكتاب ليست بالقوية ، إنما هو شيء تأوله الحسن ومجاهد» : هذا نصه . وهذا
من نصه . كالصريح بأنه ليس بمحرم ، وأقل ما في ذلك توقفه عن التحريم . لكن
قال الخلال : توقف أحمد في رواية ابن القاسم لا يرد قول من قطع . وقد روى

عنه هذه المسألة أكثر من عشرين نفياً : أنه لا يجوز . فالمسألة إذن مسألة نزاع ،
والحجة تفصل بين المتنازعين .

قال المبيحون : قال الله تعالى : « فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ »
فاذا طابت له الأمة الكتائية فقد أذن له ^(١) في نكاحها . وقال تعالى : « وَأُحِلَّ لَكُمْ
مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » ولم يذكر في « المحرمات » الأمة الكتائية . وقال تعالى :
« وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » والمراد
« بالصالحين » من صلح للنكاح : هذا أصح التفسيرين ، وذهبت طائفة إلى أنه « الإيمان » .
والأول أصح ، فان الله سبحانه لم يأمرهم بإنكاح أهل الصلاح والدين خاصة من
عبيدهم وإمائهم ، كما لم يخصهم بوجوب الانفاق عليهم ، بل يجب على السيد
إعفاف عبده وأمته كما يجب عليه الانفاق عليه ، فان ذلك من تمام مصالحه
وحقوقه على سيده ، فقد أطلق الأمر بزواج الاماء مسلمات كن أو كافرات ،
ولم يمنع من تزويج الأمة الكافرة بمسلم . قالوا : وقد قال : « وَالْأَمَةُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ
مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ » فدل على جواز نكاح النوعين ، وأن هذا خير من
هذا . قالوا : وقد أباح الله سبحانه وطأهن بملك اليمين ، فكذلك يجب أن
يباح وطؤهن بعقد النكاح . وعكسهن المجوسيات والوثنيات . قالوا : فكل
جنس جاز نكاح حرأرهم جاز نكاح إمائهم كالمسلمات . قالوا : ولأنه يجوز نكاحها
بعد عتقها ، فيجوز نكاحها قبله كالأمة المسلمة . قالوا : ولأنها يجوز للذي نكاحها ،
فجاز للمسلم نكاحها كالحرمة الكتائية ، وعكسه الوثنية . قالوا : ولأنه تباح ذبحتها ،
فأبيح نكاحها كالحرمة .

(١) في الأصل (ها) .

قال المحرمون : قال الله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » فأباح تعالى نكاح الأمة بثلاثة شروط ، أحدها عدم الطول لنكاح الحرة ، والثاني لإيمان الأمة المنكوحة ، والثالث خشية العنت . فلا تتحقق الإباحة بدون هذه الأمور الثلاثة ، لأن الفرج كان حراماً قبل ذلك ، وإنما أبيح على هذا الوجه ، وبهذا الترتيب ، فإذا انتفى ذلك بقي على أصل التحريم .

قال المبيحون : غاية هذا أنه مفهوم شرط ، والمفهوم عندنا ليس بحجة . قال المحرمون : نحن نساعدكم على أن المفهوم ليس بحجة . ولكن الأصل في الفروج التحريم ، ولا يباح منها إلا ما أباحه الله ورسوله ، والله سبحانه إنما أباح نكاح الأمة المؤمنة ، فيبقى ما عداها على أصل التحريم . على أن الإيمان لو لم يكن شرطاً في الحل لم يكن في ذكره فائدة ، بل كان زيادة في اللفظ ، وتماماً من المعنى ، وتوهماً لا اختصاص الحل ببعض محاله ؛ وكلام العقلاء فضلاً عن كلام رب الأرض والسما بصان عن ذلك : يوضحه أن صفة الإيمان صفة مقصودة ، فتعليق الحكم بها يدل على أنها هي العلة في ثبوته ؛ ولو أُلغيت الأوصاف التي علقت بها الأحكام لفسدت الشريعة ، لقوله : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ » وقوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ » ونظائرهما أكثر من تحصر .

قال المبيحون : لا يمكنكم الاستدلال بالآية ، لأن الله سبحانه قال : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » فلم يبيح نكاح الأمة إلا عند عدم الطول لنكاح الحرة المؤمنة . وقلم : لا يباح له نكاح الأمة إذا قدر على حرة كتابية ، فألغيت وصف

الإيمان في الأصل ، فكيف تنكرون على من ألغاه في البذل ؟

قال المحرمون - واللفظ لأبي يعلى - : لو خلىنا والظاهر لقننا : إيمان المحصنات شرط ، لكن قام دليل الاجماع على تركه ، ولم يقدّم دليل على ترك شرطه في الفتيات .

قلت : لم يجمع على الامة . على أن إيمان المحصنات ليس شرطاً ، بل أحد^(١) الوجوهين للشافعية : أنه إذا قدر على نكاح حرة كتابية ، ولم يقدر على نكاح حرة مسلمة [فإنه ينتقل إلى الامة . وهذا قول قوي . وظاهر القرآن يقتضيه . وقد يقال : إن آية النساء متقدمة على آية المائدة التي فيها إباحة المحصنات من أهل الكتاب . قال تعالى : «الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، فَحِينَئِذٍ أُبَيِّحَ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّاتِ .

قال المحرمون : قال الله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » ، والاحصان ههنا هو احصان الحرية . قال القاضي إسماعيل في « أحكام القرآن » : « يقع الاحصان على العفة ، ويقع على الحرية ، وإنما أريد بهذا الموضع الحرية »^(٢)

(١) في الأصل (إحدى) .

(٢) ولذلك ذكر الامام مالك في الموطأ ، باب الذي عن مكح إمام أهل الكتاب . أنه لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية ، لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : « والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أُوتُوا الكتاب من قبلكم » ، من أعراس من اليهوديات والنصرانيات . انظر تنوير الحوالك ٧٣/٢

وهذه في « مسائل الامام أحمد » ص ١٦٠ « عن أبي داود قال : سمعت أحمد سئل عن اليهود والنصرانية عتالم لم [فقال] « أما الحرائر فلا ، وأما الإماء فلا » .

لأنه لو أريد به العفة لما جاز لمسلم أن يتزوج نصرانية ولا يهودية حتى يثبت عقتها، ولما جاز له أيضاً أن يتزوج - بهذه الآية - مسلحة حتى يثبت عقتها، لأن اللفظ جاء في الموضعين على شيء واحد، فلم أنهن الحرائر المؤمنات والحرائر هن أهل الكتاب، لأن الله تعالى قال: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ». وقد حدثنا علي بن عبد الله، ثنا سفيان، أخبرنا ابن أبي نعيم عن مجاهد: لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب، لأن الله تعالى قال: «مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ». حدثنا علي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا يونس: كان الحسن يكره أن يتزوج الأمة اليهودية والنصرانية. قال: إنما رخص الله في الأمة ^(١) المسلحة. قال تعالى: «مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ»، ثم ذكر المنع من نكاح الأمة الكتابية عن إبراهيم ومكحول وقنادة ويحيى بن سعيد، وعن الفقهاء السبعة. وأرفع ماروي فيه عن جابر بن عبد الله. قال القاضي: «حدثنا ابن أبي أويس، حدثنا ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير ^(٢) قال: سألت جابراً عن الرجل له عبد مسلم وأمة نصرانية، أينكحها إياه؟ قال لا».

قال المبيحون: لم يجمع الناس على أن الإحصان هنا إحصان الحرية. قال سفيان بن عيينة عن مطرف عن عامر: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» قال: إذا أحصنت فرجها واغتسلت من الجنابة. وصح عن مجاهد:

١١ في الأصل: (أمة).

١٢ هو أبو الزبير المكي، محمد بن مسلم الأسدي. وثقه ابن حبان. توفي سنة ١٢٨.

« وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » قال: هنّ العناني .
 قالوا: ولو طولبتم بموضع واحد من القرآن أريد بالإحصان فيه الحرية لا يصلح لغيرها
 لم تجدوا إليه سبيلاً . والذي اطرده عجيء القرآن به في هذه اللفظة شيناً^(١) :
 العفة والتزويج^(٢) . وأما الإسلام والحرية فلم يتعين إرادة واحد منهما باللفظ .
 وقولكم : إنه لو أريد به العفة لما جاز التزوج بالكتانية ولا بالسلسلة إلا بعد
 ثبوت عفتها ، فهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع . ومن
 محاسن الشريعة تحريم نكاح البغايا^(٣) ، فإنه من أقبح الأمور ؛ والناس إذا
 اجتهدوا في تعيير الرجل قالوا : زوج بني . ومثل هذا فطرة فطر الله عليها
 الخلق ، فلا تأتي شرمة بإباحته . والبغي خبيثة^(٤) ، والله سبحانه حرم الخبائث
 من المناكح كحرمها من المطاعم ؛ ولم يبح نكاح المرأة إلا بشرط إحصانها ؛

(١) في الأصل : سيان .

(٢) والله عبر سعيد بن المسيب عن هذين الأمرين : « العفة والتزويج » تعبيراً حامداً
 ودقيقاً في الوقت نفسه حين قال في « المحصنات من النساء » هن أولات الأزواج . ويرجع ذلك
 إلى أن الله - عز وجل - أظهر تصوير الحولك ٧٣/٢ ما جاء في الإحصان .

(٣) انظر في أمي داود ٢٩٨/٢ كيف منع الرسول مرتدة ن أبي مرتد الفنوي من
 نكاح صديقه عتاق البغي الزانية (اب في قوله تعالى الرائي لا ينكح إلا زانية) . وقارن
 بالسائي ٦٦/١ .

(٤) قارن بقول ابن القيم رحمه في (إنبات البغايا ٦٦/١) : « ... فإن الله سبحانه حرم
 على عبده أن يكون قرناً قديماً زوج بغي ، فإن الله تعالى هجر الناس على استباح ذلك
 واستباحه ، ولهذا إذا بالقوا فيسب الرجل قالوا : زوج . ثم قارن ثانية بقول ابن القيم أيضاً
 في (زاد المعاد ٢٠١) : « وأبعد ، فإنه سبحانه قال : الحيات لحبيبين والحيثون لحبيبات » :
 الزواني ، وهذا يقتضي أن من تزوج بهن فهو حيث مثلهن . وأيضاً ، فمن أقم البغايا أن يكون
 الرجل زوج بغي . ومبج هذا مستقر في طر الخلق ، وهو عدم غاية المسبة » .

وقال في نكاح الزواني : « وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » ولم ينسخ هذه الآية شيء ^(١) . ويكفي في نكاح الحرمة عدم اشتها زناها ، فإن الأصل عقبتها ، فعقبتها ثابتة بالأصل ، فلا يشق اشتراطها ، فإذا اشتهر زناها حرم نكاحها ، فإذا تابت فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له . وأما ما ذكرتم عن جابر رضي الله عنه والتابعين من التحريم فقد عارضهم آخرون . قال ابن أبي شيبة : حدثنا جابر بن عبد الحميد عن مغيرة عن أبي ميسرة قال : إمام أهل الكتاب بمنزلة حرأرهم .

قال المحرمون : وأما قياسكم التزوج بالأمة الكنبية على وطئها فقياس فاسد جداً ، فإن واطيء الأمة بملك اليمين ينقذ ولده حرّاً مسلماً ، فلا يضر وطء الأمة الكافرة بملك اليمين . وأما واطيء الأمة بعقد النكاح فإن ولده ينقذ رقيقاً لملك الأمة . وفي ذلك التسبب إلى إثبات ملك الكافر على المسلم ، فافتراقاً ، ولهذا يجوز وطء الأمة المسلمة بملك اليمين ، ولا يجوز وطؤها بعقد النكاح إلا عند الضرورة بوجود الشرطين ، وما ثبت للضرورة يقدر بقدرها ولم يجوز أن يتعدى ، والضرورة تزول بنكاح الأمة المسلمة ، فيقتصر عليها كما اقتصر في جواز أكل الميتة ولحم الخنزير على قدر الضرورة .

قال المبيحون : هذا ينتقض عليكم بما لو كانت الأمة الكافرة كبيرة لا يجبل مثلها أو كانت لمسلم ، فإن الولد لا يثبت عليه ملك كافر .

قال المحرمون : أليس الجواز يفضي ^(٢) إلى هذا فيما إذا كانت الأمة لكافر

١ ، أوضح ابن القيم هذه المسألة في إغاثة الهمان ، ٦٦ ، بقوله : « وقالت طائفة : بل الآية مسوغة بقوله (وأنكحوا الأيامى منكم) وهذا من أهدى السبل ، فإنه لا تعارض بين ما بين الآيتين . ولاتناقض إحداهما الأخرى ، بل أمر سبحانه بالنكاح الأباقي ، وحرم نكاح الزانية ، كما حرم نكاح الممتدة والحرمة . »

(٢) في الأصل (يعضى)

وهي ممن محبل؟ ولم يفرق أحد؛ بل القائل قائلان: قائل بالجواز مطلقاً وقائل بالمنع مطلقاً، والشارع إذا منع من الشيء لمفسده فتوقع منه سد باب تلك المفسدة بالكلية، ولهذا لما حرّم نكاح الأمة إلا عند عدم الطول وخوف العنت خشية إرقاق الولد، لم يُبيح نكاح الماقر التي لا تحبل ولا تلد، بدون الشرطين.

قالوا: وأما قولكم: «إنه لا يجوز نكاحها بعد العتق، فجواز قبله» فحاصله قياس الأمة الكتابية على الحرة، وهو قياس باطل لما علم^(١) من الفرق. وأما قولكم: «إنه يجوز للكافر نكاحها، فجواز للمسلم» فمن أبطل القياس، فإن المجوسية يجوز للمجوسي نكاحها ولا يجوز للمسلم؛ والحر والخزير مال عندهم دون المسلمين. وأما قياسكم حل النكاح على حل الذبيحة فقياس فاسد، فإن الرق لا تأثير له في الذبائح، وله تأثير في النكاح.

قالوا: وأما قوله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» فالمراد به ما حل وأذن فيه، وهو سبحانه لم يأذن إلا في ثلاثة أصناف من النساء: الحرائر من المسلمات، والحرائر من الكتابيات، والإماء من المسلمات؛ فبقي الإماء الكتابيات لم يأذن فيهن، فبقين على أصل التحريم. ولما أذن في وطنهن بملك اليمين قلنا بإباحته. وأما قوله تعالى: «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ»^(٢) ففي الآية ما يدل على التحريم، وهو قوله: «مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحِينَ»^(٣) أي غير زناة. والتزوج بمن لم يبيح الله التزوج بها حرام باطل، فيكون زنى، على

(١) في الأصل: اعلم

(٢) في الأصل: ذلك.

(٣) في الأصل: مصافحين.

أنه عام مخصوص بالإجماع، والعام إذا خص فمن الناس من لا يحتاج به، والأكثر كثرون على الاحتجاج به، لكنه إذا تطرق إليه التخصيص ضعف أمره. وقيل: التخصيص بالمفهوم والقياس وقول الصحابي وغير ذلك، وأما قوله تعالى: وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ، فمن استدل به فقد أبعد النجعة جداً، وهو إلى أن يكون حجة عليه أقرب.

قالوا: وحكمة الشريعة تقتضي تحريمها، لاجتماع النقصين^(١) فيها، وهما نقص الدين ونقص الرق، بخلاف الحرية الكتابية والأمة المسلمة، فإن أحد النقصين جبر بعدم الآخر. قالوا: وقد كانت قضية المساواة في الكفاءة تقتضي كون المرأة كفوّاً للرجل كما يكون الرجل كفوّاً لها، ولكن لما كان الرجل قوامين على النساء والنساء عوانٍ عندهم لم يشترط مكافأتهن للرجال، وجاز للرجل أن يتزوج من لا تكافئه لحاجته إلى ذلك، فإذا فقدت صفات الكفاءة جملةً بحيث لم يوجد منها صفة واحدة في دين ولا حرية ولا عفة اقتضت محاسن الشريعة صيانتها عنها بتحريمها عليه. فهذا غاية ما يقال في هذه المسألة. والله أعلم.

فصل

قال القاضي: يكره نكاح الكتابية، فإن فعل عزل عنها^(٢). نص عليه في رواية ابن هانئ^(٣).

(١) في الأصل، تكررت في هذا الطر والدي يليه مادة (نقص) والصواب الموافق للسياق أنها (نقص).

(٢) أنظر في تنوير الحوالك ١٠٨/٢ - ١١٠ ما جاء في المنزل.

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن هانئ البيازي. أبو يعقوب. نقل عن الإمام أحمد أنه قال كثيرة: سنة أجزاء، ومات ببغداد سنة ٢٧٥ (طبقات الحنابلة ١٧).

قلت : هذا وهم من القاضي ، وإنما الذي نص عليه أحمد مارواه عنه ابنه عبد الله ، قال : أكره أن يتزوج الرجل في دار الحرب أو يتسرى ، من أجل ولده . وقال في رواية إسحاق بن إبراهيم ^(١) : لا يتزوج ولا يتسرى الأسير في دار الحرب ؛ وإن خاف على نفسه لا يتزوج . وقال في رواية حنبل : ولا يتزوج الأسير ، ولا يتسرى بمسلة ، إلا أن يخاف على نفسه ؛ فإذا خاف على نفسه لا يطلب الولد ^(٢) . ولم يقل أحمد : إنه إذا تزوج الكتانية في دار الإسلام يعزل عنها . ولا وجه لذلك البتة .

فصل

ويجوز نكاح السامرة ، فاتهم صنف من اليهود ، وإن كانوا فيهم بمنزلة أهل البدع في المسلمين ، فإنهم يدينون بزعمهم بالتوراة ، ويسبتون مع اليهود . وأما الصابئة فهل تجوز منا كحتمهم ؟ قال القاضي : ظاهر كلام أحمد يقتضي روايتين ، إحداهما أنهم صنف من اليهود ، قال في رواية محمد بن موسى في الصابئين : بلغني أنهم يسبتون ، فهؤلاء إذا سبتوا يشبهون اليهود ، والثانية أنهم صنف ^(٣) من النصاري . قال في رواية حنبل : الصابئون جنس من النصاري ، إذا كان لهم كتاب أكل من طعامهم . قال القاضي : فينظر في حالهم ، فإن وافقوا اليهود

(١) عرف باسم إسحاق بن إبراهيم عدد من أصحاب أحمد . ولكن المذكور هنا - والله أعلم - هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد ، المعروف بابن راهويه . وفيه قال الإمام أحمد « لا أعرف لإسحاق بالمرأى نظيراً ! » توفي ٢٤٣ (طبقات الحنابلة ٦٨) .

(٢) قارن بقول ابن القيم في (إغاثة اللهفان ١/٣٦٧) : « ومن ذلك أي من سد الذرائع - أن المسلم إذا احتاج إلى التزوج بدار الحرب ، وحاف على نفسه الزنى ، عزل عن امرأته . نص عليه أحمد ، لئلا يكون ذريعة إلى أن يشأ ولده كفرأ »
(٣) في الأصل : صنف .

والنصارى في أصل دينهم وخالفوهم في الفروع جازت منا كحتهم ، وإن خالفوهم في أصل دينهم لم تجز منا كحتهم ، وقد تقدمت المسألة مستوفاة في أول الكتاب (١).

وفصل

قال القاضي : ومن كان متمسكاً بفير التوراة والانجيل كزيور داوود وصحف شيث وإبراهيم ، هل يُقرّون على ذلك ؟ وهل تحل منا كحتهم وذبايحهم ؟ على وجهين : أحدهما يقرون وبنا كحون على ظاهر كلام أحد في رواية ابن منصور وقد سئل عن نكاح المجوس فقال : لا يعجبني إلا من أهل الكتاب فأطلق القول في أهل الكتاب ، ولم يخص أهل الكتابين . وقال في رواية حنبل : قال تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا » : مشركات العرب الذين يعبدون الأصنام ، ففسر الآية على عبدة الأصنام . وظاهر هذا أن ماعدا عبدة الأوثان غير منهبي عن نكاحهن . والوجه الثاني : لا تجوز منا كحتهم ، ولا يُقرّون . وهو قول أصحاب الشافعي . وجه الأول قوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » وهذا عام في كل كتاب ، ولأنه متمسك بكتاب من كتب الله أشبه أهل التوراة والانجيل . ووجه الثاني تعليان ، أحدهما أن الكتاب ما كان منزلاً كالنوراة والانجيل والقرآن ، فأما ما لم يكن كذلك فليس بكتاب ، بل يكون وحياً وإلهاماً ، كما قال النبي ﷺ : « أَنَا نِي آتٍ مِنْ رَبِّي

قَالَ : صَلُّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ ، وَقِلْ عِمْرَةً فِي حِجَّةٍ ، قَالَ : « وَأَمْرُنِي أَنْ أَمْرُ أَصْحَابِي بِالتَّلْبِيَةِ » ^(١) ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَرَأَتًا ، وَلَئِنَّمَا كُنْ وَحِيًّا ؛ وَلَئِنْ ^(٢) هَذِهِ الْكُتُبُ - وَإِنْ كَانَتْ مَنَزَلَةً - وَلَكِنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَوَاقِظَ وَلَمْ تَشْتَمَلْ عَلَى أَحْكَامٍ : وَهِيَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، فَضَعُفَتْ فِي بَابِهَا .

قُلْتُ : لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِنْ يَتَمَسَّكُ بِهِنَا الْكُتُبُ وَيَكْفُرُ بِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ الْبَتَّةَ . فَهَذَا الْقِسْمُ مُقَدَّرٌ لَا وَجُودَ لَهُ ، بَلْ كُلٌّ مِنْ صَدَقَ بِهِنَا الْكُتُبُ وَتَمَسَّكَ بِهَا فَهُوَ مُصَدِّقٌ بِالْكِتَابَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَخَاطَبَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي الْقُرْآنِ بِمُخَصَّصِهِمْ ، بَلْ خَاطَبَهُمْ مَعَ جَمَلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ الْكِتَابُ عِلْمٌ فِي قَوْلِهِ : « وَلِلْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » فَمَعْرُوفُ الْقُرْآنِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ فِي الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ : أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ خَاصَّةً ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْمُفْسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ ^(٣) .

فصل

قَالَ [أَحَدٌ] فِي رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ وَقَدْ سَأَلَهُ : هَلْ يَنْكَحُ الْيَوْمَ الرَّجُلُ - مَعَ كَثْرَةِ النِّسَاءِ - مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، قَدْ رَخَّصَ لَنَا فِي ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ

(١) الْحَدِيثُ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (بِشَرْحِ ابْنِ ائِمْرِي : ٤٦/٤) بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْمَوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ (عَنْ خَلَادِ بْنِ النَّائِبِ بْنِ خَلَادٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَلَفْظُهُ هُنَا : « أَتَانِي جَبْرِيلُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ وَالتَّلْبِيَةِ » . وَقَدْ عُلِقَ عَلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ بِقَوْلِهِ : « حَدِيثُ خَلَادٍ عَنْ أَبِيهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ (وَلَيْنَ) .

(٣) قَارَنَ بِجَمْعَةِ تَفْسِيرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ٣٩٤ (نَشَرَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ شَرْفُ الدِّينِ) فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى « لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهِمُ الْبَيْتَةُ » .

أصحاب النبي ﷺ . وقال في رواية منها : يزوج الرجل المرأتين من أهل الكتاب لا بأس به قيل له : وثلاث ؟ قال : وثلاث . قيل له : وأربع ؟ قال : وأربع . وذكره عن سعيد بن المسيب (١) .

فصل

وأما المجوس فلا نحل منا كحتم ولا أكل ذبائحهم (٢) ، وليس لهم كتاب : نص على ذلك في رواية إسحاق بن إبراهيم وأبي الحارث (٣) وغيرها ، فقال في رواية إسحاق : لا فرج الله عن يقول هذه المقالة يعني نكاح المجوس وأكل ذبائحهم . ونص على أنه لا كتاب لهم في رواية اليموني ، فقال : المجوس ليس لهم كتاب ، ولا تؤكل ذبيحتهم ولا ينكحون . وقال في رواية محمد بن موسى (٤) وقد سئل : « أيصح عن علي أن المجوس أهل كتاب ؟ » قال : هذا باطل ، واستعظمه جداً ، وقال : إن قوماً قد أساؤوا ، يقولون هذا القول ، وهو قول سوء : فقد نص على تحريم مناكحتهم وعلى أنه لا كتاب لهم . وقد ذكر ابن المنذر عن حذيفة أنه تزوج بمجوسية ، فقال له عمر : طلقها . ولكن ضعفه [٥]

(١) هو سيد التابعين ، واحد الفقهاء السبعة بالمدينة . كان أحفظ الناس لأحكام الخليفة عمر ابن الخطاب حتى سمي « راوية عمر » . وكان - على اشتغاله بالحديث والفقه - يعيش من كسبه من التجارة بالنزيت أكثر الائمة على وفاته سنة ١٠٥ كما قال الحاكم (فارن بتذكرة الحفاظ ٥٦/١) .

(٢) فارن بإحياء علوم الدين (المنزالي) ٢٠/٢ .

(٣) أبو الحارث هو أحمد بن محمد الصائغ . ذكره أبو بكر الحلال فقال : كان أبو عبد الله يأنس به ويقدمه ويكرمه ، روى عن أبي عبد الله مسائل كثيرة بضعة عشر جزءاً (طبقات الحنابلة ٣٩) .

(٤) هو محمد بن موسى بن أبي موسى التبريزي البغدادي ، أبو عبد الله . كان عنده عن أبي عبد الله جزء : مسائل كبار (طبقات الحنابلة ١٢٣) .

أحمد في رواية المروزي (١) وقد سأله عن حديث ابن عون عن محمد أن حذيفة تزوج مجوسية، فأنكره، وقال: الأخبار على خلافه. (قال المروزي) قلت: لأبي عبد الله: ثبت عندك؟ قال: لا. وقال في رواية إسحاق بن إبراهيم: روى الداناج (٢) وأبو وائل (٣) أنه تزوج يهودية. وروى المروزي عن الشافعي قولين: أحدهما يجوز مناكحتهم، وبناهما على أنه هل لهم كتاب أم لا؟ وأنكر غيره من أصحاب الشافعي هذا النقل والبناء، وقال: لو قلنا: تحل مناكحتهم - إذا قلنا لهم كتاب - لوجب أن نقول (٤): لا يقرؤون بالجزية إذا قلنا لا كتاب لهم. وقال أبو ثور: يجوز مناكحتهم وأكل ذبائحهم. قال المروزي: قلت لأحمد: إن أبا ثور يحتاج بأنهم أهل كتاب. فقال: وأي كتاب لهم؟

قال القاضي: فإن قيل: فكيف استجاز أحمد في رواية إبراهيم أن يدعو على من يجزئ نكاح المجوس وهو مما يسوغ فيه الاجتهاد، لأنكم قد رويتم ذلك عن حذيفة وأبي ثور؟ - وخرجه بعض أصحاب الشافعي قولاً له - قيل له: أما ما روي عن حذيفة فقد بينا ضعفه، وأما أبو ثور فيحتمل أن أحمد لم يظهر له خلافه في ذلك الوقت. وكذلك هذا القائل من الشافعية، لأنه حدث بعد أحمد

(١) في الأصل (المروذي) بالذال المهملة.

(٢) في الأصل (الداناج) من غير إجماع. والداناج - كما في القاموس ١/ ١٨٨ - «مغرب دانا، وهو لقب عبد الله بن قيروز البصري». روى الداناج عن أنس وأبي سلمة، وروى عنه قتادة وهمام. قال النسائي: ليس به بأس «خلاصة الكمال ١٧٨»

(٣) أبو وائل هو شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي، مخضرم، أحد سادة التابعين. روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وماذا بن جبل وغيرهم، وروى عنه النعمي ومنصور وعمرو ابن مرة وآخرون. قال ابن معين: ثقة لا يسأل عنه. وقال الواقدي: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز (خلاصة الكمال ١: ٢).

(٤) في الأصل (نقول).

ولم يظهر هذا في وقته عن الشافعي . والذي سبب ^(١) هذا ما قاله في رواية المروذي ^(٢) : « ما اختلف أحد في نكاح المجوس أو ذبائهم ، اختلفوا في اليهود والنصارى . فأما المجوس فلم يختلفوا » ، وضعف ما جاء فيه . قلت : قوله : « لعله لم يظهر له خلافه » جواب قاسد ، فإنه قد حكي له أن أبانور ^(٣) يجيز نكاح المجوس ، فقال : أبو ثور كاسمه ، ودعا عليه ، وقال : لا فرج الله عن يقول بهذا القول . والمسألة عنده مما لا يسوغ فيها الاجتهاد ، لظهور إجماع الصحابة على تحريم مناكحتهم . وهذا مما يدل على فقه الصحابة وأنهم أقره الأمة على الإطلاق ، ونسبة فقه من بعدهم إلى قههم كنسبة فضلهم إلى فضلهم ، فإنهم أخذوا في دعائهم بالمعصية ، وفي ذبائهم ومناكحتهم بالحرمة ، فردوا الدعاء إلى أصولها ، والفروج والذبايح إلى أصولها .

فصل

للمسلم إجبار زوجته النمية على الفسل من الحيض ؛ وقد قال أحد في رواية حنبل : يأمرها بالفسل من الجنابة ، فإن أبت لم يتركها . وقد علق القول في رواية صالح في المشرقة : يجب عليها الفسل من الجنابة والحيض ، فإن لم تقتل فلا شيء عليها ؛ الشرك أعظم . قال القاضي : وظاهر هذا أنه لم يوجب ذلك عليها عند امتناعها . قال : وهذا محمول على أنها امتنعت ولم يوجد من

(١) في الاصل (سبب) .

(٢) في الاصل (المروذي) بالذال المهملة .

(٣) أبو ثور هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليان الكلبي ، البغدادي ، صاحب الإمام الشافعي . له مصنفات كثيرة أشهرها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي ، وهو فيه أكثر ميلا إلى الشافعي . توفي ببغداد سنة ٢٤٠ هـ (تاريخ بغداد ٦/٦٥ وميزان الاعتدال ١٥١)

الزوج مطالبة بالغسل . قال : والدلالة على أن له إجبارها على ذلك : أن بقاء الغسل يحرم عليه الوطء الذي يستحقه ، وكان له إجبارها عليه ، لاستيفاء حقه ، كما له إجبارها على ملازمة المنزل ، والتمكين من الاستمتاع ، ليتوصل بذلك إلى استيفاء حقه . فأما الغسل من الجنابة ، فهل للزوج أن يجبرها عليه ؟ فقد أطلق القول في رواية حنبل وقال : يأمرها بالغسل من الجنابة ، فإن أبت لم يتركها . وظاهر هذا أن له إجبارها . وقال في رواية منها في رجل تزوج نصرانية فأمرها بتركه (يعني شرب الخمر) : فإن لم تقبل ليس له أن يمنعه . وظاهر هذا يقتضي أنه لا يملك إجبارها على الغسل من الجنابة ، كما لم يملك إجبارها على الامتناع من شرب الخمر ، لأنه يمنع من كمال الوطء ولا يمنع من أصله .

وجه الرواية الأولى أن بقاء الغسل عليها يمنعه من كمال الاستمتاع ، فإن النفس تعاف وطء من لا تغتسل من الجنابة ، فيفوته بذلك بعض حقه ، فكان له إجبارها كما كان له في الاغتسال من الحيض . ووجه الثانية أن بقاء غسل الجنابة عليها لا يحرم عليه وطأها ، فلم يكن له إجبارها على ذلك ؛ ويفارق هذا غسل الحيض ، لأن بقاءه محرم عليها ؛ وهاتان الروايتان أصل لكل ما لم يمنعه من أصل الاستمتاع ، لكنه يمنعه من كماله ، هل له إجبارها عليه أم لا ؟ على روايتين في ذلك : إحداهما له ذلك إذا كان عليها وسخ ودرن وأراد إجبارها على إزالته ^(١) ، لأن النفس تعاف الاستمتاع مع وجوده ^(٢) ؛ والثانية ليس له

(١) البارة قلقة في الأصل . وإليك صورتها (هل له إجبارها عليه أم لا على روايتين فمن ذلك إذا كان عليها وسخ ودرن وأراد إجبارها على إزالته على روايتين إحداهما لذلك ...)
الح . وقد أثبتنا مارجعتاه أنسب للسياق .

(٢) في الأصل (وجوه) .

ذلك . وأما أخذ الشعر وقليم الأظفار فيُنظَر ، فإن طال الشعر واسترسل بحيث يُستقنر ، ، ويمنع الاستمتاع ، فله إجبارها على إزالته : رواية واحدة . وإن لم يخرج عن حد العادة ، لكنه طال قليلاً ، وكانت النفس تعافه ، فعلى الروائتين . وكذلك الأظفار : إن طالت وخرجت عن حد العادة ، فصار يُستَقْبَحُ منظرُها ويتعذر الاستمتاع معها ، كان له إجبارها على إزالتها : رواية واحدة . وإن لم يخرج عن حد العادة ، لكن النفس تعافها ، فعلى الروائتين .

فصل

وأما الخروج إلى الكنيسة والبيعة ، فله منعها منه : نصّ عليه [أحمد] في رواية يعقوب بن بختان ^(١) في الرجل تكون له المرأة النصرانية : ألا يأذن لها في الخروج إلى عيد النصرى أو البيعة . وقال في رواية محمد بن يحيى الكحال ^(٢) وأبي الحارث في الرجل تكون له الجارية النصرانية تسأله الخروج إلى أعيادهم وكنائسهم وجوعهم : لا يأذن لها في ذلك . وقد علل القاضي المنع بأنه يفوت حقه من الاستمتاع ، وهو عليها له في كل وقت . وهذا غير مراد أحمد ، ولا يدل لفظه عليه ، فانه منعه من الأذن ؛ لها ولو كان ذلك لحقّه لقال : لا يخرج إلا بإذنه ، وإنما وجه ذلك أنه لا يُعينها على أسباب الكفر وشعائره ^(٣) ، ولا يأذن لها فيه . قال القاضي : وإذا كان له منع المسئلة من

(١) في الأصل (بختان) بالحاء المهملة .

(٢) هو من كبار أصحاب أبي عبد الله ، وله عنه مسائل كثيرة حسان مشبعة . ويمكن

أما جعفر ، يقال له المتطّيب (طبقات الخنابلة ٢٣٩) .

(٣) في الأصل : (وهفائره) .

إتيان المساجد ، فمنع التمية من الكنيسة أولى . وهذا دليل فاسد ، فإنه لا يجوز له منع المسئلة من المساجد ، وأعجب من هذا أنه أورد الحديث وأجاب عنه بجوابين فاسدين ، أحدهما أن المراد به صلاة العيد خاصة ، والثاني المراد به منعها من الحج إلى المسجد الحرام ، ولا يخفى بطلان الجوابين .

فصل

وله منعها من السكر ، لأنه يتأذى به ، وهل له منعها من شرب مالا يسكرها؟ خرج القاضي على الروایتين فيما يمنع كمال الاستمتاع دون أصله . والمنصوص عليه في رواية مهنا : أنه لا يمنعها ، فإنه قال في رجل تزوج نصرانية ، أله أن يمنعها من شرب الخمر؟ قال : يأمرها . قيل له : لا تقبل منه ، أله أن يمنعها؟ قال : لا . وظاهر هذا أنه لم يجعل له منعها ، فإن شربت كان له إجبارها على غسل فيها من الخمر ، لأنه نجس يتعذر مع ذلك تقبيلها والاستمتاع بها فيه .

فإن قيل : فلوأرادت المسئلة أن تشرب من النبيذ المختلف فيه^(١) مالا يسكرها ، هل له منعها؟ قيل : نعم ، له منعها : هذا الذي لا يحتمل المذهب غيره ، فإن

(١) قوله (النبيذ المختلف فيه) إشارة إلى اختلاف الأئمة في نوع الخمر الذي يجذبه : فمن المعلوم أن لأئمة حنيفة في النبيذ رأياً خاصاً ، إذ قال في عصر العنب إذا طبخ فذهب ثلثاه ، وفي نقيع التمر والزبيب إذا طبخ وإن لم يذهب ثلثاه . وفي نبيذ الحنطة والذرة والشعير ونحو ذلك نقيعاً كان أو مطبوخاً : « كل ذلك حلال إلا ما بلغ السكر » . أما الإمام أحمد فكان يرى أن كل مسكر حرام : قليلاً وكثيره ، وأنه خمر حكمه حكم عصير العنب ووجوب الحد على شربه ، وأما شرب المختلف فيه داعية إلى شرب ما أجمع على تحريمه مع أن السنة قد استفاضت بتحريم هذا المختلف فيه نفسه ، فلم يبق لأحد عذر في اعتقاده بإباحته . قارن بالمعنى ٣٠٦-٣٠٤/٨

أحمد يحدّ عليه ، فكيف تُقرُّ على شريها؟ والآنكار بالحدّ من أقوى مراتب الانكار .

وقال القاضي : إن كانا حنبليّين أو شافعيّين لما منعها منه ، لأنهما يعتقدان تحريمه ؛ وإن كانا حنفيّين فهذا لا يمنعه الاستمتاع ، ولكن يمنعه كماله ، فيخرج على الروايّتين ، والصحيح الأول . قال : وهل له منعها من الثوم والبصل والكراث ؟ يخرج على الروايّتين . وكذلك هل له منعها من الثياب الوسخة ؟ على الروايّتين .

فصل

وقال [أحمد] في رواية مهتأ ، وقد سأله : هل يمنعه^(١) أن تدخل منزله الصليب ؟ قال : يأمرها ، فأما أن يمنعه فلا . وقال في رواية محمد بن يحيى الكحال : في الرجل تكون له امرأة أو أمة نصرانية تقول^(٢) : اشتري زناراً ، فلا يشتري لها ، تخرج هي تشتري . فقيل له : جاريته تعمل الزناير ؟ قال : لا .

قال القاضي : « أما قوله : « لا يشتري هو الزنار » لأنه يراد لا يظهر شعائر الكفر ، فلذلك منعه من شرائه ، وأن يمكن جاريته من عمله ، لأنّ العوض الذي يحصل لها صائر إليه وملك له ، وقد منع من بيع ثياب الحرير من الرجال إذا علم [أنهم] يلبسونها ، وكذلك بيع العصير لمن يتخذنه خراً » . انتهى .

(١) في الأصل : (هل لمنها أن يدخل) .

(٢) في الأصل (يقول)

وليس له منعها من صيامها الذي تعتقد وجوبه ، وإن قوت عليه الاستمتاع في وقته ، ولا من صلاحها في بيته إلى الشرق ، وقد مكن النبي ﷺ وفد نصارى نجران من صلاتهم في مسجده إلى قبلتهم . وليس له إلزام اليهودية إذا حاضت بمضاجعته والاستمتاع بمأذون الفرج : هذا قياس المذهب . وليس له حملها على كسر السبت ونحوه مما هو واجب في دينهم ، وقد أقرناهم عليه . وليس له حملها على أكل الشحوم واللحوم المحرمة عليهم ، وهل له منعها من أكل لحم الخنزير ؟ يحتمل وجهين . وهل له منعها من الخلوة بابنها وأبيها وأخيها ؟ فإن كانت مجوسية فله ذلك ، لأنهم يعتقدون حملها لهم ، فليسوا بنوي محرم ؛ وإن كانت يهودية أو نصرانية فليس له منعها من ذلك إذا كانوا مؤمنين عليها ، وإن كان له منعها من السفر معهم كما تقدم نصه ^(١) ، وذكرنا الفرق بين الموضعين . وليس له منعها من قراءة كتابها إذا لم ترفع صوتها به ^(٢) . فإن أراحت أن تصوم معه رمضان فهل له منعها من ذلك ؟ يحتمل وجهين : أحدهما : له ذلك ، لأنه لا يجب عليها ، وله منعها منه كما له منع المسئلة من صوم التطوع ترفيها لها . والثاني : ليس له ذلك ، لأنه لاحق له في الاستمتاع بها في نهار رمضان . وإذا لم يكن له منعها من الصوم المنسوخ الباطل فإن لا يمنعها من صوم رمضان أولى وأحرى . وقد يقال : الفرق بينهما أنها تعتقد وجوب صيام دينها عليها ، وقد

(١) قارن بما سبق ص ٤١٧ .

(٢) السر في هذا أن أهل القمة قد اشترطوا على أنفسهم في عهد عمر - كما في تاريخ دمشق (لابن عاكر) ١/١٧٨ - « أنهم لا يرفعون أصواتهم بالقراءة » . وقد عرفت هذه الشروط بنروط عمر ؛ وقد وعد ابن القيم بأن ينظم كتابه هذا بشرحا . ارجع إلى ص ٢٥ . وقارن بامتصاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم (شرح الإسلام ابن تيمية) ص ١٢١ .

أقرناهم على ذلك، فليس لنا أن نمنعهم^(١) منه بخلاف ما لا يعتدون وجوبه .

ذكر أحكام مواريثهم بعضهم من بعض

وهل يجري التوارث بين المسلمين وبينهم ، والخلاف في ذلك ، وحجة كل قول .

قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِمَعْضُ أَهْلِيهِمْ » وقال : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا رَزَقَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » . وصح عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم »^(٢) وأنه قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى »^(٣) ، واتفق المسلمون على أن أهل الدين الواحد يتوارثون : يرث اليهودي اليهودي ، والنصراني النصراني . وقال النبي ﷺ : « وهل ترك لنا عقيل من رباع »^(٤) ؟ وكان عقيل ورث أبا طالب دون علي وجعفر ، لأنه

(١) في الأصل (يمنعون)

(٢) الحديث في سنن أبي داود ١٧٢/٣ باب (هل يرث المسلم الكافر ؟) رقم ٢٩٠٩ من رواية أسامة بن زيد . ومثله في سنن ابن ماجه ٩١١/٢ رقم ٢١٢٩ .

(٣) في الأصل (سى) بدون إعجام وصوابه (شتى) من أبي داود ١٧٣/٣ رقم ٢٩١١ والحديث من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو وعاق السبخ يحيى الدين عب : الحميد على هذا الحديث بقوله في الحاشية : « وفي نسخة » لا يتوارث أهل ملتين شيئا » .

ويلاحظ أن ابن القتيب سوف يستشهد بهذا الحديث أكثر من مرة بلفظ (شيء) لا (شتى) .
(٤) الرباع : جمع ربع ، وهو المنزل والدار : لا ينقص بمنزل القوم رهن الربع ، فإنما ذلك ربع . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الصارم الملوك على شاتم الرسول ص ١٥٦) : وقد ذكر أهل العلم ناسير - منهم أبو الوليد الأزرقي - أن رباع عبد المطلب بكعة صارت لبي عبد المطلب ، فنهى شعب ابن يوسف . وبعض دار ابن يوسف لأنى طالب ، والجو الذي ينه ويحب دار ابن يوسف =

كان على دينه ، مقيماً بمكة ، فورث رباعه بمكة وباعها ، فقيل للنبي ﷺ يوم الفتح : « أين تنزل غداً في دارك بمكة ؟ » قال : « وهل ترك لنا عقيل من ربايع ؟ » (١) . وقال عمر في عمة الأشعث بن قيس لما ماتت : يرثها أهل دينها (٢) . ويتوارثون وإن اختلفت ديارهم ، فيرث الحربي المستأمن والذي ، ويرثانه . قال أحمد في رواية الأثرم ، فيمن دخل إلينا بأمان قُتِل : إنه يبعث بدينه إلى ملكهم حتى يدفعها إلى ورثته . وفي « المسند » وغيره : أن عمرو بن أمية الضمري كان مع أهل بئر معونة ، فلما قتلوا أسلم هو ورجع إلى المدينة ، فوجد في طريقه [رجلين] من الحلي الذين قتلهم ، وكان معهما عهد من النبي ﷺ وأمان ، فلم يعلم به عمرو وقتلها ، فوداها (٣) النبي ﷺ . ولا ريب أنه بعث بدينهما إلى أهلها : وهذا اختيار الشيخين : أبي محمد (٤) وأبي البركات واحتج من نصر هذا القول بالعمومات المقتضية لتوريث الملة الواحدة بعضهم من بعض من غير تخصيص . قالوا : ومفهوم قوله : « لا يتوارث أهل ملتين » يقتضي توارث أهل الملة وإن اختلفت ديارهم ، ولأن مقتضى التوريث قائم ، وهو القرابة ،

== دار المولد : مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما حوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ابن عبد المطلب . ولا ريب أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له هذه الدار ، ورثها من أبيه ، وبها ولد ، وكان له دار ورثها هو وولده من خديجة رضي الله عنها .

(١) قارن بنن ابن ماحه ٩١٢/٢ رقم الحديث ٢١٣٠ ولفظه عن أسامة بن زيد أنه قال : يا رسول الله ، أنزل في دارك بمكة ؟ قال : « وهل ترك لنا عقيل من ربايع أو دور ؟ » . (٢) هي وردة بنت معد يكرب ، وقد تزوجها أحد اليهود ، فلما مات لم تترك بعدها وريثاً لها : فعاد الأشعث عمر يسأله أن يورثه إياها ، فجاباه عمر : « لا يرث بين أهل ملتين » . مارن بالأعلاق النفية (لابن رسته) ص ٢٠٥ .

(٣) وداهما أعطى دينها .

(٤) هذه كنية ابن قدامة صاحب « المنى » .

فيعمل عمله ما لم يمنع منه مانع . وقال القاضي وأصحابه : لا يرث حر بي ذمياً ، ولا ذمي حريباً ، لأن الموالاة بينهما منقطعة ، وهي سبب التوارث ؛ فأما المستأمن فيرثه أهل الحرب وأهل الذمة ؛ وقال أبو حنيفة : المستأمن لا يرثه الذي لا اختلاف دارهما ؛ ويرث أهل الحرب بعضهم بعضاً ، سواء أأتقت ديارهم أو اختلفت : وهذا مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لكل طائفة ملك ، ويرى بعضهم قتل بعض ، لم يتوارثوا لأنهم لا موالاة بينهم ، فجعلوا اتفاق الدار واختلافها ضابط التوارث وعدمه . وهذا أصل لهم في اختلاف الدار افردوا به . قال في « المغني » : ولا نعلم لهذا حجة من كتاب ولا سنة ، مع مخالفته لمعوم السنن المتقضي للتوريث ، ولم يعتبروا الدين في اتفائه ولا اختلافه مع ورود الخبر فيه وصحة العبارة به : فإن المسلمين يرث بعضهم بعضاً وإن اختلفت الدار بهم ؛ وكذلك الكفار . ولا يرث المسلم كافراً ولا كافر مسلماً ، لا اختلاف الدين وإن اتحدت دارهما ، يعني اختلاف [الدار] ملغى في الشرع ، واختلاف الدين هو المعتبر .

فصل

فإن اختلفت أديانهم فقد اختلف العلماء : هل يتوارثون أم لا ؟ فقال الخلال في « الجامع » : باب قوله : « لا يتوارث أهل ملتين » : أخبرني الميموني أن أبا عبد الله قال : أما الأحاديث عن النبي ﷺ « أنه لا يرث مسلم كافراً » [فإِنما عمرو بن شعيب فقط يرويه : « لا يتوارث أهل ملتين » ^(١)] . قال : واحتج

(١) أشراف ، لدى تخريج الحديث من سنن أبي داود . أن الرواية من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر . وراجع ٤٢٢ ح ٣ .

قوم في الملتين ، قالوا : وإن كانوا أهل كتاب ، وهي ملل مختلفة أحكامهم ، لهؤلاء حكم ولهؤلاء حكم ، فلم يورثوا بعضهم من بعض . قال الميموني : ورأيت أكثر مذهبه أنه لا يورث بعضهم من بعض ، ثم ذكر عن إسحاق بن منصور ^(١) أنه قال لأبي عبدالله : لا يتوارث أهل ملتين شيئاً ، لا يرث اليهودي النصراني ؟ قال : لا يرث ، هاملتان مختلفتان . ثم ذكر من مسائل الحسن بن ثواب ^(٢) قال : سئل أبو عبدالله وأنا أسمع : هل يرث المسلم الكافر ؟ قال : لا يتوارث أهل ملتين ، أخبرني حرب أنه قال لأبي عبدالله : واليهودي يرث النصراني ؟ فرخص في ذلك . قال أبو بكر الخلال : لا يتوارث أهل ملتين ، فحكى الميموني عن أبي عبدالله واحتجاجة أنه قال بتورثهم . قال : وهذا كلام غير محكم ، إنما هو شيء ظنه عن أبي عبدالله ، والحسن بن ثواب ^(٢) قال عنه : لا يتوارث أهل ملتين . وأما حرب فقد قال : إني قلت له : لا يتوارث أهل ملتين ؟ قال : يرث المسلم الكافر . وحكى إسحاق بن منصور أنه لا يورثهم ، وهو قديم السماع . وحكى حرب أنه يورث بعضهم من بعض ، ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم . وهذا الذي اختاره الخلال هو مذهب أبي حنيفة والشافعي

(١) هو إسحاق بن منصور بن بهرام التميمي ، أبو يعقوب الكوسج الترمذی ، ثم النيسابوري ، الحافظ ، صاحب « مسائل الإمام أحمد » . روى عن ابن عينة والنصر بن شميل وعبد الرزاق ومعاذ بن هشام ، وروى عنه كثير . توفي سنة ٢٥٩ (خلاصة الكمال ٢٥٠) .
(٢) في الأصل في كلا الموضعين : (الحسن بن ثواب) بالباء التحتية . وصوابه (ثواب) بالثلثة الفوقية . والحسن بن ثواب . هو أبو علي التلعلي ، المخرمي . سمع كثيرين منهم يزيد بن هارون وروى عنه كثيرون منهم أبو بكر الخلال وقال فيه : كان هذا شيخاً جليل القدر ، وكان عنده عن أبي عبدالله جزء كبير فيه مسائل كبار لم يحى بها غيره مشبعة بفتح عليه بقول المدينين والكوفيين . توفي ٢٦٨ (طبقات الخبابة ٩٣) .

وأهل الظاهر . واختار أبو بكر عبد العزيز الرواية الأخرى ، وأن ١١ ملل^(١) مختلفة لا يرث بعضهم بعضاً ، وهو الذي نصره القاضي واختاره في «تعليقه» ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى ، وهو قول كثير من أهل العلم وقول أهل المدينة مالك وأصحابه ، لقوله ﷺ : « لا يوارث أهل ملتين شتى^(٢) » ، ولأنهم لا يتناصرون ولا يتعاقلون ، ولا يوالي بعضهم بعضاً .

قال الشيخ في «المغني» : ولم يسمع عن أحمد تصريح^(٣) بذكر أقسام الملل^(٤) قال القاضي : الكفر ثلاث ملل : اليهودية والنصرانية ودين من عداهم ، لأن من عداهم يجمعهم أنهم لا كتاب لهم . وهذا قول شريح وعطاء وعمر بن عبد العزيز والثوري والليث وشريك والحكم ومغيرة الضبي وابن أبي ليلى والحسن ابن صالح ووكيع . قال الشيخ : ويحتمل كلام أحمد أن الكفر ملل كثيرة ، فتكون المجوسية ملّة ، وعباد الأوثان ملّة ، وعباد الشمس ملّة ، فلا يرث بعضهم بعضاً روي ذلك عن علي ، وبه قال الزهري وربيعة وبعض فقهاء المدينة وأهل البصرة وإسحاق . قال الشيخ في «المغني» : وهو أصح الأقوال إن شاء الله تعالى لقول النبي ﷺ : « [لا] يوارث أهل ملتين شتياً » ، ولأن كل فريقين منهم لا موالاة بينهم ولا اتفاق في دين ، فلم يرث بعضهم بعضاً كالمسلمين والكفار ؛ والعمومات في التورث مخصوصة ، فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس ،

(١) في الأصل (ملك) .

(٢) في الأصل (شي) . وقارن بما ذكرناه من ٢٢٢ ح

(٣) في الأصل (تصريحاً) .

(٤) في الأصل (الملل) .

ولأن^(١) مخالفينا قطعوا التورث بين أهل الحرب وأهل دار الإسلام مع اتفاقهم في الملة لاقطاع الموالاة، فنع اختلاف الملة أولى؛ وقول من خص الملة بعدم الكتاب غير صحيح، فإن هذا وصفٌ عديم لا يقتضي حكماً ولا جمعاً، ثم لا بد لهذا الضابط من دليل يدل على اعتباره؛ ثم قد افترق حكمهم، فإن المجوس يقرون بالجزية وغيرهم لا يقر بها، وهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم وآرائهم، يستحل بعضهم دماء بعض، ويكفر بعضهم بعضاً، فكانوا مللاً كاليهود والنصارى. وقد روي ذلك عن علي، فإن إسماعيل ابن أبي خالد روى عن الشعبي عن علي أنه جعل الكفر مللاً مختلفة، ولم يعرف له من الصحابة مخالف، فكان إجماعاً. واحتج القاضي على ذلك بقوله تعالى: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا» فأثبت لكل شريعة ديناً، وقال تعالى: «مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ». «وَاتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ» فلو كان من خالف دين النبي ﷺ أهل ملة واحدة لم يخص إبراهيم بملة. وقال النبي ﷺ: «لا يقبل شهادة ملة على ملة، إلا ملة الإسلام^(٢)». وهذا يقتضي أن هناك مللاً غير ملة الإسلام، ولأن^(٣) أحكامهم مختلفة، بدليل أن المجوس لا تؤكل ذبيحتهم،

(١) في الأصل (ولين).

(٢) ليل الباب الذي عقده ابن ماجه في «كتاب الأحكام» من (سننه ٧٩: ٢) لشهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض، يعمل على إقناع بإحارة النبي شهادة ملة على ملة، ففي هذا الباب عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض. ولكن الذي في «الزوائد» أن في إسناد هذا الحديث مجالد بن معبد، وهو ضعيف. والمراد بالزوائد (مصباح الزجاجة في الزوائد على ابن ماجه) وهي مخطوطة في أوقاف حلب.

(٣) في الأصل (ولين).

ولا تنكح نسأؤم ، ولا كتاب لهم ؛ واليهود والنصارى بخلاف ذلك ، ولا منهم
مختلفون في النبي ﷺ والكتاب كاختلاف المسلمين والكفار .

فصل

في ذكر أحاديث هذا الباب وعللها

قال الامام أحمد : ثنا سفيان عن يعقوب بن عطاء^(١) عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « لا يتوارث أهل ملتين
[شتى] » : يعقوب هذا ليس بالقوي . وقال الترمذي : حدثنا حميد بن
مسعدة ، ثنا حصين بن نمير عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه
عن النبي ﷺ قال : « لا يتوارث أهل ملتين » قال الترمذي : لا يعرف إلا
من حديث ابن أبي ليلى ، وفيه ضعف . وقال النارقطي : حدثنا أحمد بن محمد ثنا
علي بن حرب ، ثنا الحسن بن محمد ، ثنا عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة
عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرث أهل ملّة ملّة »^(٢) ، وحدثنا
أبو بكر النيسابوري ، ثنا بحر بن نصر ثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، قال : أخبرني
ابن شهاب^(٣) عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنه

(١) هو يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي ، سبقت ترجمة أبيه عطاء م ٢٠٩ : ح ٣ .
توفي سنة ١٥٥ هـ . قال ابن حبان : ثقة . أما ابن معين وأبو زرعة فقد خطاه . وفي
(خلاصة الكمال م ٧٥ -) أن الإمام أحمد قال فيه : منكر الحديث . وقارن بقوله هنا :
« يعقوب هذا ليس بالقوي » .

(٢) ذكره في مجمع الزوائد ٢٢٥ / ٢ ثم قال : « رواه البزار والطبراني في (الأوسط)
وفيه عمر بن راشد ، وهو ضعيف عند الجمهور ، ووثقه السبكي .

(٣) هذا الإسناد نفسه من لدن ابن شهاب حتى الصحابي أسامة موافق لابن ماجه
٩١١ / ٢ ، رقم الحديث ٢٧٢٩ .

أن النبي ﷺ قال : « لا يرث الكافر المسلم ، ولا يرث المسلم الكافر » ، وذكر القاضي في « التعليق » حديثين لا أعرف حالهما ، أحدهما عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يرث أهل ملة ملة ، ولا تجوز شهادة ملة على ملة إلا أمتي ، تجوز شهادتهم على من سواهم ^(١) » . قال : رواه أبو بكر في أدب القضاء بإسناده . الثاني : قال : وقال رسول الله ﷺ : « لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر ، ولا يتوارث أهل ملتين » . وهذا السياق إن صح فهو ظاهر جداً وصريح في المسألة ، وأظنه جمع الحديثين في سياق واحد ^(٢) ، والله أعلم . قال الذين جعلوا الكفر ملة واحدة : قال الله عز وجل : « وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ » وقال تعالى : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ . وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ . لَكُمْ دِينُكُمْ ؛ وَلِي دِينِ » .

(١) الحديث نفسه رواه الطبراني في الأوسط ، وعلق عليه الهيثمي في (مجمع الزوائد ٢٠١/٤ باب في الشهود) بأن فيه عمر بن راشد ، وهو ضعيف .

(٢) لا يؤنس الباحث في هذا الحديث أمانة على محته ، فما هو بالمرجح في المسألة [لهذا السياق الذي جمع بين حديثين . ومن المعلوم أن في مثل هذا الجمع ضرباً من الإدراج أقل ما فيه أنه يثير الريبة في بعض الألفاظ المزيدة . ويدعو إلى التساؤل عن أصرار زيادتها وإضعافها على أصل عبارة الحديث ، إذ لم ينطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم - في الواقع ونفس الأمر - بسياق واحد مجموع . لذلك أبدى الإمام ابن القيم ارتيابه في صحة هذا الحديث ، لما غلب على ظنه من جمع حديثين في سياقه . ولقد نبه إلى شكه فيه وفي الذي سبقه حين صرح آتياً بأنه « لا يعرف حالهما » . على أن الهيثمي كفانا بيان حال أولهما عندما حكم بضعفه ، كما ذكرنا في الحاشية السابقة .

فجعل لهم ديناً واحداً كما جعل لليهود والنصارى ملة واحدة^(١) . وقال النبي ﷺ : « الناس حيز^(٢) ، وأنا وأصحابي حيز^(٣) » . والله تعالى قسم خلقه

(١) قارن بقول ابن القيم في إبدائع الفوائد (١٢١/١) حين يعلق على قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ، من سورة الكافرون : «... وإنما الآية اقتضت البرامة المحضة ... كالتهدم - وأن ما أتمت عليه من الدين لا نوافقكم عليه أبداً ، فإنه دين باطل . فهو يختص بكم ، لا نشر ككم فيه ، ولا أتمت شر كوننا في ديننا الحق ، فهذا غاية البرامة والتنصل من موافقتهم في دينهم . »
(٢) في الأصل (حين) في الموضعين ، والتصنيف فيه يميز ، وإنما هو (حيز) بالتخفيف أو بالتشديد . فكلهما صحيح : إذ أن حيز الدار وحوزها : ما انضم إليها من المرافق والمناقع ، وكل ناحية على حدة : حيز ، بتشديد الياء . وأصله من الواو (كما في لسان العرب ٣/٥ ط . بيروت) .

والحديث بهذا اللفظ : « الناس حيز ، وأنا وأصحابي حيز » رواه الإمام أحمد في (مسنده ٢٢٣) من طريق أبي البختري الطائي عن أبي سعيد الخدري . وذكره الهيثمي مرتين في (مجمع الزوائد) أولاهما في كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الهجرة (٢٥٠/٥) ورواه هناك مطولاً ، والثانية (١٧/١٠) ورواه فيها مختصراً ، واكتفى بإحالة على روايته الأولى الطويلة . وذكر أن الطبراني واحد قد خرجاه ، وأن رجالها رجال الصحيح .

والبارة الأخيرة ربما أوهمت صحة الحديث ، والحق أن فيه انقطاعاً بين أبي سعيد الخدري وأبي البختري الطائي ، فإن أبا البختري لم يسمع من أبي سعيد كما قال أبو داود ، بل لم يدركه كما قال أبو حاتم الرازي .

وإليك الحديث في صورته المطولة كما ورد في مسند أحمد ٢/٣ : « حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، ثنا محمد بن جعفر ، ثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري الطائي ، عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لما نزلت هذه السورة (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس) قال : قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ختمها وقال : « الناس حيز ، وأنا وأصحابي حيز » وقال : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية . » فقال له مروان . « كذبت » ، وعنده رافع بن خديج وزيد بن ثابت ، وهما قاعدان معه على السرير . فقال أبو سعيد : لو شاء هذان لحدثاك ، ولكن هذا يخاف أن تنزعه عن عرفانهم ، وهذا يخشى أن تنزعه عن الصدقة . فسكتا ، فرفع مروان عليه الدرة ليفربه ، فلما رآها ذلك قال : « صدق ! » .

وهذا الحديث - وإن لم يكن صحيحاً بهذا اللفظ - لكن معناه صحيح ، وأقرب تفسير له =

إلى كفار ومؤمنين ، فهؤلاء سعداء وهؤلاء أشقياء ، والكفر وإن اختلفت شعبه فيجمعه خصلتان : تكذيب الرسول في خبره ، وعدم الاقياد لأمره ؛ كما أن الإيمان يرجع إلى أصليين : طاعة الرسول فيما أمر ، وتصديقه فيما أخبر . قال الآخرون : اشتراكم في الكفر العام لا يوجب تساويهم في مله فانهم كلهم يشتركون في الجحيم على اختلاف مراتبهم في الكفر . وقوله تعالى : « حتى تتبع ملتهم » لا يدل على أن مله اليهودي مله النصارى ، بل إضافة الملّة إلى جميعهم لا يقتضي اشتراكمهم في عين الملّة . وكذلك قوله : « لكم دينكم ولي دين » لا يقتضي اشتراكمهم في دين واحد بحيث يدين هؤلاء بعين ما يدين به هؤلاء ، بل المعنى : لكل منكم دينه وملته ، والله سبحانه يذكر الحق والهدى والاسلام ويجعله واحداً ، ويذكر الباطل والضلال والكفر ويجعله متعدداً . قال تعالى : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ » ، وقال تعالى : « اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ » ، وقال تعالى : « وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةً وَاحِدَةً ،

==معلق به ابن القيم في المسألة التاسعة من مسائل سورة « الكافرون » على قوله (لكم دينكم ولي دين) من أن ذلك « حرى مجرى من اقسم هو وغيره أرضاً ، فقال له : لا تدخل في حدي ولا أدخل في حدك ، لك أرضك ولي أرضي » - بدائع الفوائد ١/١٣٩ - . ويوضح ذلك في المسألة العاشرة من مسائل هذه السورة (بدائع ١/١٠٠) حين يقول : إن هذا « بمنزلة من اقسم هو وغيره سماً وشفاء ، فرضي مقامه بالمسم ففاته يقول له : لا تشاركني في قسمي ، ولا أشاركك في فسمك ، لك قسمك ولي قسمي ! »

وجدير بالذكر أن ابن القيم في رواية هذا الحديث هنا إنما يحكي قول الذين جعلوا الكفر ملّة واحدة ، ولو كان هو الذي يروي الحديث لما اكتفى بعبارة (وقال النبي) رغم كون الحديث غير مشهور ، بل كان كعادته يذكر رجال الاستناد لبيان درجة الرواية .

وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ . فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا^(١) ، كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : خطُّ رسول الله ﷺ خطأ وقال : هذا سبيل الله ، ثم خطَّ خطأً عن يمينه وعن شماله وقال : هذ سبيل ، على كل سبيل شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ قوله : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ، ذَلِكَ مِمَّا وصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » .

فصل

وأما توريث الكافر من المسلم فلم يختلف فيه أحد من الفقهاء : أنه لا يرثه ، ولكن تنازعوا في مسألة : وهي أن يسلم الكافر بعد موت قريبه المسلم ، وقبل قسم تركته ، فيسلم بين الموت وقسم التركة . وفي ذلك روايتان عن الإمام أحمد : إحداهما : أنه يرثه ، قلها عنه الأثرم وابن منصور وبكر بن محمد ، وهي اختيار الخليلي ، وبها قال الحسن وجابر بن زيد ؛ وقل أبو طالب عنه : لا يرث ، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي . قال الخليل في « الجامع » : (باب من أسلم على ميراث قبل أن يقسم)^(٢) : أخبرني حرب قال : سألت

(١) سقطت لفظة (زبُرًا) من الأصل : وفي القرآن آية تشبه هذه ليس فيها (زبُرًا) الأنبياء ، الآية ٩٠ . أما الآية المذكورة هنا فهي الآية ٣٠ من سورة « المؤمنون » . وفيها لفظة (زبُرًا) وقارن بين الموضعين .

(٢) قارن بما في عم الزوائد ٢٢٦/ (باب من يسلم وبعض ورثته على غير دينه فيسلم قبل قسمة الميراث) : عن حسان بن بلال أن يريد بن قتادة حدث أن رجلاً من أهله مات وهو على غير دين الاسلام ، قال : فورثته أختي دوني وكانت على دينه ، ثم إن أبي أسلم فتشهد مع رسول الله (ص) حينئذ فات ، فأحرزت ميراثه ، وكان ترك غلاماً ومغلاً ، ثم إن أختي أسلمت =

أحمد عن أسلم على ميراث قبل أن يقسم . قال : دع هذه المسألة ، لا أقول فيها شيئاً . أخبرني محمد بن علي ، حدثنا حنبل قال : قال أبو عبد الله : من أسلم على ميراث قبل أن يقسم يورث من ذلك الميراث . أخبرني محمد بن علي ، حدثنا الأثرم قال : مذهب أبي عبد الله أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم - قال - يقسم له ، ما لم يقسم الميراث . أخبرني محمد بن علي ، حدثنا صالح أنه قال لأبيه : الرجل يسلم على ميراث ، هل يرث ؟ قال : يروى عن عمر وعثمان أنهما كانا يورثانه . وقال سعيد بن المسيب : يورث ^(١) المواريث . أخبرني الميموني أنه سأل أبا عبد الله : من أسلم على ميراث ؟ قال : مسألة مشبهة ، من يحتاج فيها يقول : الكفن من جميع المال ، ثم الوصية ، ثم الميراث ^(٢) ؛ و [يحتاج فيها يقول] من قال : الحامل المتوفى عنها زوجها تنفقها من جميع المال ^(٣) . هذه حجة لمن ورثه ، يحتاج بعد الموت بهذه الأشياء . يقول : أليس إنما وجبت الوصية والكفن بعد الموت ؟ فإسلام هذا أكبر إذا أسلم قبل أن يقسم . قال الخلال : ومذهب أبي عبد الله في مسألة عبد «الملك» أيضاً : أنه يرث إذا أسلم على ميراث قبل أن يقسم ، لأنه يذهب إلى هذه الأشياء التي احتج

= مصاصني في الميراث إلى عثمان ، فحدثه عبد الله بن الأرقم أن عمر قضى أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم لله نصيبه ، فقفى به عثمان ، فدعت بذلك الأول ، وساركتني في هذا رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، خلا حسان بن ملان ، وهو ثقة .

وعن ابن عباس عن النبي (ص) قال : «كل ميراث أدرك الإسلام ولم يقسم فهو على قسم الإسلام» رواه الطبراني وفيه محمد بن الفضل بن عطية ، وهو ضعيف جداً .
(١) في الأصل (ردت) .

(٢) انظر سنن الدارمي ، كتاب النذور والأيمان ، باب ٣١

(٣) قارن بسنن الدارمي ، كتاب الجهاد باب ٤٤ .

بها من الكفن والوصية وغير ذلك . أخبرني عبد الله بن محمد ، حدثنا بكر بن محمد عن أبيه عن أبي عبد الله ، وسأله عن أسلم على ميراث قبل أن يقسم ، فله الميراث ؟ قال : فإذا أعتق العبد على ميراث لم يقسم له : ثم ذكر من مسائل إسحاق بن إبراهيم قال : سئل أبو عبد الله عن أقوام نصارى أوقفوا على البيعة ضياعاً كثيرة ، فمات النصارى ولهم أبناء نصارى ثم أسلم بعد ذلك الأبناء ، والضياع بيد النصارى ، ألهم أن يأخذوها من أيدي النصارى ؟ قال أبو عبد الله : نعم يأخذونها من أيديهم ، وللمسلمين أن يعينوهم حتى يستخرجوها من أيديهم . فهذا مجموع ما ذكره الخلال من نصوص أحمد ، ولم أجد عنه نصاً « أنه لا يرث » غير توقفه في رواية حرب ، فكأنهم جعلوا توقفه على روايتين ؛ وعموم أجوبته يقتضي التسوية بين الزوجة وغيرها . وقد فصل فقال : الزوجة لا يرث ، قولاً واحداً ، والخلاف في غيرها . ونازعه في ذلك القاضي وأصحابه . قال المورثون : قال أبو داود : حدثنا حجاج بن أبي يعقوب ، ثنا موسى بن داود ، ثنا محمد بن مسلم ^(١) عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : كل قسم قسيم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وكل قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام ، فهذا الحديث رواه أبو الشعثاء ، وتأوله على عمومته وذهب إليه . وهذا قسم أدركه الإسلام فيقسم على حكمه . وقال أبو عبد الله بن ماجه في « سننه » ^(٢) : حدثنا محمد بن ربح ، حدثنا عبد الله ابن لهيعة عن عقيل أنه سمع نافعاً يخبر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

(١) في الأصل (سلة) صوابه من « الخلاصة ٣٠٦ » : محمد بن (مسلم) الطاطبي المكي المتوفى سنة ١٧٧ . روى عن عمرو بن دينار . وقارن بسنن أبي داود ١٧٣/٣ رقم ٢٩١٤

(٢) ابن ماجه ٩١٨/٢ رقم ٢٧٤٩ .

رسول الله ﷺ قال : « ما كان من ميراث قُسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية ، وما كان من ميراث أدركه الإسلام فهو على قسمة الإسلام » . وقال الإمام أحمد : حدثنا محمد بن جعفر ، ثنا شعبة عن عمرو بن أبي حكيم ^(١) عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدَّيْلِيِّ قال : كان معاذ باليمن ، فارتفعوا إليه في يهودي مات وترك أخاه مسلماً ، فقال معاذ : إني ممحتر رسول الله ﷺ يقول : « إن الإسلام يزيد ولا ينقص » فورثه . وقال سعيد بن منصور : حدثنا عبد الله بن المبارك عن حَيَّوَةَ بن شُرَيْح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ : « من أسلم على شيء فهو له » وهذا قد أسلم على ميراث قبل أن يُقسم ، فيكون له . قالوا : وهذا اتفاق من الصحابة ، فذكر النجاد ^(٢) أن يزيد بن قتادة ماتت أمه فأسلم بعض أولادها ، فرُفِعَ ذلك إلى عثمان فسأل عن ذلك أصحاب النبي ﷺ فقالوا : يرثون ما لم يُقسم . وذكر ابن اللبان عن أبي قلابة عن حسان بن بلال المزني : أن يزيد بن قتادة العنبري حدث أن إنساناً من أهله مات وهو على غير دين الإسلام فورثته أختي وكانت على دينه . قال : ثم إن جدي أسلم ، وشهد مع رسول الله ﷺ خبير فتوفي فلبثت سنة وكان ترك نخلأ ، ثم إن أختي أسلمت فخاصمتني في الميراث إلى عثمان ، فحدثه عبد الله بن أرقم أن عمر قضى أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه ، فقضى به عثمان ، فذهبت بذلك

(١) في الأصل (أبي الحكم) صوابه من الخلاصة ٢ : ٢ . وانظر سنن أبي داود

١٧٣ / ٣ رقم ٢٩١٢ .

(٢) هو أبو بكر النجاد ، أحد بن سمار - أو سليمان - فقيه على مذهب أحمد ، واسع الرواية ، كثير الإملاء للحدِيث . صنف كتاباً في الفقه والاختلاف توفي سنة ٣٤٨ (طبقات الحنابلة ٢٩٥ وقارن بتذكرة الحفاظ وطبقات العليمي) .

الأول وشاركتني في هذا ^(١) وروى ابن اللبان أيضاً عن ابن سيرين عن ابن مسعود : له ميراثه .

فإن قيل : قد روي عن علي أنه لم يرث من أسلم وأعتق على ميراث . قلنا : قد روى ابن اللبان عن الحسن عن علي رضي الله عنه قال : إذا أسلم النصراني قبل أن يُقسم الميراث فإنه يرث ؛ وإذا اختلفت الرواية عنه فإما أن تتعارضاً وتتساقطاً ، وإما أن يكون الأخذ برواية التورث أولى ، لأنه يوافق قول غيره من الصحابة

فإن قيل : يحتمل أن يكون قوله : « من أسلم على ميراث قبل أن يُقسم » معناه : من أسلم عند حضرة الموت لموروثه قبل أن يموت ويقسم ميراثه ؛ قيل : هذا فاسد من وجوه : أحدها : أن سياق الآثار التي ذكرناها صريح في أن إسلامه كان بعد الموت لا قبله . الثاني : أنه علق الاستحقاق بالقسمة فقال : من أسلم على ميراث قبل أن يقسم ، ولم يقل : قبل أن يموت الموروث ، ولا يصلح أن يكون معنى (قبل أن يقسم) هو معنى (قبل أن يموت موروثه) ، والتأويل إذا خرج إلى هذا الحد فحش جداً . الثالث : أنه ليس في هذا كبير فائدة أن يقال : من أسلم قبل موت موروثه ورثه ، فهذا أمر لا يخفى على أحد حتى يحتاج إلى بيان ، ولا يمنع أن يوجد الاستحقاق بعد الموت ، ويكون في حكمه قبله ، كما قلتم فيمن حفر بئراً ومات ثم وقع فيها إنسان : فإن الضمان متعلق بتركته كما لو وجد الوقوع في حال حياته ، فالحفر سبب الضمان وجد في حال الحياة ، والوقوع شرط في الضمان

(١) راجع ماقلناه ص ٥٢ : ح ٢ عن مجمع الزوائد . وقارن الاختلاف بين ألفاظ الروايين .

وجد بعد الموت، والنسب سبب الإرث ووجد قبل الموت، والإسلام شرط في استحقاقه
وجد بعد الموت، فلا فرق بينهما؛ ولأن لعدم القسمة تأثيراً في الاستحقاق، بدليل
أن الكفار إذا ظهر وأعلى أموال المسلمين ثم ظهر عليها المسلمون قبل القسمة كان صاحبه
أحق به، وبعد القسمة لا حق له فيه. يبين هذا أن المال قبل القسمة لا تتعين
حقوق الورثة فيه حتى تستقر الوصية، إن كانت، إما بقبول أو رد، فتتعين
بالقسمة. وأيضاً، فقد قال المنازعون لنا: إن ما ينتقل إلى بيت المال عن ميت
لا وارث له ينتقل إرثاً^(١)، فلو أسلم رجل بعد انتقال المال عن ميت إلى بيت
المال استحق جزءاً منه كما لو كان مسلماً قبل الانتقال، كذلك هنا. وهذا
من فقه الصحابة رضي الله عنهم الذي عجز عنه كثير ممن بعدهم، فإنهم أجروا
حالة الموت قبل القسمة مجرى ما قبل الموت، فإن التركة لم يقع عليها استيلاء
الورثة وحوزهم وتصرفهم، فكأنها في يد الميت حكماً، فهي ما بين الموت
والقسمة لها^(٢) حالة وسط، فألحقت بما قبل الموت، وكان أولى، استصحاباً
لحال بقائها. وأيضاً فإن التركة قبل القسمة على ملك الميت، فلو زادت ونمت
وفُيِّت ديونه من الزيادة، ولو نصب مناجل^(٣) وشبكة قبل الموت، فوقع
فيها صيد بعده وقبل القسمة كان على ملكه، فتوفي منه ديونه، وتنفذ منه
وصاياه. وأيضاً فإن توريث المسلم قبل القسمة مما يرغب في الإسلام ويزيد فيه
ويدعو إليه، فلو لم يكن فيه إلا مجرد الاستحسان لكان ذلك من محاسن

(١) انظر سنن أبي داود ١٧٠/٣ رقم ٢٩٠١ وقارن برسالة الحلال ٥: (الرسائل

الكبرى لابن تيمية ج ٢).

(٢) في الأصل: (له).

(٣) في الأصل (مناجلا) وهو خصاً ظاهر.

الشريعة وكلها ألا يحرم ولد رجل ميراثه بمانع قد زال فعل المقتضي عمله ، فان النسب هو مقتضى الميراث ، ولكن عاقبه الشارع بالحرمان على كفره ، فإذا أسلم [لم] يبق محلاً للعقوبة ، بل صار بالثواب أولى منه بالعقاب : يوضحه أن زوال المانع قبل القسمة يجعله في حكم ما لم يكن أصلاً . فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والنازع عن الكفر كمن لم يكفر ، فلا معنى لحرمانه وقد أكرمه الله بالإسلام ، وماله موروثة لم يتعين بعد كفره ، بل هو في حكم الباقي على ملكه من وجه ، وفي حكم الزائل من وجه : يوضحه أنه - إذا أسلم قبل القسمة وقبل حيازة بيت المال التركية - ساوى^(١) المسلمين في الاسلام ، وامتناز عنهم بقرابة الميت ، فكان أحق بماله . وهذه المسألة مما يبرز به^(٢) الامام أحمد ومن قال بقوله ، وهي من محاسن الشريعة . وعند أحمد فيها من الآثار عن الصحابة ما لم يبلغ غيره .

قال المانعون من التوريث : التركية تنتقل بالموت إلى ملك الورثة ، ويستقر ملكهم عليها ، فيجب ألا يزول ملكهم عنها بالاسلام كما لا يزول بحدوث وارث آخر : وهو أن يموت ويخلف أمًا وأختًا ، فتتعلق^(٣) الأم بولد آخر ، فانه لا يرث ، لحدوثه بعد الحكم بالميراث للعوجود .

قالوا : ولأن من لم يكن وارثاً عند الموت [لم] يصير وارثاً بعده ، لأن فيه صيرورته وارثاً بعد موت مورثه ، وهذا لا يعقل . قالوا : ولأنه لا يصير وارثاً بعد القسمة ، فكذلك قبلها .

(١) في الأصل (ساوى) .

(٢) في الأصل (بها) .

(٣) في الأصل (تتعلق) .

قالوا : ولأنه لو عتق بعد الموت وقبل القسمة لم يرث ، كذلك هنا . ولا فرق بين الصورتين .

قال المورثون : إنما حكنا بالملك للموجودين من الورثة في الظاهر ملكاً مراعى ، كما حكنا بالملك لهم إذا كان الوارث قد حفر بئراً ونصب سكيناً ، فإننا نحكم به في الظاهر . فلو وقع في البئر إنسان بعد ذلك فإنه يرجع عليهم بالأرض . وتبيننا أن ذلك الحكم لم يكن صحيحاً ، كذلك هنا . ويفارق هذا إذا حدث له وارث بعد ذلك ، لأن سبب الإرث لم يكن موجوداً حال الموت ، والسبب هنا موجود ، وهو النسب ، فجاز أن يرث بعد الموت والاسلام : يبين صحة هذا أنه لو حفر العبد بئراً في حياة السيد ، ومات السيد ، فوقع فيها إنسان بعد موته : تعلق الضمان بتركته . ولو حفرها العبد بعد موت السيد ، ووقع فيها إنسان ، لم يتعلق بتركته . وإن كان العبد مضافاً إليه في الحالين ، وكان الفرق بينهما ما ذكرنا . ولأنهم قد قالوا : لو أعتق المسلم عبداً نصرانياً كان ميراثه مراعى ، فإن أسلم قبل موته ورثه بالولاء ، وإن مات قبل أن يسلم لم يرثه . وهذا إزام جيد ، لأنهم جعلوا الميراث مراعى على ما يحدث بعد العتق ، وأما إزامهم [في] مسألة العبد إذا عتق بعد الموت وقبل القسمة فإزام قوي جداً . وقد نص أحمد على أنه لا يرث ، مفرقاً بينهما وبين مسألة إسلام الكافر في جواب واحد ، ولكن قد سوى بينهما في الميراث الحسن^(١) وأبو الشعثاء^(٢) : حكاه ابن المنذر عنهما .

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يasar البصري ، مولد الأنصار ، أحد كبار التابعين وعلمائهم المشهورين بالزهد . في الميزان : « ثقة لكنه يدل عن أبي هريرة . فإذا قال : (حدثنا) فهو حجة بلا نزاع » . توفي سنة ١١٠ هـ .

(٢) أبو الشعثاء هو التابعي الجليل جابر بن زيد الأزدي البجلي - بفتح الجيم - البصري =

فالمسألان من مسائل النزاع ، وفيهما ثلاثة أقوال : أحدها عدم الميراث في المسألتين ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك . والثاني ثبوت التوارث في المسألتين ، وهو قول الحسن وجابر بن زيد^(١) . والثالث ثبوت التوارث في مسألة الكافر إذا أسلم ، دون العبد إذا عتق ، وهو مذهب الإمام أحمد ومن وافقه وفرق أصحاب هذا القول بين المسألتين : بأن الكافر أقوى سبباً من العبد ، لأن الكافر في حال كفره على صفة من يرث كافرأ مثله ، ويعقل وينصر ؛ والعبد ليس على صفة من يرث ، ولا يعقل ولا ينصر ، فضعف في بابه : بـ (هذا) فرق القاضي وجمهور أصحابه . وفرق غيره بأن الكافر حر ، فمه مقتضي الميراث ، والكفر مانع ؛ بخلاف العبد : فإنه ليس معه مقتضي الميراث ، وليس بأهل ؛ فبالعتق تجدد المقتضي ، وبالإسلام زال المانع .

وفرق آخرون بأن الصحابة حكموا بتوريث الكافر يسلم ، دون العبد يعتق ويكفي تفريقهم عن تكلف طلب الفرق ؛ وفرق آخرون بأن الإسلام وجد من جهته ، فهو ممدوح عليه ومثاب عليه ؛ والعتق وجد من غير جهته ، فلا منة له فيه ولا ثواب ، وإنما هو لسيده : فجاز أن يستحق بما يمدح عليه عوضاً يكون ترغيباً له في الإسلام .

فان قيل : فما تقولون^(٢) في الزوجة تسلم قبل قسمة الميراث ؟ قيل : قد

=روى عن ابن عباس فأكثر . وروى أيضاً عن معاوية وابن عمر ، وروى عنه قتادة وعمرو بن دينار وأيوب وخلق كثير . قال أحمد : مات سنة ٩٣ ؛ وقال ابن سعد : سنة ١٠٣ . (خلاصة الكمال ٥٠) .

(١) هو أبو التثناء المترجم في الحاشية السابقة

(٢) في الأصل (يقولون) .

ذكر أبو بكر ^(١) في كتاب « الطلاق » هذه المسألة فقال : « إذا أسلم على ميراث قبل أن يقسم كان داخلاً في الميراث في أحد القولين ؛ والقول الآخر لا يرث ؛ وأما الزوجة فخارجة عن الميراث في القولين جميعاً ^(٢) .

قال القاضي : « وظاهر كلام أحمد والخراقي أنها يرث ، وهو الصحيح عندي ، لأن المانع من الميراث إذا كان لاختلاف الدين ، فإذا زال قبل القسمة لم يمنع الارث كالنسب . ووجه قول أبي بكر : أن يرث الزوجة بعقد النكاح على صفة : وهي الاتفاق في الدين ؛ وبالموت قد زال العقد ؛ فإذا وجد الاتفاق بعد ذلك لم يؤثر كعدم العقد ؛ وليس كذلك النسب ، لأنه يورث به على صفة ، وبالموت لم يزل النسب ؛ فإذا وجد الاتفاق في الدين صادف نسباً ثابتاً : فلهذا ورث . »

يبين صحة هذا ما قلناه في المولى المناسب : إذا فسق سقطت ولايته ، فإذا صار عدلاً عادت ولايته ، لأن النسب باق لم يزل . ولو استفاد الولاية بالحكم وفسق الحاكم سقطت ولايته . فان صار عدلاً في الثاني لم تعد ولايته ، لأنها إنما استفادها بالعقد ، والعقد قد بطل ، فلم يؤثر وجود العدالة في الثاني .

وأجاب آخرون بالجواب المركب : وهو إن لم يكن بين الصورتين فرق في

(١) أي الحلال ، صاحب « الجامع لعلوم أحمد » . وكتاب « الطلاق » أحد أبواب « الجامع » .

(٢) فارتبأ في الجامع الصغير ٩٤ (باب القضاء في الموارث والوصايا) : « محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في امرأة ماتت ، فبجأت امرأته ملحة فقالت أسلمت بعد موته ، وقالت الوريثة : أسلمت قبل موته ، فالتقول قول الوريثة . »

مسألة العبد والزوجة والكافر ، فالصواب التسوية ؛ وإن كان بينهما فرق بطل
الالزام ؛ والله أعلم .

فصل

وأما توريث المسلم من الكافر فاختلف فيه السلف ، فذهب كثير منهم
إلى أنه لا يرث كما لا يرث الكافر المسلم : وهذا هو المعروف عند الأئمة الأربعة
وأتباعهم . وقالت طائفة منهم : بل يرث المسلم الكافر ، دون العكس . وهذا
قول معاذ بن جبل ، ومعاوية بن أبي سفيان ، ومحمد بن الحنفية ، ومحمد بن علي
ابن الحسين ، وسعيد بن المسيب ، ومسروق بن الأجاج ، وعبد الله بن مغفل ،
ويحيى بن يعمر ، وإسحاق بن راهويه . وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ^(١) .
قالوا : نرثهم ولا يرثوننا ، كما ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا .

والذين منعوا الميراث : عمدتهم الحديث المتفق عليه : « لا يرث المسلم
الكافر ، ولا الكافر المسلم » . وهو عمدة من منع ميراث المنافق الزنديق ،
وميراث المرتد . قال شيخنا : « وقد ثبت بالسنة المتواترة أن النبي ﷺ كان

(١) هو أحمد بن عبد الحليم ، أبو المباس ، تقي الدين ابن تيمية ، الحارثي الدمشقي
الحنبلي ، الامام العالم القدوة الزاهد . داعية الإصلاح المشهور ، . المتوفى سنة ٧٢٨ . صنف
كثيراً ، وقال عنه في « فوات الوفيات » . « إن تصانيفه تبلغ ثلاث مئة مجلد » .
وكما قال ابن القيم في كتبه « قال شيخنا » أو « قال شيخ الإسلام » فانما يريد ابن تيمية .
وقد يقول أحياناً « قال الشيخ » مريداً به ابن تيمية أيضاً إذا أطلق ولم يبين القائل ولا كتابه
ولم يخش العيب .

وقد تبين لنا هنا في « أحكام أهل الذمة » أن ابن القيم أحال بوجه خاص ، وأكثر من
الإحالة على شيخ الإسلام ابن تيمية في تصانيفه التالية : « اقتضاء العرط المستظم مخالفة أهل
الجبين » و « الصارم الملول على شاتم الرسول » . ومجموعة فتاويه في « رسائله الكبرى »
ومجموعة « الرسائل والمائل » .

يجرى الزنادقة المنافقين في الأحكام الظاهرة بحرى المسلمين ، فيرثون ويورثون . وقد مات عبد الله بن أبي وغيره ممن شهد القرآن بنفاقهم ، ونهى الرسول ﷺ عن الصلاة عليه والاستغفار له ، وورثهم ورثتهم المؤمنون : كما ورث عبد الله بن أبي ابنه ، ولم يأخذ النبي ﷺ من تركه أحد من المنافقين شيئاً ، ولا جعل شيئاً من ذلك شيئاً ، بل أعطاه لورثتهم وهذا أمر معلوم بيقين ، فَعَلِمَ أَنَّ الميراث : مداره على النصرة الظاهرة لا على إيمان القلوب والموالاته الباطنة . والمنافقون في الظاهر ينصرون المسلمين على أعدائهم ، وإن كانوا من وجه آخر يفعلون خلاف ذلك . فالميراث مبناه على الأمور الظاهرة لا على ما في القلوب . وأما المرتد فالمعروف عن الصحابة مثل علي وابن مسعود : أن ماله لورثته من المسلمين أيضاً ^(١) . ولم يدخلوه في قوله [ﷺ] : « لا يرث المسلم الكافر » . وهذا هو الصحيح .

وأما أهل الذمة فمن قال بقول معاذ ومعاوية ومن وافقهما يقول : قول النبي ﷺ : « لا يرث المسلم الكافر » المراد به الحربي لا المنافق ، ولا المرتد ، ولا الذي : فان لفظ « الكافر » — وإن كان قد يعم كل كافر — فقد يأتي لفظه والمراد به بعض أنواع الكفار ، كقوله [تعالى] : « إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا » ، فهنا لم يدخل المنافقون في لفظ « الكافرين » . وكذلك المرتد فالفقهاء لا يدخلونه في لفظ « الكافر » عند الإطلاق . ولهذا يقولون : إذا أسلم الكافر لم يقض ما فاتته من الصلاة ، وإذا أسلم المرتد ففيه قولان .

(١) ولكن قارن هذا بما نقل أحمد من ٢٢٠ : حدثنا أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن ميراث المرتد ، قال : كنت مرة أقول : « لا يرثه المسلمون » ، ثم أجبت عنه !

وقد حل طائفة من العلماء قول النبي ﷺ : « لا يقتل مسلم بكافر » (١) على الحربي دون الذي ؛ ولا ريب أن حل قوله « لا يرث المسلم الكافر » على الحربي أولى وأقرب محلاً ، فإن في توريث المسلمين منهم ترغيباً في الاسلام لمن أراد الدخول فيه من أهل النمة ، فإن كثيراً منهم يمنعهم من الدخول في الاسلام خوف أن يموت أقاربهم ولهم أموال فلا يرثون منهم شيئاً . وقد سمعنا ذلك منهم من غير واحد منهم شفاهاً ؛ فإذا علم أن إسلامه لا يسقط ميراثه ضعف المانع من الاسلام و[صارت] رغبته فيه قوية . وهذا وحده كافٍ في التخصيص . وهم يخصون العموم بما هو دون ذلك بكثير ، فإن هذه مصلحة ظاهرة يشهد بها الشرع بالأعتراف في كثير من تصرفاته ؛ وقد تكون مصلحتها أعظم من مصلحة نكاح نسأهم ، وليس في هذا ما يخالف الأصول ، فإن أهل النمة إنما ينصرهم ويقاتل عنهم المسلمون ويفتدون (٢) أسراهم ، والميراث يستحق بالنبصرة ، فيرثهم المسلمون ، وهم لا ينصرون المسلمين فلا يرثونهم : فإن أصل الميراث ليس هو بموالة القلوب ؛ ولو كان هذا معتبراً فيه كان المناقون لا يرثون ولا يورثون . وقد مضت السنة بأنهم يرثون ويورثون .

وأما المرتد فيرثه المسلمون ، وأما هو فإن مات له ميت مسلم في زمن الردة ومات مرتداً لم يرثه لأنه لم يكن ناصراً له . وإن عاد إلى الاسلام قبل قسمة الميراث فهذا فيه نزاع بين الناس . وظاهر منذهب أحمد : أن الكافر

(١) قارن بسنن الترمذي (شرح ابن العربي) ١٨٠/٦ وسنن أبي داود ٢٥٢/٤

رم ٥٣٠ : (باب إيقاد المسلم بالكافر ؟) .

(٢) في الأصل : (يفتكون) .

الأصلي^(١) والمرتد إذا أسلم قبل قسمة الميراث وورثا، كما هو منذهب جماعة من الصحابة والتابعين . وهذا يؤيد هذا الأصل ، فإن هذا فيه ترغيب في الإسلام ، وقد يُقَلَّ عن عليٍّ في الرقيق إذا كان أبناءً للميت : « أنه يشتري من التركة ويرث ! » .

قال شيخنا : « وما يؤيد القول بأن المسلم يرث الذي ولا يرثه الذي ، أن الاعتبار في الإرث بالنصرة ، والمانع هو المحاربة . ولهذا قال أكثر الفقهاء : إن الذي لا يرث الحربي ، وقد قال تعالى في الآية : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » ، فالقتول - إن كان مسلماً - فديته لأهله ، وإن كان من أهل الميثاق فديته لأهله ، وإن كان من قوم عدو للمسلمين فلا دية له : لأن أهله عدو للمسلمين وليسوا بمعاهدين ، فلا يُعْطَوْنَ دية . ولو كانوا معاهدين لأعطوا الدية . ولهذا لا يرث هؤلاء المسلمين ، فانهم ليس بينهم وبينهم إيمان ولا أمان . ولهذا لما مات أبو طالب ورثه عقیل دون علي وجعفر ، مع أن هذا كان في أول الإسلام ،^(٢) وقد ثبت في الصحيح أنه قيل له ﷺ في حجة الوداع : « ألا تنزل في دارك » ؟ فقال : « وهل ترك لنا عقيل من رباع ؟ » وذلك لاستيلاء

(١) لابن تيمية في (الصارم الملول ٢٢٥) كلام نفيس في التفرقة بين الكافر الأصلي والمرتد من ثلاثة أوجه ، فتأملها هناك .

(٢) فaron بقول شيخ الإسلام في (الصارم الملول ١٦٠) : « وأما دور أبي طالب فإن أبا طالب توفي قبل الهجرة بسنين ، والموارث لم تعرض ولم يكن نزل بعد منع المسلم من ميراث الكافر ، بل كل من مات بمكة من المشرکین أعطى أولاده المملون نصيبهم من الإرث كبيرهم ؛ بل كان المشركون ينكمسون المملات الذي هو أعظم من الإرث ، وإنما قطع الله الموالاة بين المسلمين والكافرين بجمع الذكاح والإرث وغير ذلك بالمدينة ، وشرع الجهاد الفاطم للصمة » .

عقيل على رباح بني هاشم لما هاجر النبي ﷺ ، ليس هو لأجل ميراثه ، فانه أخذ دار النبي ﷺ التي كانت له ، التي ورثها من أبيه ، وداره التي كانت لخديجة وغير ذلك مما لم يكن لأبي طالب ، فاستولى على رباح بني هاشم بغير طريق الارث ^(١) ، بل كما استولى سائر المشركين على ديار المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ، كما استولى أبو سفيان بن حرب على دار أبي أحمد ^(٢) بن جحش وكانت داراً عظيمة ، فكان المشركون - لما هاجر المسلمون - من كان له قريب أو حليف استولى على ماله ، ثم لما أسلموا قال ^(٣) [النبي ﷺ] : « من أسلم على شيء فهو له » ، ولم يرد إلى المهاجرين دورهم التي أخذت منهم ، بل قال : « هذه أخذت في الله ، أجورهم فيها على الله » ، وقال لابن جحش : « ألا ترضى أن يكون لك ^(٤) مثلها في الجنة ؟ » .

(١) فارتد الصارم الملول ١٦٠ : « أما دار النبي صلى الله عليه وسلم التي ورثها من أبيه وداره التي هي له ولولده من زوجته المؤمنة خديجة فلاحق لعقيل فيها ، فقليل أنه استولى عليها »
(٢) في الأصل (أني أحمد) بالراء ، وصوابه (أني أحمد) بالذال كما ائبناه . وفارتد الصارم الملول ١٥٨ تقلد عن ابن إسحاق : « ولما خرج بنو جحش بن رثاب من دارهم عدا عليها أبو سفيان بن حرب فباعها من عمرو بن علقمة أخي بني عامر بن لؤي ، فلما بلغ بني جحش ما صنع أبو سفيان بدارهم ذكر ذلك عبد الله بن جحش لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا ترضى يا عبد الله أن يعطيك الله داراً خيراً منها في الجنة ؟ » فقال : بلى ، فقال : « ذلك لك » . فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة كلمه أبو أحمد في دارهم ، فأبطأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الناس لأني أحمد : يا أبا أحمد ، إن النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن ترجعوا في شيء من أموالكم أصيب منكم في الله . فأملك عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) في الأصل (وقال) بإقحام الواو .

(٤) في الأصل (لها) .

وكان المسلمون ينتظرون ما يأمر به في دار ابن جحش ، فان ردها عليه طلبوا هم أن يرد عليهم ، فأرسل إليهم مع عثمان ^(١) هذه الرسالة ، فسكت وسكت المسلمون . وهذا كان عام الفتح ، فلما دخل مكة في حجة الوداع قيل له : ألا تنزل في دارك ؟ فقال : « وهل ترك لنا عقيل من دار ؟ » .

قال الشيخ ^(٢) : « وهذا الحديث قد استدلل به طوائف على مسائل : فالشافعي احتج به على جواز بيع رباع مكة ، وليس في الحديث أنها بعاها . قلت : الشافعي إنما احتج بإضافة الدار إليه ، بقوله : « في دارك » وأردفه بقوله تعالى : « وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ » . والمنازعون له يقولون : الإضافة قد تصح بأدنى ملابس ، فهي إضافة اختصاص لا إضافة ملك ، لأن الله سبحانه جعل الناس في الحرم « سواء العا كف فيه والباد » .

المسألة الثانية : المنع من توريث المسلم من الكافر ، فانه قد روي أنه قاله عقيب هذا القول ، وكان قد استولى على بعضها بطريق الإرث من أبي طالب ، وعلى بعضها بطريق القهر والغلبة . والظاهر أنه استولى على نفس ملك النبي ﷺ وداره التي هي له ، فانه قيل له : ألا تنزل في دارك ؟ فقال : « وهل ترك لنا عقيل من دار » ؟ يقول : هو أخذ داري ودار غيبي من بني هاشم . وكان عقيل لم يسلم بعد ، بل كان على دين قومه ، وكان حمزة وعبيدة بن الحارث وعلي وغيرهم قد هاجروا إلى المدينة مع النبي ﷺ ، وجعفر هاجر إلى الحبشة ، فاستولى عقيل على رباع النبي ﷺ وعلى رباع آل أبي طالب . وأما رباع العباس فالعباس كان مستولياً عليها ، وكذلك الحارث بن عبد المطلب كان بمكة ابنة

(١) في هامش الأصل (عمار) .

(٢) أي ابن تيمية ، فهو لا يزال يواصل كلامه .

أبو سفيان وابنه ربيعة، وأما أبو طالب فلم يَبْقَ له بمكة إلا عقيل، والنبي ﷺ لم يكن له أخ، فاستولى عقيل على هذا وهذا. فلها قال : « وهل ترك لنا عقيل من رباع؟ » وإلا فبأي طريق يأخذ ملك النبي ﷺ وهو حي، ولم يكن هو وارثه لو كان يورث؟

فتبين بهذا أن الكفار المحاربين إذا استولوا على أموال المسلمين ثم أسلموا كانت لهم ولم ترد إلى المسلمين، لأنها أخفت في الله، وأجورهم فيها على الله، لما (١) أتلفه الكفار من دماءهم وأموالهم، فالشهداء لا يضمنون؛ ولو أسلم قاتل الشهيد لم يجب عليه دية ولا كفارة بالسنة المتواترة واتفق المسلمين، وقد أسلم جماعة على عهد النبي ﷺ، وقد عرف من قتلوه مثل وحشي بن حرب قاتل حمزة ومثل قاتل النعمان بن قوئل وغيرهما، فلم يطلب النبي ﷺ أحداً بشيء عملاً بقوله : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » (٢).

(١) في الأصل (كا).

(٢) قارن بقول شيخ الإسلام ابن تيمية في (العارض الملوك ١٥٣) : « الثالث (أي السبب الثالث من أسباب عصمة دم الكافر إذا أسلم) أن الحربي إذا أسلم لم يؤخذ بشيء مما عمل في الجاهلية، لا من حقوق الله ولا من حقوق العباد، من غير خلاف لعمه، لقوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) ولقوله صلى الله عليه وسلم : « الإسلام يجب ما قبله » رواه مسلم. ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية » متفق عليه.

ولهذا أسلم خلق كبير وقد قتلوا رجالاً يعرفون : فلم يطلب أحد منهم بقود ولا دية ولا كفارة : أسلم وحشي قاتل حمزة، وابن الناصر قاتل ابن قوئل، وعقبة بن الحارث قاتل خبيب ابن عدي، ومن لا يصح من ثبت في الصحيح أنه أسلم وقد علم أنه قتل رجلاً بعينه من المسلمين، فلم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على أحد قصاصاً...

وكذلك المرتدون : قد أسلم طلحة الأسدي بعد رده وقد قتل عكاشة بن محصن ، فلم يضمنه أبو بكر وعمر وسائر الصحابة لادية ولا كفارة . وكذلك سائر من قتله المرتدون والمحاربون لما عادوا إلى الإسلام لم يضمنهم المسلمون شيئاً من ذلك

وهذا فيه نزاع في مذهب الشافعي وأحمد . وطائفة من أصحابهما ينصرون الضمان ، وكثير من متأخري أصحاب أحمد يظن أن هذا هو ظاهر مذهبه ، وأن عدم الضمان هو قول أبي بكر عبد العزيز ، ولم يعلم أن أحمد نص على قول أبي بكر ، وأن أهل الردة والمحاربين لا يضمنون ما أتلّفوه من النفوس والأموال كأهل الحرب الكفار الأصليين ، فإن هؤلاء ليس فيهم خلاف ، وإنما النزاع في المرتدين والبلغاة المتأولين فإن فيهم نزاعاً في مذهب الشافعي وأحمد والصواب فيهم : الذي عليه الجمهور ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وغيرهما . وكذلك البلغة المتأولون من أهل القبلة كالقتلين « بالجل » و « صقن » لا يضمنون ما أتلّفه بعضهم على بعض في القتال ، وهذا هو المنصور عند أصحاب أحمد ^(١) . قال الزهري : « وقعت الفتنة ^(٢) » وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون ، فأجمعوا أن كل دم أوجرح أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر ، أنزلوهم منزلة الجاهلية ،

(١) وهو المنصور أيضاً عند أصحاب أبي حنيفة ، ففي (تحفة الفقهاء) لئلاء الدين السمرقندي « باب أحكام البلغة ٣/٥٣٦ » : « وما استهلكوه - أي البلغة المتأولون - فلا ضمان عليهم . وكذا في جاب أهل البني : إذا أتلّفوا أموال أهل الدل » ثم يستشهد بحديث الزهري بنصه المذكور هنا في « أحكام أهل الذمة » . وقارن ببدايع الصنائع (لكساني) ١٤١/٧ . والبدايع شرح لفتحة .

(٢) في الأصل (الفتية) .

يعني : لما كانوا متأولين أنزلهم منزلة أهل الجاهلية ، وإن كانوا مخطئين في التأويل كالكفار المرتدين ؛ وإنما يضمن من كان يعلم أنه لا يحل له أن يقتل ؛ ويؤاخذ ^(١) كالمؤمنين المقتلتين على عصبية . وكل منهما يعلم أنه يقاتل عصبية لا على حق : فهؤلاء تضمن كل طائفة ما أثلفته على الأخرى ، وفي ذلك نزل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ : الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى » .

والحاربون قطاع الطريق العالمون بأن ما فعلوه محرم يضمنون ، وإذا تابوا قبل القدرة عليهم سقطت عنهم حدود الله كما تسقط عن الكفار المتنعين إذا أسلموا قبل القدرة عليهم .

وهل يعاقبون بمحدود الأدميين مثل أن يقتل أحدهم قصاصاً ؟ فيه قولان للعلماء : قيل : يؤاخذون بمقوق الأدميين كالقود ؛ وقيل : لا يؤاخذون ، وما كان معهم من أموال الناس يؤخذ بلا نزاع .

وما أثلفوه هل يضمنونه مع العقوبات البدنية ؟ فيه نزاع ، كالسارق فإنه إذا وجد معه المال أخذ سواء قطعت يده أو لم تقطع .

وإن كان قد أثلفه فهل يقرم مع القاطع ؟ على ثلاثة أقوال ، قيل : يقرم كقول الشافعي ^(٢) وأحمد ؛ وقيل : لا يقرم كقول أبي حنيفة ؛ وقيل : يقرم

(١) في الأصل (يأخذ) .

(٢) هذا أحد قولي الشافعي ، وفي الآخر : لا يُقرم . وفارن بالمعنى ١١٣/٨ (فصل) « وليس على أهل البغي أيضاً ضمان ما أثلفوه حال الحرب من نفس ولا مال ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوله ، وفي الآخر : يضمنون ذلك ، لقول أبي بكر لأهل الردة : تدوم قتلاتنا ولا ندي قتلاكم » ، ولأنها نفوس وأموال معصومة أثلفت بغير حق ، ولا ضرورة دفع مباح ، فوجب ضمانه كالتى تلفت في غير حال الحرب »

مع اليسار دون الإعسار كقول مالك . والمقصود هنا أن قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ » دل به على أن المحاربين لا يرون المسلمين ولا يُعطون دينهم ، فإنهم كفار والكفار لا يرون المسلمين ؛ وقد قيل : إن هذا فيمن أسلم ولم يهاجر ، فثبت في حقه العصمة المورثة ^(١) دون المضمنة كما يقول ذلك أبو حنيفة وغيره . وقيل : بل فيمن ظنه القاتل كافراً ، وكان مأوراً بقتله ، فسقطت عنه الدية لذلك ، كما يقوله الشافعي وأحمد في أحد القولين .

وهؤلاء يخصون الآية بمن ظاهره الإسلام ؛ وأولئك يخصصونها بمن أسلم ولم يهاجر . والآية في المؤمن إذا قتل وهو من قوم عدو لنا ، وهو سبحانه قال : « مَنْ عَدُوٌّ لَكُمْ » ولم يقل : « من عدوكم » ، فدل على أن القتل إذا كان خطأ كمن رمى عرضاً فأصاب مسلماً ، فإنه لا دية فيه وإن علم أنه مسلم لأن أهله لا يستحقون الدية ولا يستحقها المسلمون ولا بيت المال : فهؤلاء الكفار لا يرون مثل هذا المسلم ، كما قال ﷺ : « لا يرث الكافر المسلم » ، لأنه حربي ، والمناصرة بينهم منقطعة ، فإنهم عدو للمسلمين ، والميراث لا يكون مع العداوة الظاهرة بل مع المناصرة الظاهرة ؛ وأهل الذمة ليسوا عدواً محارباً ، وقتيلهم مضمون ، فإذا ورث المسلم منهم كان هذا موافقاً للأصول وقوله : « الكافر »

(١) في الأصل (الوثقة) وصوابها (المورثة) كما أئبته . والمراد من رأي أبي حنيفة هنا : أن من أسلم ولم يهاجر ثبت له بمجرد إسلامه عصمة دمه وماله . ووجب له حق الميراث ؛ أما حق الضمان فلا يجب له ، لأنه لم يهاجر ، فلا يضمن ما أئلفه ولا يودى . وذلك يعني أن العصمة التي ثبتت في حقه غير مضمنة .

أريد به الكافر المطلق ، وهو المعادي المحارب لم يدخل فيه المنافق ، ولا المرتد ، ولا الذي . فإذا كان المؤمن يرث المنافق لكونه مسلماً له مناصراً له في الظاهر ، فكذلك الذي ؛ وبعض المنافقين شر من بعض أهل الذمة .

وقد ذهب بعضهم إلى أنه يرث المسلم الكافر بالموالاة ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد : نص عليه في رواية الجماعة : حنبل وأبي طالب والمروزي والفضل بن زياد ^(١) في المسلم يعتق العبد النصراني ثم يموت العتيق : يرثه بالولاء . واحتجوا ^(٢) بقوله ﷺ : « الولاء لمن أعتق » ^(٣) . قال المانعون من التورث : له عليه الولاء ولكن لا يرث به .

قال المورثون : ثبوت الولاء يقتضي ثبوت حكمه ، والميراث من حكمه وقال عبدالله بن وهب ^(٤) : حدثنا محمد بن عمرو عن ابن جريج عن أبي الزبير عن

(١) هو الفضل بن زياد ، أبو العباس القطان البغدادي ذكره أبو بكر الخلال فقال : كان من المتقدمين عند أبي عبدالله ، وكان أبو عبدالله يعرف قدره ويكرمه ، وله عنه مسائل كثيرة جيدة . حدث عن جماعة : منهم يعقوب بن سفيان السوي . والحسن بن أبي البير ، وحمفر الصبدلاني ، وأحمد بن عطاء في آخرين . (انظر بعض مسأله في طبقات الخنابلة ١٨٥) .

(٢) في الأصل (احتج) .

(٣) قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، فقد أرادت أن تشتري جارية فتتها ، فقال أهلها : نبيسها على أن ولاءها لنا ، فذكرت عائشة ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « لا يملك ذلك ، فإن الولاء لمن أعتق » سنن أبي داود ١٧٤/٣ رقم ٢٩١٥ (باب في الولاء) . وقارن مسائل أحمد ص ٢١٩ .

(٤) هو الإمام الحافظ عبدالله بن وهب بن مسلم . أبو محمد الفهري مولاهم ، المصري الققيه ، أحد الأئمة الأعلام . حدث عن خلق كثير بصر والحرمين وصنف مؤلفاً كبيراً . قال فيه أبو زرعة : « نظرت في ثلاثين ألف حديث لابن وهب ، ولا أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له » .

توفي ابن وهب سنة ١٩٧ (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٣٠٤ - ٣٠٦)

جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته ^(١) ». قالوا : وهو إجماع الصحابة أفتى به علي وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله : فروى أبو بكر بإسناده عن الحارث عن علي رضي الله عنه : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، إلا أن يكون عبداً له أو أمته » ؛ وكذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما .

قال المانعون : المراد بهذا : العبدُ القينُ إذا كان له مال ومات فإن سيده يأخذ ماله .

قال المورثون : لا يصح هذا ، لأن العبد القين لا مال له فيورث عنه فعلم أنه أراد (من كان عبده فأعتقه) كما حملتم عليه قوله ﷺ « من قتل عبده قتلناه » وقتلناه : معناه (الذي كان عبده) وكذلك قوله في بلال : « إلا أن العبد قد نام » .

قالوا : ولأن الميراث بالولاء من حقوق للملك : فلم يمنع منه اختلاف الدين ، لولاية الكافر على أمته ؛ ولأن الشارع لم يجعله أحق بميراثه لنسب بينه وبينه ، وإنما ذلك جزاء على نعمة المعتق وهذا من محاسن الشريعة وكلها : فأحق الناس بهذا الميراث أحقهم بالإنعام عليه بالمعتق . يؤكد : أن الميراث بالولاء يجري مجرى المعاوضة ، ولهذا يرث به المولى المعتق ، دون العتيق ، عوضاً عن إحسانه إليه بالمعتق .

(١) ونحوه في مجمع الزوائد ٤/٢٢٦ عن جابر أيضاً يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يرث أهل الكتاب ولا يورثون إلا أن يرث الرجل عبده أو أمته » . رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات .

قال المانعون : الكفر يمنع التوارث ، فلم يرث به المعتق ، كالقتل .

قال المورثون : القاتل يحرم الميراث لأجل الهممة ، ومعاقبة له بنقيض قصده .
وهنا علة الميراث الإلزام ، واختلاف الدين لا يكون من علة ^(١) . وهذه
المسائل الثلاث من محاسن الشريعة : وهي توريث من أسلم على ميراث قبل
قسمته ، وتوريث المعتق عبده الكافر بالولاء ؛ وتوريث المسلم قريبه الذي ،
وهي مسألة نزاع بين الصحابة والتابعين . وأما المسألتان الأخيرتان فلم يعلم عن
الصحابة فيها نزاع ، بل المنقول عنهم التوريث .

قال شيخنا : « والتوريث في هذه المسائل على وفق أصول الشرع ، فإن
المسلمين لهم إرثهم وحق على أهل الذمة بمقتن دمايتهم ، والقتال عنهم ، وحفظ
دمايتهم وأموالهم ، وفداء أسراهم . فالمسلمون ينفعونهم ^(٢) وينصرونهم ويدفعون
عنهم : فهم أولى بميرانهم من الكفار . والذين منعوا الميراث قالوا : مبناه على
الموالاتة : وهي منقطعة بين المسلم والكافر ، فأجابهم الآخرون بأنه ليس مبناه
على الموالاتة الباطنة التي توجب الثواب في الآخرة ، فإنه ثابت بين المسلمين
وبين أعظم أعدائهم وهم المنافقون الذين قال الله فيهم : « هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ » .
فولاية القلوب ليست هي المشروطة في الميراث ، وإرثها هو بالتناصر والمسلمون
ينصرون أهل الذمة فيرثونهم ، ولا ينصرهم أهل الذمة فلا يرثونهم . والله أعلم .

(١) في الأصل (بلاه) .

(٢) كذا بالأصل . ولعلها (يمتعونهم) بمعنى (ينصرونهم ويكفون ردها لهم)

بدليل ما بعده .

فصل

الكفار إما أهل حرب وإما أهل عهد^(١) . وأهل العهد ثلاثة أصناف : أهل ذمة ، وأهل هدنة ، وأهل أمان . وقد عقد الفقهاء لكل صنف باباً ، فقالوا : باب الهدنة ، باب الأمان ، باب عقد الذمة . ولفظ « الذمة والعهد » يتناول هؤلاء كلهم في الأصل . وكذلك لفظ « الصلح » ، فإن الذمة من جنس لفظ العهد والمقد . وقولهم : « هذا في ذمة فلان » أصله من هذا : أي في عهده وعقده ، أي فأنزله بالمقد والميثاق . ثم صار يستعمل في كل ما يمكن أخذ الحق من جهته ، سواء وجب بعقده أو بغير عقده : كبذل المتلف فإنه يقال : هو في ذمته ؛ وسواء وجب بفعله أو بفعل وليه أو وكيله : كولي الصبي والمجنون ، وولي بيت المال والوقف ، فإن بيت المال والوقف يثبت له حق وعليه حق ، كما يثبت للصبي والمجنون ، ويطالب وليه الذي له أن يقبض له ، ويقبض ما عليه .

وهكذا لفظ « الصلح » عام في كل صلح ، وهو يتناول صلح المسلمين بعضهم مع بعض ، وصلحهم مع الكفار ؛ ولكن صار في اصطلاح كثير من الفقهاء « أهل الذمة » عبارة عن يؤدي الجزية . وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة ، وهؤلاء قد عاهدوا المسلمين على أن يجري عليهم حكم الله ورسوله : إذ هم مقيمون

(١) فارتب ما رواه البخاري في صحيحه (٨/٧ : . الخيرية ١٣٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنها قال : « كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : كانوا شركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم » . وارجع إل ما ذكره ابن القيم ص ٣٦٥ من هذا الكتاب .

في الدار التي يجري فيها حكم الله ورسوله ، بخلاف أهل الهدنة فإنهم صالحوا المسلمين على أن يكونوا في دارهم ، سواء كان الصلح على مال أو غير مال : لا تجري عليهم أحكام الإسلام كما تجري على أهل النمة ، لكن عليهم الكف عن محاربة المسلمين . وهؤلاء يسمون أهل العهد وأهل الصلح وأهل الهدنة . وأما المستأمن فهو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها ؛ وهؤلاء أربعة أقسام: رسل ؛ وتجار ؛ ومستجيرون حتى يعرض عليهم الإسلام والقرآن ، فإن شأؤوا دخلوا فيه وإن شأؤوا رجعوا إلى بلادهم ؛ وطالبو ^(١) حاجة من زيارة أو غيرها ، وحكم هؤلاء ألا يهاجروا ، ولا يقتلوا ، ولا تؤخذ منهم الجزية ، وأن يعرض على المستجير منهم الإسلام والقرآن : فإن دخل فيه فذاك ، وإن أحب اللحاق بمأمنه ألحق به ، ولم يعرض له قبل وصوله إليه . فإذا وصل مأمنه عاد حرياً كما كان .

فصل

إذا عرف هذا ^(٢) فهل يجوز لولي الأمر أن يعقد الهدنة مع الكفار عقداً مطلقاً لا يقدره بمدة ، بل يقول : « نكون ^(٣) على العهد ما شئنا » ، ومن أراد فسخ العقد فله ذلك إذا أعلم الآخر ولم يغير به « أو يقول : « نعاهدكم ما شئنا وتقركم ما شئنا » ؟ .

(١) في الأصل (وطالب) .

(٢) في الأصل (وهذا) باتصاف الوار .

(٣) في الأصل (يكون) .

فهذا فيه للعلماء قولان في مذهب أحمد وغيره: أحدها: لا يجوز. قال [به] الشافعي في موضع، وواقفه طائفة من أصحاب أحمد كالقاضي في «المجرد» والشيخ في «المغني» ^(١) ولم يذكرها غيره. والثاني: يجوز ذلك، وهو الذي نص عليه الشافعي في «المختصر». ^(٢) وقد ذكر الوجهين في مذهب أحمد طائفة آخرهم ابن حمدان ^(٣).

والمدكور عن أبي حنيفة أنها لا تكون لازمة بل جائزة، فإنه يجوز للإمام فسخها متى شاء. وهذا القول في الطرف المقابل ^(٤) لقول الشافعي الأول.

والقول الثالث وسط بين هذين القولين. وأجاب الشافعي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر: «تقرم ما أقرم الله» بأن المراد: تترك ما أذن الله في إقراركم بحكم الشرع. قال: وهذا لا يعلم إلا بالوحي؛ فليس هذا لغير النبي ﷺ.

وأصحاب هذا القول كأنهم ظنوا أنها إذا كانت مطلقة تكون لازمة مؤبدة كالنمرة، فلا يجوز بالاتفاق. و[لأجل] أن تكون الهدنة لازمة مؤبدة فلا بد من توفيتها، وذلك أن الله عز وجل أمر بالوفاء ونهى عن النذر. والوفاء لا يكون إلا إذا كان العقد لازماً. والقول الثاني — وهو الصواب — أنه يجوز عقدها مطلقة ومؤقتة، فإذا كانت مؤقتة جاز أن تجعل لازمة. ولو جعلت جائزة بحيث يجوز لكل منهما فسخها متى شاء كالشركة والوكالة والمضاربة ونحوها جاز ذلك،

(١) انظر المغني ١٠/٥١٧. وعلمه بقوله: «لا يجوز المهادنة مطلقاً من غير تقدير مدة لأنه يفضي إلى ترك الجهاد بالكلية».

(٢) أي يحتمل المزني، وقد سبقت الإشارة إليه.

(٣) أي في «الرعاية».

(٤) في الأصل (القابل).

لكن بشرط أن يفيد إليهم على سواء . ويجوز عقدها مطلقة ؛ وإذا كانت مطلقة لم يمكن ^(١) أن تكون لازمة التأييد ، بل متى شاء تقضها : وذلك أن الأصل في العقود أن تعقد على أي صفة كانت فيها المصلحة ؛ والمصلحة قد تكون في هذا وهذا . وللعقد أن يعقد لازماً من الطرفين ، وله أن يعقد جائزاً يمكن فسخه إذا لم يمنع من ذلك مانع شرعي ، وليس هنا مانع ، بل هذا قد يكون هو المصلحة : فإنه إذا عقد عقداً إلى مدة طويلة فقد تكون مصلحة المسلمين في محاربتهم قبل تلك المدة ، فكيف إذا كان ذلك قد دل عليه الكتاب والسنة ؟

وعامة عهود النبي ﷺ مع المشركين كانت كذلك مطلقة غير مؤقتة ، جائزة غير لازمة : منها عهده مع أهل خيبر ، مع أن خير فتحت وصارت للمسلمين ، لكن سكانها كانوا هم اليهود ، ولم يكن عندهم مسلم ، ولم تكن بعد نزلت آية الجزية ، إنما نزلت في « براءة » عام تبوك سنة تسع من الهجرة ؛ وخيبر فتحت قبل مكة بعد الحديبية سنة سبع . ومع هذا ، فاليهود كانوا تحت حكم النبي ﷺ ، فإن المقار ملك المسلمين دونهم . وقد ثبت في الصحيحين أنه قال لهم : « تفركم ما شئنا » أو « ما أقركم الله » . وقوله : « ما أقركم الله » يفسره اللفظ الآخر ، وأن المراد : أنا متى شئنا أخرجناكم منها . ولهذا أمر عند موته بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، وأنفذ ذلك عمر رضي الله عنه في خلافته .

في الأصل (لم يكن) .

وقد ذكر طائفة منهم محمد بن جرير^(١) أن كل ذمة عقدت للكفار في دار الإسلام فهي على هذا الحكم : يقرم المسلمون ما احتاجوا إليهم ، فإذا استغنوا عنهم أخرجوهم من ديار المسلمين . وهذا قول قوي ، له حظ من الفقه . وقوله **ﷺ** : « تقرم ما أقرم الله » أراد به : ما شاء الله إقراركم ، وقدّر ذلك وقضى به ، أي : فإذا قدّر^(٢) إخراجكم (بأن يريد إخراجكم فنخرجكم) لم تكن ظالمين لكم ، كما يقول القائل : أنا أقيم في هذا المكان ما شاء الله وما أقامي . ولم يرد بقوله : « ما أقرم الله » : إنا تقرم ما أباح الله ذلك بوحى ؛ وإن كان أراد ذلك فهذا معنى صحيح ، وهذا لا يمكن من غير النبي **ﷺ** ، لكنه لم يرد إلا الإقرار المتقضي كما قال : « ما شئنا » .

وأيضاً فقد ثبت بالقرآن والتواتر أن النبي **ﷺ** نبذ إلى المشركين عهودهم بعد فتح مكة لما حج أبو بكر الصديق رضي الله عنه عام تسع ، فنبذ إلى المشركين عهودهم ذلك العام ؛ ولذلك أردف أبا بكر بعلي رضي الله عنهما ، لأن عادتهم كانت أنه لا يعقد العقود ويحلها إلا المطاع أو رجل من أهل بيته . وقد أنزلت في ذلك سورة براءة ، فقال تعالى : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ »

(١) هو شيخ المصنفين محمد بن جرير الطبري ، أبو جعفر . وكان في الوقت نفسه من كبار المؤرخين . قال ابن الأثير : « أو حمفر أوتق من نقل التاريخ ، وفي تفسيره ما يدل على علم غزير وتحقيق » توفي سنة ٣١٠ . يسمى تفسيره « جامع البيان في تفسير القرآن » ويدعى تاريخه « أخبار الرسل والملوك » ؛ وله كتاب في « اختلاف الفقهاء » . وجميع هذه الكتب مطبوعة . ومن تصانيفه التي لم تنشر بعد « القراءات » و « المسترشد » في علوم الدين (الوفيات ٥٦١ : وقارمخ بغداد ١٦٢٢ وميزان الاعتدال ٣٥/٣ والبداية والنهاية ١١٠ : ١٢٥) .

(٢) في الأصل (فإذا قادر) .

عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَاعْلَمُوا
 أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ يُخْزِي الْكَافِرِينَ ، الْآيَات . فهو
 سبحانه أنزل البراءة إلى المشركين ، وجعل لهم سياحة أربعة أشهر : وهي
 الحرم المنكورة في قوله : « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا
 الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » ، وليست هذه الحرم هي الحرم المذكورة في
 قوله « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ
 خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ » . قال شيخنا^(١) : ومن جعل
 هذه هي تلك فقوله خطأ ، وذلك أن هذه قد بينها رسول الله ﷺ في الحديث
 الصحيح بأنها « ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب الذي بين جمادى
 وشعبان » ، وهذه ليست متوالية فلا يقال فيها : « فَإِذَا انْسَلَخَتْ » فإن الثلاثة
 إذا انسلخت بقي رجب ، فإذا انسلخ رجب بقي ثلاثة أشهر ، ثم يأتي الحرم ،
 فليس جعل هذا انسلخاً بأولى من ذلك ؛ ولا يقال لمثل هذا : [انسلخ] ،
 إنما يستعمل هذا في الزمن المتصل . ثم إن جمهور الفقهاء على أن القتل
 في تلك الحرم مباح ، فكيف يقول : « فَإِذَا انْسَلَخَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْحَرَمِ
 وَرَجَبُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » ، وهو قد أباح فيها قتال المشركين ؟

(١) أي شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقارن بمجموعة رسائله ١٢٧ (طبع عند تصيف) :
 « والمراد بالأشهر الحرم في قوله « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ » هي أشهر السياحة عند جمهور
 العلماء ، وعليه يدل الكتاب والسنة ، وقد ظن طائفة أنها الحُرُم الثلاثة ورجب . ونقل
 هذا عن أحمد . وهؤلاء اشتبه عليهم لفظ الحرم بالحرم ، وتلك ليست متصلة ، بل هي ثلاثة
 سرد ، وواحد فرد . وهو قد ذكر في هذه أشهر السياحة ، فلا بد أن يذكر الحرم إذا
 انقضت فقال : « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » .

وأيضاً فهذه الآية^(١) نزلت عام حجة الصديق رضي الله عنه ، وكان حجة^١ في ذي القعدة على العادة لأجل النسيء الذي كانوا ينسؤون فيه الأشهر ، وإنما استدار الزمان كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض لما حج النبي ﷺ حجة الوداع في العام المقبل سنة عشر ، والله تعالى سائر المشركين أربعة أشهر يأمنون فيها ، وتلك لا تنقضي إلا عاشر ربيع الأول .

وقد اختلف المفسرون في هذه الأشهر الحرم — وهي أشهر التسيير^(٢) — على أقوال : أحدها : أنها هي الحرم المذكورة في قوله : « مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرَّمٌ » ، وهذا يحكى عن ابن عباس ، ولا يصح عنه . الثاني : أن أولها يوم الحج الأكبر كما نقل عن مجاهد^(٣) والسدي^(٤) وغيرها ، وهذا هو الصحيح . وعلى هذا فيكون آخرها العاشر من شهر ربيع الآخر . القول الثالث : أن آخرها عاشر ربيع الأول . قال شيخنا : « ولا منافاة بين القولين ، فإنه باتفاق الناس أن الصديق رضي الله عنه نادى بذلك في الموسم في المشركين : إن لكم أربعة أشهر تسيحون فيها » ، ويوم النحر كان ذلك العام بالاتفاق عاشر ذي القعدة ،

(١) في الأصل (البراءة) وفي هامشه مصححة (الآية) .

(٢) في الأصل (التسيير) وصوابه (التسيير) أخذاً من قوله تعالى « فيروا في

الأرض أربعة أشهر » .

(٣) هو الثابتي الجليل المفسر مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، مولى بني مخزوم .

أخذ التفسير عن ابن عباس ، قرأه عليه ثلاث مرات ، يقف عند كل آية يسأله : فم نزل وكيف كانت ؟ سئل الاعمش عن كتابه في التفسير فقال : « كانوا يرون أنه يبال أهل الكتاب » توفي نحو سنة ١٠٤ (ميزان الاعتدال ٩/٣ وغاية النهاية ١/٢٤١) .

(٤) هو الثابتي المفسر ، صاحب المغازي والبر ، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة

مولى قریش ، أبو محمد الكوفي ، رمي بالتشيع . روى عن أنس وابن عباس وإذان ، وروى عنه أسباط بن نصر ، وإسرائيل ، والحسن بن صالح . قال ابن عدي : « مستقيم الحديث ، صدوق » قال خليفة : توفي سنة ١٢٧ (خلاصة الكمال ٣٠) .

فالقضاء الأربعة عشر ربيع الأول ، فإنهم كانوا يفسئون الأشهر : فذو القعدة يجعلونه موضع ذي الحجة ، وصفر موضع المحرم ، وربيع الأول موضع صفر ، وربيع الآخر موضع الأول . فالذي^(١) كانوا يجعلونه ذا الحجة هو ذو القعدة ، والذي جعلوه ربيع الآخر هو ربيع الأول فمن المفسرين من تكلم بعبارتهم إذ ذاك ، ومنهم من غير العبارة إلى ما استقر الأمر عليه . والمقصود : أن الله سبحانه قسم المشركين في هذه السورة إلى ثلاثة أقسام : أهل عهد مؤقت ، لهم مدة وهم مقيمون على الوفاء بهم لم ينقصوا المسلمين شيئاً مما شرطوا لهم ، ولم يظاهروا عليهم أحداً ، فأمرهم بأن يوفوا لهم بهم ما داموا كذلك . الثاني قوم لهم عهود مطلقه غير مؤقتة ، فأمرهم أن ينبذوا إليهم عهدهم ، وأن يؤجلوهم أربعة أشهر ، فإذا انقضت الأشهر المذكورة حلت لهم دماؤهم وأموالهم . القسم الثالث قوم لا عهود لهم ، فمن استأمن منهم حتى يسمع كلام الله آمنه ثم رده إلى مأمنه ، فهؤلاء يقاتلون من غير تأجيل .

ومن لم يفرق بين هذا^(٢) [وهذا] وظن أن اليهود كلها كانت مؤجلة فهو بين أمرين : أحدهما أن يقول : يجوز للإمام أن ينبذ إلى كل ذي عهد عهده وإن كان مؤقتاً ، فهذا مخالف لنص القرآن بقوله : « إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتَيْتُمُ الْيَهُودَ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ » . وقد احتجوا بقوله : « وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ » . والآية حجة عليهم ، لأنه إنما

(١) في الأصل (فالذين) .

(٢) في الأصل (ومن لم يعرف هذا) وبهامشه مصحح (ومن لم يفرق بين هذا) .

أباح نبذ عهدهم إليهم إذا خاف منهم خيانة ، فإذا لم يخف منهم خيانة لم يجوز النبذ إليهم ؛ بل مفهوم هذه الآية مطابق لمنطوق تلك .

الأمر الثاني أن يقول : بل العهد المؤقت لازم كما دل عليه الكتاب والسنة ، وهو قول جماهير العلماء . فيقال له : فإذا كان كذلك فلم نبذ النبي ﷺ العهد إلى جميع المعاهدين من المشركين ؟ وقد قال تعالى : « إِنْ لَا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتَيْتُمَا إِيَّاهُمْ وَعَاهَدْتُمَا إِلَىٰ مُدَّتَيْهِمْ » . فقد حرم نبذ عهد هؤلاء ^(١) وأوجب إتمام عهدهم إلى مدتهم ، فكيف يقال : إن الله سبحانه وتعالى أمر بنبذ العهود الموقته ؟ قول من لا يجوز العهد المطلق قول في غاية الضعف ، كقول من يجوز نبذ كل عهد وإن كان مؤجلاً بلا سبب . قوله سبحانه بعد هذا : « كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ، إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ » : فهؤلاء — والله أعلم — هم المستقون في تلك الآية ، وهم الذين لهم عهد إلى مدة ، فإن هؤلاء لو كان عهدهم مطلقاً لنبذ إليهم كما نبذ إلى غيرهم ، وإن كانوا مستقيمين كآفين عن قتاله : فإنه نبذ إلى جميع المشركين لأنه لم يكن لهم عهد مؤجل يستحقون به الوفاء ، وإنما كانت عهودهم مطلقة غير لازمة كاللشاركة والوكالة ، وكان عهدهم لأجل المصلحة ؛ فلما فتح الله مكة وأعز الإسلام وأذل أهل الكفر لم يبق في الإمساك عن

(١) في الأصل (عدهم ولاه) .

جهادهم مصلحة ، فأمر الله به ، ولم يأمر به حتى نبذ إليهم على سواء لئلا يكون قتالهم قبل إعلامهم غمراً^(١) .

وهذا قد يستدل به على أن العقد الجائز كالشركة والوكالة لا يثبت حكم فسخه في حق الآخر حتى يعلم بالفسخ . ويحتج به من يقول : إن الوكيل لا ينعزل حتى يعلم بعزله . قال غير واحد من السلف : الأشهر الأربعة أمان لمن لم يكن له أمان ولا عهد ، فأما أرباب العهود فهم على عهودهم إلى انقضاء مدتهم . وهذا لا يخالف قول من قال منهم : إنها للمشركين كافة : من له عهد ومن ليس له عهد ، كما قاله مجاهد والسدي ومحمد بن كعب^(٢) ، فإن أرباب العهد المؤقت يصير لهم عهد من وجبهين . وقد قال ابن إسحاق : « هذه الأربعة أجل لمن كان رسول الله ﷺ قد آمنه أقل من أربعة أشهر ، وكان أمانه غير محدود ، فأما من لا أمان له فهو حربي »^(٣) ، فبئس ابن إسحاق^(٤) أنها لأصحاب الأمان المطلق ، وإنما خالف من قبله : هل دخل فيها من لم يكن له عهد أصلاً ؟ .

(١) قارن مجموعة رسائل ابن تيسية (قتال الكفار) ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) هو محمد بن كعب القرظي ، المدني . روى عن أبي الدرداء مرسلاً ، وعن فضالة ابن عبيد ، وعائشة ، وأبي هريرة . وروى عنه ابن المنكدر ، ويزيد بن الهاد ، والحكم بن عتيبة . قال ابن عون : « مارأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن من القرظي » . قيل : مات سنة ١١٩ . وقيل : سنة ١٢٠ (خلاصة الكمال ٣٠٥) .

(٣) في الأصل (حرب) .

(٤) هو المؤرخ المشهور محمد بن إسحاق بن يسار المطلي بالولاء . كان من أهل المدينة ، وسكن بغداد فأت فيها سنة ١٥١ . أشهر كتبه « السيرة النبوية » وهو مطبوع . قال ابن حبان : لم يكن أحد فالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه أو يوازيه في جمه ، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار : تهذيب التهذيب ٣٨/٩ وقد ذكره الحفاظ ١٦٣/١ والوفيات ١٦٣/١ .

وأما ما يروى عن الضحاك^(١) وقناة أنها «أمان لأصحاب العهد ، فمن كان عهده أكثر منها حط إليها ؛ ومن كان عهده أقل منها رفع إليها ؛ ومن لم يكن له عهد فأجله انسلاخ المحرم : خمسون ليلة » ، فهذا قول ضعيف ، وهو مبني على فهمين ضعيفين : أحدهما أن الحرم آخرها المحرم ، وقد تقدم فساده ؛ والثاني أنه يجوز تقض العهد المؤجل المحدود ، وقد تقدم بطلانه والذين ظنوا أن العهد لا يكون إلا مؤقتاً ، والوفاء واجب^(٢) ، حلوا في جواز البراءة إلى المشركين ، فصاروا إلى ما يظهر فساده ؛ فقالت طائفة : إنما يبرأ من تقض العهد ، وهذا باطل من وجوه كثيرة : فإن من تقض العهد فلا عهد له ، ولا يحتاج هذا إلى براءة ولا أذان ، فإن أهل مكة الذين صالحهم [النبي] يوم الحديبية لما تقضوا العهد سار إليهم ، وكنتم مسيره ، ودعا الله أن يكتم خبره عنهم . ولما كتب إليهم حاطب بن أبي بلتعة بخبره أنزل الله فيه ما أنزل ؛ ولم يفجأ أهل مكة إلا ورسول الله ﷺ وجنود الله قد نزلوا بساحتهم . وهذا كان عام عمان قبل نزول براءة .

وأيضاً فالنبي ﷺ أرسل أبا بكر ، وأردفه بعلي رضي الله عنهما يؤذن بسورة «براءة» ، فنبتذ اليهود إلى جميع المشركين مطلقاً : لم ينبذها إلى من تقض

(١) هو الضحاك بن 'خمرة - بضم الحاء المهملة ، وبد الميم راء مهملة - الأملوكي الواسطي .
 ثابتي روى عن أنس مرسلاً ، وعن عمرو بن شعيب ، وقناة . وروى عنه بقية وعبد بن حرب قال ابن معين : « ليس بشيء » . وقال النسائي : « ليس بثقة » . وأما ابن جبان فوثقه (خلاصة الكمال ١٤٩) .

(٢) في هامش الاصل (جاز) .

دون من لم ينقض^(١) .

وأيضاً ، فالقرآن نبذها إلى المشركين ، وإنما استثنى من كان له مدة ووفاء ،
فن كان فيه هذا الشرطان لم ينبذ إليه .

وأيضاً فإنه سبحانه قال : « كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ
وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَمَا
اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ » : فجعل نفس الشرك مانعاً من العهد إلا
الذين لهم عهد مؤقت وهم [به] موفون . وقالت طائفة من أصحاب الشافعي
وأحمد : بل العهد الذي أمر بفيذه إنما هو منعهم من البيت ، وقتالهم في الشهر
الحرام . قالوا : وهذا لفظ القاضي أبي يعلى . وفصل الخطاب في هذا الباب :
أنه قد كان بين رسول الله ﷺ وبين جميع المشركين عهد : وهو أن لا يصد
أحد عن البيت ، ولا يخاف أحد في الشهر الحرام ؛ فجعل الله عهدهم أربعة أشهر ،
وكان بينه وبين أقوام منهم عهود إلى أجل مسمى ، فأمر بالوفاء لهم وإتمام عهدهم
إذا لم يخش غدرهم .

وهذا أيضاً ضعيف جداً : وذلك أن منعهم من البيت حكم أنزل في غير

(١) قارن هذا بقول ابن قدامة في المنى ١٠/٥٢٢ : « وإن خاف نقض الرد منهم جاز
أن ينبذ إليهم عديم لقول الله تعالى (وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) يعني :
أعلمهم بنقض عهدهم حرّ تصيرأت وهم سواء في العلم » .

وانظر ما يقوله شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة قتال الكفار في (مجموعة رسائله ١٢٧) :
« وإما قوله (وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) فتلك في سورة الأنفال ،
وهي مقدمة ، ونحو ذلك في العهود المعلقة متى خاف منهم الخيانة : فإنه ينبذ إليهم على سواء ،
ولا يجوز أخذهم بقتلهم ، فإنهم يستعدون أنهم آمنون » .

وأما العقود اللازمة : هل يجوز فسخها بمجرد الخيانة ؟ هذا فيه قولان ، والأظهر :
أنه لا يجوز . لأن سورة الأنفال توجب الوفاء » .

هذه الآية في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَاهِدِهِمْ هَذَا » : وهذا المعنى غير معنى قوله : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » .

وأيضاً ، فمنعهم من المسجد الحرام عام فيمن كان له عهد ومن لم يكن له عهد ؛ والبراءة خاصة بالمعاهدين كما قال تعالى : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » ، ولم يقل : (إلى جميع المشركين) كما قال هناك : « إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .

وأيضاً ، فمن له أجل يُوفى له إلى أجله : وهم الذين عاهدوه ؛ فما استقاموا لهم يستقيم لهم ^(١) ، ومع هذا فهم ممنوعون من المسجد الحرام .

(١) قارن بسنن أبي داود ١١٠ / ٣ (باب في الإمام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير إليه) عن سالم بن عامر : رجل من أهل حمير . قال : كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم ، حتى إذا اتقى المد غزاهم ، فجاء رجل على فرس أو برقوقون وهو يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، وفاء لا غدر . فنظروا فإذا عمرو بن عَبَّسَةَ ، فأرسل إليه معاوية ، فسأله ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . « من كان بينه وبين قوم عهد فلا يَسُدُّ عَقْدَهُ ولا يَحِلُّها حتى يتقضي أمدها أو يبذل إليهم على سواء » فرجع معاوية . رقم الحديث ٢٧٥٩ .

وفي الباب الذي بعده من سنن أبي داود ١١١ / ٣ (باب في الوفاء للمعاهد وحرمة ذمه) . عن أبي سكرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قتل معاهداً في غير كنهه حرم الله عليه الجنة » رقم الحديث ٢٧٦٠ .

وقارن بقول شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموعة رسائله ١٣٨) : « والعهود التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين كانت مطلقة لم تكن مؤقتة . والقرآن قد فرق بين المؤقت منها والمطلق . فجاز تبذ المطلق ، ووجب الوفاء بالمؤقت . وهذا هو مقتضى الأصول كسائر العقود المطلقة والمؤقتة » .

وأيضاً ، فالمنع من المسجد الحرام كان ينادي به أبو بكر وأعوانه علي وغيره رضي الله عنهم أجمعين ، فينادون به يوم النحر : « لا يحجّن بعد العام مشرك ، ولا يطوفن بالبيت عريان » . وأما نبذ اليهود فإنما تولاه علي رضي الله عنه لأجل العادة التي كانت في العرب

وأيضاً ، فالأمان الذي كان لحجاج البيت لم يكن بعده من النبي ﷺ وأمان منه ، بل كان هذا دينهم في الجاهلية ، وقام الإسلام عليه حتى أنزل الله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ ، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا » : فهذه الآية منعتهم ، لا بالبراءة من المهادين ؛ وقد كان أنزل الله فيهم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَشْهُرَ الْحَرَامِ وَلَا أَلْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا » : فهو اعن التعرض لقاصديه مطلقاً ؛ ثم لما منع منه المشركون ، وعلّموا أنهم ممنوعون من جهة الله تعالى ، كان من أمّنتهم بعد ذلك ظالماً لنفسه محارباً لله ورسوله . وأما القتل في الشهر الحرام فقد كان محرماً بقوله : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ؟ قُلْ : قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ » . وفي نسخه قولان للسلف : فإن كان لم ينسخ لم يكن في الآية إذن فيه ؛ وإن كان منسوخاً فليس في « البراءة » ما يدل على نسخه ، ولا قال أحد من السلف : إن هذه الآية أباحت القتال في الشهر الحرام ^(١) ، وإنها الناسخة لتحريمه : فإن هذه الآية إنما فيها البراءة من المهادين ، والشهر الحرام كان تحريمه عاماً ، فلم يكن يجوز أن يقاتل فيه المحاربون وآية تحريم القتال فيه إنما نزلت بسبب ابن

الحضرمي قبل ، ولم يكونوا معاهدين ، وإنما عاهدتهم بعد بدر بأربع سنين .
 وأيضاً ، فإنه استثنى من الذين تبرأ إليهم من عاهده عند المسجد الحرام ،
 وأولئك لا يباح قتالهم لافي الشهر الحرام ولا غيره ؛ فكيف يكون الذي أباحه إنما
 هو القتال في الشهر الحرام ؟

وأيضاً ، فالأشهر الحرم في قوله « فَإِذَا آنَسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ » إن
 كانت « الثلاثة ورجباً » فهذا يدل على بقاء التحريم فيها ، فبطل هذا القول ؛
 وإن كانت « الأربعة التي أولها يوم الحج الأكبر عام حجة أبو بكر رضي الله عنه ،
 وآخرها ربيع » قدسحرم فيها قتال من ليس له عهد ، وأباح قتالهم إذا انقضت : فلو كان
 إنما أباح قتال من كان يباح قتاله في الأشهر الحرم ولاعهده ، فهذا محارب محض
 لا حاجة إلى تأجيله أربعة أشهر : فإن قتاله كان مباحاً عند هؤلاء في غير الأربعة .
 وأيضاً ، فعلى هذا التقدير : إنما أباح الله قتل من نبذ إليه العهد إذا انقضت
 هذه الأربعة ، كما قال : « فَإِذَا آنَسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ
 حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ »

فلو كان قتال هؤلاء الذين نبذ إليهم العهد مباحاً في غيرها لم يشترط في حله
 انقضاء الأربعة أشهر : فإن ذلك يقتضي أن قتالهم مباح إذا انقضت الأربعة ،
 فإن المعلق بالشرط عُدِم عند عدمه ؛ فكيف يقال : إن قتالهم كان مباحاً ،
 سواء انقضت هذه أو لم تنقض ؟ وإنما كان يحرم قتالهم في تلك الأربعة
 لا مطلقاً . ^(١) فهذه التكاليف التي يظهر فيها من تحريف القرآن ما يبين فسادها

(١) قارن بقول شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع رسائله ١٢٦) : « ... فدللت
 الآيات على أن البراءة كانت إلى المعاهدين الذين لهم عهد مطلق ، غير مؤقت ، أو كان مؤقتاً
 ولم يوفوا بموجبه ، بل نقضوه . »

بناها أصحابها على أصل فاسد : وهو أن المعاهدين لا يكون عهدهم إلا إلى أجل مسمى ! وهو خلاف الكتاب والسنة ، وخلاف الأصول ، وخلاف مصلحة العالمين . فإذا علم أن المعاهدين يتناول النوعين ، وأن الله أمر بفيد العهد الذي ليس بعقد لازم ، وأمر بالوفاء بالعهد اللازم ، كان في هذا إقرار للقرآن على ما دل عليه وواقفته عليه المنة وأصول الشرع ومصالح الإسلام . والله المستعان .

ذكر أحكام أطفالهم

وفيه بيان : الباب الأول في ذكر أحكامهم في الدنيا ،
والباب الثاني في ذكر أحكامهم في الآخرة .

الباب الأول

لما كان الطفل غير مستقل بنفسه لم يكن له بد من ولي يقوم بمصلحه ، ويكون تابعاً له . وأحق من نصب لذلك الأبوان : إذ هما السبب في وجوده ، وهو جزء منهما . ولهذا كان لهما من الحق عليه ما لم يكن لأحد سواهما ، فكانا أخص به وأحق بكفالتة وتربيته من كل أحد ، وكان من ضرورة ذلك أن ينشأ على دينهما كما ينشأ على لفتهما ، « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » ، فإن كانوا موحدين مسلمين ربياه على التوحيد [١] اجتمع له الفطرة الخلقية وتربية الأبوين ، وإن كانا كافرين أخرجاه عن الفطرة التي فطره الله عليها بتعليمه الشرك وتربيته عليه ، لما سبق له في « أم الكتاب »^(١) . فإذا نشأ الطفل بين أبويه كان على دينهما شرعاً

(١) قارن بقول ابن القيم نفسه في (شفاء العليل . في مسائل القضاء والددر والحكمة والتلليل ٢٨٧ ط . الحسينية ١٣٢٣) : « ... قالذي استدلتهم به من الحديث على قولكم ، الباطل - وهو قوله : « فأبواه يهودانه أو ينصرانه » ليس حجة لكم بل هو حجة عليكم . فقير =

وقدراً ؛ فإن تعذر تبعيته للأبوين بموتٍ أو انقطاع نسب كولد الزنى ، والمنني بالعمان ، واللقيط ، والمنسبي ، والمملوك : فاختلف الفقهاء في حكم الطفل في هذه الحال ، ونحن نذكر ذلك مسألة مسألة .

== الله لا يقدر على حمل المذى أو الضلال في قلب أحد ، بل المراد بالحديث : دعوة الأبوين إلى ذلك وترتيبهما له ، وترتيبهما على ذلك مما يفعله العلم والمرى : ونخص الأبوين بالذكر على التالاب ... «
ويلاحظ أن كثيراً من مسائل « شفاء العليل » مبسوطة بإسهاب وتفصيل هنا في « أحكام أهل الذمة » ولا سيما مسائل (آيات الموفى ثلاثين في ذكر الفطرة الأولى) فقد وردت في « شفاء العليل » مختصرة ، ولم تستغرق فيه سوى عشر صفحات بها ختم الكتاب (من صفحة ٢٨٣ إلى ٣٠٧) وفيها أوضح ابن القيم بإيجاز معنى الفطرة ، واختلاف الناس في المراد بها ، وأنها لاتتاني القضاء والقدر بالثقاوة والضلال ؛ وتعرض خلالها بإيجاز شديد لما يصير به الطفل مسلماً ؛ بينما تبسط هنا في « أحكام أهل الذمة » في باب (حكم أطفال أهل الذمة) بعد أن مد له يبحث جامع عن الفطرة استغرق عشرة أصفاء ما جاء في « شفاء العليل » . فلا عجب إذا أدرك ابن القيم ذلك بنفسه ، وصرح به في أواخر كتابه (شفاء العليل ص ٢٩٩) . بمبارة قاطعة تجزم معها بأنه عيّننا على الكتاب الذي بين يدينا (أحكام أهل الذمة) وإن سماه (أحكام أهل الملل) وذلك حين قال مانعه : « وليس المقصود ذكر هذه المسائل ، وما يصير به الطفل مسلماً ، فإننا قد استوفيناها في كتابنا (في أحكام الملل) بأدلتها ، واختلاف العلماء من السلف والخلف فيها ، وذكر ما خذم . وإنما المقصود ذكر الفطرة ، وأنها هي الحنيفية ، وأنها لاتتاني في القدر السابق بالثقاوة ، والله اعلم »

أما تسميتنا نحن للكتاب (أحكام أهل الذمة) مع أن مؤله يسميه كما رأيت - (أحكام أهل الملل) فلم نعد فيها الاسم الوحيد الذي وحدناه على نسخة الكتاب المخطوطة الفريدة في العالم فيما نعرف . ثم إن هذه الأحكام كلها ليست سوى مجموعة من الفتاوى أجاب بها ابن القيم من سألته عن كيفية الجزية الموضوعة على « أهل الذمة » ، كما يتضح من الصفحة الأولى في هذا الكتاب . وليس بعيد أن يكون ناسخ الكتاب هو الذي سماه بهذا الاسم - بسم ابن القيم أو بشير عليه - تبعاً للموضوع الذي ورد فيه ، وغلب عليه ، لاختصاص فتاويه بأهل الذمة ؛ حتى إذا عرض لابن القيم بنفسه أن يشير إليه آثر أن يطلق عليه اسماً أوسع وأتم ، فجعل أهل الذمة « أهل الملل » ! .

وبعد ، فإن استيفاء ابن القيم هنا للأحكام التي يصير بها الطفل مسلماً ، والمسائل التي اختلف فيها العلماء من السلف والخلف ، ولما أخذ أولئك العلماء ، ليؤكد تأكيداً قاطعاً أنه إنما كان يحيل على (أحكام أهل الذمة) حين ذكر عبارته التي نقلناها عنه آتفاً من (شفاء العليل) .

فأما المسألة الأولى : وهي موت الأبوين أو أحدهما ، فاختلف فيها على ثلاثة أقوال : أحدها : أنه لا يصير بذلك مسلماً ، بل هو على دينه . وهذا هو قول الجمهور ، وربما ادّعي فيه أنه إجماع معلوم متيقن ، لأننا نعلم أن أهل الذمة لم يزالوا يموتون ويخلفون أولاداً صغاراً ، ولا نعرف قط أن رسول الله ﷺ ولا أحداً من الخلفاء الراشدين بعده ولا من بعدهم من الأئمة حكوا بإسلام أولاد الكفار يموت آبائهم . ولا نعرف أن ذلك وقع في الإسلام مع امتناع إهمال هذا الأمر وإضاعته عليهم ، وهم أحرص الناس على الزيادة في الإسلام والنقصان من الكفر ، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد - في إحدى الروايتين عنه - اختارها شيخنا رحمه الله .

الثاني : أنه يحكم بإسلام الأطفال يموت الأبوين أو أحدهما ، سواء ماتا في دار الحرب أو في دار الإسلام . وهذا قول في مذهب أحمد : اختاره بعض أصحابه ، وهو معلوم الفساد بيقين لما سنذكره .

والقول الثالث : أنه يحكم بإسلامهم إن مات الأبوان أو أحدهما في دار الإسلام ، ولا يحكم بإسلامهم إن ماتا في دار الحرب . وهذا هو المنصوص عن أحمد ، وهو اختيار عامة أصحابه . واحتجوا على ذلك بقول النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة : فأبواه يهودانه ، وينصرانه ، ويمجسانه » متفق عليه . قالوا : فجعل كفره بفعل أبيه ، فإذا مات أحدهما انقطعت التبعية ، فوجب إبقاؤه على الفطرة التي ولد عليها .

قالوا ولأن المسألة مفروضة فيمن مات أبواه في دار الإسلام ، وقضية النار الحكم بإسلام أهلها ، ولذلك حكمنا بإسلام لقيطها . وإنما ثبت الكفر للطفل

الذي له أبوان ، تقليباً لتبعية الأبوين على حكم الدار ؛ فإذا عُدِمَا أو أحدهما وجب إبقاؤه على حكم الدار ، لانتطاع تبعيته للكافر .

قالوا : ومما يوضح ذلك أن الطفل يصير مسلماً — تبعاً لإسلام أبيه — فكذلك إنما صار كافراً ، تبعاً لكفر أبيه . فإذا مات الأب زال من يتبعه في كفره ، فكان الإسلام أولى به لثلاثة أوجه : أحدها : أنه [مقتضى] الفطرة الأصلية التي فطر الله عليها عباده ، وإنما عارضها فعل الأبوين ؛ وقد زال العارض ، ففعل المقتضى عمله . الثاني : أن الدار دار الإسلام ، ولو اختلط فيها ولد الكافر بولد المسلم — على وجه لا يتميزان — حكماً بإسلامهما تقليباً للدار ؛ ولو وجد فيها لقيط في محلة الكفار لا يعرف له أب حكماً بإسلامه تقليباً للدار . وإنما عارض الدار قوة تبعية الأبوين ، وقد زالت بالموت ، ففعل مقتضى الدار عمله . الثالث : أنه لو سبي الطفل منفرداً عن أبويه كان مسلماً عند الأئمة الأربعة وغيرهم ؛ بل ولو سبي مع أحد أبويه لكان مسلماً في أصح الروايتين ؛ بل أصح القولين أنه يُحكّم بإسلامه ولو سبي معها : وهو منذهب الأوزاعي ، وأهل الشام ، وإحدى الروايتين عن أحمد . فإذا حكم بإسلامه في بعض هذه الصور اتفاقاً ، وفي بعضها بالدليل الصحيح ، كما سنذكره — مع تحقق وجود الأبوين ، وإمكان عودِه إلى تبعيتهما — فلأن نحكم بإسلامه مع تحقق عدم الأبوين واستحالة تبعيتهما أولى وأحرى

وسرّ المسألة : أنه تَبَعَ لهما في الإسلام والكفر : فإذا عُدِمَا زالت تبعيته ، وكانت الفطرة الأولى أولى به : يوضحه أنه لو مات أقربه جميعاً ، ورياه الأجانب من الكفار ، فإنه لا يجوز جملة كافراً : إذ فيه إخراج عن الفطرة التي فطر الله

عليها خلقه بلا موجب : وهذا ممتنع إذ يتضمن إدخال من فطر على التوحيد في الكفر من غير تبعية لأحد من أقاربه . وهذا في غاية الفساد . فإذا عُدِمَ الأبوان لم تكن الولاية على الطفل لغيرهما من أقاربه ، كما لا تثبت على أطفال المسلمين ، بل تكون الولاية عليه للمسلمين . وحينئذٍ ، فيكون محكوماً بإسلامه كالمسيي بدون أبويه ، وأولى .

فإن قيل : فهل تورثونه من الميت منهما ؟ قلنا : نعم ، نورثه . قلته الحربى (١) فقال : « وكذلك من مات من الأبوين على كفره قُسمَ له — يعني للطفل — الميراثُ ، وكان مسلماً يموت من مات منهما » . وذلك كافٍ ، لأن إسلامه إنما يثبت بموت أبيه الذي استحق به الميراث ، فلم يتقدم الإسلام المانع عن الميراث على سبب استحقاقه ؛ ولأن الحرية (٢) المعلقة بالموت لا توجب الميراث فيما إذا قال (٣) سيدا لعبد له : إذا مات أبوك فأنت حر ، فمات أبوه ، فانه يعتق ولا يرث ؛ فيجب أن يكون الإسلام المعلق بالموت لا يمنع الميراث : فهناك موجب الميراث فلم يوجبه ، وهنا مانع الميراث علق بالموت فلم يمنعه . وأيضاً ، فكونه « وارثاً » أمر ثابت له قبل الموت . ولهذا يمنع المريض

(١) الحربى هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم ، أبو إسحاق . سمع أبا الفضل بن دكين ، وعفان بن مسلم ، وعبدالله بن صالح البجلي ، ونقل عن الإمام أحمد مسائل ، وكان إماماً في العلم ، رأساً في الزهد ، عارفاً باللقب ، بصيراً بالأحكام ، حافظاً للحديث . صنف كتباً كثيرة منها « غريب الحديث » ١٠ و « دلائل النبوة » و « المناسك » ١٠ مات ببغداد سنة ٢٨٥ (طبقات الخنابلة ٥٠ - ٥٣) .

(٢) في الأصل (الجزية) وهو تصحيف ظاهر .

(٣) في الأصل (مال) .

من التصرف في الزائد على الثلث من ماله ^(١) . فبالموت عمل « المتقضى المتقدم لأخذ المال » عمله : وهو البعضية والبنوة ^(٢) ؛ وهذا بخلاف الإسلام ، فإنه لم يكن ثابتاً له قبل الموت ؛ بل كان كافراً حكماً ، وإنما تجدد له الإسلام بموت الأب ؛ وهناك لم يتجدد كونه وارثاً بموت الأب ، وإنما تجدد بالموت انتقال التركة إليه . وهذا ظاهر جداً .

فإن قيل : فما تقولون لو مات أبوه الكافر وهو حمل ، هل يرثه ؟ قلنا : لا يرثه ، لأننا نحكم بإسلامه بمجرد موته قبل الوضع : نص على هذا أحد ، فيسبق الإسلام المانع من الميراث لاستحقاق الميراث . وهذا بناء على أنه لا يرث المسلم الكافر ، وأما على القول الذي اختاره شيخنا فإنه يرثه . وكذلك لو كان الحمل ^(٣) من غيره فأسلمت أمه قبل وضعه : بأن يموت الذي ويترك امرأة أخيه حاملاً من أخيه الذي ، فتسلم أمه قبل وضعه ، فنحكم بإسلامه قبل استحقاقه الميراث .

فإن قيل : فيأزكم أن تحكموا بإسلام أولاد الزنى من أهل الزمة ، لا تقطع أنسابهم من آبائهم ، قيل : قد ألزمه أصحاب هذا القول ، وحكموا بإسلامهم طرقاتاً لهذه القاعدة . وهذا ليس بجيد : فإن من انقطع نسبه من جهة أبيه قامت أمه

(١) فإذن بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن أبي وقاص حين عاده عام حجة الوداع من وجع اشتد به يحثه : « الثلث ، والثلث كثير - أو كبير - إني أنذر ورتك أغنياء خير إن تذرهم عالة يتكفون الناس » دليل المالحين لطرق رياض الصالحين (لمحمد بن علان الصديقي) ١/٢٤٤-٢٤٩ .

(٢) في الأصل (والبنوة) .

(٣) في الأصل (الحمل) .

مقام أبيه في التعصيب . ولهذا تكون أمه وعصبتها عصبته له : (١) يرون منه كما يرث الأب وعصباته ، لاقطاع نسبه من جهة الأب . ويلزمهم على هذا أن يحكموا بإسلام ولد الذي إذا لاعن عليه ، لاقطاع نسبه من جهة الأب . وهذا لا نعلم قائله (٢) من السلف ! وأما إذا اختلط أولاد الذمة بأولاد المسلمين ، ولم يتميزوا ، فإنه يحكم بإسلامهم : نص عليه أحمد في رواية المروزي (٣) ، فإنه قال : قلت لأبي عبد الله : ما تقول في رجل مسلم ونصراني في دار ، ولهما أولاد ، فلم يعرف ولد النصراني من ولد المسلم ؟ قال : « يجيرون » (٤) على الإسلام . « فأحمد حكم بإسلام الأولاد ههنا : لأن بعضهم مسلم قطعاً ، وقد اشتبه بالكافر فغلب جانب الإسلام . ولا يلزم من هذا الحكم بإسلام من اقطع نسبه من جهة أبيه لكونه ولد زنى أو منفياً بلمان ، إذ لم يوجد هناك من يغلب لأجله الإسلام ، بل ولا شبهة لإسلام !

(١) في الأصل (لم) .

(٢) في الأصل (قائل) .

(٣) في الأصل (المروذي) قاله المحدث .

(٤) في الأصل (قاصيرون) . وقارن بشفاء الليل . ٢٩٠ : « قال الحلال في « الجامع » : أبان أبو بكر المروزي ، أنباء عبد الله قال : سي أهل الحرب إنهم مسلمون إذا كانوا أصغاراً ، وإن كانوا مع أحد الأيوين . وكان يحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فأبواه يهودانه وينصرانه » . (قال) : وأما أهل الثغر فيقولون : إذا كان مع أبويه : إنهم ينجرونه (كذا وصوابها يجيرونه) على الإسلام . قال : ونحن لانذهب إلى هذا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فأبواه يهودانه وينصرانه » .

وفي شفاء الليل أيضاً ٢٩١ (وكذلك نقل يعقوب بن سحبان) (كذا ، وصوابها بختان) قال : قال أبو عبد الله : إذا مات القمي أبواه وهو صغير أجبر على الإسلام .

فصل

ونحن نذكر قاعدة فيما يقتضي الحكم بإسلام الطفل ، وما لا يقتضيه ، فنقول :
 إسلام الصبي يحصل بخمسة أشياء : متفق على بعضها ، ومختلف في بعضها .
 الأول : إسلامه بنفسه إذا عقل الإسلام ، فيصح عند الجمهور . وهو مذهب
 أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وأصحابهم . والذين قالوا بصحة إسلامه قالوا :
 يصح باطناً وظاهراً ، حتى لو رجع عنه أجبر عليه ، ولو أقام على رجوعه كان
 مرتدّاً . ومنصوص عن الشافعي : أنه لا يصح إسلامه . ولأصحابه وجهان آخران :
 أحدهما أنه يوقف إسلامه ، فإن بلغ واستمر على حكم الإسلام تيقنا أنه كان
 مسلماً من يومئذ ، وإن وُصفَ الكفرَ تبيناً أنه كان لغواً ، وقد عبر عن هذا بصحة
 إسلامه ظاهراً لا باطناً . والوجه الثاني : أنه يصح إسلامه ، حتى ^(١) يفرق بينه
 وبين زوجته الكافرة ، ويورث من قريبه المسلم : وهو اختيار الاصطخري ^(٢) .
 قالوا : وعلى هذا ، لو ارتد صحت ردة ، ولكن لا يقتل حتى يبلغ . فإن رجع
 إلى الإسلام ولا قتل . و [أما] على منصوص الشافعي فقد يقال : يحال بينه
 وبين أبويه وأهله الكفار ثلاثاً يفتنوه ؛ فإن بلغ ووصف الكفر هُدد وطُوب
 بالإسلام ، فإن أصر رُدَّ إليهم وهل هذه الحيلولة مستحبة أو واجبة ؟ فيه وجهان
 أحدهما [أنها] مستحبة ، فيَتَلَطَّفُ بالديه ليؤخذ منها ؛ فإن أياً فلا حيلولة ^(٣) .

(١) في الأصل (حتى) كما أبتناه ، وهو الصحيح . وفي هامشه (حين) .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري ، أبو سعيد ، فقيه شافعي كان من
 فطراء ابن سريج . استقضاء المقنن علي صجستان . قال ابن الجوزي : له كتاب في
 « القضاء » لم يصنف مثله . وقال ابن النديم : له من الكتب « الفرائض » الكبير
 توفي سنة ٣٢٨ هـ (الأعلام ١٩٢/٢) .

(٣) في الأصل (حيلولة)

هذا في أحكام الدنيا . فأما ما يتعلق بالآخرة فقال الأستاذ أبو إسحاق : (١)
إذا أضر كما أظهر كان من الفائزين بالجنة . ويعبر عن هذا بصحة إسلامه باطناً
لا ظاهراً (٢) . قال في « النهاية » : وفي هذا إشكال ، لأن من حكم له بالفوز
لاسلامه كيف لانحكم باسلامه؟ وأجيب عنه : بأنه قد نحكم [له] بالفوز في الآخرة
وإن لم نجر عليه أحكام الاسلام في الدنيا ، كمن لم تبلغه الدعوة . والذين قالوا :
« لا يصح إسلامه » احتجوا بقول النبي ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن
الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفق ، وعن النائم حتى يستيقظ » (٣)
وهو حديث حسن . قالوا : ولأنه قول ثبت به الأحكام في حقه ، فلم يصح منه
كلهبة والبيع والعق والاقرار . قالوا : ولأنه غير مكلف ، فلم يصح إسلامه
كالمجنون والنائم . قالوا : ولأنه قبل البلوغ في حكم الطفل الذي لا يعقل ما يقول .
ولهذا كانت أقواله هدرآ . قالوا : ولأنه لو صح إسلامه لصحت رده .
قال المصححون لاسلامه : هو من أهل قول « لا إله إلا الله » وقد حرم الله
على النار من قال : « لا إله إلا الله » ، ومن قال « لا إله إلا الله » دخل

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ، أبو إسحاق ، ركن الدين ، عالم بالغة
والاصول . نشأ في أسفرايين (بين تيسابور ورجان) ورحل إلى خراسان وبعض أنحاء
المراق فاشتهر . له كتاب « الجامع » في أصول الدين ، « رسالة » في « أصول الفقه » .
وكان ثقة في رواية الحديث . مات سنة ٤١٨ هـ (الأعلام ١/ ٥٩) .

(٢) في الأصل (باطناً لا ظاهراً) .

(٣) روي الحديث في كتب السنن بألفاظ مختلفة ، وبترتيب يختلف عن الذي هنا اختلافاً
يسيراً . وانظر على سبيل المثال ست روايات له في سنن أبي داود ١٩٧/٤ أقربها مما هنا
قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي
حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » .

الجنة . قالوا : وهو مولود على الفطرة التي فطر الله عليها عباده ، فلو تكلم بكلمة الاسلام فقد نطق بموجب الفطرة ، فعملت الفطرة والكلمة عملها . قالوا : وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا المعنى بقوله : « كل مولود يولد على الفطرة » وفي لفظ « على هذه الملة : فأبواه يهودانه وينصرانه [ويمجسانه] حتى يعرب عنه لسانه ، فإما شاكراً وإما كفوراً » ^(١) ، فجعل الغاية إعراب لسانه عنه : أي بيان لسانه عنه . فإذا أعرب لسانه عنه صار إما شاكراً وإما كفوراً ، بالنص ؛ ولأنه إذا بلغ سن التمييز ، وعقل ما يقول ، صار له إرادة واختيار ونطق يترتب عليه به الثواب ؛ وإن تأخر ترتب عليه العقاب إلى ما بعد البلوغ . فلا يلزم من انتفاء صحة أسباب العقل انتفاء صحة أسباب الثواب : فان الصبي يصح حجه ^(٢) وطهارته وصلاته وصيامه وصدقته وذكره ، ويثاب على ذلك . وإن لم يعاقبه على تركه فباب الثواب لا يعتمد [على] البلوغ ؛ ولم يرق دليل شرعي على إهدار أقوال الصبي بالكلية ، بل الأدلة الشرعية تقتضي اعتبار أقواله في الجملة . وقد أمر الله تعالى بابتلاء اليتامى : وهو اختبارهم في عقودهم ومعاملاتهم ؛ ولهذا

(١) فارت بقول ابن القيم في (شفاء المليل ص ٢٨٥) : « فصل : وهذا الحديث قد روي بالفاظ يفسر بعضها بعضاً : ففي الصحيحين - واللفظ البخاري - عن ابن شهاب عن أبي مسلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة ... وفي الصحيحين من رواية الأعمش : « ما من مولود إلا وهو على الملة » ، وفي رواية ابن معاوية عنه « إلا على هذه الملة » ، حتى يعرب عنه لسانه » .

ثم فارت بقول شيخ الاسلام ابن تيمية في (مجموعة الرسائل الكبرى ج ٢/٣١ في الكلام على الفطرة : « فالفطرة المراد بها : « الاسلام » قاله أبو هريرة وابن شهاب . وسئل مجاهد عن الفطرة فقال : هي الاسلام . وكذلك قاله قتادة ، ثم قال مجاهد (لا تبديل لخلق الله) قال : لا تبديل لدين الله .

(٢) انظر في سنن أبي داود ١٩٤/٢ باب في الصبي يجح .

كان قول الجمهور : أن ذلك يحصل بإذنه له ^(١) في العقد ، ولا يحتاج إلى أن يأذن له في المرافضة ^(٢) ثم بعقد وليه .

وقد ذهب عبد الله بن الزبير وأهل المدينة وأحمد في إحدى الروايات إلى قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض في جراحاتهم إذا كانوا منفردين . وقد ذهب جماعة من الفقهاء إلى صحة وصية الصبي وطلاقه وظهاره وإيلائه ، ولم يزل الصبيان يذهبون في حوائج أوليائهم وغيرهم ، ويقبلون قولهم في ثبوت الأسباب التي تقتضي الحل والحرمة ، ويعتمدون في وطء الفرج في الأئمة والزوجة على قول الصبي : فلم يهدر الشارع أقوال الصبي كلها ، بل إذا تأملنا الشرع رأينا اعتباره لأقواله أكثر من إهداره لها ؛ وإنما تهدر فيما فيه عليه ضرر : كالأقرار بالحدود والحقوق ، فأما ما هو نفع محض له في الدنيا والآخرة كالإسلام ، فاعتبار قوله فيه أولى من إهداره ، إذ أن صور الشرع تشهد باعتباره قوله فيه . وأيضاً فإن الإسلام عبادة محضة ، وطاعة لله وقربة له ؛ فلم يكن البلوغ شرطاً في صحتها : كحجه وصومه وصلاته وقراءته . وإن الله تعالى دعا عباده إلى دار السلام ، وجعل طريقها الإسلام ؛ وجعل من لم يجب دعوته في الجحيم والعذاب الأليم . فكيف يجوز منع الصبي من إجابة ^(٣) دعوة الله ، مع مسارعته ومباذرتة إليها وسلوكه طريقها ، وإلزامه بطريق أهل الجحيم ، والكون معهم ، والحكم عليه بالنار ، وسد طريق النجاة عليه مع فراه إلى الله منها ؟ هذا من أحمل المحال . ولأن هذا إجماع الصحابة : فإن علياً رضي الله عنه أسلم صبيّاً ، وكان يفتخر بذلك ويقول :

(١) في الأصل (يحصل بإذنه له) .

(٢) المرافضة : التجاذب في البيع والشراء .

(٣) في الأصل (لمن جاء به) . وقارن بالمتن . ١/١

:- كُ' إلى الاسلام طراً صبيّاً ، ما بلغت أوان حلمي

فكيف يقال: إن إسلامه كان باطلاً لا يصح؟ ولهذا قال غير واحد من التابعين، ومن بعدهم: أول^(١) من أسلم من الرجال أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن العبيد بلال، ومن الموالى زيد. وقال عروة بن الزبير: أسلم علي والزبير وهما ابنا ثمان سنين، وباع عبد الله بن الزبير وعمره سبع سنين أو ثمان، فضحك النبي ﷺ لما رآه، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «كنت أنا وأبي من المستضعفين بمكة»، ومات النبي ﷺ ولم يحتلم، ولم يرد النبي ﷺ على أحد من الصبيان إسلامه قط، بل كل من قبل إسلام الصغير والكبير، والحُر والعبد، والذكر والأنثى، ولم يأمر هو ولا أحد من خلفائه، ولا أحد من أصحابه، صبيّاً أسلم قبل البلوغ - عند البلوغ - أن يجدد إسلامه؛ ولا عرف هذا في الاسلام قط.

وأما قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فلم يرد به النبي ﷺ: أنه لا يصح إسلامه، ولا ذكره، ولا قراءته، ولا صلاته، ولا صيامه، فانه لم يخبر أن قلم الثواب مرفوع عنه؛ وإنما مراده بهذا الحديث رفع قلم التأثيم، وأنه لا يكتب عليه ذنب، والاسلام أعظم الحساب وهو له لا عليه، فكيف يفهم من رفع القلم عن الصبي بطلانه وعدم اعتباره، والاسلام له لا عليه، ويسعد به في الدنيا والآخرة؟

فان قيل: فالاسلام يوجب الزكاة في ماله وفتقته قريبه المسلم، ويحرمه ميراث قريبه الكافر، ويفسخ نكاحه؛ وهذه أحكام عليه لا له، فتكون مرفوعة عنه بالنص،

(١) في الاصل (أوله)

ويستحيل رفعها مع قيام سببها ؛ فيلزم من رفعها رفع سببها ؛ وهو الاسلام ، فالجواب من وجوه : أحدها أن يقال : للناس في وجوب الزكاة عليه قولان : أحدهما لا تجب عليه ، فلا يصح الإلزام بها ؛ والثاني تجب في ماله ، وهي تقع محض له ، تعود عليه بركتها في العاجل والآجل ، فهي الحقيقة له لا عليه ؛ وأما فقرة قريبه فقد قدمنا أن الصحيح وجوبها مع اختلاف الدين ، فلم يتجدد وجوبها بالاسلام . وإن تجدد وجوبها بالاسلام فالتفع الحاصل له بالاسلام في الدنيا والآخرة أضعاف أضعاف الضرر الحاصل بتلك النفقة ؛ وليس في شرع الله ولا في قدره إضاعة الخير العظيم لما في ضمنه من شر يسير لا نسبته إلى ذلك الخير البتة ، بل مدار الشرع والقدر^(١) على تحصيل أعلى المصلحتين بتفويت أدناها ، وارتكاب أدنى المفسدين لدفع أعلاها .

وأما حرمانه الميراث من قريبه الكافر فجوابه من وجوه : أحدها أن هذا يلزمهم نظيره ، إذ قد يكون له قريب مسلم ، فإن لم يصحح إسلامه منع ميراثه منه . وفي ذلك تفويت مصلحة دينه وآخرته الثاني أنا قد قدمنا أن من ذهب كثير من الصحابة وجماعة من التابعين : أن المسلم يرث الكافر دون العكس ؛ وبيننا رجحان هذا القول بما فيه كفاية . الثالث أنه ولو حرم الميراث فحاصل له من عز الاسلام وغناه والفوز به خير له مما فاته من شيء لا يساوي جميعه وأضاعفه مثقال ذرة من الإيمان . الرابع^(٢) أن هذا أمر متوهم : فإنه قد لا يكون له مال يزكيه ، ولا قرابة ينفع عليه ، ولا مال ينفع منه على قرابته ، فكيف يجوز منع

(١) كذا بالأصل . وبهامشه (المقدر) .

(٢) في الأصل (الثالث) مع أن الوجه الثالث قد سبق بيانه .

صحة الاسلام المتحقق النفع في الدنيا والآخرة خوفاً من حصول هذا الأمر المتوهم الذي قد لا يكون لمحققة أصلاً في حق كثير من الأطفال؛ ولو كان محققاً فهو مجبور بميراثه من آثاره المسلمين، ومجبور بمن الاسلام وفوائده التي لا يحصيها إلا الله. ومثال تعطيل هذا النفع العظيم لأجل هذا الضرر المتوهم الذي لو كان موجوداً لكان يسيراً جداً : مثال من عطل منفعة الأكل لما فيها من تعب تحريك الغم وخسارة المال، وعطل منفعة اللبس لما فيها من مفسدة خسارة الثمن وتوسيع الثياب وتقطيعها . بل الأمر أعظم من ذلك : فلو فرض في الاسلام أعظم مضرة تقدر في المال والبدن لكانت هباء منثوراً بالنسبة إلى مصلحته ومنفعته .

فصل

إذا ثبت هذا فقال الخرقى : « والصبي إذا كان له عشر سنين وعقل الاسلام فهو مسلم : فشرط لصحة اسلامه شرطين : أحدهما أن يكون له عشر سنين ، والثاني أن يعقل الاسلام . فأما هذا الثاني فلا خلاف في اشتراطه : فإن الطفل الذي لا يعقل لا يتحقق فيه اعتقاد الاسلام ، وكلامه لآخرة به ، فلا يدل على إرادته وقصده ، وأما الشرط الأول فقال الشيخ في « المغني »^(١) : « أكثر المصالحين لاسلامه لم يشترطوا ذلك ، ولم يحدوا له حداً من السنين . وهكذا حكاه ابن المنذر عن أحمد : يعني أنه يصح اسلامه من غير تقييد بحد . وروي عن أحمد : إذا كان له سبع سنين فاسلامه اسلام : لأن النبي ﷺ قال : « مروم بالصلاة لسبع »^(٢) ، فدل على أن ذلك حدٌ لأمرهم وصحة عباداتهم فيه . يكون

(١) انظر المغني ١٠/٩٠

(٢) انظر سنن أبي داود ١١٣/١

حدًا لصحة إسلامهم» انتهى . والمشهور في المذهب: أن الصبي إذا عقل الإسلام صح إسلامه من غير اعتبار حد من السنين . واخر في قيده بعشر ، وقيد غيره بتسع : حكاه أبو عبد الله بن حمدان . ونص أحمد في رواية على السبع ؛ وقال ابن أبي شيبة : « إذا أسلم وله خمس سنين جعل إسلامه إسلاماً » . قال في المغني : « ولعله يقول : إن علياً أسلم وهو ابن خمس سنين : لأنه قد قيل إنه مات وهو ابن ثمان وخمسين ، فعلى هذا يكون إسلامه لخمس سنين ، لأن النبي ﷺ أقام من حين بعث إلى أن توفي ثلاثاً وعشرين سنة ، وعاش علي رضي الله عنه بعد ذلك ثلاثين سنة : فذلك ثلاث وخمسون سنة ، فإذا مات عن ثمان وخمسين لزم قطعاً أن يكون وقت المبعث له خمس سنين » انتهى .

وهذا مما اختلف فيه ، فروى قتادة عن الحسن وغيره قال : أول من أسلم بعد خديجة علي وهو ابن خمس عشرة سنة أو ست عشرة . قلت : وصاحب هذا القول يلزمه أن يكون سنه يوم مات سبعين سنة إلا سنتين ، وهذا لم يقله أحد كما سيأتي . وقال الحسن بن زيد بن الحسن : أسلم علي وله تسع سنين . وذكر الليث عن أبي الأسود عن عروة قال : أسلم علي وهو ابن ثمان سنين . وذكر مقسم^(١) عن ابن عباس أن النبي ﷺ دفع الراية إلى علي وله عشرون سنة : أراد الراية يوم بدر ، وكانت في السنة الثانية من الهجرة ، وأقام بمكة ثلاث عشرة سنة : فهذا يدل على أن إسلامه كان لخمس سنين ، فانه إذا كان له يوم

(١) هو مقسم — بكسر أوله وسكون ثانيه — ابن مغيرة ، بضم الموحدة ، أو ابن عدة ، بنون . مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل . روى عن عائشة وأم سلمة ، ولزم ابن عباس . نسب إليه بالولاء . وروى عنه ميمون بن مهران والحكم بن عتيبة وطائفة . قال أبو حاتم : لا بأس به . قال ابن سعد : توفي سنة ١٠١ (خلاصة الكان ٣٤١) .

بدر عشرون سنة كان بينه وبين المبعث خمس عشرة ، ولا يصح أن تكون هذه راية فتح خيبر ، لأنه يلزم أن يكون له وقت المبعث سنة واحدة ؛ ولذلك قال مسمر ^(١) عن الحكم ^(٢) عن مِقْسَم عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ دفع الراية إلى علي يوم بدر وهو ابن عشرين سنة . قال الحاكم ^(٣) : هذا على شرط البخاري ومسلم .

وأما حديث الأجلح عن عبد الله بن أبي الهذيل عن علي رضي الله عنه قال : « ما أعرف أحداً من هذه الأمة عبد الله بعد نبيها غيري . عبدت الله قبل أن يعبدني أحد من هذه الأمة سبع سنين » فالأجلح وإن كان صدوقاً فإنه شيعي . وهذا الحديث معلوم بطلانه بالضرورة : فإن علياً رضي الله عنه لم يعبد الله قبل جميع الصحابة سبع سنين بحيث بقي رسول الله ﷺ بعد المبعث سبع سنين لم يستجب له أحد في هذه المدة : هذا معلوم بطلانه قطعاً عند الخاصة والعامة ، اللهم إلا أن يريد قبل المبعث كما كان النبي ﷺ يتعبد بنار حراء قبل أن يوحى إليه . ومع ذلك فلا يصح هذا ، لأنه إذا كان قد عبد الله قبل المبعث سبع سنين فلا بد

(١) هو مسمر - بكر الميم - ابن ظهير بن عبيدة ، الهلالي الرّواقي ، أو سلة الكوفي . أحد الأعلام . روى عن عطاء ورميد بن أبي بردة والحكم وخلق ؛ وروى عنه سليمان التيمي وابن اسحاق وشعبة والثوري وخلق . قال ابن سعد : كان مرجأ . توفي ١٥٣ (خلاصة الكمال ٣٢) .

(٢) هو الحكم بن عثبة الكندي مولام ، أبو محمد أو أبو عبد الله الكوفي ، أحد الأعلام . روى عن خلق كثير منهم أبو وائل وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وروى عنه مسمر ابن كدام وشعبة والأعمش . توفي سنة ١١٥ (خلاصة ٧٦) .

(٣) هو الحاكم النيسابوري ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حدود . يعرف أيضاً بابن البيهقي . وهو صاحب التصانيف الشهيرة ، وأهمها المستدرک على الصحيحين والمدخل . توفي سنة ٤٠٥ .

أن يكون في سن من يميز عند العبادة ، فأقل ما يكون له سبع سنين ، إذ ذاك ؛
 فيكون المبعث قد قام وله أربع عشرة سنة ، وأقام بمكة بعد المبعث ثلاث
 عشرة : فهذه سبع وعشرون سنة ، وكانت بدر في السنة الثانية ، فيكون سنه
 يوم أخذ الراية ثلاثين إلا سنة ، فيكون ابن عباس رضي الله عنهما قد حطه
 من عمره إذ ذاك تسع سنين .

قلت : ولعل لفظه « صليت قبل الناس لسبع سنين » قصرت اللام فأسقطها
 الكاتب فصارت « بسبع سنين » فهذا محتمل ، وهو أقرب ما يحتمل عليه الحديث
 إن صح . وبالجملة ، فلا ريب أنه أسلم قبل البلوغ .

أما على قول ابن عيينة عن جعفر بن محمد ^(١) عن أبيه : إن علياً قتل وهو
 ابن ثمان وخمسين سنة ، فظاهر ، فإنه قتل سنة أربعين ، فيكون له وقت المبعث
 خمس سنين ، ولعل هذا مأخذ أبي بكر بن أبي شيبة : إذ صحح إسلام الصبي
 لخمس سنين . وأما على قول حسن بن زيد بن علي عن جعفر عن أبيه : إنه قتل
 وله ثلاث وستون سنة ، فيكون له وقت المبعث عشرين سنة : فابعه أبو إسحاق
 السبيعي ، وأبو بكر بن عياش .

وقال ابن جريج : أخبرني محمد بن عمر بن علي : أن علياً توفي لثلاث وستين
 أو أربع وستين . وارفع ما قيل في وفاته مارواه خباب بن علي عن معروف عن
 أبي جعفر أنه هلك وله خمس وستون سنة . وعلى هذا ، فيكون له عند المبعث

(١) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو عبد الله ،
 الإمام الصادق ، المدني ، أحد الأعلام . روى عن أبيه وجده أبي أمية القاسم بن محمد وعروة ،
 وروى عنه خلق لا يحصون منهم ابنه موسى وشعبة والفيضان ومالك . قال الشافعي وابن مينا
 وأبو حاتم : ثقة . توفي سنة ١٤٨ هـ (خلاصة الكمال ٥٢) .

اثنتا عشرة سنة ، ولكن يبطل هذا ما قدمنا عن ابن عباس رضي الله عنهما :
أن رسول الله ﷺ دفع الراية إلى علي رضي الله عنه يوم بدر وله عشرون سنة .
والله أعلم .

فصل

الجهة الثانية : إسلام الأبوين أو أحدهما ، فيتبعه الولد قبل البلوغ .
والجنون لا يتبع جده ولا جدته في الإسلام : هذا مذهب أحد وأبي حنيفة .
وقال مالك : لا يتبع أمه في الإسلام ، بل تختص التبعية بالأب ، لأن النسب له
والولاية على الطفل له ، وهو عصبه . وقد قال تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ
ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » . والذرية إنما تنسب إلى الأب ، وخالفه ابن
وهب فوافق الجمهور في تبعية الأب والأم . وقال الشافعي : يتبع الأبوين وإن علوا سواء
كانا أو اثنان أو لم يكونا وارثين . قال أصحابه : فإذا أسلم الجد أبو الأب أو أبو الأم
تبعه الصبي إن لم يكن أبو الصبي حياً قطعاً . وإن كان حياً فعلى وجهين : الأصح
أنه يتبعه . قالوا : فإذا بلغ الصبي ، فإن أفصح بالإسلام تأكد ما حكمنا به ، وإن
أفصح بالكفر فقولان : المشهور أنه مرتد ، لأنه سبق الحكم بإسلامه ، فأشبهه
الإسلام اختياراً ، وكما إذا حصل الملقوق^(١) في حال الإسلام . والثاني أنه كافر أصلي ،
لأنه محكوم بكفره أولاً ، وأزيل تبعاً . فإذا استقل زالت التبعية . والدليل
على تبعيته لأمه قول النبي ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » ، وإنما أراد :
من وجد من أبويه ، فإذا تبع أحد الأبوين في كفره فلا ينسب إليه في الإسلام
بطريق الأولى ، بقوله : إن الولاية والتحصيل للأب ، فتكون التبعية له دون

(١) الملقوق مصدر علق الشيء : لزمه ، يريد به هنا اعتناق الإسلام .

الأم ، فيقال : ولاية التربية والحضانة والكفالة للأم دون الأب ، وإما قوة ولاية الأب على الطفل في حفظ ماله ؛ وولاية الأم في التربية والحضانة أقوى : فتبعية الطفل لأمه في الاسلام إن لم تكن أقوى من تبعية الأب فهي مساوية له ^(١) . وأيضاً ، فالولد جزء منها حقيقة ، ولهذا تبعها في الحرية والرق ^(٢) اتفاقاً دون الأب . فإذا أسلمت تبعها سائر أجزائها . والولد جزء من أجزائها : يوضحه أنها لو أسلمت وهي حامل به حكم بإسلام الطفل تبعاً لإسلامها ، لأنه جزء من أجزائها ، فيمتنع بقاؤه على كفره مع الحكم بإسلام أمه .

فصل

وأما تبعية جده وجدته فالجمهور منعوا منه ، والشافعي قال به طرداً لأصله في إقامة الجد مقام الأب ، ولكن قد نقض هذا الأصل في عدة مواضع ، فلم يطرده في إسقاطه للإخوة ، ولا في توريث الأم معه ثلث الباقي إذا كان معها أحد الزوجين . وقد أزم الشافعي إسلام الخلق كلهم تبعاً لآدم : فإنه لم يقتصر بذلك على الجد الأدنى ، ولا يغني الاعتذار بحياة الأب لوجبه : أحدهما أن كثيراً من الأطفال يموت أبائهم مع إسلام أجدادهم ، والثاني : أن وجود الأب عندهم ليس بمانع من تبعية الطفل لجده في الاسلام في أصح الوجهين . لكن لا يلزم الشافعي هذا الالتزام ، لأنه إنما يحكم بتبعية الطفل لجده في الاسلام إذا أسلم الجد ، والطفل موجود ؛ فأما إذا ولد الطفل كافراً بدموت الجد فلا يحكم أحداً بإسلامه ؛ والا كان كل وللمن أولاد الكفار يكون مسلماً . وهذا باطل قطعاً .

(١) فارن يشفاء الليل ٢٨٧ .

(٢) في الأصل (والرق) .

فصل

الجهة الثالثة تبعية السابي : فإذا سبي الطفل منفرداً عن أبويه حكم بإسلامه لأنه صار تحت ولايته ، وانقطعت ولاية الآبوين عنه : هذا مذهب الأئمة الأربعة .^(١) وقال صاحب « المذهب » : في الحكم بإسلامه وجهان . قال : وظاهر المذهب أنه لا يحكم بإسلامه . وقال صاحب « الروضة » : وشذ بهذا ، وليس بشيء ؛ والصواب المقطوع به في كتب المذهب الحكم بإسلامه . قال : وإنما ذكرت هذا لئلا يفتر به ؛ فلو سباه ذمي لم نحكم بإسلامه .

وللشافعية وجهان هذا أحدهما ، والثاني نحكم بإسلامه ، لأنه من أهل النار . قالوا : والصحيح أنه لا يحكم بإسلامه ، لأن كونه من أهل دار الإسلام لا يؤثر فيه ولا في أولاده . قالوا : وعلى هذا ، لو باعه الذمي لمسلم لا يحكم بإسلامه أيضاً ، لأن التبعية إنما تثبت في ابتداء السبي ، فإن سبي مع أبويه - أو مع أحدهما - فلا صحاب أحد فيه طرق : لإحداها أنه إن سبي مع أبويه فهو على دينهما ، وإن سبي مع أحدهما تبع سايه : وهذه طريقة أبي الخطاب وغيره . والثانية أنه إن سبي منفرداً تبع سايه ، وإن سبي مع أحد أبويه ففيه روايتان : لإحداها : يتبع سايه ، والثانية يتبع من سبي معه : وهي طريقة القاضي وأبي البركل وغيرهما . الطريقة الثالثة : أن الروايتين في المسألتين أعني إذا سبي مع أبويه أو مع أحدهما : وهذه طريقة ابن أبي موسى . وقالت المالكية : متى سبي مع أبيه تبعه ، وإن سبي منفرداً أو مع أمه تبع سايه .

وقالت الحنفية : إذا سبي الطفل فما دام في دار الحرب فهو على دين أبويه ،

(١) قارن بشعاء العليل ٢٨٧ .

فان أدخل إلى دار الاسلام فان كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينهما . ولو مات الأبوان بعد ذلك فهو على ما كان. وإن لم يكن معه واحد منهما حتى دخل دار الاسلام فهو مسلم تبعاً للدار . ولو أسلم أحد الابوين في دار الحرب فالصبي مسلم بإسلامه ؛ كذلك لو أسلم في دار الاسلام ثم سبي الصبي بعده وصار في دار الاسلام فهو مسلم .

والصحيح في هذه المسائل أنه يحكم بإسلامه تبعاً لسايبه مطلقاً : وهذا مذهب الأوزاعي ، وهو إحدى الروايات عن أحمد : لأنه مولود على الفطرة ، وإنما حكم بكفره تبعاً لأبويه لثبوت ولايتهما عليه : فإذا انقطعت ولايتهما بالسبأ عمل مقتضى الفطرة عمله ^(١) إذ لم يبق له معارض فكيف يحكم بكفره؟ وقد زال حكم الأبوية عنه ، وهو لم يصف الكفر ولم يعرفه وإنما كان كافراً تبعاً لهما ^(٢) ، والمتبوع قد زال حكم استتباعه إذ لم يبق له تصرف في نفسه ، ولا ولاية على ولده ، ومن هنا قال الامام أحمد ومن تبعه : إنه يحكم بإسلامه بموت الأبوين ، إذ عدمهما أقوى في زوال التبعية من سايبه : منفرداً عنهما أو مع أحدهما .

فصل

في ذكر نصوص احمد في هذا الباب

قال علي بن سعيد ^(٣) : سمعت أحمد ، وسئل عن السرية في أرض العدو يأخذون

(١) في الأصل (عملها) .

(٢) في الأصل (لها) .

(٣) هو علي بن سعيد بن جرير النسوي ، أبو الحسن . ذكره أبو بكر الخلال فقال :

كبير القدر صاحب حديث يناظر أما عبدالله مناظرة شافية . روى عن أبي عبدالله جزئين

مسائل (طبقات الحنابلة ١٦٦) .

صبياناً ، قال : قد نهى النبي ﷺ عن قتل الولدان [إن] كن معهم غم يسقونه . وإن لم يكن معهم غم فلا أعلم له وجهاً إلا أن يدفع إلى بعض الحصون من الروم ^(١) . وقال المروزي ^(٢) : سئل أبو عبد الله عن الرضيع يؤسر وليس معهم من يرضعه ، قال : لا يترك ، يحمل ويطعم ويسقى ، وإن مات مات . وقال يعقوب بن يحنان : سألت أحمد بن حنبل عن الصبي الصغير وجد في ^(٣) بلاد الروم ، فلا يكون معهم من يرضعه ، قال : يحملونه معهم حتى يموت . وقال إسحاق بن إبراهيم : سألت أبا عبد الله عن الصبي الصغير الرضيع يخرج من بلاد الروم وليس معهم أحد يرضعه ، أخرج به أو لا يخرج به ؟ قال أبو عبد الله : يخرج ، فإن مات مات وهو مع المسلمين ، وإن عاش عاش ، فإن الله يرزقه وهو من المسلمين . قال الخلال : روى هذه المسألة عن أبي عبد الله أربعة أنفس بخلاف ما قال علي بن سعيد ، وما روى علي بن سعيد فأظن أنه قول لأبي عبد الله أول ، ثم رجع إلى أن يحمل ، ولا يترك ، وهو مسلم إن مات أو بقي . وهو أشبه بقول أبي عبد الله ومنهجه لأن الطفل عنده إذا لم يكن معه أبواه فهو مسلم ، فكيف يترك مسلم في أيديهم ينصرونه ؟ والذي أختار من قول أبي عبد الله ما روى عنه الجماعة أن لا يترك . وبالله التوفيق . وكذلك الصغار ومن لم يبلغ الإدراك ممن يسبي أو يكون هنا فإن الحكم فيهم أن يكونوا مسلمين إذا لم يكن معهم آبائهم ، فإذا كان معهم آبائهم أو أحدهم كان حكم آخر انا أئنته بعد هذا إن شاء الله تعالى . وقال المروزي : قلت لأبي عبد الله : فإن ماتوا - يعني الصغار -

(١) قارن بشفاء الطليل ٢٩٠-٢٩١

(٢) في الأصل (المروذي) بإبدال الهمزة .

(٣) في الأصل (وخدم) .

في أيدينا ، أي شيء يكون حكمهم ؟ قال : حكم الاسلام . قيل له : غلام ابن سبع سنين أسر^(١) ، فرأى أنه لا يقتل وأن يجبر على الاسلام . قال : وهكذا الجارية . قيل له : يباع على أنه مسلم ؟ قال : نعم . وقال أبو الحارث^(٢) : قال أبو عبد الله : إذا سبى الصغير وليس معه أبواه صلى عليه . وقال أبو طالب : سألت أبا عبد الله فقال : إذا كان الصغير ليس معه أبواه يصلى عليه . وقال إسحاق بن إبراهيم : قلت لأبي عبد الله : فإن سبي مولود وحده ما يكون ؟ قال : مسلماً . وقال الفضل بن عبد الصمد^(٣) : سألت أبا عبد الله عن الصبي من صبيان العدو يسبى فيموت أيصلى عليه ؟ فقال : إن كان مع أبويه لم يصلى عليه ، وإن كان وحده وقد أحرز^(٤) صلى عليه . قلت : فإن لم يكن مع أبويه وكان مع جماعة السبي ؟ قال : يصلى عليه . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قال الثوري : إذا كان العجم صغاراً عند المسلم صلى عليهم^(٥) ، وإن لم يكن خرج بهم من بلادهم فإنه يصلى عليهم . وقال حماد^(٦) : إن ملك الصغير

(١) في الأصل (غلام ابن سبع سنين أسرى) كذا .

(٢) في الأصل (أبو الحرب) .

(٣) هو الفضل بن عبد الصمد الأصغراني ، أبو يحيى ، ذكره أبو بكر الخلال فقال : رحل جليل ، لزم طرطوس إلى أن مات في الأسر ، وكان له جلالة عند طرطوس مقدماً فيهم ، وعنده جزء مسائل عن أبي عبد الله (طبقات الخنابلة ١٨٧) .

(٤) في الأصل (أحرر) .

(٥) في الأصل (عليه) .

(٦) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، أبو اسماعيل الأزرق البصري الحافظ ، مولى جرير ابن حازم . وأحد الأعلام . روى عن أس بن سيرين وثابت وعاصم بن بهدلة وابن واسع وأيوب وخلق كثير . وروى عنه إبراهيم بن عتبة والثوري وابن مهدي وأبو الربيع الزهراني وابن المديني وخلائق . قال فيه الامام أحمد : هو من أئمة المسلمين توفي سنة ١٩٧ (خلاصة الكمال ٧٨) .

فهو مسلم . قال أحمد : إذا لم يكن معه أبواه فهو مسلم . وظاهر هذا النص : أنه يحكم بإسلامه تبعاً لمالكه ، وهذا محض الفقه : إذ لا فرق بين ملكه بالسبأ وملكه بالشراء ، لأن المعنى الذي حكم لأجله بإسلامه إذا ملك بالسبأ هو بعينه موجود في صورة الملك بالشراء ، فيجب التسوية بينهما لاستوائهما في علة الحكم . وقد صرح به في رواية الفضل بن زياد فقال : سمعت أبا عبد الله ، وسئل عن المملوك الصغير يشتري ، فإذا كبر عند سيده أبي الإسلام ، قال : يجبر على الإسلام ، لأنه قد ربا بالمسلمون ، وليس معه أبواه . قيل له : فكيف يجبر ؟ قال : يعذب . قيل له : يضرب ؟ قال : نعم . فقال رجل عنده : سمعت فيه [من] يقول : يغوص في الماء حتى يرجع إلى الإسلام ! فضحك من ذلك وعجب منه : فقد صرح بأنه تابع لمالكه . وقال أبو زكريا النيسابوري ^(١) : سمعت أبا عبد الله يقول في غلام سبي وهو صغير ، فلما أدرك عرض عليه الإسلام فأبى ، فقال أبو عبد الله : يقهر عليه . قال : كيف يقهر عليه ؟ قال : يضرب . فحكى مهناً عن الأوزاعي قال : يغوص في الماء حتى يرجع إلى الإسلام . قال : فرأيت أبا عبد الله يستعيد مهناً : كيف قال الأوزاعي ؟ وجعل يتسم . وقال أبو داود : قلت لأبي عبد الله : السبي يموتون في بلاد الروم ، قال : معهم آباؤهم ؟ قلت : لا . قال : يصلى عليهم . قلت : لم يقسموا ونحن في السرية . قال : إذا صاروا إلى المسلمين ، وليس معهم آباؤهم فإن ماتوا يصلى عليهم وهم مسلمون . قلت : فإن كان معهم آباؤهم ؟ قال : لا .

(١) هو يحيى بن المختار بن منصور بن إسماعيل . أبو زكريا النيسابوري . شيخ ثقة . سمع الحديث مع طائفة من أصحاب أحمد وسكن بغداد . توفي سنة ٢٨٣ هـ (ترجمته والسنلة المذكورة هنا بنصها في طبقات الخنابلة ٢٧١) .

قلت لأبي عبد الله : إن أهل الثغر^(١) يجبرونهم على الإسلام وإن كان معهم
 آباؤهم . قال : لا أدري . وصحمت أبا عبد الله مرة أخرى يسأل عن هذه المسألة ،
 أو ذكرها قتل : أهل الثغر يصنعون أشياء ما أدري ما هي^(٢) . وقال صالح :
 قلت لأبي : الصبي إذا أسره المسلمون ؟ قال : يجبر على الإسلام . قلت : وإن
 كان مع أبويه ؟ قال : بلغني أن أهل الثغر يجبرونه على الإسلام ، وما أحب أن
 أجيب فيها ، قلت : إن بعض من يقول لا يجبر يقول : إن عمر بن عبد العزيز
 فادى بصبي صغير ، قال أبي : هذا فادى به وهو مسلم ؛ واستشنع قول من قال :
 لا يجبر . وقال بكر بن محمد عن أبيه : أنه سأل أبا عبد الله عن أهل الشرك
 يُسَبَّوْنَ وهم صغار ، ومعهم الأب والأم . قال : هم مع آبائهم نصارى ، وإن
 كانوا مع أحد الأبوين^(٣) فهكذا : هم نصارى ، فإذا لم يكن مع أبويه ولا مع
 أحدهما فهو مسلم . قال : وعمر بن عبد العزيز فادى بصبي^(٤) ، ولا يعجبني أن
 يفادى بصبي ، ولا إن كان معه أبواه ؛ ولا يجبر أبواه ، لأنه إذا كان مع
 أبويه أو مع أحد أبويه يطعم أن يموت أبواه وهو صغير فيكون مسلماً ؛ وأهل
 الثغر والأوزاعي يقولون : إذا كانوا صغاراً مع آبائهم فهم مسلمون . وقال
 الحسن بن نواب^(٥) : قلت لأبي عبد الله : سألت بعض أصحاب مالك عن قوم
 مشركين سبوا ومعهم أبناؤهم صغاراً ما يصنع بهم الامام إذا ماتوا ؟ يأمر بالصلاة

(١) في الأصل (التفير) .

(٢) قارن بشفاء الليل ٢٩٠ .

(٣) انظر الرسالة الرابعة عشرة من مجموعة الرسائل الكبرى (لابن تيمية) ٣٢٠/٢ .

(٤) انظر شفاء الليل ٢٩١ .

(٥) في الأصل : (أيوب) ، وفي هامشه مصححاً (نواب) ، وهو الصواب .

عليهم 'و يجبرهم على الاسلام؟ قال لي : إذا كان مع أبيه لم أجبره على الاسلام حتى يعرف الاسلام ويصفه ، فإن أسلم وإلا أجبر عليه ، قلت : لا يعقل ، قال : أضربه مادون نفسه . وإذا أخذ أطفال صغار وليس معهم آباءهم حتى يصيروا في حيز المسلمين إلى بلدهم ، ثم ماتوا ، صُلي عليهم ودُفِنوا ، قلت : وسألت بعض أصحاب مالك عن رجل سبي وامراته ومعها صبي صغير ما يصنع به ؟ قال : أدعه حتى يعقل الاسلام ، فإذا عقله فلما أن يسلم وإلا السيف . قال أبو عبد الله : إن قومًا يقولون : إذا سبي وهو بين أبيه أجبر على الاسلام ، وإذا سبي وليس معه أبواه فمات كُفِّن وصلي عليه ، وإذا كان معه أبواه لم يصل عليه ؛ وتبسم ثم ضحك . وقال حنبل : قال عبي في السبي يسبى مع العدو فيموت قال : « إذا صلي وعرف الاسلام صُلي عليه ودُفِن مع المسلمين ، وإذا لم يسلم ويصل لم يصل عليه » ، وفي الصغير يسلم ثم يموت قال : « يُصلى عليه » قال حنبل : وحدثنا إبراهيم بن نصر ^(١) ثنا الأشجع عن سفيان عن الربيع عن الحسن البصري في السبي ' يسبى مع أبيه فيموت ' [قال : يكفن] ثم يصلى عليه . وقال المروزي : قلت لأبي عبد الله : لاني كنت بواسط فسألوني عن يموت هو وامراته ويدعان طفلين ولهما عم ما تقول فيهما ؟ فانهم كتبوا إلى البصرة فيها وقالوا : إنهم قد كتبوا إليك ، فقال : أكره أن أقول فيها برأيي ، دع حتى أنظر لعل فيها شيئاً [عن تقدم . فلما كان بعد شهر عاودته فقال : قد نظرت فيها فإذا قول النبي ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » وهذا ليس له أبوان . قلت : يجبر على الاسلام ؟ قال : نعم ،

(١) هو إبراهيم بن نصر الحذاء الكندي . ذكره أبو بكر الحلال فيمن روى عن أحمد

(الحنابلة ٥٨) .

هؤلاء مسلمون لقول النبي ﷺ^(١) . وقال أبو الحارث : قال أبو عبد الله :
ولو أن صبيًا له أبوان نصرانيان فماتا وهو صغير، فكفله المسلمون ، فهو مسلم .
وقال يعقوب بن يحنان^(٢) : قال أبو عبد الله : الذي إذا مات أبواه وهو
صغير أجبر على الاسلام ، وذكر الحديث : « فأبواه يهودانه وينصرانه » .
وقال إسحاق بن منصور : سألت أبا عبد الله عن نصرانيين يكون بينهما ولد
فيموت الأب ، هل يجبر^(٣) على الاسلام ؟ قال : نعم يجبر على الاسلام وقال
أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن ولد يهودي أو نصراني مات أبوه وهو صغير،
قال : هو مسلم إذا مات أبواه ؛ قلت : يرث أبويه ؟ قال : نعم يرثهما ، ويجبر
على الاسلام . قلت : فله عم أو أخ ، أرادوا أن يأخذوه^(٤) ، قال : لا يأخذونه
وهو مسلم . قلت : فمات عمه أو أخوه ، يرثه ؟ قال : لا . وقال عبد الله بن
أحمد : قلت لأبي : اشتري رجل عبدًا يهوديًا أو نصرانيًا ولبس معه أبواه ،
يجبر على الاسلام ؟ قال : يعجبني ذلك إذا لم يكن معه أبواه .

فصل

قال الخلال في « الجامع » : (باب الصبي يخرج من دار الشرك إلى أبويه
في دار الاسلام ، وهما نصرانيان في دار الاسلام) : أخبرني محمد بن يحيى

(١) هذه الرواية بنصها في شفاء الليل ٢٩١ .

(٢) هذه الرواية في شفاء الليل أيضاً ٢٩١ غير أن فيها تطبيقاً ، فقد وردت عن

يعقوب بن (سجبان) ، وصوابه (يحنان) كما أثبتناه .

(٣) في الأصل : (من يجبر) .

(٤) كذا بالأصل بالجمع بدل التثنية على إرادة الجنس .

الكحال^(١) أنه قال لأبي عبد الله: الصبي يخرج إلى أبيه وهما نصرانيان؟ قال: هو مسلم؛ قلت: فإن مات يصلي عليه المسلمون؟ قال: نعم؛ فقد حكم بإسلامه مع وجود أبيه الكافرين من غير سبأ ولا رق حادث عليه ووجه هذا - والله أعلم - أنه لما كان منفرداً عن أبيه، ولم يكن لها عليه حكم في الدار التي 'حكم' المسلمين فيها عليه دون أبيه، كان محكوماً بإسلامه باقتراع تبعيته لها، فإذا خرج إليهما وهما في دار الإسلام خرج إليهما وهو مسلم، فلم يجر الحكم بكفره، فالدار فرقت بينهما حكماً كما فرقت بينهما حساً.

فإن قيل: فيلزمكم هذا فيما إذا كان الطفل في دار الحرب، وأبواه في دار أخرى من دور الحرب غيرها، قيل: مادام في دار الحرب فنحن لانحكم له بحكم الإسلام، ودار الحرب دار واحدة وإن تعددت بلادها، فما دام في دار الحرب فليس لنا عليه حكم، فإذا صار إلى دار الإسلام ظهر حكم الدار في الحال التي لم يكن لأبيه عليه فيها حكم، وكانت حكمه فيها حكم من انقطعت تبعيته لأبيه، فإنه لما صار إلى دار الإسلام كان الحكم عليه وولايته للمسلمين دون أبيه. وسر المسألة أنه حكم بتبعية الدار في الحال التي لا ولاية لأبيه عليه فيها.

فصل

الجهة الرابعة تبعية الدار في ذلك في صور: إحداها هذه الصورة التي نص عليها أحد.

الثانية: اختلاط أولاد المسلمين بأولاد الكفار على وجه لا يتميزون. قال

(١) محمد بن يحيى الكحال، أبو جعفر البغدادي المتطلب، من كبار أصحاب أحمد، وكان أبو عبد الله يكرمه ويكرمه. له مسائل كثيرة مشبعة (طبقات الخنابة ٢٣٩).

المروزي^(١) : قلت لأبي عبد الله : ما تقول في رجل مسلم ونصراني في دار ، ولهما أولاد ، فلم يعرف ولد النصراني من ولد المسلم ؟ قال : يجيرون على الاسلام .

الثالثة : الالتقاط : فكل لقيط وجد في دار الاسلام فهو مسلم . وإن كان في دار الكفر ولا مسلم فيها فهو كافر ، وإن كان فيها مسلم فهل يحكم بإسلامه أو يكون كافراً ؟ على وجهين : هذا تحصيل منذهب أحمد .

وقال أصحاب مالك : كل لقيط وجد في قرى الاسلام ومواقعهم فهو مسلم . وإن كان في قرى الشرك وأهل الذمة ومواقعهم فهو مشرك . وقال أشهب : إن التقطه مسلم فهو مسلم . ولو وجد في قرية ليس فيها إلا الابنان والثلاثة من المسلمين فهو مشرك ؛ ولا يعرض له إلا أن يلتقطه مسلم ، فيجعله على دينه . وقال أشهب : حكمه في هذه أيضاً الاسلام التقطه ذمي أو مسلم ، لاحتمال أن يكون لمن فيها من المسلمين . قال : كما أجمله حراً وإن كنت لم أعلم حر هو أم عبد ، لاحتمال الحرية ، لأن الشرع رجح جانبها : هذا تحصيل منذهبهم .

وقالت الشافعية : إما أن يوجد في دار الاسلام أو دار الكفر ، فإن وجد في دار الاسلام فهي ثلاثة أضرب : أحدها دار يسكنها المسلمون ، فاللقيط الموجود فيها مسلم ، وإن كان فيها أهل الذمة ، تغليباً للاسلام . الضرب الثاني : دار فتحها المسلمون وأقروها في يد الكفار بجزية ، أو ملكوها ، أو صالحوهم ولم يملكوها : فاللقيط فيها مسلم إذا كان ثم مسلم واحد فأكثر ، وإلا فكافر على الصحيح .

(١) في الأصل (المروذي) بالذال المهملة .

وقيل : مسلم لاحتال أن يكون فيها من يكتنم إسلامه . الثالث دار كان المسلمون يسكنونها ثم رحلوا عنها ، وغلب عليها الكفار ، فإن لم يكن فيها من يعرف بالإسلام فهو كافر على الصحيح . وقال أبو إسحاق : هو مسلم ، لاحتال أن يكون فيها من يكتنم إسلامه ، وإن كان فيها معروف بالإسلام . وفيه احتمال للجويني . وإن وجد في دار الكفر ، فإن لم يكن فيها مسلم فاللقيط محكوم بكفره ، وإن كان فيها ^(١) تجمار مسلمون ساكنين فهل نحكم بكفره تبعاً للدار ، أو بإسلامه تغليباً للإسلام ؟ فيه وجهان . وكذا الوجهان لو كان فيها أسارى مسلمون : فأما المحبسون في المطامير ^(٢) فلا أثر لهم ، كما لا أثر للمختارين المارين من المسلمين : هذا تحصيل منتهى .

وقالت الحنفية : إن النقطة في دار الاسلام فهو مسلم تبعاً للدار ، إلا أن يلتقطه من بيعة أو كنيسة أو قرية من قراهم ، فيكون ذمياً ، لأن الظاهر أن أولاد المسلمين لا يكونون في مواضع أهل الذمة ، وكذلك بالعكس . قالوا : ففي ظاهر الرواية اعتبر المكان دون الواجد ، كاللقيط إذا وجده مسلم في دار الحرب . وروى أبو سليمان عن محمد ^(٣) : أنه اعتبر الواجد دون المكان ، لأن اليد أقوى وفي رواية : اعتبر الاسلام نظراً للصغير .

فصل

فإن قيل : فما تقولون في الذي يحمل ولده الصغير مسلماً ، فهل يحكم بإسلامه

(١) في الأصل (غير) ولا معنى له هنا .

(٢) المطامير : من طمر بمنى دفن ، ومنه المطمورة : الحفيرة تحت الأرض .

(٣) أي ابن الحسن الشيباني ، صاحب الامام أبي حنيفة .

بذلك أم لا ؟ قيل : قد قال الخلال في « الجامع » : (باب في القميين يعملون أولادهم مسلمين) أخبرني عبد الكريم بن الهيثم العاقولي ^(١) قال : سمعت أبا عبد الله يقول في المجوسيين يولد لها ولد فيقولان : هذا مسلم ، فيمكث خمس سنين ثم يتوفى ، قال : ذاك يدفنه المسلمون ^(٢) . وقال عبد الكريم بن الهيثم : سألت أبا عبد الله عن الصبي المجوسي يجعله أبوه وأمه مسلماً ثم يموت ، أين يدفن ؟ قال : « يهودانه وينصرانه » إن معناه أن يدفن في مقابر المسلمين : هذا لفظه . والمعنى أنه إنما حكم بكفره لأن الأبوين يهودانه وينصرانه ، فإذا جعلاه مسلماً صار مسلماً .

فصل

فان قيل : فما تقولون في الملوكة الكافرة يكون تحتها جارية كافرة ، وهما ملك مسلم ، إذا ولد بينهما ولد هل يكون تبعاً لأبويه أو لسيد الأبوين ؟ قيل : سئل أحمد عن هذه المسألة ، وترجم عليها الخلال فقال في « الجامع » : (باب الرجل والمرأة يسبيان فيكونان ^(٣) عند المسلم فيولد لها ، أو يزوجهما المسلم فيولد لها في ملك مولاها ^(٤)) أولاد ما الحكم فيه ؟ :

(١) هو عبد الكريم بن الهيثم بن زياد بن عمران ، أبو يحيى القطان العاقولي . سافر إلى بغداد وواسط والبصرة والكوفة والشام ومصر ، وسمع مسلم بن إبراهيم الأزدي ، وسليمان بن حرب ، والفضل بن دكين ، وكان عنده عن الإمام أحمد جزءان صغيران مسائل . مات بدير العاقول سنة ٢٧٨ هـ . (طبقات الخنابلة ١٥٨) .

(٢) قارن بشفاء الليل ٢٩١ .

(٣) في الأصل (يسبون فيكونون) .

(٤) في الأصل (في ملكها) .

أخبرنا أبو بكر المروزي أن أبا عبد الله قال : إذا ولد لها وهما في دار الاسلام في ملك مولاهما ، لا أقول في ولدها شيئاً . قلت : هذه هي المسألة المتقدمة : وهي تبع الولد للمالكه . وقد تقدم نص أحمد على أنه يتبع مالكة في الاسلام ؛ وإنما توقف في هذه المسألة — وإن كان مالكة مسلماً — لأن أبوي الطفل معه ، وهما كافران ، لكن لما لم يكن لها عليه ولاية ، وكانت الولاية لسيده ومالكه تبعه في الاسلام . وهذا أوجه وأطرد على أصوله .

فان قيل : فهو لوسبي مع أبويه كان مملوكاً لساييه ، وكان على دينهما ، فما الفرق بين المسألتين ؟ قيل : قد بينا أن الصحيح كونه مسلماً وإن كان مع أبويه . وعلى هذا فلا فرق بينهما . وان قلنا بالرواية الثانية وأن يكون على دينهما ، فالفرق بينهما وبين مالو ولد بين مملوكين لمسلم أنه قد ثبت له حكم تبعية الأبوين بطريق الأصالة قبل السبأ ، وهنا لم يثبت له حكم تبعية المالك ، وقد نص على أنه يكون الولد في هذه الصورة مسلماً ، إذا ماتت أمه وكفله المسلمون ، فقال أبو الحارث : سئل أبو عبد الله عن جارية نصرانية لرجل مسلم ، لها زوج نصراني ، فولدت عنده وماتت عند المسلم ، وبقي ولدها عنده ما يكون حكم هذا الصبي ؟ فقال : إذا كفله المسلمون فهو مسلم : فهذا يحتمل أن يكون حكمه بإسلامه لموت أمه ؛ ويحتمل أن يكون حكمه بإسلامه لكفالة المسلمين له ؛ ولا أثر لوجود أمه (١) .

وقد صرح بهذا المأخذ ، وهو كفالة المسلمين ، في رواية ليعقوب بن يحنان : فانه قال : سئل أبو عبد الله عن جارية نصرانية لقوم ، فولدت عندهم ثم ماتت

(١) فارن بشقاء الليل ٢٩٨ .

ما يكون الولد ؟ قال : إذا كفله المسلمون ، ولم يكن له من يكفله إلا هم فهو مسلم^(١) قيل له : فإن مات بعد الأم بقليل ؟ قال : يدفنه المسلمون ، وهذا تقييد مطلق أجوبته في الحكم بإسلامه بمجرد موت الأبوين ، وإن كفله أهل دينه . وهذا التفصيل هو الصواب في المسألة ، وهو الذي نختاره ، وهو وسط بين القولين المتقابلين ، وبه يجتمع شمل الأدلة من الجانبين^(٢) : فإن القائلين ببقائه على الكفر قالوا : لا يعرف أنه عمل في الاسلام بقول من قال : يصير أطفال أهل الذمة مسلمين بموت آبائهم ، مع العلم القطعي بأنه لم يزل في أهل الذمة الأيتام في الأعصار والأمصار ، من عهد الصحابة إلى وقتنا ، وهم يرون أيتام أهل الذمة بين المسلمين ويشاهدونهم عيناً ، ويتصدقون عليهم ، فلو كانوا مسلمين عندهم لما سألهم إقرارهم على الكفر ، وألا يحولوا بينهم وبين الكفار .

قالوا : ويدل عليه أن هذا لو كان حكم أولادهم لكان من أهم الأمور ، وكان ذكره فيها شرط عليهم أكد وأولى من تغيير لباسهم وهيته ركوبهم ، وخفض أصواتهم بكنائسهم^(٣) ، وبالنفاقوس ، ونحو ذلك من الشروط . فأين هذا من بقاء أطفالهم كفاراً ، وقد صاروا مسلمين بمجرد موت الآباء ؟ قالوا : وهذا يقرب من القطع . والذين حكموا بإسلامهم قالوا : من الممتنع أن

(١) في الأصل (فهم يملكون) ، والسياق يقتضي ما أئبناه . إلا أن يكون قد جمع بعد أن أفرد فقال : (فهم مسلمون) . منتقلاً من الولد الذي شأنه إلى الأولاد كما في الشفاء ٢٩٨ .
(٢) في الشفاء ٢٩٨ : « وهي أصح الأقوال في هذه المسألة دليلاً ، وهي التي نختارها وبها تجتمع الأدلة ... »

(٣) في الأصل (بكنائسهم) وفي هامشه (بكنائهم) وكلاهما محتمل . وقارن هذا بالشروط العمرية التي سيلفها ابن القيم تفصيلاً بعد بحث الفطرة هذا .

بجمل من فطره الله على الإسلام كافراً بعد موت أبيه الذين جعله الله تابعاً لها
 شرعاً وقدرأ ، فإذا زال الأبوان كان من الممتنع قتل الولد عن حكم الفطرة
 بلا موجب ، وقد قال تعالى : « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً : فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي
 فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ : ذَلِكَ الدِّينُ الْقَائِمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ
 النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » . فما الموجب لتبديل الفطرة وقد زال من كان يبذلها
 ممن هو أولى الناس به وبكفاله وتربيته وحضاته ؟ فإذا كفله المسلمون وقاموا
 بتربيته وحضاته ومعه الفطرة الأصلية ، والمغير لما قد زال ، فكيف يحكم
 بكفره ؟ وهذا أيضاً قريب من القطعي ، ونحن نجمع بين الأمرين ، ونقول
 بموجب الدليلين . والله أعلم .

فصل

فإن قيل : فهذا كله بناء منكم على أن الفطرة الأولى هي فطرة الإسلام ؛
 وأحمد قد نص على أن الفطرة هي ما فطر عليه من الشقاوة والسعادة ، فقال في
 رواية الحسن بن نواب ^(١) : كل مولود من أطفال المشركين على الفطرة ،
 يولد على الفطرة التي خلقه الله عليها من الشقاوة والسعادة التي سبقت
 في الكتاب ^(٢) . ارجع في ذلك إلى الأصل . هذا معناه . وقال في
 رواية حنبل وأبي الحارث والفضل بن زياد : الفطرة التي فطر العباد عليها من

(١) في الأصل (بن بواب) بالياء التحتية ، وسوابه (بن نواب) بالياء المثناة الفوقية .
 وارجع إلى ما ذكرناه ص ٥١٤ ح ٥٥ .

(٢) شفاء العليل ٢٩٢ .

الشفقة والسعادة . وقال في رواية علي بن سعيد ، وقد سأله عن الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة » ، قال : على السعادة والشقاوة ، وإليه يرجع على ما خلق . وقال محمد بن يحيى الكحال : قات لأبي عبد الله : « كل مولود يولد على الفطرة » ما تفسرها ؟ قال : هي الفطرة التي فطر الله الناس عليها شقي أو سعيد^(١) . وإذا كان هذا نصه في الفطرة فكيف يكتم مع مذهبه في الأطفال أنهم على الاسلام بموت آبائهم ؟

قيل : هذا موضع قد اضطربت فيه الأقدام ، وطال فيه النزاع والخصام ، ونحن نذكر فيه بعض ما انتهى إلينا من كلام أئمة الاسلام . قال أبو عبيد القاسم بن سلام^(٢) في كتاب « غريب الحديث » الذي هو لما بعده من كتب الغريب إمام : « سألت محمد بن الحسن عن تفسير هذا الحديث فقال : كان هذا في أول الاسلام قبل أن تنزل الفرائض ، وقبل أن يؤمر المسلمون بالجهاد . قال أبو عبيد : « فأما عبد الله بن المبارك فإنه سئل عن تأويل هذا الحديث الآخر : أن النبي ﷺ سئل عن أطفال المشركين فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين »^(٣) . قال أبو عبيد : فذهب إلى أنهم يولدون على ما يصيرون إليه من كفر أو إسلام .

(١) اظهر في طبقات الخبابة ٢٣٩ هذه الرواية في ترجمة الكحال ، وقارن بشفاء الطليل ٢٩٢ .

(٢) هو أحد أئمة اللغة والحديث . الحافظ الحجة ، أبو عبيد القاسم بن سلام . صاحب كتاب « الأول والآخر » الذي نقل منه ابن القيم هنا في (أحكام أهل الذمة) نصوصاً كثيرة . أما كتابه المذكور هنا « غريب الحديث » فهو بلا ريب - كما يقول ابن القيم - إمام لجميع كتب التريب من بعده ، وروي أنه ألفه في أربعين عاماً . توفي أبو عبيد ٢٢٤ هـ .

(٣) قارن بصحيح مسلم ٢٠٧/١٦ وسنن أبي داود ٣١٥/٤ وشفاء الطليل ٢٨٥ .

قال ابن قتيبة ^(١) : حكى أبو عبيد هذين القولين ولم يُحِلَّ على نفسه في هذا قولاً ولا اختياراً . قال محمد بن نصر المروزي ^(٢) في كتاب « الرد على ابن قتيبة » : فيقال له : وما على رجل حكى اختلافاً في شيء ، ولم يتبين له الصواب فأمسك عن التقدم على ما لم يتبين له صوابه ، ما على هذا من سبيل ، بل هو محمود على التوقف عما لم يتبين له [عسى] أن يتبين له ، بل العيب المذموم من اجترأ على القول فيما لا علم له ، ففسر حديث النبي ﷺ تفسيراً خالف فيه حكم الكتاب وخرج من قول أهل العلم ، وترك القياس والنظر ، فقال قولاً لا يصلح في خبر ولا يقوم على نظر ، وهو هذا العائب على أبي عبيد : زعم أن الغطرة التي أخبر النبي ﷺ بأن كل مولود يولد عليها : هي خلقه في كل مولود معرفة بربه [و] زعم [أنه] على معنى قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » الآية . قال محمد بن نصر : قال الله تعالى : « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً » فزعم هذا أنهم يعرفون أعظم الأشياء : وهو الله تعالى ، فمن أعظم جرماً وأشد مخالفة للكتاب ممن صمغ الله عز وجل يقول : « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري . أبو عبد الله . كان عالماً بالغة والنحو وغريب القرآن ومما به والشعر والعق ، كثير التصنيف والتأليف . توفي سنة ٢٧٦ أو قبلها بضع سنوات . له كتاب في غريب الحديث ، وكتاب تأويل مختلف الحديث ، وإصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ، ويطلب على الظن أنه قد أثار موضوع أطلال المشركون في آخر هذه الكتب الثلاثة ، أو في أحدها على الأقل .

(٢) إمام في الفقه الحديث ، له كتاب « القسامة » توفي سنة ٢٩٤ هـ .

أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ، فزعم أنهم يعلمون أعظم الأشياء ؟ وهذا هو المعاند لرب العالمين والجاهل ^(١) بالكتاب .

قلت : إن أراد أبو محمد ^(٢) « بالمعرفة » المعرفة الثانية بالفعل ^(٣) التي هي للكبار ، فانكار أبي عبد الله ^(٤) عليه متوجه ؛ وإن أراد أنه مهيأ للمعرفة ، وأن المعرفة فيه بالقوة كما هو مهيأ للفعل والنطق لم يلزمه ما ذكره أبو عبد الله ، كما إذا قيل : يولد فاطمًا عاقلاً بحيث إذا عقل عرف ربه بذلك القوة التي أودعها الله فيه دون الجمادات ، بحيث لو خُلِّيَ وما فطر عليه ، ولم تغير فطرته ، لكان عارفاً بربه موحداً له محباً له .

فإن قيل : أبو عبد الله لم ينكر هذا ، وإنما أنكر أن يكون المراد بالفطرة الميثاق الأول الذي أخذه الله سبحانه من بني آدم من ظهورهم حين أشهدهم على أنفسهم « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » فأقروا بذلك ، ولا ريب أن هذه المعرفة والاقرار غير حاصلين ^(٥) من الطفل ، فصح إنكار أبي عبد الله ، قيل : ابن قتيبة إنما قال : الفطرة هي خلقه في كل مولود معرفة بربه على معنى قوله : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » الآية ، وهذا لا يلزم منه أن تكون المعرفة حاصلة في المولود بالفعل . وتشبيهه ^(٦) الحديث بالآية في هذا المعنى لا يدل على أن الميثاق الذي ذكر في الآية هو المعرفة الفعلية قبل

(١) في الأصل (والجلل) .

(٢) هذه كنية ابن قتيبة .

(٣) في الأصل (بالفعل) وبهامشه (بالعقل) . والأول أصوب ، لمعانيته : (القوة)

في السياق نفسه .

(٤) هذه كنية محمد بن نصر المروزي .

(٥) في الأصل (غير حاصل) .

(٦) كذا بالأصل . وبهامشه (تفسيره) .

خروجهم إلى الدنيا أحياء ناطقين ، وإن كان هذا قد قاله غير واحد من السلف والخلف فلا يلزم ابن قتيبة أن يختار هذا القول ، بل هذا من حسن فهمه في القرآن والسنة : إذ حمل الحديث على الآية ، وفسر كلاً منها بالآخر . وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم قبله وبعده . وأحسن ما فسرته به الآية قوله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة : فأبواه يهودانه وينصرانه » ، فالميثاق الذي أخذته سبحانه عليهم ، والإشهاد الذي أشهدهم على أنفسهم ، والاقرار التي أقروا به هو الفطرة التي فطروا عليها ، لأنه سبحانه احتج عليهم بذلك (١) ، وهو لا يحتاج عليهم بما لا يعرفه أحد منهم ولا يذكره ، بل بما يشركون في معرفته والاقرار به . وأيضاً ، فإنه قال « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » ولم يقل (من آدم) ثم قال « من ظهورهم » ولم يقل (من ظهورهم) ثم قال « ذريتهم » ولم يقل (ذريته) ثم قال « وأشهدهم على أنفسهم ألاست بربكم » وهذا يقتضي إقرارهم بربوبيته إقراراً تقوم عليهم به الحجة . وهذا إنما هو الاقرار الذي احتج به عليهم على السنن قوله تعالى : « قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ » وقوله : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » ، « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » ، قُلْ لِمَنْ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ؟ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ » ، ونظائر ذلك كثيرة : يحتاج عليهم بما فطروا عليه من الاقرار بربهم وقاطعهم ، ويدعوم بهذا الاقرار إلى عبادته وحده ، وألا يشركوا به شيئاً : ههنا طريقة القرآن ، ومن ذلك هذه الآية التي في « الأعراف » وهي قوله : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ

(١) قارن بشفاء السليل ٢٩٤ .

مِنْ بَنِي آدَمَ ، الآية ولهذا قال في آخرها : « أَنْ يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ . أَوْ يَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ » ، فاحتج عليهم بما أقروا به من ربوبيته على بطلان شركهم وعبادة غيره ، وألا يعتنروا ، إما بالغفلة عن الحق ، وإما بالتقليد في الباطل ، فإن الضلال له سببان : إما غفلة عن الحق ، وإما تقليد أهل الضلال ، فيطابق الحديث مع الآية ، ويبين معنى كل منهما بالآخر ، فلم يقع ابن قتيبة في معاندة رب العالمين ، ولا جهل الكتاب ولا خرج عن العقول ، ولكن لما ظن أبو عبد الله أن معنى الآية أن الله سبحانه أخرجهم أحياء ناطقين من صلب آدم في آن واحد ، ثم خاطبهم وكلهم وأخذ عليهم الميثاق وأشهدهم على أنفسهم بربوبيته ، ثم ردهم في ظهره ، وأن أبا محمد فسر الفطرة بهذا المعنى بعينه ، ألزمه ما ألزمه .

ثم قال محمد ^(١) [بن نصر] : واحتج - يعني ابن قتيبة - بقوله تعالى : « الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَالِقِهَا » ، وقوله تعالى عن مؤمن آل فرعون في سورة [يس] : « وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي » : أي خلقتني ، وقوله : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » قال : وكان أبو هريرة رضي الله عنه يسرع ^(٢) بهذه الآية عند روايته لهذا الحديث ليدل على أن الفطرة خلقه . قال محمد بن نصر : فيقال له : لسنا نخالفك في أن الفطرة خلقه في اللغة وأن فاطر السموات والأرض خالقها ، ولكن ما الدليل على أن هذه الخلقة هي معرفة ؟ هل عندك من دليل من كتاب الله أو سنة [رسوله] أن الخلقة هي

(١) في الأصل (أبو محمد) . ولو ورد (أبو عبد الله) لكان موافقاً .

(٢) في الأصل (سرع) من غير إعجام . وقارن بشفاء العليل ٢٩٣ .

المعرفة ؟ فان أثبت بحجة من كتاب الله أو سنة [رسوله] أن الخلقة هي المعرفة، وإلا فأنت مبطل في دعواك ، وقائل ما لا علم لك به .

قلت : لم يرد ابن قتيبة ولا من قال بقوله : « إن الفطرة خلقة » أنها معرفة حاصلة بالفعل مع المولود حين يولد ، فهذا لم يقله أحد . وقد قال أحمد في رواية الميموني : الفطرة الأولى التي فطر الناس عليها ، فقال له الميموني : الفطرة الدين ؟ قال : نعم . وقد نص في غير موضع أن الكافر إذا مات أبواه أو أحدهما حكم بإسلامه ؛ واستدل بالحديث : « كل مولود يولد على الفطرة » ففسر الحديث بأنه يولد على فطرة الإسلام كما جاء ذلك مصرحاً به في الحديث ، ولو لم يكن ذلك معناه عنده لما صح استدلاله بعد في بعض ألفاظه « ما من مولود إلا يولد على هذه الفطرة » .

وأما قول أحمد في مواضع أخر : « يولد على ما فطر عليه من شقاوة أو سعادة » ، فلا تنافي بينه وبين قوله : إنها الدين ، فإن الله سبحانه قدر الشقاوة والسعادة وكتبها ، وإنها تكون بالأسباب التي تحصل بها كفعل ^(١) الأبوين : قهويدهما ^(٢) وتنصيرهما وتمجيسهما هو بما قدره ^(٣) الله تعالى ، والمولود يولد على الفطرة مسلماً ويولد على ^(٤) أن هذه الفطرة السليمة قد يغيرها الأبوان كما قدر الله ذلك وكتبه ، كما مثل النبي ﷺ ذلك بقوله : « كما تُنْتَجُ البهيمة جماء

(١) في الأصل (لفعل) وقارن بشفاء العليل ٢٨٤ .

(٢) في الأصل (فهو يدهما) .

(٣) كذا بالأصل . والذي في الشفاء ٢٨٤ (مما قدره)

(٤) في الأصل (وولد على) وفي الشفاء اختلاف يسير عن الذي هنا ، فالعبارة فيه :

و « المولود ولد على الفطرة سليماً » ، وولد على أن الفطرة .. إلخ .

هل نحسّون^(١) فيها من جدعاء^(٢) . فين أن البهيمّة تولد سليمة ثم يقطعها الناس^(٣) ، وذلك أيضاً بقضاء الله وقدره ، فكذلك المولود يولد على الفطرة مسلماً ، ثم يفسده أبواه . وإنما قال أحمد وغيره : ولد على ما فطر عليه من شقاوة وسعادة ، لأن القدرية كانوا يحتجون بهذا الحديث على أن الكفر والمعاصي ليست بقدر الله ، بل بما فعله الناس ، لأن كل مولود يولد على الفطرة ، وكفره بعد ذلك من الناس . ولهذا لما قيل لمالك : إن القدرية يحتجون علينا بأول الحديث ، قال : احتجوا عليهم بآخره ، وهو قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ، فين الائمة أنه لا حجة فيه للقدرية ، فإنه لم يقل : إن الأبوين خلقا تهويده وتنصيره ، والقدرية لا تقول ذلك ، بل عندهم أنه تهود وتنصر باختياره ، ولكن كان الأبوان سبباً في حصول ذلك بالتعليم والتلقين ، وهذا حق لا يقتضي نفي القدر السابق من العلم والكتاب والمشيئة ، بل ذلك مضاف إلى الله تعالى علماً وكتابة ومشئة ، وإلى الأبوين سبباً وتعلماً وتلقيناً ، وإلى الشيطان تزينةً ووسوسةً ، وإلى العبد رضى واختياراً ومحبة .

ولا ينافي هذا قوله في حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « إن الغلام الذي

(١) في الأصل (يحسبون) . وقوله (تَنْتَج) بصيغة المجهول : أي تلد . و (جماء) جمعة الأعضاء لاجدع فيها . والجدعاء : المقطوعة الأنف والأذن

(٢) قارن بصحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ٢٠٧ .

(٣) قارن بقول شيخ الاسلام ابن تيمية في مجموعته رسائله الكبرى ٢ / ٢٢٠ : « وأيضاً ، فالتى صلى الله عليه وسلم شبهها بالبهيمة المقتمة الخلق ، وشبه ما يطرأ عليها من الكفر بجدع الأنف . ومعلوم أن كمالها محمود ، ونقصها مذموم ، فكيف تكون قبل النقص لا محمود ولا مذمومة ؟ » . ومثله في (شفاء الليل ٢٨٦) معزواً الى ابن تيمية (شيخ ابن القيم) بعد عبارة (قال شيخنا) .

قتله الخضر طبع يوم طبع كافراً ، ولو عاش لأرهب أبويه طغياناً وكفراً ، فإن
معناه أنه قضي عليه وقدر في أم الكتاب أنه يكون كافراً ^(١) ، فهي حال
مقدرة كقوله : « أَذْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا » وقوله :
« وَبَشِّرْناهُ بِاسْحَاقَ نَبِيًّا » ونظائر ذلك . وليس المراد : أن كفره كان
موجوداً بالفعل معه حتى طبع ، كما يقال : ولد ملكاً ، وولد عالماً ، وولد جباراً .
ومن ظن أن « الطبع » المذكور في الحديث هو « الطبع » في قوله [تعالى] :
« طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ » فقد غلط غلطاً ظاهراً ، فإن ذلك لا يقال فيه :
طبع يوم طبع ، فإن الطبع على القلب إنما يوجد بعد كفره ^(٢) .

فصل

ويدل على صحة ما فسر به الأئمة الفطرة أنها « الدين » ما رواه مسلم في
صحيحه ^(٣) من حديث عياض بن حمار المجاشعي ^(٤) عن النبي ﷺ ، فيما يروي

(١) قارن بصحيح مسلم بشرح النووي ٢١١/١٦ . والحديث هناك من طريق ابن عباس
عن أبي بن كعب .

(٢) قارن بقول ابن القيم في (شفاء العليل ٢٨٤) : « كما في الحديث الصحيح أن
الغلام الذي قتله الخضر طبع يوم طبع كافراً ، ولو بلغ لأرهب أبويه طغياناً وكفراً ، فقوله
(طبع يوم طبع) ، أي قدر وقضي في الكتاب أنه يكفر . لأن كفره كان موجوداً قبل
أن يولد ، ولا في حال ولادته ، فانه مولود على الفطرة السليمة ، وعلى أنه بعد ذلك يتغير
ويكفر . ومن ظن أن الطبع على قلبه هو الطبع الموجود على قلب الكفار فهو غلط ،
فإن ذلك لا يقال فيه : طبع يوم طبع ، إذ كان الطبع على قلبه إنما يوجد بعد كفره .

(٣) انظر صحيح مسلم ١٩٧/١٧ وقارن بمجموعة الرسائل الكبرى (لابن تيمية ٣١٨/٢)
واظر شفاء العليل ٢٨٤ وتفسير سورة البينة (ضمن مجموعة تفسير شيخ الاسلام ابن تيمية
ص ٤٥٢) .

(٤) في الأصل (المجاشيع) وسيتكرر هذا الخطأ ، وسواه (المجاشعي) نسبة إلى مجاشع
التيمي ، وهو - كما في الإصابة ٨/٣ : رقم ٦١٣٠ - عياض بن حمار ، نالاه على اسم =

عن ربه تبارك وتعالى : « إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإني هم أئمتهم الشياطين فاجتالهم ^(١) عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحلت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً ، وهذا صريح في أنهم خلقوا على الخنيفية ^(٢) ، وأن الشياطين اقتطعتهم بعد ذلك عنها ، وأخرجوهم منها ، قال تعالى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ : يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ » ، وهذا يتناول إخراج الشياطين لهم من نور الفطرة إلى ظلمة الكفر والشرك ، ومن النور التي جاءت به الرسل من الهدى والعلم إلى ظلمات الجهل والضلال .

= الحيوان المشرور . قال ابن حجر : « وقد صحفه بعض المتعلمين من الفقهاء لظنه أن أحداً لا يسمى بذلك » . ومن آثار هذا التنطع أن اسم أبي عياض هذا تكرر في مطبوعة (شفاء الليل) هكذا (حماد) بالذال ، ولم يرد فيها مرة واحدة (حمار) بالراء على اسم الحيوان . وانظر على سبيل المثال في الشفاء ابتداء من الصفحة : ٢٨٤ .

وقد روى عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو صحابي . ومن روى عنه « علف بن عبد الله » ، وخوّه يزيد بن عبد الله بن الشخير . والملاء بن زياد ، وعقبة بن صبيان وغيرهم .

وحديث عياض هذا في صحيح مسلم طويل ، أوله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم في خطبته : « ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم » ، وآخره « رجل يصبح ولا عسي إلا وهو ينادعك عن أهلك ومالك » ، وأدخله النووي في باب (الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار) صحيح مسلم ١٧/١٩٧ . وقارن بسند أحمد من رواية عياض المجاشعي أيضاً ، وبتفسير ابن كثير للآية (فطرة الله التي فطر الناس عليها) .

(١) قال النووي في شرح هذا الحديث في صحيح مسلم : (فاجتالهم عن دينهم) هكذا هو في نسخ بلادنا (فاجتالهم) بالجمع . وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ، وعن رواية الحفاظ أبي علي النسائي (فاجتالهم) بالحاء المججمة . قال : والأول أصح وأوضح : أي استخفوم قذمبوا بهم وأزالوم عما كانوا عليه ، وجالوا معهم في الباطل .

(٢) فارت بقول ابن قتبية في كتابه المخطوط (إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ، ورقة ٢٨ ب/) . « وهي الخنيفية التي وقعت لأول الخلق ، وجرت في فطرة العقول » .

وقد مكنتنا الصديق الاستاذ أحمد عبيد من الاطلاع على نسخة مصورة منه أرسلت إليه من معهد المخطوطات بالقاهرة .

وفي « السند » وغيره من حديث الأسود بن سريع ^(١) قال : بعث رسول الله ﷺ سرية ، فأفصى بهم القتل إلى الذرية ، فقال لهم النبي ﷺ : « ما حملكم على قتل الذرية » ؟ قال : يا رسول الله : ألبسوا أولاد المشركين ؟ قال : « أوليس خياركم أولاد المشركين ؟ » ثم قام ^(٢) النبي ﷺ خطيباً فقال : « ألا إن كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه ^(٣) ، فخطبته لهم بهذا الحديث عقيب نبيه لهم عن قتل أولاد المشركين ، وقوله لهم : « أوليس خياركم أولاد المشركين ؟ » نص أنه أراد أنهم ولدوا غير كفار ، ثم الكفر طراً بعد ذلك . ولو أراد : أن المولود حين يولد يكون إما كافراً وإما مسلماً على ما سبق به القدر ، لم يكن فيما ذكره حجة على ما قصده من نبيه لهم عن قتل أولاد المشركين .

وقد ظن بعضهم أن معنى قوله : « أوليس خياركم أولاد المشركين » معناه : لعله أن يكون قد سبق في علم الله أنهم لو بقوا لآمنوا ، فيكون النهي راجعاً إلى هذا المعنى ^(٤) من التجويز ، وليس هذا معنى الحديث . ولكن معناه : أن خياركم هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، وهؤلاء من أولاد المشركين ، فإن آباءهم كانوا كفاراً ، ثم إن البنين أسلموا بعد ذلك ، فلا يضر الطفل أن يكون من أولاد المشركين إذا كان مؤمناً ، فإن الله

(١) هو الصحابي الأسود بن سريع بن حير ، التميمي الحدي . قال البغوي : كان شاعراً وكان في أول الإسلام قاصاً : وعن الحسن : أنه كان أول من قص في مسجد البصرة . قال ابن أبي خيثمة عن أحمد وابن ميم : مات سنة ٢٤٢ هـ (الاصابة) ٥٩١ - ٦٠٠ (رقم الترجمة ١٦٦)

(٢) في الأصل (قال) وتصويبها من شفاء الليل ٢٨٥ .

(٣) قارن أيضاً بالشفاء ٢٨٨ .

(٤) في الأصل (إلى حديث الحنن) وتصويبها من الشفاء ٢٨٥ .

إنما يجزيه بعمله لا بعمل أبويه ، وهو سبحانه يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ، والمؤمن من الكافر ، والكافر من المؤمن ^(١) . وهذا الحديث - وهو حديث الفطرة - ألفاظه يفسر بعضها بعضاً ^(٢) ، ففي « الصحيحين » - واللفظ للبخاري ^(٣) - عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون ^(٤) فيها من جدعاء ؟ ثم يقول أبو هريرة : أقرؤوا « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ » قالوا : يا رسول الله أفرأيت من يموت صغيراً ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . وفي الصحيح قال الزهري : ^(٥) يصلى على كل مولود يتوفى وإن كان لغيره ^(٦) من أجل أنه

(١) قارن بقول شيخ الإسلام ابن تيمية في (الرسالة التدمرية ص ١٢) : « قد سمى الله نفسه حياً ، فقال سبحانه : (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) وسمي بهض خلقه حياً فقال : (يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي) . وليس هذا الحي مثل هذا الحي ، لأن قوله « الحي » اسم لله مختص به ؛ وقوله « يخرج الحي من الميت » اسم للحي المخلوق مختص به » . وانظر شفاء العليل ٢٨٥ .

(٢) يلاحظ ابتداء من هنا أن نحو ست صفحات من الأصل تنفق تصاويراً تبعاً مع ثلاث صفحات من القطع الكبير في مطبوعة شفاء العليل من ص ٢٨٥ إلى ص ٢٨٧ . فبل من حاجة بهذا إلى أدلة جديدة على أن الكتائبين كليهما لابن القيم ؟

(٣) الحديث - بهذا اللفظ - في صحيح البخاري ٩٥/٢ ، كتاب الجنائز في أحاديث (باب إذا أسلم الصبي فأت هل يصلى عليه ؟) .

(٤) في الأصل (تحسون) .

(٥) في الأصل (قال الزهري قال ، باتصام « قال » الثانية . وقارن بالشفاء ٢٨٥ فالعبارة هناك خالية من قال الثانية .

(٦) في الأصل (له) صوابه من صحيح البخاري ٩٤/٢ .

ولد على فطرة الإسلام إذا استهل خارجاً ، ولا يصلى على من لم يستهل من أجل أنه سقط ، وأن أبا هريرة كان يحدث أن النبي ﷺ قال : « ما من مولود إلا ويولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء ؟ » ثم يقول أبو هريرة : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » . وفي « الصحيح » ^(١) من رواية الأعمش : « ما من مولود إلا وهو على الفطرة » وفي رواية أبي معاوية عنه « إلا على هذه الفطرة ، حتى يبين عنه لسانه » : فهذا صريح في أنه يولد على فطرة الإسلام كما فسره ابن شهاب راوي الحديث ؛ واستشهاد أبي هريرة بالآية يدل على ذلك . قال ابن عبد البر ^(٢) : وسئل ابن شهاب عن رجل عليه رقبة مؤمنة : أيجزى عنه الصبي أن يعتقه وهو رضيع ؟ قال : نعم ، لأنه ولد على الفطرة . قال ابن عبد البر ، وقد ذكر أقوال الناس في هذا الحديث ^(٣) : وقال آخرون : الفطرة ههنا هي الإسلام . قالوا : وهو المعروف عند عامة السلف . وأهل التأويل قد أجمعوا في تأويل قوله عز وجل : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » على أن فطرة الله دين الإسلام ، واحتجوا بقول أبي هريرة في هذا الحديث :

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٩/١٦ - ٢١٠ والحديث هناك من رواية أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب قالوا : حدثنا أبو معاوية ، وفي سند آخر من رواية ابن نمير عن أبيه . كلاهما عن الأعمش .

(٢) كما ذكر ابن عبد البر في الحديث عن الفطرة فالقصد ما أوضحه في كتابه « التمهيد » كما أشار إلى ذلك صراحة شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته عن الفطرة (ضمن مجموعة رسائله الكبرى ٣١٧/٢) .

(٣) في شفاء الليل ٢٨٥ (وقد ذكر النزاع في تفسير الحديث) .

« اقرؤوا إن شئتم : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » . قال : وذكروا عن عكرمة ومجاهد والحسن وإبراهيم والضحاك وقتادة في قوله عز وجل : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » قالوا : فطرة الله دين الاسلام . (لا تبديل لخلق الله) قالوا : لدين الله ، واحتجوا بحديث محمد بن إسحاق عن ثور بن يزيد عن يحيى بن جابر عن عبد الرحمن بن عائذ^(١) الأزدي عن عياض بن حمار المجاشعي^(٢) أن رسول الله ﷺ قال للناس يوماً : « ألا أحدثكم بما حدثني الله في الكتاب ؟ إن الله خلق آدم وبنه حنفاء مسلمين ، وأعظام المال حلالاً لأحرام فيه ، فعملوا ما أعظام الله حراماً وحلالاً » الحديث^(٣) . قال : وكذلك روى بكر بن مهاجر عن ثور بن يزيد بإسناده مثله في هذا الحديث : « حنفاء مسلمين » .

قال أبو عمر : روي هذا الحديث عن قتادة^(٤) عن مطرف بن عبد الله عن عياض بن حمار ، ولم يسمه قتادة من مطرف ولكن قال : حدثني ثلاثة : عقبة ابن عبد الغافر ويزيد بن عبد الله بن الشخير^(٥) والعلاء بن زياد ، كلهم يقول : حدثني مطرف عن عياض عن النبي ﷺ ، فقال فيه : « وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم » لم يقل « مسلمين » . وكذلك رواه الحسن عن مطرف عن

(١) في الأصل (عائذ) بدون إعجام . ضبطناه من الخلاصة ١٩٤ وأسد النابة ١٠١/٣ رقم ٦٦٩٦ . وهو تابعي ثقة .

(٢) في الأصل (المجاشعي) .

(٣) فارق بصحيح مسلم ١٧/١٧٧ . وقد سلفت رواية هذا الحديث بدون أوله ، وأشارنا في الحاشية إلى أوله لدى تحريجه .

(٤) كذا في الأصل . وفي مطبوعة النقاء ٢٨٦ (روى هذا الحديث قتادة بإسقاط عن

(٥) في الأصل (الشخير) صوابه من شفاء الليل .

عياض . ورواه ابن إسحاق عن لايتهم ، عن قتادة بإسناده قال فيه : « وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم » ولم يقل : « مسلمين » قال : فدل هذا على حفظ محمد بن إسحاق وإتقانه وضبطه ، لأنه ذكر « مسلمين » في روايته عن ثور بن يزيد لهذا الحديث ، وأسقطه من رواية قتادة ، وكذلك رواه الناس عن قتادة : قصر^(١) فيه عن قوله « مسلمين » وزاده ثور بإسناده . فآله أعلم .

قال أبو عمر : والحنيف في كلام العرب المستقيم المخلص ، ولا استقامة أكبر من الإسلام . قال : وقد روي عن الحسن قال : « الحنيفية حج البيت » وهذا يدل [على] أنه أراد الإسلام . وكذلك روي عن الضحاك والسدي « حنفاء : حجاجاً » . وعن مجاهد : « حنفاء : متبعين » قال : وهذا كله يدل على أن الحنيفية : الإسلام^(٢) . قال : وقال أكثر العلماء : الحنيف المخلص . وقال الله عز وجل : « مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا » وقال تعالى : « مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ مِمَّا كُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ » قال الراعي^(٣) :

أخليفةَ الرحمن إنا معشرُ
حنفاءُ نسجدُ بكرة وأصيلا
عربُ نرى لله في أموالنا
حقَّ الزكاة منزلاً تزيلا

(١) في الاصل (فصر) صوابه من الشفاء ٢٨٦ .

(٢) وهذا يشبه الرأي الذي عرضه شيخ الإسلام ابن تيمية في (الرسالة التدمرية ص ٩٦-١٠٢) ، وفيها أثبت أن الإسلام الخاص الذي بعث به محمداً صلى الله عليه وسلم يتضمن شريعة القرآن ، والإسلام العام يشمل كل شريعة بعث الله بها الانبياء . وانظر في مجموعة تفسيره ص ١٣٧ في (تفسير سورة الاعلى) .

(٣) كذا بالأصل ، وفي مطبوعة (شفاء الليل ٢٨٦) وقال الشاعر - وهو الراعي -
وفي رواية البيهقي تحريف بالأصل صحته من (الشفاء) .

قال: فوصف الخنيفية بالاسلام، وهو أمر واضح لاختفاء به. قال: وما (١) احتج به من ذهب إلى أن الفطرة في هذا الحديث: «الاسلام» قوله ﷺ: «خمس من الفطرة» ويروى: «عشر من الفطرة» يعنى: فطرة الاسلام. انتهى.

قال شيخنا (٢): فالأدلة الدالة على أنه أراد فطرة الاسلام كثيرة: كألفاظ الحديث الصحيح المتقدمة، كقوله: «على الملة»: و«على هذه الملة»؛ وقوله «خلقت عبادي حنفاء»، وفي الرواية الأخرى «حنفاء مسلمين»؛ ومثل تفسير أبي هريرة، وهو أعلم بما سمع. ولو لم يكن المراد بالفطرة الاسلام لما سألوا عقيب ذلك: «أرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟»، لأنه لو لم يكن هناك ما يغير تلك الفطرة لما سألوه؛ والعلم القديم والكتاب السابق (٣) لا يتغير. وقوله: «قأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» بين فيه أنهم يغيرون الفطرة المخلوق عليها بذلك. وأيضاً، فإنه شبه ذلك بالبهيمة التي تولد مجتمعة الخلق لا تقص فيها، ثم تفرق بعد ذلك: فلم أن التغير وارد على الفطرة السليمة التي ولد العبد عليها. وأيضاً، فالحديث مطابق لقوله تعالى: «فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» وهذا يعم جميع الناس، فلم أن الله فطر الناس كلهم على فطرته المذكورة، وفطرة الله أضافها إليه إضافة مدح لإضافة ذم، فلم أنها فطرة محمودة لا مذمومة (٤): يبين ذلك أنه قال: «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا»:

(١) في الاصل (وما) .

(٢) أسبب هنا واختصر في (شفاء الليل ٢٨٦) فقال هناك: «قال شيخنا: والدلائل على ذلك كثيرة، ولو لم يكن المراد بالفطرة الاسلام لما سألوا عقيب ذلك (٠٠٠) الخ، ثم يتلافى النص هنا وهناك» .

(٣) في شفاء الليل ٢٨٦ (والعلم السابق وما يجري مجراه).

(٤) زادني الشفاء: (كدين الله ويحتمو فاته). وقارن بما نقلناه عن ابن تيمية ص ٥٣٠ ح ٣ .

فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، وهذا نصب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول عند مديويه وأصحابه ؛ فدل على أن إقامة الوجه للدين حقيقاً هو فطرة الله التي فطر الناس عليها كما في نظائره ، مثل قوله « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » وقوله : « سُنَّةَ اللَّهِ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا » فهذا عندهم مصدر منصوب بفعل مضمر لازم إضماره ، دل عليه الفعل المتقدم ، كأنه قال : كتب الله ذلك عليكم ، وكذلك هنا : فطر الله الناس على ذلك : على إقامة الدين حقيقاً .

وكذلك فسره السلف . قال ابن جرير في هذه الآية : يقول : فسدد وجهك نحو الوجه الذي وجهك الله يا محمد لطاعته ، وهو الدين حقيقاً ، يقول : « مستقيماً لدينه وطاعته » ؛ فطرة الله التي فطر الناس عليها ، يقول : « صنعة الله التي خلق الناس عليها » ونصب فطرة على المصدر من معنى قوله : « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا » ، وذلك أن معنى [الآية] فطر الله الناس على ذلك فطرة .

قال : وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل . ثم روى عن ابن زيد^(١) قال : فطرة الله التي فطر الناس عليها قال : هي الإسلام ، منذ خلقهم الله من آدم جميعاً يقرون بذلك . وقرأ « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ » قالوا : بلى شهدنا . أن تقولوا^(٢) : يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ، فهذا قول الله : « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين » .

(١) في الأصل (عن أبي زيد) وموابها (ابن زيد) كما أثبتناه ، وهو عبد الرحمن بن

زيد بن أسلم كما سيأتي في الصفحة التالية . وفارن بشفاء الليل ٢٨٦-٢٨٧ .

(٢) في الأصل (يقولوا) وقد سبق مثله س ٥٢٨ . وهي قرامة مشهورة .

ثم ذكر بإسناد صحيح عن مجاهد قال : فطرة الله التي فطر الناس عليها ، قال : الدين ، الاسلام . حدثنا ابن حميد ؛ ثنا يحيى بن واضح ، ثنا يونس بن أبي إسحاق عن يزيد بن أبي مرزيم^(١) قال : مرّ عمر بمعاذ بن جبل فقال : ما قوام هذه الأمة ؟ قال معاذ : ثلاث وهنّ المنجيات : الإخلاص ، وهو الفطرة فطرة الله التي فطر الناس عليها ؛ والصلاة وهي الملة^(٢) ؛ والطاعة وهي العصمة . فقال عمر : صدقت .

ثم قال : حدثني يعقوب الدورقي ثنا ابن عليّة ثنا أيوب عن أبي قلابة أن عمر قال لمعاذ : ما قوام هذه الأمة ؟ فذكر نحوه .

قال : وقوله : « لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » يقول : لا تغيير لدين الله ، أي لا يصلح ذلك ولا ينبغي أن يفعل . وروى عبد الله بن إدريس عن ليث قال : أرسل مجاهد رجلاً يقال له قاسم إلى عكرمة يسأله عن قوله : « لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » فقال : لدين الله . ثم ذكر عن عكرمة : فطرة الله قال : الاسلام . وكذلك روي عن قتادة وسعيد بن جبير ومجاهد والضحاك وإبراهيم النخعي وعبد الرحمن ابن زيد بن أسلم وروي عن ابن عباس أنه سئل عن خصاء البهائم فكرهه وقال : لا تبديل لخلق الله^(٣) . وكذلك قال عكرمة ومجاهد في رواية ليث عنه .

قال شيخنا^(٤) : ولا منافاة بين القولين عنهما ، كما قال تعالى عن الشيطان :

(١) في الشفاء ٢٨٧ (ثم روى عن يزيد بن أبي مرزيم) بدون ذكر الاسناد بطوله .

(٢) لذلك قال عليه السلام لتأخر الصلاة : « إن مت على غير الفطرة » القواعد النورانية ٣٢

(٣) الذي في شفاء الطيل ٢٨٧ (ثم ذكر أن مجاهداً أرسل إلى عكرمة يسأله عن قوله :

« لا تبديل لخلق الله » قال : هو الخصاء . فقال مجاهد : خطأ . لا تبديل لخلق الله : إنما هو الدين) .

(٤) سقطت (قال شيخنا) من شفاء الطيل .

« وَلَا مَرُئُهُمْ فَلْيَبْتَكَنْ آذَانَ الْأَنْعَامِ ، وَلَا مَرُئُهُمْ فَلْيَغْيِرُنْ خَلْقَ اللَّهِ » : فتغيير ما خلق الله عباده عليه من الدين تغيير لدينه ^(١) ، والخصاء وقطع الأذن تغيير لخلقهم ، ولهذا شبه النبي ﷺ أحدهما بالآخر في قوله : « كل مولود يولد على الفطرة : فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تنتج البهيمة جماء هل تحسون فيها من جدعاء » فأولئك يغيرون الدين ، وهؤلاء يغيرون الصورة بالجذع والخصاء : هذا يغير ما خلق الله عليه قلبه ، وهذا يغير ما خلق الله عليه بدنه !

فصل

قال شيخنا : واعلم أن هذا الحديث لما صارت القدرية يحتجون به على قولهم الفاسد ، صار الناس يتأولونه فأويلات يخرجونه بها عن مقتضاه . فالتقديرية من المعتزلة وغيرهم يقولون : كل مولود يولد على الاسلام ، والله لا يضل أحداً ، ولكن أبواه يضلانه . والحديث حجة عليهم من وجهين : أحدهما أنه عند المعتزلة وغيرهم من المتكلمين لم يولد أحد منهم على الاسلام أصلاً ، ولا جعل الله أحداً مسلماً ولا كافراً . ولكن هذا أحدث لنفسه الكفر ، وهذا أحدث لنفسه الاسلام ،

(١) قوله (فليبتكن) : أي ليقطن . وفارن يقول ابن القيم في (إغاثة اللهفان ١/١٠٦ - ١٠٧) : « وقوله (لأمرنهم فليغيرون خلق الله) قال ابن عباس : « يريد دين الله » وهو قول إبراهيم ومجاهد ، والحسن ، والضحاك ، وقتادة ، والدي ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير . ومعنى ذلك : هو أن الله فطر عباده على الفطرة المستقيمة ، وهي ملة الاسلام : كما قال تعالى (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها) الآية . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جماء ، قبل تحسون فيها من جدعاء ، حتى تكونوا أتم فجدعونها ؟ » ثم قرأ أبو هريرة (فطرة الله التي فطر الناس عليها) الآية . متفق عليه . فجمع عليه الصلاة والسلام بين الأمرين . تغيير الفطرة بالتهويد والتنصير ، وتغيير الخلقة بالجذع ... الخ . »

والله لم يفعل^(١) واحداً منهما عندهم : بل انزعاع عند القدرية . ولكن هو دعاها إلى الإسلام ، وأزاح عليهما^(٢) وأعطاهما قدرة مماثلة فيها تصلح للإيمان والكفر ، ولم يختص المؤمن بسبب يقتضي حصول الإيمان : فإن ذلك عندهم غير مقدور ، ولو كان مقدوراً لكان ظلاماً ، وهذا قول عامة المعتزلة^(٣) وإن كان بعض متأخريهم كأبي الحسين^(٤) يقول : إنه خص المؤمن بداعي الإيمان ، ويقول : عند الداعي والقدرة يجب وجود الإيمان ، فهذا في الحقيقة موافق لأهل السنة . فهذا أحد الوجهين .

الثاني : أنهم يقولون : إن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر المشروط بالعقل ، فيستحيل أن تكون المعرفة عندهم ضرورية ، أو تكون من فعل الله تعالى . وإن احتجت القدرية بقوله « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » من جهة كونه أضاف التغيير إلى الأبوين ، فيقال لهم : أنتم تقولون : إنه لا يقدر الله ولا أحد^(٥) من مخلوقاته على أن يجعلها يهوديين ولا نصرانيين ولا مجوسيين ، بل هما فعلاً بأنفسهما ذلك بلا قدرة من غيرها ولا فعل من غيرها ، فحينئذ لا حجة لكم^(٦) في قوله : « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » . وأهل السنة متفقون

(١) في الشفاء ٢٨٧ (لم يخلق) .

(٢) في الأصل (وأزاح عليهما) .

(٣) في شفاء العليل ٢٨٧ : « وهذا قول عامة القدرية » . ومن المعلوم أن المعتزلة حوا بالقدرة لتنفيذ القدر .

(٤) هو أبو الحسين ، محمد بن الطيب البصري ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ . وكانت له حلقة في بغداد .

(٥) في الأصل (والاحد) .

(٦) كذا بهامش الأصل ، مصححاً . والذي بالأصل (لها) وقارن بالشفاء ٢٨٧ .

على أن غير الله لا يقدر على جعل الهدى والضلال في قلب أحد ، فقد اتفقت الأمة على أن المراد بذلك دعوة الأبوين إلى ذلك وترغيبهما فيه وتربية الولد عليه ، كما يفعل المعلم بالصبي^(١) . وذكر الأبوين بناء على الغالب المعتاد ؛ وإلا فقد يقع ذلك من أحدهما ومن غيرهما حقيقة وحكماً .

قال محمد بن نصر : واحتج ابن قتيبة بقوله : « وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، فَأَجَابُوا بِكَلَامٍ شَاهِدِينَ مَقْرِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ^(٢) » ، ثم ولدوا على ذلك . قال محمد بن نصر : فقوله : « ثم ولدوا على ذلك » زيادة منه ليست في الكتاب ولا جاءت في شيء من الأخبار . وسنذكر الأخبار المروية في تأويل هذه الآية لنبين للنظر فيها أنه لا حجة له فيها ، وأنه لا دليل في شيء منها أن الأطفال يولدون وهم عارفون بالله من وقت سقوطهم من بطون أمهاتهم . قلت : قوله « ثم ولدوا على ذلك » إن أراد به أنهم ولدوا حال سقوطهم وخروجهم من بطون أمهاتهم عالمين بالله وتوحيده وأسمائه وصفاته فقد أصاب في الرد عليه ؛ وإن أراد أنهم ولدوا على حكم ذلك الأخذ ، وأنهم لو تركوا لما عدلوا عنه إذا عقلوا ، فهو الصواب الذي لا يرد .

قال محمد : فمن أجل ما روي في تأويل هذه الآية حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه : حدثنا يحيى^(٣) قال : قرأت على مالك عن

(١) قارن ما ذكرناه ص ٩٠ : ح ١

(٢) لفظ ابن قتيبة هنا في (إصلاح غلط أبي عبيد ، ورقة ٢٨/ب) : « قلت واجداً أحداً إلا وهو مقرٌّ بأن له سامناً ومدبراً ، وإن ساء بغير اسمه ، أو عبد شيئاً دونه ليقربه منه .

(٣) هو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس ، أبو محمد القتيبي الأندلسي ، صاحب الرواية المشهورة لموطأ مالك . توفي سنة ٢٣٤ (انظر تنوير الحوالك ١٢) .

زيد^(١) بن أبي أنيسة عن عبد الحميد^(٢) بن عبد الرحمن بن يزيد بن الخطاب عن مسلم بن يسار الجني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن هذم الآية: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» قال: سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها فقال: «إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره يمينه^(٣)، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء الجنة وبعمل أهل الجنة يعملون؛ ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء النار وبعمل أهل النار يعملون». قال رجل: يا رسول الله فقيم العمل؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من عمل أهل الجنة فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخل به النار»^(٤).

(١) في الأصل (يزيد) صوابه كما أثبتناه (زيد) وسيرد في الأصل نفسه صحيحاً مد قليل. راجع الاسناد في تنوير الحوالك ٣/٩٢ وفي الحديث بطوله في باب النبي عن القول بالقدر من الموطأ. ومثله في شفاء العليل ص ٩. وزيد بن أبي أنيسة هو أبو أسامة الجزري، روى عن الحكم وشهر بن حوشب وطلحة بن مصرف وعطاء، وروى عنه مالك وأبو حنيفة وآخرون. قال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً راوية العلم كثير الحديث توفي سنة ١٢٥ هـ.

(٢) في الأصل (عبد الحميد) وسيرد في سياق الأصل نفسه صحيحاً (عبد الحميد) كما في تنوير الحوالك ٣/٩٢ وشفاء العليل ص ٩، وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المدوي أبو عمر المدني الأعرج، روى عن أبيه وابن عباس ومسلم بن يسار وجاعة. وتقه النسائي والسبلي وجاعة. توفي في خلافة هشام بن عبد الملك.

(٣) قال ابن العربي: «عبر» بالمشح عن تعلق القدرة بظهر آدم. وكل منى تتعلق به قدرة الخالق يعبر عنه بفعل المخلوق مالم يكن دافعة.

(٤) رواية الموطأ: «يدخله ربه الجنة... فيدخله ربه النار»

حدثنا محمد بن يحيى ^(١) ، ثنا محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ^(٢) عن أبيه ، أخبرنا زيد بن أبي أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن نعيم بن أبي ربيعة الأزدي ، قال مسلم : سألت نعيماً عن هذه الآية فقال نعيم : كنت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجاء رجل فسأله عنها ، فقال : « الحديث » . . . وهذا يبين علة الحديث الأول ، وأن مسلم بن يسار لم يسمعه من عمر .

قال : وحدثنا إسحاق ^(٣) أخبرنا حكام بن سلم ^(٤) عن عنبسة عن عباد بن عمير عن أبي محمد رجل من أهل المدينة قال : سألت عمر بن الخطاب عن قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » قال : سألت رسول الله ﷺ عنها كما سألتني ، قال : خلق الله آدم بيده ، ونفخ فيه من روحه ، ثم أجاده فمسح ظهره فأخرج ذراً ، قال : « ذرٌّ ذرأُهم للجنة يعملون بما شئتُ من عمل ، ثم آختم لهم بأحسن أعمالهم فأدخلهم الجنة » . ثم مسح ظهره

(١) هو محمد بن يحيى بن حبان بن متقذ الأنصاري المازني المدني ، روى عن ابن عمر ورافع بن خديج وأنس ، وروى عنه مالك وابن إسحاق واليث ، وكانت له حلقة في مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، مات بالمدينة سنة ١٢١ هـ .

(٢) هو محمد بن يزيد بن سنان التميمي ، أبو عبد الله ابن أبي قروة الجزري الرهاوي . روى عن جده وأبيه وعن الثوري ، وروى عنه ابنه يزيد وأبو حاتم وقال : ليس بالمتين ، مات سنة ٢٢٠ (خلاصة الكمال ٣١١) .

(٣) هو إسحاق بن إسماعيل الطالقاني ، أبو يعقوب اليتيم البغدادي . وثقه الدارقطني . مات سنة ٢٣٠ هـ (خلاصة ٢٣) .

(٤) في الأصل (بن مسلم) وصوابه (سلم) بإسكان اللام . وهو حكام بن سلم الكنتاني أبو عبد الرحمن الرازي . روى عنه إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وأبو بكر بن أبي شيبة . وثقه ابن معين . مات سنة ١٩٠ هـ بمكة (خلاصة ٨٣) .

فأخرج ذراً ، قال : « ذرأهم للنار يعملون بما شئتُ من عمل ، ثم أختِم لهم بأصول أعمالهم فأدخلهم النار ! » .

قلت : هذا الحديث أدخله مالك في « موطنه » على ما فيه من العلة ، ونحن نذكر علته . قال الترمذي : هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمعه من عمر ، وقد ذكر بعضهم في هذا الاسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً . وقال أبو القاسم حمزة بن محمد الكناني ^(١) : لم يسمع مسلم بن يسار هذا من عمر ، رواه عن نعيم عن عمر . وقال ابن أبي خيثمة ^(٢) : قرأت على يحيى بن معين حديث مالك عن زيد بن أبي أنيسة ، فكتب يسمعه على مسلم بن يسار : « لا يعرف » . وقال أبو عمر : « هذا حديث منقطع بهذا الاسناد ، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وينبغي في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ، وهذا أيضاً - مع هذا الاسناد - لا تقوم به حجة ، ومسلم بن يسار هذا مجهول . قيل : إنه مدني ، وليس بمسلم بن يسار البصري ^(٣) . قال : وجملته القول في هذا الحديث

(١) هو حمزة بن محمد بن علي بن عباس الكناني المصري ، أبو القاسم . من حفاظ الحديث . رحل إلى العراق في طلبه . وكان ورعاً كثير العبادة . له « البطاقة » وهي أمالي في الحديث . توفي سنة ٣٥٧ هـ (الأعلام ٣١٣/٢)

(٢) في الأصل (ابن أبي خيثمة) بإخاء المهمة ثم التاء المثلثة ثم الياء ، وصوابه (ابن أبي خيثمة) بإخاء المعجمة ثم الياء ثم التاء المثلثة ، كما في شفاء الليل ص ١٠ ، إذ قال هناك ابن القيم : « ثم ذكر من تاريخ ابن أبي خيثمة قال : قرأت على يحيى بن معين ... » الخ . والتاريخ المذكور هنا هو « التاريخ الكبير » الذي صنّفه أحمد بن زهير ، المعروف بابن أبي خيثمة . لأن أباه زهير بن حرب كان يدعى أبا خيثمة . وكان صاحب هذا التاريخ من كبار حفاظ الحديث ، ورواة الأدب ، بصيراً بأيام العرب . وقد نسب إلى القول بالقدّر . قال الدارقطني : لا أعرف أغزر قوائد من تاريخه . توفي سنة ٢٧٩ هـ (الأعلام ١٢٣/١) .

(٣) عبارة ابن القيم في شفاء الليل ص ١٠ « وليس هو مسلم بن يسار العابد البصري ، وإنما هو رجل مدني مجهول » . والعبارة منقولة عن كتاب « التمهيد » لأبي عمر ، يوسف بن عبد البر .

أنه حديث ليس إسناده بالقائم ، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم . ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه ثابتة كثيرة يطول ذكرها من حديث عمر بن الخطاب وغيره . انتهى . ونحن نذكر بعض تلك الأحاديث ^(١) : قال إسحاق بن راهويه : أخبرنا بقية ابن الوليد قال : أخبرني الزبيدي محمد بن الوليد ، عن راشد بن سعد ، عن عبد الرحمن بن أبي قتادة البصري ، عن أبيه ، عن هشام بن حكيم بن حزام : أن رجلاً قال : يا رسول الله أتبتدأ الأعمال أم قد قضي القضاء ؟ فقال : (إن الله لما أخرج ذرية آدم من ظهره أشهدهم على أنفسهم ، ثم أفاض بهم في كفيه ^(٢)) فقال : هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار . فأهل الجنة ميسرون لعمل أهل الجنة ، وأهل النار ميسرون لعمل أهل النار .

أخبرنا عبد الصمد ، ثنا حماد ، ثنا الحريري ، عن أبي نضرة ^(٣) أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يقال له أبو عبد الله دخل عليه أصحابه يعودونه وهو

(١) بعد أن ذكر ابن القيم في (شفاء الليل ١٠) نحو عشرين صحابياً رووا عن النبي معنى حديث عمر في القدر ، قال : « وبعض أحاديثهم موقوفة ، وستمرك بك جميعاً متفرقة في أبواب الكتاب إن شاء الله » . أما هنا في « أحكام أهل الذمة » فنراه يصرح بأنه سيكتفي بذكر بعض تلك الأحاديث .

وللبرقي هذا : أن التوسع في موضوع القدر يناسب الناية التي من أجلها صنف ابن القيم (شفاء الليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل) . بينما يعنيه هنا من شؤون القدر ما يستطرد فيه لبيان أحكام الأطفال الذميين ، وما يصيرون به مسلمين . لذلك يظل في نظرنا أميل إلى الاستطراد في كتابه هذا (أحكام أهل الذمة) .

(٢) في الأصل (في كيفية) . ولا معنى له . وقارن بشفاء الليل ص ١٠ .

(٣) في الأصل (عن أبي بكرة) بالباء الموحدة التحتية . صوابه ما أئبته . وهو المنذر بن مالك . مات سنة ١٠٨ . وقارن بجملة الكمال ٣٣١ .

بيكي ، فقال [وا] له : ما يسكيك؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الله قبض قبضة يمينه ، وأخرى يده الأخرى ، فقال : هذه لهنه ، وهذه لهنه ، ولا أبالي » . فلا أدري في أي القبضتين أنا .

أخبرنا عمرو بن محمد ثنا إسماعيل^(١) بن رافع عن المقبري^(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن الله خلق آدم من تراب ثم جعله طيناً ، ثم تركه حتى إذا كان حمأً مسنوناً ، ثم خلقه وصوره ، ثم تركه حتى إذا كان صلصالاً كالغبار كان إبليس يمر به فيقول : خلقت لأمر عظيم ، ثم ففخ الله فيه من روحه ، قال : يارب ما ذريتي ؟ قال : اختر يا آدم . قال : أختار يمين ربي - وكلتا يدي ربي يمين - ثم بسط الله كفه فإذا كل من هو كأئن من ذريته في كف الرحمان .

أخبرنا النضر ، أخبرنا أبو معشر عن سعيد المقبري^(٣) ونافع مولى الزبير عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما أراد الله أن يخلق آدم - فذكر خلق آدم - فقال له : يا آدم أي يدي أحب إليك أن أريك ذريتك فيها ؟ فقال : يمين ربي ، وكلتا يدي ربي يمين . فبسط يمينه فإذا فيها ذريته كلهم : ما هو خالق إلى يوم القيامة ، الصحيح على هيئته ، والمبتلى على هيئته ، والأنبياء على هيئاتهم ، فقال : ألا أغنيهم^(٤) كلهم ؟ فقال : «إني أحببت أن أشكر » وذكر الحديث .

وقال محمد بن نصر : ثنا محمد بن يحيى ، ثنا سعيد بن أبي مریم ، أخبرنا الليث ابن سعد ، حدثني ابن عجلان ، عن سعيد بن أبي سعيد^(٥) المقبري عن أبيه عن

(١) في شفاء الليل ١٠ (أخبرنا عمرو بن محمد بن إسماعيل) وهو خطأ .

(٢) أي أبو سعيد المقبري ، وليس ابنه سعيداً .

(٣) وهذا أيضاً أبو سعيد الأب ، كما في شفاء الليل ١٠ .

(٤) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وفي شفاء الليل ١١ (أعفيتهم) .

(٥) هذا هو ابن المقبري الذي سلف ذكره .

عبد الله بن سلام قال : خلق الله آدم ، ثم قال يديه قبضهما فقال : اختر يا آدم ، فقال : اخترت يمين ربي ، وكلنا يديك يمين ؛ فبسطها فإذا فيها خريته فقال : من هؤلاء يارب ؟ قال : « من قضيت أن أخلق من خريتك من أهل الجنة إلى أن تقوم الساعة ! » .

حدثنا إسحاق^(١) ثنا جعفر بن عون الخزازي ، أخبرنا هشام بن سعيد عن زيد بن أسلم^(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من خريته إلى يوم القيامة » ، وذكر الحديث . ثنا إسحاق وعمر بن زرارة قال : « أنا إسماعيل عن كلثوم ابن جبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » الآية ، قال : مسح ربك ظهر آدم فخرجت منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة ، به « نسمان »^(٣) هذا الذي وراء عرقه ، فأخذ ميثاقهم : أأست بربكم ؟ قالوا : بلى شهدنا . ثنا إسحاق ، ثنا وكيع ، ثنا ربيعة بن كلثوم بن جبر^(٤) عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ

(١) أي ابن راهويه ، كما في شفاء الليل ١١ .

(٢) في شفاء الليل ١١ (عن زيد بن سالم) وهو خطأ واضح .

(٣) نسمان - بفتح أوله - موضع ببلاد الحجاز (معجم البلدان ٧٩٦/٤) . وفي رواية أخرى لهذا الحديث نفسه عن ابن عباس أيضاً ذكر لبطن نسمان ، وتصریح بأنه واد إلى جانب عرقه . وهي الرواية التي تلي هذه هنا في « أحكام أهل الذمة » في أول سطر من الصفحة القادمة . (٤) في الأصل (بن جبير) بالتصغير ، وقد ضبطناه من خلاصة الكمال ٩٩ ومن ترجمة أبيه في الخلاصة أيضاً ص ٢٧٤ . وربيعة بن كلثوم وثقه بن معين ، كما وثق أباه كلثوم بن جبر . وتوفي الأب سنة ٨١٣ هـ .

مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» الآية قال : مسح الله ظهر آدم وهو يبطن نَعْمَانِ وإِ
إلى جنب عرفة فأخرج من ظهر آدم ذريته فأشهدهم على أنفسهم أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟
قالوا : بلى شهدنا .

ثم ساقه إسحاق من طرق متعددة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ثم قال :
أخبرنا المخزومي - وهو المغيرة بن سلمة^(١) - ثنا أبو هلال^(٢) عن أبي جرة
الضبي^(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : مسح الله ظهر آدم فأخرج ذريته
في أدل^(٤) من الماء . أخبرنا جرير عن الأعمش عن مسلم البطين^(٥) عن سعيد
ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : مسح الله ظهر آدم ، فخرجت منه

(١) المغيرة بن سلمة المخزومي ، أبو هشام ، روى عن أبان الطائر والقاسم بن الفضل .
وروى عنه إسحاق بن راهويه وابن المديني ، وثقه . قال البخاري : مات سنة ٢٠٠ هـ .
(خلاصة الكمال ٣٢٩) .

(٢) هو أبو هلال السامي - بالعين المهملة - محمد بن سليمان الراسي ، روى عن الحسن
وابن سيرين وبتادة وجماعة . وروى عنه وكيع وابن مهدي وموسى بن إسحاق وخلق ،
وثقه أبو داود ؛ وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : يمول من كتاب الصنفاء للبخاري .
وقال النسائي : ليس بالقوي . توفي سنة ١٩٧ هـ (خلاصة الكمال ٢٨٩) .

(٣) هو نصر بن عمران ، أبو جرة - بالجيم - الضبي - بضم المعجمة . روى عن ابن
عباس وابن عمر وطائفة . وروى عنه أبو التياح والحمادان وخلق . وثقه أحمد . قال البخاري :
مات سنة ١٢٨ هـ (خلاصة الكمال ٣٤٤) .

(٤) في الأصل (أدر) صوابه كما أثبتناه (أدل) ، وهو جمع كدوفي أقل العدد .
و (أدل) على وزن افعل . أصلها (أدلثو) قلت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة . أما جمع
الكثرة منها فهو (دلا) . انظر لسان العرب ١٨ / ٢٩٠ .

(٥) هو مسلم بن عمران - أو ابن أبي عمران - البطين ، أبو عبد الله الكوفي . روى عن
سعيد بن جبير وعلى بن الحنبل وطائفة . وروى عنه سلمة بن كهيل وأبو إسحاق وسليمان
الأعمشي وطائفة . وثقه أحمد وغيره (الخلاصة ٣٢١) .

كل ذرية بدءاً إلى يوم القيامة. فعرضوا عليه. حدثنا الملائي^(١) ثنا المسعودي^(٢) عن علي بن بذيمة^(٣) عن سعيد عن ابن عباس في قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ» الآية، قال: لما أخذ الله على آدم ميثاقه أنه ربه، وكتب أجله ورزقه ومصيباته، ثم أخرج من ظهره ولده كهيئة النر، فأخذ عليهم الميثاق أنه ربهم، فكتب أجلهم ورزقهم ومصيباتهم. حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مسح الله ظهر آدم فأخرج كل طيب في يمينه، وفي يده الأخرى كل خبيث. ثنا يحيى ثنا المسعودي أخبرني علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية [قال]: خلق الله آدم، فأخذ ميثاقه أنه ربه، وكتب أجله ورزقه ومصيبته، ثم أخرج ولده من ظهره كهيئة النر، فأخذ مواليهم أنه ربهم، فكتب أجالهم وأرزاقهم ومصيباتهم: وقال عبد الرزاق: حدثنا معمر عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية قال: مسح الله على صلب آدم فأخرج من صلبه ما يكون من ذريته إلى يوم القيامة، وأخذ ميثاقهم أنه ربهم فأعطوه ذلك، فلا يسأل أحداً - كافراً أو غيره - من ربك؟

(١) هو عبد السلام بن حرب الندي الملائي، أبو بكر. من حفاظ الحديث، ثقة عند أهل الكوفة. توفي سنة ١٨٧ هـ (تهذيب ٣١٦/٦).

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي المسي، (في مطبوعة شفاء الغليل ١١): «وقال اسحاق بن الملائي ثنا المسعودي». والتصحيف فيها يتن.

(٣) في الأصل (بن بذيمة) بالذال المهملة، سواءه (بن بذيمة) بالذال المعجمة المكسورة كما في الخلاصة ١٣١. وسيد الاسم نفسه صحيحاً في سياق الرواية التي تتلو الآية. وعلي بن بذيمة كوفي تزل الجزيرة، كان مولى لجابر بن سمرة. روى عن سعيد بن جبير والشامي. وروى عنه شعبة ومعمر والثوري، وثقه بن معين، وقال أحد: هو رأس في التشيع. توفي سنة ١٣٠ هـ.

الإقبال : الله . قال معمر : وكان الحسن يقول مثل ذلك . قال إسحاق : واخبرنا جرير عن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو في قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ » الآية ، قال : أخذهم كما يؤخذ بالمشط من الرأس ^(١) .

قال محمد بن نصر : وحدثنا الحسن بن محمد الزعفراني ^(٢) ثنا ^(٣) حجاج عن ابن جريج عن الزبير بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن الله تعالى ضرب منكب آدم ^(٤) الأيمن ، فخرجت كل نفس مخلوقة للجنة بيضاء قمية ، فقال : هؤلاء أهل الجنة ؛ ثم ضرب منكبه الأيسر ، فخرجت كل نفس مخلوقة للنار سوداء ، فقال : هؤلاء أهل النار . ثم أخذ عهدهم على الإيمان به والمعرفة له وبأمره ، والتصديق له وبأمره من بني آدم كلهم ، وأشهدهم على أنفسهم ، فآمنوا وصدقوا وعرفوا وأقرؤا . قال إسحاق : وحدثنا روح بن عباد ثنا محمد بن عبد الملك ^(٥) عن أبيه عن الزبير بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذا الحديث ؛ وزاد : قال ابن جريج : وبلغني أنه أخرجهم على كفه أمثال الخردل . قال إسحاق : وحدثنا حكام بن سلم ^(٦) الرازي ، حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي

(١) قارن بشفاء الليل ١١ .

(٢) هو الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني . أبو علي البغدادي . روى عن ابن هبيرة وعبيدة بن حديد ويحيى بن عباد والثاقبي . وثقه النسائي . قال ابن خلد : مات في بعض سنة ٢٦٠ هـ خلاصة (٦٩) .

(٣) في مطبوعة الشفاء ١١ (وثنا) .

(٤) في مطبوعة الشفاء ١١ (منكبه) والضمير المجرور يعود إلى آدم .

(٥) في مطبوعة الشفاء ١١ (روح بن عباد بن محمد بن عبد الملك) وهو خطأ ظاهر فانها شصان مختلفان .

(٦) في الأصل (بن سليم) وقارن بما ذكرناه ص ٤٤٥ ح ٤ .

المالية عن أبي بن كعب في قوله عز وجل: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ»
 الآية قال : جمعهم يومئذ جمعاً ، ما هو كائن إلى يوم القيامة ، فجعلهم أرواحاً
 ثم صورهم ، ثم استنطقهم وتكلموا ، وأخذ عليهم العهد والميثاق ، وأشهدهم على
 أنفسهم ، قال : فإني أشهد عليكم السموات والأرضين السبع ، وأشهد عليكم
 أبائكم آدم ، أن تقولوا يوم القيامة لم نعلم هذا . اعلما أنه ^(١) لا إله غيري ولا
 رب غيري ، ولا تشر كوا بي شيئاً ، فإني سأرسل إليكم رسلاً يذكرونكم
 عهدي وميثاقى وأنزل عليكم كتبى . قالوا : نشهد أنك ربنا وإلهنا ، ولا رب
 غيرك ولا إله لنا غيرك . فأقروا يومئذ بالطاعة ، ورفع لهم أبوم آدم ، فنظر
 فرأى فيهم الغنى والفقر وحسن الصورة ودون ذلك فقال : يا رب ، لو سويت
 بين عبادك ! فقال : «إني أحببت أن أشكر» ، ورأى فيهم الأنبياء مثل السرج
 عليهم النور ، وخصوا بميثاق آخر في الرسالة والنبوة . فهو الذي يقول :
 «وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ» إلى قوله : «غَلِيظًا» وهو الذي
 يقول : «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا . فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ،
 لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ» ، فلذلك قال «هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذْرِ الْأُولَى» ،
 وفي ذلك قال : «وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ» وفي ذلك قال : «ثُمَّ
 بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَبَاؤُوهُمْ بِالْبَيْئَاتِ فَمَا كَانُوا
 لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ» كان في علمه يوم أقروا بما أقروا به ،
 ومن يكذب به ومن يصدق . قال : وكان روح عيسى من تلك الأرواح التي
 أخذ عليها العهد والميثاق في زمن آدم ، فأرسل ذلك إلى مريم «حتى انتبذت

(١) في الأصل (لأنه) .

من أهلها ، إلى قوله « حملته » حملت التي خاطبها ، وهو روح عيسى .
وفي تفسير أسباط بن نصر ^(١) عن السدي عن أبي مالك ، وعن أبي صالح
عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني ^(٢) عن ابن مسعود ، وعن أناس من
أصحاب النبي ﷺ في قوله : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ » الآية قال : لما أخرج الله
آدم من الجنة قبل أن يهبط من السماء مسح صفحة ظهر آدم اليمنى ، فأخرج منه
ذرية بيضاء مثل اللؤلؤ وكهينة النذر ، فقال لهم : ادخلوا الجنة برحمتي . ومسح صفحة
ظهره اليسرى فأخرج منه ذرية سوداء كهينة النذر ، فقال : ادخلوا النار ولا أبالي ،
فذلك حين يقول ^(٣) « وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ » « وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ » ، ثم أخذ منهم
الميثاق قال : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » ، قَالُوا : بَلَى . فأعطاه طائفة طائعين ، وطائفة
كافرين . فقالت الملائكة : « شَهِدْنَا ، أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا
عَنْ هَذَا غَافِلِينَ . أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا
ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ » . فذلك ليس أحد
من ولد آدم إلا وهو يعرف أن ربه الله ، ولا مشرك إلا وهو يقول : إنا
وجدنا آباءنا على أمة . فذلك قول الله عز وجل : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ »
الآية . وذلك حين يقول : « وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا

(١) هو أسباط بن نصر الهمداني الكوفي ، أبو يوسف . مفسر من رجال الحديث خرج له البخاري في تاريخه ومسلم ، والأربعة ، وتوقف الإمام أحمد في الرواية عنه . توفي سنة ١٧٠ هـ (الأعلام ١/٢٨٢) .

(٢) هو مرة بن شراحيل الهمداني ، أبو إسماعيل الكوفي المابدي . روى عن أبي بكر وعمر وجماعة ، وروى عنه الشي وطلحة بن مصرف وطائفة . وثقه ابن معين . قال ابن سعد : توفي بعد الجماجم (خلاصة ٣١٨) .

(٣) في الأصل (حين بقوله) - تصويبه من الشفاء ١١

وَ كَرِهًا ، وذلك حين يقول : « قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » ، قال : يعني يوم أخذ عليهم الميثاق . قال إسحاق : وأخبرنا روح بن عباد ثنا موسى بن عبيدة الردي قال : سمعت محمد بن كعب القرظي يقول في هذه الآية : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ » فأقروا له بالآيمان والمعرفة : الأرواح قبل أن يخلق أجسادها قال إسحاق : وحدثنا الفضل بن موسى ^(١) عن عبد الملك عن عطاء قال : أخرجوا من صلب آدم حين أخذ منهم الميثاق ، ثم رُدُّوا في صلبه . قال إسحاق : وأخبرنا علي بن الأجلح عن الضحاك قال : إن الله أخرج من ظهر آدم يوم خلقه ما يكون إلى أن تقوم الساعة ، فأخرجهم مثل النذر ، فقال : ألسن بربكم ؟ قالوا : بلى ؛ قالت الملائكة : شهدنا ، أن يقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين . ثم قبض قبضة يمينه فقال : هؤلاء في الجنة ، وقبض أخرى فقال : هؤلاء في النار .

قال محمد بن نصر : وحدثنا بندار ، ثنا أبو أحمد ، ثنا سفيان عن الربيع ابن أنس عن أبي العالية في قوله : « وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » قال : أخذه الميثاق . قال محمد : فقد ذكرنا ما حضرنا من الأخبار المروية عن السلف في تأويل قوله : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ » الآية ، وليس في شيء منها أن الطفل يسقط من بطن أمه وهو عارف بالله ، ولا في شيء منها دليل على ذلك .

(١) هو الفضل بن موسى الرازي السيناني - بكر المدة - أبو عبد الله ، أحد الطوائف .

روى عن هشام بن عروة ، وحسين المعلم . وطائفة . وروى عنه إسحاق الحنظلي ، وإبراهيم ابن موسى ، وعلي بن حجر وخلق . وثقه ابن معين وأبو حاتم (خلاصة ٢٦٣) .

قلت : أبو محمد ^(١) لم يرد أنهم ولدوا عارفين بالله معرفة حاصلة معهم بالفعل وإنما أراد أنهم ولدوا على حكم تلك الفطرة والميثاق الذي أخذ عليهم بحيث لو خلّوا وفطروهم لما عدلوا عن موجب ذلك .

قال محمد : فيقال له : هل عندك من دليل يدل على أن الفطرة التي أخبر النبي ﷺ « أن كل مولود يولد عليها » هي المعرفة بالله ؟ أو هل يحكى عن أحد من السلف أنه قال ذلك ؟ أو هل يدل على ذلك بقياس ؟ فإن أتى بشيء من هذه الدلائل وإلا بان باطل دعواه . فإن هو رجع إلى قوله « ولأخذ ربك من بني آدم من ظهورهم » الآية فقال : استشهاد الله ذرية آدم على أنه ربه دليل على أن معرفة ذلك متقدمة عندهم كما استشدهم عليه ، فهذه غاية حجته عند نفسه . قال : لأن كل مستشهد على شيء لم تنقدم المعرفة عنده بما استشده عليه قبل الاستشهاد فإن المستشهد دعاه إلى أن شهد بقبول الزور ، والله لا يأمر أحداً بذلك . فيقال له : إن إجابتك عن غير ما سأل عنه وإحتجاجك له هو الدليل على عجزك ، وعلى أنه لاجبة لك . إنالم نسألك عن الوقت الذي استشدهم الله فيه ، وقال لهم : ألسن بربكم ؟ فأجابوه بأن قالوا : بلى . هل كانوا عارفين في ذلك الوقت أم لا . إنما سألناك عن وقت سقوطهم ^(٢) من بطون أمهاتهم : هل عندك حجة تثبت أنهم في ذلك الوقت عارفون ؟ فإن قال : إن ثبوت المعرفة لهم في ذلك الوقت دليل على أنهم ولدوا على ذلك ، فهم في وقت الولادة على ما كانوا عليه قبل ذلك ، قيل له : قد كانوا في ذلك

(١) أي ابن قتيبة في كتابه « إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث » .

(٢) في الأصل (سقطوا) .

الوقت مقرّين أيضاً، وذلك أن الله عز وجل أخبر أنه قال: أأست بر بكم؟ قالوا: بلى؛ والله عز وجل لا يخاطب إلا من يفهم عند المخاطبة، ولا يجيب إلا من فهم السؤال، فأجابتهم إياه بقولهم دليل على أنهم قد فهموا عن الله وعقلوا عنه استشهاده إياهم: أأست بر بكم، فأجابه من بعد عقلهم للمخاطبة وفهمهم لها^(١) بأن قالوا: بلى، فأقرأوا له بالربوبية، فيقال له: فهكذا تقول: إن الطفل إذا سقط من بطن أمه فهو من ساعته يفهم المخاطبة إن خوطب، وبجيب عنها، ويقر له بالربوبية، كإقرار الذين أقرأوا له بالربوبية في الوقت الذي أخذ عليهم الميثاق؛ فإن قال: «نعم» كابر عقله وأكذبه العيان، وإن قال: لا، أقول: ذلك فرق بين الوقتين، فحمل حلمهم في وقت الولادة خلاف حلمهم في الوقت الأول عند أخذ الميثاق منهم، فيقال له: فكذلك جائز أن يكونوا في الوقت الأول عارفين، وهم في وقت الولادة غير عارفين كما كانوا في الوقت الأول، فقد فهموا المخاطبة وعقلوها وأجابوا مقرّين لله بالربوبية، وهم في وقت الولادة على خلاف ذلك.

قلت: كل من قال بأن العهد الذي أخذ عليهم هو أنهم أخرجوا من صلب آدم وخوطبوا وأقرأوا له بالربوبية، ثم رُدّوا في صلبه، فإنه يفرق بين حلمهم ذلك الوقت وحلمهم وقت الولادة قطعاً، ولا يقول ابن قتيبة ولا غيره: إنهم ولدوا عارفين فأهين يفهمون السؤال ويردون الجواب، فالأقسام أربعة: أحدها استواء حالتهم وقت أخذ العهد، ووقت سقوطهم - في العلم والمعرفة - الثاني استواء الوقتين في عدم ذلك. الثالث حصول المعرفة عند السقوط، وهدمها

(١) في الأصل (وفيه لهم) . ولا منه .

عند أخذ العهد . وهذه الأقسام الثلاثة باطلة لا يقول بواحد منها . الرابع معرفتهم وفهمهم وقت أخذ العهد دون وقت السقوط ، وهذا يقوله كل من يقول : إنه أخرجهم من صلب أبيهم آدم ، وكلمهم ، وخطبهم ، وأشهد عليهم ملائكته ، وأشهدهم على أنفسهم ، ثم ردم في صلبه . وهذا قول جاهل من السلف والخلف ، واعتمدوا على ما ذكرنا من هذه الآثار ، مرفوعها وموقوفها . وأحسن شيء فيها حديث مسلم بن يسار ^(١) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد ذكرنا كلام الأئمة فيه . على أن إسحاق قد رواه عن حكيم بن سلم ^(٢) عن عبادة بن عمير عن أبي محمد رجل من أهل المدينة قال : سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن هذه الآية فقال : سألت رسول الله ﷺ عنها فقال : «خلق الله آدم بيده ونفخ فيه من روحه ، ثم أجلسه فمسح ظهره فأخرج ذراً فقال : ذر ذراتهم للجنة يعملون بما شئت من عمل ، ثم أختم لهم بأحسن ^(٣) أعمالهم فأدخلهم الجنة ، ثم مسح ظهره فأخرج ذراً فقال : ذر ذراتهم للنار يعملون بما شئت من عمل ، ثم أختم لهم بأسوأ أعمالهم ، فأدخلهم النار . فهذا لا ذكر فيه لمخاطبتهم وسؤالهم واستنطاقهم ، وهو موافق لسائر الأحاديث ، ويشبه أن يكون هو المحفوظ عن عمر رضي الله عنه .

وأما سائر الأحاديث فالرفوع الصحيح منها إنما فيه إثبات القبضتين وتمييز

(١) هو مسلم بن يسار الطنيجي - بكر المهمة والموحدة - بينها نون ساكنة آخره مسجلة - المصري ، مولى للأنصار . روى عن أبي هريرة وابن عمر ، وروى عنه بكر بن عمرو وحيد بن هازم . وثقه ابن حبان . قال ابن يونس : مات زمن هشام (الخلاصة ٣٢٢) .

(٢) في الأصل (سليم) وقد سبق تصويبه ص ١٥٢ ح ٦ .

(٣) في الأصل (بأحسن) .

أهل السعادة من أهل الشقاوة قبل إخراجهم إلى دار التكليف : مثل الحديث الذي رواه أحمد عن عبد الصمد ثنا حماد ثنا الحريري عن أبي نصره أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قال له أبو عبد الله دخل عليه أصحابه يعودونه وهو يبكي ، فقالوا له : ما يسرك ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله قبض قبضة يمينه ، وأخرى بيده الأخرى ، فقال : هذه لهذه ، وهذه لهذه ولا أبالي » فلا أدري في أي القبضتين أنا ! ^(١) وكذلك حديث المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه - يرضه - الذي تقدم هو وغيره من الأحاديث التي فيها « أن الله أخرج ذرية آدم من ظهره ، وأراد إياهم ، وجعل أهل السعادة في قبضته اليمنى وأهل الشقاوة في القبضة الأخرى .

وأما الآثار التي فيها أنه استنطقهم ^(٢) وأشهدهم وخاطبهم فهي بين موقوفة ومرفوعة لا يصح إسنادها كحديث ^(٣) مسلم بن يسار ، وحديث هشام بن حكيم بن حزام : فإن في إسناده بقية بن الوليد ^(٤) وراشد بن سعد ^(٥) ، وفيها مقال ، وأبو قتادة البصري ، وهو مجهول . وبالجملة ، فالآثار في إخراج الذرية

(١) قارن بشعاء الليل ١٢ .

(٢) في الأصل (واستنطقهم) .

(٣) في الأصل (لحديث) .

(٤) هو بقية بن الوليد الكلاعي ، أبو محمد - بضم التعتانية - الحمصي ، أحد الأعلام ، روى عن محمد بن زياد الالهي ويحيى بن سعد وثور بن يزيد وخلق وروى عنه شعبة وابن جريج . قال النسائي : إذا قال (حدثنا وأخبرنا) فهو ثقة . قال ابن عدي : إذا حدث عن أهل الشام فهو ثقة . توفي سنة ١٩٧ (خلاصة ٤٦) .

(٥) هو راشد بن سعد المقراني الحمصي ، أحد الطلاء . روى عن ثوبان وسعد بن أبي وقاص ومساوية ، وروى عنه الأخوص وثور بن يزيد . ومع أن فيه مقالاً وثقه ابن معين وأبو حاتم . توفي سنة ١٠٨ (خلاصة ٩٦) .

من ظهر آدم ، وحصولهم في القبضتين كثيرة لاسبيل إلى ردها وإنكارها ،
ويكفي وصولها إلى التابعين ، فكيف بالصحابة ؟ ومثلها لا يقال بالرأي والتخمين
ولكن الذي دل عليه الصحيح من هذه الآثار إثبات القدر ، وأن الله علم
ما سيكون قبل أن يكون ، وعلم الشقي والسعيد من ذرية آدم ، وسواء كان
ما استخرجه فرآه آدم هو أمثالهم أو أعيانهم . فأما نطقهم فليس في شيء من
الأحاديث التي تقوم بها الحجة ، ولا يدل عليه القرآن : فان القرآن يقول فيه :
« وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » فذكر الأخذ
من ظهور بني آدم لآمن نفس ظهر آدم ، « وذريتهم » يتناول كل من ولدوه إن
كان كثيراً ، كما قال في تمام الآية : « أَوْ قَوْلُوا ^(١) إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ
قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ » وقال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ
وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ . ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ
بَعْضٍ » . وقال : « ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ » ، وقال : « وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ
دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ » فلم « الذرية »
يتناول الكتاب وقوله : « وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا
بَلَى » فشهادة المرء على نفسه في القرآن براد بها لإقراره ، فمن أقر بحق عليه فقد
شهد به على نفسه . قال تعالى « كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ
عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ » ، كما احتج الفقهاء بذلك على
صحة الإقرار ، وفي حديث ما عزم مالك : « فلما شهد على نفسه أربع مرات ،

(١) في الأصل (أو يقولوا) وهي قراءة مرووفة . ويبدو أنها القراءة المفضلة لدى ابن القيم ،
فقد تكررت .

أي أقر أربع مرات^(١) ، وقال تعالى: «مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ» فانهم كانوا مقرين بما هو كفر ، فكان ذلك شهادتهم على أنفسهم . ومنه قوله : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ، وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ؟ قَالُوا : شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا ، وَغَرَّبْنَاهُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ » . فشهادتهم على أنفسهم هي إقرارهم وهي أداء الشهادة على أنفسهم .

ولفظ « شهد » فلان ، و « أشهد به » يراد به تحمل الشهادة ، ويراد به أدائها . فالأول كقوله : « وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » ، والثاني كقوله « كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ ، شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » ؛ وقوله : « وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ » من هذا الثاني ، ليس المراد : أنه جعلهم يتحملون الشهادة على أنفسهم ويؤدونها في وقت آخر ، فإنه سبحانه في مثل ذلك إنما يشهد على الرجل غيره ، كما في قصة آدم ، لما أشهد عليه الملائكة ، وكما في شهادة الملائكة ، وشهادة الجوارح على أصحابها . ولهذا قال بعض المفسرين : المعنى (أشهد بعضهم على بعض) لكن هذا اللفظ حيث جاء في القرآن إنما يراد به^(٢) شهادة الرجل على نفسه ، بمعنى أداء الشهادة على نفسه ؛ وقولهم « بلى شهدنا » : هو إقرارهم بأنه ربهم ؛ ومن أخبر بأمر عن نفسه فقد شهد به على نفسه ، فإن قولهم : « بلى شهدنا » معناه : أنت ربنا ، وهذا إقرار منهم بربوبيته لهم ، وجعلهم شهداء على أنفسهم بما أقروا به ؛ وقوله « أَشْهَدُهُمْ » يقتضي أنه هو الذي جعلهم شاهدين على

(١) فاردن بسنن أبي داود ٢٠٦/٤ رقم ٤٢٢ وسنن الترمذي ٢٠٢/٦ .

(٢) في الأصل (بها) .

أنفسهم بأنه ربهم . وهذا الإِشهاد مقرون بأخذهم من ظهور آبائهم ، وهذا الأخذ المعلوم المشهود الذي لا ريب فيه هو أخذ النبي من أصلاب الآباء ، ونزوله في أرحام الأمهات ، لكن لم يذكر هنا الأمهات ، كقوله : « أَوْ قُولُوا ^(١) إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ » وهم كانوا متبعين لدين آبائهم لا دين الأمهات ، كما قالوا : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ » ولهذا قال : « أَوْ لَوْ جِئْتَكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ؟ » فهو سبحانه يقول : اذكر حين أخذوا من أصلاب الآباء فخلقوا حين ولدوا على الفطرة مقرين بالخالق ، شاهدين على أنفسهم بأن الله ربهم ، فهذا الإِقرار حجة لله عليهم يوم القيامة ، فهو يذكر أخذه لهم وإِشهادهم إِيَّاهم على أنفسهم ، فإنه سبحانه خلق فسوَّى ، وقدر فهدى ، فأخذهم يتضمن خلقهم ، والأشهاد يتضمن هدايتهم إلى هذا الإِقرار ، فإنه قال : « أَشْهَدُ » أي جملهم شاهدين ، فهذا الإِشهاد من لوازم الإِنسان ، وكل إنسان جعله الله مقراً برويئته شاهداً على نفسه بأنه مخلوق ، والله خالقه ، وهذا أمر ضروري لبني آدم لا ينفك منه مخلوق ، وهو مما جُبلوا عليه ، فهو علم ضروري لهم لا يمكن أحداً جحده . ثم قال بعد ذلك : « أَنْ قُولُوا » ^(١) أي كراهية أن تقولوا ، أو لئلا تقولوا : « إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ » أي عن هذا الإِقرار لله بالربوبية وعلى نفوسنا بالعبودية ، فإنهم ما كانوا غافلين عن هذا ، بل كان هذا من العلوم الضرورية اللازمة لهم التي لم يخل منها بشر قط ، بخلاف كثير من العلوم التي قد تكون ضرورية ، ولكن قد يغفل عنها كثير من بني آدم

(١) في الأصل بالموضين (أن يقولوا) . وقارن بما سبق ص ٥٦٠ .

من علوم المدح والحساب وغير ذلك : فإنها إذا تصورت كانت علوماً ضرورية، لكن كثيراً من الناس غافل عنها . وأما الاعتراف بالخالق فإنه علم ضروري لازم للإنسان لا يغفل عنه أحد بحيث لا يعرفه، بل لابد أن يكون قد عرفه ، وإن قدر أنه نسيه. ولهذا يسمى التعريف بذلك تذكيراً ، فإنه تذكير معلوم^(١) فطرية ضرورية ، وقد ينساها العبد كما قال تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ » وفي الحديث الصحيح : يقول الله للكافر « فاليوم أنساك كما نسيتني » .

ثم قال : « أَوْ قُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ » فذكر سبحانه لهم حجتين يدفعهما هذا الشهاد : إحداهما أن يقولوا إنا كنا عن هذا غافلين ، فبين أن هذا علم فطري ضروري لابد لكل بشر من معرفته ، وذلك يتضمن حجة الله في إبطال التعطيل ، وأن القول بإثبات الصانع علم فطري ضروري ، وهو حجة على نفي التعطيل . والثاني أن يقولوا : إنما أشرك آبائنا من قبل ، وكنا ذرية من بعدهم ، أقهلكنا بما فعل المبطلون ، وهم آبائنا المشركون : أي أفتعاقبنا بذنوب غيرنا ؟ فإنه لو قدر أنهم لم يكونوا عارفين بأن الله ربهم ووجدوا آباءهم مشركين ، وهم ذرية من بعدهم ومقتضى الطبيعة العادية أن يحتذي الرجل حذو أبيه حتى في الصناعات والمساكن والملابس والمطاعم إذ كان هو الذي رياه ، ولهذا كان أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ،

(١) في الأصل (تذكير معلوم) .

فإذا كان هذا مقتضى المادة والطبيعة ، ولم يكن في فطرهم وعقولهم ما يناقض ذلك ، قالوا : نحن معنورون ، وآباؤنا هم الذين أشركوا ، ونحن كنا ذرية لهم بعدهم ، ولم يكن عندنا ما يبين خطأهم : فإذا كان في فطرهم ما شهدوا به من أن الله وحده هو ربهم ، كان معهم ما يبين بطلان هذا الشرك وهو التوحيد الذي شهدوا به على أنفسهم . فإذا احتجوا بالمادة الطبيعية من اتباع الآباء كانت الحجة عليهم الفطرة الطبيعية الفعلية السابقة لهذه المادة الطارئة ، وكانت الفطرة الموجبة للإسلام سابقة للتربية التي يحتجون بها ، وهذا يقتضي أن نفس العقل الذي به يعرفون التوحيد حجة في بطلان الشرك لا يحتاج ذلك إلى رسول ، فإنه جعل ما تقدم حجة عليهم بدون هذا . وهذا لا يناقض قوله تعالى « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا » فإن الرسول يدعو إلى التوحيد ، ولكن الفطرة دليل عقلي يعلم به إثبات الصانع ، [و] لم يكن في مجرد الرسالة حجة عليهم : فهذه الشهادة على أنفسهم التي تتضمن إقرارهم بأن الله ربهم ، ومعرفتهم بذلك أمر لازم لكل بني آدم ، به تقوم حجة الله تعالى في تصديق رسوله ، فلا يمكن أحداً أن يقول يوم القيامة : إني كنت عن هذا غافلاً ، ولا أن الدين ^(١) كان لأبي المشرك دوني ، لأنه عارف بالله ربه لا شريك له ، فلم يكن معنوراً في التعطيل والإشراك بل قام به ما يستحق به العذاب .

ثم إن الله سبحانه - لكمال رحمته وإحسانه - لا يعذب أحداً إلا بعد إرسال الرسول إليه ، وإن كان فاعلاً لما يستحق به الذم والعقاب : فله على عبده حاجتان

(١) في الأصل (الدين) بالذال المعجمة .

قد أعدهما عليه لا يعذبه إلا بعد قيامهما : إحداهما ما فطره عليه وخلقه عليه من
 الاقرار بأنه ربه ومليكه وفطره ، وحقه عليه لازم ؛ والثانية لإرسال رسله إليه
 بتفصيل ذلك وتقريره وتكيله فيقوم عليه شاهد الفطرة والشرعة ، ويقرُّ على
 نفسه بأنه كان كافراً كما قال تعالى : « وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا
 كَافِرِينَ » فلم ينفذ عليهم الحكم إلا بعد إقرار وشاهدين وهذا غاية العدل .

فصل

قال أبو عمر : وقد اختلف الحكماء في الفطرة المذكورة في هذا الحديث
 اختلافاً كثيراً . وكذلك اختلفوا في الأطفال وحكمهم في الدنيا والآخرة ،
 فقال ابن المبارك : تفسيره آخر الحديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » . هكذا
 ذكر أبو عبيد عن ابن المبارك لم يزد شيئاً ، وذكر عن محمد بن الحسن أنه سأل
 عن تأويل هذا الحديث فقال : كان هذا القول من النبي ﷺ قبل أن يؤمر
 الناس بالجهاد^(١) . قال أبو عمر : أما [ما] ذكره عن ابن المبارك فقد روي عن مالك
 نحوه وليس فيه مفتح من التأويل ، ولا شرح موعب^(٢) في أمر الأطفال ، ولكنها
 جملة تؤدي إلى الوقوف عن القطع فيهم بكفر أو إيمان ، أو جنة أو نار ، ما لم
 يبلغوا العمل . قال : وأما ما ذكره عن محمد بن الحسن فأظن محمد بن الحسن حاد
 عن الجواب فيه : إما لا إشكاله عليه ، وإما لجهله به ، أو لما شاء الله . وأما قوله :

(١) فارن بمخطوطة إصلاح غلط أبي عبيد (لابن قتيبة) الورقة ٢٧ ب وانظر شفاء الليل ٢٨٨ .

(٢) في الأصل (موعب) ، كما أثبتناه . وفي هامشه (يرغب) ولا معنى له .

« إن ذلك كان من النبي ﷺ قبل أن يؤمر الناس بالجهاد » فلا أدري ما هذا !
 فإن كان أراد أن ذلك منسوخ فغير جائز عند العلماء دخول النسخ في أخبار الله
 وأخبار رسوله ، لأن المخبر بشيء كان أو يكون إذا رجع عن ذلك لم يخل رجوعه
 عن تكذيبه لنفسه أو غلطه فيما أخبر به أو نسيانه ،^(١) وقد عصم الله رسوله
 في الشريعة والرسالة منه . وهذا لا يخالف فيه أحده أدنى فهم ، قف عليه فإنه
 أمر حتم في أصول الدين .

وقول محمد : « إن ذلك كان قبل أن يؤمر الناس بالجهاد » ليس كما قال ،
 لأن في حديث الأسود بن سريع ما يبين أن ذلك كان منه بعد الأمر بالجهاد .
 وروى بإسناده عن الحسن عن الأسود بن سريع قال : قال رسول الله ﷺ :
 « ما بال أقوام بالفوا^(٢) في القتل حتى قتلوا الولدان » ؟ قال رجل : أو ليس
 أبائهم أولاد المشركين ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أو ليس خياركم أولاد
 المشركين ؟ إنه ليس من مولود يولد إلا على الفطرة حتى يبلغ فيعبر عنه لسانه ،
 ويهوده أبواه أو ينصرانه . » قال : وروى هذا الحديث عن الحسن جماعة منهم
 [أبو] بكر المزني^(٣) والعلاء بن زياد والسري بن يحيى ، وقد روي عن الأحنف
 عن الأسود بن سريع ، وهو حديث بصري صحيح ، وروى عوف الأعرابي عن

(١) في تجويز النسخ في أخبار الله انحراف في فهم العقيدة وقع فيه بعض غلاة الروافض ،
 وانقلوا منه إلى تجويز البداء على الله ، وهو أن يظهر له وجه الحكمة في شيء فيغيره وينسخه
 على ما بدا له . تعالى الله عما يقول الغلاة علواً كبيراً . انظر مقالات الإسلاميين
 (للأشعري) ١/١٠٧ .

(٢) في الأصل (بلغوا) .

(٣) في الأصل (بكر المزني) وفي شفاء الليل ٢٨٨ (أبو بكر) وهو الصحيح .

صحرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : « كل مولود يولد على الفطرة » فناداه الناس : يارضول الله واولادالمشركين فقال : « وأولاد المشركين » انتهى .

قال شيخنا : أما ما ذكر عن ابن المبارك ومالك فيمكن أن يقال : إن المقصود أن آخر الحديث يبين أن الأولاد قد ^(١) سبق في علم الله ما يعملون إذا بلغوا ، وأن منهم من يؤمن فيدخل الجنة ، ومنهم من يكفر فيدخل النار ، فلا يحتاج بقوله : « كل مولود يولد على الفطرة » على نفي القدر كما احتجبت القدرية به ^(٢) ولا على أن أطفال الكفار كلهم في الجنة لكونهم ولدوا على الفطرة ، فيكون مقصود الآية أن الأطفال على ما في آخر الحديث . وأما قول محمد فانه رأى الشريعة قد استقرت على أن ولد الكافر يتبع أبويه في الدين في أحكام الدنيا ، فيحكم له بحكم الكفر في أنه لا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، ولا يرثه المسلمون ، ويمجوز استرقاقه وغير ذلك : فلم يجوز أحد أن يحتاج بهذا الحديث على أن حكم الأطفال في الدنيا حكم المؤمنين . وهذا حق ولكنه ظن أن الحديث اقتضى الحكم لهم في الدنيا بأحكام أطفال المؤمنين فقال : هذا منسوخ ، كان قبل الجهاد لأنه بالجهاد أصبح استرقاق النساء والأطفال والمؤمن لا يُسْتَرْق ، ولكن كون الطفل يتبع أباه في الدين في الأحكام الدنيوية أمر مازال مشروعا ، وما زال الأطفال تبعاً لأبائهم في الأمور الدنيوية . فالحديث

(١) في الأصل (وقد) بإقحام الواو ، وقارن بالشفاء ٢٨٨ .

(٢) يقصد بالقدرية هنا نفاة القدر من الجسمية والاعتزلة . وقارن بالملل والنحل ستاتي ٥٧/١ .

لم يقصد بيان هذه الأحكام ، وإنما قصد ما ولدوا عليه من الفطرة^(١) .
 وإذا قيل : ^(٢) إنه ولد على فطرة الإسلام ، أو خلق حنيفاً ، ونحو ذلك
 فليس المراد به أنه حين خرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريد به ، فأنه
 أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً ، ولكن فطرته سبحانه موجبة مقتضية
 لمعرفة دين الإسلام ومحبهه ، ففطروا على فطرة مستزمنة للإقرار بالخالق ومحبه
 وإخلاص الدين له . وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئاً بعد شيء بحسب
 كمال الفطرة إذا سلمت عن المعارض ، كما أن كل مولود يولد فأنه يولد على محبة
 ما يلائم بدنه من الأغذية والأشربة ، فيشتهي اللبن الذي يناسبه . وهذا من قوله
 تعالى : « قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى » وقوله : « الَّذِي خَلَقَ
 فَسْوَى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى » فهو سبحانه خلق الحيوان مهتدياً إلى طلب
 ما ينفعه ودفع ما يضره ، ثم هذا الحب والبغض يحصل فيه شيئاً بعد شيء ، ثم
 قد يعرض لكثير من الأبدان ما يفسد ما ولد عليه من الطبيعة السليمة .

فصل^(٣)

قال أبو عمر : وأما اختلاف العلماء في الفطرة المذكورة في هذا الحديث
 وما كان مثله فقالت فرقة : الفطرة في هذا الموضع أريد بها الخلقة التي خلق
 عليها المولود من المعرفة بربه ، فكأنه قال : كل مولود يولد على خلقة يعرف

(١) فارن بشفاء الليل ٢٨٨ .

(٢) في الشفاء ٢٨٨ ، فصل : وما ينبغي أن يعلم أنه إذا قيل ... إلخ .

(٣) قارن هذا الفصل كله بشفاء الليل ٢٨٩ .

بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة ، يريد أن خلقه مخالف لخلق البهائم التي لاتصل بخلقها إلى معرفة . قالوا : لأن الفاطر هو الخالق . قال : وأنكرت أن يكون المولود بفطر على إيمان أو كفر ، أو معرفة أو إنكار .

قال شيخنا : صاحب هذا القول إن أراد بالفطرة التمكن من المعرفة والقدرة عليها فهذا ضعيف ، فإن مجرد القدرة على ذلك لا يقتضي أن يكون حنيفاً ، ولا أن يكون على الملة . ولا يحتاج أن يذكر تغيير أبويه لفطرته حتى يسأل عن مات صغيراً ، ولأن القدرة في الكبير أكل منها في الصغير ، وهو لما نهام عن قتل الصبيان فقالوا : إنهم أولاد المشركين ، قال : «أوليس خياركم أولاد المشركين؟ مامن مولود إلا يولد على الفطرة » ولو أريد القدرة لكان البالغون كذلك مع كونهم مشركين مستوجبين للقتل . وإن أراد بالفطرة القدرة على المعرفة وإرادتها فالقدرة الكاملة مع الإرادة التامة تستلزم وجود المراد المقدور ، فإذا فطروا على القدرة على المعرفة وإرادتها كان ذلك مستلزماً للإيمان ، ولم يتخاف موجهه ومقتضاه .

فصل (١)

قال أبو عمر : وقال آخرون معنى قوله : «كل مولود يولد على الفطرة » يعني البداية التي ابتدأهم عليها ، يريد : أنه مولود على ما فطر الله عليه خلقه من أنه ابتدأهم للحياة والموت والسعادة والشقاوة ، إلى ما يصيرون إليه عند البلوغ من قبولهم دين (٢) آبائهم واعتقادهم . قالوا : والفطرة في كلام العرب البداية ، والفاطر

(١) وهذا الفصل أيضاً يقب الفصل السابق — على الترتيب نفسه — في شفاء الليل ٢٨٩ .

(٢) في الأصل (عن) .

المبتدئ ، فكانه قال : يولد على ما ابتدأه عليه من الشقاوة والسعادة وغير ذلك مما يصير إليه ، واحتجوا بقوله « كما بدأكم تعودون فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة » . وروى بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال : لم أذكر ما فاطر السموات والأرض حتى أتى أعرايان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتها ، أي ابتدأتها . وذكروا ماروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في دعائه : « اللهم جبار القلوب على فطراتها : شقيها وسعيدها » .

قال شيخنا : ^(١) حقيقة هذا القول أن كل مولود يولد على ماسبق في علم الله أنه صائر إليه . ومعلوم أن جميع المخلوقات بهذه المثابة ، فجميع البهائم هي مولودة على ماسبق في علم الله لها والأشجار مخلوقة على ماسبق في علم الله . وحينئذ فيكون كل مخلوق قد خلق على الفطرة ؛ وأيضاً فلو كان المراد ذلك لم يكن لقوله : « فأبوا ، يهودانه وينصرانه » معنى ، فإنها فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها . وعلى هذا القول ، فلا فرق في الفطرة بين التهود والتنصير ، وبين تلقين الإسلام ، فإن ذلك كله داخل ^(٢) فيما سبق به العلم ؛ وأيضاً فتمثيله ذلك بالبهيمة قد ولدت جمعاء ثم جدعت بين أن أبويه غيرها ما ولد عليه . وأيضاً فقوله « على هذه الملة » ، وقوله : « إني خلقت عبادي حنفاء » ، مخالف لهذا . وأيضاً فلا فرق بين حال الولادة وسائر أحوال الإنسان ، فإنه من حين كان جنيناً إلى ما لا نهاية له من أحواله على ماسبق في علم الله ، فتخصيص الولادة بكونها على مقتضى القدر تخصيص بغير مخصص . وقد ثبت في الصحيح أنه

(١) قارن مجموعة الرسائل الكبرى (لابن تيمية) ٣ / ٣١٨ .

(٢) في هامش الأصل (واحد) ولا منى له .

« قبل نفخ الروح فيه يكتب رزقه وأجله وعمله ، وشقي أو سعيد » (١) ، فلو قيل : كل مولود ينفخ فيه الروح على الفطرة لكان أشبه بهذا القول ، مع أن النفخ هو بعد الكتابة .

فصل (٢)

قال أبو عمر : قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي : وهذا المذهب شبيه بما حكاه أبو عبيد عن ابن المبارك . قال محمد : وقد كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا القول ، ثم تركه .

قال أبو عمر : مارسه مالك في « موطنه » وذكره في أبواب القدر ، فيه من الآثار ما يدل على أن مذهبه في ذلك نحو هذا .

قال شيخنا : أئمة السنة مقصودهم أن الخلق كلهم صائرُونَ إلى ما سبق في علم الله من إيمان وكفر ، كما في الحديث الآخر : « إن الغلام الذي قتله الخضر طبع يوم طبع كافرًا » ، (٢) والطبع الكتاب : أي كتب كافرًا ، كما قال : « فيكتب رزقه وأجله وعمله ، وشقي أو سعيد » ، وليس إذا كان الله قد كتبه كافرًا يقتضي أنه حين الولادة كافر ، بل يقتضي أنه لا بد أن يسهر ، وذلك الكفر هو التغيير ، كما أن البهيمة التي ولدت جماء وقد سبق في علمه أنها تجتمع كنب أنها بمجموعة يجتمع يحدث لها بعد الولادة ، ولا يجب أن تكون عند الولادة بمجموعة .

(١) قارن بصحيح مسلم بشرح النووي ١٠٩/١٦

(٢) قارن هذا الفصل كله بشفاء العليل ٢٨٩ .

(٣) ارجع إلى ما ذكرناه ص ٥٣١ ح ٢ .

فصل

وكلام أحمد في أجوبة متعددة يدل على أن الفطرة عنده الإسلام كما ذكر محمد بن نصر عنه أنه آخر قوله ، فإنه كان يقول : إن صبيان أهل الحرب إذا سبوا بدون الأبوين كانوا مسلمين ، وإذا كانوا مع الأبوين فهم على دينهما ، وإن سبوا مع أحدهما ففيه روايتان . وكان يحتج بالحديث ^(١) ، ثم ذكر نص أحمد في رواية المروزي في سبي أهل الحرب أنهم مسلمون إذا كانوا صفاراً وإن كانوا مع أحمد الأبوين . واحتج بقوله : « كل مولود يولد على الفطرة » الحديث ، وذكر نصه في رواية إسحاق بن منصور : « إذا لم يكن معه أبواه فهو مسلم » وكذلك قل يعقوب بن يحنان : ^(٢) قال أبو عبد الله : إذا مات أبواه وهو صغير أجبر على الإسلام ، وذكر الحديث : « فأبواه يهودانه وينصرانه » . وقال في رواية عبد الكريم بن الهيثم العاقولي في المجوسيين يولد لهم ولد فيقولان : هذا مسلم ، فيمكث خمس سنين ثم يتوفى ، قال : يدفنه المسلمون ، قال النبي ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » . وقال في رواية المروزي في الأبوين الكافرين يموتان ويدعان طفلاً ، يكون مسلماً ، لقول النبي ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » وهذا ليس له أبوان . قلت : يجبر على الإسلام ؟ قال : نعم هؤلاء

(١) في شفاء العليل ٢٩٠ : « وكان يحتج بالحديث . قال الخلال في « الجامع » : أنبأنا أبو بكر المروزي (كذا وصوابها المروزي) أنبأنا أبو عبد الله قال : سبي أهل الحرب منهم مسلمون ... » الخ .

(٢) في الأصل : (كان) .

(٣) في شفاء العليل ٢٩١ (يعقوب بن سحبان) وهو خطأ .

مسلمون لقول النبي ﷺ . وهذا كثير في أجوبته ، يحتاج بالحديث على أن
الطفل إنما يصير كافراً بأبويه ، فإذا لم يكن مع أبوين كافرين فهو مسلم ، فلو لم
تكن الفطرة بالإسلام لم يكن بعدم أبويه يصير مسلماً ، فإن الحديث إنما دل على
على أنه يولد على الفطرة . ونقل عنه الميموني أن الفطرة هي الدين ، وهي
الفطرة الاولى .

فهذا آخر قولي أبي عبد الله في الفطرة ، وقد كان يقول أولاً : إنها ما فطروا
عليه من الشقاوة والسعادة . قال محمد بن يحيى الكحال : قلت لأبي عبد الله :
« كل مولود يولد على الفطرة » ما تفسيرها ؟ قال : هي الفطرة التي فطر الله الناس
عليها شقي أو سعيد ؛ ^(١) وكذلك نقل الفضل بن زياد ، وحبل ^(٢) وأبو
الحارث : أنهم سمعوا أبا عبد الله في هذه المسألة قال : الفطرة التي فطر الله العباد
عليها من الشقاوة والسعادة . وكذلك نقل عنه علي بن سعيد أنه سأله عن قوله :
« كل مولود يولد على الفطرة » قال : على الشقاوة والسعادة . وإليه يرجع كل
ما خلق . وكذلك قال في رواية الحسن بن ثواب ^(٣) : كل مولود من أطفال
المشركين على الفطرة ، يولد على الفطرة التي خلقوا عليها من الشقاوة والسعادة
التي سبقت في أم الكتاب لدفع ذلك إلى الأصل .

(١) قارن بالشفاء ٢٩٢ وراجع ما ذكرناه ص ٥٢٤ .

(٢) في مطبوعة الشفاء ٢٩٢ (وجيل) . وفيها تطبيعات كثيرة من هذا القبيل .

(٣) في الأصل (بن أيوب) وفي هامشه مصححاً ولكن دون إعجام (نواب) . وفي
الشفاء (بن نواب) . والصواب (الحسن بن ثواب) بالتاء الثلاثة كما أثبتناه . وقد تكرر
الخطأ في هذا الاسم .

قلت : أصحاب هذا القول يحتجون بقوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ » وقوله : « كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ . فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ » وقوله ﷺ في خلق الجنين : « ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بكتب كافرًا ، وبالآثار المعروفة ، والشقي أو سعيد » وقوله : « إن الغلام الذي قتله الخضر طبع يوم طبع كافرًا » والآثار المعروفة ، والشقي من شقي في بطن أمه ،^(١) وغير ذلك من الآثار الدالة على القدر السابق ، وأن الشقاوة والسعادة بقضاء سابق وقدر متقدم على وجود العبد ، وهو حق لا ريب فيه ، ولا نزاع فيه بين الصحابة والتابعين وجميع أهل السنة ، ولكن لا ينافي كون الطفل قد خلق على الفطرة التي هي دين الله ، فإن القدر السابق والعلم القديم اقتضى أن تهيم له أسباب تخرج عن هذه الفطرة . وقوله : « لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » أي لا يقدر أحد أن يغير الخلقة التي خلق عليها عباده وفطرهم عليها من أنهم لو خلوا ونفوسهم لكانوا على الحنيفية ، فخلقهم على هذا الوجه لا تغيير له ، وإنما التغيير بأسباب طارئة جارية على الخلقة . وأما قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ » فذايته أن يدل على أنه خلق الكافر كافرًا والمؤمن مؤمنًا ، وهذا متفق عليه بين الصحابة وجميع أهل السنة ، وليس فيه ما ينفي كونهم مخلوقين على فطرة الاسلام ، خلق لهم أسبابًا أخرجت من أخرجه منهم عنها . وأما قوله تعالى : « كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ » فقال سعيد بن جبير : كما كتب عليكم تكونون . وقال مجاهد : كما بدأكم تعودون شقيًا وسعيدًا ، وقال أيضًا : يبعث المسلم مسلمًا

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ ١٩٣ .

والكافر كافراً . وقال أبو العالية : عادوا إلى علمه فيهم فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة ؛ وهذا يتضمن إثبات علمه وقدره السابق ، وأن الخلق يصيرون إليه لاهالة ، وكون هذا مراد الآية غير متعين ، فإن الآية اقتضت حكيمين : أحدهما أنه يعيدهم كما بدأهم على عادة القرآن في الاستدلال على المعاد بالبداية ، والثاني أنه سبحانه هدى فريقاً وأضل فريقاً ، فالأمر كله له : بدؤهم وإعادتهم وهدايتهم من هدى منهم وإضلال من أضل منهم ؛ وليس في شركائهم من يفعل شيئاً من ذلك .

وأما أمر المَلَكِ « بِكُتُبِ شِقَاوَةِ الْعَبْدِ وَسَعَادَتِهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ » وقوله : « الشقي من شقي في بطن أمه » فحق لا يخالف فيه أحد من أهل السنة بل قد اتفقت كلمتهم ، وكلمة الصحابة قبلهم على ذلك . وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الغلام الذي قتله الخضر « أنه طبع يوم طبع كافراً » فمثل ذلك سواء . و « كافراً » حال مقدرة لا مقارنة ، أي طبع مقدراً كفره ، وإلا فهو في حال كونه جنيئاً وطفلاً لا يعقل كفراً ولا إيماناً .

فإن قيل : فإذا كان هكذا فلم قتله الخضر ؟ فالجواب ما قاله موسى : « وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي » فالله تعالى أمره بقتل ذلك الغلام لمصلحة ، وأمر رسوله ﷺ بالكف عن قتل النساء والذرية لمصلحة ، فكان في كل ما ^(١) أمر به مصلحة وحكمة ورحمة يشهد بها أولو الألباب .

فصل

قال أبو عمر : وقال آخرون : معنى قوله : « كل مولود يولد على الفطرة » أن

في الأصل (من) .

الله فطرم على الإنكار والمعرفة ، وعلى الكفر والإيمان ، فأخذ من ذرية آدم الميثاق حين خلقهم . فقال : أأست بر بكم ؟ قالوا جميعاً : بلى ، فأما أهل السعادة فقالوا : بلى ، على معرفة له طوعاً من قلوبهم ، وأما أهل الشقاوة فقالوا : بلى ، كرهاً غير طوع . قالوا : ويصدق ذلك قوله تعالى « وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » قالوا : وكذلك قوله : « كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ . فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ » .

قال محمد بن نصر المروزي: سمعت إسحاق بن إبراهيم - يعني ابن راهويه- (١) يذهب إلى هذا المعنى ، واحتج بقول أبي هريرة : اقرؤوا إن شئتم : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » ، قال إسحاق : يقول : لا تبديل للخلقة التي جبل عليها ولد آدم كلهم ، يعني من الكفر والإيمان ، والمعرفة والإنكار ، واحتج بقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » الآية . قال إسحاق : أجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل الأجساد ، استنطقهم وأشهدهم على أنفسهم : أأست بر بكم ؟ قالوا بلى ، فقال : انظروا أن لا تقولوا : إنا كنا عنا هذا غافلين ، أو قولوا إنما أشرك آبائنا من قبل . وذكر حديث أبي بن كعب في قصة الغلام الذي قتله الخضر قال : وكان الظاهر ما قاله موسى : « أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً » (٢) بِغَيْرِ نَفْسٍ ، فأعلم الله سبحانه الخضر ما كان الغلام عليه من الفطرة التي فطر عليها ، وأنه لا تبديل لخلق الله ،

(١) في شفاء الليل ٢٩٣ : « سمعت إسحاق بن راهويه » .

(٢) في الأصل (زاكية) . وهي قراءة معروفة ، ولها المفضلة عند ابن القيم . بيد أننا نؤثر رسم ألباط الآيات تبعاً لقراءة حفص الشاذ في ديواننا .

فأمره بقتله لأنه كان قد طبع يوم طبع كافراً . (١) . قال إسحاق : فلو ترك النبي ﷺ الناس ولم يبين لهم حكم الأطفال لم يعرفوا المؤمنين منهم من الكافرين لأنهم لا يدرون ما جُبل كل واحد عليه حين أُخرج من ظهر آدم ، فبين النبي ﷺ حكم الدنيا في الأطفال [بقوله] : « أبواه » (٢) يهودانه وينصرانه ويمجسانه » يقول : أنتم لاتعلمون ما طبع عليه في الفطرة الأولى ، ولكن حكم الطفل في الدنيا حكم أبويه ، فاعرفوا ذلك بالأبوين ، فمن كان صغيراً بين أبوين مسلمين ألحق بحكم الاسلام . وأما إيمان ذلك وكفره مما يصير إليه فلم ذلك إلى الله . وإنما فضل الله الخضر في علمه بهذا على موسى - لما أخبره بالفطرة التي فطره عليها - ليزداد موسى يقيناً وعلماً بأن من علم [الخضر] ما يعلمه نبي ولا غيره ، [إذ الأنبياء لا يعلمون من الغيب] (٣) إلا تدّر ما علمهم [الله] فصار الحكم على ما كان عند موسى [هو حكم الشرع في الدنيا] ، وما بطن من علم الخضر كان الخضر مخصوصاً به ، فاذا رأيت الصغير بين أبوين مسلمين حكمت له بحكم الاسلام في الموارث والصلاة وكل أحكام المسلمين ، ولم تعتد بفعل الخضر ، وذلك لأنه كان مخصوصاً بذلك لما علمه الله من العلم الخفي ، فاتمى إلى أمر الله في قتله .

ولقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن الولدان أفي الجنة هم ؟ يعني : ولدان المسلمين والمشركين ، فقال : حسبك ما اختصم فيه موسى والخضر ! وهو تفسير ما اقتصصنا من قبل من علم الله ، وحكم الناس أنهما مختلفان . ألا ترى

(١) زاد ابن القيم في هذا المقام في كتابه (شفاء العليل ٢٩٣) : « وفي صحيح البخاري أن ابن عباس كان يقرؤها : (وأما الفلام فكان كافراً ، وكان أبواه مؤمنين) .
(٢) في مطبوعة الشفاء ٢٩٣ : « فبينت أني صل الله عليه وسلم حكم الأطفال في الدنيا بأن أبواه (كذا ، وصوابها أبويه) يهودانه وينصرانه ويمجسانه » .
(٣) الباردة في الأصل ، وقد اضطررنا إلى هذه الزيادات للإيضاح وقارن بالشفاء ٢٩٣ .

أن عائشة رضي الله عنها حين قالت ، لما مات صبي من الأنصار بين أبوين مسلمين : « طوبى له ، عصفور من عصفائر الجنة » ردَّ عليها النبي ﷺ فقال : « مَهْ يا عائشة ، وما يدريك أن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً ^(١) » . قال إسحاق : فهذا الأصل الذي يعتمد عليه أهل العلم .

قال شيخنا : وما ذكرته هذه الطائفة أن المعنى أن الله فطرهم على الكفر والإيمان ، والمعرفة والانكار ، إن أرادوا به أن الله سبق في علمه وقدره أنهم سيؤمنون ويكفرون ، ويعرفون وينكرون ، وأن ذلك كان بمشيئة الله وقدره وخلقهم فهذا حق لا يرد إلا القدرية ؛ وإن أرادوا أن هذه المعرفة والنسبة كانت موجودة حين أخذ الميثاق فهذا يتضمن شيئين : أحدهما أن المعرفة كانت موجودة فيهم كما قال ذلك كثير من السلف ، وهو الذي حكى إسحاق الإجماع عليه ^(٢) ، فهذا إن كان حقاً فهو تأكيد لكونهم ولدوا على تلك المعرفة والإقرار ، وهذا لا يخالف ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة من أنهم يولدون على « الفطرة » وأن الله خلقهم حنفاء ، بل هو مؤيد لها . وأما قوله : « إنهم في ذلك الإقرار اقساموا إلى طائفتين : كافرة ، وهذا لم ينقل عن أحد من السلف فيما أعلم إلا عن السدي ^(٣) في تفسيره : « لما أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يهبطه من السماء مسح صفقة

(١) قارن بصحيح مسلم (بشرح النووي) ٢١٢/١٦ .

(٢) زادني (الثمام ٢٩٤) ؛ « وفي تفسير الآية نزاع بين الأئمة ، وكذلك في خلق الأرواح قبل الأجساد قولان معروفان » .

(٣) هو التابسي الجليل : صاحب التفسير والمقاصي والسير ، إسماعيل بن عبد الرحمن المعروف بالسدي ، حجازي الأصل ، سكن الكوفة ؛ توفي سنة ١٢٧ و قيل سنة ١٢٨ هـ .

ظهره اليمنى ، فأخرج منه ذرية بيضاء مثل اللؤلؤ كهيئة النذر، فقال لهم : ادخلوا الجنة برحمتي ، ومسح [صفحة] ^(١) ظهره اليسرى فأخرج منه ذرية سوداء كهيئة النذر فقال : ادخلوا النار ولا أبالي . وذلك قوله : « وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ .. وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ » ثم أخذ منهم الميثاق فقال : أأست بربكم ؟ قالوا : بلى . فأعطاه طائفة طائمين وطائفة كلرهين على وجه التقية . فقال هو والملائكة : « شهدنا ، أن يقولوا يوم القيامة : إنا كنا عن هذا غافلين ، أو يقولوا : إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم » ، فليس أحد من ولد آدم إلا وهو يعرف الله أنه ربه ، وذلك قوله : « وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » ، وكذلك قوله : « قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » : يعني يوم أخذ الميثاق .

قال شيخنا: فهذا الأمر إن كان حقا ففيه أن كل ولد آدم يعرف الله، فاذا كانوا ولدوا على هذه الفطرة فقد ولدوا على هذه المعرفة، ولكن فيه أن بعضهم أقر كارها مع المعرفة، [فكان] بمنزلة الذي يعرف الحق لغيره ولا يقر به إلا مكرها. وهذا لا يقدح في كون المعرفة فطرية، مع أن هذا لم يبلغنا إلا في هذا الأمر، ومثل هذا لا يوثق به، فانه في تفسير السدي وفيه أشياء قد عرف بطلان بعضها، وهذا هو السدي الكبير إسماعيل بن عبد الرحمن، وهو ثقة في نفسه. وأحسن أحوال هذه الأشياء ^(٢)

(١) لفظ (صفحة) سقطت من الأصل ، وهي موجودة في السياق نفسه في مطبوعة الشفاء ص : ٢٩٤ .

(٢) في شفاء الليل ٢٩٤ : « وأحسن أحوال هذا وأمثاله أن يكون كالمراسل إن كان مأخوذاً عن النبي صلى الله عليه وسلم . والبارة المقولة عن شيخ الاسلام ابن تيمية هنا مختصرة في « الشفاء » مسببة في « أحكام أهل الذمة » .

أن تكون كالرأسيل إن كانت أخذت عن النبي ﷺ ، فكيف إذا كان فيها ما هو مأخوذ عن أهل الكتاب الذين يكذبون كثيراً؟ وقد عرف أن فيها شيئاً كثيراً مما يعلم أنه باطل ، ولو لم يكن في هذا إلا معارضته لسائر الأحاديث التي تقتضي التسوية بين جميع الناس في ذلك الاقرار [لكفى]^(١) . وأما قوله : « وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » ، فأنما هو في الاسلام الموجود بعد خلقهم ؛ لم يقل سبحانه : إنهم حين العهد الأول أسلموا طوعاً وكرهاً ؛ يدل على ذلك أن ذلك الاقرار الأول جعله الله تعالى حجة عليهم عند من يثبت^(٢) . ولو كان منهم مكروه لقال : لم أقل ذلك طوعاً بل كرهاً ، فلا تقوم عليه حجة .

قلت^(٣) : وكذلك قوله : « إنهم أقرؤا على وجه التقية » كلام باطل قطعاً ، فإن التقية أن يقول العبد خلاف ما يعتقد لاقاء مكروه يقع به لو لم يتكلم بالتقية ، وهم لم يكونوا يعتقدون أن لهم رباً غير الله حتى يقولوا تقيةً : أنت ربنا ، بل هم - حال كفرهم الحقيقي وعنادهم وتكذيبهم للرسل - مقرون بأن الله ربهم ، وقد عرض لهم ما غير تلك الفطرة التي فطروا عليها ، فكانوا مع ذلك مقربين بأنه ربهم طوعاً واختياراً ، لا تقيةً ، فكيف يقولون ذلك تقيةً في الحال التي لم يعرض لهم فيها شيء من أسباب الشرك ولا كان هنالك شياطين تضلهم ؟

(١) سقطت في الأصل عبارة (لكفى) ، وهي مفرومة من السياق ، وهو حودة في مطبوعة الشفاء ٢٩٤ .

(٢) في مطبوعة الشفاء ٢٩٤ « حجة على من ينه » كذا وهو تحريف ظاهر ، صوابه ما أثبتناه .

(٣) هنا التعميل الاستطرادي . قد قول ابن القيم هنا « قلت » لا نجد في شفاء المليل ، وفيه فوائد جمة ، ونظرات سديدة .

فهذا مما يعلم بطلان تفسير الآية به قطعاً، بلا توقف .

وكذلك قوله : « فقال هو والملائكة : شهدنا » هذا خطاب قطعاً ، بل هو من تمام كلامهم وأنهم قالوا : بلى شهدنا ، أي أقرنا كما قال الرسل لما أخذ عليهم الميثاق ، في قوله : « لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ، تَالِ الْأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ؟ قَالُوا : أَأَقْرَرْنَا ؟ » ، وكأن قائل هذا القول ظن أن قوله : « أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ » تعليل لقوله : « شهدنا » وذلك لا يلتم علة له ، فقال : قوله : « شهدنا » يقوله الله والملائكة ، أي شهدنا عليهم لثلاث يقولوا يوم القيامة . إنا كنا عن هذا غافلين . ولكن ذلك تعليل لأخدمهم وإشهادهم على أنفسهم ، أي أشهدهم على أنفسهم فشهدوا لثلاث يقولوا يوم القيامة ذلك ، ليس معنى « شهدنا » لثلاث يقولوا ولكن أشهدهم لثلاث يقولوا ، يوضحه أن شهادتهم على أنفسهم هي المانعة من قولهم ذلك يوم القيامة ، لا شهادة الله وملائكته عليهم . ولهذا يجحد العبد يوم القيامة شركه وفجوره مع شهادة الله وملائكته عليه بذلك ، فيقول : لا أجزى على نفسي إلا شهادة مني ^(١) ، ولا يقيم الله الحجة عليه ، فشهادته حين تشهد عليه نفسه وتشهد عليه جوارحه ، قال تعالى : « الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » وهذا غاية العدل وإزالة شبهة الخصوم من جميع الوجوه . وكذلك قوله : « قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » إنما معناه : لو شاء لوفقكم لنصديق رسله واتباع ما جاؤوا

(١) في الأصل : « لا أجزى على نفسي إلا شهادة امتي » والتصحيح فيها يتسن ، والبيان

يؤكد ما أئبناه .

به ، كما قال : « وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا » ، وقال : « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا » وقال : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى » نعم ، لو شاء في تقديره السابق لقدّر إيمانهم جميعاً فجاء الأمر كما قدره .

قال شيخنا : وأما احتجاج إسحاق ^(١) بقول أبي هريرة رضي الله عنه : اقرؤوا إن شئتم : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » قال إسحاق : يقول : لا تبديل للخلقة التي جبل عليها ، فهذه الآية فيها قولان : أحدهما أن معناها النهي ، أي لا تبدلوا دين الله الذي فطر عليه عباده ، وهذا قول غير واحد من المفسرين لم يذكره غيره كالثعلبي ^(٢) ، والزخشري ، واختيار ابن جرير . والثاني ما قاله إسحاق : إنها خبر على ظاهرها ، وإن خلق الله لا يبدله أحد ، وهذا أصح . وحينئذ فيقال : المراد ما خلقهم عليه من الفطرة لا تبديل [له] ، ^(٣) فلا يخلقون على غير الفطرة : لا يقع هذا قط ، والمعنى : أن الخلق لا يتبدل فيخلقوا على غير الفطرة ؛ ولم يرد بذلك أن الفطرة لا تتغير

(١) في شفاء الليل ٢٩٤ - ٢٩٥ « وأما احتجاج أحد » ثم يتلاقى النصان هنا وهناك إلا في اختلاف يسير لا يؤبه له .

(٢) الثعلبي هو أحمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق « والثعلبي - كما في الباب ١/١٩٤ لقب له وليس بذهب » ، وهو في « إنباء الرواة ١/١١٩ » الثعالبي ، ويقال الثعلبي . مقرر له اشتغال بالتاريخ . توفي سنة ٤٢٧ . يسمى تفسيره : « الكشف والبيان في تفسير القرآن ولا يزال مخطوطاً . وله كتاب في قصص الأنبياء سماه « عرائس المجالس » وهو مطبوع . وقارن بالوفيات ١/٢٢٠ .

(٣) في مطبوعة الشفاء ٢٩٥ : « وحينئذ ، فيكون المراد : أن ما جبلهم عليه في الفطرة لا يتبدل : فلا يخلقون على غير الفطرة . . الخ .

بعد الخلق ، بل نفس الحديث يبين أنها تتغير ، ولهذا شبهها بالبهيمة التي تولد
 جمعاء ثم تجتمع ، ولا تولد قط بهيمة مخصصة ولا مجدوعة . وقد قال تعالى عن
 الشيطان : « وَلَأْمُرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ » ، فإله تعالى أقدر الخلق على أن
 يغيروا ما خلقهم عليه بقدرته ومشيئته .

وأما ^(١) تبديل الخلق بأن يخلقوا على غير تلك الفطرة فهذا لا يقدر عليه
 إلا الله ، والله لا يفعله ، كما قال : « لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » ، ولم يقل : لا تغيير ،
 فان تبديل الشيء يكون بنهايه وحصول بدله ، فلا يكون خلق بدل هذا الخلق ^(٢) ،
 ولكن إذا غير بعد وجوده لم يكن الخلق الموجود عند الولادة قد حصل بدله .
 وأما قوله : « لا تبديل للخلق التي جبل عليها ولد آدم كلهم من كفر وإيمان » ،
 فان عني بها أن ماسبق به القدر من الكفر والإيمان لا يقع خلافه فهذا حق ،
 ولكن ذلك لا يقتضي أن تبديل الكفر بالإيمان وبالعكس ممتنع ، ولا أنه غير
 مقدور ، بل العبد قادر على ما أمره الله به من الإيمان ، وعلى ترك ما نهى الله عنه
 من الكفر ، وعلى أن يبذل ^(٣) حسناته بالسينات وسيناته بالتوبة ^(٤) ، كما قال :
 « إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسَنًا بَعْدَ سُوٍّ فَأَنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ » وقال :

(١) في مطبوعة الشفاء ٢٩٥ « وإنا » والذي هنا أصح .

(٢) هذه الجملة الأخيرة سقطت من مطبوعة الشفاء .

(٣) في الأصل : « تبدل حسناته » ، والمراد أن الله يبدلها له ، لكن الذي في
 (الشفاء ٢٩٥) : « يبذل حسناته » ، أي العبد يبدلها بنفسه ، ولا ريب أن هذا أصح وأنسب ،
 إذ الكلام يدور على إثبات التبديل إلى العبد وإضافته إليه ، وأن ذلك داخل في مقدوره . تؤيد
 ذلك الآية المستشهد بها بعد هذه البارة مباشرة . وهي قوله تعالى : « إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ
 حَسَنًا بَعْدَ سُوٍّ » .

(٤) في الشفاء ٢٩٥ : « وسيناته بالحسنات » .

« فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ » . (١) وهذا التبديل كله بقضاء الله وقدره ، وهذا بخلاف ما فطروا عليه حين الولادة ، فان ذلك خلق الله الذي لا يقدر على تبديله غيره ، وهو سبحانه لا يبدل له (٢) قط بخلاف تبديل الكفر بالإيمان وبالعكس فانه يبدله ، والعبد قادر على تبديله باقدار الله له على ذلك .

وعما بين ذلك أنه قال : « فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا : فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » (٣) [فنههم من فسرهُ] بأنه دين الله ، ومنهم من فسرهُ بأنه تبديل الخلقة بالخصاء ونحوه ؛ ولم يقل أحد منهم : إن المراد : لا تبديل لأحوال العباد من إيمان إلى كفر ولا من كفر إلى إيمان ، إذ تبديل ذلك موجود ، وما وقع فهو الذي سبق به القدر ، والله عالم بما سيكون لا يقع خلاف معلومه ، لكن إذا وقع التبديل كان هو الذي علمه ، وإن لم يقع كان عالماً بأنه لا يقع .

وأما قوله : « إِنْ الْغُلَامَ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ طَبِعَ يَوْمَ طَبِعَ كَافِرًا » فالمراد به كُنُوبٌ وَخُتْمٌ ، ولفظ الطبع لما كان يستعمله كثير من الناس في الطبيعة التي هي بمعنى الجبلّة والخلقة ظن الظان أن هذا مراد الحديث . وهذا الغلام الذي قتلته الخضر يحتمل أنه كان بالغاً مطلقاً ، وسُي « غلاماً » لقرب عهده بالبلوغ ، وعلى

(١) هذه الآية الثانية لم يستشهد بها في « الشفاء » أو لديها سقطت تطبيعاً أو سهواً .

(٢) كذا بالأصل ، والذي في مطبوعة الشفاء ٢٩٥ « وهو سبحانه لا يبدله » .

(٣) زاد في الشفاء ٢٩٥ : « فِهَذِهِ فِطْرَةُ مُحَمَّدٍ أَمَرَ اللَّهُ بِهَا نَبِيَّهُ ، فَكَيْفَ تَنْقَسِمُ إِلَى كُفْرٍ وَإِيمَانٍ مَعَ أَمْرِ اللَّهِ بِهَا ؟ » .

هذا فلا إشكال فيه . ويحتمل أن يكون مميزاً عاقلاً وإن لم يكن بالغاً ، وعليه يدل الحديث ، وهو قوله : « ولو أدرك لأرهبك أبويه » ، وعلى هذا فلا يمتنع أن يكون مكلفاً في تلك الشريعة إذ اشتراط البلوغ في التكليف إنما علم بشريعتنا ، ولا يمتنع تكليف المراهق العاقل عقلاً ، كيف وقد قال جماعة من العلماء : إن المميزين يكافون بالآيمان قبل الاحتلام ؟ كما قالت طائفة من أصحاب أبي حنيفة وأحمد ، وهو اختيار أبي الخطاب ، وعليه جماعة من أهل الكلام . وعلى هذا فيمكن أن يكون هذا الغلام مكلفاً بالآيمان قبل البلوغ ولو لم يكن مكلفاً [بشرائعه]^(١) ، فكفر الصبي المميز معتبر عند أكثر العلماء ، فإذا ارتد عنهم صار مرتداً له أحكام المرتدين ، وإن كان لا يقتل حتى يبلغ فيثبت عليه^(٢) كفره ، واتفقوا على أنه يضرب ويؤدب على كفره أعظم مما يؤدب على ترك الصلاة ، فإن كان الغلام الذي قتله الخضر بالغاً فلا إشكال ، وإن كان مرافقاً غير بالغ فقتله جائز في تلك الشريعة لأنه إنما قتله بأمر الله ، كيف وهو إنما قتله دفعاً لصومه على أبويه في الدين ؟ كما قال : « فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا » ؛ والصبي لو صال على المسلم في بدنه أو ماله ولم يندفع صياله للمسلم^(٣) إلا بقتله جاز قتله ، بل الصبي إذا قاتل المسلمين قتل ، ولكن من أين يعلم أن هذا الصبي اليوم يصول على أبويه أو غيرهما في دينهما حتى يفنتهما عنه ؟

(١) هذه الزيادة في الشفاء ٢٩٦ . وقد سقطت في الأصل .

(٢) كذا في الأصل (عليه) وبهامته (على) وكلاهما محتمل . إذ المراد أن الحكم بكفر الصبي يثبت عليه بعد بلوغه ، أو أن الصبي يستمر على كفره ويثبت عليه بعد بلوغه . وقد سقطت هذه العبارة من مطبوعة الشفاء ٢٩٦ .

(٣) في الأصل (لا إصام) .

فإنّ هذا غيب لا سبيل لنا إلى العلم به ؛ ولهذا علّق ابن عباس الفنيا به فقال
لنجدة ^(١) لما استفتاه في قتل الغلمان ^(٢) : « إن علمت منهم ما علم الخضر من ذلك
الغلام فاقتلهم ، وإلا فلا » ، رواه مسلم في « صحيحه » ، ولكن يقال : قاعدة الشرع
والجزء أن الله سبحانه لا يعاقب العباد بما سيعلّم أنهم يفعلونه ، بل لا يعاقبهم إلا
بعد فعلهم ما يعلمون أنه نهى عنه وتقدم إليهم بالوعيد على فعله ، وليس في قصة
الخضر شيء من الاطلاع على الغيب الذي لا يعلمه إلا الله ، وإنما فيها علمه بأسباب
تقتضي أحكامها ولم يعلم موسى تلك الأسباب : مثل علمه بأن السفينة كانت لمساكين ،
وأن وراءهم ملكاً ظالماً ^(٣) ، إن رآها أخذها فكان قلع لوح منها لتسلم جميعها
ثم يعيده من أحسن الأحكام ، وهو من دفع أعظم الشرّين بإحتال أيسرها . وعلى
هذا ، فإذا رأى إنسان ظالماً يستأصل مال مسلم غائب فدفعه عنه ببعضه كان محسناً
ولم يلزمه ضمان مادفعه إلى الظالم قطعاً ، فانه محسن وما على المحسنين من
سبيل ؛ وكذلك لو رأى حيواناً ما كولاً لغيره يموت فذكاه لكان محسناً
ولم يلزمه ضمانه ؛ وكذلك كون الجدار لغلامين يتيمين ، وأبوهما كان صالحاً ،
أمر يعلمه الناس ولكن خفي على موسى ؛ وكذلك كفر الصبي يمكن أن
يعلمه الناس حتى أبواه ، ولكن لحبهما إياه لا ينكران عليه ، ولا يقبلُ منهما . وإذا
كان الأمر كذلك فليس في الآية حجة على أنه قتل لما يتوقع من كفره ؛ ولو

(١) في هامش الأصل (اغده) ، وفي الأصل نفسه مصححاً « لنجدة » ، وهو نجدة بن
نخعيح الحنفي ، روى عن ابن عباس ، وروى عنه عبد المؤمن بن خالد ، وهو مجرول
(الخلاصة ٣ : ٣) .

(٢) في الأصل « في قبل الغلام » . وهو تصحيف ظاهر .

(٣) في الأصل (ملك ظالم)

قدّر أن ذلك الغلام لم يكفر أصلاً ، ولكن سبق في علم الله أنه إذا بلغ يكفر وأطلع الله الخضر على ذلك ، فقد يقول القائل : قتله بالفعل كقتل نوح لأطفال الكفار بالدعوة المستجابة التي أغرقت أهل الأرض لما علم أن آباءهم لا يلدون ^(١) إلا فاجراً كفاراً ، فدعا عليهم بالهلاك العام دفعا لشر أطفالهم في المستقبل ، وقوله : « وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا » لا ينافي كونهم مولودين على الفطرة الصحيحة ، فان قوله « فاجراً كفاراً » حالان مقدرتان : أي من سيفجر ويكفر .

فصل ^(٢)

وأما تفسيره قول النبي ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » إن أراد به مجرد الإلحاق في أحكام الدنيا دون تغيير الفطرة ، فهذا خلاف ما دل عليه الحديث : فإنه شبه تكفير الأطفال بجمع البهائم تشبيهاً ^(٣) للتغيير بالتغيير . وأيضاً ، فإنه ذكر هذا الحديث لما قتلوا أولاد المشركين ، ونهاهم عن قتلهم ، وقال : « أليس خياركم أولاد المشركين ؟ كل مولود يولد على الفطرة » ، فلو أراد أنه تابع لأبويه في الدنيا لكان هذا حجة لهم ، يقولون : هم كفار كأبائهم فنقتلهم معهم ؛ وكون الصغير يتبع أباه في أحكام الدنيا هو لضرورة حياته في الدنيا ، فإنه لا بد له من مربٍّ يريه ، وإلما يريه أبواه ، فكان تابعا لهما ضرورة ؛

(١) في الأصل (لا يلدوا) .

(٢) فارت هذا الفصل كله في شفاء الليل ٢٩٦

(٣) في الأصل (بسيها) .

ولهذا إذا سبي منفرداً عنها صار تابعاً لها عند جمهور العلماء ، وإن سبي معها
أو مع أحدهما ، أو مائتا أو أحدهما ، ففيه نزاع ذكرناه فيما مضى .

واحتج الفقهاء والأئمة بهذا الحديث ، ووجه الحجة منه أنه إذا ولد على الملة
فإنما ينقله عنها الأبوان اللذان يغيرانه عن (١) الفطرة ، فمتى سباه المسلمون منفرداً
عنها لم يكن هناك من يغير دينه وهو مولود على الملة الخنيفية . فيصير مسلماً بالقتضى
السالم عن المعارض ، ولو كان الأبوان يجعلانه كافراً في نفس الأمر بدون
تعليم وتلقين لكان الصبي المسيي بمنزلة البالغ الكافر ، [و] معلوم أن الكافر
البالغ إذا سباه المسلمون لم يصير مسلماً ، لأنه صار كافراً حقيقة ، فلو كان الصبي
التابع لأبويه كافراً حقيقة لم ينتقل عن الكفر بالسبأ ، فلم أنه كان يجري عليه
حكم الكفر في الدنيا تبعاً لأبويه ، لا لأنه صار كافراً في نفس الأمر . يبين ذلك
أنه لو سباه كفار ولم يكن معه أبواه لم يصير مسلماً ، فهو هنا كافر في حكم الدنيا
وإن لم يكن أبواه هوداه ونصره ومجسه ، فلم أن المراد بالحديث أن الأبوين
يلقنانه الكفر ويعلمانه إياه .

وذكر الأبوين لأنها الأصل العام الغالب في تربية الأطفال ، فان كل طفل
فلا بد له من أبوين ، وهما اللذان يربياه مع بقائهما وقدرتهما ، وما يبين ذلك
قوله في الحديث الآخر : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه ،
فإنما مشركاً ولماً كفوراً » (٢) ، فجعله على الفطرة إلى أن يعقل ويميز ،
فحينئذ يثبت له أحد الأمرين . ولو كان كافراً في الباطن بكفر الأبوين لكان

(١) في الأصل (على) .

(٢) أرجع الى ما ذكرناه من ٤٩٩ .

ذلك من حين يولد قبل أن يعرب عنه لسانه .

وكذلك قوله في حديث عياض بن حمار ^(١) فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى : « إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم ^(٢) الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً » صريح في أنهم خلقوا على الخنيفية ، وأن الشياطين اجتالتهم ، وحرمت عليهم الحلال ، وأمرتهم بالشرك . فلو كان الطفل يصير كافراً في نفس الأمر من حين يولد ، لكونه يتبع أبويه في الدين قبل أن يعلمه أحد الكفر ويلقنه إياه لم يكن الشياطين هم الذين غيروهم عن الخنيفية وأمرهم بالشرك ، بل كانوا مشركين من حين ولدوا ، تبعاً لأبائهم .

ومنشأ الاشتباه في هذه المسألة ^(٣) اشتباه أحكام الكفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة : فإن أولاد الكفار لما كانت تجري عليهم أحكام الكفر في أمور الدنيا مثل ثبوت الولاية عليهم لأبائهم ، وحضانة آبائهم لهم ، وتمكين آبائهم من تعليمهم وتأديبهم ، والمواريثة بينهم وبين آبائهم ، واسترقاقهم إذا كان آباؤهم محاربين ، وغير ذلك ، صار يظن من يظن أنهم كفار في نفس الأمر ، كالذي تكلم بالكفر وأراده وعمل به .

ومن هنا قال من قال : إن هذا الحديث كان قبل أن تنزل الأحكام ، كما قاله

(١) سبق ص ٥٣١ حديث عياض بن حمار وخرجناه من صحيح مسلم ١٧/١٩٧ .

(٢) في مطبوعة الشفاء ٢٩٧ (فاختالته) بالخاء ، والأصح أنها بالميم كما هي هنا . وقارن

بما قلناه ص ٥٣٢ ح ١ عن الامام الثوري في شرح صحيح مسلم .

(٣) هذه العبارة وما بعدها بالنسبة لفصل مستقل في شفاء العليل ٢٩٧ . فليقارن القاري .

بنيها إذا شاء .

محمد بن الحسن ^(١) وقد رد عليه هذا القول غير واحد من الأئمة ، فمنهم محمد بن نصر قال في كتاب « الرد على ابن قتيبة » : وأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن الحسن ^(٢) أنه سأله عن تفسير « كل مولود على الفطرة » فقال : كان هذا في أول الاسلام قبل أن تنزل الفرائض ويؤمر بالجهاد ^(٣) ، فإن هذا رجل مثل عما لم يحسنه فلم يدرك ما يجيب فيه ، وأنف أن يقول : لا أدري ، فأجابه عن غير ما سأله عنه ، فادعى أنه منسوخ ، وإنما سأله أبو عبيد عن تفسير الحديث ^(٤) ، ولم يسأله أناسخ ^(٥) هو أو منسوخ ، فكان الذي يجب عليه أن يفسر الحديث أولاً إن كان يحسن تفسيراً ، فيكون قد أجابه عما سأله ، ثم يخبر أنه منسوخ والذي ادعاه في هذا أنه منسوخ غير جائز ، لأن من أخبر عن شيء ثم أخبر عنه بخلاف ذلك كان مكذباً لنفسه ، وذلك غير جائز على الله تعالى ولا على رسوله ﷺ ، لأن من قال : « سمعت كذا أو رأيت كذا » ثم قال بعد : لم يكن ما أخبرت أني سمعته ورأيت ؛ أو أخبر أن شيئاً سيكون ثم أخبر أنه لا يكون فقد أ كذب نفسه فيما أخبر ، ودل على أنه أخبر بما لا يعلمه ، أو تعمد الكذب ^(٦) ، أو قال بالظن وكان جاهلاً ثم رجع عن ظنه . ولا يعلم أحد يجوز الناسخ في

(١) راجع ما ذكرناه من ١٥٦ ح .

(٢) يقصد محمد بن الحسن الشيباني .

(٣) قارن بشرح النووي على صحيح مسلم ١٦ / ٢٠٨ وانظر أيضاً مخطوطة الرد على غلط

أبي عبيد في غريب الحديث (لابن قتيبة) الورقة ٢٧ ب .

(٤) في الأصل : « وأنا سأله أبو عبيد أن يفسر الحديث . » والتصنيف في هذا واضح .

(٥) في الأصل (لنا نسخ) .

(٦) في الأصل (فكذب) .

أخبار الله غير صنف من الروافض يصفونه بالبذاء ^(١) تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ! فلم يزل الله سبحانه عالماً بما يكون ، ومريداً لما علم أنه سيكون ، لم يستحدث علماً لم يكن ولا إرادة لم تكن ؛ فاذا أخبر عن شيء أنه كائن فغير جائز أن يخبر أبداً عن ذلك الشيء أنه لا يكون ، لأنه لم يخبر أنه كائن إلا وقد علم أنه كائن ، وأراد أن يكون ، وهو الفاعل لما يريد ، العالم بمواقب الأمور ، لا تبدو له البدوات ، ولا تحل به الحوادث ، ولا تعتبه الزيادة والنقصان ، فقول النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » خبر منه عن كل مولود أنه يولد على الفطرة ، فغير جائز أن يخبر أبداً بخلاف ذلك فيقول : إن كل مولود يولد على غير الفطرة .

قال ^(٢) : وتفسير الحديث يدل على خلاف ما قال ابن الحسن : قال الأسود ابن سريع : غزوت مع النبي ﷺ فقتل الناس يومئذ حتى قتلت القدية ، فقال النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » ، فأخبر أن النبي ﷺ قال في غزوة : « كل مولود يولد على الفطرة » ، فأبان أن هذا القول كان من النبي ﷺ بعد الأمر بالجهاد ، وزعم محمد بن الحسن أن هذا القول كان من النبي ﷺ قبل أن يؤمر المسلمون بالجهاد ، فخالف الخبر .

والراوي لهذا الخبر عن النبي ﷺ أبو هريرة والأسود بن سريع وسمرة ؛ وكل هؤلاء لم يدرك أول الإسلام : أسلم أبو هريرة قبل وفاة النبي ﷺ بنحو

(١) انظر ماعلقناه على البذاء في الحاشية ١ ص ٥٦٦ .

(٢) أي محمد نصر المروزي في كتابه « الرد على ابن قتيبة » .

من ثلاث سنين أو أربع ؛ وكذلك الأسود بن سريع ؛ وممرة لم يدرك أول الاسلام . فقوله : « كان هذا في أول الاسلام ، باطل ، انتهى كلامه .

قال شيخنا : فاذا ^(١) عرف أن كونهم ولدوا على الفطرة لا ينافي أن يكونوا تبعاً لأبائهم في أحكام الدنيا زالت الشبهة . قال : وقد يكون في بلاد الكفر من هو مؤمن في الباطن يكتم إيمانه فيقتله المسلمون ولا يصلون عليه ، ويدفن في مقابر الكفار وتربة الكفار ، وهو في الآخرة من أهل الجنة ، كما أن المنافقين تجري عليهم في الدنيا أحكام المسلمين وهم في الآخرة في الدرك الأسفل من النار ، فحكم الدار الآخرة غير حكم دار الدنيا . وقوله : « كل مولود يولد على الفطرة » إنما أراد به الإخبار بالحقيقة التي خلقوا عليها ، وعليها الثواب في الآخرة إذا عمل بموجبها وسلمت عن المعارض ، لم يرد به الإخبار بأحكام الدنيا ، فانه قد علم بالاضطرار من شرع الرسول ﷺ أن أولاد الكفار يكونون تبعاً لأبائهم في أحكام الدنيا ، وأن أولادهم لا يتزعون [منهم] إذا كانوا للآباء ذمة ^(٢) ؛ وإن كانوا محاربين استرقت أولادهم ، ولم يكونوا كأولاد المسلمين . ولا نزاع بين المسلمين أن أولاد الكفار الأحياء مع آبائهم ^(٣) ،

(١) في ابن تيمية . وقد سقطت عبارة (قال شيخنا) من شفاء العليل ٢٩٧ حتى ليخيل إلى القاري أن الحجج التالية من كلام ابن القيم نفسه وهذا كثير في كتب ابن القيم . فلقد يقلل أقوال شيخه وكثرها أصبحت أفكاره الخاصة من شدة تأثره بهيل حفظة أقوال الشيخ اخشعية في لوح صدره .

(٢) في الشفاء ٢٩٨ (إذا كانوا ذمة) .

(٣) في الشفاء ٢٩٨ (ولم يتنازع المسلمون في ذلك ولكن ...) ويلاحظ مدى التشابه بل التماثل في عرض الآراء والاستنباط بالحجج والنصوص متعاقبة في الشفاء متعاقبة في أحكام أهل =

لكن تنازعوا في الطفل إذا مات أبواه أو أحدهما هل نحكم بإسلامه ؟
قلت : وفيه عن أحمد ثلاث روايات منصوبات : إحداهما أنه يصير مسلماً ،
واحتمج بالحديث ؛ والثانية لا يصير بذلك مسلماً ، وهي قول الجمهور ، واختيار
شيخنا ؛ والثالثة إن كفه المسلمون كان مسلماً وإلا فلا ، وهي الرواية التي اخترناها ،
وذكرنا لفظ أحمد ونصه فيها .

واحتمج شيخنا على « أنه لا نحكم بإسلامه » بأنه إجماع قديم من السلف
والخلف . قال : وهو ثابت بالسنة التي لا ريب فيها ، فقد علم أن أهل الزمة
كانوا على عهد رسول الله ﷺ بالمدينة ووادي القرى وخيبر ونجران وأرض
اليمن وغير ذلك ، وكان فيهم من يموت وله ولد صغير ولم يحكم النبي ﷺ
بإسلام يتامى أهل الزمة ، وكذلك خلفاؤه كان أهل الزمة في زمانهم طبق
الأرض بالشام ومصر والعراق وخراسان ، وفيهم [من] يتامى أهل الزمة عدد
كثير ، ولم يحكموا بإسلام أحد منهم : فان عقد الزمة اقتضى أن يتولى بعضهم بعضاً ،
فهم يتولون حضنة يتاماهم كما كان الأبوان يتوليان حضنة أولادهما . وأحد

=الزمة ، مرتبة هنا وهناك الترتيب نفسه إلا من بض استطرادات في شؤون القدر في كتاب
« الشفاء » وتفصيل للمائل التي يصير بها الطفل مسلماً في « الأحكام » . ولا غرو ، فان ابن
القيم - وهو مؤلف شفاء العليل - كان ينسخ نسخاً كل ما يبدو له صالحاً لتأييد رأيه من كتابه
الضم الذي تجده بين يديك ، وهو « أحكام أهل الزمة » . ولعل شؤره بأن الفارسي لكتابه
سوف يدرك هذا التشابه الشديد هو الذي حمله على أن يقول في الشفاء ص ٢٩٩ في نهاية هذا
الفصل : « وليس المقصود ذكر هذه المسائل ، وما يصير به الطفل مسلماً ، فانا قد استوفيناها
في كتابنا في « أحكام أهل الملل » بأدلتها واختلاف العلماء من السلف والخلف فيها... الخ...
وقد نهينا إلى ذلك في مطلع هذا البحث في شؤون الفطرة وولادة الطفل عليها ، فارجع إليها
إن شئت ص ٤٩٠ ح ١ .

يقول : إن الذي إذا مات ورثه ابنه الطفل ، مع قوله [في إحدى الروايات] : إنه يصير مسلماً ، لأن أهل الذمة مازال أولادهم يرثونهم ، ولأن الاسلام حصل مع استحقاق الارث ولم يحصل قبله .

قال في « المحرر » : ويرث من جعلناه مسلماً بموته ^(١) ، حتى لو تصور موتها - يعني الأبوين - معاً لورثهما : نص عليه في رواية أبي طالب ، ولفظ النص : في يهودي أو نصراني مات وله ولد صغير فهو مسلم ، إذا مات أبواه ورث أبويه . وفيه رواية مخترجة : أنه لا يرث ، لأن المانع من الميراث - وهو اختلاف الدين - قارن سببه الحكم : وهو الموت .

قال شيخنا : هذا مبني على أصل : وهو أن الأهلية والمحلية هل يشترط تقسما على الحكم أو تكفي مقارنتهما ؟ فيها قولان في المذهب أشهرهما الثاني . والأول مذهب الشافعي ، وهنا اختلاف الدين مانع ، فهل يشترط في كونه مانعاً ثبوته قبل الحكم أو تكفي المقارنة ؟ فهذا قد اشترط التقدم كما ذكر في كتاب « البيوع » ، فيما إذا باع عبده شيئاً أو كاتبه في صفقة واحدة أنه يصح البيع ؛ وفي الكتابة وجهان اتباعاً لأبي الخطاب والقاضي في « المجرد » ، والصحيح صحة الكتابة كما قال في « الجامع الكبير » ^(٢) وغيره ، فإن المانع أقوى ، فإن ثبوت الحكم في حل وجود مانعه بعيد ، إلا أن يقال : إن من أصل أحمد أنه لو أسلم بعد الموت وقبل قسمة التركة استحق الميراث ، فكيف يجعل الاسلام مانعاً وهو لو أسلم بعد موت قريبه الكافر لم يمنع الميراث ؟ ولأن الولا [ية] بين الأب وابنه كانت ثابتة إلى حين الموت ، وما يحدث بعد الموت لا عبرة به .

(١) أي بموت أبيه التمي .

(٢) قارن بالجامع الكبير ص ٣٠٠ (باب المكاتبه) .

قال القاضي في ضمن المسألة: واحتج بين المنازع [فيه]: بأن الحكم بإسلامه يوجب توريث المسلم من الكافر، لأن [له] عندكم أن يرث الميت منها، وهذا لا يجوز، لأن ثبوت الميراث - [مع] اختلاف الدين - أوجب الموت، ففهما يلتقيان في زمان واحد، فلا يصح اجتماعهما، كما لو قال لعبد: إذا مات أبوك فأنت حر، فلما اجتمع الميراث والحرية في زمان واحد - وهو ما بعد الموت - لم يرث، كذلك هنا. قال: والجواب أن هذا يبطل بالوصية لأم ولده، فإن الوصية تستحق بالموت، ومع هذا فإنها يجتمعان، فتحصل الحرية وتصح بالوصية.

قال: وجواب آخر: وهو أنه - وإن كانا يلتقيان في زمان واحد - إلا أن حقه ثابت في ماله إلى حين الوفاة. واختلاف الدين ليس معيناً^(١) من جهة الوارث، فلا يسقط حقه في الميراث: كالطلاق في المرض؛ ويفارق العبد لأنه لاحق له في الميراث، فلذلك إذا التقيا بعد الموت لم يرث.

وجواب آخر: أنه لا يمتنع أن يحصل الميراث قبل اختلاف الدين، كما قال الجميع في رجل مات، وترك ابنتين وألف درهم، وعليه دين ألف درهم: لهما لا يرثان الألف. ولو مات أحد الابنتين، وترك ابناً، ثم أبرأ الغريم، أخذ ابن الميت حصته بميراثه عن أبيه وإن لم يكن مالكا له حين الموت، لكن جل في حكم من كان مالكا لتقدم سببه.

قال شيخنا: أما مسألة الحرية فإنها تصلح أن تكون حجة للقاضي [لاحجة] عليه، لأن الحرية شرط، كما أن الكفر مانع، وكما أن مقارنة الشرط لا تؤثر ولا تفيد فيها فكذلك مقارنة المانع. وهكذا كان القاضي قد قضى عليهم بهذه

(١) في الأصل (ليس معين) .

الصورة أولاً ذكرها في جوابه ، وهذا جيد ، ثم ذكرها في حجبتهم مع أن هذه الصورة فيها نظر ، فان [مقارنة المانع] ^(١) حدثت ^(٢) قبل انتقال الإرث إلى غيره .

قلت : وهذا من أصح شيء ، لأن النسب علة الإرث ، ولكن منع من إعمال ^(٣) النسب مانع الرق ، ثم زال المانع قبل انتقال الإرث إلى غير الولد ، فلو منعناه الإرث لعطلنا إعمال النسب ^(٤) في مقتضاه [مع أنه] لا مانع لمحين اقتضائه ، فان النسب اقتضى حكمه بالموت ، وهو في هذه الحال لا مانع له ، وهذا ظاهر جداً .

قال القاضي : فان قيل : فقد قال أحمد في رواية محمد بن يحيى الكحال ، وجعفر بن محمد - واللفظ له - في نصراني مات وله امرأة نصرانية حبلى فأسلمت بعد موته ثم ولدت : لا يرث الولد ، إنما مات أبوه وهو لا ^(٥) يعلم ما هو ، وإنما يرث في الولادة ويحكم [له] بالإسلام : فظاهر هذا أنه حكم بإسلامه ولم يحكم بالميراث ، قيل : يحتمل أن يُخَرَّج من هذا رواية : أنا نحكم بإسلامه ولا نحكم له بالميراث ، وهو القياس ، لثلا يرث مسلم من كافر ؛ ويحتمل أن يفرق

(١) بياض الأصل يتسع لكلمتين ملأناه بما رجحنا أنه مناسب للسياق .

(٢) في الأصل (حديث) ، والتصحيح في مثله واضح .

(٣) إعمال النسب هنا - بكسر الهزة - ضد إعماله وإلغائه ، والمراد أن الرق هو الذي منع العمل بالنسب ، مع أنه سبب الإرث ومقتضاه .

(٤) في الأصل (أعمال سبت) ، وقد أثبتنا ما غلبت على ظننا صحته . والمراد أن منع الإرث في هذه الصورة لا يتم إلا بتسبيل سببه - وهو النسب - فلو أي شيء عولنا في هذا الالغاء والتحليل ؟

(٥) في الأصل : (وهو لا) .

بينهما : فإذا مات أحدهما - وهو مولود - حكم بإسلامه وورثه ، وإن كان حـمـلا
حكم بإسلامه ولم يرثه ، وهو ظاهر تعليل أحمد ^(١) ، لأنه قال : إنما مات أبوه
وهو لا يعلم ما هو ، لأنه إذا أسلمت الأم فالمانع قوي ، لأنه يجمع عليه ؛ وإذا مات
الأب فهو ضعيف ، لأنه مختلف فيه .

قلت : هذه الرواية لا تعارض نصه على الميراث في المسألة المتقدمة ، لأن
الميراث إنما يثبت بالوضع ، والإسلام قد تقدم عليه ، وأنه ثبت له حكم الإسلام
بسببين : متفق عليه ، ومختلف فيه ، وكلاهما سابق على سبب الإرث ، فوجد سبب
الإرث بعد سبق الإسلام ؛ وفي مسألتنا وجد الإرث والإسلام معاً ، لاتحاد سببهما .
قلت : ما ذكره شيخنا إنما يدل على أن الطفل إذا كفله أقربه من أهل
الزمة فهو على دينهم ، ولا يدل على أنه لا نحكم بإسلامه إذا كفله المسلمون .

فصل

وأما قول إسحاق : إن العلماء أجمعوا على أن قوله تعالى : « وَإِذَا أَخَذَ
رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » : أنها الأرواح قبل الأجساد ،
فإسحاق رحمه الله تعالى قال بما بلغه وانتهى إلى علمه ، وليس ذلك بإجماع ،
فقد اختلف الناس : هل خلقت الأجساد قبل الأرواح أو معها ؟ على قولين

(١) قارن هذا بما ذكره ابن القيم في شفاء العليل ٢٩٨ عن الإمام أحمد أنه « نس على
أنه إذا مات الذمي عن حل منه لم يرثه ، فحكم بإسلامه قبل وضعه ، وكذلك لو كان الحل من
غيره : كما إذا مات أبواه في دار الحرب لا يحكم بإسلامه . ولو كان موت الأبوين يجمله
مسلاً بحكم الفطرة الأولى لم يفترق الحال بين دار الحرب ودار الإسلام ، لوجود المذمي
للإسلام : وهو الفطرة ، وعدم المانع : وهو الأبوان » .

حكما شيخنا وغيره . وهل معنى الآية أخذ الذرية بعضهم من بعض ، وإشهادهم بما فطرم عليه ، أو إخراجهم من ظهر آدم واستنطاقهم ؟ على قولين مشهورين .

والذين قالوا : « إن الأرواح خلقت قبل الأجساد » ليس معهم نص من كتاب الله ولا سنة رسوله ؛ وغاية ما معهم قوله : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ » الآية ؛ وقد علم أنها لا تدل على ذلك . وأما الأحاديث التي فيها أنه « أخرجهم مثل الند » فهذا هل هو أشباحهم أو أمثالهم ؟ فيه قولان ، وليس فيها صريح بأنها أرواحهم .

والذي دل عليه القرآن والسنة والاعتبار أن الأرواح إنما خلقت مع الأجساد أو بعدها ، فإن الله سبحانه خلق جسد آدم قبل روحه ، فلما سوّاه وأكمل خلقه نفخ فيه من روحه ، فكان تعلق الروح به بعد خلق جسده . وكذلك سنته سبحانه في خلق أولاده كما دل عليه حديث عبد الله بن مسعود المتفق على صحته قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم ينفخ فيه الروح » ^(١) . وقد غلط بعض الناس حيث ^(٢) ظن أن نفخ الروح لإرسال الروح وبعثها إليه ، وأنها كانت موجودة قبل ذلك ، ونفخها تعلقها به ، وليس ذلك مراد الحديث ، بل إذا تكامل خلق الجنين أرسل الله إليه الملك فنفخ فيه نفخة ، فتحدث الروح بتلك النفخة . فيثبت حدث له الروح بواسطة

(١) قارن بصحيح البخاري ١٢٢/٨ وصحيح مسلم ١٦/١٩٠ كلاهما في باب القدر .

(٢) كذا بالأصل (حيث) ولها (حين) ، لأن استعمال حيث في مثل هذا الموطن

غير صحيح .

النفخة، وكذلك كان خلق المسيح : أرسل الله الملك إلى أمه ، فنفخ في
فرجها نفخة فحملت بالمسيح ، كما قال تعالى : « فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ
لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا . قَالَتْ : إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا .
قَالَ : إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِیَهَبَ^(١) لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا » . وهذا
صريح في إبطال قول من قال : « إن هذه الروح التي خاطبها هي روح المسيح » ،
فإن روح المسيح إنما حدثت من تلك النفخة التي نفخها رسول الله ﷺ فيها ؛
وكيف يقول المسيح لأمه : أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً ؟ وكيف
يكون قوله : « وَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا » أي من روح ولدها ، فتكون
روح المسيح هي النافخة لنفسها في بطن أمه ؟ وهذا قول تكثر الدلائل على
بطلانه ، وإنما أشرفنا إلى ذلك إشارة .

فصل

وقالت طائفة أخرى : لم يرد رسول الله ﷺ بذكر الفطرة هنا كفراً
ولا إيماناً ، ولا معرفة ولا إنكاراً ، وإنما أراد أن كل مولود يولد على السلامة

(١) كذا بالأصل (ليهب) ضمير التثنية الذي يعود إلى « ربك » . وهي قراءة مصروفة ،
ولعلها المفضلة عند ابن القيم . أما قراءة حصص الثامنة في ديارنا فهي (لأهب) ضمير التكلم ،
والمراد : أن الملك قال : أنا رسول ربك لأكون سبباً في هبة الغلام الزكي لك
بالنفخ في الدرع .

وقد تصف من جوز أن يكون قول الملك (لأهب) حكاية لقوله تعالى على تقدير فعل
القول . كأن الآية : أنا رسول ربك الذي قال : أرسلت هذا الملك لأهب لك . وربما كان
استثمار ابن القيم هذا التصف هو الذي بعته على اختيار قراءة (ليهب) بإيابه ، فإن فاعله
خير الرب تعالى ، ولا يحتاج إلى تعليل . وهذه القراءة قرأ كثيرون منهم أبو عمرو ونافع
ويعقوب واليزيدي والزهرري وابن منذر . وقارن بروج المعاني ٧٧/١٦ .

خَلْقَةً وَطَبْماً وَبَنِيَّةً ، وليس معه كفر ولا إيمان ، ولا معرفة ولا إنكار ، ثم يستند الكفر أو الإيمان بعد البلوغ . واحتجوا بقوله في الحديث : « كَمَا تُنْتَجِجُ الْبَيْهِيَّةُ بِبَيْهِيَّةٍ جَمْعَاءُ » - يعني سالمة - « هل تحسون فيها من جدعاء » يعني مقطوعة الأذن ، فمثل قلوب بني آدم بالبهايم ، لأنها تولد كاملة الخلق لا يتبين فيها نقصان ، ثم تقطع آذانها بعد وأتوفها ، فيقال : هذه بحائر ، وهذه سوائب ؛ يقول : فكذلك قلوب الأطفال في حين ولادتهم ليس لهم كفر حفيئذ ولا إيمان ، ولا معرفة ولا إنكار : كالبهائم السالمة ^(١) ، فلما بلغوا استهوتهم ^(٢) الشياطين ، فكفروا كفرهم ، وعصم الله أفلهم .

قالوا : ولو كان الأطفال قد فطروا على شيء من الكفر أو الإيمان في أولية أمرهم ما انتقلوا عنه أبداً بوقد نجدهم يؤمنون ثم يكفرون ، ويكفرون ثم يؤمنون . قالوا : ويسنحيل أن يكون الطفل في حال ولادته يعقل كفراً أو إيماناً ، لأن الله أخرجه في حال ما ينفقه فيها شيئاً ، قال تعالى : **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً** ، فمن لم يعلم شيئاً استحال منه كفر أو إيمان ، أو معرفة أو إنكار .

قال أبو عمر ^(٣) : هذا القول أصح ما قيل في معنى الفطرة التي يولد الولد لسان عليها ، وذلك أن الفطرة السلامة والاستقامة ، بدليل قوله في حديث عياض بن

(١) في الأصل (السالمة) وتصحيحها في الشفاء ٢٩٩ .

(٢) في الأصل (استوتهم) . وقارن بالشفاء ٢٩٩ .

(٣) ابتداء من هنا يقتضيه النص حرفاً حرفاً مع ما ذكره ابن القيم في شفاء العليل ص ٢٩٩ حتى ينتهي هذا الفصل ، ثم يقبضه فصل جديد يستفتحه ابن القيم هنا وهناك بالمطلع نفسه ، ويستشهد عليه بنصوص متألفة ، وترتيب واحد .

حمار^(١) : « إني خلقت عبادي حنفاء » يعني على استقامة وسلامة ، وكأنه - والله أعلم - أراد الذين خلصوا من الآفات كلها، والمعاصي والطاعات، فلا طاعة منهم ولا معصية إذ لم يعملوا بواحدة منهما . ومن الحجة أيضاً في هذا قول الله تعالى « إِنَّمَا تَجِزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ » ، و« كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ » ، ومن لم يبلغ وقت العمل لم يرتن^(٢) بشيء ، قال تعالى : « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا » .

قال شيخ الإسلام^(٣) : هذا القائل إن أراد بهذا أنهم خلّصوا خالين من المعرفة والإِنْكار من غير أن تكون الفطرة تقتضي واحداً منهما ، بل يكون القلب كاللوح الذي يقبل كتابة الإيمان وكتابة الكفر ، وليس هو لأحدهما أقْبَلَ منه للآخر - وهذا هو الذي يشعر به ظاهر الكلام^(٤) - فهذا قول فاسد ، لأنه حينئذ لا فرق بالنسبة إلى الفطرة بين المعرفة والإِنْكار ، والتهويد والتنصير والإسلام ، وإنما ذلك بحسب الأسباب ، فكان ينبغي أن يقال : فأبواه يجعلانه مسلماً^(٥) ويهودانه وينصرانه ويمجسانه . فلما^(٦) ذكر أن أبويه

(١) في مطبوعة الشفاء ٢٩٩ (عياض بن حماد) بأبدال ، وهو تطبيع ، إنما هو بالراء على اسم الحيوان المشهور كما أوضحنا ذلك .

(٢) وردت في مطبوعة الشفاء (يبرهن) ، ولا معنى لها ، تصحح .

(٣) في شفاء الليل ٢٩٩ (قال شيخنا) ، وهو هنا وهناك ابن تيمية ، وهذا النص المنقول عن شيخ الإسلام موجود حرفاً حرفاً في مجموعة رسائله الكبرى ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ في الرسالة الرابعة عشرة في الكلام على الفطرة ، فليقارن الباحث المحقق بين النصين ، وليترحم على الشيخين : ابن تيمية وابن القيم .

(٤) هذه الجملة الاعتراضية استطراد هنا وفي الشفاء خلت منه مطبوعة (الرسائل الكبرى) .

(٥) في الشفاء ٢٩٩ ومجموعة الرسائل ٣١٩ (يسلطه) .

(٦) في الأمل (فلا) صوابه في (الرسائل الكبرى) والشفاء .

يكفرانه دون الاسلام عُلِمَ أن حكمه في حصول ذلك^(١) بسبب منفصل غير^(٢) حكم الكفر . وأيضاً ، فإنه على هذا التقدير لا يكون في القلب سلامة ولا عطب ، ولا استقامة ولا زيع ، إذ نسبته إلى كل منهما نسبة واحدة ، وليس هو بأحدهما أولى منه بالآخر ، كما أن الورق^(٣) قبل الكتابة لا يثبت له حكم مدح ولا حكم ذم ، والتراب قبل أن يبنى مسجداً أو كنيسة لا يثبت له حكم واحد منهما . وبالجملة فكل ما كان قابلاً للمدح والمذموم^(٤) على السواء لم يستحق مدحاً ولا ذمّاً ، والله تعالى يقول : « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً : فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ » ، فأمره بلزوم فطرته التي فطر الناس عليها ، فكيف لا تكون ممدوحة ؟ وأيضاً فإن النبي ﷺ شبيهها بالبهيمة المجنعة الخلق ، وشبهه ما يطرأ عليها من الكفر بمجذع الأنف والأذن ، ومعلوم أن كمال الخلقة ممدوح وتقصها مذموم ، فكيف تكون قبل النقص لا ممدوحة ولا مذمومة ؟

فصل^(٥)

وإن كان المراد بهذا القول ما قالته طائفة من الناس « إن المعنى^(٦) أنهم ولدوا على الفطرة السليمة التي لو تركت على صحتها لا خارت المعرفة على

(١) سقطت من رسائل لفظه (ذلك) تصحح .

(٢) في الشفاء (عين) .

(٣) في الشاء (الوح) .

(٤) في مطبوعة الرسائل الكبرى (المدح والذم) .

(٥) قارن هذا الفصل كله بشفاء الطيل ٣٠٠ .

(٦) في الشفاء ٣٠٠ (إن المراد) .

الإِنْكار ، والايْمَان على الكفر ، ولكن بما عرض لها من الفساد خرجت عن هذه الصّحة ^(١) ، فهذا القول قد يقال : إنه لا يرد عليه ما يرد على الذي قبله ^(٢) ، فان صاحبه يقول : في الفطرة قوة تميل بها إلى المعرفة والايْمَان كما في البدن الصحيح ^(٣) قوة يحب بها ^(٤) الأغذية النافعة ؛ وبهذا كانت محمودة ، وذمّ من أفسدها . لكن يقال : فهذه الفطرة التي فيها هذه القوة والقبول والاستعداد والصلاحية هل هي كافية في حصول المعرفة ، أو وقف المعرفة على أدلة تتعلمها ^(٥) من خارج ؟ فان كانت المعرفة تقف على أدلة تتعلمها من خارج أمكن أن توجد تارة وقد تعدم أخرى . ثم ذلك السبب الخارج امتنع أن يكون موجباً للمعرفة بنفسه ، بل غايته أن يكون معرفاً ومذكراً ؛ فعند ذلك إن وجب حصول المعرفة كانت المعرفة واجبة الحصول عند وجود تلك الأسباب ، وإلا فلا ؛ وحينئذ ^(٦) فلا يكون فيها إلا قبول المعرفة والايْمَان إذا وجدت من يعلمها أسباب ذلك وأسباب ضده من التهويد والتنصير والتمجيس ؛ وحينئذ فلا فرق فيها بين الايْمَان والكفر ، والمعرفة والإِنْكار ، إنما فيها قوة قابلة لكل منهما ، واستعداد له ، لكن يتوقف على المؤثر الفاعل من خارج .

وهذا هو القسم الأول الذي أبطلناه ، وبيننا أنه ليس في ذلك مدح للفطرة .

(١) في الشفاء ٣٠٠ (عن هذه الفطرة) .

(٢) في الشفاء (على القول الذي قبله) .

(٣) في الشفاء (السليم) .

(٤) في الأصل (يحب لها) ، صوابه (يحب بها) من الشفاء .

(٥) سقطت (تتعلمها) من مطبوعة الشفاء .

(٦) ابتداء من هذه الكلمة حتى قوله (والتمجيس) في نهاية هذه الجملة - سقطت العبارة

من مطبوعة الشفاء .

وإن كان فيها قوة تقتضي المعرفة بنفسها - وإن لم يوجد من يعلمها أدلة المعرفة -
 لزم حصول المعرفة فيها بدون ما تعرفه من أدلة المعرفة ، سواء قيل : إن المعرفة
 ضرورية فيها ، أو تحصل بأسباب كالأدلة التي تنتظم في النفس من غير أن
 تسمع كلاماً مستدلّاً ، فإن النفس بفطرتها قد يقوم بها من النظر والاستدلال
 ما لا يحتاج معه إلى كلام أحد ، فإن كان كل مولود يولد على هذه الفطرة لزم أن
 يكون المقتضي للمعرفة حاصلًا لكل مولود ، وهو المطلوب . والمقتضي التام
 يستلزم مقتضاه ، فتبين أن أحد الأمرين لازم : إما كون الفطرة مستلزماً
 للمعرفة وإما استواء الكفر والإيمان ^(١) بالنسبة إليها ، وذلك ينفي مدحها .
 وتلخيص النكتة أن يقال : المعرفة والإيمان بالنسبة إليها [أمر] ممكن بلاريب ؛
 فإما أن تكون هي موجبة مستلزمة له ، وإما أن تكون ^(٢) ممكنة إليه
 ليست بواجبة لازمة له . فإن كان الثاني لم يكن فرق بين الكفر والإيمان :
 إذ كلاهما ممكن بالنسبة إليها ، فتبين ^(٣) أن المعرفة لازمة لها واجبة إلا أن
 يعارضها معارض .

فان قيل : ليست موجبة مستلزمة للمعرفة ، ولكنها إليها أميل ^(٤) مع
 قبولها للنكرة ، قيل : فيثبت إذا لم تستلزم المعرفة وجبت قارة وعلقت أخرى ،
 وهي وحدها لا تحصلها ، فلا تحصل إلا بشخص آخر كالأيوين ، فيكون الاسلام

(١) في الشفاء (وإما استواء الامرين) .

(٢) في الأصل (وإما أن تكون ممكنة إليها ليس بواجب لازم لها) ، وفيه البارة في الشفاء تختلف
 اختلافاً يسيراً عما هنا ، فيه : « وإما ألا تكون مستلزمة لها ، فلا تكون واجباً لها » .

(٣) في مطبوعة الشفاء : (ثبت) .

(٤) في الشفاء (ولكن هي - إليها الميل) ، والذي هنا أصح وأصح .

في ذلك كالتهود والتنجيس . ومعلوم أن هذه الأنواع بعضها أبعد عن الفطرة من بعض ^(١) ، لكن مع ذلك لما لم تكن الفطرة مقتضية لشيء منها أضيفت إلى السبب؛ فإن لم تكن الفطرة مقتضية للإسلام صارت نسبتها إلى ذلك كنسبة التهود والتنجيس إلى التجسس ، فوجب أن يذكر كما ذكر ذلك؛ وهذا كما لو كانت لم تقتض الأجل إلا بسبب منفصل ، والنبي ﷺ شبه اللبن بالفطرة لما عرض عليه اللبن والحمر ، واختار اللبن ، فقال له جبريل : أصبت الفطرة، ولو أخذت الحمر لَوَت أَمْتُكَ ^(٢) . والطفل مفطور على أنه يختار شرب اللبن بنفسه ، فإذا تمكن من الثدي لزم أن يرتضع لا محالة ، فارتضاعه ضروري إذا لم يوجد معارض ، وهو مولود على أن يرتضع ، فكذلك هو مولود على أن يعرف الله، والمعرفة ضرورية لا محالة إذا لم يوجد معارض . وأيضاً ، فإن حب النفس [لله] ، وخضوعها لله تعالى ، وإخلاص الدين له ^(٣) ، والكفر ^(٤) والشرك والنفور والإعراض عنه ^(٥) إما أن تكون نسبتها ^(٦) إلى الفطرة سواء أو الفطرة ^(٧) مقتضية للأول دون الثاني . فإن كانا سواء لزم انتفاء المسح ،

(١) زاد في الشفاء (كالتنجيس) .

(٢) قارن بصحيح البخاري ٥/٤٤٠ (باب المراج) .

(٣) في الشفاء « وإخلاصها له » .

(٤) في الشفاء « مع الكفر به » .

(٥) أي الإعراض عن الله .

(٦) ضمير التثنية يعود إلى الخضوع لله في جانب والإعراض عنه في جانب آخر ، فالإيمان بالله يقتضي إخلاص الدين له ، والكفر يقتضي النفور والإعراض عن الحق . قبل تكون نسبة الإيمان والكفر إلى الفطرة سواء ؟ هذا ما يمرضه ابن القيم في هذا المقام .

(٧) في الأصل « إذ الفطرة » ولا معنى للتأنيل هنا . والذي في شفاء المليل ٣٠١ « أو الفطرة » وهو الصحيح ، ولذلك أئبته : إذ المراد : إما أن تكون نسبة الأمرين إلى الفطرة سواء ، وإما أن تكون الفطرة مقتضية للإيمان دون الكفر .

ولم يكن فرق بين اقتضاها للكفر واقتضاها للإيمان، ويكون تعجيسها كتحنيفها، وهذا باطل قطعاً^(١). وإن كان فيها مقتضى للأول دون الثاني فإما أن يكون المقتضي مستلزماً لمقتضاه عند عدم المعارض، وإما أن يكون متوقفاً على شخص خارج عنها، فإن كان الأول ثبت أن ذلك من لوازمها، [و] أنها مفطورة عليه لا يُقصد^(٢) إلا إذا أفسدت الفطرة. وإن قيل: إنه متوقف على شخص فذلك الشخص هو الذي يجعلها حنيفة كما يجعلها مجوسية؛ وحينئذ، فلا فرق بين هذا وهذا. وإذا قيل: «هي إلى الحنيفة أميل» كان كما يقال: هي إلى النصرانية أميل^(٣). فتبين أن فيها قوة موجبة لحب الله والنيل له وإخلاص الدين له، وأنها موجبة لمقتضاها إذا سلحت من المعارض؛ كما [أن] فيها قوة تقتضي شرب اللبن الذي فطرت على محبته وطلبه.

فصل^(٤)

ومما يبين هذا أن كل حركة إرادية [ف] إن الموجب لها قوة في المريد، فإذا أمكن الإنسان أن يحب الله ويعبده ويخلص له الدين كان فيه قوة تقتضي ذلك، إذ الأفعال الإرادية لا يكون سببها إلا من نفس الحي المريد الفاعل، ولا يشترط في إرادته إلا مجرد الشعور بالمراد؛ فما في النفوس من قوة المحبة لله

(١) في السماء: «وقد عرف بطلان هذا».

(٢) في الأصل «على لا يقصد»، تصحيحه من الشفاء ٣٠١.

(٣) في الشفاء «كما يقال: هي إلى غيرها أميل».

(٤) سقطت كلمة «فصل» في مطبوعة الشفاء، ولكن الكلام لا يزال مماثلاً

لما في «الأحكام».

إذا شعرت به يقتضي حبه إذا لم يحصل معارض ، وهذا موجود في محبة الأطلعة والأشربة والنكاح ومحبة العلم وغير ذلك .

وإذا كان كذلك - وقد ثبت في النفس قوة المحبة لله والذل له وإخلاص الدين له ، وأن فيها قوة الشعور به - لزم قطعاً وجود المحبة فيها والذل في الفعل ^(١) لوجود مقتضي الموجب إذا سلم عن المعارض ؛ وعلم أن المعرفة والمحبة لا يشترط فيهما وجود شخص منفصل وإن كان وجوده قد يذكر ويحرك ، كما إذا خوطب الجمائع ^(٢) بوصف الطعام ، والمقتل بوصف النساء ، فإن هذا مما يذكر ويحرك ^(٣) لكن لا يشترط ذلك لوجود الشهوة ^(٤) ، فكذلك الأسباب الخارجة لا يتوقف عليها وجود ما في الفطرة من الشعور بالخالق والذل له ومحبهه وإن كان ذلك مذكراً ومحرراً ومزبلاً للمعارض المانع ^(٥) .

وأيضاً ، فالإقرار ^(٦) بالصانع بدون عبادته والمحبة له والذل له وإخلاص الدين له لا يكون ناصراً ، بل الإقرار مع البغض أعظم استحقاقاً للعذاب ، فلا

(١) في الشفاء ٣٠١ « فيلزم قطعاً وجود المحبة له والتظيم والخضوع بالفعل » .

(٢) زاد في « الشفاء » : أو الظلمة .

(٣) زاد في (السماء) : ويشير شهوره الكامنة بالقوة في نفسه .

(٤) عبارة ابن القيم في « الشفاء » أوضح مما هنا وأصرح ، فقد قل عبارة في « أحكام أهل الذمة » وزاد عليها فقال : « لا أنه يحدث له نفس تلك الإرادة والشهوة بعد أن لم تكن فيه ، فيجسها موجودة بعد أن كانت عدماً » .

(٥) زاد في الشفاء : « ولذلك سمي الله سبحانه ما كمل به موجبات الفطرة ذكراً وذكرى ، وجعل رسوله مذكراً للخال : « فذكر إنا » ... إلى أن يقول : « وهذا كثير في القرآن ، ينبغي أن كتابه ورسوله مذكر لهم بما هو مركز في فطرتهم من معرفته ومحبهه ... » الخ .

(٦) ابتداء من هنا حتى آخر هذا الفصل تجد في شفاء الليل فصلاً مستقلاً م ٣٠٢ .

بد أن يكون في الفطرة مقتضى للعلم ومقتضى للمحبة ، والمحبة مشروطة بالعلم :
فإن ما لا يشعر به الإنسان لا يحبه ؛ ومحبة الأشياء المحبوبة لا تكون بسبب
من خارج بل هو أمر جيبلي فطري ، وإذا كانت المحبة فطرية فالشعور فطري ؛
ولولم تكن المحبة فطرية لكانت النفس قابلة لها ولضدها على السواء ، وهذا
ممتنع : فُلم أن الخيفية من موجبات الفطرة ومقتضياتها ؛ والحب لله والخضوع
له والاخلاص هو أصل الأعمال الخيفية ، وذلك مستازم للإقرار والمعرفة ،
ولازم اللازم لازم ، وملزوم الملزوم ملزوم ، فُلم أن الفطرة ملزومة لهذه
الأحوال ، وهذه الأحوال لازمة لها ، وهو المطلوب .

فصل

في تلخيص الأقوال التي حكيناها

فإنها قولان من جنس واحد : وهما قول من يقول : ولدوا على ما سبق به
القدر ، وقول من يقول : ولدوا على وجود المقدر ، وكأوا مفطورين عليه
من حين الميثاق الأول طوعاً وكرهاً .

وقولان من جنس : وهما قول من يقول : ولدوا قادرين على المعرفة ،
وقول من يقول : ولدوا قابلين لها ولتهود والتنصر ، إمامع التساوي أو مع
رجحان القبول للإسلام .

وقولان من جنس : وهما قول من يقول : ولدوا على فطرة الإسلام ،
وقول من يقول : ولدوا على الإقرار بالصانع ، أو على المعرفة الأولى يوم
أخذ الميثاق .

وقولان من جنس : وهما قول من يقول : ولدوا على سلامة القلب وخلوه من الكفر والايان ، وقول من يقول : ولدوا مهينين لذلك قابلين له .
وقولان من جنس : وهما قول من يقول : الحديث منسوخ ، وقول من يقف في معناه .

والصحيح من هذه الأقوال ما دل عليه القرآن والسنة أنهم ولدوا حنفاء على فطرة الإسلام بحيث لو تركوا وفطّرهم لكانوا حنفاء مسلمين ، كما ولدوا أصحاء كاملي الخلقة ، فلو تركوا وخلّقتهم لم يكن فيهم مجذوع ولا مشقوق الأذن . ولهذا لم يذكر النبي ﷺ لذلك شرطاً مقتضياً غير الفطرة، وجعل خلاف مقتضاها من فعل الأبوين ، وقال النبي ﷺ فيما يروي عن ربه عز وجل : « إني خلقت عبادي حنفاء ، ولإنهم أتتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم » ، فأخبر أن تغيير الخيفية التي خلقوا عليها بأمر طاريء من جهة الشيطان ، ولو كان الكفار منهم مفسطورين على الكفر لقال : خلقت عبادي مشركين ، فأتهم الرسل فاقنطعتهم عن ذلك ، كيف وقد قال : « خلقت عبادي حنفاء كلهم » ؟ فهذا القول أصح الأقوال . والله أعلم .

ذكر أحكام أطفالهم في الآخرة

واختلاف الناس في ذلك، وحجة كل طائفة على ما ذهبت إليه،
وبيان الراجح من أقوالهم

فذهبت طائفة من أهل العلم إلى التوقف في جميع الأطفال ، سواء كانت آباؤهم مسلمين أو كفاراً ، وجعلهم بمجملتهم في المشيئة وخالفهم في ذلك

آخرون ، فحكموا لهم بالجنة ، وحكوا الإجماع على ذلك .

قال الامام أحمد : لا يختلف فيهم أحد أنهم من الجنة . واحتج أرباب التوقف بما ثبت عن النبي ﷺ من حديث عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وغيرهما . « إن الله وكل بالرحم ملكاً ، فإذا أراد الله أن يقضي خلقه قال الملك : يارب ، أذكر أم أنثى ؟ شقي أم سعيد ؟ فما الرزق ؟ فما الأجل ؟ فيكتب كذلك وهو في بطن أمه » (١) ؛ وكذلك قوله في حديث ابن مسعود : « ثم يرسل إليه الملك ، فيؤمر بأربع كلمات : يكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أم سعيد » متفق على صحته (٢) .

ووجه الدلالة من ذلك أن جميع [من] يولد من بني آدم - إذا كتب السعداء منهم والأشقياء قبل أن يخلقوا - وجب علينا التوقف في جميعهم ، لأننا لا نعلم هذا الذي توفي منهم هل هو ممن كتب سعيداً في بطن أمه أو كتب شقياً .

واحتجت هذه الطائفة بما رواه مسلم في « صحيحه » عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : دُعي (٣) رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار ، فقلت : يا رسول الله طوبى لهذا ! عصفور من عصافير الجنة ، لم يعمل السوء

(١) هذا نص الحديث الثاني في (باب في القدر) من صحيح البخاري ١٢٢/٨ . وقارن بنعاء المايل ٢٠ .

(٢) قارن بصحيح مسلم ١٦/١٩٠-١٩١ . وقد علق النووي على هذا الحديث بقوله : « والكلام الملك وتعرفه أوقات أحدها حين يخلقها الله تعالى نطفة ، ثم ينقلها عنقه - وهو أول عم الملك بأنه ولد - لأنه ليس كل نطفة تصير ولداً . وذلك عقب الأرباب الأولى - وحينئذ يكتب رزقه وأجله وعمله وشقاوته أو سعاده » شرح صحيح مسلم ١٦/١٩٠ .

(٣) في الأصل (دعا) بالبناء للمعلوم ، صوابه (دُعي) بصيغة المجهول من صحيح مسلم ١٦/٢١٢ .

ولم يدركه^(١) قال: أو غير ذلك يا عائشة؟ إن الله خلق للجنة أهلاً: خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً: خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم^(٢)؛ وفي لفظ آخر: «وما يدريك يا عائشة»؟^(٣).

قالوا: فهذا الحديث صحيح صريح في التوقف فيهم، فإن الصبي كان من أولاد المسلمين، ودُعي [النبي] ليصلي عليه كما جاء ذلك منصوفاً عليه.

قال الآخرون: لا حجة لكم في شيء مما ذكرتم. أما حديث ابن مسعود وأُس فأنما يدل على أن الله سبحانه كتب سعادة الأطفال وشقاوتهم وهم في بطون أمهاتهم، ولا ننفي أن تكون الشقاوة والسعادة بأشياء علمها سبحانه منهم وإنهم علموها لا محالة - تُنفضي بهم إلى ما كتبه وقدره: إذ من الجائز أن يكتب سبحانه شقاوة من يشقيه منهم بأنه يدرك ويعقل ويكفر باختياره، فمن يقول: «أطفال المؤمنين في الجنة» يقول: «إنهم لم يكتبوا في بطون أمهاتهم أشقياء» إذ لو كتبوا أشقياء لعاشوا حتى يدركوا زمن التكليف يفعلوا الأسباب التي قدرت وصلةً إلى الشقاوة التي تنفضي بصاحبها إلى النار، فإن النار لا تسفل إلا جزاءً على الكفر والتكذيب الذي لا يمكن إلا من العاقل المدرك. والدليل على ذلك قوله تعالى: «فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى، لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى. الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى». وقوله: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا»، وقوله: «كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا: أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ؟»

(١) كذا بالأصل (ولم يدركه) وهو لفظ صحيح مسلم ٢١٢/١٦. والذي في سنن أبي

داود ٣١٦/٤ (ولم يدركه) وهو صحيح.

(٢) هذا الحديث - بهذا اللفظ - في صحيح مسلم ٢١٢/١٦ من طريق وكيع عن طلحة

ابن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين، وفارن بالشفاء ٢٢.

(٣) وفي رواية أيضاً: «أولا تدري يا عائشة...» صحيح مسلم ٢١٢/١٦.

قَالُوا : بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا : مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ،
 وقوله لا إبليس : « لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ »
 إلى غير ذلك من النصوص التي هي دهرجة في أن النار جزاء الكافرين المكذبين .
 وأما حديث عائشة رضي الله عنها - وإن كان مسلم رواه في « صحيحه » - فقد
 ضعفه الامام أحمد وغيره ، وذكر ابن عبد البر علته بأن « طلحة بن يحيى انفرد
 به عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين ، وطلحة ضعيف ^(١) . وقد
 قيل : إن فضيل بن عمرو ^(٢) رواه عن عائشة بنت طلحة كما رواه طلحة بن يحيى
 سواء » هذا كلامه .

قال الخلال : أخبرني منصور بن الوليد أن جعفر بن محمد حدثهم قال : سمعت
 أبا عبد الله يسأل عن أطفال المسلمين ، فقال : ليس فيه اختلاف أنهم في الجنة .
 أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم أن إسحاق بن منصور حدثهم قال : قال إسحاق بن
 راهويه : أما أولاد المسلمين فإنهم [من] أهل الجنة : أخبرني عبد الملك
 الميموني ^(٣) أنهم ذاكروا أبا عبد الله [في] أطفال المؤمنين ، وذكروا له

(١) لم يكتف البغاري بتضعيفه ؛ بل قال : « منكر الحديث » ، كما ذكر الخزرجي في
 (خلاصة الكمال ١٥٣) . ومن القريب أن السجلي وابن مته بن يوثقان طلحة ، وأن أبازرعو النسائي قال فيه :
 صالح . واجه الكامل هو طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي الكوفي وقد روى عن أبيه يحيى بن
 طلحة . وعن عمته عائشة بنت طلحة التي انفرد بهذا الحديث عنها ، وعن بعض أعمامه ، وعن التابعي
 المشهور مجاهد ؛ وروى عنه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة ووكيع وأبو الأحوس . قال
 الواقدي : مات سنة ١٤٨ (الخلاصة ١٥٢-١٥٣) .

(٢) هذه الرواية في صحيح مسلم ٢١١/١٦ . من طريق الملاء بن المسيب عن فضيل بن
 عمرو عن عائشة بنت طلحة - كما يقول ابن عبد البر - عن عائشة أم المؤمنين قالت : توفي صبي
 قتلت : طوي له . عصفور من عساير الجنة ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أولاد تدرين
 أن الله خلق الجنة وخلق النار ، فخلق لهذه أهلاً . ولهذه أهلاً » ؟

(٣) هو الميموني المشهور الذي ترجمناه ص ٢٤٩ ح ٣ .

حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الأنصاري وقول النبي ﷺ فيه ، [ولاني] سمعت أبا عبد الله يقول غير مرة : « وهذا حديث [ضعيف] » ، وذكر رجلاً ضعيفاً وهو طلحة ، وسمعته يقول غير مرة : « وأحدُ يشك أنهم في الجنة ؟ »^(١) . ثم أملى علينا الأحاديث فيه ، وسمعته غير مرة يقول : « هو يرجي لأبويه ، كيف يشك فيه ؟ » وقال أبو عبد الله : « واختلفوا في أطفال المشركين ، فابن عباس يقول : كنت أقول^(٢) : « مع آبائهم » حتى لقيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ فحدثني عن رجل آخر من أصحاب النبي ﷺ أنه سئل عنهم^(٣) ، فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . وقال الحسن بن محمد بن الحارث^(٤) : سمعت أبا عبد الله يسأل عن السَّقَط إذا لم تنفخ فيه الروح ، فقال : [في] الحديث « يجيء السَّقَط مُحْبِنَطاً » . قال الخلال : سألت ثعلباً^(٥) عن « السَّقَط مُحْبِنَطاً » فقال : غضبان ، ويقال : قد ألقى نفسه . وقد أجبتُ عنه بعد التزام صحته بأن هذا القول كان من النبي ﷺ قبل أن يعلمه الله بأن أطفال المؤمنين في الجنة ، وهذا جواب ابن حزم وغيره .

وأجابت طائفة أخرى عنه بأن النبي ﷺ إنما ردد على عائشة رضي الله عنها لكونها حكمت على غيب لم تعلمه ، كما فعل بأم العلاء إذ قالت حين مات عثمان

(١) المراد من قول أبي عبد الله : « هل يشك أحد أنهم في الجنة ؟ »

(٢) في الأصل : (يقول ما يقول كنت أقول) .

(٣) في الأصل : (عليهم) .

(٤) هو الحسن بن محمد بن الحارث السجستاني ، من أصحاب الإمام أحمد . وقد نقل عنه

أشياء ذكر بعضها في طبقات الحنابلة ص ٩٨ .

(٥) هو الحافظ الحجة الثقة ، إمام الكوفيين في النحو والفتنة ، أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء ، أبو عباس ، المعروف بشلب ، المتوفى سنة ٢٩١ هـ . من كتبه المشهورة المطبوعة

« الفصيح » و « المجالس » . (ترجمته في بنية الوعاة ١٧٢ وتاريخ بغداد ٢٠٤/٥) .

ابن مظنون^(١) : « شهادتي عليك أن الله أكرمك ، فأنكر عليها وقال لها :
« وما يدريك أن الله أكرمك ؟ » ثم قال : « أما هو فقد جاءه اليقين ، وأنا
أرجو له الخير . والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به » ، وأنكر عليها
جزمها وشهادتها على غيب لانهله ، وأخبر عن نفسه ﷺ أنه يرجو له الخير .
ومن هذا قوله ﷺ : « إن كان أحدكم مادحاً أخاه فليقل : أحسب فلاناً
إن كان يرى أنه كذلك ، ولا أزكي على الله أحداً^(٢) » . وقد يقال : إن
من ذلك قوله في حديث لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه - حين قال له :
أعطيت فلاناً وترك فلاناً وهو مؤمن - فقال : « أو مسلم » ، فأنكر عليه
الشهادة له بالإيمان لأنه غيب ، دون الإسلام فإنه ظاهر . وإذا كان الأمر
هكذا فيحمل قوله لعائشة رضي الله عنها : « وما يدريك بإعائشة » على هذا
المعنى ، كأنه يقول لها : إذا خلق الله للجنة أهلاً وخلق للنار أهلاً فما يدريك
أن ذلك الصبي من هؤلاء أو من هؤلاء ؟ وقد يقال : إن أطفال المؤمنين إنما
حكم لهم بالجنة تبعاً لأبائهم لا بطريق الاستقلال ، فإذا لم يقطع للمتبوع بالجنة
كيف يقطع لتبعه بها ؟ ! يوضحه أن الطفل غير مستقل بنفسه بل تابع لأبويه ،
فإذا لم يقطع لأبويه بالجنة لم يجز أن يقطع له بالجنة ، وهذا في حق الممين ، فإننا
نقطع للمؤمنين بالجنة عموماً ولا نقطع للواحد منهم بكونه في الجنة ، فلهذا -
والله أعلم - أنكر [النبي] على أم العلاء حكمها على عثمان بن مظنون بذلك^(١)
واحتجوا أيضاً بقوله ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه^(٣)

(١) في الأصل (بن مضمون) بالضاد . في الموضين .

(٢) قارن بدليل الفالحين ٥٨٦/٤ .

(٣) في الأصل (فبواه) .

يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تُنتَج البهيمةُ بهيمةً جمعاء هل تُحسّون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم نجدعونها ؟ » قالوا : يا رسول الله ، أرايت من يموت وهو صغير ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ، فلم يخصوا بالسؤال طفلان من طفل ، ولم يخص [عليه السلام] بالجواب بل أطلق الجواب كما أطلقوا السؤال ، ولو افترق الحال في الأطفال لفصل وفرق بينهم في الجواب .

وهؤلاء لو تأملوا ألفاظه وطرقه لأمسكوا عن هذا الاحتجاج ، فإن هذا الحديث رُوي من طرق متعددة : فمنها حديث أبي بشر^(١) عن سعيد بن جبّير عن ابن عباس رضي الله عنهما : سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين - أو أطفال المشركين - فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين إذ خلقهم » رواه عن أبي بشر جماعة : منهم شعبة وأبو عوانة^(٢) . ومنها حديث الزهري عن عطاء ابن يزيد الليثي^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه : سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين فقال : « الله أعلم إذ خلقهم ما كانوا عاملين » . ومنها حديث

(١) أبو بشر هو بيان بن بشر الأحمسي ، الكوفي الملقب ، توفي - كما قال الذهبي - في حدود الأربعين . له نحو سبعين حديثاً . روى عن أنس ونيس بن أبي حازم والشمي وخاق ، وروى عنه شعبة والفيان وزائدة وجريز . وثقه أحمد وابن معين . (ترجمته في خلاصة الكمال ٤٦) .

(٢) شعبة هو ابن الحجاج الحافظ المشهور ، وهو الذي ذكرنا في الحاشية السابقة أنه روى عن أبي بشر ، أما أبو عوانة فهو الواح بن عبد الله الشكري . بالولاء ، الواسطي البزاز . كان من حفاظ الحديث الثقات . توفي سنة ١٧٦ هـ . (ترجمته في تهذيب التهذيب ١١٦ / ١١٠ . وقارن بتاريخ بغداد ١٣ / ٤٦٠) .

(٣) هو عطاء بن يزيد الليثي الجُندعي - بضم الجيم - أبو محمد المدني ، تزيل الشام . روى عن عقم الداري وأبي أيوب وأبي هريرة ، وروى عنه أبو صالح السمان وسهيل بن أبي صالح والزهري . وثقه النسائي ، وقال ابن سعد : مات سنة ١٠٩ (الخلاصة ١٢٦) .

الوليد بن مسلم عن عقبه بن ضمرة أنه سمع عبد الله بن قيس مولى مدرك بن عفيف قال: سألت عائشة رضي عنها عن أولاد المشركين فقالت: سألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين». وهذه كلها صحاح تبين أن السؤال إنما وقع عن أولاد المشركين، وقد جاء مطلقاً في الحديث الآخر: «أرأيت من يموت وهو صغير». على أنه لو كان السؤال عن حكم الأطفال مطلقاً لكان هذا الجواب غير ذاك على استواء أطفال المسلمين والمشركين، بل أجاب عنهم جملة من جملة بقوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، فإذا كانت سبحانه يعلم أن أطفال المسلمين لو عاشوا عملوا بطاعته، وأطفال المشركين - أو بعضهم - لو عاشوا لكانوا كفاراً، كان الجواب مطابقاً لهذا المعنى:

فصل

في أدلة من ذهب إلى أن أطفال المسلمين في الجنة

ففيها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «ما من المسلمين من يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهم الله الجنة بفضل رحمته بما لهم»^(١) يوم القيامة فيقال لهم: ادخلوا الجنة، فيقولون: لا، حتى يدخل آباؤنا؛ فيقال لهم: ادخلوا الجنة أنتم وآباؤكم بفضل رحمتي. وفي لفظ: «[ما] من [مسلم] مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث»^(٢) إلا كانوا له حجاباً من النار. ومنها

(١) في الأصل (بما لهم).

(٢) وفي هامش الأصل (الحلم). ومعنى (لم يبلغوا الحنث) لم يدركوا سن التكليف الذي يكتب فيه الحنث وهو الاثم.

حديثه ^(١) أيضاً، وقيل له: حدثنا عن رسول الله ﷺ بحديث يطيب أنفسنا ^(٢) عن مواتنا، فقال: سمعته يقول: « صغارهم دعاميص ^(٣) الجنة، يتلقى أحدهم أباه فيأخذ بثوبه كما أخذ أنا بصنفة ^(٤) نوبك هذا، فلا ينتهي حتى يدخله الله وأبويه الجنة ». ومنها حديث معاوية بن قرة عن أبيه أن رجلاً جاء بابنه إلى النبي ﷺ فقال: « أتجبه؟ » فقال: أحبك الله يا رسول الله كما أحبه، فتوضي الصبي ففقدته النبي ﷺ فقال: أين فلان بن فلان؟ قالوا: يا رسول الله، توفي ابنه، ثم دخل الرجل، فقال له رسول الله ﷺ: « أما ترضى ألا تأتي باباً من أبواب الجنة إلا جاء يفتحك لك؟ » فقالوا: يا رسول الله، أله وحده أم لنا كلنا؟ فقال: « بل لكم كلكم ». ومنها حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « ما من مسلم يتوفى له ثلاثة لم يبلغوا ^(٥) الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته ^(٦) إياهم ».

وهذه الأحاديث أكثرها في « الصحيح » وكلها صحيحة، وهذا القول في أطفال المسلمين هو المعروف من قواعد الشرع حتى إن الإمام أحمد أنكر

(١) أي حديث أبي هريرة.

(٢) روايته في صحيح مسلم ١٨٢/١٦ (يطيب به أنفسنا عن مواتنا)، وذلك أن أبا حسان مات له ابنان، فسأل أبا هريرة أن يحمله بحديث ينوبه معاه.

(٣) دعاميص - واحدها دعومص بضم الدال - أي صغار أهل الجنة. وأصل الدعومص دويبه تكون في الماء لاتفارقة. ومراد الحديث أن هذا الصغير في الجنة لا يفارقها فارز بالتووي

شرح صحيح مسلم ١٨٢/١٦.

(٤) صنفة الثوب - بفتح الصاد وكسر النون - طرفه، ويقال لها أيضاً: صنيفة.

(٥) في الأصل (لم يبلغ)

(٦) في الأصل (رحمتها).

الخلافا فيه ، وأثبت بعضهم الخلاف ، وقال : إنما الاجماع على أولاد الأنبياء خاصة .

وأبو عمر اضطرب في النقل في هذا الباب ، قال عند كلامه على « تأويل الفطرة » : قد أجمع المسلمون من أهل السنة وغيرهم إلا المجبرة على أن أولاد المؤمنين في الجنة ، ثم لما ذكر الأخبار التي احتج بها من قال : إن الأطفال جميعهم في المشيئة ، قال : فهذه الآثار وما كان مثلها احتج بها من ذهب إلى الوقوف عن الشهادة لأطفال المسلمين أو المشركين بجنة أو نار ، وإليها ذهبت جماعة كبيرة من أهل الفقه والحديث : منهم حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وابن المبارك ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم ، وهو يشبه مارمحه مالك في أبواب « القدر » ، ^(١) وما أورد في ذلك من الأحاديث ، وعلى ذلك أكثر أصحابه وليس عن مالك فيه شيء منصوص ، إلا أن المتأخرين من أصحابه ذهبوا إلى أن أطفال المسلمين في الجنة ، وأطفال المشركين خاصة في المشيئة : لأنار رويت ^(٢) في ذلك .

هذا ما ذكره ^(٣) في باب أبي الزناد في « التمهيد » ، وقال في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد » الحديث : « قد أجمع العلماء على أن أطفال المسلمين في الجنة ، ولا أعلم عن جماعتهم في ذلك خلافاً إلا فرقة شئت ^(٤) من المجبرة فجعلتهم في المشيئة ، وهو قول شاذ مهجور

(١) قارن بتنوير الحوايك شرح مؤلف مالك ٩٢/٢ (النهي عن القول بالقدر).

(٢) في الأصل (دويب) .

(٣) أي أبو عمر بن عبد البر .

(٤) في الأصل (شدة) .

مردود بإجماع أهل الحجة الذين لا يجوز مخالفتهم ولا يجوز على مثلهم الغلط في مثل هذا ، إلى ما روي ^(١) عن النبي ﷺ من أخبار الآحاد والثقات . فتأمل كيف ذكر الإجماع على أن أطفال المسلمين في الجنة ، وأنه لا يعلم في ذلك نزاعاً ، وجعل القول بالمشيئة فيهم قولاً شاذاً مهجوراً ، ونسبه في الباب الآخر إلى الحمادين ^(٢) وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وأكثر أصحاب مالك ، وهذا من السهو الذي هو عرضة للإنسان ، ورب العالمين هو الذي لا يضل ولا ينسى .

فصل

[أولاد المشركين والمذاهب العشرة فيهم]

وأما أولاد المشركين فاختلف أهل العلم فيهم على عشرة مذاهب نحن نذكر أدلتها ، ونبين راجحها من مرجوحها بحول الله وقدرته وتوفيقه .

المذهب الأول: الوقف في أمرهم

ولا نحكم لهم بمحنة ولا نار ، ونكل علمهم إلى الله . وهذا قد يعبر عنه بمذهب الوقف ، وقد يعبر عنه بمذهب المشيئة ، وأنهم تحت مشيئة الله بحكم فيهم بما يشاء ، ولا يدري حكمه فيهم ما هو . واحتج أرباب هذا القول بحجج منها ما خرّجها في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله

(١) كذا في الأصل ، ومنه (لاروي) .

(٢) الحمادان هما حماد بن زيد وحماد بن سلمة .

ﷺ قال : « [ما] من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه
كما تنتج البهيمة من بهيمة جماء ، هل تحسون فيها من جدعاء ؟ » قالوا :
يا رسول الله ، أفرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » .
ومنها ما في الصحيحين أيضاً عن ابن عباس ^(١) رضي الله عنهما أن النبي ﷺ
سئل عن أولاد المشركون ، فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . وقد تقدمت
هذه الأحاديث آنفاً . وفي صحيح أبي حاتم بن حبان ^(٢) من حديث جرير بن
حازم ^(٣) : قال سمعت أبا رجاء العطاردي قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما
يقول وهو على المنبر : قال رسول الله ﷺ : « لا يزال أمر هذه الأمة مؤمناً ^(٤)
أو مقارباً ما لم يتكلموا في ولدان والقدّر » . قال أبو حاتم : « الولدان » أراد
بهم أطفال المشركون .

وفي استدلال هذه الفرقة على ما ذهبت إليه من الوقف بهذه النصوص نظر ،
فإن النبي ﷺ لم يجب فيهم بالوقف وإنما وُكِّلَ علم ما كانوا يعملون لو
عاشوا إلى الله ، والمعنى « الله أعلم بما كانوا يعملون لو عاشوا » : فهو
سبحانه يعلم القابل منهم للهدى العامل به لو عاش ، والقابل منهم للكفر

(١) في هامش الأصل (عائدة) .

(٢) هو أحد الحفاظ الكبار محمد بن حبان بن أحمد الدارمي البُستي - بضم الباء وإسكان
الدين - أبو حاتم . توفي سنة ٣٥٤ . له (التقاسيم والأنواع) في خمس مجلدات ، وترتيبه
مختار ليس على الأبواب - ولا على المسانيد .

(٣) هو جرير بن حازم الأزدي ، أبو النضر البصري ، أحد الأعلام . قال أبو حاتم :
صدوق صالح . مات سنة ١٧٠ بعد أن اخلط ولم يحدث حال اختلاطه روى عن خلق
كثير منهم الحسن وابن سيرين ، وروى عنه ابن عون وأيوب وابنه وهب بن جرير
(الخلاصة ٥٢) .

(٤) في الأصل (موافاة) .

المؤثر له لو عاش ولكن لا يدل هذا على أنه سبحانه يحجزهم بمجرد علمه فيهم بلا عمل يعملونه، وإنما يدل هذا على أنه يعلم من يؤمن منهم ومن يكفر، بتقدير الحياة . وأما المجازاة على العلم فلم يتضمنها جوابه ﷺ .

وفي «صحيح» أبي عوانة الأسفراييني ^(١) عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : كان النبي ﷺ في بعض مغازيه ، فسأله رجل : ما تقول في اللاهين ؟ ^(٢) فسكت عنه ، فلما فرغ من غزوة الطائف إذا هو بصبي يبحث في الأرض ، فأمر مناديه فنادى : أين السائل عن اللاهين ؟ فأقبل الرجل ، فهى رسول الله ﷺ عن قتل الأطفال وقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . فقله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » عقيب نهيهم عن قتلهم تكشف لك المعنى ويوضحه ويبيّن أن الله سبحانه يعلم - لو أدركوا - ما كانوا يعملون ، وأنتم لا تعلمون ذلك ، فلمل أحدهم إذا أدرك يعمل بطاعة الله ويكون مسلماً . فهذا أحد الوجهين في جوابه ﷺ .

والوجه الثاني أنه خرج جواباً لهم حين أخبرهم « أنهم من آبائهم » فقالوا : بلا عمل ؟ فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » كما في «السنن» من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله، ذراري المؤمنين ؟ فقال : « [هم] من آبائهم » ، فقلت : يا رسول الله بلا عمل ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ، قلت : يا رسول الله، فذراري المشركين ؟ قال : « هم من آبائهم » ، قلت : يا رسول الله ،

(١) هو الامام الحافظ الكبير أبو عوانة ، يعقوب بن إسحاق الأسفراييني ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ . وقد طبع مسنده في حيدرآباد سنة ١٣٦٣ بمطبعة دائرة المعارف الثمانية .

(٢) اللاهون النافلون ، شبههم في غفلاتهم بالذين يلهون ويلبسون . وانظر فيما بعد رأي ابن قتيبة في تسميتهم باللاهين .

بلا عمل ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ^(١) . ففي هذا الحديث ما يدل على أن الذين يلحقون بآبائهم منهم هم الذين علم الله أنهم - لو عاشوا - لا اختاروا الكفر وعملوا به ، فهؤلاء مع آبائهم ، ولا يقتضي ^(٢) أن كل واحد من الذرية مع أبيه ^(٣) في النار ، فان الكلام في هذا الجنس سؤالاً وجواباً إنما يدل على التفصيل ، فان قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » يدل على أنهم متباينون في التبعية بحسب تباينهم في معلوم الله تعالى فيهم .

يبقى أن يقال : فالحديث يدل على أنهم يلحقون بآبائهم من غير عمل ، ولهذا فهمت منه عائشة رضي الله عنها ذلك فقالت : « بلا عمل » ؟ فأقرها عليه وقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . ويجاب عن هذا بأن الحديث إنما يدل على أنهم يلحقون بهم بلا عمل في أحكام الدنيا ، وهو الذي فهمته عائشة رضي الله عنها ولكن لا ينفي هذا أن يلحقوا بهم في الآخرة بأسباب أخر كما متحانهم في عرصات القيامة ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى ، فحينئذ يلحقون بآبائهم ويكونون معهم بلا عمل عملوه في الدنيا . وأم المؤمنين رضي الله عنها إنما استشكلت لحاقهم بهم ، بلا عمل عملوه ، مع الآباء ، وأجابها النبي ﷺ بأن الله يعلم منهم ما هم عاملوه ، ولم يقل لها : إنه يعذب بمجرد علمه فيهم ، وهذا ظاهر بحمد الله .

وأما حديث أبي رجاء العطاردي عن ابن عباس ففي « رفعه » نظر ،

(١) فارت بستن أبي داود ٣١٦/٤ رقم ٢٧١٢ .

(٢) في الأصل (تقتضي) .

(٣) في الأصل (أبنته) .

والناس إنما روه « موقوفاً عليه » وهو الأشبه ، وابن حبان كثيراً ما يرفع في كتابه ما يعلم أئمة الحديث أنه موقوف : كما رفع قول أبي بن كعب : « كل حرف في القرآن في القنوت فهو الطاعة » : وهذا لا يشبه كلام رسول الله ﷺ وغايته أن يكون كلام أبي . والحديث ولو صح إنما يدل على ذم من تكلم فيهم بغير علم ، أو ضرب النصوص بعضها ببعض كما يفعله أهل الجدل والمباحثة الذين لا تحقيق عندهم ، ولم يصلوا في العلم إلى غايته ، بل هم في أطراف أذيله . وبلاء الأمة من هذا الضرب ، وهم الغالب على الناس ، وبالله التوفيق .

فصل

المذهب الثاني أنهم في النار

وهذا قول جماعة من المتكلمين ، وأهل التفسير ، وأحد الوجهين لأصحاب أحمد ، وحكاه القاضي نصاً عن أحمد ، وغلطه شيخنا كما سيأتي بيان ذلك . واحتج هؤلاء بحجج : منها حديث أبي عقيل يحيى بن المتوكل ^(١) عن بهية عن عائشة رضي الله عنها [قالت :] سألت رسول الله ﷺ عن أولاد المسلمين : أين هم ؟ قال : « في الجنة » وسألته عن أولاد المشركين : أين هم يوم القيامة ؟ قال : « في النار » ، فقلت : لم يدركوا الأعمال ، ولم تجر عليهم الأقلام ، قال :

(١) هو يحيى بن المتوكل المدني ، مول آل عمر ، صاحب بية ، روى عنها وعن ابن المنكدر ، وروى عنه وكيع وأبو نعيم ، ضعفه أحمد وابن ميين . قال ابن قانع : مات سنة ١٩٩ هـ . (خلاصة الكمال ٣٦٧) .

« ربك أعلم بما كانوا عاملين . والذي نفسي بيده لئن شئت أسمعك تضاعيمهم^(١) في النار » .

ولكن هذا الحديث قد ضعفه جماعة من الحفاظ . قال أبو عمر : أبو عقيل هذا لا يحتاج بمثله عند أهل النقل . وهذا الحديث لو صح لاحتمل من الخصوص ما احتمل غيره . قال : ومما يدل على أنه خصوص لقوم من المشركين قوله : « لو شئت أسمعك تضاعيمهم في النار » ، وهذا لا يكون إلا فيمن قد مات ، وصار في النار . قال : وقد عارض هذا الحديث ما هو أقوى منه من الآثار .

قلت : مراد أبي عمر : أن هذا خاص ببعض أطفال المشركين الذين ماتوا ودخلوا النار ؛ ولا يلزم منه أن يكون هذا حكماً عاماً لجميع الأطفال . وهذا صحيح يتعين المصير إليه جمعاً بينه وبين حديث سمرة الذي رواه البخاري في « صحيحه » ، وهو صريح بأنهم في الجنة كما سيأتي .

واحتجوا بحديث عمر بن ذر عن يزيد بن أبي أمية أن البراء بن عازب رضي الله عنه أرسل إلى عائشة رضي الله عنها يسألها عن الأطفال ، فقالت : سألت رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله ، ذراري المؤمنين ؟ قال : « من آبائهم » ، قلت : بلا عمل ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ، قلت : يا رسول الله ، ذراري المشركين ؟ قال : « هم من آبائهم » ، قلت : يا رسول الله ، بلا عمل ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » هكذا قال^(٢) مسلم بن قتيبة . وقد رواه غيره عن عمر بن ذر

(١) في الأصل (تضاعيمهم) بالسين المربعة

(٢) في الأصل (هذا قال) .

عن يزيد عن رجل عن البراء . ورواه أحمد من حديث عُثْبَةَ ^(١) بن ضمرة بن حبيب ، حدثني عبد الله بن قيس مولى عفيف ^(٢) أنه سأل عائشة رضي الله عنها ؛ وعبد الله هذا ينظر في حاله ، وليس بالمشهور . وبالجملة فلا حجة في الحديث على أنهم في النار ، لأنه إنما أخبر بأنهم « من آبائهم » في أحكام الدنيا ، كما تقدم .

واحتجوا بما رواه عبد الله بن أحمد في « مسند » أبيه : حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن محمد بن فضَّيل بن غزوان ^(٣) ، عن محمد بن عثمان ، عن زاذان ^(٤) عن علي قال : سألت خديجة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن ولدين لها ماتا في الجاهلية ، فقال : « هما في النار » ، فلما رأى الكراهية في وجهها قال : « لو رأيت مكانهما لأبغضتهما » ؛ قالت : يا رسول الله ، فولدي منك ! قال : « إن المؤمنين وأولادهم في الجنة ، وإن المشركين وأولادهم في النار » ، ثم قرأ : « وَالَّذِينَ

(١) في الأصل (عُبَيْتَة) وهو تصحيف ، وإنما هو عتبة الأثيدي الحمصي . روى عن أبيه ضمرة بن حبيب وعمه المهاجر ، وروى عنه الوليد بن مسلم وعلي بن عياش (الخلاصة ٢١٨) .

(٢) في الأصل (عفيف) بالطاء ، وإنما هو عفيف بفاء من الكندي ، عم الأشت ، وهو صحابي . روى عنه ابنه إياس بن عفيف (خلاصة الكمال ١٢٧) .

(٣) هو محمد بن فضَّيل بن غزوان الضبي ، أبو عبد الرحمن الكوفي الحافظ . شيعي غال . روى عن بيان بن بشر واختار بن قفل وخلق ، وروى عنه أحمد والثوري . وقال النسائي : ليس به بأس . توفي سنة ١٩٥ (الخلاصة ٣٠٤) .

(٤) في الأصل (زاذان) بالذال المهملة ، وإنما هو زاذان بالذال المعجمة ، الكندي بالولاء ، أبو عمر البزار الكوفي . شهد خطبة عمر بن الخطاب بالجالية ، وتلقاه ابن معين . توفي سنة ٨٢ (الخلاصة ١٩٠ وقارن بالتهذيب) .

آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ . ^(١) وهذا الحد معلول من وجهين : أحدهما أن محمد بن عثمان هنا مجهول ، والثانية أن زاذان ^(٢) لم يدرك علياً . وقال الخلال ^(٣) : أخبرنا حفص بن عمر الرازي ^(٤) ، ثنا أبو زياد سهل بن زياد ، ثنا الأزرق بن قيس ، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن خديجة بنت خويلد رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ قالت : يا رسول الله ، أين أطفالنا من أزواجنا من المشركين ؟ قال : « في النار » ، وقالت : بنغير عمل ؟ قال : « قد علم الله ما كانوا عاملين » .

قال شيخنا : وهذا حديث موضوع ، لا يصح عن رسول الله ﷺ ، وهو الذي غرَّ القاضي أبا يعلى حتى حكى عن أحمد « أنهم في النار » ، لأن أحمد نص

(١) جاء رسم الآية في الأصل على هذا النحو خالياً بضمه من النقط : « والذى آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم » . ويلاحظ أن لفظ (ذريتهم) جاء على صيغة الجمع ، وهي قراءة شاذة معروفة ، أما استبدال (أبتنام) بلفظ (أبتهم) فهو أقل شيوعاً .

(٢) في الأصل (راذن) بالراء والدال المهملتين ، صوابه كما أثبتناه (زاذان) . أما قوله بعد ذلك : « إن زاذان لم يدرك علياً » فلا ينفي إمكان روايته عنه ، إلا أن روايته حيث تكون رسالة كما هو معلوم . ولذلك أكد الخزرجي أن زاذان روى عن علي (الخلاصة ١١٠) وسرد اسمي ابن مسعود وعائشة بين من روى عنهم زاذان أيضاً ؛ كما صرح بأن أبا صالح الهان وعمر بن مرة ومحمد بن جطادة قد رويوا عنه .

والحق أن ابن القيم هنا يريد أن يبين آفة الحديث المتقدم من ناحية عدم إدراك زاذان علياً لا من ناحية عدم روايته عنه ولو بطريق مرسل . وحسبنا الحكم على هذا الحديث بالضعف والعلّة أن في روايته مجهولاً وهو محمد بن عثمان !

(٣) في الأصل (الخلان) بالخاء المهملة .

(٤) في الأصل (حفص بن عمرو الزباني) بدون إعجام الهمزة الأخيرة ، وإنما هو حفص بن عمر الرازي ، أبو عمران ، نزيل البصرة ، التجار الإمام ، روى عن العوام بن حوشب ، وروى عنه العلاء بن سالم . قال الدارقطني : ضيف (الخلاصة ٧٥) .

في رواية بكر بن محمد عن أبيه : أنه سأله عن أولاد المشركين فقال: آذهب إلى قول النبي ﷺ : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ، فتوهم القاضي أن أحد أراد هذا الحديث ، وأحمد أعلم بالسنة من أن يحتاج بمثل هذا الحديث ، وإنما أراد أحمد حديث عائشة وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم .

واحتجوا أيضاً بحديث داوود بن أبي هند ^(١) عن الشعبي عن علقمة بن قيس عن سلمة بن يزيد الجعفي ^(٢) قال: أتيت أنا وأخي رسول الله ﷺ قلنا: إن أمنا ماتت في الجاهلية وكانت قري الضيف ، وتصل الرحم ، فهل ينفعها من عملها ذلك شيء ؟ قال : « لا » ، قلنا: فإن أمنا وأدت أختاً لنا في الجاهلية لم تبلغ الخنث ، فقال : « المؤودة والمؤودة في النار إلا أن تدرك الوائدة الاسلام فتسلم » رواه جماعة كثيرة عن داوود .

وفال محمد بن نصر: ثنا أبو كريب ، حدثنا معاوية ، عن هشام ، عن شيبان ،

(١) هو داوود بن أبي هند القشيري مولاهم ، أبو بكر العمري ، أحد الأعلام . روى عن الشعبي وابن المسيب وأبي العالية وأبي عتيب التهدي وعامم الأحول وخلق . وروى عنه يحيى بن سعيد قرينه وقتادة والثوري وحامد بن سلمة وخلق . وثقه أحمد والمجلي وأبو حاتم والنسائي . مات سنة ١٣٩ وقيل سنة ١٤٠ (الخلاصة ٩٥) .

(٢) في الأمل (الأشجع) والمراد : الأشجعي ، وإنما هو (الجعفي) كما أثبتناه ، وكما سيصرح به ابن القيم في الرواية التي تلي هذه مباشرة ، تقلد عن محمد بن نصر المروزي . ولله تصحيح من الناسخ وإن لم يكن التصحيح في مثله يثبت : ذلك بأن الصحابي الذي وفد مع أخيه إلى النبي في شأن أمها هو سلمة بن يزيد الجعفي (راجع الإصابة ٦٧/٢ رقم الترجمة ٣٠٠ : ٣٠١) وانظر خلاصة هذه الترجمة في حاشيتنا ٢ على الصفحة التالية) . أما سلمة بن يزيد الأشجعي فهو أحد الثفر الذين أخبروا بقصة برّوع بنت واشق . وقد ثبت ابن حجر في (الإصابة ٦٧/٢ رقم ٣٤٠٦) إلى اشتباه بعض العلماء في الاسمين ، وخطبهم بين الصحابين ، فقال : « ووم ابن عساكر في الأطراف فبصله - (أي جبل سلمة بن يزيد الأشجعي) الجعفي ، وقد وقع لي حديثه عالياً جداً في الثاني من حديث ابن مسعود لابن ساعد ... الخ » .

عن جابر بن [سمرة عن] عامر ^(١) عن علقمة بن قيس ، عن سلمة بن يزيد الجعفي ^(٢) قال : قلنا : يا رسول الله ، إن أمتنا كانت تصل الرحم ، وتقري الضيف ، وتطعم الطعام ، وإنها كانت وأدت في الجاهلية فأتت قبل الاسلام ، فهل ينفعها عمل إن عملنا عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا ينفع الاسلام إلا من أدرك . أمكم وما وأدت في النار » . وروى أبو إسحاق عن عامر ، عن علقمة ، عن عبدالله ^(٣) عن النبي ﷺ قال : « الواثمة والمؤودة في النار » ^(٤) ، وهذا لا يدل على أنهم كلهم في النار ؛ بل يدل على أن بعض هذا الجنس في النار ، وهذا حق كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وقد رد بعضهم على الحديث بأنه مخالف لنص القرآن قال تعالى : « وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ » ، سواء كان المعنى أنها تُسأل سؤال توبيخ

(١) في الأصل (عن جابر بن عامر) والصواب ما أثبتناه (عن جابر بن سمرة عن عامر) . وأولها هو جابر بن سمرة بن جنادة السوائي - بضم المهملة - نزيل الكوفة : صحابي مشهور ، روى عنه عامر بن شراحيل المشهور بالشامي ، وتيم بن طرفة . قال الذهبي في (الكشف) : مات سنة ٧٢ ، وفي التهذيب : قيل سنة ٧٤ ، وقيل سنة ٧٦ ، وقارن بالخلاصة . . . أما نانيها فهو عامر بن شراحيل الشامي .

(٢) قوله (الجعفي) هو الصواب ، وله يصحح اسمه الوارد سهواً أو توهماً (الأشجع) في الرواية السابقة . قال ابن حجر في (الاصابة ٦٧/٢ رقم ٣٤٠٠) : « سلمة بن يزيد الجعفي نزل الكوفة ، وكان قد وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه ، وروى عنه حديث ، قلت : يا رسول الله ، إن أمتنا مليكة كانت تصل الرحم - وهو الحديث الذي تجده هنا في « أحكام أهل الذمة » - وقال المرزباني : وفد هو وأخوه لأنه قيس بن سلمة بن شراحيل فأسلما ... الخ » .

(٣) في هذا الاسناد عامر هو الشامي ، وعلقمة هو ابن قيس ، وعبد الله هو الصحابي المشهور ابن مسعود .

(٤) قارن بسنن أبي داود ٤ / ٣١٨ رقم الحديث ٤٧١٧ .

لمن وأدها ، أو تطلب من ^(١) وأدها كما تطلب الأمانة ممن ائتمن عليها . وعلى التقديرين ، فقد أخبر سبحانه أنه لا ذنب لها تُقتل به في الدنيا ، قتلة واحدة ، فكيف تقتل في النار قتلات دائمة ولا ذنب لها ؟ ! والله أعلم وأرحم من ذلك ، لأنه إذا كان قد أنكر على من قتلها بلا ذنب ، فكيف يعذبها تبارك وتعالى بلا ذنب ؟ وهذا المعنى حق لا يعارض نص القرآن ، فإنه لم يخبر أن المؤودة في النار بلا ذنب ، فهذا لا يفعله الله قطعاً ، وإنما يدخلها النار بحجة التي يقيمها يوم القيامة إذا ركب في الأطفال العقل ، وامتنعهم ، وأخرجت المحنة منهم ما يستحقون به النار .

واحتجوا بما روى البخاري في « صحيحه » في احتجاج الجنة والنار عن النبي ﷺ قال : « وأما النار فينشىء الله لها خلقاً يسكنهم إياها » قالوا : فهؤلاء ينشئون للنار بغير عمل فلأن يدخلها من ولد في الدنيا بين كافرين وأولى .

قال شيخنا : وهذه حجة باطلة ، فإن هذه اللفظة وقعت غلطاً من بعض الرواة ، وبينها البخاري رحمه الله تعالى في الحديث الآخر الذي هو الصواب ، فقال في « صحيحه » ^(٢) : ثنا عبد الله بن محمد ، ثنا عبد الرزاق ، ثنا معمر ، عن همام ^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنهم قال : قال النبي ﷺ : تحاجت

(١) في الأصل (من) .

(٢) انظر صحيح البخاري ١٣٨/٦ .

(٣) هو التامي الجليل همام بن منبه تلميذ الصحابي أبي هريرة ، وقد روى عنه صحيفة قيمة فيها ١٣٨ حديثاً نشرها الدكتور محمد حميد الله . وفي طبقات ابن سعد أن همام بن منبه توفي سنة ١٠١ هـ .

الجنة والنار ، فقالت النار : أوثرتُ بالمتكبرين والمتجبرين ، وقالت الجنة : مالي لا يدخلني إلا ضعفاء (١) الناس وسقطهم ! قال الله عز وجل للجنة : أنتِ رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي ، وقال للنار : أنتِ عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي ، ولكل واحدةٍ منكما ملؤها . فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فنقول : قط قط ، فهناك تمتلئ ويُرَوَّى بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله من خلقه أحداً . وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقاً ، هذا هو الذي قاله رسول الله ﷺ بلاريب ، وهو الذي ذكره (٢) في «التفسير» ، وقال في باب ماجاء في قول الله عز وجل : «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» : ثنا عبد الله بن سعيد ، ثنا يعقوب ، ثنا أبي ، عن صالح بن كيسان ، عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : «اختصمت الجنة والنار إلى ربهما ، فقالت الجنة : يارب ما لها لا يدخلها إلا ضعفاء الناس وسقطهم ؟ وقالت النار [ما لها لا يدخلها إلا المتجبرون] فقال للجنة : «أنتِ رحمتي» ، وقال للنار : «أنتِ عذابي أصيب بك من أشاء ، ولكل واحدةٍ منكما ملؤها» . قال : فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً ، وإنه ينشئ للنار من يشاء ، فيلقون فيها ، فنقول (٣) : هل من مزيد ؟ ! ويلقون فيها وتقول (٣) : هل من مزيد ؟ ! ثلاثاً ، حتى يضع قدمه فيها فتمتلئ ويُرَوَّى بعضها إلى بعض ، وتقول : قط قط ، فهذا غير محفوظ ، وهو مما اقلب لفظه على بعض الرواة قطعاً كما

(١) في الأصل (الضعفاء) .

(٢) أي البخاري في صحيحه . كتاب التفسير ٦/١٣٨ .

(٣) في الأصل بالموضين «فيقول» ، ويقول «مع أن الضمير يعود إلى النار كما هو واضح .

أقلب على بعضهم أن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، [فعلوه: إن ابن أم مكتوم] يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال، . وله نظائر من الأحاديث المقلوبة من المتن (١) .

وحديث الأعرج عن أبي هريرة هذا لم يحفظ كما ينبغي ، وسياقه يدل على أن راويه لم يقيم متنه ، بخلاف حديث همام عن أبي هريرة .

واحتجوا بما في الصحيح من حديث الصعب بن جثامة (٢) أنه سأل النبي ﷺ عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من ذرارهم ونسأهم ، فقال رسول الله ﷺ : « هم منهم » ، وفي لفظ : « هم من آبائهم » ، فقال الزهري : ثم نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والولدان (٣) . ولا حجة لهم في هذا فإنه إنما سئل عن أحكام الدنيا ، وبذلك أجاب ، والمعنى : أنهم إن أصيبوا في التبييت والغارة فلا قود ولا دية على من أصابهم لكونهم أولاد من لا قود ولا دية لهم . وعلى ذلك مخرج الحديث سؤالاً وجواباً .

واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ » (٤) ، وهذا يدل على أن ذرية الكافرين تلحق بهم ولا يلحقون بالمؤمنين وذرياتهم ، فإن الله تعالى شرط في الإلحاق إيمان الآباء ، وهذا لا حجة فيه ، لأن الله تعالى إنما أخبر عن إلحاق ذرية المؤمنين بأبائهم ، ولم يخبر

(١) ومن ذلك قول بعض الرواة « حتى لا تعلم بينه ما تنفق شماله » في حديث السبعة الذين يظلهم الله .

(٢) هو الصحابي الصعب بن جثامة - بفتح الجيم وتشديد المثناة - بن يزيد بن قيس الليثي الحجازي ، توفي في خلافة الصديق .

(٣) قارن بسنن أبي داود ٧٢/٣ رقم ٢٦٦٨ .

(٤) راجع ما ذكرناه في قراءة ابن القيم المفضلة لهذه الآية ص ٦٢٦ ح ١ .

عن ذرية الكفار بشيء ، بل الآية حجة على تقيض ما ادعوه من وجهين :
أحدهما إخباره أنه لم ينقص الآباء بهذا الالحاق من أعمالهم شيئاً ^(١) ، فكيف
يعذب هذه الذرية بلا ذنب ؟ الثاني أنه سبحانه نبه على أن هذا الالحاق مختص
بأهل الإيمان ، وأما الكفار فلا يؤخذون إلا بكسبهم ، فقال تعالى : «كُلُّ
أَمْرٍ إِيمًا كَسَبَ رَهِينٌ» .

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى إخباراً عن نوح أنه قال : «وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا
كَفَّارًا» ، والفاجر والكفار من أهل النار . وهذا لا حجة فيه ، لأنه إنما أراد به
كفار أهل زمانه قطعاً ، وإلا فمنْ بعمد من الكفار قد ولد بعضهم الألباء ،
كما ولد آزر إبراهيم الخليل . وأيضاً ، فقله : «فَاجِرًا كَفَّارًا» حال مقدرة ،
أي من إذا عاش كان فاجراً كفاراً ، ولم يرد به أن أطفالهم حال سقوطهم
يكونون فجرة كفرة ، كما تقدم بيانه ^(٢) .

فصل

المذهب الثالث أنهم في الجنة

وهذا قول طائفة من المفسرين والفقهاء والمتكلمين والصوفية ، وهو اختيار
أبي محمد بن حزم وغيره . واحتج هؤلاء بما رواه البخاري في «صحيحه» ^(٣) عن

(١) لقوله في تمة الآية (وما ألتام من عملهم من شيء) أي ما قصصنا .

(٢) في الاصل (بنائه) .

(٣) قارن بصحيح البخاري ١/ ٤٤ .

سمرة بن جندب ^(١) رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ مما يكثر أن يقول لأصحابه : « هل رأى أحد منكم رؤيا » ؟ قال : فيقص عليه من شاء الله أن يقص ، وإنه قال لنا ذات غداة : « إنه أتاني الليلة آتيان » وذكر الحديث ، وفيه : « فأتينا على روضة معتمّة ، فيها من كل لون الربيع ، وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً ، وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط » . ثم قال : « وأما الولدان حوله فكل مولود مات على الفطرة » ، فقال بعض المسلمين : يا رسول الله ، وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله ﷺ : « وأولاد المشركين . قالوا : فهذا الحديث الصحيح الصريح هو فصل الخطاب .

وفي مستخرج البرقاني من حديث عوف الأعرابي عن أبي رجاء العطاردي عن سمرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » فناداه الناس : يا رسول الله ، وأولاد المشركين ! قال : « وأولاد المشركين » . وقال أبو بكر بن حمد ابن القطيعي : حدثنا بشر بن موسى حدثنا هوزة بن خليفة حدثنا عوف عن خنساء بنت معاوية قالت : حدثني عمي [قالت] : قلت يا رسول الله ، من في الجنة ؟ قال : « النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة ، والمؤودة في الجنة » ، وكذلك رواه بNDAR عن غندر عن عوف . واحتجوا بقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى . » واحتجوا بقوله :

(١) هو الصحابي الجليل سمرة بن جندب ، كان من حلفاء الأنصار . وكان غلاماً على عهد رسول الله فكان يحفظ عنه ، وفي رسالته إلى بنيه علم كثير . توفي سنة ٥٨ وقيل سنة ٦٠ . « ترجمته في الإصابة ٧٧٠ » .

« فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا : فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » .
 واحتجوا بقوله ﷺ حاكياً عن ربه تعالى أنه قال : « إني خلقت عبادي
 حنفاء كلهم ، وإني أمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً » ، واحتجوا أيضاً
 بقوله تعالى : « فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ، لَا يَصْلَاهَا » الآية ، وقوله في النار :
 « أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » ، وقوله « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ » ، الآية ، وقوله :
 « رَسُولًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ » الآية ، وقوله لا إبليس : « لَا مَلَأْنَا
 جَهَنَّمَ » الآية .

قالوا : والقرآن مملوء من الأخبار بأن دخول النار إنما يكون بالأعمال ،
 بقوله : « هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ » ، وقوله : « وَأَقْتُوا يَوْمًا تُنْزَجُونَ
 فِيهِ إِلَى اللَّهِ » الآية ، وقوله : « وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا
 هُمُ الظَّالِمِينَ » ، وقوله : « وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ، قَالَ :
 إِنَّكُمْ مَا كُنتُمْ . لَقَدْ جِئْتُمُ بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ » ،
 وقوله : « وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخِزْنَةِ جَهَنَّمَ : ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ
 عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ . قَالُوا : أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ؟
 قَالُوا : بَلَى ، قَالُوا : فَادْعُوا ، وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ » ،
 وقوله تعالى : « وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ » ، وقوله « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا
 كَسَبَتْ رَهِينَةٌ » . ونظير ذلك في القرآن كثير . وأيضاً ، فالدار دار جزاء ،
 فلا يدخلها من لا ذنب له ، وما ثمَّ إلا دار الثواب أو دار العقاب . فإذا لم
 يدخلوا النار دخلوا الجنة .

قالوا : واذا كلف الله ينشئ للجنة خلقاً آخرين يدخلهم إياها بلا عمل ،
فالأطفال الذين ولدوا في الدنيا أولى بها .

قالوا : وإذا كان كل مولود يولد على الفطرة إلى أن يفسر أبواه فطرته ، فإذا
مات قبل التغيير مات على الفطرة ، فكان من أهل الجنة .

قالوا : وقد أخبر تعالى أنه خلق عباده حنفاء مسلمين وأب الشياطين
اجتالهم عن دينهم ، فمن مات قبل اجتيال الشياطين مات على الحنيفية ، فيكون
من أهل الجنة ، ودليل ذلك ما روى مسلم في « صحيحه » من حديث عياض
ابن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل : « إني خلقت عبادي
حنفاء » الحديث . وزاد محمد بن إسحاق عن نور بن يزيد عن يحيى بن جابر
عن عبدالرحمن بن عابد عن عياض بن حمار عن النبي ﷺ قال : « إن الله خلق
آدم وبنيه حنفاء مسلمين ، وأعطاهم المال حلالاً لا حراماً » .

قالوا : وأيضاً ، فالتار دار عدله تعالى ، لا يدخلها إلا من يستحقها ، وأما
الجنة فدار فضله فيدخلها من أراد بعمل وغير عمل ، وإذا كانت النار دار عدله
فمن لم يعص الله طرفة عين كيف يجازى بالنار خالداً مخلداً أبداً الآباد ؟ قالوا :
وأيضاً ، فلو عذب الأطفال لكان تعذيبهم إماماً مع تكليفهم بالإيمان أو بدون التكليف .
والقسمان متممات ، أما الأول فلاستحالة تكليف من لا تميز له ولا عقل أصلاً ،
وأما الثاني فممتنع أيضاً بالنصوص التي ذكرناها وأمثالها من أن الله تعالى لا يعذب
أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه .

قالوا : وأيضاً ، فتعذيبهم إما أن يكون لعدم وقوع الإيمان منهم ، وإما
لوجود الكفر منهم ، والقسمان باطلان أما الثاني فظاهر ، لأن من لا عقل

له ولا تمييز لا يعرف الكفر حتى يختاره . وأما الأول فلو عذبوا لعدم وجود
 الايمان الفعلي منهم لاشتركوا هم وأطفال المسلمين في ذلك : لاشتراكهم في
 سببه . فان قلتم : أطفال المسلمين منعهم تبعهم لأبائهم من العذاب ، بخلاف أطفال
 المشركين فانهم يعذبون تبعاً لأبائهم وإهانة لهم وغيظاً ، قيل : هذا خطأ ،
 فان الله لا يعذب أحداً بذنب غيره ، كما قال تعالى : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ
 وِزْرَ أُخْرَى » ، وقال : « فَمَالِ يَوْمَ لَا تَظْلُمُ نَفْسٌ شَيْئاً » الآية .

قالوا : وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من هم بسينته فلم يعملها
 لم تكتب عليه حتى يعملها » ، فاذا لم يعاقب المكلف بما يهيم به من السيئات
 كيف يعاقب الطفل بما لم يعمله ولم يهيم به ولم يخطر بباله ؟

قالوا : ولا خلاف بين الناس أن الطفل الذي لم يميز إذا مات طفلاً ، وقد علم
 الله منه أنه لو عاش لقتل النفوس وسفك الدماء وغصب الأموال ، فان الله
 لا يعذبه على ذلك .

قالوا : وأما قوله ﷺ في أطفال المشركين « هم من آبائهم » فانما أراد
 أنهم منهم في أحكام الدنيا . وأما قوله « الله أعلم بما كانوا عاملين » فانه لم يرد به
 أنه يجزيهم بعلمه فيهم وإن لم يقع معلومه ^(١) في الخارج .

قالوا : وأيضاً ، فانما قال هذا قبل أن يوحى إليه في أمرهم ، فلما أوحى إليه
 أنهم في الجنة أخبر به أصحابه .

قلت : وهذا الجواب لا يصح ، فانه أخبر بهذا في حديث الأسود بن سريع
 وحديث أبي هريرة ، وهما من ^(٢) تأخر إسلامه إلى بعد خيبر ، وإنما الجواب

(١) في الأصل (معلوم) .

(٢) في الأصل (ثما) .

الصحيح أن يقال : إنه ﷺ لم يخبر بأن الله يعذبهم على علمه فيهم ، وإنما أخبر بأنه « أعلم بما هم عاملون مما يستحقون به العقاب » ، فإذا امتحنوا في الآخرة وعملوا بمعصيته ظهر معلومه فيهم ، فعاقبهم بما هم عاملون لا بمجرد علمه . قالوا : وأما حديث خديجة رضي الله عنها « أنهم في النار » فلا يصح ، وقد تقدم كلام الناس فيه . وأما حديث « الائمة والموودة في النار » فليس في الحديث أن الموودة لم تكن بالغة ، فلعلها وئدت بعد بلوغها . فان قلتم : فلفظ الحديث « يارسول الله ، إن أمنا وأدت أختنا لنا في الجاهلية لم تبلغ الحنث » فقال رسول الله ﷺ : « الائمة والموودة في النار » ، فقد قال أبو محمد بن حزم : هذه اللفظة وهي قوله « لم تبلغ الحنث » ليست من كلام رسول الله ﷺ بلا شك ، ولكنها من كلام سلمة بن يزيد الجعفي وأخيه اللذين سألا رسول الله ﷺ ، فلما أخبر ﷺ أن « الموودة في النار » كان ذلك إنكاراً وإبطالاً لقولها « لم تبلغ الحنث » وتصحيحاً ، لأنها كانت قد بلغت الحنث بوحى من الله إليه ، بخلاف ظنهما : لا يجوز إلا هذا القول ، لأن كلامه ﷺ لا يتناقض ولا يتكاذب ولا يخالف كلام ربه ، بل (١)

كلامه يصدق بعضه بعضاً ، ويوافق ما أخبر به عن ربه عز وجل (٢) ، ومعاذ الله من غير ذلك ! وقد صح إخبار النبي ﷺ بأن أطفال المشركين في الجنة ، وقال تعالى : « وإذا الموءودة سئلت ، بأي ذنب قتلت » : فنص تعالى على أنه لا ذنب (٣) للموودة ، فكان هذا ميئناً لأن إخبار النبي ﷺ

(١) في الأصل (بك) .

(٢) في الأصل (عن رجل) ، ولا معنى له هنا .

(٣) في الأصل (لا جنب) .

بأن تلك المؤودة في النار إخبار عن أنها كانت قد بلغت الحنث بخلاف ظن إختوها . وقد روى هذا الحديث ، عن داوود بن أبي هند ، محمد بن أبي عدي وليس هو دون المعتمر ، ولم يذكر فيه « لم تبلغ الحنث » ؛ ورواه أيضاً عن داوود عبيدة بن حميد ، فلم يذكر هذه اللفظة التي ذكرها المعتمر ، ثم ساق الحديثين ، ثم روى من طريق أبي داوود عن الشعبي ، عن علقمة ، عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « الوائدة والمؤودة في النار » ثم قال : هذا مختصر ، وهو على ما ذكرنا أنه ﷺ إنما عني ^(١) بذلك التي « قد بلغت » ^(٢) ، لا يجوز غير هذا . قال : وقد يمكن أن يهمل فيه الشعبي ، فإنه مرة أرسله ، ومرة أسنده ، ولا يخلو ضرورة هذا الخبر من أنه وهم ، أو أن أصله مرسل ، كما رواه أبو داوود : ثنا إبراهيم بن موسى ، أنا يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة ^(٣) ، عن عامر الشعبي قال : قال رسول الله ﷺ ؛ أو أنه إن صح عنه ﷺ فأنما أراد به التي بلغت لا يجوز غير ذلك .

قلت : وهذا الجواب في غاية الضعف ، ولا يجوز أن ينسب إلى رسول الله ﷺ [أنه] سئل عن مؤودة لم تبلغ الحنث ، فأجاب ^(٤) عن بلغت الحنث ، بل إنما خرج جوابه ﷺ لنفس ما سئل عنه ، فكيف ينسب إليه أنه ترك الجواب عما سئل عنه ، وأجاب عما لم يسأل عنه موهماً أنه المسؤول عنه ،

(١) في الأصل (عاب)

(٢) الذي فالأصل (لا بلغت) ، والصواب (قد بلغت) كما أثبتناه .

(٣) في سنن أبي داوود ٣١٨/٤ رقم ٤٧١٧ تجد هذا الحديث نفسه بهذا الاستناد ، إلا أن ابن أبي زائدة يقول : حدثني أبي عن عامر ، ثم يقول يحيى بن زكريا (أي ابن زائدة) : فحدثني أبو إسحاق أن عامراً حدثه بذلك عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) في الأصل (فيجب) .

ولم ينبه السائل؟! هذا لا يظن برسول الله ﷺ أصلاً .

وأما قوله : « إن هذا الحديث قد روي بدون هذه اللفظة » فلا يضره ذلك ، لأن الذي زادها ثقة ثبت لا مطعن فيه ، وهو المعتمر بن سليمان ، كيف وقد صرح بالسماع من داود بن أبي هند ، واختصار ابن أبي عدي وعبيدة بن حميد لها لا يكون قادحاً في رواية من زادها . وأيضاً ، لو لم تذكر في السؤال لكان جواب النبي ﷺ شاملاً لها بعمومه ، كيف وإنما كانت عادتهم وأد الصغار لا الكبار ! ولا يضره إرسال الشعبي له ، وإنما الجواب الصحيح عن هذا الحديث أن قوله ﷺ : « إن الائمة والمؤودة في النار » جواب عن تينك^(١) الائمة والمؤودة اللتين سئل عنها ، لا إخبار عن كل وائمة ومؤودة ، فبعض هذا الجنس في النار ، وقد يكون هذا الشخص من الجنس الذي في النار . ويدل عليه حديث بشر بن موسى عن هوزة بن خليفة عن عوف عن خنساء بنت معاوية قالت : حدثني عمي [قالت] : قلت : يا رسول الله ، من في الجنة ؟ قال : « النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة ، [والمؤودة في الجنة] » رواه جماعة عن عوف . وأخبره ﷺ لا تتعارض ، فيكون كلامه دالاً على [أن] بعض هذا الجنس في الجنة وبعضه في النار ، وهذا هو الحق كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : « وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ » فهذا السؤال إنما هو إقامة لحجته سبحانه على تعذيب من وأدها : إذ قتل نفساً بغير

(١) في الأصل (تلك) .

حقها . وأما حكمه سبحانه فيها هي فإنه يحكم فيها بغير حكمه في الأبوين ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

فصل

واحتجوا أيضاً على أنهم في الجنة بما رواه يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم المديني عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « سألت ربي اللاهين من خزية البشر ألا يعذبهم ، فأعطانيهم فهم خدم أهل الجنة » ، ويحدث عائشة رضي الله عنها قالت : سألت خديجة رضي الله عنها النبي ﷺ عن أولاد المشركين ، فقال « هم مع آبائهم » ثم سأله بعد ذلك ، فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ، ثم سأله بعد ذلك ، فنزلت : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ، فقال : « هم على الفطرة » ، أو قال : « هم في الجنة » : ذكره أبو عمر في « الاستنكار » ، ولم يذكر له ^(١) إسناداً ، فينظر في إسناده ثم قال : وآثار هذا الباب معارضة لحديث « الوائمة والموودة في النار » ، وما كان مثله ، وإذا تعارضت الآثار وجب ^(٢) سقوط الحكم بها ، ورجعنا إلى الأصل : وهو أنه لا يعذب [الله] أحداً إلا بذنب ، لقوله تعالى : « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً » وقوله « أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ » وآي القرآن كثير في هذا المعنى . على أي أقول : إن الله ليس بظلام للعبيد ، ولو عذبهم لم يكن ظالماً لهم ، ولكن جلّ من

(١) في الأصل (ولم يذكره) .

(٢) في الأصل (وحب) .

تسمى بالغفور الرحيم الرؤوف الحليم أن يكون من صفته إلا حقيقة « لا إله إلا هو ، لا يسأل عما يفعل » . قلت : وآثار هذا الباب الصحيحة ليس فيها بحمد الله تعارض ، وحديث « الوائدة والموؤودة في النار » قد تقدم الجواب عنه . ومعارضة الأحاديث الباطلة للأحاديث الصحيحة لا توجب سقوط الحكم بالصحيحة ، والأحاديث الصحيحة يصدق بعضها بعضاً .

فصل

المذهب الرابع أنهم في منزلة بين الجنة والنار

فإنهم ليس لهم إيمان يدخلون به الجنة ، ولا لأيمانهم إيمان يتبعهم أطفالهم فيه تكميلاً لثواب وزيادة في نعيم ، ^(١) وليس لهم من الأعمال ما يستحقون به دخول النار ، ولا من الإيمان ما يدخلون به الجنة ، والجنة لا يدخلها إلا نفس مؤمنة ، والنار لا يدخلها إلا نفس كافرة : وهذا قول طائفة من المفسرين .

قالوا : وهم أهل الأعراف . قال عبد العزيز بن يحيى الكِنَاني ^(٢) : هم الذين ماتوا في الفترة ، وأطفال المشركين . وأرباب هذا القول إن أرادوا أن هذا المنزل مستقرهم أبداً فباطل ، فإنه لا مستقر إلا الجنة أو النار ؛ وإن أرادوا أنهم يكونون فيه مدة ، ثم يصيرون إلى دار القرار ، فهذا ليس بممتنع .

(١) في الأصل (نعيم) .

(٢) هو العقبة الشافعي المناظر عبدالعزيز بن يحيى الكِنَاني المكي ، طالت صحبته للإمام الشافعي وخرج معه إلى اليمن . توفي سنة ٥٢٠ هـ . له تصانيف كثيرة طبع منها كتاب : (الحَيِّدَة) إلا أن القلمي في ميزان الاعتدال ١/٢ ، ١٠٤ لا يصح نسبة هذا الكتاب إليه ، فكتابه موضع عليه ، وقارن تهذيب التهذيب ٦/٣٦٠ .

والصحيح في أهل الأعراف أنهم قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، فقصرت بهم حسناتهم عن النار ، وقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة ، فبقوا بين الجنة والنار : كذا قال غير واحد من الصحابة : (١) منهم حذيفة وأبو هريرة وغيرهما .

فصل

المذهب الخامس

أنهم مردودون إلى محض مشيئة الله بلا سبب ولا عمل . فيجوز أن يعذبهم جميعهم برحمته ، وأن يدخل بعضهم الجنة وبعضهم النار . ولا سبيل لنا إلى إثبات شيء من هذه الأقسام إلا بنحو يجب المصير إليه ، وكلها جائزة بالنسبة إلى الله ، وإنما يترجح بعضها على بعض بمجرد المشيئة : وهذا قول الجبرية نفاة الحكمة والتعليل ، وقد ظن كثير من هؤلاء أن هذا جواب النبي ﷺ حين (٢) سئل عنهم فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ، وهذا الفهم غلط على رسول الله ﷺ ، وجوابه لا يدل على ذلك أصلاً ، بل هو حجة عليهم ، فإنه لم يقل : هم في مشيئة الله ، يفعل فيهم ما يشاء بلا سبب ولا عمل ، بل أخبر أن الله يعلم أعمالهم التي يستحقون بها الثواب أو العقاب لو عاشوا . وقد دلت الآثار التي سندكرها على ظهور معلومه فيهم . في الدار الآخرة . الذي يقع عليه الثواب والعقاب . وهذا المذهب مبني على أصول الجبرية المنكرين للأسباب والحكم والتعليل ، وهو مذهب مخالف للعقل والفظوة والقرآن والسنة وجميع ما جاءت به الرسل .

(١) انظر في تفسير ابن كثير ٢/٢١٦ آراء أولئك الصحابة في أهل الأعراف .

(٢) في الأصل (حيث) واستعمال مثلها هنا غير فصيح .

فصل

المذهب السادس : أنهم خدم أهل الجنة ، وماليكهم معهم بمنزلة أرقامهم وماليكهم في الدنيا :

وهذا مذهب سلمان . واحتج هؤلاء بما رواه يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم المدني عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « سألت ربي اللاهين من ذرية البشر ألا يصذبهم ، فأعطانيهم ، فهم خدم أهل الجنة » يعني الصبيان .

قال الدارقطني : ورواه عبد العزيز الماجشون عن ابن المنكدر عن يزيد الرقاشي عن أنس . فهذان ^(١) طريقان ، وله طريق ثالث عن فضيل بن سليمان عن عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن أنس .

قال ابن قتيبة : اللاهون من « لهيت عن الشيء » إذا غفلت عنه ، وليس هو من « لهوت » ، وهذا الحديث ضعيف ، فإن يزيد الرقاشي ^(٢) واه ، وعبد الرحمن بن إسحاق ^(٣) ضعيف ، و[أما] فضيل بن سليمان ^(٤) فينظر فيه .

(١) في الأصل (فله) .

(٢) هو يزيد بن أبيان الرقاشي ، أبو عمرو البصري ، تكلم فيه شعبة ، وقال الفلاس : « ليس بالقوي » ، وضمه ابن معين (خلاصة الكمال ٣٦٩) .

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطي الأنصاري - أو الكوفي - أبو شيبة ، ضمه الإمام أحمد (خلاصة الكمال ١٨٩) .

(٤) هو الفضيل بن سليمان النخعي ، أبو سليمان البصري . مات سنة ١٨٦ . قال أبو زرعة : لبن . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . لكن ابن حبان وثقه (الخلاصة ٢٦٤) .

وقال محمد بن نصر المروزي : حدثنا سعد بن مسعود ، ثنا الحجاج بن نصر ،
 حدثنا مبارك بن فضالة عن علي بن زيد عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ
 في أولاد المشركين ، قال : « خدم أهل الجنة » . حدثنا عيسى بن مساور ،
 ثنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن حسان الكناني ^(١) ، أخبرنا محمد بن المنكدر
 عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « سألت ربي اللاهين
 من ذرية البشر ألا يعذبهم ، فأعطانيهم » . وهذا طريق رابع لحديث أنس ،
 فينظر في عبد الرحمن بن حسان ^(٢) هذا

وقال محمد بن نصر : ثنا أبو كامل ، ثنا أبو عوانة عن أبي قتادة عن أبي مرآة
 عن سلمان قال : « أطفال المشركين خدم أهل الجنة » . حدثنا عمرو بن زرارة ،
 ثنا إسماعيل عن سعيد عن قتادة عن أبي مرآة العجلي قال : قال سلمان :
 « ذراري المشركين خدم أهل الجنة » .

فصل

المذهب السابع أن حكمهم حكم آبائهم في الدنيا والآخرة

فلا يفردون عنهم بحكم في الدارين : فكما أنهم منهم في الدنيا فهم منهم في
 الآخرة . والفرق بين هذا المذهب وبين مذهب من يقول : « هم في النار » أن
 صاحب هذا المذهب يجعلهم معهم تبعاً لهم ، حتى لو أسلم الأبوان بعد موت
 أطفالهما لم يحكم لأفراطهما بالنار . وصاحب القول الآخر يقول : هم في النار ،

(١) في الأصل (الكندي) صوابه ما أثبتناه .

(٢) هو عبد الرحمن بن حسان الكناني ، أبو سعيد اللطيني . روى عن رجاء بن
 حيوة ، وروى عنه الوليد بن مسلم ، قال الدارقطني : « لا بأس به » . الخلاصة ١٩١ .

لكونهم ليسوا بمسلمين، ولم يدخلوا النار تبعاً . وهؤلاء يحتجون بحديث عائشة رضي الله عنها الذي تقدم ذكره « أنهم في النار » ، وبما في « الصحيحين » من حديث الصعب بن جشامة : سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذرائعهم فقال : « هم منهم » . ومثله حديث الأسود بن سريع وقد تقدم . واحتجوا بحديث ابن مسعود « الوائدة والمؤودة في النار » ، فدخلت الوائدة النار بكفرها ، والمؤودة تبعاً لها .

قالوا : وكما أن إلتباع ذرية المؤمنين بآبائهم كان إكراماً لهم وزيادة في ثوابهم ، وأن الإلتباع إنما يستحق بإيمان الآباء ، فكذلك إذا انتفى إيمان الآباء انتفى الإلتباع الذي تحصل به النجاة ولا حجة لهم في شيء من ذلك : أما حديث عائشة فالصحيح فيه ما تقدم ذكره ، وجواب النبي ﷺ لها بقوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . وأما حديثها الآخر - وهو قوله « هم في النار » - فلا يصح ، وقد تقدم الكلام عليه ^(١) . وأما قوله « هم من آبائهم » فليس فيه تعرض للعذاب ، وإنما فيه أنهم منهم في الحكم ، وأنهم إذا أصيبوا في البيات ^(٢) لم يضمنوا : وهذا مصرح به في حديث الصعب والأسود بن سريع أنه في الجهاد . وأيضاً ، قالني ﷺ إنما قال : « هم من آبائهم » ولم يقل : هم مع آبائهم ، وفرق بين اللفظين ؛ وكونهم « منهم » لا يقتضي أن يكونوا « معهم » في الآخرة ، بخلاف كونهم « منهم » فإنه يقتضي أن تثبت لهم أحكام الآباء في الدنيا من النوارث والخصانة والولاية وغير ذلك من أحكام الإيلاد ، والله تعالى يخرج الطيب من الخبيث ، والمؤمن

(١) ارجع الى ص ٦٢٥ - ٦٢٦ .

(٢) في الأصل (البيان) بالنون ، ولا معنى له ، إنما هو (البيات) بالتاء : الفارق في اليل .

من الكافر. والحديث إنما دل على أنهم « من آبائهم » ، وهذا لا شك فيه أنهم يولدون منهم ، ولم يرد النبي ﷺ إلا أخبار بمجرد ذلك وإنما أراد أنهم « منهم » في الحكم ، وهو لم يقل : على دين آبائهم .

فإن قيل : لو لم يكونوا على دينهم ، وكأقوا على الحنيفية ، كما ذكرتم ، لوجب أن يصلى عليهم إذا ماتوا ، وأن يدفنوا في مقابر المسلمين ، وأن يرثهم أقاربهم المسلمون ، وألا يمكن أبوام من تهويدهم وتنصيرهم : إذ لا يجوز تمكين الكافر من تهويد المسلم وتنصيره ، فدل انتفاء هذا كله على أنهم « منهم في الدين » ، وأنهم تبع لهم فيه ، كما أن أطفال المسلمين منهم في الدين ، وأنهم تبع لهم فيه ، قيل : هذا [وما] تقول سواء ^(١) إذا لم يكن الطفل مع أبويه أو مع كافله من أقاربه عملاً بمقتضى الفطرة والحنيفية التي خلقوا عليها . وأما إذا كان الطفل بين أبويه فان الذي خلقه على الفطرة والحنيفية أقر أبويه على تربيته وتهويده وتنصيره ، وذلك لضرورة بقاء نوع الكفار في الأرض : إذ لو منع من ذلك [مانع] - فالآباء يموتون ، والأطفال يحكم لهم بحكم الاسلام - لا قطع الكفر من الأرض ، وكان الدين كله دين الاسلام ، وبطل الجهاد . والحكمة الالهية اقتضت أن يكون في الأرض الكفار والمسلمون ، والأبرار والفجار ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ؛ وليس [في] ترك الصلاة عليهم ما يوجب أن يكونوا كفاراً مخلدين ، فالشهداء هم من أفضل المسلمين [و] لا يصلى عليهم . وأما انقطاع التوارث بينهم وبين أقاربهم المسلمين فلا يقتضي أيضاً أن يكونوا كفاراً في أحكام الآخرة ، فالعبد المسلم لا يرث ولا يورث ، وكثير من العلماء يورث المسلم مال

في الأصل : (هذا تقول سوا اذا لم يكن الطفل...) الخ.

المرتد إذا مات على ردة ، وهذا القول هو الصحيح ، وهو اختيار شيخنا . وهذا معاذ بن جبل ، ومعاوية بن أبي سفيان ، ومسروق بن الأجدع ، وخلق من الصحابة والتابعين ، وإسحاق بن راهويه وغيره من الأئمة يورثون المسلمين من أقاربهم الكفار إذا ماتوا . وأما حديث ابن مسعود « الوائمة والمؤودة في النار » فقد تقدم أن هذا الحديث إنما يدل على أن بعض الأطفال في النار ، ولا يدل على أن كل مؤودة في النار ، وقد تقدم جواب أبي محمد بن حزم وما فيه ^(١) . وأحسن من هذين الجوابين أن يقال : هي في النار ما لم يوجد سبب يمنع دخولها النار : ففرق بين كون الوأد « مانعاً » من دخول النار وكونه « غير مانع » ، فالنبي ﷺ أخبر أن المؤودة في النار : أي كونها مؤودة غير مانع لها من دخول النار بسبب يقتضي الدخول .

فصل

المذهب الثامن أنهم يكونون يوم القيامة تراباً

حكاه أرباب المقالات عن ثمامة بن أشرس ^(٢) ، وهذا قول لعله اخترع من تلقاء نفسه ، فلا يعرف عن أحد من السلف ، وكان قائله رأى أنهم لا نواب لهم ولا عقاب ، فالحقهم بالبهائم . والأحاديث الصحاح والحسان وآثار الصحابة تكذب هذا القول ، وترد عليه قوله .

(١) ارجع إلى جواب ابن حزم ص ٦٣٧ وانظر ما فيه من الضعف ص ٦٣٨ .

(٢) هو ثمامة بن أشرس النيمري ، أبو من ، من كبار المعتزلة ، اتصل بالرشيد تم بالمأمون . توفي سنة ٢١٣ (تاريخ بغداد ١٤٥/٧) .

فصل

المذهب التاسع مذهب الإمساك

وهو ترك الكلام في المسألة نفيًا وإثباتًا بالكلية ، وجعلها مما استأثر الله بعلمه وطوى معرفته عن الخلق . قال إسحاق بن راهويه : حدثنا يحيى بن آدم ثنا جرير بن حازم ، عن أبي رجاء العطاردي : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول : « لا يزال أمر هذه الأمة مؤامًا - أو مقاربًا - حتى يتكلموا أو ينظروا في الولدان والقدر » ، وفي لفظ « في الأطفال والقدر » قال يحيى بن آدم : فذكرته لابن المبارك فقال : أيسكت الانسان على الجهل ؟ قلت : فتأمر بالكلام ؟ فسكت .

وقال محمد بن نصر : ثنا عمرو بن زرارة^(١) . أخبرنا إسماعيل بن علفية عن ابن عوف قال : كنت عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل فقال : ما كان بين قتادة وبين حفص بن عمر في أولاد المشركين ؟ (قال : وتكلم ربيعة الرأي في ذلك) فقال القاسم : إن الله انتهى عند شيء فأتوها وقفوا عنده ! قال : فكأنما كانت نار فأطقت !

فصل

المذهب العاشر أنهم يمتحنون في الآخرة

ويرسل إليهم الله تبارك وتعالى رسولاً ، وإلى كل من لم تبلغه الدعوة : فمن

(١) هو عمرو بن زرارة بن وفد الكلبي ، أبو محمد النيسابوري المقرئ - الحافظ ، روى عن حشبه وعبد العزيز بن أبي حازم ، قال محمد بن عبد الوهاب الفراء : « هو ثقة ثقة » توفي سنة ٢٢٣ (الخلاصة ٢ : ٥) .

أطاع الرسول دخل الجنة ، ومن عصاه دخل النار . وعلى هذا ، فيكون بعضهم في الجنة وبعضهم في النار . وهذا قول جميع أهل السنة والحديث : حكاه الأشعري ^(١) عنهم في كتاب « الإبانة » ^(٢) الذي اتفق أصحابه على أنه تأليفه ، وذكره ابن فورك ^(٣) ، وذكره أبو القاسم بن عساكر ^(٤) في تصانيفه ، وذكر لفظه في حكايته قول أهل السنة والحديث ، وطعن بذلك على من « بدع » الأشعري وضله . قال فيه : « وجملته قولنا أن نقرأ بالله تبارك وتعالى ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، وما جاء من عنده ، وما روى لنا الثقات عن رسول الله ﷺ لا نرد من ذلك شيئاً » ، إلى أن قال : « وقولنا في الأطفال - أطفال المشركين - أن الله عز وجل يؤجج لهم ناراً في الآخرة ، ثم يقول : « اقتحموها » كما جاءت الرواية بذلك » هذا قوله في « الإبانة » وهو من آخر كتبه . وقال في كتاب « المقالات » ^(٥) : « وإن الأطفال أمروهم إلى الله ، إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم كما يريد » .

(١) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، شيخ أهل السنة والجماعة . انبؤى سنة ٥٣٠ هـ .

(٢) أي الإبانة عن أصول الديانة

(٣) ابن فورك (بالقاء المضمومة والواو الساكنة والراء المفتوحة والكاف) هو محمد بن الحسن بن فورك ، ويكنى أبا بكر . من التكاوين الأصوليين المشهورين . له في معاني القرآن وأصول الفقه أكثر من مئة كتاب . توفى سنة ٦٠٠ هـ (إنباء الرواة ١١٠/٣) وابن خلكان (٤٨٢/١) .

(٤) هو علي بن الحسن الدمشقي ، الشافعي ، أبو القاسم ، المشهور بابن عساكر ، خاتمة الجبابذة الحفاظ . توفى سنة ٥٧١ هـ .

(٥) أي مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين .

وهذا المذهب حكاه محمد بن نصر المروزي في كتابه في الرد على ابن قتيبة « واحتج له فقال : (ذكر الأخبار التي احتج بها من أوجب امتحانهم واختبارهم في الآخرة) فقال : حدثنا إسحاق ، أخبرنا معاذ بن هشام ، حدثنا أبي ، عن قتادة ، عن الأخنف بن قيس ، عن الأسود بن سريع أن نبي الله ﷺ قال : « أربعة يمتحنون يوم القيامة : رجل أصم لا يسمع ، ورجل أحمق ، ورجل هرم ، ورجل مات في الفترة . أما الأصم فيقول : يارب قد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً ؛ وأما الأحمق فيقول : يارب قد جاء الإسلام والصبيان يرموني بالبر ، وأما الهرم فيقول : يارب قد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً ؛ وأما الذي مات في الفترة فيقول : ما أتاني لك رسول ؛ فيأخذ مواعيقهم ليطيعنّه ، فيرسل إليهم رسولاً : أن ادخلوا النار ، فوالذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً . » حدثنا إسحاق ، أخبرنا معاذ بن هشام ، أخبرني أبي عن قتادة ، عن الحسن ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بمثل هذا الحديث ، غير أنه قال في آخره : « فن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن لم يدخلها سُحِبَ إليها » . حدثنا أبو بكر بن زنجوة^(١) ، ثنا عبد الرحمن بن معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « ثلاثة يمتحنون يوم القيامة : المعتوه ، والذي هلك في الفترة ، والأصم » ، فذكر الحديث . حدثنا محمد بن يحيى ، ثنا أبو نصر التمار ، ثنا

(١) هو حميد بن غنم بن قتيبة الأزدي النسائي : من حفاظ الحديث . أظهر السنة في نسا . له كتب في الآداب النبوية والترغيب والترهيب ، وكتابه في (الأموال) قيم جداً ، منه نسخة مخطوطة في الظاهرية بدمشق ، ولكنها ناقصة . توفي سنة ٢٥١ هـ (تذكرة الحفاظ ٢/ ١١٨)

حماد بن سلمة ، عن علي بن يزيد ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أربعة كلهم يوم القيامة يُبدلي على الله بحجة وعند : رجل هلك في الفترة ، ورجل أدرك الإسلام هَرِمًا ، ورجل أصم أبكم ، ورجل معنوه ، فيبعث الله إليهم رسولاً فيقول : أطيعوه ، فيأتيهم الرسول ، فيؤجج لهم ناراً فيقول : اقتحموها ، فمن اقتحمها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن لا^(١) حقت عليه كلمة العذاب . حدثنا محمد بن يحيى ، ثنا سعيد بن سليمان ، عن فضيل بن مرزوق ، عن عطية ، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « المالك في الفترة ، والمعنوه ، والمولود » قال : « يقول المالك في الفترة : لم يأتني كتاب ولا رسول ، ثم تلا : « وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا : رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ؛ ويقول المعنوه : رب لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً ؛ قال : ويقول المولود : رب لم أدرك العقل . قال : فترفع لهم نار ، فيقال لهم : ردوها [أ] وادخلوها . قال : فيردوها أو يدخلها من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل ؛ وبمسك عنها من كان في علم الله شقياً لو أدرك العمل . فيقول : إياي عصيتم ، فكيف رسلي ؟ !

قال محمد بن نصر : ورواه أبو نعيم الملائي ، عن فضيل ، عن عطية ، عن أبي سعيد « موقوفاً » : حدثنا أبو بكر بن زنجوية ، ثنا محمد بن المبارك المنصورى ، ثنا عمر بن واقد ، عن يونس بن حبيب^(١) ، عن أبي إدريس ، عن معاذ

(١) كذا بالأصل ، والمراد (ومن لم يقتحمها) .

(٢) هو يونس بن حبيب - بفتح الحاء المهملة وإسكان اللام وفتح الباء الموحدة - الحميري =

ابن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يؤتى بالمسوخ أو المسوخ عقلاً -
والهالك في الفترة، والهالك صغيراً فيقول المسوخ عقلاً: يارب لو آتيتني عقلاً ما كان
من آيتته عقلاً بأسعد مني بقله. ويقول الهالك في الفترة: يارب لو آتيتني عمراً
ما كان من آيتته عمراً بأسعد بعمره مني، فيقول الرب سبحانه: لأن أمر كُرم بأمر
أفتطيع نبي؟ فيقولون: نعم وعزتك يارب. فيقول: اذهبوا فادخلوا النار. قال:
لو دخلوها ما ضرهم. قال: فيخرج عليهم قوايض يظنون أنها قد أهلكت ما خلق الله
من شيء، فيرجعون سراعاً فيقولون: خرجنا [كتاباً ما كان من آيتته كتاباً
بأسعد بكتابه مني، ويقول الهالك صغيراً: يارب لو آتيتني] وعزتك - نريد
دخولها، فخرجت علينا قوايض ظننا أنها قد أهلكت ما خلق الله من شيء. ثم
يأمرهم الثانية فيرجعون كذلك ويقولون مثل قولهم، فيقول الرب سبحانه:
قبل أن أخلقكم علمت ما أنتم عاملون، وعلى علي خلقنكم، وإلى علي
تصيرون جميعكم^(١). فتأخذهم النار».

حدثنا أحمد بن عمرو، أخبرنا جرير، عن ليث، عن عبد الوارث، عن
أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالمولود،
والمعتوه، ومن مات في الفترة، وبالمعمر الفاني. قال: كلهم يتكلم بحجته،
فيقول الرب تعالى لعنق من النار: ابرز، فيقول لهم: إني كنت أبعث إلى
عبادي رسلاً من أنفسهم، وإني رسول نفسي إليكم، فيقول لهم: ادخلوا
هذه، فيقول من كتب عليهم الشقاء: يارب أنى ندخلها ومنها كنا نفر! قال:
ومن كتب عليه الشقاوة يتخى فيقنحهم فيها مسرعاً فيقول الرب تعالى:

= لمسمي اراد . روى عن مائة رواية ، روى عن الأوزاعي ومروان بن الحجاج . والله
إبراهيمي . فتنه المسودة ٣٧ - ٣٨ . دهش (إحصاء ٢١) .

قد عاندتموني^(١) وقد عصيتموني ، فأنتم لرسلي أشد تكذيباً ومعصية ،
فيدخل هؤلاء الجنة وهؤلاء النار .

حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن الصباح ، ثنا ريجان بن سعيد الباجي ،
عن عباد بن منصور ، عن أيوب ، عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي ،
عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ^(٢) أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا
كان يوم القيامة جاء أهل الجاهلية يحملون أوثانهم على ظهورهم ، فيسألهم ربهم :
ما كنتم تعبدون ؟ فيقولون : ربنا لم ترسل إلينا رسولا ، ولم يأتنا لك أمر .
ولو أرسلت إلينا رسولا لكننا أطوع عبادك لك ! فيقول لهم ربهم : أرايتم
إن أمرتكم بأمر تطيعوني ؟ فيقولون : نعم ، فيؤمرون أن يعمدوا إلى جهنم
فيدخلوها فينطلقون حتى إذا رأوها فإذا لها تغيظ وزفير ، فيها بونها فيرجعون
إلى ربهم ، فيقولون : يا ربنا ، فرقنا منها ، فيقول ربهم تبارك وتعالى :
تزعمون أنكم إن أمرتكم بأمر أطعتموني ، فيأخذ موثقهم فيقول : اعمدوا
إليها فادخلوها ، فينطلقون حتى إذا رأوها فرقوا ورجعوا إلى ربهم فقالوا :
ربنا ، فرقنا منها ، فيقول : ألم تعصوني موثيقكم لتضعوني ؟ اعمدوا إليها
فادخلوها . فينطلقون حتى إذا رأوها فزعوا ورجعوا ، فقالوا : فرقنا يارب ،
ولا نستطيع أن ندخلها ، فيقول : ادخلوها داخرين . قال نبي الله ﷺ : لو
دخلوها أول مرة كانت عليهم برداً وسلاماً .

(١) في الأصل (عابتكموني) .

(٢) هو ثوبان بن جدد ، أبو عبد الله ، أسبه من السراة (بين مكة واليمن) اشتراه النبي
صلى الله عليه وسلم ثم أعفاه ، فلم يزل يخدمه إلى أن مات . توفي خمس سنة : ٥٥ . (الإسناء
٢١٢/١ والاستيعاب ٢٠٩/١) .

فان قيل : هذه الأحاديث - مع ضعفها - مخالفة لكتاب الله ولقواعد الشريعة ، فان الآخرة ليست دار تكليف ، وإنما هي دار جزاء ؛ ودارُ التكليف هي دار الدنيا ، فلو كانت الآخرة دار تكليف لكانَ ثمَّ دار جزاء غيرها ، قال أبو عمر في « الاستدكار » ، وقد ذكر بعض هذه الاحاديث : وهذه الاحاديث كلها ليست بالقوية ، ولا تقوم بها حجة ، وأهل العلم ينكرون أحاديث هذا الباب ، لأن الآخرة دار جزاء وليست دار عمل ولا ابتلاء ، وكيف يكلفون دخول النار وليس ذلك في وسع المخلوقين ، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها ؟ ولا يخول من مات في الفترة من أن [يكون مات] كافراً أو غير كافر ، فان مات كافراً جاحداً فان الله حرم الجنة على الكافرين ، فكيف يتمتعون ؟ وإن كان معذوراً بأنه لم يأتَهُ نذير ولا رسول فكيف يؤمر أن يقتحم النار وهي أشد العذاب ؟ والطفل ومن لا يعقل أخرى ألا يتمتع بذلك . فالجواب من وجوه : أحدها أن أحاديث هذا الباب قد تضافرت وكثرت بحيث يشد بعضها بعضاً ، وقد صحح الحفاظ بعضها كما صحح البيهقي وعبد الحق وغيرها حديث الأسود ابن سريع . وحديث أبي هريرة إسنادُه صحيح متصل ، ورواية معمر له عن أبي طاووس عن أبيه عن أبي هريرة « موقوفاً » لا تنصره ، فانا إن سلكننا طريق الفقهاء والأصوليين في الأخذ بالزيادة من الثقة فظاهرٌ ، وإن سلكننا طريق الترجيح - وهي طريقة المحدثين - فليس من رُكعة بدون من وقته في الحفظ والإتيان . الوجه الثاني أن غاية ما يقدر فيه أنه موقوف على الصحابي ، ومثل هذا لا يقدم عليه الصحابي بالرأي والاجتهاد ، بل يجزم بأن ذلك توقيف لا عن رأي

الوجه الثالث أن هذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً ، فأنها قد تعددت طرقها ، واختلفت مخارجها ، فيمد كل البعد أن تكون باطلة على رسول الله ﷺ لم يتكلم بها وقد رواها أئمة الاسلام ودوتوها ولم يطمئنا فيها .

الوجه الرابع أنها هي الموافقة للقرآن وقواعد الشرع ، فهي تفصيل لما أخبر به القرآن أنه لا يذنب أحدٌ إلا بعد قيام الحجة عليه ، وهؤلاء لم يقيم عليهم حجة الله في الدنيا ، فلا بد أن يقيم حجته عليهم ، وأحق المواطن أن تقام فيه الحجة يوم يقوم الأشهاد ، ونسمع الدعاوى ، وقام البينات ، ويختصم الناس بين يدي الرب ، وينطق كل أحد بحجته ومعذرتة ، فلا تنفع الظالمين معذرتهم وتنفع غيرهم .

الوجه الخامس أن القول بموجبها هو قول أهل السنة والحديث كما حكاه الأشعري عنهم في « المقالات » وحكى اتفاقهم عليه وإن كان قد اختار هو فيها أنهم مردودون إلى المشيئة ، وهذا لا ينافي القول بالمنعائهم ، فإن ذلك هو موجب المشيئة .

الوجه السادس أنه قد صح - بذلك - القولُ بها عن جماعة من الصحابة ، ولم يصح عنهم إلا هذا القول . والقول بأنهم خدم أهل الجنة صح عن سلمان ، وفيه حديث مرفوع قد تقدم ؛ وأحاديث الامتحان أكثر وأصح وأشهر .

الوجه السابع قوله : « وأهل العلم ينكرون أحاديث هذا الباب » جوابه أنه - وإن أنكرها بعضهم - فقد قبلها الأكثرون ، والذين قبلوها أكثر من الذين أنكروها وأعلم بالسنة والحديث ، وقد حكى^(١) [فيه] الأشعري اتفاق أهل السنة والحديث ، وقد

(١) في الاصل (حكاه) .

بيننا أنه مقتضى قواعد الشرع .

الوجه الثامن أنه قد نص جماعة من الأئمة على وقوع الامتحان في الدار الآخرة ، وقالوا : لا ينقطع التكليف إلا بدخول دار القرار ، ذكره البيهقي عن غير واحد من السلف .

الوجه التاسع ما ثبت في «الصحيحين»^(١) من حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد رضي الله عنهما في الرجل الذي هو آخر أهل الجنة دخلاً إليها : أن الله تعالى يأخذ عهوده ومواثيقه ألا يسأله غير الذي يعطيه ، وأنه يخالفه ويسأله غيره ، فيقول الله له : ما أعذرك ! وهذا العذر منه لمخالفته العهد الذي طاعه ربه عليه ، وهذه معصية منه .

الوجه العاشر قد ثبت أنه سبحانه يأمرهم في القيامة بالسجود ، وبحول بين المخالفين وبينه : وهذا تكليف بما ليس في الوسع قطعاً ، فكيف ينكر التكليف بدخول النار اختياراً ؟

الوجه الحادي عشر أنه قد ثبت امتحانهم في القبور وسؤالهم وتكليفهم الجواب : وهذا تكليف بعد الموت برد الجواب .

الوجه الثاني عشر أن أمرهم بدخول النار ليس عقوبة لهم ، وكيف يعاقبهم على غير ذنب ؟ وإنما هو امتحان واختبار لهم : هل يطيعونه أو يعصونه ؟ فلو أطاعوه ودخلوها لم تضرهم وكانت عليهم برحاً وسلاماً ، فلما عصوه وامتنعوا من دخولها استوجبوا عقوبة مخالفة أمره ، والملوك قد تمتحن من يظهر طاعتهم هل هو منطو عليها بباطنه ، فيأمرونه بأمر شاق عليه في الظاهر هل يوطن

١٠٠ اظر في البحاري كتاب الرقاق (الباب ٥١) وملا كتاب الايمان ٢/٢٩٣ .

نفسه عليه آم لا . فان أقدم عليه ووطن نفسه على فعله أعفوه منه ، وإن امتنع وعصى أزموه به أو عاقبوه بما هو أشد منه . وقد أمر الله سبحانه الخليل بذبح ولده ولم يكن مراده سوى توطئ نفسه على الامتثال والتسليم وتقديم محبة الله على محبة الولد ، فلما فعل ذلك رفع عنه الأمر بالدبح . وقد ثبت أن الدجال يأتي معه بمثل الجنة والنار وهي نار في رأي العين ولكنها لا تحرق ، فن دخلها لم تضره : فلو أن هؤلاء يوطنون أنفسهم على دخول النار التي أمروا بدخولها طاعة لله ومحبة له وإيثاراً لمرضاته وتقرباً إليه بنحمل ما يؤلمهم لكان هذا الإقدام والقصد منهم لمرضاته ومحبته يقلب تلك النار برداً وسلاماً كما قلب قصد الخليل التقرب إلى ربه وإيثار محبته ومرضاته وبذل نفسه وإيثاره إياه على نفسه تلك النار بأمر الله برداً وسلاماً : فليس أمره سبحانه بإيأام بدخول النار عقوبة ولا تكليفاً بالمتنع ، وإنما هو امتحان واختبار لهم هل يوطنون أنفسهم على طاعته أم ينطوون على معصيته ومخالفته . وقد علم سبحانه ما يقع منهم ، ولكنه لا يجازيهم على مجرد علم فيهم ما لم يحصل معنونه الذي يترتب عليهم به الحجة ، فلا أحسن من هذا يفعلهم وهو محض العدل والحكمة .

الوجه الثالث عشر ^(١) أن هذا مطابق لتكليفه عباده في الدنيا ، فإنه سبحانه لم يستفد بتكليفهم منفعة تعود إليه ، ولا [هو] محتاج إليه ^(٢) ، وإنما

(١) في الأصل (الرابع عشر) وبسده في الأصل نفسه (الوجه الثالث عشر) ثم (الوجه الرابع عشر) وهكذا دواليك حتى (الوجه الثامن عشر) ولا ريب أن في تماقب الأعداد بهذا السرد سهواً من الناسخ . لذلك منصح ابتداء من هذا الوجه الثالث عشر تماقب جميع الوجوه حتى تبلغ يسرد آخرها الوجه التاسع عشر . ولكفي بهذا التنبه خشية التكرار .
(٢) قوله : « ولا [هو] محتاج إليه » أي إلى تكليف عباده .

امتنعهم وابتلاهم^(١) ليقين من يؤثر رضاه ومحبته ويشكره ممن يكفر به ويؤثر سخطه : قد علم منهم من يفعل هذا وهذا ، ولكنه بالابتلاء ظهر معلومه الذي يترتب عليه الثواب والعقاب ، وتقوم عليهم به الحجة . وكثير من الأوامر التي أمرهم بها في الدنيا نظير الأمر بدخول النار ، فإن الأمر بالقائه فوسمهم بين سيوف أعدائهم ورماحهم ، وتعريضهم لأسرهم لهم وتعذيبهم واسترقاقهم ، لعله أعظم من الأمر بدخول النار ، وقد كلف الله بني إسرائيل قتل أنفسهم وأولادهم وأرواحهم وإخوانهم لماء عبدوا المعجل لما لهم في ذلك من المصلحة ، وهذا قريب من التكليف بدخول النار ، وكلف على لسان رسوله المؤمنين إذا رأوا نار الدجال أن يقعوا فيها - لما لهم في ذلك من المصلحة - وليست في الحقيقة نارا وإن كانت في رأي العين نارا ، وكذلك النار التي أمروا بدخولها في الآخرة إنما هي برد وسلام على من دخلها ، فلم يأت بذلك أثر لكان هذا هو مقتضى حكمته وعذله ، وموجب أممائه وصفاته .

الوجه الرابع عشر أن القائل قائلان : قائل بأنه سبحانه يفعل بمحض المشيئة والإرادة من غير تعليل ولا غاية مطلوبة بالفعل ، وقائل بمراعاة الحكم والغايات المحمودة والمصالح . وعلى المذهبين فلا يمتنع الامتناع في هرصات القيامة ، بل على القول الأول هو ممكن جائز لا يتوقف العلم به على أمر غير إخبار الصادق . وعلى المذهب الثاني هو الذي لا يليق بالرب سواه ولا يقتضي أسماؤه وصفاته غيره ، فهو متعين .

الوجه الخامس عشر قوله : « وليس ذلك في وسع المخلوقين » جوابه من وجهين :

(١) في الأصل (وابتلاهم) .

أحدهما أنه في وسعهم وإن كان يشق عليهم ، وهؤلاء عباد النار يتهاقنون فيها ويلقون أنفسهم فيها طاعةً للشیطان ، ولم يقولوا : « ليس في وسعنا » مع تألمهم بها غاية الألم ، فعباد الرحمن إذا أمرهم أرحم الراحمين بطاعته باقتحامهم النار كيف لا يكون في وسعهم وهو إنما يأمرهم بذلك لمصلحتهم ومنفعتهم ؟ الثاني أنهم لو وطنوا أنفسهم على اتباع طاعته ومرضاته لكانت عين نعيمهم ولم تضرهم شيئاً .

الوجه السادس عشر أن أمرهم باقتحام النار المفضية بهم إلى النجاة منها بمنزلة السكي الذي يحسم الداء ، وبمنزلة تناول الدواء الكريه الذي يعقب العافية ، وليس من باب العقوبة في شيء . فإن الله سبحانه اقتضت حكمته وحده وغناه ورحمته ألا يعذب من لا ذنب له ، بل يتعالى ويتقدس عن ذلك كما يتعالى عما يناقض صفات كماله ، فالأمر باقتحام النار للخلاص منها هو عين الحكمة والرحمة والمصلحة : حتى لو أنهم بادروا إليها طوعاً واختياراً ورضى حيث علموا أن مرضاته في ذلك قبل أن يأمرهم به لكان ذلك عين صلاحهم وسبب نجاحهم ؛ فلم يفعلوا ذلك ولم يمتثلوا أمره وقد تيقنوا وعلموا أن فيه رضاه وصلاحهم ، بل هان عليهم أمره وعزت عليهم أنفسهم أن يبدلوا له منها هذا القدر الذي أمرهم به رحمة وإحساناً لا عقوبة

الوجه السابع عشر أن أمرهم باقتحام النار كأمر المؤمنين بركوب الصراط الذي هو أحق من الشعرة وأحد من السيف ^(١) . ولا ريب أن ركوبه من أشق الأمور وأصعبها حتى أن الرسل لتذفق منه وكل منهم يسأل الله السلامة !

(١) انظر على سبيل المثال مسند أحمد ٧٥/٣ والحديث رقم ٢٣٢٧ في موطن مالك

فركوب هذا الجسر الذي هو في غاية المشقة كافتحام النار ، وكلاهما طريق إلى النجاة .
 الوجه الثامن عشر قوله : « ولا يخلو من مات في الفترة من أن يكون كافراً
 أو غير كافر ، فإن كان كافراً فإن الله حرم الجنة على الكافرين ، وإن كان
 معذراً بأنه لم يأت رسول فكيف يؤمر باقتحام النار ؟ » جوابه من وجوه :
 أحدها أن يقال : هؤلاء لا يحكم لهم بكفر ولا إيمان ، فإن الكفر هو جحود
 ما جاء به الرسول ، فشرط تحققه بلوغ الرسالة ، والإيمان هو تصديق الرسول
 فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، وهذا أيضاً مشروط بلوغ الرسالة ، ولا يلزم من
 انتفاء أحدهما وجود الآخر إلا بعد قيام سببه ، فلما لم يكن هؤلاء في الدنيا
 كفاراً ولا مؤمنين كان لهم في الآخرة حكم آخر غير حكم الفريقين .

فإن قيل : فأنتم تحكمون لهم بأحكام الكفار في الدنيا من التوارث والولاية والمناكحة ،
 قيل : إنما نحكم لهم بذلك في أحكام الدنيا لا في الثواب والعقاب ، كما تقدم بيانه .
 الوجه الثاني سلمنا أنهم كفار ، لكن انتفاء العذاب عنهم لا انتفاء شرطه
 وهو قيام الحجة عليهم ، فإن الله تعالى لا يعذب إلا من قامت عليه حجته .

الوجه الثالث قوله : « وإن كان معذراً كيف يؤمر أن يقتحم النار وهي أشد
 العذاب ؟ » فالذي قال هذا يوم أن هذا الأمر عقوبة لهم ، وهذا غلط ، وإنما
 هو تكليف واختبار ، فإن بادروا إلى الامتنال لم تضرهم النار شيئاً .

الوجه التاسع عشر قوله : « كيف يمتحن الطفل ومن لا يعقل ؟ » كلام
 فاسد فإن الله سبحانه يوم القيامة ينشئهم عقلاء بالعين ، ويمتحنهم في هذه الحال ،
 ولا يقع الامتحان بهم وهم على الحالة التي كانوا عليها في الدنيا : فالسنة وأقوال
 الصحابة وموجب قواعد الشرع وأصوله لا تر ديمثل ذلك ، والله أعلم .

الشروط العمرية

وأحكامها وموجباتها^(١)

قال عبد الله بن الإمام أحمد : حدثني أبو شَرَحْبِيل الحمصي عيسى
ابن خالد قال :

(١) نذكر الفارئ - قبل أن يضي في قراءة هذا البحث - بما سبق أن صرح به ابن القيم
ص ٢٥ من طبعتنا لأحكام الذمة من أنه « سيدكر في آخر الجواب الشروط العمرية وشرحها » .
وقد لبنا في حاشية الصفحة المذكورة نفسها على ورود هذه الشروط في الربع الأخير من مخطوطة
(أحكام أهل الذمة) ، وهامي ذي تأتي في موضعها على ما كنا أخبرنا به ، يليها - حتى آخر ما بين
أيدينا من المخطوطة - ترجمها المفصل الدقيق .

وكان قد استأنسنا ، بورود هذه الشروط مع شرحها الكامل ، على أن القسم الموجود
من مخطوئتنا هذه - وهو ما نشره الآن - يكاد يستغرق الأصل بمرته ، وأن القسم المفقود من
هذه المخطوطة ينبغي أن يكون ضئيلاً مما يستلزم ابن القيم في إسهاب الشرح وتفصيله كما جرت
عادته في أكثر تصانيفه . وكما مضينا في تحقيق (أحكام أهل الذمة) ازدادنا اقتناعاً بهذه الحقيقة .
وسوف نجد الفرصة للإشارة إلى هذه الملاحظة الهامة كلما عرضت لنا مناسبة ، كما أننا سوف
نزيدها توضيحاً إن شاء الله في موضعها الطبيعي لدى ختام شرح الشروط العمرية التي صرح ابن
القيم بأنها آخر الجواب ، ونوشك نحن أن نقول في ضوء تعريجه : إنها كذلك آخر الكتاب ،
أو كان محتماً أن تكون هي آخره وختامه لولا استطراد هذا الإمام السلفي في تفصيل بعض
الإفالة وإيراد بعض النصوص حول آخر مبحث من مباحث هذه الشروط العمرية .

وننجز هذه الفرصة لنعم الفارئ ، بأننا - وقد أضفينا إلى هذه الشروط ، وأيقنا أنها ، كما
أراد مؤلفها ، خاتمة لهذا الكتاب ، ولا حظنا استقلال موضوعها فضلاً على أهميته - استحسننا
إنما لفائدة طبعها على صورتين : إحداهما ثابتة للكتاب على أنها آخر مبحث فيه ، والأخرى
منفردة عنه كأنها بحث جديد . على أننا في هذه الصورة الثانية المستقلة خاصة - ورغم ترقيننا
صفحاتها ابتداءً مثلاً برقم كل كتاب مفرد مستقل - لا يفوتنا أن نذكر بأن لها ترقيمها الأصلي متتابعاً =

حدثني عمر أبو اليان^(١) وأبو المغيرة^(٢) قالا : أخبرنا إسماعيل بن عياش^(٣) قال : حدثنا غير واحد من أهل العلم قالوا : كتب أهل الجزيرة

على حسب موقعها في الربع الأخير من (أحكام أهل الأمة) ليبرف الفارسي أن ابن القيم ألّفها في الأصل ذيلًا لكتابه ، لا مستقلة قائمة برأسها حقًا .

وجدير بالذكر أن ابن القيم نفسه - كما سيرى الفارسي - في أواخر هذا البحث - قد استثمر الحاجة إلى إفراء هذه الشروط من جهة الكتاب ، فعين يتحدث في أحد الفصول القادمة عن مشاركة اليهودي والنصراني يشير إلى تقدم هذه المسألة مستوفاة فيما مضى من بحوث كتابه ثم يقول : « وإذا ذكرناها ليتم الكلام على شرح كتاب عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يفرد من جملة الكتاب ، وبالله التوفيق » - (في الأصل المخطوط ص ٢٢٠ وارتقبها في موضعها من هذه المطبوعة) .

وهكذا كان ما أفردناه من بحث هذه الشروط - في إحدى صورتها هذه المطبوعة - تحقيقًا لما نوهاه ابن القيم من فائدة في هذا الأفراد .

(١) كذا في الأصل (عمر أبو اليان) . وقد يجعل الباحث فيرى أن (عمر) تصحيف (عامر) إن كان يعلم أن أبا اليان الحنفي يدعى عامر بن عبد الله بن لحفي - بضم اللام وفتح الحاء المهملة - المؤتلف (الخلاصة ١٠٦) . إذ أن عامرًا هذا معاصر لصفوان بن عمرو ، وقد روى عن أبيه عبد الله بن لحفي الذي روى عن الصحابين عمر وهماذ ، فليس معاصرًا لآبي المغيرة الحنفي الذي ذكر اسمه في إسناد هذه الرواية عن شروط عمر ، فلعل اسم (عمر) مقسم ، ولعل أبا اليان المقصود هنا هو الحكيم بن نافع القضاعي ، الحنفي ، الذي روى عن حريز بن عثمان وشعيب بن أبي حمزة وطائفة ، وروى عنه عبد الله الدارمي وأبو زرعة الدمشقي . قال ابن سعد والبخاري : مات سنة ٢٢٢ هـ (الخلاصة ٧٦ - ٧٧) .

(٢) أبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج ، الخولاني ، الحنفي ، روى عن حريز بن عثمان والداؤزاعي وطائفة . وروى عنه الامام أحمد وسلفه بن شبيب . وثقه الدارقطني قال البخاري : مات سنة ٢١٢ هـ (الخلاصة ٢٠٥)

(٣) في الأصل (بن عياس) بل كانه (عباس) باباء والسين المهملتين ، وصوابه (عياش) كما أثبتته باباء اثنتا النعتية والشرين المسجدة . وإسماعيل بن عياش هو أبو عتبة الحنفي ، عالم الشام وأحد مشايخ الإسلام . روى عن ترحيل بن مسلم وزيد بن أسلم وخلق ، وروى عنه الثوري والأعمش وشيخاه وأبو اليان وسعيد بن منصور وخلق . وثقه أحمد وابن معين والبخاري في أهل الشام ، وضبطوه في الحجازيين . مات سنة ١١١ هـ عن بضع وسبعين سنة (الخلاصة ٣٠) .

إلى عبد الرحمن بن غنم : « إنا حين قدمت بلادنا طلبنا اليك الأمان
لأنفسنا وأهل ملتنا على أننا شرطنا لك على أنفسنا ألا نُحدثَ في مدينتنا
كنيسة ، ولا فيما حولها ديراً ولا قلاية ولا صومعة رهاب ؛ ولا نمجد ماخرب
من كنائسنا ولا ما كان منها في خطط المسلمين ، وألا نمنع كنائسنا من المسلمين
أن ينزلوها في الليل والنهار ، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل ، ولا تؤوي
فيها ولا في منازلنا جاسوساً ، وألا نكتم غشاً للمسلمين ، وألا نضرب
بنوا قيسنا إلا ضرباً خفياً ^(١) في جوف كنائسنا ، ولا نظهر عليها صليباً ، ولا
نرفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون ، وألا نخرج
صليباً ولا كتاباً في سوق المسلمين ، وألا نخرج باعوثاً - قال : والباعوث
يجمعون كما يخرج المسلمون يوم الأضحى والفطر - ولا شعابين ^(٢) ، ولا نرفع
أصواتنا مع موتانا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ، وألا نجاورهم
بالخنازير ولا ببيع الخمر ، ولا نظهر شركاً ، ولا نرغب في ديننا ، ولا ندعو
إليه أحداً ، ولا نتخذ شيئاً من الرقيق الذي جرت عليه سهام المسلمين ، وألا
نمنع أحداً من أقرابنا أرادوا الدخول في الاسلام ، وأن نلزم زيننا ^(٣) حينما
كنا ، وألا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا في

(١) كذا في الأصل (خفياً) . والذي في تاريخ دمشق (لابن عساكر) ١٤٩/١ و ١٧٨/١ (خفياً) . والمؤدى واحد .

(٢) في الأصل (شعابين) ، وصيرد في مواضع مختلفة صحيحاً كما أثبتناه (شعابين)
منوعاً من الصرف ، وهو اسم عيد من أعياد النصارى على صيغة الجمع ولا مفرد له .

(٣) كذا بالأصل (زيننا) وهو الصواب . وفي تاريخ دمشق ١٧٨/١ (:) ولزم
ديننا (وهو تعريف يبين لا يتناسق وبقيّة العهد العمري الذي يتحدث بعد ذلك مباشرة عن
عدم تشبه هؤلاء المعاهدين بالمسلمين في أزيائهم . وسدري ذلك مفصلاً كل التفصيل في شرح هذه
الفقرة من شروط عمر .

مرايهم، ولا تتكلم بكلامهم، ولا نكتني^(١) بكناهم، وأن نجزّ مقامهم وسنا
ولا نفرق نواصينا، ونشد الزمانير على أوساطنا، ولا ننقش خواصنا بالمرية،
ولا نركب السروج، ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نحمّله، ولا نتقلد السيوف،
وأن نوقر المسلمين في مجالسهم، ونرشد^(٢) الطريق، ونقوم لهم عن المجالس
[إن] أرادوا الجلوس، ولا نطلع عليهم في منازلهم، ولا نعلم أولادنا القرآن،
ولا يشارك أحد منا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة،
وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة أيام ونطعمه من أوسط ما نجد^(٣). ضَمْنَا
لك ذلك على أنفسنا وذراريّنا وأزواجنا ومساكيننا، وإن نحن غيرنا أو
خالفنا عما شرطنا على أنفسنا، وقبلنا الأمان عليه، فلا ذمة لنا، وقد حل لك
منا ما يحل لأهل المعاهدة والشفاق^(٤).

فكتب بذلك عبد الرحمن بن غنم إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه،

(١) في الأصل (نكتين) ولا معنى له.

(٢) في الأصل (نرشد) . وقارن بتاريخ دمشق ١٤٩/١ : « وأن نوقر المسلمين
في مجالسهم، ونرشد الطريق، ونقوم لهم عن المجالس إذا أرادوها » الخ ...

(٣) في تاريخ دمشق ١٤٩/١ : « ولا نشارك أحداً من المسلمين إلا أن يكون للمسلم
أمر التجارة، وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل من أوسط ما نجد، ونطعمه ثلاثة أيام، وعلينا
ألا نشتم مسلماً، ومن ضرب مسلماً فقد خلع عهده » .

ويلاحظ التآثر في عبارة العهد هنا وهناك إلا في شيء من التقديم والتأخير، كما يلاحظ
انفراد ابن عساكر - في هذه الرواية - بذكر شتم المسلم وضربه .

وجدير بالذكر أن صورة العهد هذه - عند ابن عساكر - رسالة إلى أبي عبيدة والي
عمر على الشام .

(٤) ينظر هذا انتهى عبارة العهد في تاريخ ابن عساكر ١٧٨/١ . والعهد - في هذه
الرواية - صادر من عمر، إلا أنه يقتبس فيه جزءاً من رسالة بث بها إليه النصارى .

فكتب إليه عمر « أن أمض لهم ما سألوا ، وألحق فيهم حرفين أشرت بهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم : ألا يشتروا من تبايانا ، ومن ضرب مسلماً فقد خلع عهده . »

فأخذ عبد الرحمن بن غنم ذلك ، وأقر^(١) من أقام من الروم في مدائن الشام على هذا الشرط .

قال الخلال في « كتاب أحكام أهل الملل » : « أخبرنا عبد الله بن أحمد ، فذكره . وذكر سفيان الثوري ، عن مسروق ، عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتبت^(٢) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى الشام وشرط عليهم فيه ألا يحدنوا في مدينتهم ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب ، ولا يحدوا ما خرب ، ولا ينعوا كنائسهم أن ينزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ، ولا يؤذوا جاسوساً ، ولا يكتنوا غشاً للمسلمين ، ولا يعلموا أولادهم القرآن ، ولا يظهروا شركاً ، ولا ينعوا ذوي قرابتهم من الاسلام إن أرادوه ، وأن يوقروا المسلمين ، وأن يقوموا لهم من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم ولا يتكثروا بكنائهم ، ولا يركبوا سرجاً^(٣) ، ولا يتقلدوا سيفاً ، ولا يبيعوا

(١) في الأصل (أقر)

(٢) ينبغي ألا يفوتنا في هذه الرواية الثانية أن عبد الرحمن بن غنم يصرح بأنه كتب مباشرة لعمر حين صالح نصارى الشام ، بينما نصت الرواية السابقة على أن أهل الجزيرة هم الذين كتبوا إلى عبد الرحمن ، ثم كتب عبد الرحمن بذلك إلى عمر .

(٣) في الأصل (سرجاً) بالثين المعجمة ، وعبرة ابن عساكر ١٤٩/١ (ولا تركب بالسروج) .

الجنود ، وأن يجزوا مقادير رؤوسهم ، وأن يلزموا زهيم حينما كانوا ، وأن يشدوا الزنابير على أوساطهم ، ولا يظهروا صلياً ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ، ولا يجاوروا ^(١) المسلمين بموتاهم ، ولا يضربوا بالناقوس إلا ضرباً خفياً ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في شيء من حضرة المسلمين ، ولا يخرجوا شعائين ، ولا يرفعوا [أصواتهم] مع موتاهم ، ولا يظهروا النيران معهم ، ولا يشتروا من الرقيق ما جرت فيه سهام المسلمين . فإن خالفوا شيئاً مما شرطوه فلا ذمة لهم ، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والشفاق .

وقال الريس بن ثعلب : حدثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار ، عن صفيان الثوري ، والوليد بن نوح ، واليسرى بن مصرف يذكرون عن طلحة ابن مصرف ، عن مسروق ، عن عبد الرحمن بن غنم قال : كَتَبَتْ ^(٢) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى أهل الشام : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة

(١) سنرى - من خلال الشرح - أنه يصح أن تقرأ (يجاوروا) بالراء أو (يجاوزوا) بالزاي ، من الجوار أو المجاورة .

(٢) لا يعموماً أيضاً في هذه الرواية الثالثة أنها - كالتي قبلها - مريضة في أن عبد الرحمن ابن غنم هو الذي كتب مباشرة إلى عمر حين صالح نصارى أهل الشام . ويلاحظ في هذه الرواية - فوق ذلك كله - أن عبد الرحمن يصوغ شروط الصلح في كتاب لعمر ، فقد افتتح العهد بقوله « هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا » .

ولا يسعنا إلا أن نبدي استغرابنا من اشتراط المخلوبين على الغالب ما يرتضونه من شروط كأن الغالب في حاجة إلى موادعتهم ، أما هم فيملون شروطهم عليه إن قبلوا أن يوادعوه !

كذا وكذا^(١) : إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وفرارينا وأموالنا وأهل ملتنا ، وشرطنا لكم على أنفسنا ألا نحدث في مدائننا ولا في حولها دبراً ولا قلاية ولا كنيسة ولا صومعة راهب^(٢) . فذكر نحوه .
وشهرة هذه الشروط تفني عن إسنادها^(٣) : فإن الأئمة تلقوها بالقبول ،

(١) عبارة (من نصارى مدينة كذا وكذا) تلقي ضوئاً على ألوان من التناقض الصارخ الذي يبدو بكل وضوح بين العهد العام المشروط من عمر على أهل الشام ، والمشروط على عمر من أهل الشام ، وبين بعض اليهود الخاصة التي قطعها عمر نفسه لبعض مدن الشام: ففي عهده لأهل القدس أنه « أعطاهم الأمان لأنفسهم وأموالهم . ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيهم وبريتهم وسائر ملتهم : أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ، ولا يُقتص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم . ولا يضار أحد منهم » تاريخ الطبري ١/٢٤٠٥ . وفي عهده لأهل حمص أنهم « صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرحانهم » فتوح البلدان (لبلاذري) ١٣١ .

فأين عبارة هذين المهدين الخاصين - بما فيها من سماحة الإسلام ويسره في ماملة المقلوبين - من إحدى عبارات الروايات الثلاث التي اكتمل ابن القيم على سعة علمه - بذكرها حتى الآن بكل ما فيها من تضارب حول الذي اشترط العهد : أهو الغالب أم المقلوب ؟ وحول الذي كتبه : أهو عبد الرحمن بن غنم أم متكلم باسم النصاري ؟ وحول الذي وجه الكتاب إليه : أهو عمر أم أبو عبيدة أم سواهما ؟ وحول المكتوب نفسه : أهو التمرض لشتم القمي للعلم وضربه لياه أم خلا من هذا كله وأضرابه ؟!

(٢) فارت هذه الرواية برواية الأبنسي في (المستطرف ١/١٢) : « ألا نحدث في مدائننا ولا في حولها كنيسة ولا دبراً ولا قلاية ولا صومعة راهب ، ولا مجدّد ماخرب منها ولا ما كان منها مخطئاً في خطط المسلمين في ليل ولا في نهار ، وأن نوسع أبوابها للعار وابن السبيل » .

(٣) من الجيب أن يقول - العالم السلفي الكبير ابن القيم في موضوع خضير كذا الموضوع التاريخي التشريعي : « إن شهرة هذه الشروط تفني عن إسنادها » ! ومتى كانت الاستفاضة دليل الصحة ؟ ومن الذي يسوّغ لطاء - حتى المحققين منهم - أن يستفتوا عن إسناد الروايات تعويلاً على شهرتها فقط ؟

وذكروها في كتبهم ، واحتجوا بها ، ولم يزل ذكر الشروط العموية على ألسنتهم وفي كتبهم ، وقد أنفذها بعده الخلفاء ، وعملوا بموجبها .

فذكر أبو القاسم الطبري - من حديث أحمد بن يحيى الحلواني - حدثنا عبيد بن جباد ، حدثنا عطاء بن مسلم الحلبي ، عن صالح المرادي عن عبد خير قال : رأيت علياً صلى العصر فصُفَّ له أهل نجران صفين ، فناوله رجل منهم كتاباً ، فلما رآه دمت عينه ثم رفع رأسه إليهم فقال : « يا أهل نجران ، هذا والله خطي بيدي وإملاء رسول الله ﷺ » . فقالوا : يا أمير المؤمنين ، أعطنا ما فيه . قال : ودنوت منه فقلت : إن كان راداً على عمريوماً فاليوم يردّ عليه ! فقال : لست براد على عمر شيئاً صنمه . إن عمر كان رشيد الأمر ، وإن عمر أخذ منكم خيراً مما أعطاكم ، ولم يجرّ عمر ما أخذ منكم إلى نفسه إنما جرة الجماعة المسلمين^(١) .

وذكر ابن المبارك عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي : أن علياً رضي الله عنه قال لأهل نجران : إن عمر كان رشيد الأمر ، ولن أغير شيئاً صنمه عمر ! وقال الشعبي : قال عليّ حين قدم الكوفة : ما جئت لأحل عقدة شدّها عمر !

= والأُنكى من ذلك كه أن هذه الشروط - كما اشتهرت على حديثي ابن القيم - اشتهر كذلك تعديدها وتناقصها على النحو الذي فصلناه آنفاً في الحاشية ١ . وسنشير إلى أنماط من هذا التضارب في ل مناسبة تعرض لنا أثناء شروح هذه الشروط العموية . ولو أن ابن القيم اكتفى بتأكيد صحة الجزئيات الواردة في هذا البند « العمري » - لتواتر القول بها في مواطن مختلفة عدا هذا الموطن الحامر بهذه الشروط - لكان الأمر ، ولما كان ثمة مجال لإدكار شبهة هذه الحقائق وتلقي الائمة لها بالتقبل .

(١) قارن بالأموال (لأبي عبيد ص ٩٨ رقم ٢٧٣) .

وقد تضمن كتاب عمر رضي الله عنه هذا جملاً من العلم تدور على ستة فصول (١) :

الفصل الأول : في أحكام البيع والكنائس والصوامع وما يتعلق بذلك .

الفصل الثاني : في أحكام ضيافتهم للعارة بهم وما يتعلق بها .

الفصل الثالث : فيما يتعلق بضرر المسلمين والاسلام .

الفصل الرابع : فيما يتعلق بتغيير لباسهم وتمييزهم عن المسلمين في المركب واللباس وغيره .

(١) المفروض في هذه الفصول الستة أنها متى تم شرحها تم الجواب ، وواضح أن كتاب (أحكام أهل الذمة) يتم بتمام هذا الجواب : فإن هذا الكتاب كله قائم - كما جرت العادة في أكثر تصانيف ابن القيم وغيره من علماء عصره - على سؤال وجواب ، أو استفتاء وإفتاء .

وقد لاحظ القارىء - منذ الصفحة الأولى لهذا الكتاب - أنه بدى بصيغة سؤال : « سئل الشيخ الامام العالم العلامة شمس الدين زاده الله من فضله ، عن كيفية الجزية الموضوعة على أهل الذمة ... » إلخ... ثم لاحظ القارىء بعد ذلك أن ابن القيم أشار ص ٢٥ - كما ذكرنا في مطلع هذا البحث - إلى « ذكر الشروط العمرية وشرحها في آخر جوابه » استطراداً وتفصيلاً . وسوف يلاحظ القارىء - انطلاقاً من الفصول المتتابعة التي سيشرح بها ابن القيم ما تضمنه كتاب عمر من « جل الم » كما قال - أن هذا الامام السلفي الكبير تقيّد بالجواهر ولم يتقيد بالشكل : فقد أشبع القول على حدة في كل موضوع من موضوعات الفصول الستة التي يدور عليها كتاب عمر . لكنه قدم فيها وآخر ، فجعل مثلاً للفصل الثاني ثالثاً ، والخامس سادساً والسادس رابعاً ، غير فاس في واحد من هذه الفصول أبسط الجزئيات وأدق التفاصيل ولولا الورع الطلي الذي يحملنا على نشر الكتاب على حاله - وإن آثرنا على منبهه منهجاً آخر أفضل تبويهاً - لاستبدلنا بفصوله الستة حول شروط عمر أبواباً ستة ، لتدخل في كل باب منها على حدة عشرات الفصول العميرة التي أسبغ بها ابن القيم ماشاء له الاسهاب .

فليعلم القارىء إذن أن المراد بهذه الفصول الستة - وقد أبقينا تسميتها إمامة وورعاً - أبواب ستة كبيرة . وأن كل ما ينشعب عنها من فروع وجزئيات مشروح أحق شرحاً وأوفاه . ولذا ذكر مرة أخرى أن هذا الكتاب كان ينبغي أن يتم بشرح هذه الشروط لولا إفاضة ابن القيم في أدلة الفصل الأخير .

الفصل الخامس : فيما يتعلق بإظهار المنكر من أفعالهم وأقوالهم مما نهوا عنه.
 الفصل السادس : في أمر معاملتهم للمسلمين بالشركة ونحوها .

الفصل الأول

في أحكام البيع والكنائس

قال تعالى : « وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » ، وقال : « فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ » وقال تعالى : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيَبْعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا » .

قال الزجاج : « تأويل هذا : لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدم - في كل شريعة نبي - المكان الذي يصلى فيه ، فلولوا الدفع لهدم في زمن موسى الكنائس التي كان يصلى فيها في شريعته ، وفي زمن عيسى الصوامع والبيع ، وفي زمن محمد المساجد » . (١)

وقال الأزهري : « أخبر الله سبحانه أنه لولا دفعه بعض الناس عن الفساد ببعضهم لهدمت متعبدات كل فريق من أهل دينه وطاعته في كل زمان ، فبدأ بذكر الصوامع والبيع لأن صلوات من تقدم من أنبياء بني إسرائيل وأصحابهم كانت فيها قبل نزول القرآن ؛ وأخبرت المساجد لأنها حدثت بعدهم ،

(١) فارت بن تفسير ابن كثير ٣/٢٢٦ .

وقال ابن زيد : « الصلوات صلوات أهل الاسلام تنقطع إذا دخل عليهم العدو » . قال الأخفش ^(١) : « وعلى هذا القول ، الصلوات لا تهتم ، ولكن تحمل محل فعل آخر ، كأنه قال : تركت صلوات » .

وقال أبو عبيدة « إنما يعني مواضع الصلوات » .

وقال الحسن : « يدفع عن مصليات أهل الذمة بالمؤمنين » ^(٢) . وعلى هذا القول لا يحتاج إلى التقدير الذي قدره أصحاب القول الأول ؛ وهذا ظاهر اللفظ ، ولا إشكال فيه بوجه : فإن الآية دلت على الواقع ، لم تدل على كون هذه الأمكنة - غير المساجد - محبوبة مرضية له ، لكنه أخبر أنه لو لا دفعه الناس بعضهم ببعض لهدمت هذه الأمكنة التي كانت محبوبة له قبل الإسلام وأقر منها ما أقر بعده وإن كانت مسخوطة له ، كما أقر أهل الذمة وإن كان ييغضهم ويمقتهم ، ويدفع عنهم بالمسلمين مع بغضه لهم . وهكذا يدفع

مواضع متعبداتهم بالمسلمين وإن كان ييغضها ، وهو سبحانه يدفع متعبداتهم التي أقرها عليها شرعاً وقدرها : فهو يحب الدفع عنها وإن كان ييغضها كما يحب الدفع عن أبوابها وإن كان ييغضهم .

وهذا القول هو الراجح إن شاء الله تعالى ، وهو مذهب ابن عباس في الآية . قال ابن أبي حاتم في تفسيره : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا عبيد الله - هو ابن موسى ^(٣) - عن إسرائيل ، عن السدي ، عن حدثه عن ابن عباس

(١) في الأصل (أخفش)

(٢) فارق بقول ابن عباس : « يعني بالصلوات الكنائس » تفسير الطبري ١٧/١٢٥

(٣) هو الحافظ صاحب المسند عبيد الله بن موسى القمبي - بالباء الموحدة التنحية -

مولاهم ، أبو محمد الكوفي . روى عن ابن جريج وهشام بن عروة والثوري وخلق ، وروى =

رضي الله عنهما : « لَهْدُمَتْ صَوَامِعُ وَيَيْعُ » قال: الصوامع التي يكون فيها الرهبان ، والببيع مساجد اليهود ، و[ال]صلوات كنائس النصارى ، والمساجد مساجد المسلمين . قال ابن أبي حاتم : وأخبرنا الأشج ، ثنا حفص بن غياث ، عن داود ، عن أبي العالية قال : « لَهْدُمَتْ صَوَامِعُ » قال: صوامع وإن كان يشرك به ! وفي لفظ : إن الله يحب أن يذكر ولو من كافر !
وفي تفسير شيبان عن قتادة: الصوامع للصائنين ، والببيع للنصارى، والصلوات لليهود ، والمساجد للمسلمين^(١) .

وقد تضمن الشرط ذكر الدير والقلاية والكنيسة والصومعة ، فأما الدير فللنصارى خاصة بينونه للرهبان خارج البلد ، يجتمعون فيه للرهبانية والتفرد عن الناس . وأما القلاية فينبغي رهبانهم مرتفعة كالمنارة ، والفرق بينها وبين الدير أن الدير يجتمعون فيه والقلاية لا تكون إلا لواحد ينفرد بنفسه ، ولا يكون لها باب بل فيها^(٢) طاقة يتناول منها طعامه وشرابه وما يحتاج إليه . وأما الصومعة فهي كالقلاية تكون للراهب وحده . قال الأزهري : الصومعة من البناء سميت

== عنه أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى الذهلي وأبو حاتم وخلق وثقه ابن معين والمجلي مات سنة ٢١٣ (الخلاصة ٢١٥) .

(١) تلخيصاً لهذه الآراء المتلفة فارتأيت أن أورد في جريد الطبري للآية: « وأولى هذه الأقوال بالصواب قول من قال : لَهْدُمَتْ صَوَامِعُ الرهبان ، ويبيع النصارى ، وصلوات اليهود - وهي كنائسهم - ومساجد المسلمين التي يذكر فيها اسم الله كثيراً وإننا قلنا : « هذا القول أولى بتأويل ذلك » لأن ذلك هو المعروف في كلام العرب ، المستفيع ففهم ، وما خالفه من القول - وإن كان له وجه - فقير مستعمل في وجه إليه من وجه إليه » تفسير الطبري ١٧/٢٢٦ .
(٢) في الأصل (فيه)

صومعة لتلطف أعلاها. يقال : صمغ الثريدة إذا رفع رأسها وحدده، وتسمى^(١) الثريدة إذا كانت كذلك صومعة، ومن هذا يقال : رجل أصمغ القلب إذا كان حاد^(٢) الغلظة . ومنهم من فرق بين الصومعة والقلاية بأن القلاية تكون منقطعة في قلاة من الأرض، والصومعة تكون على الطرق . وأما البيع فجمع بيعة، هو أهل اللغة والتفسير على أنها متعبد النصارى إلا ما حكيناه عن ابن عباس أنه قال: « البيع مساجد اليهود » . وأما الكنائس فجمع كنيسة ، وهي لأهل الكنائس . ولليهود خاصة الفُهر - بضم الفاء والماء - واحداً فُهر ، وهو بيت المدراس التي يتدارسون فيه العلم^(٣) . وفي الحديث « أن رسول الله ﷺ دخل على اليهود بيت مدراسهم » ، وفيه أيضاً قول أنس : « كأنهم اليهود حين خرجوا من فهرهم » . وحكم هذه الأمكنة كلها حكم الكنيسة وينبغي التنبيه عليها .

ذكر حكم الأمصار التي وجدت فيها هذه الأماكن ،

وما يجوز إبقاؤه ، وما يجب إزالته وعو رصمه

البلاد التي تفرق فيها^(٤) أهل الذمة والمهد ثلاثة أقسام : أحدها بلاد أنشأها المسلمون في الإسلام ، الثاني بلاد أنشئت قبل الإسلام فافتتحها المسلمون عنوة وملكوا أرضها وساكنيها ، الثالث بلاد أنشئت قبل الإسلام وفتحها المسلمون صلحاً .

(١) في الأصل (ويسمى) .

(٢) في الأصل (جاد) بالجمجمة .

(٣) قارن بالقاموس المحيط ١١١/٢ .

(٤) في الأصل (تفرقها) .

فأما القسم الأول فهو مثل البصرة والكوفة وواسط وبنداد والقاهرة .
أما البصرة والكوفة فأنشئت^(١) في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قال يزيد
ابن هارون : أخبرنا زياد بن أبي زياد ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن
نافع بن الحارث قال : كان أمير المؤمنين قد همّ أن يتخذ للمسلمين مصراً ،
وكان المسلمون قد غزوا من قبل البحر ، وفتحوا الأهواز وكابل وطبرستان ،
فلما افتتحوها كتبوا إليه : « إنا وجدنا بطبرستان مكاناً لا بأس به » . فكتب
إليهم : « إن بيني وبينكم دجلة ، ولا حاجة لي في شيء بيني وبينكم [فيه] دجلة أن
تتخذ مصراً » . قال : فقدم عليه رجل من بني سدوس يقال له ثابت فقال له :
يا أمير المؤمنين إني مررت بمكان دون دجلة به بادية يقال لها الخدرية^(٢) ويقال
للأرض « البصرة » وبينها وبين دجلة فرسخ فيه خليج يجري فيه الماء
وأجعة^(٣) قصب . فأعجب ذلك عمر رضي الله عنه ففدأ عتبة بن غزوان^(٤)
فبعثه في أربعين رجلاً فيهم نافع بن الحارث وزباد أخوه لأمه .

قال سيف بن عمرو^(٥) : مصرت البصرة سنة ست عشرة ، واختطت قبل

(١) في الأصل (فأنشأ)

(٢) في الأصل (الخرية) صوابها (الخرية) كما في معجم البلدان ١/٦٣٧ .

(٣) في الأصل (واجه) .

(٤) في الأصل (عروان) بالعين والراء المهملتين . وعُتْبة بن غزوان بن جابر بن وهب
المازني ، أبو عبد الله ، صحابي جليل شهد بدرأ ، له أربعة أحاديث انفرد له مسلم بحديث .
روى عنه خالد بن عمير وشوئب أبو الرقاد ، قال ابن سعد : هاجر إلى الحبشة ، وأسلم بعد
سنة رجال ، واختط البصرة . مات سنة سبع عشرة ، وقيل : خمس عشرة بالزيادة (خلاصة
الكمال ٢١٨) .

(٥) هو سيف بن عمرو الأسدي الكوفي ، صاحب كتاب « الزدة » . روى عن جابر
الجني وأبي الزبير ، وروى عنه محمد بن عيسى الطباع وأبو معمر الهذلي ، به شيء من الضعف .
مات بعد السبعين ومئة (الخلاصة ١٣٦)

الكوفة بثمانية أشهر . وقال قتادة : أول من مصر البصرة رجل من بني شيبان يسمى المثنى بن حارثة ^(١) ، وإنه كتب إلى عمر رضي الله عنه « إني نزلت أرضاً بصره » فكتب إليه : « إذا أتاك كتابي هذا فابتن حتى يأتيك أمري » : * عتبة بن غزوان ^(٢) معلماً وأميراً ، فنزاً الأُبله . وقال حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن الحسن : إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مصر البصرة والكوفة .

فصل

وأما واسط فبناها الحجاج بن يوسف سنة ست وثمانين من الهجرة في السنة التي مات فيها عبد الملك بن مروان . وأما بغداد فقال سليمان بن المجالدوني أبي جعفر : « خرجت مع أبي جعفر يوماً قبل أن نبني مدينة بغداد ونحن رتاد موضعاً نبني فيه مدينة يكون فيها عسكره (قال) : فَبَصْرُنَا بِقَسَّ شَيْخٍ كَبِيرٍ ^(٣)

(١) في الأصل (بن جارية) بالجيم المحبة والياء المثناة التحتية ، وهو تصحيف يتن صوابه (بن حارثة) - بالحاء المهملة والثاء المثناة الفوقية - والمثنى بن حارثة بن سلمة الشيباني غني عن التعريف ، فهو الصحابي الفاتح والفائد الكبير ، أسلم في السنة التاسعة وغزاه بلاد الفرس على عهد أبي بكر ، جرح في وقعة (قس الناطف) وانقضت عليه جراحته فمات سنة ٥١٢ هـ . (انظر الإصابة رقم الترجمة ٧٧٢٢ وجمرة الأنساب ٣٠٥) .

(٢) في الأصل (عروان) بالعين والراء المهملتين ، وعتبة بن غزوان بن جابر بن وهب المازني ، أبو عبد الله . صحابي جليل شهد بدرأ . له أربعة أحاديث انفرد له مسلم بحديث . روى عنه خالد بن عمير وشوش أبو الرقاد ، قال ابن سعد : هاجر إلى الحبشة ، وأسلم بعد ستة رجال ، واختط البصرة . مات سنة سبع عشرة ، وقيل : خمس عشرة بالربذة (خلاصة الكمال ٢١٨) .

(٣) في الأصل : (كثير) .

ومعه جماعة من النصاري ، فقال : اذهب بنا إلى هذا القس نسأله ، ففوض إليه فوقف عليه أبو جعفر فسلم عليه ثم قال : يا شيخ أبلغك أنه يبني ههنا مدينة؟ قال : نعم ، ولست بصاحبها . قال : وما علمك ؟ قال القس : وما سمكت ؟ قال : اسمي عبد الله . قال : فلست بصاحبها . قال فما اسم صاحبها ؟ قال : مقلص . (قال) فتبسم أبو جعفر وصنى إليّ فقال : أنا والله مقلص ، كان أبي يسميني وأنا صغير «مقلصاً» فاخطت موضع مدينة أبي جعفر ، وتحول أبو جعفر من الهاشمية إلى بغداد ، وأمر ببنائها ثم رجع إلى الكوفة في سنة أربع وأربعين ومئة ، وفرغ من بنائها ونزلها مع جنده وسمّاها «مدينة السلام» سنة خمس وأربعين [ومئة] ، وفرغ من بناء الرصافة سنة أربع وخمسين ومئة .

وقال سليمان بن مجالد : «الذي تولى الوقوف على خط بغداد الحجاج بن أرمطة وجماعة من أهل الكوفة». وكذلك «سامراء» بناها المتوكل ، وكذلك «المهديّة» التي بالغرب وغيرها من الأمصار التي مضرّها المسلمون .

فهذه البلاد صافية للإمام إن أراد الإمام ^(١) أن يقرّ أهل الذمة فيها ببذل الجزية جاز ، فلو أقرهم الإمام على أن يحدّثوا فيها بيعة أو كنيسة ، أو يظهرها فيها خمرًا أو خنزيرًا أو ناقوسًا لم يجرّ ، وإن شرط ذلك وعقد عليه الذمة كان العقد والشرط فاسدًا ، وهو اتفاق من الأمة لا يعلم بينهم فيه نزاع ^(٢) .

(١) في الأصل (الاسلام) وبهامشه (الإمام) وهو الصواب .

(٢) قارن بالأموال ٩٤ (باب ما يجوز لأهل الذمة أن يحدّثوا في أرض النوبة وفي أمصار المسلمين وما لا يجوز) . وراجع أحاديث الباب العشرة الأوائل بوجه خاص .

قال الإمام أحمد : حدثنا حماد بن خالد الخياط ^(١) ، أخبرنا الليث بن سعد عن توبة ^(٢) بن النمر الحضرمي قاضي مصر عن أخيه قال : قال رسول الله ﷺ « لا إحصاء ^(٣) في الإسلام ولا كنيسة » . وقال أبو عبيد ^(٤) : « حدثنا عبد الله بن صالح ، عن الليث بن سعد » ، فذكره بإسناده ومثله ، وقد روي « موقوفاً » على عمر بنير هذا الإسناد . قال علي بن عبد العزيز ^(٥) : حدثنا أبو القاسم ^(٦) ، حدثني أبو الأسود ^(٧) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير ^(٨) مرثد بن عبد الله الزني قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه « لا كنيسة في الإسلام ولا إحصاء » .

(١) هو حماد بن خالد القرشي ، أبو عبد الله الخياط ، المدني ثم البصري . روى عن أنفع بن حميد ومعاوية بن صالح ، وروى عنه الإمام أحمد ويحيى بن معين وعمرو الناقد . واهبه ابن معين (الخلاصة ٧٨) .

(٢) في الأصل (توبة) دون إحصاء أخرجه (بن جر) ، وصوابه كما أثبتناه توبة بن النمر وقارن بالأموال : ٩٠ رقم ٢٥٩ .

(٣) في الأصل (حصا) بالحاء المهملة ، صوابه ما ذكرناه .

(٤) في الأصل (أبو عبيدة) وهو خطأ ، إنما هو أبو عبيد (القاسم بن سلام) صاحب كتاب الأموال . والحديث بهذا الإسناد في الأموال ٩٤ رقم ٢٥٩ .

(٥) علي بن عبد العزيز ، ويقال له : ابن غراب ، هو أبو الحسن النخاعي الكوفي ، القاضي . روى عن هز بن حكيم وإسماعيل بن أبي خالد وخلق . وروى عنه أحمد وزباد بن أيوب . قال ابن معين : صادق ، وقال أحمد : صدوق يدل . توفي سنة ١٨٤ (الخلاصة : ٢٣) .

(٦) هو أبو القاسم بن أبي الزناد المدني ، روى عن أنفع بن حميد ، وروى عنه الإمام أحمد وإبراهيم بن المنذر . قال ابن معين : ليس به بأس (الخلاصة ٣٩٣) .

(٧) ابتداء من أبي الأسود حتى آخر الإسناد يتفق مع ما جاء في الأموال م ٩٤ رقم ٢٦٠ .

(٨) في الأصل (أبي الخير) بالياء الموحدة ، وقارن بمطبوعة الأموال ٩٤ .

وقال الإمام أحمد : حدثنا معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن حفش^(١) عن عكرمة قال : سئل ابن عباس عن أمصار العرب أو دار العرب هل للمعجم أن يحدنوا فيها شيئاً ؟ فقال : « أيا مصر مصرته العرب فليس للمعجم^(٢) أن يبنوا فيه ، ولا يضرروا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرآ ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً . وأيا مصر مصرته المعجم ففتح الله عز وجل على العرب فتزلوا [فيه] فإن للمعجم ما في عهدهم ، وعلى العرب أن يوفوا بعهدهم ، ولا يكلفوهم^(٣) فوق طاقتهم » .

قال عبد الله بن أحمد : وسمعت أبي يقول « ليس لليهود والنصارى أن يحدنوا في مصر مصرها المسلمون يبعثون ولا كنيسة ولا يضرروا فيه بناقوس إلا في مكان لهم صالح ، وليس لهم أن يظهروا الحمر في أمصار المسلمين » . وقال المروزي : قال لي أبو عبد الله : سألوني عن الديارات في « المسائل » التي وردت من قبل الخليفة ، فقلت : أي شيء تذهب أنت ؟ فقال : « ما كان من صلح يُقر ، وما كان أحدث بحد يهدم » . وقال أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن بيع النصارى ما كان

(١) حفش هو الحسين بن قيس الرضي - بفتح المهمتين - أبو علي الواسطي ، وحفش لقبه . روى عن عكرمة وعباد بن أهر ، وروى عنه سليمان التيمي وغيره . قال النسائي : « ليس بثقة » الخلاصة ٧٢ . ونحو هذا الخبر - بالاحتاد نفسه ابتداء - من حفش - في الأموال ٩٧ رقم ٢٦٩ . إلا أن أبا عبيد ذكر في الاستناد كنية حفش (أبا علي الرضي) ولم يذكر لقب (حفش) .

(٢) نحوه في كتاب - الخراج (لأبي يوسف) ٨٨ . والذي في الأموال ٩٧ رقم ٢٦٩ « فليس لأحد من أهل القمة أن يبنوا فيه بيعة ... » .
(٣) في الأصل (يكلفونهم) .

في السواد ، وهل أقرها عمر ؟ قتال : « السواد فتح بالسيف ، فلا يكون فيه بيعة ، ولا يضرب فيه فاقوس ، ولا يتخذ فيه الخنازير ، ولا يشرب الخمر ، ولا يرفعون ^(١) أصواتهم في دورم إلا الحيرة وباقيا ^(٢) وذير صلويا ^(٣) فهؤلاء [أهل] صلح ، صولحوا ولم يحاربوا ^(٤) ، فإكل منها لم يخرّب ، وما كان غير ذلك فكله مُحَدَثٌ يَهْدَمُ . وقد كان أمر يهدمها هارون ^(٥) . وكل مصر مصرته العرب فليس لهم أن يبنوا فيه بيعة ، ولا يضربوا فيه

(١) بالأصل (ولا يرفعوا) .

(٢) في الأصل (تابعيا) بآباء الثلاثة من فوق ، وهو خطأ . صوابه ما ذكرناه (باتقيا) بفتح الباء بعدها الف وكسر التون وإسكان الالف ، وهي تاجعة من نواحي الكوفة ، وهي التي رغبس عبد الله بن مفضل في شرائها من بين أرض السواد . وذكرت معها الحيرة كما هنا ، وألبس كما في (الأموال) ص ٨٢ رقم ٢١٤ ، وذير صلويا كما هنا وكما في خراج يحيى بن آدم ص ٥١ رقم ١٣٦ و ١٣٨ .

وقد علل أبو عبيد في (الأموال) استثناء هذه الأماكن بقوله : « وأما أهل الحيرة فإن خالد بن الوليد كان صالحهم في دهر أبي بكر رحمه الله . وأما أهل باتقيا وأليس فإنهم دلوا أبا عبيد وجريز بن عبد الله على مخاضة حتى عبروا إلى فارس ، فبذلك كان صلحهم وأمانهم » .
(٣) في الأصل (وسر صلويا) صوابه ما ذكرناه (وذير صلويا) وهو من قرى الموصل كما في (معجم البلدان) . وفي أهل هذه القرية قال ابن مفضل : « لا يباع أرض دون الجبل إلا أرض بني صلويا وأرض الحيرة فإن لهم عهداً » خراج يحيى بن آدم ص ٥١ رقم ١٣٦ .

(٤) في الأصل (فها ولا صلح صولحوا ولم يحركوا) . وفارن بقول ابن سيرين : « من السواد ما أخذ عنوة » ، ومنه ما كان صلحاً : فإكل صلحاً فهو مالم ، وما كان عنوة فهو في السنين . وعقب على هذا أبو عبيد في (الأموال ص ٨١ رقم ٢١٣) بقوله : « وأراه عن بالصلح أرض الحيرة وباتقيا وأليس » .

(٥) أي الخليفة هارون الرشيد ، فإنه بعد توليه الخلافة أمر علي بن سليمان وإليه على مصر يهدم ما احتشدت من الكنائس ، ويؤمّن هدمت كنيسة مريم بجوار بيعة أبي شنودة (انظر الولاية والقضاء للكندي ١٣١)

فاقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرأ ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً . وما كان من صلح
 صولحوا عليه فهو على صلحهم وعهدهم ، وكل شيء فُتح عنوة فلا يحدثوا فيه
 شيئاً من هذا . وما كان من صلح أقرّوا على صلحهم . واحتج فيه بحديث
 ابن عباس رضي الله عنهما .

وقال أبو الحارث : سئل أبو عبد الله عن البيع والكنائس التي بناها
 أهل الذمة ، وما أحدثوا فيها مما لم يكن ، قال : تُهدم ، وليس لهم أن يحدثوا
 شيئاً من ذلك فيما معمره المسلمون ، يمنعون من ذلك إلا مما صولحوا عليه .
 قيل لأبي عبد الله : أيش ^(١) الحجة في أن يمنع أهل الذمة أن يبنوا بيعة أو
 كنيسة إذا كانت الأرض ملكهم ، وهم يؤدون الجزية ، وقد مُنعنا من ظلمهم
 وأذاهم ؟ قال : حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أيام مصر معمرته العرب » .
 وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرني معمر قال : كتب عمر بن عبد
 العزيز إلى عروة - يعني ابن محمد ^(٢) - أن يهدم الكنائس التي في أمصار المسلمين .
 قال : وشهدت عروة بن محمد يهدمها بصنعاء ^(٣) . قال عبد الرزاق : وأخبرنا معمر
 عن معمر الحسن يقول : « إن من السنة أن تهدم الكنائس التي في الأمصار ،
 القديمة والحديثة » ، ذكره أحمد عن عبد الرزاق .

(١) أيش : بمعنى (أي شيء) على سبيل التبع .

(٢) هو عروة بن محمد بن عطية السدي . أمير اليمن . قال ابن المديني : « ولي اليمن
 عشرين سنة » . روى عن أبيه محمد بن عطية ، وروى عنه ساءك بن الفضل ، ومن صالحه المال .
 سرف عنها سنة ثلاث ومئة ، ولم يخرج منها إلا بسيفه ورعده ومصطفه خلاصة الكمال : ١٢ .

(٣) المعروف عن عمر بن عبد العزيز - بصورة عامة - أنه أمر عماله ألا يهدموا شيئاً
 من الكنائس الموجودة ، وألا يأذنوا بإقامة كنائس جديدة (فارت بناريغ الطبري ١٣٧/٢ =

وهذا الذي جاءت به النصوص والآثار هو مقتضى أصول الشرع وقواعده:
 فان إحداث هذه الأمور إحداث شعار الكفر ، وهو أغلظ من إحداث
 الخمرات والمواخير ، فان تلك شعار الكفر ، وهذه شعار الفسق ، ولا يجوز
 للإمام أن يصلحهم في دار الاسلام على إحداث شعار المعاصي والفسوق ،
 فكيف إحداث موضع الكفر والشرك ؟!

فان قيل : فما حكم هذه الكنائس التي في البلاد التي مصرها المسلمون ؟
 قيل : هي على نوعين : أحدهما أن تحدث الكنائس بعد تمصير المسلمين لمصر
 فهذه تزال اتفاقاً . الثاني أن تكون موجودة بغلاة من الأرض ، ثم يصير
 المسلمون حولها المصر ، فهذه لا تزال ، والله أعلم ^(١) .

وورد على شيخنا ^(٢) استفتاء في أمر الكنائس صورته : ما يقول السادة
 العلماء - وقهم الله - في إقليم توافق أهل الفتوى في هذا الزمان على أن

= وما بعدها) ويشير الى هذا ابن القيم - بعد صفحات - في الفصل الذي علقه للفرد الثاني
 من البلاد ، فهو يرى أن الكنائس التي أمر عمر بن عبد العزيز بهدمها هي التي أحدثت في بلاد
 المسلمين ، أما الكنائس والبيع ويوت النار التي كانت موجودة قبل الاسلام فقد نهى عمر
 عماره عن هدمها .

(١) أحسن الشرائع في (الميزان ١٦٣/٢) تفصيل هذه المسألة وتصوير وجهات النظر
 فيها : فأبو حنيفة يميز تجديد ما تهدم من الكنائس في الأرض التي قصت صلماً ، أما التي قصت
 عنوة فلا يميز ذلك فيها . ولاحمد رواية تجوز ذلك لأهل الذمة على الاحلاق . ورواية ثانية
 تجوز لهم ترميم ما تشئت دون ما استولى عليه الخراب . أما مالك فيميل إلى جواز ذلك ؛ وأما
 الشافعي فهو أيضاً أميل إلى تجوز هذا ، بيد أن بعض أعلام الشافعية كأبي سعيد الاصطخري لم
 يجوزوا للذميين ترميم ما تشئت من كنائسهم .

(٢) أي على شيخه ابن تيمية

المسلمين فتحوه عنوة من غير صلح ولا أمان ، فهل ملك المسلمون ذلك الاقليم المذكور بذلك ؟ وهل يكون الملك شاملاً لما فيه من أموال الكفار من الأثاث والمزارع والحيوان والرقيق والأرض والدور والبيع والكنائس والقلاليات والديورة ونحو ذلك ، أو يختص الملك بماعدا متبهمات أهل الشرك ؟ فان مآك جميع ما فيه فهل يجوز للامام أن يعقد لأهل الشرك من النصارى واليهود - بذلك الاقليم أو غيره - الذمة على أن يبقى ما بالاقليم المذكور من البيع والكنائس والديورة ونحوها متبهمات لهم ، وتكون الجزية المأخوذة منهم في كل سنة في مقابلة ^(١) ذلك بمفرده أو مع غيره أم لا ؟ فان لم يجوز - لأجل ما فيه من تأخير ملك المسلمين عنه - فهل يكون حكم الكنائس ونحوها حكم الغنمية يتصرف ^(٢) فيه الامام تصرفه في الفنائم أم لا ؟ وإن جاز للامام أن يعقد الذمة بشرط بقاء الكنائس ونحوها فهل يملك من هُتِدت له الذمة بهذا العقد رقاب البيع والكنائس والديورة ونحوها ، وبزول ملك المسلمين عن ذلك بهذا العقد أم لا ، لأجل أن الجزية لا تكون عن ثمن مبيع ؟ وإذا لم يملكوا ذلك وبقوا على الانتفاع بذلك ، وانتقض عهدهم بسبب يقتضي انتقاضه إما بموت من وقع عقد الذمة معه ولم يُعقبوا ، أو أعقبوا ، ^(٣) فان قلنا : إن ^(٤) أولادهم يستأنف معهم عقد الذمة - كما نص عليه الشافعي فيما حكاه

(١) في الاصل (هتاتله) .

(٢) في الاصل (تصرف) .

(٣) في الاصل (عقبوا) .

(٤) في الاصل (لكن) ولا معنى لها .

ابن الصباغ ، وصححه العراقيون ، واختاره ابن أبي عصرون في « المرشد » -
 فهل لامام الوقت أن يقول : لا أعقد لكم الذمة إلا بشرط ألا تدخلوا (١)
 الكنائس والبيع والدبورة في العقد ، فتكون كالأموال التي جُهل مستحقوها
 وأيسر من مرقها ، أم لا يجوز له الامتناع من إدخالها في عقد الذمة بل
 يجب عليه إدخالها في عقد الذمة ؟ فهل ذلك يختص بالبيع والكنائس والدبورة
 التي تَحَقَّق أنها كانت موجودة عند فتح المسلمين ، ولا يجب عليه ذلك عند
 التردد في أن ذلك كان موجوداً عند الفتح ، أو حدث بعد الفتح ، أو يجب
 عليه مطلقاً فيما تحقق أنه كان موجوداً قبل الفتح ، أو شك فيه ؟ وإذا لم يجب
 في حالة الشك فهل يكون ما وقع الشك في أنه كان قبل الفتح ، وجوباً الحال
 فيمن أحده لمن هو ؟ لبيت المال أم لا ؟ وإذا قلنا : إن من بلغ من أولاد
 من عقلت معهم الذمة - وإن سلفوا - ومن غيرهم لا يحتاجون أن تعقد لهم
 الذمة بل يجري عليهم حكم من سلف إذا تحقق أنه من أولادهم ، يكون حكم
 كنائسهم ويبيعهم حكم أنفسهم ، أم يحتاج إلى تجديد عقد وذمة ؟ وإذا
 قلنا : إنهم يحتاجون إلى تجديد عقد عند البلوغ فهل يحتاج [كنائسهم] ويبيعهم
 إليه أم لا ؟ (٢) .

فأجاب (٣) : « الحمد لله ، ما فتحه المسلمون كأرض خيبر التي فتحت على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكعامة أرض الشام ، وبعض مدنها ، وكسواد

(١) في الأصل (يدخلوا) .

(٢) انتهت صيغة السؤال .

(٣) أي أجاب ابن تيمية .

العراق - إلا مواضع قليلة فتحت صلحاً - وكأرض مصر ، فإن هذه الأقاليم
 فتحت عنوةً على خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقد
 روي في أرض مصر أنها فتحت صلحاً ، وروي أنها فتحت عنوة ، وكل الأمرين
 صحيح - على ما ذكره العلماء المتأهلون للروايات الصحيحة في هذا الباب -
 فإنها فتحت أولاً صلحاً ، ثم تقض أهلها العهد ، فبعث عمرو بن العاص إلى
 عمر بن الخطاب رضي الله عنها يستعده ، فأمدّه بجيش كثير فيهم الزبير بن
 العوام ، ففتحها المسلمون الفتح الثاني عنوة^(١) .

ولهذا روي من وجوه كثيرة أن الزبير سأل عمر بن الخطاب رضي الله
 عنها أن يقسمها بين الجيش كما سأل بلال قسم الشام ، فشاور الصحابة في ذلك
 فأشار عليه كبارهم كعلي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل أن يحبسها فيئاً
 للمسلمين ينتفع بفائدتها أول المسلمين وآخرهم . ثم وافق عمر على ذلك بعض
 من كان خالفه ، ومات بعضهم ، فاستقر الأمر على ذلك : فما فتحه المسلمون
 عنوةً فقد ملكهم الله إياه كما ملكهم ما استولوا عليه من النفوس والأموال
 والمنقول والعقار . ويدخل في العقار معابد الكفار ومساكنهم وأسواقهم
 ومزارعهم وسائر منافع الأرض ، كما يدخل في المنقول سائر أنواعه من الحيوان

(١) انظر تفصيل ذلك في فتوح البلدان (البلاذري) ٢٥١/١ طبعة النجدة . وفيه عن
 عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « اشتبه على الناس أمر مصر ، فقال قوم : فتحت عنوة ، وقال
 آخرون : فتحت صلحاً . إلى أن يقول ص ٢٥٢ : « وكتب عليهم بذلك كتاباً ، وشرط لهم
 إذا وفوا بذلك ألا تباع ساوهم وأبناؤهم ولا يُسَبَّحُوا ، وإن تفرّ أموالهم وكنوزهم في أيديهم .
 فكتب (أي عمرو بن العاص) بذلك إلى أمير المؤمنين عمر فأجاره ، وصارت الأرض أرض
 خراج ، إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب غنّ بعض الناس أنها فتحت صلحاً » .

والمتاع والنقد ؛ وليس لمعابد الكفار خاصة تقتضي خروجها عن ملك المسلمين :
فإن ما يقال فيها من الأقوال ، ويفعل فيها من العبادات ، إما أن يكون مبدلاً
أو محدثاً لم يشرعه الله قط ، أو يكون الله قد نهى عنه بعد ما شرعه .

[و] قد أوجب الله على أهل دينه جهاد أهل الكفر حتى يكون الدين
كله لله ، وتكون كلمة الله هي العليا ، ويرجعوا عن دينهم الباطل إلى الهدى
ودين الحق الذي بعث الله به خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه ، ويعطوا
الجزية عن يدهم صاغرون .

ولهذا لما استولى رسول الله ﷺ على أرض من حاربه من أهل الكتاب
وغيرهم ، كتبني قينقاع والنضير وقريظة ، كانت معايدهم مما استولى عليه
المسلمون ، ودخلت في قوله سبحانه « وَأَوْزَشَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » ،
وفي قوله تعالى : « مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ » ، « وما آفَاءَ اللَّهِ عَلَى
رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى » ، لكن — وإن ملك المسلمون ذلك — فتحكم
الملك متبوع كما يختلف حكم الملك في المكاتب والمدير وأم الولد والعبد ،
وكما يختلف حكمه في القتاتلين الذين يؤسرون ، وفي النساء والصبيان الذين
يُسَبَّون ، كذلك يختلف حكمه في الملوكة نفسه والعقار والأرض والمنقول .
وقد أجمع المسلمون على أن الغنائم ^(١) لها أحكام مخصصة بها لا تقاس ^(٢)
بسائر الأموال المشتركة . ولهذا لما فتح النبي ﷺ خيبر أقر أهلها دمة للمسلمين
في مساكنهم ، وكانت المزارع ملكاً للمسلمين عاملهم عليها رضول الله ﷺ

(١) في الأصل (الغنائم لها) .

(٢) في الأصل (يقاس) .

بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، ثم أجلاهم عمر رضي الله عنه في خلافته ، واسترجع المسلمون ما كانوا أقروهم فيه من المساكن والمعابد .

فصل

وأما أنه هل يجوز للإمام عقد النعمة مع إبقاء المعابد بأيديهم ؟ فهذا فيه خلاف معروف في مذاهب الأئمة الأربعة ، منهم من يقول : لا يجوز تركها لهم ، لأنه إخراج ملك المسلمين عنها ، وإقرار الكفر بلا عهد قديم ؛ ومنهم من يقول بجواز إقرارهم فيها إذا اقتضت المصلحة ذلك كما أقر النبي ﷺ أهل خيبر فيها ، وكما أقر الخلفاء الراشدون الكفار على المساكن والمعابد التي كانت بأيديهم .

فمن قال بالأول قال : حكم الكنائس حكم غيرها من العقار ، منهم من يوجب إبقاؤه ، كمالك في المشهور عنه ، وأحمد في رواية ، ومنهم من يخير الإمام فيه بين الأمرين بحسب المصلحة ، وهذا قول الأكثرين ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه ، وعليه دلت سنة رسول الله ﷺ حيث (١) قسم نصف خيبر وترك نصفها لمصالح المسلمين . ومن قال : « يجوز إقرارها بأيديهم » فقله أوجه وأظهر فإنهم لا يملكون بهذا الإقرار رقاب المعابد كما يملك الرجل ماله ، كما أنهم لا يملكون ما ترك لنا فمهم المشتركة كالأسواق والمراعي ، كما (٢) لم يملك أهل خيبر ما أقرهم فيه رسول الله ﷺ من المساكن والمعابد .

(١) كذا بالأصل (حيث) واستعمال مثلها هنا غير فصيح .

(٢) في الأصل (وكما) بإضمار الواو ، وهو كما ترى .

ومجرد إقرارهم ينتفعون بها ليس تملكاً : كما لو أقطع^(١) المسلم بعض عقار يست
 المال ينتفع بثلثه أو سُلْم^(٢) إليه مسجد أو رباط ينتفع به لم يكن ذلك تملكاً
 له ، بل ما أقرّوا فيه من كنائس العنوة يجوز للمسلمين انتزاعها منهم إذا
 اقتضت المصلحة ذلك كما انتزعها أصحاب النبي ﷺ من أهل خيبر بأمره
 بعد إقرارهم فيها ، وقد طلب المسلمون في خلافة الوليد بن عبد الملك أن
 يأخذوا من النصارى بعض كنائس^(٣) العنوة التي خارج دمشق ، فصالحوهم
 على إعطائهم الكنيسة التي داخل البلد ، وأقرّ ذلك عمر بن عبد العزيز أحد
 الخلفاء الراشدين ومن معه في عصره من أهل العلم : فإن المسلمين لما أرادوا أن
 يزبوا جامع دمشق بالكنيسة التي إلى جانبه^(٤) ، وكانت من كنائس الصلح ،
 لم يكن لهم أخذها قهراً ، فاصطلحوا على المعاوضة بإقرار كنائس العنوة التي
 أرادوا انتزاعها ، وكان ذلك الاقرار عوضاً عن كنيسة الصلح التي لم يكن
 لهم أخذها عنوةً .

(١) في الأصل (قطع) سوابه (أقطع) من الاصطلاح .

(٢) في الأصل (أو يسلم) صوبناها بالماضي المجهول عطفاً على (أقطع) لتوضيح المراد .

(٣) في الأصل (الكنائس) .

(٤) وهي كنيسة مار يوحنا . ومن الشائع أن هدم الكنيسة لتوسيع جامع دمشق
 ينسب إلى الخليفة الوليد ، ولا انتهت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز شكاً إليه النصارى ما صنه
 الوليد ببيعتهم ، فأمر عمر برد الكنيسة إلى أصحابها ، فأغضب ذلك أهل دمشق وكبر عليهم
 أن يهدموا مسجدهم بعد أن أذنوا فيه وصلوا ، ثم تم الاتفاق على أن يكون قنصاري كنائس
 القنطرة - وهي من كنائس العنوة - وألا يعودوا للطالبة بكنيسة مار يوحنا . (قارن بتاريخ
 مدينة دمشق لابن عساكر ١/ ١٥٩) والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء حوادث سنة ٩٦ هـ) .
 ويلاحظ أن المؤرخين المعاصرين لم يروا شيئاً من أمر هذه الكنيسة ولحاقها
 بجامع دمشق ، وإنما هذه كلها روايات للمؤرخين المتأخرين .

فصل

ومتى انتقض عهدهم جاز أخذ كنائس الصلح منهم فضلاً عن كنائس العنوة ، كما أخذ النبي ﷺ ما كان لقَرْيَظة والنضير لما تقضوا العهد ، فإن ناقض العهد أسوأ حالاً من المحارب الأصلي ، كما أن ناقض الإيمان بالردة أسوأ حالاً من الكافر الأصلي . ولذلك لو اقترض أهل مصر من الأمصار ، ولم يبق من دخل في عهدهم ، فإنه يصير للمسلمين جميع عقارهم ومنقولهم من المعابد وغيرها فيئاً ، فإذا عقدت الذمة لنيرهم كن كالعهد المبتدئ ، وكان لمن يعقد لهم الذمة أن يقرم في المعابد ، وله ألا يقرم بمنزلة مافتح ابتداءً ، فإنه لو أراد الإمام عند فتحه هدم ذلك جاز بإجماع المسلمين ، ولم يختلفوا في جواز هدمه وإنما اختلفوا في جواز بقاءه . وإذا لم تدخل في العهد كانت فيئاً للمسلمين .

أما على قول الجمهور الذين لا يوجبون قسم المقار فظاهر ؛ وأما على قول من يوجب قسمه فلا نعين المستحق غير معروف كسائر الأموال التي لا يعرف لها مالك معين . وأما تقدير وجوب إبقائها فهذا تقدير لاحقيقة له : فإن إيجاب إعطائهم معابد العنوة لا وجه له ، ولا أعلم به قائلاً ، فلا يفرع عليه ، وإنما اختلف في الجواز . نعم قد يقال في الأبناء إذا لم قل بدخولهم في عهد آبائهم لأن لهم شبهة الأمان والعهد ، بخلاف الناقضين ، فلو وجب لم يجب إلا ما تحقق أنه كان له ، فإن صاحب الحق لا يجب أن يعطى إلا ما عرف أنه حقه ؛ وما وقع الشك فيه - على هذا التقدير - فهو لبيت المال ، وأما الموجودون الآن إذا لم يصدر منهم نقص عهد فهم على الذمة : فإن الصبي يتبع أباه في الذمة ، وأهل داره من أهل الذمة ، كما يتبع في الاسلام أباه وأهل داره من المسلمين ،

لأن الصبي لما لم يكن مستقلاً بنفسه جعل تابعاً لغيره في الإيمان والأمان .
وعلى هذا جرت سنة رسول الله ﷺ وخلفائهم والمسلمين في إقرارهم صبيان أهل الكتاب بالعهد القديم من غير تجديد عقد آخر . وهذا الجواب حكمه فيما كان من معابدهم قديماً قبل فتح المسلمين ، أما ما أحدث بعد ذلك فإنه يجب إزالته ، ولا يمكنون من إحداث البيع والكنائس كما شرط عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الشروط المشهورة عنه « ألا يجحدوا في مدائن الاسلام ، ولا فيها حولها ، كنيسة ولا صومعة ولا ديراً ولا قلاية . امتثالاً لقول رسول الله ﷺ : « لا تكون قبلتان ببلد واحد » ^(١) رواه أحمد وأبو داود باسناد جيد ، ولما روي عن ^(٢) عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « لا كنيسة في الاسلام » ^(٣) .

وهذا مذهب الأئمة الأربعة في الأمصار ، ومذهب جمهورهم في القرى ، وما زال من يوقه الله من ولاية أمور المسلمين ينفذ ذلك ويعمل به مثل عمر بن عبد العزيز الذي اتفق المسلمون على أنه إمام هدى : فروى الامام أحمد عنه أنه كتب إلى نائبه عن اليمن أن يهدم الكنائس التي في أمصار المسلمين ، فهدمها بصنعاء وغيرها . وروى الامام أحمد عن الحسن البصري أنه قال : « من السنة أن تهدم الكنائس التي في الأمصار ، القديمة والحديثة » . وكذلك هارون الرشيد في خلافته أمر يهدم ما كان في سواد بغداد ^(٤) ، وكذلك المتوكل

(١) قارن بسند أحمد ٢٢٣/١ و ٢٨٥/١ .

(٢) في الاصل (عنه) .

(٣) قارن بما ذكرناه من الاحاديث عن عمر في هذا من ٦٧٣ من مطبوعة هذه (الاحكام) .

(٤) وذلك أن الرشيد كان قد استفتى أبا يوسف في أمر الكنائس والبيع ، ففصل له في فتواه جميع أحكامها ، فهدم منها ما كان في السواد ، وقارن بخراج أبي يوسف ١٣٨ (سلبية) .

لما أُلزم أهل الكتاب « بشروط عمر » استفتى علماء وقته في هدم الكنائس والبيع ، فأجابوه ، فبعث بأجوبتهم إلى الإمام أحمد ، فأجابه بهدم كنائس سواد العراق^(١) ، وذكر الآثار عن الصحابة والتابعين : فما ذكره ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « أيما مصر مصرته العرب — يعني المسلمين — فليس للعجم — يعني أهل النسة — أن يبنوا فيه كنيسة ، ولا يضرىوا فيه ناقوساً ، ولا يضرىوا فيه خمرآ . » أيما مصر مصرته العجم ففتح الله على العرب فإن للعجم مافي عهدهم ، وعلى العرب أن يوفوا بعهدهم ، ولا يكلفوهم^(٢) فوق طاقتهم .

وملخص الجواب : أن كل كنيسة في مصر والقاهرة والكوفة والبصرة وواسط وبنداد ونحوها من الأمصار التي مصرها المسلمون بأرض النوة فانه يجب إزالتها إما بالهدم أو غيره بحيث لا يبقى لهم معبد في مصر مصرته المسلمون بأرض النوة ، وسواء كانت تلك المعابد قديمة قبل الفتح أو محدثة ، لأن القديم منها يجوز أخذه ويجب عند المفسدة ، وقد نهى النبي ﷺ أن تجتمع قبلتان بأرض فلا يجوز للمسلمين أن يملكوا أن يكون بمكان الاسلام قبلتان إلا لضرورة كالمهد القديم ، لاسيما وهذه الكنائس التي بهذه الأمصار محدثة يظهر حدوثها بدلائل متعددة ، والحديث يهدم باتفاق الأئمة .

وأما الكنائس التي بالصعيد وبر الشام ونحوها من أرض النوة فما كان

(١) انظر تاريخ الطبري ١٤١٩/٣ حوادث سنة ٢٣٩ هـ .

(٢) في الاصل ، (ولا يكلفونهم) بالرفع على الاستئناف والوجود ما اثبتناه (ولا

يكلفوم) بالنصب عطفاً على (يوفوا) ، وقاؤن بما ذكرناه من ٦٧٤ .

منها محدثاً وجب هدمه ، وإذا اشتبه المحدث بالقديم وجب هدمها ^(١) جميعاً لأن هدم المحدث واجب وهدم القديم جائز ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وما كان منها قديماً فإنه يجوز هدمه ويجوز إقراره بأيديهم ، فينظر الإمام في المصلحة : فإن كانوا قد قلوا والكنائس كثيرة أخذ منهم أكثرها ، وكذلك ما كان على المسلمين فيه مضرة فإنه يؤخذ أيضاً ، وما احتاج المسلمون إلى أخذها أيضاً ، وأما إذا كانوا كثيرين في قرية ولهم كنيسة قديمة لا حاجة إلى أخذها ^(٢) ولا مصلحة فيه فالذي ينبغي تركها ^(٣) . بآمر النبي ﷺ وخلفاؤه لهم من الكنائس ما كانوا محتاجين إليه ، ثم أخذ منهم . وأما ما كان لهم يصلح قبل الفتح مثل ما في داخل مدينة دمشق ونحوها ، فلا يجوز أخذها ماداموا موفين بالعهد إلا بمعاوضة أو طيب أنفسهم كما فعل المسلمون بجامع دمشق لما بنوه ^(٤) .

فإذا عرف أن الكنائس ثلاثة أقسام : منها ما لا يجوز هدمه ، ومنها ما يجب هدمه - كالتي في القاهرة مصر والمحدثات كلها - ومنها ما يفعل المسلمون فيه الإصلاح كالتي في الصعيد وأرض الشام ، فما كان قديماً على ما ينشأه ،

(١) في الأصل (هدمها) .

(٢) في الأصل (أحداها) بالخاء والهمال المهملين . ولا معنى لها هنا .

(٣) أي : فالواجب هو تركها ،

(٤) لقد أوضح ابن القيم هذا إيضاحاً شافياً حين فرق - قبل قليل - بين مساجد المنوة ومساجد الصلح . فهذا الإمام السلفي - على تشده في النظر إلى غير المسلمين بمنظار أهل عصره - لا يسه إلا أن يحكم على هذه المسائل التشريعية بالحكم العادل السمح الذي أتى به الإسلام . فإن تشدد لهبته وتصف في الأسطر القليلة التالية فلا عجب ، سوف يعرض ساعته لكنائس المنوة ، وسوف يرجع بذاكرته إلى بعض الحوادث المثيرة التي وقع فيها أهل النعمة من المسلمين موقفاً خير ودي .

فالواجب على ولي الأمر فعل ما أمره الله به ، وما هو أصح للمسلمين من إعزاز دين الله ، وقمع أعدائه ، وإتمام ما فعله الصحابة من إلزامهم بالشروط عليهم ، ومنعهم من الولايات في جميع أرض الاسلام ؛ ولا يلتفت في ذلك إلى مرجف أو مخذل يقول : إن لنا عندهم مساجد وأسرى نخاف عليهم ، فإن الله تعالى يقول : « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ » وإذا كان فوروز ^(١) في مملكة التتار قد هدم عامة الكنائس على رغم أنف أعداء الله فحزب الله المنصور وجنده الموعود بالنصر إلى قيام الساعة أولى بذلك وأحق : فإن النبي ﷺ أخبر أنهم لا يزالون ظاهرين إلى يوم القيامة ^(٢) ، ونحن نرجو أن يحقق الله وعده رسوله ﷺ حيث قال : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجد لها دينها » ويكون من أجرى الله ذلك على يديه وأعان عليه ، من أهل القرآن والحديث ، داخلين في هذا الحديث النبوي ، فإن الله بهم يقيم دينه كما قال : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ، وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ، إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ » .

(١) في الأصل (فوروز) أو (نوروز) غير واضحة .

(٢) واضح هنا أن ابن القيم يوصي ولي الأمر في عهده بهدم الكنائس المهدمة ، ولإيقاف هذا يستقر للوهلة الأولى ، ولكن ابن القيم كان يعيش في عصر كثرت فيه ضروب التعدي من أهل الذمة للمسلمين . وكان من الصير أن ينسى أهل دمشق ولو امتد الزمان ما قبله الصاري يوم غزا القول مدينتهم سنة ٦٥٨ ، فقد أراقوا الحجر على ملابس المسلمين وعلى مساجدهم ، وأرغوا أصحاب الحوائيت الوقوف لهم ولصلباتهم ، وراحوا يبتفنون : « اليوم انتصر دين المسيح » انظر المهريري . السلوك ٩٨/١ طبعه كاترمير .

فصل

الضرب الثاني من البلاد

الأمصار التي أنشأها المشركون ومَصروها ، ثم فتحها المسلمون عنوةً وقهراً بالسيف ، فهذه لا يجوز أن يحدث فيها شيء من البيع والكنائس ^(١) . وأما ما كان فيها من ذلك قبل الفتح فهل يجوز إبقاؤه أو يجب هدمه ^(٢) ؟ فيه قولان في مذهب أحد ، وهما وجهان لأصحاب الشافعي وغيره : أحدهما يجب إزالته ونهزم تبنيته ^(٣) ، لأن البلاد قد صارت ملكاً للمسلمين ، فلم يجوز أن يقر فيها أمكنة شعار الكفر ^(٤) : كالبلاد التي مَصَرها المسلمون ، ولقول النبي ﷺ : « لا تصلح قبلتان ببلد » ، وكما لا يجوز إبقاء الأمكنة التي هي شعار الفسوق كالحارات والمواخير ^(٥) ، ولأن أمكنة البيع والكنائس قد صارت ملكاً للمسلمين ، فتمكين الكفار من إقامة شعار الكفر فيها كبيعهم وإجارتهم إياها لذلك ، ولأن الله تعالى أمر بالجهاد حتى يكون الدين كله له ، وتمكينهم من إظهار شعار الكفر في تلك المواطن جعل الدين له ولغيره . وهذا القول هو الصحيح .

(١) قارن بقول ابن قدامة في (المغني ١٠ / ٦١٠) : « ما فتحه المسلمون عنوة فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ، لأنها صارت ملكاً للمسلمين » .

(٢) قارن بالمغني (١٠ / ٦١٠) .

(٣) في الأصل (تنهية) بالنون ، صوابها (تبنيته) قاله بجلي إبقائه . وقارن بالمغني ١٠ / ٦١٠ .

(٤) في الأصل (لكفر) .

(٥) في الأصل (المواخير) بالخاء المهملة .

والقول الثاني يجوز إبقاؤها ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما : « أيما سرته المعجم ففتح الله على العرب فتزله ، فان المعجم مافي عهدهم » ، ولأن رسول الله ﷺ فتح خيبر عنوة ، وأقرم على معايدهم فيها ، ولم يهدمها ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم فتحوا كثيراً من البلاد عنوة ، فلم يهدموا شيئاً من الكنائس التي بها . ويشهد لصحة هذا وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوة ، ومعلوم قطعاً أنها ما أحدثت بل كانت موجودة قبل الفتح .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن « لا تهدموا كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار » ^(١) . ولا يناقض هذا ما حكاه الإمام أحمد أنه أمر بهدم الكنائس ، فإنها التي أحدثت في بلاد الاسلام ، ولأن الاجماع قد حصل على ذلك ، فإنها ^(٢) موجودة في بلاد المسلمين من غير نكير . وفصل الخطاب أن يقال : إن الامام يفعل في ذلك ما هو الأصلح للمسلمين ، فان كان أخذها منهم أو إزالتها هو المصلحة - لكثرة الكنائس أو حاجة المسلمين إلى بعضها وقلة أهل الذمة - فله أخذها أو إزالتها بحسب المصلحة . وإن كان تركها أصلح - لكثرتهم وحاجتهم إليها وغنى المسلمين عنها - تركها ، وهذا الترك ممكن لهم من الانتفاع بها لاعتبارك لهم رقابها ، فإنها قد صارت ملكاً للمسلمين ، فكيف يجوز أن يجعلها ملكاً للكفار ؟ وإنما هو امتناع بحسب المصلحة ، فللامام اتزاعها متى رأى المصلحة في ذلك . ويدل عليه أن عمر بن الخطاب والصحابة معه أجلوا أهل خيبر من دورهم ومعايدهم بعد أن أقرم رسول الله ﷺ فيها ، ولو كان ذلك الاقرار

(١) قارن بالأموال ٩٥ رقم ٢٦٢ .

(٢) في الأصل (بأنها) وقارن بالفتي ١٠/٦١٠ .

تَمْلِكاً لم يميز إخراجهم عن ملكهم إلا برضى أو معاوضة . ولهذا لما أراد المسلمون أخذ كنائس الصنوة التي خارج دمشق في زمن الوليد بن عبد الملك صالحهم النصارى على تركها وتعويضهم عنها بالكنيسة التي زينت في الجامع ؛ ولو كانوا قد ملكوا تلك الكنائس بالاقرار لقالوا للمسلمين : كيف تأخذون أملاكنا قهراً وظلماً ؟ بل أذعنوا إلى المعاوضة لما علموا أن للمسلمين أخذ تلك الكنائس منهم ، وأنها غير ملكهم كالأرض التي هي بها : فهذا التفصيل يجمع الأدلة ، وهو اختيار شيخنا ، وعليه يدل فعل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم من أئمة الهدى ؛ وعمر بن عبد العزيز هدم منها ما رأى المصلحة في هدمه وأقر ما رأى المصلحة في اقراره . وقد أفتى الامام أحمد المتوكل بهم كنائس السواد ، وهي أرض الصنوة .

فصل

الضرب الثالث : ما فتح صلحاً

وهذا نوعان : أحدهما أن يصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا إخراج عليها ^(١) ، أو يصلحهم على مال يبدلون ^(٢) وهي الهدنة . فلا يمنعون من إحداث ما يختارونه فيها ، لأن الدار لهم كما صالح رسول الله ﷺ أهل نجران ^(٣)

(١) عبارة ابن قدامة في المحقى (١٠/٦١١) : « القسم الثالث : ما فتح صلحاً وهو نوعان أحدهما أن يصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا إخراج عنها ، فلهم إحداث ما يحتاجون فيها ، لأن الدار لهم » .

(٢) في الأصل (يبدلون) بالذال المهملة .

(٣) انظر في الأموال (ص ١٨٧ رقم ٥٠٢) باب كتب اليهود التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأهل الصلح . وأول أحاديث الباب « أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل نجران ، وكتب لهم كتاباً : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما كتب محمد النبي =

ولم يشترط عليهم ألا يتحدثوا كنيسة ولا ديراً . النوع الثاني أن يصلحهم على أن الدار للمسلمين ؛ وبؤدون الجزية إلينا .

فلحكم في البيع والكنائس على مايقع عليه الصلح معهم من تبقية وإحداث وعارة ، لأنه إذا جاز أن يقع الصلح معهم على أن الكل لهم جاز أن يصلحوا على أن يكون بعض البلد ^(١) لهم . والواجب عند القدرة أن يصلحوا على ماصلحهم عليه عمر رضي الله عنه ، ويشترط عليهم الشروط المكتوبة ^(٢) في كتاب عبد الرحمن بن غنم : « ألا يتحدثوا ببيعة ، ولا صومعة ^(٣) راهب ، ولا قلاية » . فلو وقع الصلح مطلقاً من غير شرط حمل على ماوقع عليه صلح عمر وأخذوا بشروطه لأنها صارت كالشرع ، فيحمل مطلق صلح الأئمة بعده عليها .

ذكر نصوص أحمد وغيره من الأئمة في هذا الباب

قال الخلال في كتاب « أحكام أهل الملل ^(٤) » : باب الحكم فيما أحدثته

== [رسول الله] صلى الله عليه وسلم لأهل نجران ، إذ كان له حكمه عليهم « إلى أن يقول : « ولنجران وحاشيتي ذمة الله وذمة رسوله ، على دماهم وأموالهم وملتهم وبيعتهم ورهبانيتهم وأساقفتهم وشاهدهم وغائبهم ، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير . وعلى ألا ينفروا أسففاً من سقيفاء ، ولا وفاقاً من وقياء ، ولا راهباً من رهبانته .. » والواقف - بالقاف - ولي العهد بلغتهم ، أو الواقف - بالفاء كما يرى ابن الأثير في « النهاية » - هو القيم على البيت الذي فيه صليب النصرارى بلسة أهل الجزيرة .

- (١) في الأصل (الولد) سواها (البلد) كما ذكرناه . وقارن بالخفي . ٦١١/١٠ ويلاحظ أن العبارة هنا شديدة التشابه بما في (الخفي) حتى لكأن ابن القيم نسخها نسخاً من ذاك الكتاب .
(٢) في الخفي : (الشروط المذكورة) .
(٣) في الخفي (بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ..) .
(٤) في الأصل (الملك) .

النصارى مما لم يصلحوا عليه : أخبرنا عبد الله بن أحمد قال : كان المتوكل لما حدث من أمر النصارى ما حدث كتب إلى القضاة ببغداد يسألهم : أبي حسان الزياتي ^(١) وغيره ، فكتبوا إليه واختلفوا ، فلما قرئ عليه قال : أكتب بما أجب به هؤلاء إلى أحمد بن حنبل ليكتب إليّ بما يرى في ذلك .

قال عبد الله : ولم يكن في أولئك الذين كتبوا أحد يحتاج بالحديث إلا أبا حسان الزياتي ، واحتج بأحاديث عن الواقدي . فلما قرئ على أبي عرفه وقال : هذا جواب أبي حسان وقال : هذه أحاديث ضعاف ، فأجاب أبي واحتج بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : ثنا معمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن حنش ^(٢) عن عكرمة قال : سئل ابن عباس عن أمصار العرب - أو دار العرب - هل للعجم أن يحدثوا فيها شيئاً ؟ فقال : « أيا مصر مصرته العرب » فذكر الحديث . قال : ومحمد أبي يقول : ليس لليهود والنصارى أن يحدثوا في مصر مصره المسلمون بيعة ولا كنيسة ، ولا يضربوا فيه بناقوس إلا فيما كان لهم صلحاً ، وليس لهم أن يظهروا الحمر في أمصار المسلمين : على حديث ابن عباس : « أيا مصر مصره المسلمون » .

أخبرنا حمزة بن القاسم ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وعصمة ، قالوا : حدثنا

(١) في الأصل (الزيادي) غير واضح الاعجام ، صوابه (الزيادي) نسبة إلى زياد ، كاسيرد في الأصل نفسه بعد أسطر .
(٢) في الأصل (حنش) بالباء ، صوابه (حنش) بالثون . وهو الحسن بن قيس الرحي ، وقد ترجمناه ص ٦٧٤ ح ١ . والرواية التي رواها عن عكرمة عن ابن عباس هي الرواية نفسها التي نجدها هنا .

حنبل قال : قال أبو عبد الله : « وإذا كانت الكنائس صلحاً تركوها على ما صلحوا عليه ، فأما العنوة فلا ، وليس لهم أن يحدنوا بيعة و [لا] كنيسة لم تكن ^(١) ، ولا يضربوا ناقوساً ، ولا يرفعوا صلياً ، ولا يظهروا خنزيراً ، ولا يرفعوا ناراً ولا شيئاً مما يجوز لهم فعله في دينهم ، يمنعون من ذلك ولا يتركون » . قلت : للمسلمين أن يمنعوا من ذلك ؟ قال : « نعم ، على الإمام منعهم من ذلك . السلطان يمنعهم من الأحداث إذا كانت بلادهم فتحت عنوة ^(٢) وأما الصلح فلهم ما صلحوا عليه يوفى لهم » . وقال : « الاسلام يعلو ولا يعلى . ولا يظهرون خيراً » .

قال الخلال : كتب إلي يوسف بن عبد الله الإسكافي ^(٣) : ثنا الحسن بن علي بن الحسن ^(٤) أنه سأل أبا عبد الله عن البيعة والكنيسة فحدث ، قال : « يرفع أمرها إلى السلطان » .

وقال محمد بن الحسن : « لا ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ، ولا يباع فيها خمر وخنزير ، ومصرأ كن أو قرية » .

وقال الشافعي في « المختصر » : « ولا يحدنوا في أمصار المسلمين » .

(١) في الأصل (لم يكن) بالذكور .

(٢) في الأصل (الإسكاف) دون ياء النسبة ، صوابه ما ذكرناه ، ويوسف بن عبد الله الإسكافي من أصحاب أحمد ، جليل القدر ، روى كثيراً من المسائل عن الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي أبي علي ، وهو الذي يروي عنه هنا .

(٣) الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي ، أبو علي ، ذكره أبو بكر الخلال فقال : « جليل القدر ، عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة كبار أغرب فيها على أصحابه » . وقد كتب بتمام هذه المسائل يوسف بن عبد الله الإسكافي المذكور في الحاشية السابقة . (طبقات الحنابلة ٩٦) .

ولا مجتمعاً لصلواتهم ، ولا يظهروا فيها حل خمر ، ولا إدخال خنزير ، ولا يحدثوا^(١) بناءً يطولون به على بناء المسلمين ، وأن يفرقوا بين هيئاتهم في المركب والملبس وبين هيئات المسلمين ، وأن يتقدموا الزنار على أوساطهم ، ولا يدخلوا مسجداً ، ولا يسقوا مسلماً خمرأً ، ولا يطعموه^(٢) خنزيراً . وإن كانوا في قرية يملكونها منفردين لم يعرض لهم في خرم وخنزيرهم ورفع بنيانهم ؛ وإن كان لهم بمصر المسلمين كنيسة أو بناء طويل كبناء المسلمين لم يكن للمسلمين هدم ذلك ، وترك على ما وجد ، ومنعوا من إحداث مثله . وهذا إذا كان المصر للمسلمين أحيوه أو فتحوه عنوة . وشرط هذا على أهل الذمة . وإن كانوا فتحوا بلادهم على صلح منهم على تركهم وإياه خلّوا وإياه ، ولا يجوز أن يصلحوا على أن ينزلوا بلاد الاسلام يحدثون فيها ذلك .

قال صاحب «التهاية»^(٣) في شرحه : «البلاد قسمان : بلدة ابنتهاها المسلمون ، فلا يمكن أهل الذمة من إحداث كنيسة فيها ولا بيت نار ؛ فإن فعلوا انقضّ عليهم ، فإن كان البلد للكفار^(٤) وجرى فيه حكم للمسلمين فهذا قسمان : فإن فتحه المسلمون عنوة وملكوا رقاب الأبنية والمراص^(٥) تعين

(١) في الأصل (ولا يحدثون) .

(٢) في الأصل (ولا يطعموه) .

(٣) أي الامام الجويني ، وقد سبق ذكره .

(٤) في الأصل (الكفار) .

(٥) في الأصل (المراص) بالضاد المعجمة ، وإنما هي المراص (بالضاد المهملة)

جمع عرصة .

تقضى ما فيها من البيع والكنائس . وإذا كنا ننقض ما نصادف من الكنائس والبيع فلا يخفى أنا نمنعهم من استحداث مثلها .

ولو رأى الامام أن يبقى كنيسة ويقرّ في البلد طائفة من أهل الكتاب فالذي قطع به الأصحاب منع ذلك . وذكر العراقيون وجهين : أحدهما أنه يجوز للامام ^(١) أن يقرم ويبقى الكنيسة عليهم ، والثاني لا يجوز ذلك وهو الأصح الذي قطع به المرازمة .

هذا إذا فتحنا البلد عنوة ، فإن فتحناها صلحاً فهذا ينقسم قسمين : أحدهما أن يقع الفتح على أن رقاب الأراضي للمسلمين ، ويقرّون فيها بمال يؤدونه لسكانها سوى الجزية . فان استنوا في الصلح البيع والكنائس لم ينقض عليهم ، وإن أطلقوا وما استنوا بيعهم وكنائسهم ففي المسألة وجهان : أحدهما أنها تنقض عليهم ، لأن المسلمين ملكوا رقاب الأبنية والبيع والكنائس ، تنضم كما تنضم الدور ، والثاني لا يملكها ، لأننا شرطنا تقريرهم ، وقد لا يتمكنون من المقام إلا ببقية مجتمع لهم فيما يروونه عبادة . وحقيقة الخلاف ترجع إلى أن اللفظ في مطلق « الصلح » هل يتناول البيع والكنائس مع القرآن التي ذكرناها ؟

القسم الثاني : أن يفتحها المسلمون على أن تكون رقاب الأرض لهم ، فإذا وقع الصلح كذلك لم يتعرض للبيع والكنائس ^(٢) ، ولو أرادوا إحداث كنائس فالمنهـب أنهم لا يـمنعون : فانهم متصرفون في أملاكهم . وأبعد بعض أصحابنا فمنعهم من استحداث ما لم يكن ، فانه إحداث بيعة في بلد هي تحت حكم الاسلام .

(١) في الاصل (الامام) .

(٢) في الاصل (الكنائس) ، دون الواو

فصل

وأما أصحاب مالك فقال في « الجواهر » : إن كانوا في بلدة بناها المسلمون فلا يمتكنون من بناء كنيسة ؛ وكذلك لو ملكنا رقبة بلدة من بلادهم قهراً ؛ وليس للامام أن يقرّ فيها كنيسة بل يجب قرض كنائسهم بها . أما إذا فتحت صلحاً على أن يسكنوها بخراج ، ورقبة الأقبية للمسلمين ، وشرطوا إبقاء كنيسة جاز . وأما إن افتتحت على أن تكون رقبة البلد لهم ، وعليهم خراج ، ولا تنقض كنائسهم ، فذلك لهم ثم يمنعون من رميها . قال ابن الماجشون : ويمنعون من رمي كنائسهم القديمة إذا رثت إلا أن يكون ذلك شرطاً في عقدهم ، فيوفى لهم ويمنعون من الزيادة الظاهرة والباطنة .

وقال الشيخ أبو عمر أنهم لا يمنعون من إصلاح ما وهى منها ، وإنما منعوهم من إصلاح كنيسة فيما بين المسلمين ، لقوله ﷺ : « لا يرفع فيكم يهودية ولا نصرانية » . فلو صولحوا على أن يتخذوا الكنائس إن شاءوا ، فقال ابن الماجشون : لا يجوز هذا الشرط ، ويمنعون منها إلا في بلادهم التي لا يسكنه المسلمون معهم فلمهم ذلك وإن لم يشترطوه . قال : وهذا في أهل الصلح . فأما أهل العنوة فلا يترك لهم عند ضرب الجزية عليهم كنيسة إلا هدمت ثم لا يمتكنون من إحداث كنيسة بعد ، وإن كانوا معتزلين عن ^(١) بلاد الاسلام .

فصل

وقد روى أبو داود في « سننه » ^(٢) عن أسباط عن السدي عن ابن

(١) في الأصل (على) .

(٢) سنن أبي داود ٣/٢٢٧ رقم ٣٠٠١ وانظر الاموال أيضاً ص ١٨ .

عباس رضي الله عنهما قال : « صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على أني حلة » الحديث ، وفيه : « ولا يهدم لهم بيعة ، ولا يخرج لهم قس ، ولا يفتنون عن دينهم ما لهم يحدثوا حدثاً ، أو يأكلوا الربا » . فأبقى كنائسهم عليهم لما كانت البلد لهم ، وجعل الأمان فيها تبعاً لآمانهم على أنفسهم : فإذا زال شرط الأمان على أنفسهم - بإحداث الحدث وأكل الربا - زال عن رقاب كنائسهم كما زال عن رقابهم .

فصل

في ذكر بناء ما استهدم منها ، ورم شعثه ، وذكر الخلاف فيه قال صاحب « المغني » ^(١) فيه : كل موضع قلنا : « لا يجوز إقراره » لم يميز هدمه ^(٢) . وهذا ليس على إطلاقه : فإن كنائس العنوة يجوز للإمام إقرارها للمصلحة ، ويجوز للإمام ^(٣) هدمها للمصلحة ، وبه أفتى الإمام أحمد المتوكل في هدم كنائس العنوة كما تقدم ، وكما طلب المسلمون أخذ كنائس العنوة منهم في زمن الوليد حتى صالحهم على الكنيسة التي زيدت في جامع دمشق ، وكانت مُقَرَّةً بأيديهم من زمن عمر رضي الله عنه إلى زمن الوليد . ولو وجب إبقاؤها وامتنع هدمها لما أقر المسلمون الوليد ، ولغيره الخليفة الراشد لما ولي عمر بن عبد العزيز : فلا تلازم بين جواز الإبقاء وتحريم الهدم . وقد اختلفت الرواية عن أحمد في بناء المستهدم ورم الشعث فعنه المنع فيها ،

(١) المغني ١٠ / ٦١١ .

(٢) في الأصل (لا يجوز إقرارها لم يميز هدمها) بضمير التأنيث . ومثله في (المغني) ١٠ / ٦١١ .

(٣) في الأصل (الإمام) .

ونصر هذه الرواية القاضي في «خلافه» ، وعنه الجواز فيها ، وعنه يجوز رم
شعنها دون بنائها .

قال الخلال في «الجامع» : (باب البيعة تهتم بأسرها أو يهدم بعضها) :
أخبرنا عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي هل ترى لأهل الذمة أن يحدثوا
الكنائس بأرض العرب ؟ وهل ترى لهم أن يزيدوا في كنائسهم التي صولحوا
عليها ؟ فقال : « لا يحدثوا في مصر مصرته العرب كنيسة ولا بيعة ، ولا يضربوا
فيها بناقوس ، ولهم ما صولحوا عليه ، فإن كان في عهدهم أن يزيدوا في الكنائس
فلهم ، وإلا فلا . وما اتهدم فليس لهم أن يبنوه ^(١) » .

أخبرني أحمد بن أبي الخيثم أن موسى بن أحمد بن مشيش حدثهم في هذه المسألة
أنه سأل أبا عبد الله فقال : « ليس لهم أن يحدثوا إلا ما صولحوا عليه إلا أن
يبنوا ما اتهدم مما كان لهم قديماً » قال الخلال : وإعما معنى قول أبي عبد الله هنا
أنهم يبنون ما اتهدم : يعني مرتبة يرمون . وأما إن اتهدمت كلها بأسرها فعنده
أنه لا يجوز إعادتها .

وقد بين أيضاً ذلك حنبل عنه : أخبرني عصبة بن عصام قال : حدثنا حنبل
قال : سمعت أبا عبد الله قال : « كل ما كان مما فتح المسلمون عنوة فليس لأهل
الذمة أن يحدثوا فيه ^(٢) كنيسة ولا بيعة ، فإن كان في المدينة لهم شيء فأرادوا
أن يرموه فلا يحدثوا فيه شيئاً إلا أن يكون قائماً . فإن اتهدمت الكنيسة أو البيعة
بأسرها لم يبدلوا غيرها ، وما كان من صلح كان لهم ما صولحوا عليه ، وشرط لهم ،

(١) في الأصل (يبنوها)

(٢) في الأصل (فيها) .

لا يغير لهم شرط شرط لهم . قال الخلال : وهكذا هو في شرطهم أنه إن أنهدم شيء رموه ، وإن أنهدمت بأسرها لم يعيدوها .

قال القاضي في « تعليقه » : (مسألة في البيع والكنائس التي يجوز لإقرارها على ما هي عليه) : إذا أنهدم منها شيء أو تشعث فأرادوا عمارته فليس لهم ذلك - في إحدى الروايات - قلها عبد الله قال : ورأيت بخط أبي حفص البرمكي في رسالة أحمد إلى المتوكل في هدم البيع رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه - وذكر فيها كلاماً طويلاً - إلى أن قال : وما أنهدم فلهم أن يبنوه ^(١) . قال : وهذا يقتضي اختلاف اللفظ عن عبد الله ، ويغلب في ظني أن ما ذكره أبو بكر أضبط (يعني الخلال) فانه قال : أخبرني عبد الله قال : قال أبي : وما أنهدم فليس لهم أن يبنوه ، ثم ذكر النصوص التي ذكرناها في رواية حنبل وابن مشيش ^(٢) ، واختار الخلال منع البناء وجواز رم الشعث .

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فقال أبو سعيد الاصطخري : يمنعون من ذلك قال : حتى إن أنهدم حائط البيعة منعوا من إعادته وورده ، وإن اتلم منعوا من سده ، وإن أرادوا أن يطينوا وجه الحائط الذي يلينامنعوا منه ، وإن طينوا الحائط الذي يلي البيعة كان لهم ذلك وكذلك إن بنوا دون هذا الحائط الذي يلي البيعة حتى يهدم ذلك لم يجز ، لأنهم يمنعون من الأحداث ، وهذه الاعادة إحداث ، وأبى ذلك سائر أصحاب الشافعي وقالوا : نحن قد أقررناهم على البيع ، فلو منعناهم من رقع ما استرم منه وإعادة ما أنهدم كان بمنزلة القلع

(١) في الأصل (يبنوها) . وفارن بالغني ١٠ / ٦١٢

(٢) في الأصل (وابن مسير) فالين المبهة .

والازالة : إذ لافرق بين أن يزيلها وبين أن يقرها عليهم ثم يمنهم من عمارتها .

واختلفت المالكية على قولين أيضاً فقال ابن الماجشون : يمنعون من رم كنائسهم القديمة إذا رثت إلا أن يكون ذلك في شرط عقدهم ، وقل أبو عمر أنهم لا يمنعون من إصلاح ما وهى منها . واحتج القاضي على النع بحديث رواه عن الخطيب عن ابن رزقويه ، ثنا محمد بن عمرو ، ثنا محمد بن غالب بن حرب ، ثنا بكر بن محمد القرشي ، ثنا سعيد بن عبد الجبار ، عن سعيد بن سنان ، عن ابن الزاهرية ، عن كثير بن مرة قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تبني كنيسة في الاسلام ولا يجدد ما خرب منها » ^(١) . وهذا لو صح لكان كالنص في المسألة ، ولكن لا يثبت هذا الاسناد ، ولكن في شروط عمر عليهم « ولا يجدد ما خرب من كنائسنا » . قالوا : ولأن تجديدها بمنزلة إحداثها وإنشائها ، فلا يمكنون منه . قالوا : ولأنه بناء لا يملك إحداثه ، فلا يملك تجديده كالبناء في أرض الغير بغير إذنه .

فان قيل : الباني في ملك الغير بغير إذنه لا يملك الاستدامة ، فلا يملك التجديد ، وهؤلاء يملكون الاستدامة فلكوا التجديد ، قيل : لا يلزم هذا ، فإنه لو أعاره حائطاً لوضع خشبة عليه جاز له استدامة ذلك ، فلو أنهم الحائط فبناه صاحبه لم يملك المستعير تجديد المنفعة . وكذلك لو ملك الذي داراً عالية البنيان جاز له أن يستديم ذلك ، فلو أنه دمت فأراد بناءها لم يكن له أن يبنئها على ما كانت عليه ، بل يساويها ببيان جيرانه من المسلمين أو يحطها عنه ؛

(١) انظر المغني ١٠/٦١٢ .

وأيضاً لو فتح الامام بلداً في بيعة خراب لم يجز له بناؤها بعد الفتح ، كذلك ههنا ، وأيضاً ، فانه إذا انهدم جميعا زال الاسم عنها ، ولهذا لو حلف لادخلت داراً ، فانهدمت جميعها ودخل براحها لم يحنث ، لزوال الاسم . فلو قلنا : يجوز بناؤها إذا انهدمت كان فيه إحداث بيعة في دار الاسلام ، وهذا لا يجوز ، كما لو لم يكن هناك بيعة أصلاً .

قال المجوزون ، وهم أصحاب أبي حنيفة والشافعي وكثير من أصحاب مالك وبعض أصحاب أحمد : لما أقررناهم عليها تضمن إقرارنا لهم جواز رَمِّها وإصلاحها وتجديد ماخرب منها ، وإلا بطلت رأساً ، لأن البناء لا يبقى أبداً ، فلو لم يميز تمكينهم من ذلك لم يميز إقرارها .

قال المانعون : نحن نقرهم فيها مدة بقائها كما قرر المستأمن مدة أمانه . وسر المسألة أنا أقررناهم اتباعاً لامتليكا ، فانا ملكنا رقبتهما بالفتح ، وليست ملكاً لهم . واختار صاحب « المغني » ^(١) جواز رَمِّ الشعث ومنع بنائها إذا استهدمت . قال : لأن في كتاب أهل الجزيرة لمياض بن غنم : « ولا تجدد ماخرب من كنائسنا » . وروى كثير بن مرة قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تبني كنيسة في الاسلام ، ولا يجدد ماخرب منها » . قال : ولأن هذا بناء كنيسة في الاسلام ، فلم يجز ، كما لو ابتدئ بناؤها ، وفارق رَمِّ ما شعث منها ، فإنه إبقاء واستدامة وهذا إحداث . قال : وقد حمل الخلال قول أحمد « لهم أن يبنوا ما انهدم منها » أي إذا انهدم بعضها ، « ومنعه من بناء ما انهدم » على ما إذا انهدمت كلها ، فجمع بين الروایتين .

(١) انظر المغني ١٠/٦١٢ .

فصل

وفي « النهاية » للجويني : قال الأصحاب : إذا استمرت لم يمنعوا من مرمتها . ثم اختلفوا بعد ذلك فقال قائلون : ينبغي أن يعمروها بحيث لا يظهر للمسلمون ما يفعلون ، فإن إظهار العمارة قريب من الاستحداث . وقال آخرون : لهم إظهار العمارة ، وهو الأصح . ثم من أوجب عليهم الكتمان قال : لو نزل جدار الكنيسة أو انتقض منعوا من الإعادة فإن الإعادة ظاهرة ، وإذا لم يكن من هدمه بد فالوجه أن يبنوا جداراً ثالثاً إذا ارتجى الثاني ، وهكذا إلى أن تبنى ساحة الكنيسة . قال : وهذا إفراط لا حاصل له ، فإننا فرعنا على الصحيح وجوزنا العمارة إعلاناً ، فلو أنهدمت الكنيسة فهل يجوز إعادتها كما كانت ؟ فيه وجهان مشهوران : أحدهما المنع ، لأنه استحداث كنيسة ، والثاني الجواز ، لأنها - وإن هدمت - فالمرصة ^(١) كنيسة ، والتحويل عليها هو الرأي ، حتى يستروا بكفرهم ، فإن منعنا الإعادة فلا كلام ، وإن جوزناها فهل لهم أن يزيدوا في خطها ^(٢) ؟ على وجهين أصحاب المنع ، لأن الزائد كنيسة جديدة ، وإن كانت متصلة بالأولى ، وإن أبقيناهم على كنيستهم فالمنهـب أن تمنعهم من ضرب النواقيس فيها ، فإنه بمثابة إظهار الخمر والخنازير ، وأبعد بعض الأصحاب في تجويز تمكينهم من ضرب الناقوس ، قال : لأنه من أحكام الكنيسة ، قال : وهذا غلط لا يعتد به .

(١) في الأصل (فالمرصة) بالضاد المعجمة ، سواها بالمصاد كما ذكرناه .

(٢) في الأصل (خطها) بالحاء المهملة ، سواها (خطها) بالحاء المعجمة من الخط والتخطيط .

فصل

هذا حكم إنشاء الكنائس وإعطائها ، فلو أرادوا نقلها من مكان إلى مكان وإخلاء المكان الأول منها ، فصرح أصحاب الشافعي بالمنع . قالوا : لأنه إنشاء لكنيسة في بلاد الاسلام ، والذي يتوجه أن يقال : إن منعنا إعادة الكنيسة إذا تهدمت منعنا نقلها بطريق الآولى ، فإنها إذا لم تعد إلى مكانها الذي كانت عليه فكيف تنشأ في غيره ؟ وإن جوزنا إعادتها فكان نقلها من ذلك المكان أصلح للمسلمين ، لكونهم ينقلونها إلى موضع خفي لا يجاوره مسلم ، ونحو ذلك جائز^(١) بلا ريب ، فإن هذا مصلحة ظاهرة للاسلام والمسلمين ، فلا معنى للتوقف فيه ، وقد ناقلمهم المسلمون من الكنيسة التي كانت جوار جامع دمشق إلى بقاء الكنائس التي هي خارج البلد ، لكونه أصلح للمسلمين .

وأما إن كان النقل لمجرد منفعتهم وليس للمسلمين فيه منفعة فهذا لا يجوز لأنه إشغال رقبة أرض الاسلام بجعلها دار كفر ، فهو كما لو أرادوا جعلها خمارة أو بيت فسق ، وأولى بالمنع بخلاف ما إذا جعلنا^(٢) مكان الأولى مسجداً يذكر الله فيه ويقام فيه الصلوات ، ومكنام من نقل الكنيسة إلى مكان لا يتأتى فيه ذلك فهذا ظاهر المصلحة للاسلام وأهله ، وبالله التوفيق . فلو انتقل الكفار عن محلهم وأخلوها إلى محلة أخرى فأرادوا نقل الكنيسة إلى تلك المحلة وإعطاء القديمة للمسلمين فهو على هذا الحكم .

(١) في الاصل (جائز) .

(٢) في الاصل (جعلها) .

فصل

هذا حكم يعمهم وكنائسهم ، فأما حكم أبينتهم ودورهم فإن كانوا في محلة منفردة عن المسلمين لا يجاورهم فيها مسلم تركوا وما يبتونه كيف أرادوا ، وإن جاوروا المسلمين لم يمكنوا من مطاوتهم في البناء سواء كان الجار ملاصقاً أو غير ملاصق بحيث يطلق عليه اسم الجار ، قرب أو بعد .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : « ولا يحدثون بناء يطولون به بناء المسلمين » ، وهذا المنع لحق الاسلام لالحق الجار ، حتى لو رضي الجار بذلك لم يكن لرضاه أثر في الجواز ، وليس هذا المنع معلاً بأشرافه على المسلم بحيث لو لم يكن له سبيل على الأشراف جاز ، بل لأن الاسلام يعلو ولا يعل . والذي تقتضيه أصول المذهب وقواعد الشرع أنهم يمنعون من سكنى القار العالية على المسلمين باجارة أو عارية أو بيع أو تملك بغير عوض : فإن المانعين من تعلية البناء جعلوا ذلك من حقوق الاسلام ، واحتجوا بالحديث ، وهو قوله : « الاسلام يعلو ولا يعل » ؛ واحتجوا بأن في ذلك إعلاء رتبة لهم على المسلمين ، وأهل الذمة ممنوعون من ذلك . قالوا : ولهذا يمنعون من صدور المجالس ويلجؤون إلى أضيق الطرق . فإذا منعوا من صدور المجالس - والجلوس فيها عارض - فكيف يمكنون من السكنى اللازمة فوق رؤوس المسلمين ؟ وإذا منعوا من وسط الطريق المشترك - والمروء فيه عارض - فأزيلوا منه إلى أضيقه وأصفه كما صح عنه عليه السلام أنه قال : « إذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه » فكيف

يمكنون أن يملوا في السكنى المأتممة رقاب المسلمين ؟ هذا مما تدفعه ^(١) أصول
الشرع وقواعده .

وقول بعض أصحاب أحد والشافعي « إنهم إذا ملكوا داراً عالية من
مسلم لم يجب قضاها » إن أرادوا به أنه لا يمنع ثبوت ملكهم عليها فصحيح ،
وإن أرادوا به أنهم لا يمنعون من سكنها فوق رقاب المسلمين [فردود] ،
وقد صرح به الشيخ في « المفني » ^(٢) وصرح به أصحاب الشافعي ، ولكن
الذي نص عليه ^(٣) في « الاملاء » أنه إذا ملكها بشراء أو هبة أو غير ذلك
أقر عليها ، ولم يصرح بجواز سكنها ، وهو في غاية الاشكال ؛ وتعليلهم
واحتجاجهم بما حكيناه عنهم يدل على منع السكنى ، وهذا هو الصواب : فإن
المفسدة في الملو ليست في نفس البناء ، وإنما هي في السكنى ، ومعلوم أنه إذا
بناها المسلم وباعهم إياها قد أراحهم من كلفة البناء ومشقته وغرامته ، ومكنهم
من سكنها وعلوم على رقاب المسلمين هيناً مريئاً ، فيالله العجب !! أي
مفسدة زالت عن الاسلام وأهله بذلك ؟! بحيث إنهم إذا تعبوا وقاسوا الكلفة
والمشقة في التملية مُنعوا من ذلك ، فإذا تعب ^(٤) فيه المسلم وصليَّ يحرمه
جازت لهم السكنى وزالت مفسدة التملية !! ولا يخفى على العاقل المنصف فساد
ذلك . ثم كيف يستقيم القول به على أصول من يحرم ^(٥) « الحيل » ، فيمنعه

(١) في الأصل (يدفعه) .

(٢) المفني ١٠/٦١٣ .

(٣) أي : الشافعي .

(٤) في الأصل (تمت) .

(٥) في الأصل (تحرم) . ويقصد بمن يحرم « الحيل » الامام الشافعي وأهل مذهبه .

من تلبية البناء ، فإذا باع الدار لمسلم ثم اشتراها منه جاز له سكناها ، وزالت بذلك مفسدة التلبية ١٢ ولا تتم إذا منعوا من مساواة المسلمين في لباسهم وزيهم ومرا كبهم وشعورهم وكنائهم فكيف يمكنون من مساواتهم بل من العلو عليهم في دورهم ومساكنهم ؟ (١) .

وطرد قول من جوز سكنى الدار العالية إذا ملكوها من مسلم أن يجوز لباس الثياب التي منعوا منها إذا ملكوها من مسلم ، وإنما يمنعون مما نسجوه واستنسجوه ، وهذا لا معنى له . والعجب أنهم احتجوا لأحد الوجهين في منع المساواة بأنهم ممنوعون من مساواة المسلمين في الزي واللباس والركوب ثم يجوزون علوهم فوق رؤوس المسلمين بشراء الدور العالية منهم ١١ وقد صرح المانسون بأن المنع من التلبية المذكورة من حقوق الدين لامن حقوق الجيران ؛ وهذا فرع تلقاه أصحاب الشافعي عن نصه في « الاملاء » بأقرارهم على ملك الدار العالية ، وتلقاه أصحاب أحمد عنهم ، ولم أجد لأحمد بعد طول التفتيش نصاً يجوز تملك الدار العالية فضلاً عن سكناها ، ونصومه وأصول مدحه تأتي ذلك ، والله [أعلم] .

(١) فارق بقول شمس الدين المقدسي في (الشرح الكبير على متن المغنح ١٠ / ٦١٨) : « وفي المساواة وجبان : أحدهما يجوز ، لأنه لا يفضي إلى علو الكفر ، والثاني المنع لقوله عليه السلام : « الاسلام يلو ولا يعل » ، ولأنهم منعوا من مساواة المسلمين في لباسهم وشعورهم وركوبهم ، وكذلك في بياضهم » .

فروع تتعلق بالمسألة

أحدها : لو كان للذي دار ^(١) فبناء مسلم إلى جانبه فبنى داراً أنزَلَ منها لم يلزم الذي يحطّ بنائه ولا مساواته ، فإن حق الذي أسبق .

وثانيها : لو جاوَرهم المسلمون بأبنية أقصر من أبنيتهم ، ثم انهدمت دورهم فأرادوا أن يعلوها على بناء المسلمين فهل لهم ذلك اعتباراً بما كانت عليه قبل الانهدام أم ليس لهم ذلك اعتباراً بالحال ؟ يحتمل وجيب أن أظهرها المنع لأن حق الذي في الدار مادامت قائمة ، فإذا انهدمت فاعادتها لإنشاء جديد يمنع فيه من التعلية على المسلمين

وثالثها : لو ملكوا داراً عالية من مسلم ، وأقرضهم على ملكها فانهدمت لم يكن لهم إعادتها كما كانت : هذا هو الصواب ؛ وحكى أبو عبد الله بن حمدان وجهاً أن لهم إعادتها عالية اعتباراً بما كانت عليه ، وهو شاذ بعيد لا يمول عليه : فإن ذلك لإنشاء وبناء مستأنف ، فلا يملك فيه التعلية ، كما لو اشترى دمنة من مسلم كان له فيها داراً عالية .

ورابعها : لو وجدنا دار ذمي عالية ودار مسلم أنزَلَ منها ، وشككنا في السابق منها فقال بعض الأصحاب : لم يمرض له فيها ، وعندي أنه لا يقر ، لأن التعلية مفسدة ، وقد شككنا في شرط الجواز ، وهذا تفريع على ما ذكره الأصحاب من جواز سكنى الدار العالية إذا ملكوها من مسلم . وعلى ما نصرناه فالمنع ظاهر .

(١) في الأصل (داراً) بالنصب ، وهو خطأ ظاهر . وفارن بالغني ١٠ / ٦١٣ .

وخامسها : لو كان لأهل الذمة جار من ضَعْفَةِ المسلمين داره في غاية الانحطاط فظاهر ما ذكره أصحابنا وأصحاب الشافعي أنهم كلهم يكلفون حط بنسأهم عن داره أو مساواته ، واستشكله الجويني في « النهاية » ، ولا وجه لاستشكله ، والله أعلم .

فصل

في تملك الذمي بالإحياء في دار الاسلام

وقد اختلف العلماء في الذمي هل يملك بالاحياء كما يملك المسلم ؟ فنص أحد في رواية حرب وابن هانئ ، ويقوب بن بختان ^(١) وعحمد بن أبي حرب على أنه يملك به كالمسلم .

قال حرب : قلت : إن أحيا رجل من أهل الذمة مواتاً ماذا عليه ؟ قال : أما أنا فأقول : ليس عليه شيء ، وأهل المدينة يقولون فيه قولاً حسناً ، يقولون : لا يترك الذمي أن يشتري أرض العشر ، وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً ، يقولون : يضاعف عليه العشر ! قال : وسألته مرة أخرى قلت : إن أحيا رجل من أهل الذمة مواتاً ؟ قال : هو عشر ، وقال مرة : ليس عليه شيء ، وبهذا قالت الحنفية وأكثر المالكية . وذهب بعض أصحاب أحمد إلى المنع : منهم أبو عبد الله بن حامد أخذنا من امتناع شُفَعْتِه على المسلم بجامع

(١) في الأصل (بن بختان) دون إجماع .

التملك لما يخص المسلمين . و فرق الأصحاب بينهما بأن الشفعة تتضمن انزع ملك المسلم منه قهراً ، والاحياء لا يتزع به [ملك] أحد ، والقول بالمنع مذهب الشافعية وأهل الظاهر وأبي الحسن بن القصار من المالكية ، وهو مذهب عبد الله بن المبارك ، إلا أن يأذن له الامام ^(١) .

واحتج هؤلاء بأمور : منها قوله ﷺ : « موتان ^(٢) الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم » ، فأضاف عموم الموات إلى المسلمين فلم يبق فيه شيء للكفار . ومنها أن ذلك من حقوق الدار ، والدار للمسلمين . ومنها أن إضافة الأرض إلى المسلم إما إضافة ملك وإما إضافة تخصيص ، وعلى التقديرين فتملك الكافر بالاحياء ممتنع ، وبأن المسلم إذا لم يملك بالاحياء في أرض الكفار ^(٣) المصالح عليها فأحرى ألا يملك الذي في أرض الاسلام .

واحتج الآخرون بمعوم قوله ﷺ : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » ^(٤) ، وبأن الاحياء من أسباب الملك ، فملك به الذي كسأر أسبابه . قالوا : وأما الحديث الذي ذكرتموه « موتان الأرض لله ورسوله » فلا يعرف في شيء من

(١) الموات - كما قال أبو حنيفة - هو ما بعد من العامر ولم يلقه الماء . وقال أبو يوسف : الموات كل أرض إذا وقف على أدائها من العامر متادٍ بأعلى صوته لم يسمع أمره الناس إليها في العامر . وذلك يعني أن الصمران غير متص على كلا الوجين . وصفة الإحياء - كما قال الماوردي في (الأحكام السلطانية) - معتبرة بالعرف فيما يراد به الإحياء ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلق ذكره إحالة على العرف المبود فيه .

(٢) موتان الأرض فيه اثنان : إسكان الراو وقتها مع فتح الميم ، مثل الموات ومداها الأرض التي لم ترزع ، ولم تسم ، ولا جرى عليها ملك أحد ، وإحيائها مباشرة بعمارتها وتأثير شيء فيها . فارت بلسان العرب .

(٣) في الأصل : (الأرض الكفار) .

(٤) فارت بالأم ٢٦٨/٣ والموطأ ٣١١ وخراج يحيى ٨٥ رقم ٢٦٨ .

كتب الحديث ^(١) ، وإنما لفظه : « عادي ^(٢) الأرض لله ورسوله ، ثم هو لكم ^(٣) » مع أنه مرسل ^(٤) . قالوا : ولو ثبت هذا اللفظ لم يمنع مالك الذي بالاحياء كما يملك بالاحتشاش والاختطاب والاصطياد ما هو للمسلمين : فان المسلمين إذا ملكوا الأرض ملكوها بما فيها من المعادن والمنافع ، ولا يمنع أن يملك الذي بعض ذلك . وإقرار الامام لهم ^(٥) على ذلك جار مجرى إذنه لهم فيه ، ولأن فيه مصلحة للمسلمين بملء الأرض وتبثتها ^(٦) للاتعاف بها وكثرة فعلها ، ولا قصص على المسلمين في ذلك .

وأما كون المسلم لا يملكها بالاحياء في دار العهد فهذا فيه وجهان . وأما كون الحربي والمستأمن لا يملك بالاحياء فقد قال أبو الخطاب : إنها كالذي في ذلك ، ولو سلم أنها ليسا كالذي فالفرق بينهما ظاهر ، فاما لا تقرر الحربي المستأمن في دار الاسلام كما قرر الذي .

(١) إن كان منكرو هذا الحديث ينكروه بهذا اللفظ فقولهم مقبول ، أما إذا أنكروا لفظ (موقان) في حديث النبي فيرد عليهم بقوله عليه السلام « من أحيا شيئاً من موقان الأرض لله رقبته » ، وعارن بخراج يحيى بن آدم ص ٨٦ رقم ٢٧٠ . والرواية هناك من طريق ليث بن أسلم عن طاووس .

(٢) عادي الأرض : قديمها ، كأنه نسبة إلى عاد وهو اسم رجل من العرب الأول وبه سميت النخلة قوم هود . ويقال لذلك القديم : عادي ، ويقال : مجد عادي وبشر عادية : قديمان . قارن بأساس البلاغة والمصباح النير .

(٣) لفظه في خراج يحيى بن آدم ص ٨٦ رقم ٢٧٠ : « عادي الأرض لله ورسوله ثم لكم من بعد ، فن أحيا شيئاً من موقان الأرض لله رقبته » . ونحوه في الام ٢٦٨/٣ من رواية سفيان عن طاووس .

(٤) إنما كان مرسلًا روايته من طريق ليث بن أبي سليم أو سفيان عن طاووس ، وكلهم تابعيون . فقد سقط الصحابي .

(٥) في الأصل (معهم) .

(٦) في الأصل (تبثها) .

فصل

قولهم : « ولا تمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها » في الليل والنهار ،
وأن توسع أبوابها للعارة وابن السبيل ،

هذا صريح في أنهم لم يملكوا رقابها كما يملكون دورهم : إذ لو ملكوا
رقابها لم يكن للمسلمين أن ينزلوها إلا برضام كدورهم ، وإنما منعوها إمتاعاً ؛
وإذا شاء المسلمون نزولها منهم ، فإنها ملك المسلمين : فإن المسلمين لما ملكوا
الأرض لم يستبقوا الكنائس والبيع على ملك الكفار بل دخلت في ملكهم كسائر
أجزاء الأرض ، فإذا نزلها المارة بالليل أو النهار فقد نزلوا في نفس ملكهم .
فإن قيل : فما فائدة الشرط إذا كان الأمر كذلك ؟ قيل : فائدة أنهم

لا يتوهمون باقراءهم فيها أنها كسائر دورهم ومنازلهم التي لا يجوز دخولها
إلا بأذنهم : فما يدل على ذلك أنها لو كانت ملكاً لهم لم يميز للمسلمين الصلاة فيها
إلا بأذنهم ، فإن الصلاة في ملك الغير بنظر إذنه ورضاه صلاة في المكان
المفصوب وهي حرام ، وفي صحتها نزاع معروف ، وقد صلى الصحابة في
كنائسهم وبيعهم .

واختلفت الرواية عن أحمد في كراهة الصلاة في البيع والكنائس ، فعنه
ثلاث روايات : الكراهة ، وعدمها ، والتفريق بين المصورة فتكره الصلاة فيها
وغير المصورة فلا تكره ، وهي ظاهر المذهب . وهذا منقول عن عمر وأبي موسى .
ومن كره الصلاة فيها احتج بأنها من مواطن الكفر والشرك ، فهي أولى
بالكراهة من الحمام والمقبرة والمزبلة ، وبأنها من أماكن الغضب ، وبأن النبي
ﷺ نهى عن الصلاة في أرض بابل وقال : « إنها ملعونة » . ومن منع الصلاة

(١) في الأصل (إن نزلوها) وقد رويت في مواضع من الآحاد

فيها باللعنة، وهذه ^(١) كائناتهم هي مواضع اللعنة والسخطة ، والفضب ينزل عليهم فيها ، كما قال بعض الصحابة : « اجتنبوا اليهود والنصارى في أعيادهم فان السخطة تنزل عليهم » ، وبأنها من بيوت أعداء الله ، ولا يتعبد الله في بيوت أعدائه .

ومن لم يكرها قال : قد صلى فيها الصحابة ، وهي طاهرة ، وهي ملك من أملاك المسلمين . ولا يضر المصلي شرك المشرك فيها ، فذلك شرك فيها . والمسلم يوحد فله غنمه وعلى المشرك غمه .

ومن فرق بين الصورة وغيرها فذلك لأن الصور تقابل المصلي وتواجهه ، وهي كالأصنام إلا أنها غير مجسدة ، فهي شعار الكفر وماوى الشيطان . وقد كره الفقهاء الصلاة على البسط والحصر المصورة كما صرح به أصحاب أبي حنيفة وأحمد ، وهي تمتن وقداس بالأرجل ، وكيف إذا كانت في الحيطان والسقوف ؟!

[الفصل الثاني]

[فيما يتعلق باظهار المنكر من أفوالهم وأفعالهم مما نهوا عنه ^(٢)]

فصل

قولهم : « ولا تؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً »

الجاسوس عين المشركين وأعداء المسلمين ، وقد شرط على أهل الذمة ألا

(١) ن الاصل ١ وهذا .

(٢) وضعنا عنوان هذا الفصل لمزيد الايضاح . وكان حتمه أن يجمي الفصل الخامس في

ترتيب اس التي على نحو ما كان ذكره ص ٦٦٥ من هذه المجموعة (أحكام أهل الذمة) .

يؤوده في كنائسهم ومنازلهم ، فإن فعلوا انتقض عهدهم وحلت دماؤهم وأموالهم . وهل يحتاج ثبوت (١) ذلك إلى اشتراط إمام العصر له على أهل الذمة ، أو يكفي شرط عمر رضي الله عنه ؟ على قولين معروفين للفقهاء : أحدهما أنه لا بد من شرط الإمام له [إذ] أن شرط عمر رضي الله عنه كان على أهل الذمة في ذلك الوقت ، ولم يكن شرطاً شاملاً للإمامة إلى يوم القيامة . وكلام الشافعي يدل على هذا : فإنه قال في رواية المزني والريعي : « ويشترط عليهم - يعني الإمام - أن من ذكر كتاب الله أو محمداً رسول الله أو دين الله بما لا ينبغي ، أو زنى بمسلمة أو أصابها بنكاح ، أو قتل مسلماً عن دينه ، أو قطع عليه الطريق ، أو أظن أهل الحرب بدلالة على المسلمين ، أو آوى هيناً لهم ، فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله وذمة رسوله » .

والقول الثاني : لا يشترط ذلك بل يكفي شرط عمر رضي الله عنه ، وهو مستمر عليهم أبداً ، قرناً بعد قرن . وهذا هو الصحيح الذي عليه العمل من أقوال أئمة الاسلام ، ولو كان تجديد اشتراط الامام شرطاً في ذلك لما جاز إقرار أهل الذمة اليوم ومناكحتهم ، ولا أخذ الجزية منهم . وفي اتفاق الأمة دلالة على ذلك قرناً بعد قرن وعصراً بعد عصر ، اكتفاءً بشرط عمر رضي الله عنه .

فصل

قولهم : « ولا نكتم غشاً للمسلمين »

هذا أعم من إبراء الجاسوس : ففى علموا أمراً فيه غش للإسلام والمسلمين وكنتموه انتقض عهدهم . وبذلك أفئنا ولي الأمر بانتقاض عهد النصارى لما

(١) في الأصل (بيوت) ولا معنى لها .

سوا في إحراق الجامع والمئذنة وسوق السلاح ، ففعل بعضهم ، وعلم بعضهم
وكتم ذلك ولم يطلع عليه ولي الأمر ^(١) . وبهذا مضت سنة رسول الله ﷺ في
ناقضي العهد ، فان بني قينقاع وبني النضير وقرينة لما حاربوه وتقضوا عهده
هم الجميع بحكم الناقضين للعهد وإن كان النقص قد وقع من بعضهم ، ورضي
الباقون وكتبهم رسول الله ﷺ ، ولم يطلعوهم عليه ، وكذلك فعل بأهل مكة لما
تقضى بعضهم عهدهم وكتبهم الباقيون وسكنوا ولم يطلعوهم على ذلك أجرى
الجميع على حكم النقص وغزاهم في عقر دارهم . وهذا هو الصواب
الذي لا يجوز غيره ، والله التوفيق . وقد اتفق المسلمون على أن حكم
الرذء والمباشر في الجهاد كذا ، وكذلك اتفق الجمهور على أن حكمهم سواء في قطع
الطريق ، وإنما خالف فيه الشافعي وحده ^(٢) ، وكذلك حكم البغاة يستوي ^(٣) [فيه]
ردؤهم ومباشرتهم ، وهذا هو محض الفقه والقياس ، فإن المباشرين إنما وصلوا إلى
الفعل بقوة رذئهم ، فهم مشتركون في السبب ، هذا بالفعل وهذا بالاعانة ، وهذا بالحفظ
والحراسة ، ولا يجب الاتفاق والاشتراك في عين كل سبب سبب ^(٤) ، والله أعلم .

فصل

قولهم « ولا تضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفياً في جوف كنائسنا »
لما كان الضرب بالناقوس هو شعار الكفر وعلمه الظاهر اشترط عليهم تركه ،

(١) هذه الفتوى التي أفتى بها ابن القيم ولي الأمر في عصره تلقى ضوءاً على سر تشده في
كثير من أحكام أهل الذمة ، فقد كان بعض الأذمة يتعدى النور الإسلامي السام أحياناً بجل
ما يصفه ابن القيم في بلاد الشام .

(٢) لأن الحد في نظر الشافعي يجب بارتكاب المعصية . فلا يتعلق بازده المعصية . بل
بالمباشر وحده : (الشرح الكبير ٣٠٩/١٠) .

(٣) في الأصل (يستقر) .

(٤) في الأصل (في غير كل منه سبب) .

وقد تقدم^(١) قول ابن عباس رضي الله عنهما : « أما مصر مصرته العرب فليس للمجم أن يبنوا فيه بيعة ، ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خراً » ذكره أحمد . وتقدم نصه في رواية ابنه عبد الله : « ليس لليهود والنصارى أن يحدثوا في مصر مصرته المسلمون بيعة ولا كنيسة ولا يضربوا فيه بناقوس إلا فيما كان لهم صلحاً ، وليس لهم أن يظهروا الحمر في أمصار المسلمين » وقال في رواية أبي طالب : « السواد فتح بالسيف ، فلا تكون فيه بيعة ، ولا يضرب فيه بناقوس ، ولا تتخذ فيه الخنازير ، ولا يشرب فيه الحمر ؛ ولا يرفعون^(٢) أصواتهم في دورهم » وقال في رواية حنبل : « وليس لهم أن يحدثوا بيعة ولا كنيسة لم تكن ، ولا يضربوا ناقوساً ، ولا يرفعوا صلياً ، ولا يظهروا خنزيراً ، ولا يرفعوا ناراً ، ولا شيئاً مما يجوز لهم ؛ وعلى الإمام أن يمنعهم من ذلك : السلطان يمنعهم من الإحداث إذا كانت بلادهم فتحت عنوة . وأما الصلح فلهم ما صولحوا عليه يوفى لهم به » وقال : « الاسلام يعلو ولا يعلى ، ولا يظهرون خراً » .

وقال الخلال في « الجامع » : أخبرني محمد بن جعفر بن سفيان ، حدثنا عبيد بن جباد ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن صفوان بن عمرو قال : كتب عمر رضي الله عنه « إن أحق الأصوات أن تخفض أصوات اليهود والنصارى في كنائسهم » وقال الرماني^(٣) : حدثنا أبو الأسود قال : كتب عمر ابن عبد العزيز رحمه الله تعالى « أن لا يضرب بالناقوس خارجاً من الكنيسة » .

(١) راجع ص : ٧٤ .

(٢) في الأصل (ولا يرفعوا)

(٣) الاسم في الأصل غير واضح ، وقد أشتبه كما وجدناه .

وقال أبو الشيخ في كتاب «شروط عمر»: حدثنا طاهر بن عبد الله بن محمد ثنا أبو زرعة قال: سمعت علي بن أبي طالب الرازي يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: إذا نفّس بالناقوس اشتد غضب الرحمن عز وجل فتزل الملائكة فتأخذ بأقطار الأرض؛ فلا تزال تقول^(١): «قل هو أحد» حتى يسكن غضب الرب عز وجل.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأبي عبد الله: للنصارى أن يظهروا الصليب أو يضربوا بالناقوس؟ قال: «ليس لهم أن يظهروا شيئاً لم يكن في صلحهم» وقال في رواية إبراهيم بن هاني: «ولا يتركوا أن يجتمعوا في كل أحد، ولا يظهروا خيراً ولا ناقوساً»^(٢) وقال في رواية يعقوب بن بختان: «ولا يتركوا أن يجتمعوا في كل أحد، ولا يظهروا خيراً ولا ناقوساً في كل مدينة بناها المسلمون» قيل له: يضربون الخيام في الطريق يوم الأحد؟ قال: لا إلا أن تكون مدينة صولحوا عليها، فلم يماصولحوا عليه.

وقال في «النهاية»: وإذا أبقيناهم على كنيسهم فالذهب أتاغنيهم من صوت النواقيس: فإن هذا بمنابة إظهار الخمر والخنازير؛ وأبعد بعض الأصحاب في تجويز تمكينهم من صوت النواقيس، فانها من أحكام الكنيسة وقال: وهذا غلط لا يعتد به. انتهى

وأما قولهم في «كتاب الشروط»: ولا تضرب^(٣) بالناقوس إلا ضرباً خفياً في

(١) في الأصل (فلا يزال يقول).

(٢) ومثله في الأحكام السلطانية لابي يعلى ١٤٣

في الأصل

جوف كنائسنا ، فهذا وجوده كعدمه ، إذ ^(١) الناقوس يعلق في أعلى الكنيسة كالنارة ويضرب به فيسمع صوته من بعد ، فإذا اشترط عليهم أن يكون الضرب به خفياً في جوف الكنيسة لم يسمع له صوت ، فلا يمتد به ، فذلك عطوله بالكلية إذ لم يحصل به مقصودهم ، وكان هذا الاشتراط داعياً لهم إلى تركه . وقد أبطل الله سبحانه بالأذان ناقوس النصارى ويوق اليهود ، فإنه دعوة إلى الله سبحانه وتوحيده وعبوديته ، ورفع الصوت به لإعلاء لكلمة الاسلام وإظهاراً لدعوة الحق وإخاداً لدعوة الكفر ، فعوض عباده المؤمنين بالأذان عن الناقوس والطنبور ^(٢) كما عوضهم دعاء الاستخارة عن الاستقسام بالأزلام ، وعوضهم بالقرآن ومماحه عن قرآن الشيطان ومماحه وهو الغناء والمعازف ، وعوضهم بالمغالبة ^(٣) بالخليل والإبل والبهائم عن الغلابات الباطلة كالنرد والشطرنج والقمار ، وعوضهم يوم الجمعة عن السبت والأحد ، وعوضهم الجهاد عن السياحة والرهبانية ، وعوضهم بالنكاح عن السفاح ، وعوضهم بأنواع المكاسب الحلال عن الربا ، وعوضهم بإباحة العليات من المطاعم والمشارب عن الخبيث منها ، وعوضهم بسيد الفطر والنحر عن أعياد المشركين ، وعوضهم بالمساجد عن الكنائس والبيع والمشاهد ، وعوضهم بالاعتكاف والصيام وقيام الليل عن رياضات أهل الباطل من الجوع والسر والخلوة التي يعطل فيها دين الله ، وعوضهم بما سنه لهم على لسان رسوله عن كل بدعة وضلالة !

(١) في الأصل (أن) .

(٢) في الأصل (والطنبور) .

(٣) في الأصل (بالمغالبة) .

فصل

قولهم : « ولا يظهر^(١) عليها صلياً »

لما كان الصليب من شعائر الكفر الظاهرة كانوا ممنوعين من إظهاره . قال أحمد في رواية حنبل : « ولا يرفعوا صلياً ، ولا يظهر وا خنزيراً ، ولا يرفعوا ناراً ، ولا يظهر وا خراً ، وعلى الامام منهم من ذلك »^(٢) . وقال عبد الرزاق : حدثنا معمر عن ميمون بن مهران قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن يمنع النصراني في الشام أن يضربوا ناقوساً ، ولا يرفعوا صليبهم فوق كنائسهم . فان قدر على من فعل من ذلك شيئاً بعد المقدم إليه فان سكنه^(٣) لمن وجده . وإظهار الصليب بمنزلة إظهار الأصنام : فانه معبود النصراني كما أن الأصنام معبود أربابها ، و [ومن أجل] هذا يسمون عباد الصليب . ولا يمكنون من التصليب على أبواب كنائسهم وظواهر حيطانها ، ولا يتعرض لهم إذا تقشوا ذلك داخلها .

فصل

قولهم : « ولا ترفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا

بما يحضره المسلمون »

لما كان ذلك من شعار الكفر منعوا من إظهاره . قال أبو الشيخ : حدثنا

(١) في الأصل (ولا يظهر) .

(٢) ويبدو أن المبدأ الأخير طبق في مناسبات مختلفة ، فقد طرق سمع الخليفة الوليد بن عبد الملك - وهو على المنبر - قرع الناقوس ، فأمر بهدم الكنيصة ، فبعث إليه جستانان الثاني يرجوه في ذلك قائلاً له : « إن هذه البيعة قد أقرها من كان قبلك ، فان يكونوا أصابوا فقد أخطأت ، وإن تكن أصبت فقد أخطؤوا » مروج الذهب ٣٨١/٥ .

(٣) في الأصل (فارسلته) . وسيرد مصححاً في الأصل معه بعد صفحات .

عبد الله بن عبد الملك الطويل ، حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب ، حدثنا عمرو بن عثمان ، حدثنا بقية عن ضمرة قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن « امنعوا النصارى من رفع أصواتهم في كنائسهم ، قلها أبغض الأصوات إلى الله عز وجل وأولاهما أن تخفض » . وقال أحمد في رواية أبي طالب : « ولا يرفعوا أصواتهم في دورهم » . وقال الشافعي : « واشترط عليهم ألا يسمعوا المسلمين شرهم ، ولا يسمعونهم ^(١) » ضرب ناقوس ، فإن فعلوا ذلك عزروا » انتهى . فرفع الأصوات التي منعوا منها ما كان راجعاً إلى دينهم وإظهار شعاره كأصواتهم في محوهم ومذاكرتهم ونحو ذلك .

فصل

قولهم : « ولا تخرج ^(٢) صلياً ولا كتاباً في أسواق المسلمين » فيه زيادة على عدم إظهارهم ذلك على كنائسهم وفي صلواتهم فهم ممنوعون من إظهاره في أسواق المسلمين وإن لم يرفعوا أصواتهم به ، ولا يمتنعون من إخراجه في كنائسهم وفي منازلهم ، بل الممنوع منه فيها رفع أصواتهم ووضع الصليب على أبواب الكنائس ^(٣) .

(١) كذا في الأصل ، ولا يسمعونهم ، كذا على الاستثناء

(٢) في الأصل (يخرج) .

(٣) ومن هنا اشتراط أهل الشام في بعض عهودهم « ألا يظهر صلياً حارحاً من كنيسة إلا كسر فوق رأس صاحبه » كما روى ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١/ ١٧٨ .
لكننا نعرف - من أوثق الروايات التاريخية - أن النصارى أعفيت من الكسر والتعظيم في عهود بيت المقدس والقدس (انظر الطبري ١/ ٢٠٠) وأن أهل عارات أدن لهم أن يمدحوا بواقفهم في أي ساعة شأؤوا من ليل أو نهار ، وأن يبرجوا الصليان في أيام عيدهم (انظر كتاب الحراج ص ٨٦) .

فصل

قولهم : « ولا تخرج باعوثاً ولا شعانين »^(١) ولا نرفع أصواتنا

مع موتانا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ،

فأما الباعوث فقد فسرہ الإمام أحمد في رواية ابنه صالح فقال : يخرجون كما تخرج في الفطر والأضحي ، ومن هنا قال أحمد في رواية ابن هانئ : « ولا يتركوا أن يجتمعوا في كل أحد ، ولا يظهروا لهم خيراً ولا قوساً » ، فإن اجتماعهم المذكور هو غاية الباعوث ونهايته ، فإنهم ينبعثون إليه من كل ناحية . وليس مراد أبي عبد الله منع اجتماعهم في الكنيسة إذا تسلوا إليها لوأذاً ، وإنما مراده إظهار اجتماعهم كما يظهر المسلمون ذلك يوم عيدهم ، ولهذا قال في رواية يعقوب بن بختان - وقد سئل : هل يضربون الخيام في الطريق يوم الأحد ؟ - قال : لا ، إلا أن تكون مدينة صولحوا عليها فلم يماصولحوا عليه ، فإن ضرب الخيام على الطريق يوم عيدهم هو من إخراج الباعوث وإظهار شعار الكفر ؛ فإذا اختفوا في كنائسهم باجتماعهم لم يعرض لهم فيها ما لم يرفعوا أصواتهم بقرائتهم وصلاتهم .

وأما الشعانين فهي أعياد لهم أيضاً ، والفرق بينها وبين الباعوث أنه اليوم والوقت الذي ينبعثون فيه على الاجتماع والاحتشاد . وقولهم : « ولا نرفع أصواتنا مع موتانا » لما فيه من إظهار شعار الكفر ، فهذا يعم رفع أصواتهم بقرائتهم

(١) في الأصل (ولا شمانين) بالتثنية .

وبالنوح وغيره ، وكذلك إظهار النيران معهم إما بالشمع أو السرج أو المشاعل ونحوها ^(١) . فأما إذا أوقدوا النار في منازلهم وكناستهم ولم يظهروها لم يتعرض لهم فيها . وقد سمى الله سبحانه أعيادهم زوراً والزور لا يجوز إظهاره ، قال تعالى : « وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ » قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره ^(٢) : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن سعيد الخزاز ^(٣) حدثنا حسين بن عقيل ، عن الضحاك : « والذين لا يشهدون الزور » : عيد المشركين ؛ وقال سعيد بن جبير : الشعانين ، وكذلك قال ابن عباس : « الزور عيد المشركين » .

فصل

وكما أنهم لا يجوز لهم إظهاره فلا يجوز للمسلمين مآلاتهم عليه ولا مساعدتهم ولا الحضور معهم باتفاق أهل العلم الذين هم أهل . وقد صرح به الفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة في كتبهم ، فقال أبو القاسم هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري الفقيه الشافعي : ولا يجوز للمسلمين أن يحضروا أعيادهم لأنهم على منكر وزور ، وإذا خالط أهل المعروف أهل المنكر بغير الإنكار عليهم كانوا كالراضين به المؤثرين له ، فتحشى من نزول سخط الله على جماعتهم ، فيعم الجميع ، نبوذ

(١) ولقد كان الخليفة المتوكل صارماً في هذا كله ، فقد أصدر سنة ٢٣٥ أوامره ألا يظهر النصارى في شعاينهم حلياً ، وألا يقرؤوا الصلوات في الشوارع (الطبري ١٣٨٩/٣) ونهائهم عن إشعال النار في الطرق (الهريري ٤٩٢/٢) .

(٢) فارق بتفسير الطبري ٣١/١٩ .

(٣) كذا بالأصل (الخرار) وله (الخرار) .

بالله من سخطه . ثم ساق من طريق ابن أبي حاتم : حدثنا الأشج ، ثنا عبد الله بن أبي بكر ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة : «والذين لا يشهدون الزور» قال : لا يماثلون أهل الشرك على شركهم ولا يخالطونهم^(١) ، ونحوه عن الضحاك ، ثم ذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تدخلوا على هؤلاء الملعونين إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم ، أن يصيبكم مثل ما أصابهم» والحديث في الصحيح .

وذكر البيهقي بإسناد صحيح في (باب كراهية الدخول على أهل الذمة في كنائسهم ، والتشبه بهم يوم نوروزهم ومهرجاناتهم) عن سفیان الثوري ، عن ثور بن يزيد ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضي الله عنه : «لا تملأوا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فإن السخطة تنزل عليهم» ،^(٢) [و] بإسناد عن الثوري عن عوف عن الوليد - أو أبي الوليد - عن عبد الله بن عمرو^(٣) فقال : «من مر ببلاد الأعاجم فصنع نيروزهم ومهرجاناتهم وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك حشر معهم يوم القيامة» . وقال البخاري في

(١) مثله في الاقتضاء ١٨٢ .

(٢) مثله أيضاً بالنسبة في الاقتضاء ١٩٩ .

(٣) فارتن بقول ابن تيمية في هذا الصدد . «وأما الاعتبار في مسألة اليد فن وجوه : أحدها أن الأعياد من جهة الشرع والمناهج والمنااسك التي قال الله سبحانه (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) وقال (لكل أمة جعلنا منسكاً مأسكوه) كالقبة والصلاة والصيام ، فلا فرق بين مشاركتهم في العيد وبين مشاركتهم في سائر المناهج ، فإن الموافقة في جميع العيد موافقة في الكفر ، والموافقة في بعض فروعه موافقة في بعض شعب الكفر ، بل الأعياد هي من أخص ما تتميز به الشرائع ، ومن أظهر ما لها من الشائع » اقتضاء ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٤) في الأصل (بن عمر) وأول الحديث في الاقتضاء ١٩٩ : «من بن» .

غير « الصحيح » : قال لي ابن أبي مریم : حدثنا نافع بن يزيد مع سلمان^(١) بن أبي زئب ، وعمر بن الحارث مع سعيد بن سلمة ، مع أباه ، مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « اجتنبوا أعداء الله في عيدهم » . ذكره البيهقي ، وذكر بإسناد صحيح عن أبي أسامة : حدثنا عوف عن أبي المغيرة ، عن عبد الله بن عمرو قال : « من مرَّ ببلاد الأعاجم فصنع نيروزم ومهرجاتهم وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك حشر معهم يوم القيامة » . وقال أبو الحسن الأمدي^(٢) : لا يجوز شهود أعياد النصارى واليهود ، نص عليه أحمد في رواية منها ، واحتج بقوله تعالى : « وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ » قال : الثمانين وأعيادهم .

وقال الخلال في « الجامع » : (باب في كراهية خروج المسلمين في أعياد المشركين) ، وذكر عن منها قال : سألت أحمد عن شهود هذه الأعياد التي تكون عندنا بالشام مثل دير أيوب^(٣) وأشباهه يشهده المسلمون ؟ يشهدون الأسواق ويحلبون فيه الضحية^(٤) والبقر والبر والدقيق وغير ذلك ، يكونون في الأسواق ولا يدخلون عليهم بيّتهم ؟ قال : « إذا لم يدخلوا عليهم بيّتهم ولم يمشهدوا السوق فلا بأس » .

وقال عبد الملك بن حبيب : « سئل ابن القاسم عن الركوب في السفن التي

(١) في الاقتضاء ٢٠٠ (سليمان) .

(٢) زاد في الاقتضاء ٢٠١ : المعروف بابن البغدادي في كتابه « عمدة الحاضر وكفاية السافر » .

(٣) كذا في الأصل ، والذي في (اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٢٢٧) : مثل طور يابود ، أو دير أيوب وأشباهه .

(٤) في الأصل (الصبي) ، وفارن يالرواية نفسها في (اقتضاء الصراط المستقيم ٢٢٧) : « ويحلبون فيه النعم والبقر والدقيق والبر وغير ذلك » . وتمة الخبر بعد ذلك متشابهة هنا وهناك .

ترتب فيها النصرارى إلى أعيادهم ، فسكره ذلك مخافة نزول السخطة عليهم
بشرهم الذين اجتمعوا عليه . قال : وكره ابن القاسم للمسلم [أن] يهتدى إلى النصراني
في عيده مكافأة له ، ورآه من تعظيم عيده ، وعونا له على كفره . ألا ترى أنه
لا يحل للمسلمين أن يبيعوا من النصرارى شيئاً من مصلحة عيدهم ؟ لا لحماً ولا أدماً
ولا ثوباً ، ولا يمارون دابة ، ولا يمانون على شيء من عيدهم ، لأن ذلك من
تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم ، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن
ذلك ، وهو قول مالك وغيره لم أعلمه اختلف فيه ^(١) . هذا لفظه في « الواضحة » .
وفي كتب أصحاب أبي حنيفة : من أهدى لم يوم عيدهم بطيخة بقصد
تعظيم العيد فقد كفر .

فصل

قولهم : « ولا نجاورهم بالخنازير ، ولا بيع الخمر »
يجوز أن [يكون] بالراء المهملة من المجاورة أي بيع الخمر بحضورهم ، ولا
تكون الخنازير مجاورة لهم ، ويجوز أن يكون بالزاي المعجمة : أي لا تمتد
بها عليهم جبهة ، بل إذا أتينا بها إلى بيوتنا أتينا بها خفية بحيث لا يطلعون
على ذلك . والمعنيان صحيحان ، وذلك يتضمن إخفاء الخمر والخنزير فيما
بينهم ، وألا يظهروا بها بين المسلمين كما لا يظهرون بسائر المنكرات .

فصل

وكذلك قولهم : « ولا نجاوز المسلمين بموتانا »
يجوز أن يكون بالزاي والراء : من المجاوزة والمجاورة . فإن كان بالمهمله فالعنى

(١) مثله بالنس في الاقتضاء ٢٣١ .

(٢) في الاصل (يمدى) .

اشتراط دقهم في ناحية من الأرض ، لا تجاور قبورهم بيوت المسلمين ولا قبورهم ، بل تنفرد عنهم لأنها محل العذاب والغضب ، فلا تكون هي ومحل الرحمة في موضع واحد لما يلحق المسلمين بذلك من الضرر . وإن كان بالمعجزة [فهو] من المجاوزة ، وطاعة النصارى في أمواتهم [أنهم] يوقنون الشموع ، ويزفون بها الميت ، ويرفعون أصواتهم بقراءة كتبهم ، وقد منع جماعة من الصحابة أن تُتبع^(١) جنازهم بنار^(٢) خوفاً من التشبه بهم . وعلى رواية الزاي المعجزة فليس لهم أن يحملوا أمواتهم في أسواق المسلمين ولا في الطرق الواسعة التي يمر بها المسلمون ، وإنما يقصدون المواضع الخالية التي لا يرام فيها أحد من المسلمين .

قال أبو القاسم الطبري: إن كانت الرواية بالزاي فهو صريح في المنع من جواز جنازهم على المسلمين . قال : وقد روي عن النبي ﷺ حديث يشبه معنى هذا فيما أخبرنا محمد بن عبد الرحمن : حدثنا أبو بكر بن أبي بكر داوود ، ثنا أحمد بن صالح ، حدثنا ابن أبي فديك^(٣) ، حدثنا ابن أبي ذئب^(٤) ، عن

(١) في الأصل (أن يبيع

(٢) كما في قوله عليه السلام « لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار » والرواية من حديث أبي هريرة في سنن أبي داوود ٢٧٦/٣ رقم ٣١٧١ .

(٣) ابن أبي فديك هو محمد بن إسماعيل بن مسلم الديلمي مولاهم ، أبو إسماعيل المسدني . روى عن أبيه ومحمد بن عمرو بن علقمة وابن أبي ذئب وخلق ، وروى عنه أحمد وأحمد بن صالح ودحم وخلق . قال النسائي : ليس به بأس . قال البخاري : مات سنة ٢٠٠ هـ (خلاصة الكمال ٢٧٩) .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة المعروف بابن أبي ذئب ، القرشي العامري ، أبو =

نافع بن مالك ^(١) عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : « رُبَّ جنازة ملعونة ملعون من شهدها » قال : فهذه جنازات أهل الأئمة . قال : وإن كان بإزاء المهمة فهو أنهم يمنعون من الدفن في مقابر المسلمين . قال : وقد روي عن النبي ﷺ : « أنا بريء من كل مسلم مع مشرك ^(٢) » قيل : لم يارسول الله ؟ قال : « لا ترا آي فاراهما » قلت : الحديث رواه أبو داود في « السنن » .

فصل

قولهم : « ولا يبيع الخجور »

أي لا نبيعه ظاهراً بحيث يراه المسلمون [إذ] أن يبيعه ظاهراً من المنكر العظيم ، وكذلك نقله من موضع إلى موضع في دار الاسلام في البلد وخارج البلد . قال أبو القاسم الطبري : وقد روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما في هذا تغليظ في خرق متاعهم وكسر أوانيهم . ثم ذكر من طريق أبي عبيد ^(٣) ثنا

= الحارث المدني ، أحد الأئمة الأعلام . روى عن نافع وشرجيل بن سعد والزهرى ، وضعفه فيه أحمد ، وحديثه في الصحيحين . وروى عنه الثوري ويحيى القطان وأبو نعيم وخلق . قال فيه الامام أحمد : يشبه بابن المسيب ، وهو أصلح وأورع وأقوم بالحق من مالك . توفي سنة ١٥٩ (خلاصة الكمال ٢٩٧) .

(١) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو سهيل المدني . روى عن ابن عمر وأنس . وروى عنه ابن أخيه مالك بن أنس والزهرى . وثقه أبو حاتم وغيره . قال الرازي : هلك في إماراة أبي العباس (خلاصة الكمال ٣٤٣) .

(٢) ذكر ابن القيم هذا الحديث فيما سبق ص ٢١٠ ، بلفظ : « أنا بريء من كل مسلم بين ظهراني المشركين » .

(٣) أي أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الأموال ص ٩٦ رقم ٢٦٦) .

هُسَيْمٌ^(١) ومروان بن معاوية ، حدثني عن إسماعيل بن أبي خالد عن الحارث ابن سُبَيْل^(٢) عن أبي عمرو الشيباني قال : بلغ عمر أن رجلاً من أهل السواد قد أترى^(٣) في تجارة الحمر ، فكتب أن « اكسروا كل شيء قدرتم عليه ، وشرحوا^(٤) كل ماشية له »^(٥) .

قال أبو عبيد : وثنا مروان بن معاوية ، ثنا عمر المَكْتَبُ^(٦) ثنا حنبل^(٧) عن ربيعة بن بكار قال : نظر علي إلى زرارة^(٨) فقال : ما هذه القرية ؟ قالوا : قرية تدعى زرارة يُلَحَمُ^(٩) فيها ويباع الحمر . قال : أين الطريق إليها ؟ قالوا : باب الجسر . قال قائل : يأمر المؤمنين ، خذ^(١٠) لك سفينة تجوز فيها ، قال :

(١) هو هُسَيْمُ بن بشر بن أبي خازم ، الحافظ الكبير . سمع الزهري وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان وحُصَيْن بن عبد الرحمن وأبا بشر وأيوب السخاوي وخلفاء كثيرين . قال فيه الذهبي : « لا نزاع في أنه كان من الحفاظ إلا أنه كثير التدليس » ، روى عن جماعة لم يسمع منهم . توفي سنة ١٨٣ هـ (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢٤٨/١) .

(٢) في الأصل (بن شبيل) وقد صححناه بالتصغير من « الاموال » ومن خلاصة الكمال ٥٨ . وهو الحارث بن شبيل - بالتصغير - البجلي ، أبو الطفيل الكوفي . روى عن طارق ابن شهاب وأبي عمرو الشيباني ، وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد والاعشى قال ابن معين : لا يسأل عن مثله .

(٣) في الأصل (اشترى) ولا معنى لها . صوابها (أترى) من « الاموال » .

(٤) كذا بالأصل ، والذي بالاموال (وسيروا) .

(٥) تمة الرواية من الاموال (ولا يؤويْن أحد له شيئاً) .

(٦) في الأصل (عمرو بن المكتب) صوابها من الاموال ص ٩٦ رقم ٢٦٨

(٧) في الأصل (حنبل) بالذال المهملة ، صوابها بالذال المعجمة كما أثبتناها .

(٨) في الأصل (زرارة) بالراء المهملة في أوله ، صوابها (زرارة) بالزاي في أوله ، وهي محلة بالكوفة سميت زرارة بن يزيد بن عمرو ، من بني البكر . وكان زرارة على شرطة سعيد بن العاص بالكوفة وقد أخذ معاوية زرارة من صاحبها . (معجم البلدان ٣٨١/٤) .

(٩) في الأصل (يلجم) بالجم المهملة ، صوابها (يلحَم) بالخاء المهملة .

(١٠) في الاموال (نأخذ) .

تلك سفرة ولا حاجة لنا في السفرة^(١) ، وانطلقوا بنا إلى باب الجسر ،
 قدام بمشي حتى أتاهما ، فقال : هلي بالنيران أضرموا^(٢) فيها : فإن الخبيث
 يأكل بعضه بعضاً ، فأضرمت في عرشها^(٣) . (قال) : قال : وقد قضى
 ابن عباس : « أيما مصر مصره المسلمون فلا يباع فيه خر » . قال أبو عبيد :
 « وإيما [معنى هذه الأحاديث [أن يكون] في أهل الذمة ، لأنهم كانوا أهل السواد
 حينئذ . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله أن « لا يحمل الحر من رشتاق إلى رشتاق » .

فصل

قولهم : « ولا نرغب في ديننا ولا ندعوا إليه أحداً ،

هذا من أولى الأشياء أن ينتقض المهد به : فإنه حراب الله ورسوله
 باللسان ، وقد يكون أعظم من الحراب باليد ، كما أن الدعوة إلى الله ورسوله
 جهاد بالقلب وباللسان ، وقد يكون أفضل من الجهاد باليد . ولما كانت الدعوة
 إلى الباطل مستازمة^(٤) - ولا بد - للظن في الحق كان دعاؤهم إلى دينهم
 وترغيبهم فيه طعنًا في دين الاسلام ، وقد قال تعالى : « وَإِنْ قَضَوْا أَيَّانَهُمْ
 [مِنْ] بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ قَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ » ، ولا
 ريب أن الظن في الدين أعظم من الظن بالرمح والسيف ، فأولى ما انتقض

(١) في الأصل (التجرة) بالثين ثم الجيم ، صوابها بالسين والخاء .

(٢) في الأموال (أضرموها) .

(٣) كذا بالأصل . والذي في الأموال (فاحترقت من غريبتها حتى بلغت بستان

خواسن بن جبروتا) .

(٤) في الأصل (متلزمة) .

به العهد الطمن في الدين ولو لم يكن مشروطاً عليهم ، فالشرط ما زاده إلا
تأكيده وقوة .

فصل

قولهم : « ولا تتخذ من الرقيق الذي جرت عليه أحكام المسلمين »
يتضمن أنهم لا يملكون رقيقاً من سبي المسلمين ، وهذا موضع اختلف
فيه الفقهاء : فذهب الامام أحمد أنه إذا استرقّ الامام السبي لم يجوز بيعهم من
كافر ، ذمياً كان أو حريباً ، صفتراً كانوا أو كبراء . وقال أبو حنيفة : يجوز
بيعهم من أهل الذمة دون أهل الحرب . وقال الشافعي : يجوز بيعهم من
الفرقيين . فأما مذهب مالك فقال في « الجواهر » : إن اشترى الكافر بالفسأ
على دينه لم يمنع من شرائه إذا كان يسكن به في بلد المسلمين ، ولا يباع لمن
يخرج به عن بلاد الاسلام لما يخشى من إطلاعه أهل الحرب على عورة المسلمين .
وإن كان العبد صغيراً على دينه يبي الكتاب وغيره مُنع من شرائه لما
يرجى من إسلامه سرعة إجابته إذا دعي إلى الاسلام ، لسكونه لم يرسخ في
نفسه الكفر ، بخلاف الكبير . فإن يبع منه فسخ البيع وتُخرج^(١) فيه أن يباع
عليه من مسلم . وقال محمد : لا يمنع من شرائه ، لأننا لسنا على يقين من إسلامه
إذا اشتراه مسلم .

وإن كان العبد بالغاً على [غير] دين مشتريه . ولها صورتان إحداهما : يهودي يباع من
نصراني وعكسه . فقال ابن وهب وسحنون بالمنع لما بينهما من العداوة والبغضاء

(١) في الأصل (وتخرج) .

فيكون إضراراً بالملوك واتخاذاً للسبل إلى دينه . وقال محمد : لا يمنع ، إذ ^(١) المنع ليس بحق الله بل بحق العبد ، فلو رضي بذلك تجار فيتدارك بعد بالمنع من أذيته ^(٢) دون فسخ البيع . الثانية أن يكون العبد من الصقالبة أو المجوس أو السودان فهل له شراؤه ؟ حكى المازري ^(٣) فيه ثلاثة أقوال في المنهـب : الجواز مطلقاً ، وهو ظاهر الكتاب ، وأطلق الجواز ^(٤) في الصغير منهم والكبير ، والثاني المنع مطلقاً في الصغير والكبير . قاله ابن عبد الحكم . والثالث المنع في الصغير والجواز في الكبير ، وهو مذهب « العينية » .

واحتج المانعون مطلقاً بأن ذلك في الشروط المشروطة عليهم ، وهو قولهم : « ولا تتخذ شيئاً من الرقيق الذي جرت عليه سهام المسلمين » ، قالوا : وهذا فعل ظاهر منتشر عن عمر أقره جميع الصحابة ، ولأنه رقيق جرى عليه ملك المسلمين ، فلا يجوز بيعه من كافر كالخري . قال أبو الحسين : ^(٥) ولا يلزم على ذلك إذا اشترى مسلم عبداً كافراً أو ذمياً ، فإنه لا يجوز بيعه من ذمي على ظاهر كلام إمامنا أحمد رحمه الله تعالى ، ولأنه إذا كان في أيدي المسلمين رقيقاً

(١) في الأصل (إن) .

(٢) اللفظة في الأصل غير مجبة . وفي البارة كلها غموض .

(٣) المازري هو محمد بن علي بن عمر التميمي ، منسوب إلى مازر بجزيرة صقلية . من فقهاء المالكية . توفي سنة ٥٣٦ هـ . أشهر كتبه « الملم بفوائد مسلم » راجع ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ٤٨٦ .

(٤) في الأصل (الجوار) بالراء المهملة .

(٥) الظاهر أنه أبو الحين الروزي ، محمد بن إسحاق بن إبراهيم ، المعروف بابن راهويه . كان عالماً بالغة ، جليل الطريقة ، مستقيم الحديث . توفي سنة ٢٩٤ هـ (طبقات الحنابلة ١٩٩) .

إسلامه ، وإذا منع منهم منعوه من إسلام إن رغب فيه . ولهذا منعنا الكافر من حضارة القبط .

فصل

فإن قيل : فكيف تجمعون بين المنع من بيعهم لكافر وبين جواز المفاداة بهم من الكفار بالمال والمسلم ؟ قيل : أما المفاداة بهم بمسلم فيجوز لأن مصلحة تخليص المسلم من أسر الكفار أرجح من بقاء العبد الكافر بين المسلمين ينتظرون إسلامه ، بخلاف بيعه^(١) لهم فإنه لا مصلحة فيه للعبد ، وهو يفوت عليه ما يرجى له بإقامته بين المسلمين من أعظم المصالح . وأما مفاداته بمال فهذا فيه روايتان عن الامام أحمد ، فإن منعنا ذلك فلا أن مفاداته بمال بيع منه لهم . قال : وإن جوزناها فالفرق بينها وبين بيع المسلم له من الكافر أن مصلحة الفداء بالمال قد تكون عامة للمسلمين لحاجتهم إلى المال يتقوون به على عدوهم ، فتكون مصلحة المفاداة أرجح من بقاء العبد بين أظهر المسلمين ، بخلاف بيع المسلم المالك له من كافر فإنه لا مصلحة للمسلمين في ذلك .

ذكر نصوص أحمد في هذا الباب

قال يعقوب بن بختان^(٢) : سألت أبا عبد الله : أبيع السي من أهل النعمة؟ قال : لا ، يروى فيه عن الحسن . وقال بكر بن محمد^(٣) : سئل أبو عبد الله عن

(١) في الأصل (بيه) .

(٢) في الأصل (بختان) بالحاء المهملة .

(٣) هو بكر بن محمد النساقي الأصل ، أبو أحمد البغدادي النشأ ، كان الامام أحمد

يقدمه ويكرمه . وعنده مسائل كثيرة عنه (طبقات الحنابلة ٧٨) .

الرجل يبيع العبد النصراني من النصراني ؟ قال : لا يتناعون من سبينا .
قليل له : فيكون عبداً لنصراني فيشتري منه فيباع للنصراني ؟ قال : نعم ، وكره
أن يباع المملوك النصراني إذا كان من سبي المسلمين للنصارى .

وقال المروزي : سئل أبو عبد الله : هل يشتري أهل القمة من سبينا ؟ قال :
لا ، إذا صاروا إليهم يشسوا من الاسلام ، وإذا كانوا في أيدي المسلمين فهو أقرب
إلى الاسلام . قال : وسألته : تباع الجارية النصرانية ^(١) من النصراني ؟ قال :
لا ، إذا باعها قد أسنا من إسلامها .

وقال عبد الله : سمعت أبي يقول : ليس لأهل القمة أن يشتروا شيئاً من
سبينا ، يمنعون من ذلك لأنهم إذا صاروا إليهم نشؤوا على كفرهم . ويقال :
إن عمر كان في هذه لأهل الشام أن يمنحوا من شراء سبايانا . وقال عبد الله :
سألت ^(٢) أبي عن رجل كانت عنده أمة نصرانية ولها ولد أبيضها مع ولدها
من نصراني ؟ قال : لا ، قلت : فإن باعها وحدها دون ولدها للنصراني ؟ قال :
لا يبيعها للنصراني ، ليس لهم أن يشتروا مما سبى المسلمون شيئاً ، قلت لأبي :
فإن أين يشترون ؟ قال : بعضهم من بعض . ويروى عن عمر أنه كتب ينهى
أن تباع النصرانية من النصراني . ويروى عن الحسن أنه كره ذلك .
وقال في رواية حنبل : ليس لنصراني ولا أحد من أهل الأديان أن
يشتري من سبينا شيئاً ، ولا يبيع منهم وإن كان صغيراً لمه يسلّم ،
وهذا يسخله في دينه . قلت : فإن كان كبيراً وأبى الاسلام ؟ قال : لا يباع

(١) في الأصل (النصرانية) .

(٢) في الأصل (سمعت) .

إلا من مسلم ، لعله ^(١) يسلم ، وأما الصبي فلا يتركوه أن يدخلوه في دينهم ، ولا يباع شيء من سبينا منهم . نحن أحق به ، هم أقرب إلى الاسلام ! وكذلك قال في رواية أبي طالب . وقال في رواية ابنه ^(٢) صالح : لا يباع الرقيق من يهودي ولا نصراني ولا مجوسي من كان منهم ، وذلك لأنه إذا باعه أقام على الشرك ، وكتب فيه عمر ينهى عنه أمراء الأمصار . وكذلك قال في رواية إسحاق بن إبراهيم وأبي الحارث والميموني . قال الميموني : قلت : فإن باع رجل ^(٣) منهم مملوكه يرد ؟ قال : نعم يرد ، فقال له رجل : من أين يكون رقيقهم ؟ قال : مما في أيديهم مما صولحوا عليه فتناسلوا ، فأما أن يشترعوا منا فلا . وكذلك قال في رواية ابن منصور : لا يباعون من أهل النمة ولا من أهل الحرب ، صغاراً كانوا أو كباراً .

فصل

قولهم : « وألا نمنع أحداً من أقربائنا أراد الدخول في الاسلام ، فهذا أيضاً يقتضي انتقاض عهدهم به ، فإنه مشروط عليهم ، وهو أيضاً محاربة لله ورسوله بالمنع من الدخول في دينه ، فالأول دعاء إلى الدخول في الكفر وترغيب فيه ، وهذا منع لمن أراد الانتقال منه والعدول عنه .

(١) في الأصل (الإله) ولا معنى له هنا

(٢) في الأصل (ابن) .

(٣) في الأصل (رجلاً) .

[الفصل الثالث]

[فيما يتعلق بتغيير لباسهم وتمييزهم عن المسلمين]

في المركب واللباس ونحوه]^(١)

فصل

وقولهم : « وأن نلزم زينا حيثما كنا ، وألا نتشبه بالمسلمين في لبس

قلنسوة ولا عمامة ولا فرق شعر ، ولا في مراكبهم »

هذا أصل الغيار ، وهو سنة منها من أمر رسول الله ﷺ باتباع سنته ، وجرى

عليها الأئمة بعده في كل عصر ومصر ، وقد تقدمت بها سنة رسول الله ﷺ .

قال أبو القاسم الطبري [في] سياق ما روى عن النبي ﷺ مما يدل على وجوب استعمال

الغيار لأهل الملل الذين خالفوا شريعته صغارا وذكلا ، وشهرة وعلماً عليهم ، ليعرفوا من

المسلمين في ذمتهم ولباسهم ، ولا يتشبهوا بهم : « وكتب عمر إلى الأمصار أن تجز

نواصبيهم ، وألا يلبسوا لبسة المسلمين حتى يعرفوا »^(٢) . وعن عمر بن عبد

العزير مثله . قال : وهذا مذهب التابعين وأصحاب المقالات من الفقهاء

(١) زدنا هذا العنوان للإيضاح . وهذا حق هذا الفصل أن يكون (الرابع) بترتيب

بن القيم المذكور ص ٦٥٥ من مطبوعتنا (لأحكام أهل الذمة)

(٢) طارن أيضاً ، لاقتضاء ١٢٢

المتقدمين والمتأخرين . ثم ساق من طريق العرياني : حدثنا عبد الرحمن ابن ثابت ، عن حسان بن عطية ، عن أبي منيب الجرشي ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله لا يشرك به ، وجعل النل والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم » (١) : رواه الامام أحمد في مسنده .

قال أبو القاسم : « هذا أحسن حديث روي في الغيار ، وأشبه بمعناه وأوجه في استعماله ، لما ينطق لفظه بمعناه ، ومفهومه بما يقتضي فحواه ، من قوله : « وجعل النل والصغار على من خالف أمري » فأهل الذمة أعظم خلافاً لأمره وأعصام لقوله ؛ فهم أهل أن ينلوا بالتغيير عن زبي المسلمين الذين أعزهم الله بطاعته وطاعة رسوله من الذين عصوا الله ورسوله فأذلهم وصغرهم وحقرهم حتى تكون سمحة الهوان عليهم ، فيعرفوا بزبيهم . ودلالته (٢) ظاهرة في وجوب استعمال الغيار على أهل الذمة في قوله ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم » ومعناه إن شاء الله أن المسلم يتشبه بالمسلم في زيه فيعرف أنه مسلم ، والكافر يتشبه بزبي الكافر فيعلم أنه كافر ، فيجب أن يجبر الكافر على التشبه بقومه ليعرفه المسلمون به . وقد قال رسول الله ﷺ : « يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير » (٣) ؛ وسأله رجل : أي الاسلام خير ؟ قال : « تعلم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » (٤) .

(١) قارن أيضاً بسنن أبي داود كما في اقتضاء الصراط المستقيم ٨٣ .

(٢) في الاسل (ودلالة) .

(٣) سنن أبي داود ٤٧٠/٤ رقم ٥١٩٨ .

(٤) قارن بسنن أبي داود ٤٧٣/٤ رقم ٥١٩٤ .

وقد نهى أن يبدأ اليهود والنصارى بالسلام، و[أمر] إذا سلم أحدهم علينا أن نقول له : « وعليكم » ^(١) . وإذا كان هذا من سنة السلام فلا بد أن يكون لأهل الذمة زي يعرفون به حتى يمكن استعمال السنة في السلام في حقهم ويعرف منه المسلم من سلم عليه : هل ^(٢) هو مسلم يستحق السلام أو ذمي لا يستحقه ؟ وكيف يرد عليهم ؟ وقد كتب عمر إلى الأمصار « أن تميز نواصبيهم » يعني أهل الكتاب ، « وألا يلبسوا لبسة المسلمين حتى يعرفوا » .

قلت : مذكروه ^(٣) من أمر السلام قائمة من فوائد الغيار ، وفوائده أكثر من ذلك . ففتها أنه ^(٤) لا يقوم له ، ولا يصدره في المجلس ، ولا يقبل يده ، ولا يقوم لدى ^(٥) رأسه ، ولا يخاطبه بأخي وسيدي وولي ونحو ذلك ، ولا يدعى له بما يدعى به للمسلم من النصر والعز ونحو ذلك ، ولا يضرف إليه من أوقاف المسلمين ولا من زكواتهم ، ولا يستشهد تحملاً ولا أداءً ، ولا يبيعه عبداً مسلماً ، ولا يمكنه من المصحف وغير ذلك من الأحكام المختصة بالمسلمين : فلو لا التهي لعامله ببعض ما هو مختص بالمسلم .

فهذا من حيث الاجمال ، وأما من حيث التفصيل ففي شروط عمر رضي الله عنه : « وألا تشبه بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنسوة » فيمنعون من

(١) قارن بنن أبي داود ٤٧٧/٤ وصحيح البخاري ١٦/٩

(٢) في الأصل (ملل) .

(٣) أي أبو القاسم الطبري .

(٤) في الأصل (لانه) .

(٥) في الأصل (لا) .

لباسها لما كان رسول الله ﷺ [وصحابته] يلبسونها ، ولم يزل لبسها عادة
 الأكبر من العلماء والفقهاء ، والقضاة والأشراف ^(١) والخطباء على الناس ،
 واستمر الأمر على ذلك إلى أواخر الدولة الصلاحية ^(٢) فرغب الناس عنها .
 وقد روى العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي عن ابن عمر : كان للنبي
 ﷺ قلنسوة بيضاء لاطئة ^(٣) يلبسها ، وكان لعلي رضي الله عنه قلنسوة بيضاء
 يلبسها ؛ وذكر سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يمسح على
 العمامة ولا على القلنسوة . وقالت أم نهار : كان أنس يمر بنا في كل جمعة على
 بردون ، عليه قلنسوة لاطئة ؛ فلما نهى عمر رضي الله عنه أهل الذمة عن لبسها
 لأنها زي رسول الله ﷺ وصحابته من بعده ، وغيرهم من الخلفاء بعده . والمسلمين
 برسول الله ﷺ وأصحابه أسوة وقدوة ، فالتخلفاء يلبسونها اقتداءً برسول
 الله ﷺ وتشبهاً به ، وهم أولى الناس باتباعه واقتفاء أثره ؛ والعلماء يلبسونها
 إذا انتهوا في علمهم وعزمهم ^(٤) وعظمت منزلتهم واقتدى الناس بهم ، فيتميزون ^(٥)
 بها لشرف على من دونهم لما رفعهم الله بعلمهم على جهلة خلقه ؛ والقضاة تلبسها
 هيبة ورفعة ؛ والخطباء تلبسها على المنابر لعلو مقامهم ؛ فيمنع أهل الذمة من
 لباس القلنسوة لعدم وجود هذه المعاني فيهم .

(١) في الأصل (بالاشراق) بالالف .

(٢) أي دولة الناصر صلاح الدين بن أيوب .

(٣) في الأصل (لاطئة) بالتون ، صوابها (لاطئة) بالهمزة . من لطاء ولطاء بمعنى
 لقي ، ومنها (اللاطئة) من الشجاج : السِّمَّاق . أما اللاطئة من القلائس فهي المتناسكة
 الشديدة الالتصاق . وقارن بالقاموس ٢٨/١ .

(٤) في الأصل (وغيرهم) .

(٥) في الأصل (فيمیزون) .

فصل

قولهم : « ولا عمامة »

قال أبو القاسم : والعمامة ينعون من لبسها والتعمم بها : إن العمام تيجان العرب وعزها على سائر الأمم من سواها، ولبسها رسول الله ﷺ والصحابة من بعده فهي لباس العرب قديماً ولباس رسول الله ﷺ والصحابة، فهي لباس الاسلام. قال جابر رضي الله عنه : دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء ^(١). قال : وروى عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي حميد عن المليح عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : « اعتموا نزدادوا حلماً ». [و] قال : « العمام تيجان العرب ». وقال المغيرة بن شعبة : توضع رسول الله ﷺ ومسح بناصيته، وعلى العمامة والخفين. وقال أنس : رأيت النبي ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية ^(٢)، فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينفذ العمامة. وفي الحديث عن النبي ﷺ « فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلائس » ^(٣).

وهذا - وإن كان إخباراً بالواقع - فانه إرشاد إلى المشروع. وقال معاوية : عن ابن إسحاق، عن صفوان بن عمرو، عن الفضل بن الفضالة، عن خالد بن معدان قال : إن الله ألزم هذه الأمة بالمصائب والآلوية، يريد بالمصائب العمام كما في الحديث :

(١) سنن أبي داود ٧٨/٤ رقم ٤٠٧٥ .

(٢) نسبة إلى القطر : قرية بالبحرين . وقارن بأبي داود ٧٣/١ .

(٣) قارن سنن أبي داود ٧٩/٤ بالاختصاص ٨٦ .

«فأمرهم أن يمسحوا على العمام والتساخين»^(١)، فالمصائب العمام، والتساخين^(٢) الخفاف. قالوا: والعمام ليست من زي بني إسرائيل، وإنما هي من زي العرب. وقال أبو القاسم: ولا يمكن الذي من التعمم بها، فإنه لا عز له في دار الاسلام، ولا هي من زي.

قلت: فلو خالفت عمامهم عمام المسلمين في لون أو غيره فهل يمكنون من ذلك؟ يحتمل أن يقال بتمكينهم منها لحصول التمييز المقصود، ويحتمل ألا يمكنوا، إذ المقصود أنهم لا يلبسون هذا الجنس كما لا يركبون الخيل ولو تميزت عن خيول المسلمين، لأن ركوبها عز وليسوا من أهله، كما يمنعون من إرخاء الذوائب. ولم أجد عن أحد نصاً في لبسهم العمام، ولكن قال المناخرون من أتباعه: إنهم يشدون في أطراف عمامهم وقلانسهم ما يخالف لونها بحمرة أو صفرة ونحوها^(٣). وحكوا في جواز تمكينهم من الطيالة وجهين، وأحد الوجهين في العمام أولى وأحق بالمنع لما تقدم.

(١) في الأصل (والتساخر) وهو تصحيف، صوابه كما أثبتناه «التساخين» وهي الخفاف كما شرحها، ولا واحد لها. ولفظ الحديث في (سنن أبي داود ٧٢/١ رقم ١٤٦): عن ثوبان قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم «أن يمسحوا على المصائب والتساخين». ويلاحظ أن في الأصل ذكر العمام، فهذا - والله أعلم - من سهو الناسخ.

(٢) في الأصل (لحر وصفرو ونحوها). وليس المقصود تمييز أهل الذمة بهذين اللونين لذاتها، بل بكونها علامتين ممارتين لكون عمامهم وقلانسهم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بالصفرة، ولم يكن شيء أحب إليه منها، وقد كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته (سنن أبي داود ٧٤/٤ رقم ٤٠٦٤). كما أنه عليه السلام رخص في الثوب الأحمر ما لم يكن ثوب شهرة قائماً بحتاً حتى رآه بعض الصحابة في حلة حمراء، ورأوه يخطب ببنى وعليه برد أحمر (سنن أبي داود ٧٧/٢ رقم ٢٠٧٢).

وقال أبو الشيخ ^(١) : حدثنا أحمد بن الحسين ، حدثنا الدُّورقي ^(٢) ،
حدثنا علي بن الحسن بن شقيق ، حدثنا ابن المبارك ، حدثنا معمر ، أن عمر بن
عبد العزيز كتب ^(٣) « أن امنع من قبلك ^(٤) فلا يلبس نصراني قباء ولا
نوب خز ولا عصَب ^(٥) ، وتقدم في ذلك أشد التقدم حتى لا ينفخ على أحد
نهى عنه ، وقد ذكر لي أن كثيراً ممن قبلك من النصارى قد راجعوا
لبس العامم ، وتركوا المناطق ^(٦) على أوساطهم ، واتخذوا الوفر ^(٧) والجُمَم ^(٨) ،
ولعمري إن كان يصنع ذلك فيما قبلك إن ذلك بك ^(٩) ضعف وعجز ،

(١) تردد اسم أبي الشيخ كثيراً واسم كتابه (شروط عمر) ، ولا عجب فإن هذا الباب
كله يدور حول هذه الشروط وأحكامها وموجباتها . وأبو الشيخ هو عبد الله بن محمد بن جعفر
ابن حبان الأمهاني ، المتوفى سنة ٣٦٩ . ويكنى أيضاً أبا عبد الله ، ولكنه اشتهر بأبي الشيخ
(شذرات ٦٩/٣) .

(٢) الدُّورقي هو أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور ، أبو عبد الله
البيدي . سمع إسماعيل بن علية ، وحدث عن الإمام أحمد . وروى عنه مسلم والترمذي .
والدورقي نسبة إلى الدورقية وهي فلانس طوال جرى المتنسكون في زمانه على لبسها . (فارن
بطبقات الخنابلة ١٢) .

(٣) الرواية بنصها إلا في أحرف يد في (اقتضاء الصراط المستقيم ١٢٣) .

(٤) في الأصل (قبلكم) صوابها من الاقتضاء .

(٥) المصَب - كما سيفره ابن القسيم بعد صفحات - هو البرد الذي يصبغ غزله ،
وهو الجاني .

(٦) في الاقتضاء : (وتركوا ليس المناطق) .

(٧) الوفر . جمع وفرة - بفتح الواو وسكون الفاء - وهي إسبال الشعر إلى المنكب .

(٨) في الأصل (الحمام) بالحاء المهملة ، صوابه (الجُمَم) كما أئبناه ، وهي جمع جُمَّة
- بضم الجيم وفتح الهمزة المشددة - إسبال الشعر إلى شحمة الأذن . وفي الحديث : « نعم الرجل
بريِّم الأسدي لولا طول جُمَّته » سنن أبي داود ٨٣/٢ رقم ٢٠٨٩ .

(٩) في الأصل (بل) . وقارن هذا النص كله بالاقتضاء ١٢٣ .

فانظر كل شيء نهيت^(١) عنه وهدمت^(٢) فيه فلا ترخص فيه ، ولا تغير^(٣) منه شيئاً .

حدثنا أحمد بن الحسين ، حدثنا أحمد ، حدثنا سعيد بن سلمان ، ثنا أبو معشر ، عن محمد بن قيس وسعيد بن عبد الرحمن بن حبان قالوا : دخل ناس من بني تغلب على عمر بن عبد العزيز عليهم السلام كهيفة العرب : قالوا : يا أمير المؤمنين ، أأنصحنا بالعرب ، قال : فمن أنتم ؟ قالوا : نحن بنو تغلب^(٣) ، قال : أو لستم من أوسط العرب ؟ قالوا : نحن نصارى . قال : عليّ بيج^(٤) . فأخذ من نواصيهم وألقى عليهم ، وشق من رداء^(٥) كل واحد منهم شبراً يحترق به^(٦) ، وقال : لا تركبوا السروج ، واركبوا الأكف ، ودثوا أرجلكم^(٧) من شق واحد . حدثنا خالي ، حدثنا محمد بن عبد الوهاب بن موسى العسقلاني ، حدثنا مبشر بن صفوان ، حدثنا الحكم بن عمرو الرعيبي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمصار الشام^(٨) : « لا يمشي نصراني إلا مفروق الناصية ، ولا يلبس قباء ، ولا يمشي إلا بزنا من جلد ، ولا يلبس طيلساناً ، ولا يلبس

(١) في الاقتضاء : (كنت نهيت) .

(٢) في الأصل (تبر) ، وفي الاقتضاء (تعد) ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل (بني تغلب) . وفارن بالاقتضاء .

(٤) الجئتم - بفتح الجيم وسكون اللام - هو القص .

(٥) في الأصل (ورا) .

(٦) في الأصل (يجرم) وفارن بالاقتضاء ١٢٣ .

(٧) في الأصل (رجلكم) وفي سيرة عمر بن عبد العزيز (لابن عبد الحكم) ص ١٣٦

بنحوه إذ يقول : « ولا يَفْتَحُوا على الدواب ، وليدخلوا أرجلهم من جانب واحد » .

(٨) في سيرة عمر (لابن عبد الحكم) : إلى الآفاق .

سراويل ذات خَدَمَة^(١) ، ولا يلبس نعلًا ذات عَدَبَة ، ولا يركب على سرج ، ولا يوجد في يمينه سلاح إلا انتهب ، ولا يدخل الحمام يوم الجمعة يهودي ولا نصراني حتى تصلي الجمعة . حدثنا أبو يعلى عن ابن بهر^(٢) ، حدثنا عبد الله بن إدريس ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن خليفة بن قيس ، عن خالد بن عرفطة^(٣) قال : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الأمصار أن « تجزّ نواصيهم — يعني النصارى — ولا يلبسوا ألْبسة المسلمين حتى يعرفوا »^(٤) . حدثنا أحمد بن الحسين الحذاء ، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق ، حدثنا ابن المبارك ، حدثنا معمر أن عمر بن عبد العزيز كتب : « أما بعد ، فلا يركبن يهودي ولا نصراني على سرج ، ولا يركبن على إكاف ؛ ولا يركبن نساؤهم على راحلة وليكن^(٥) ركوبهن^(٦) على إكاف . وتقدم في ذلك تقدماً بليغاً »^(٧) .

وقال الخلال في « الجامع » : باب ما تؤخذ به النصارى من اتخاذ الزناوير

(١) في الأصل (كذبة) صوابها (خدمة) من سيرة عمر ١٣٦ . وثاريخ مدينة دمشق ١٨٠/١ .

(٢) في الأصل (ابن بهر) وله (ابن بهز)

(٣) هو الصحابي خالد بن عرفطة القضاعي . له حديث . روى عنه أبو إسحاق السبيعي . توفي سنة ٦١ (الخلاصة ٨٧) .

(٤) فارقن بإقتضاء الصراط المستقيم ١٢٢ .

(٥) في الأصل (لكن) وفارقن بخراج أبي يوسف ١٢٧ .

(٦) في الأصل (ركوبهم) كأنه يقصد الرجال والنساء .

(٧) لفظ الرواية في سيرة عمر بن عبد العزيز (لابن الحكم) ١٣٦ : « واظروا فلا يركبن نصرائي على سرج ولا يركبوا على إكاف ، ولا تركبن امرأة من نساؤهم راحلة وليكن مركبها على إكاف » .

وعلى نساءهم من زهيم : أخبرني محمد بن أبي هارون ، ومحمد بن جعفر قالا :
حدثنا أبو الحارث قال : قال أحمد : « ينبغي أن يؤخذ أهل الذمة بالزناير يذلون
بذلك » (١) . ثنا يحيى بن جعفر بن أبي عبد الله بن الزمرقات (٢) ، ثنا يحيى
ابن الكسرة ، ثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :
[أمر] عمر رضي الله عنه [أن] تجز نواصي أهل الذمة ، وأن يشدوا المناطق ،
وأن يركبوا الأكف بالعرض . حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ،
حدثنا عبد الرزاق ، ثنا معمر ، عن عمرو بن ميمون بن مهران قال : كتب عمر
ابن عبد العزيز رحمه الله تعالى أن ينهوا النصارى أن يفرقوا رؤوسهم ، وتجز
نواصيهم ، وأن تشد مناطقهم ، ولا يركبوا على سرج ، ولا يلبسوا عصباً (٣)
ولا خزاً ، وأن يمنع نساؤهم أن يركبن (٤) الرحائل ، فإن قدر على أحد منهم فعل
ذلك بعد التقدم إليه فإن سكته لمن وجده .

فصل

ويمنعون من التلحي : صرح بذلك أصحاب الشافعي في كتبهم . وقال أبو
القاسم هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري (٥) في « شرح كتاب عمر بن

(١) في الأصل : (أن يوجد أهل الذمة بالزناير يذلون بذلك

(٢) كذا بالأصل .

(٣) بالأصل (عا) .

(٤) في الأصل (يركبوا) .

(٥) يلاحظ أن اسم أبي القاسم الطبري قد تردد في هذا الباب كثيراً كما نرد اسم أبي

الشيخ ، والسرفي ذلك تأليف هذين الحفاظين في شروط عمر وأبو القاسم طبري الأصل =

الخطاب « بعد أن ذكر المنع من لبس العمامة : « وكذلك لا يتلحى ، لما روي عن النبي ﷺ أنه أمر بالتلحي ونهى عن الإيسباط ، وإنما أمر به المسلمين ومن آمن به واقتدى بأفعاله . فمن فعله من أمته فأتما يفعله اتباعاً لأمره واستمالاً لسنته ، وهو زي العرب من آباد الدهر وليس هو زي بني إسرائيل ، فلا يمكن الذي منه لأنه ليس زي قومه فيما مضى ، فيجب ألا يكون زيّاً له الآن » .

قال أبو عبيد في هذا الحديث : أصل التلحي في لبس العمام ، وذلك لأن العمام يقال لها المقتطعة ، فإذا لاثها المتم على رأسه ولم يجعلها تحت منكبه قيل : اقتلمها فهي التهي عنه ، فإذا أدارها تحت الحنك قيل : قلحها (١) ، وكان طاووس يقول : « تلك عمة الشيطان » يعني التي لا يتلحى بها . قال أبو القاسم : وعمة الشيطان أهل الذمة بها أولى ! قال : وكذلك إذا تعمموا لا يرسلون أطراف العمامة خلف ظهورهم ، لأن هذا هو السنة في التعمم بفعل الرسول ﷺ ، بفعل عبدالرحمن بن عوف ، فيما روى الهيثم بن حميد (٢) عن (٣) صفوان ابن عيلان (٤)

ويسرف أيضاً باللائكائي وبني القاسم الرازي صنف كتاباً في السنن ، وكتاباً في معرفة أسماء من في الصحيحين . وثالثاً في شرح السنة وغير ذلك له ترجمة في تاريخ بغداد للخطيب ٧١-٧٠/١٤ وشذرات الذهب ٢١١/٢ .

(١) وكذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه كان يتلحى بالعمامة تحت الحنك ، انظر زاد المعاد ١٠١/٩ .

(٢) هو الهيثم بن حميد التميمي - مولاهم - الدمشقي . روى عن يحيى بن الحارث الذماري وثور بن يزيد . وروى عنه الوليد بن مسلم ومطى بن منصور : (الخلاصة ٣٥٤) .
(٣) في الأصل (بن) .

(٤) كذا بالأصل ، ولله صفوان بن يحيى بن أمية التميمي ، لأنه هو الذي روى عن عطاء الخلاصة ١٤٨ .

عن عطاء بن أبي رباح ، عن عبدة الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن بن عوف أن يتجهز لسرية بعثة عليها فأصبح قد اعمى بعمامة سوداء (١) . وقال أبو أسامة عبيد الله عن قافع : كان ابن عمر يعم ويرحيا (٢) بين كتفيه . قال عبيد الله : وأخبرني أشياخنا أنهم رأوا أصحاب رسول الله ﷺ يعمون ويرحونها بين أكتافهم : فارخاء الذؤابة من زي أهل العلم والفضل والشرف (٣) ، فلا يجوز أن يمكن الكفار من التشبه بهم فيه

فصل

قولهم : « ولا في نعلين ولا فرق شعر »

أي لا تشبه بهم في نعلهم ، بل تكون نعلهم مخالفة لنعل المسلمين (٤) ليحصل

(١) قارن بقول ابن القيم في زاد المعاد ٤٨/١ : « وفي مسلم أيضاً عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء » .
(٢) في الأصل (يرحيا) بالحاء المهملة .

(٣) وقارن بما نقله ابن القيم في زاد المعاد ٤٨/١ عن شيعه ابن تيمية حول إرخاء الذؤابة : « وكان شيخنا أبو العباس بن تيمية قدس الله روحه في الجنة يذكر في سبب الذؤابة شيئاً بديعاً : وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اتخذها صبيحة المنام الذي رآه في المدينة لما رأى رب العزة تبارك وتعالى فقال : يا محمد ، فيم يمتنع الملائكة على ؟ قلت : لا أدري . فوضع يده بين كتفي فطفت ما بين السماء والأرض .. الحديث ، وهو في الترمذي . ومثل عن البخاري فقال : صحيح . قال : فن تلك الحال أرخى الذؤابة بين كتفيه . وهذا من العلم الذي تنكره السنة الجاهل وقلوبهم » .

(٤) قارن بقول ابن تيمية في (اقتضاء الصراط المستقيم ١١) : « وأمر بمخالفتهم في »

كمال التمييز وعدم المشابهة في الزي الظاهر ، ليكون ذلك أبعد من المشابهة في الزي الباطن : فإن المشابهة في أحدهما تدعو إلى المشابهة في الآخر بحسبها ، وهذا أمر معلوم بالمشاهدة ؛ فليس المقصود من الغيار والتمييز في اللباس وغيره مجرد تمييز الكافر عن المسلم بل هو من جملة المقاصد ، والمقصود الأعظم ترك الأسباب التي تدعو إلى موافقتهم ومشابحتهم باطنياً ، والنبي ﷺ سن لأمته ترك التشبه بهم بكل طريق وقال : «خالف هدينا هدي المشركين» ؛ ^(١) وعلى هذا الأصل أكثر من مئة دليل حتى شرع لها في العبادات التي يحجبها الله ورسوله تجنب مشابحتهم في مجرد الصورة كالصلاة والتطوع عند طلوع الشمس وغروبها ، فعوضنا بالتنفل في وقت لاتقع الشبهة بهم فيه . ولما كان صوم يوم عاشوراء لا يمكن التعويض عنه بنفيره لفوات غير ذلك اليوم أمرنا أن نضم إليه يوماً قبله ويوماً بعده لتزول صورة المشابهة ^(٢) . ثم لما قهر المسلمون أهل الذمة وصاروا تحت قهرهم وحكمهم ألزمهم أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بترك التشبه بالمسلمين ^(٣) كما أمر النبي ﷺ بترك التشبه بهم : فنضمن هذان الأصلان العظيمان مجانبتهم في

الهدي الظاهر - وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة - لا مورد منها أن المشاركة في الهدي الظاهر تورث تاسباً وتشاكلاً بين المتشابهين يقود إلى المواقفة في الأخلاق والأعمال . وهذا أمر محسوس .

(١) قارن الاقتضاء ١٢٦ .

(٢) قارن بقول ابن تيمية في الاقتضاء ٨٧ : « هذا يوم عاشوراء يوم فاضل ، يكثر صيامه سنة ماضية ، صامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه ورغب فيه . ثم لما قيل له قبيل وفاته : إنه يوم تظلمه اليهود والنصارى . أمر بمخالفتهم بضم يوم آخر إليه ، وعزم على فعل ذلك . ولهذا استحباب العلماء - منهم الامام أحمد - أن يصوم قاصوعاً وعاشوراء ، وذلك على الصعابة رضي الله عنهم » .

(٣) في الأصل (بترك التشبه بهم بالمهين) بأحكام لفظ (بهم) .

الهدي الظاهر والباطن حتى في النعال ، فأمر النبي ﷺ الأمة بالصلاة في نعالهم مخالفة لأهل الكتاب ^(١) ، ونهاهم عمر رضي الله عنه أن يلبسوا نعال ^(٢) المسلمين

فصل

و كذلك قولهم : «ولا يفرق ^(٣) شعر»

الأصل في هذا الباب ما ثبت في الصحيح من حديث النعمري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم . قال : وكان رسول الله ﷺ يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لو يؤمر به ، فسدل رسول الله ﷺ ناصيته ثم أمر بالفرق ، فكان الفرق آخر الأمرين ^(٤) . والسدل في اللغة الارسال ، ومعناه في الشعر أن رسول الله ﷺ كان يرسل شعره ، وكان أولاً يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه لمصلحة التأليف وغيرها ، فكان يجب أن يفرق شعره ، فأمسك عنه حتى يأتيه الأمر من الله ، فجاءه الأمر بالفرق ، فصار هو السنة . ^(٥) والفرق هو أن يقسم شعر الرأس لصفين بالسوية ، ويجعل ذؤابتين على زي الأشراف الذي لم تزل عليه العلويون والعباسيون . وهذا آخر الأمرين من فعله ﷺ ، وهو الذي

(١) انظر باب الصلاة في النعل في سنن أبي داود ٢٤٦/١ وقارن بالاعتضاء ٦٠ .

(٢) في الأصل (انعال) .

(٣) في الأصل (تفرق) .

(٤) في الأصل (الامرين) . وقارن البخاري ١٦٣/٧ .

(٥) قارن بزياد الماد ٦٢/١ .

استقرت عليه السنة فلا يمكن منه أهل الذمة بل يؤمرون بأن يرملوا شعورهم ويسللوها ويجمعوا ^(١) شعورهم حتى تكون كاللبنة ^(٢) من خلفهم. وقد رسم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من على رأسه شعر من أهل الذمة بوسم ينبغي اتباعه ، وهو أن تجز نواصيهم ، والناصية مقدار ربع الرأس ، فإذا كان ربه مخلوقاً كان عالماً ظاهراً وأمرأ مشهوراً أنه ذي ، وهذا معنى ما في كتاب أمير المؤمنين في ^(٣) الشروط : « وأن تجز مقدم رؤوسنا » .

قال أبو القاسم : أخبرنا علي بن عمر ، أخبرنا إسماعيل بن محمد ، حدثنا عباس الدوري ، ثنا خالد بن مخلد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر رضي الله عنه أنه كان يكتب إلى عماله يأمرهم بجز نواصيهم ، يعني أهل الكتاب. قال أبو القاسم : كذا قال خالد : « عن نافع عن ابن عمر » ، وإتما هو عن أسلم عن عمر ، كذلك رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن عمر العمري ، وهو الصواب .

فصل

في هدي رسول الله ﷺ في حلق الرأس وتركه وكيفية جعل شعره لم يكن هديه ﷺ حلق رأسه في غير نسك ^(٤) ؛ بل لم يحفظ عنه أنه حلق رأسه إلا في حج أو عمرة . وحلق الرأس أربعة أقسام : شرعي ، وشركي ، وبدعي ، ورخصة . فالشرعي الحلق في الحج والعمرة ، والشركي حلق الرأس

(١) في الأصل (ويسلونها ويجمعون) .

(٢) أي كالأقمة في جيب القميص : (النووي على مسلم ١٤ / ٤ :) .

(٣) في الأصل (من في) بأقلام من .

(٤) فارق بقول ابن القيم في زاد الماد ٦٢ / ١ : « وكان هديه في حلق الرأس تركه كله

أو أخذه كله ، ولم يكن يخلق بعضه ويدع بعضه ، ولم ينفظ عنه حلقه إلا في نسك » .

للشيوخ فانهم يحلقون رؤوس المريدین للشيخ ، ويقولون : اخلق رأسك للشيخ فلان ، وهذا من جنس السجود له ، فان حلق الرأس عبودية منزلة (١) ، وكثير منهم يعمل المشيخة الوثنية ، فترى المريد [عاكفاً] على السجود له ويسميه ووضع رأس وأدباً ، وعلى التوبة له والتوبة لا ينبغي أن تكون لأحد إلا لله وحده ، وعلى حلق الرأس له وحلق الرأس عبودية لا تصلح إلا لله وحده ؛ وكانت العرب إذا أمنوا على الأسير جزوا نواصيه وأطلقوه عبودية وإذلالاً له . ولهذا كان من تمام النسك وضع النواصي لله عبودية وخضوعاً وذلاً . ويربونه على الحلف باسم الشيخ لإذلاله (٢) . وقد صح عنه عليه السلام أنه قال : « من حلف بنير الله فقد أشرك » فكيف من نذر لنير الله ! وأما الحلق البدعي فهو : كحلق كثير من المطوعة والقراء يجعلونه شرطاً في المقر وزياً يتميزون به عن أهل الشعور من الجند والعقهاء والقضاة (٣) وغيرهم ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج أنه قال : « سيام التحليق » (٤) . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لصبيغ بن عسل (٥) وقصائله عن مسائل فأمر بكشف رأسه وقال : « لورأيتك محلوفاً لأخنت الذي فيه عينك حتى أن تكون من الخوارج » .

ومن حلق البدعة الحلق عند المصائب بموت القريب ونحوه . فأما المرأة فيحرم عليها ذلك وقد برى (٦) رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحائض والصائغة والشاقة .

(١) بالأصل (بدل) .

(٢) بالأصل (فابده) . ويلاحظ عنف لمجة ابن القيم في انتقاد التصوفة الجبة في عصره . .

(٣) بالأصل (المأذ ؟) .

(٤) فارن بستن أي داوود ٣٣٦/٤ .

(٥) في الأصل (لصع بن عسل) دون إعجام . وقارن بالانتضاء ١٢٨ .

(٦) في الأصل (برى) .

فلخالقة التي تخلق شعرها عند المصيبة ، والصالقة التي ترفع صوتها بالويل والشبور ونحوه ؛ والشاقة التي تشق ثيابها . وأما الرجل فحلقة لذلك بدعة قبيحة يكرها الله ورسوله .

وأما حلق الحاجة والرخصة فهو كالخلق لوجع أو قل أو أذى في رأسه من بشور ونحوها فهذا لا بأس به .

وأما حلق بعضه وترك بعضه فهو مراتب : أشدها أن يحلق وسطه ويترك جوانبه ، كما تفعل شمامسة النصارى ؛ يليه أن يحلق جوانبه ويدع وسطه كما يفعل كثير من السفلة وأسقاط الناس ، يليه أن يحلق مقدم رأسه ويترك مؤخره .

وهذه الصور الثلاث ^(١) داخلة في القزع ^(٢) الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وبعضها أقبح من بعض . فإن دعت الحاجة إلى ذلك لضرر برأسه أو لاستخراج ضفيرة تؤذي ^(٣) عينيه جاز حلق بعضه . هذا ، والأولى في هذه الحال أن يقتصر على ما تندفع به الحاجة أو حلق جميعه ، [و] هذا فيه نظر .

فصل

وأما إرخاؤه ^(٤) فإن طال فالأفضل أن يجعل ذؤابتين عن اليمين والشمال ، ولا يرسل ولا يضفر ذؤابة واحدة ، ولا يجمع كله ^(٤) في مؤخر الرأس ، ولا يبرد بعضه فوق بعض على الرأس : فكل هذا مكروه . وإن قصر إلى شحمة الأذن

(١) في الأصل (الثلاثة) .

(٢) انظر في القزع البخاري ١٦٣/٧ وقارن بم ١٠٠/١٤ .

(٣) في الأصل (الحرة يودي) بالهجة .

(٤) في الأصل (اعاده) ولعلها (إرخاؤه) كما أثبتناه .

(٤) في الأصل (كنه) .

أو فوقها بحيث لا يتأتى فرقه وجعله ذؤابتين جاز سدله من غير كراهة؛ وهكذا كان هدي رسول الله ﷺ في شعره إن طال فرقه وإلا تركه (١) .
والمقصود أن أهل الذمة يؤخذون (٢) بتمييزهم عن المسلمين في شعورهم إما بحجز مقادير رؤوسهم وإما بسد لها . ولو حلقوا رؤوسهم لم يعرض لهم .

فصل

وأما الأردنية فهل يمكنون من لباسها لكون ترك لباسها (٣) غير داخل في الشروط، أو (٤) لا يمكنون منه لأنها زي العرب وعادتهم فهي كالعلماء ؟ فقال أبو القاسم الطبري الفقيه الشافعي : ولا يلبسون الأردنية : فإن الأردنية من لباس العرب قديماً ، وكان رسول الله ﷺ يرتدي والصحابة من بعده ، وهو زي المسلمين وفعل رسول الله ﷺ وأصحابه . ثم ساق الأحاديث في لبس رسول الله ﷺ الرداء ثم قال : فلا يمكن ذبي من هذه الأردنية

وعن أحمد بن حنبل وأبي حنيفة : أن أهل الذمة لا يمكنون من الأردنية . قال :
وأما الطيلسان فهو المغرور الطرفين ، المكفوف (٥) الجانبيين ، الملفف بعضه إلى بعض : فإن العرب لم تكن تعرفه ولا تلبسه ، وهو لباس اليهود والمعجم ، والعرب تسميه ساجاً . ويقال : أول من لبسه جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن

(١) قارن بما ذكره ابن القيم في زاد الماد ٦٢/١ : « وكان أول يسدل شعره ، ثم فرقه ؛ والفرق أن يحبل شعره فرقتين كل فرقة ذؤابة ، والدل أن يسده من ورائه ولا يحبله فرقتين » .

(٢) في الأصل (يوحدون) .

(٣) في هامش الأصل (لبسها) .

(٤) في الأصل (إذا) .

(٥) من الكفّة - بضم الكاف - وهي ما يكفّ به جانب الطيلسان .

عبد مناف فيما ذكر الزبير بن بكار^(١) : حدثني سعيد بن هاشم البكري ، عن يحيى بن سعيد بن سالم القداح قال : أول قرشي لبس ساجاً جبير بن مطعم ، اشترى له بألفي درهم ، وقال : لا أحسبه إلا قال : من حلوان أو حلولا^(٢) . وروي أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أحرم في ساجه^(٣) : فهو لباس محدث عند العرب ، وهو من لباس بني إسرائيل . ثم ذكر أنس عن رسول الله ﷺ أنه ذكر الدجال فقال : « يقبعه سبعون ألفاً من يهود أصهبان عليهم الطيالة »^(٤) .

(١) هو الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي ، أبو عبد الله ، من أحفاد الزبير بن العوام . كان علامة بالأنساب ، وألف كتاباً في أخبار العرب وإيماها ، ونسب فريش وأخبارها ، وسير بعض الشعراء ، وكان مؤدياً للوقوف بن المتوكل العباسي في صفه ، وله وضع كتابه «الموقيات» الذي طبعت بعض أجزائه . توفي الزبير سنة ٢٥٦ هـ (له ترجمة في الوفيات ١٨٩/١ وتاريخ بغداد ٤٦٧/٨) .

(٢) كذا بالأصل .

(٣) في الأصل (ساجة) .

(٤) الحديث في (صحيح مسلم بشرح النووي ٨٥/١٨) من طريق إسحاق بن عبد الله عن عمه أس بن مالك . ومن الطريق أن ابن القيم في (زاد المعاد ٥٠/١) استشهد بالحديث نفسه على عدم لبس النبي ﷺ بالطينة ، وصرح بأنه ثابت في صحيح مسلم ولكن من حديث النواس ابن سمان ، مع أن حديث النواس بن سمان الكلاني في الدجال مشهور طويل يخلو على طوله من ذكر اليهود عليهم الطيالة ، وهو - كما في صحيح مسلم ٦٣/١٨ - من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه جُبَيْر بن نفير عن النواس بن سمان قال : « ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ذات غداة ففضض فيه ورقع حتى ظنناه في طائفة النمل » .

ولعل منشأ الاشتباه عند ابن القيم بين ما ذكره في زاد المعاد وما يذكره هـ في (أحكام أهل الذمة) أن كلاً من حديث النواس وحديث أس بن مالك في شأن الدجال ، وأن كلاً منهما وارد في صحيح مسلم . ولا بد هنا من التنبيه على شيء آخر جدير بالناية : وهو أن ابن القيم كتب (زاد المعاد) على سفر ، فأكثر رواياته فيه من حفظه والحفظ خوان ، أما كتابه هذا =

وقال أبو عمران الجوني : نظر أنس إلى الناس يوم الجمعة عليهم الطيالة^(١) ،
فقال : كأنهم الساعة يهود خيبر^(٢) !

وكان ابن سيرين يكره الطيلسان وقال : هو من زي العجم . قال : وقد
عاب أنس بن مالك في الصدر الأول على من لبس الطيلسان من المسلمين
وشبههم بأهل الكتاب .

وقد روي عن النبي ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم »^(٣) قال : ولا يترك

= (أحكام أهل الذمة) فيدو أنه أله وهو آمن مستقر يراجع ما يشكل عليه ، وما حال عليه
يؤكد - فوق ذلك - أنه من أواخر ما أله من التصانيف .

(١) قارن بزد الماد ٥٠ / ١ .

(٢) في الأصل (حر) باهمال جميع الحروف الثلاثة .

(٣) سنن أبي داود ٦٥ / ٤ رقم ٤٠٣١ . وأخرجه أحمد في مسنده أتم منه ، واحتج به
ابن القيم بروايته الثامنة من ٧٣٦ ، وسجود إلى الاستشهاد به مختصراً ومطولاً . قال ابن حجر
في (فتح الباري) : « سند هذا الحديث حسن » . وأكد ابن تيمية جودة إسناده في (انتضاء
الصراط المستقيم من ٨٣) بقوله : « وأيضاً ما هو صريح في الدلالة : ما روى أبو داود في
سننه : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا أبو النضر - يعني هاشم بن القاسم - حدثنا عبد الرحمن
ابن ثابت ، حدثنا حسان بن عطية ، عن أبي منيب الجرشي ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تشبه بقوم فهو منهم » ، وهذا إسناده جيد ، فإن
ابن أبي شيبة وأنا النضر وحسان بن عطية ثقات مشاهير أجلاء ، من رجال الصحيحين . وم
أجل من ان يحتاجوا إلى ان يقال : هم من رجال الصحيحين .

وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فقال يحمي بن مدين وأبو زرعة وأحمد بن عبد الله
المعجلي : ليس به بأس . وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم : هو ثقة ، وقال أبو حاتم :
هو مستقيم الحديث .

وأما أبو منيب الجرشي فقال فيه أحمد بن عيسى بن عبد الله المعجلي : هو ثقة ، وما علمت أحداً
ذكره بسوء . وقد سمع منه حسان بن عطية ، وقد احتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث .
وهذا الحديث أقل أحواله : أنه يقتضي تحريم التشبه بهم ، وإن كان ظاهره يقتضي كفر
المتشبه بهم كما في قوله : (ومن يتولهم منهم فانه منهم) .

أهل الذمة يلبسون طيا السهم فوق عمامتهم ، لأن هذا يفعله أشرف المسلمين وعلمائهم للتمييز عن دونهم في العلم والشرف ، وليس أهل الذمة أهلاً لذلك فيمنعون منه .

قال : وفي « كتاب عمر » : ولا يلبسون النعلين . قال : فيمنع أهل الذمة من لبس جميع الأجناس من النعال . والنعلان هما ^(١) من زي العرب من آباد الدهر إلى يومنا هذا ، ثم رسول الله ﷺ كان يلبسهما ، ويستعملهما ^(٢) ، وكذلك الصحابة من بعده . وقد روي عن أنس عن النبي ﷺ : « أمرت بالنعل والختام » . ثم ساق من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ في غزوة غزاها : « استكثروا من النعال ، فإن أحدكم لا يزال راكباً ما كان منتعلاً » ^(٣) ، وقال أنس : كان رسول الله ﷺ يصلي في نعليه ، وكان لنعليه قبالة ^(٤) . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « عليكم بالنعال فاتها خلاخيل الرجال » . ولم تكن النعال من زي العجم وإنما كان لباسهم رأس الخلف الذي يسمونه « التمسك » فيجب أن يحملوا على عادة لباسهم . قال : ولأنها من زي العلماء والأشراف والأكابر ، فلا يمكنون من لباسها . انتهى .

(١) في الأصل (م) .

(٢) في الأصل (يلبسها ويستعملها) .

(٣) فارت بن أبي داود ٩٧/٤ رقم ٤١٣٣ وتجيد في صحيح مسلم بشرح النووي ٧٣/١٤ هذا الحديث عن جابر بلفظ : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في غزوة غزواتها : « استكثروا من النعال ، فإن الرجل لا يزال راكباً ما اتحل » . وهو من طريق سلف بن شبيب ، حدثنا الحسن بن عيينة ، حدثنا مَرْقِل ، عن أبي الزبير ، عن جابر .

(٤) سنن أبي داود ٩٧/٤ رقم ٤١٣٤ . والقبيل - بكسر القاف - السير الذي يعقد فيه التسع الذي يكون بين إصبعي الرجل .

فان قيل : فقد كان اليهود يلبسونها على عهد رسول الله ﷺ في المدينة وحوها ، ويرتدون ، ويفرقون رؤوسهم ، ويلبسون العمام ، ولم يمنعمهم من شيء من ذلك ، ولهذا قال : « إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخالقهم »^(١) ، وسنة رسول الله ﷺ أحق ما اتبع ، ولم يلزمهم بالغيار ولا خليفته من بعده أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، قيل : إنما اعتمد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده في الغيار سنته ﷺ ، فإنه أرشد إلى مخالقتهم والنهي عنهم حيث^(٢) لم يكن إلزامهم بالغيار إذ ذاك ممكناً ، لأن المسلمين لم يكونوا قد استولوا على أهل الكتاب وقهرهم وأذلهم وملكوا بلادهم ، بل كانت أكثر بلادهم لهم وهم فيها أهل صلح وهدنة ، فكان المقدور عليه إذ ذاك أمر المسلمين بمخالقتهم بحسب الإمكان ، فلما فتح الله على المسلمين أمصار الكفار : وملكهم ديارهم وأموالهم [و] صاروا تحت القهر والذل ، وجرت عليهم^(٣) أحكام الاسلام ألزمهم الخليفة الراشد ، والامام العدل الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه ، وأمر رسول الله ﷺ باتباع سنته - عمر بن الخطاب - بالغيار ، وواقفه عليه جميع الصحابة ، واتبعة الأئمة والخلفاء بعده ، وإتاما قصر في هذا من الملوك من قلت رغبته في نصر^(٤) الاسلام وإعزاز أهله ، وإذلال الكفر وأهله . وقد اتفق علماء المسلمين على وجوب إلزامهم بالغيار ، وأنهم يمنعون من التشبه بالمسلمين في زيهم .

(١) انظر سنن أبي داود ٢٤٦/١ وقارن بلاغتاً .

(٢) في الأصل (حيث) واستعملها تلمية غير فصيح .

(٣) في الأصل (عليه) .

(٤) في الأصل (نص) .

فصل

قالوا : « ولا تتشبه بالمسلمين في مراكبهم ، ولا نركب السروج ، ولا نتقلد السيوف ، ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نحمله معنا

فأهل الذمة ممنوعون من ركوبهم السروج ، وإنما يركبون الأكف - وهي البراذع - عرضاً ، وتكون أرجلهم ^(١) جميعاً إلى جانب واحد ، كما أمرهم ^(٢) أمير المؤمنين عمر : فيما رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبيد الله عن نافع عن أسلم أن عمر أمر أهل الذمة أن يركبوا على الأكف عرضاً ، وأن يركبوا عرضاً ولا يركبوا كما يركب المسلمون . وذكر عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان يكتب إلى عماله يأمرهم أن يركب أهل الذمة في شق شق . وقال زهير بن حرب : حدثنا وهب بن جرير ^(٣) قال : زعم أبي قال : نهى عمر بن عبد العزيز أن يركب السروج من خالف الإسلام . وقال عبد الرحمن بن مهدي : عن خالد بن عثمان الأموي قال : أمر عمر بن عبد العزيز في أهل الذمة أن يحملوا على الأكف ،

(١) في الأصل (ويكون رجلهم) .

(٢) في الأصل (ليأمر لهم) .

(٣) هو وهب بن جرير بن حازم الأزدي ، أبو الباس البصري ، الحافظ . روى عن أبيه جرير بن حازم وابن عون وشعبة وخلق . وروى عنه أحمد وابن ميم . قال ابن سعد : مات سنة ٢٠٦ هـ ، وثبت حديثه في الصحيحين ، واحتج به رواية الصحيح (الخلاصة ٣٥٩) .

وَأَنْ تَجْزُ نَوَاصِيَهُمْ^(١) ، وَأَنْ السُّرُوجَ مِنْ آلَاتِ الْخَلِيلِ وَأَهْلَ الذِّمَّةِ
مَنْعُونَ مِنْ رُكُوبِهَا فَاتَّعَزَّ لِأَهْلِهَا وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعَزْ . وَعَلَى هَذَا
جَمِيعُ الْقُحَّاءِ .

قَالَ الْجَوْنِيُّ فِي « النِّهَايَةِ » : اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّا نَأْمُرُ الْكُفَّارَ بِالنَّمِيزِ
عَنِ الْمُسْلِمِينَ بِالْفِيَارِ . وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ إِلَى رَأْيِ الْأَمَامِ . وَقَالَ الْأَصْحَابُ : يَنْعَوْنَ
مَنْ رُكِبَ الْجِيَادُ ، وَيَكْلَفُونَ رُكُوبَ الْحَمِيرِ ، وَالْبَغَالِ ، إِلَّا النَّفِيسَةَ الَّتِي يَتَزَيَّنُ
بِرُكُوبِهَا ، فَانْهَاهَا فِي مَعْنَى الْخَلِيلِ . وَيَنْبَغِي أَنْ تَتَمَيَّزَ مَرَاكِبُهُمْ عَنِ الْمَرَاكِبِ الَّتِي
يَتَمَيَّزُ بِهَا الْأَمَانِلُ وَالْأَعْيَانُ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ . وَقِيلَ : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ رُكَّابُهُمْ
الْعُرُورُ ، وَهُوَ رُكَّابُ الْخَشَبِ ، ثُمَّ يَضْطَرُّونَ إِلَى أَصْبِقِ الطَّرِيقِ ، وَلَا يُمْكِنُ
مَنْ رُكِبَ وَسْطُ الْجَوَادِ إِذَا كَانَ يَطْرُقُهَا الْمُسْلِمُونَ . وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ^(٢) زَحْمَةِ
الطَّارِقِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا حَرَجَ ؛ ثُمَّ تَكْلِيفُهُمُ التَّمْيِيزَ بِالْفِيَارِ وَاجِبٌ حَتَّى
لَا يَخْتَلِطُوا فِي زِينِهِمْ وَمَلَابِسِهِمُ بِالْمُسْلِمِينَ . قَالَ : وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَمْيِيزِهِمْ فِي الدُّوَابِّ
وَالْمَرَاكِبِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَقَالَ قَائِلُونَ : التَّمْيِيزُ بِهَا حَتْمٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْفِيَارِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَا عَدَا الْفِيَارَ أَذْنً^(٣) ، ثُمَّ إِذَا رَأَى الْأَمَامَ وَمَنْ إِلَيْهِ الْأَمْرُ
ذَلِكَ فَلَا مَعْتَرِضَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ يَسُوعُ إِلَّا الْإِتْبَاعُ .

وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْهُمْ أَنْ تَتَمَيَّزَ بِالْفِيَارِ إِذَا بَرَزَتْ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ :

(١) سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا كَلَامُهُ ابْتِدَاءً مِنْ ص ٧٤٠ إِلَى ٧٤٤ . وَتَارَنَ بِسَبِيلِهِ عَمْرٌ مِنْ
عَبْدِ الْعَزِيزِ (لَابِنْ عَبْدِ الْحَكَمِ) وَلَا سِيَاسَ ١٣٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ (عَنْ) .

(٣) الْمُرَادُ أَنْ كُلَّ مَا عَدَا الْفِيَارَ إِدْبِيَّةٌ مُنْزَلَةٌ ، فَالْتَّمْيِيزُ بِهِ لَيْسَ حَتْمًا كَالْتَّمْيِيزِ بِالْفِيَارِ . وَقَدْ
رُسِمَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا = (اذْ) .

أحدهما يجب كالرجل . والثاني لا يجب ، [إذ] أن بروز النساء نادر ، وذلك لا يقتضي تمييزاً في النيار .

وإذا دخل الكافر حمائماً فيه مسلمون ، وكان لا يتميز عن فيه بغير علامة فالذي رأته الأصحاب ^(١) منع ذلك ؛ وإيجاب التمييز في هذا المقام أولى ، إذ ^(٢) ربما يفسد الماء على حكم دينه بحيث لا يشعر به . ودخول الكافرة الحمام الذي فيه المسلمات - من غير خلاف - غير يخرج على الخلاف الذي ذكرناه . وكان شيخنا ^(٣) رحمه الله تعالى يقول : « لا يمنع أهل الذمة من ركوب جنس الخيل ، فلو ركبوا البراذن التي ^(٤) لازينة فيها والبغال على هذه الصفة فلا منع . والحمار الذي تبلغ قيمته مبلغاً إذا ركبه واحد منهم لم أر للأصحاب فيه منعاً ، ولعلمهم نظروا إلى الجنس . ومن الكلام الشائع : ركوب الحمار ذل ، وركوب الخيل عز » - انتهى - .

وقد قال الشافعي : « ولا يركبوا أصلاً فرساً ، وإنما يركبون البغال والحير » . قال أصحابه : فتنمى أهل الذمة من ركوب الفرس ، إذ في ركوبها الفضيلة العظيمة والعز ، وهي مراكب المجاهدين في سبيل الله الذين يحمى

(١) في الأصل : (والذي راسه الاحتجاب) ولا معنى له .

(٢) في الأصل (ان) .

(٣) أي ابن تيمية ، وذلك يتفق مع اللة التي علل بها ابن القيم رأي شيخه ، فقد كان يرى أن ركوب الحمار ذل ، وركوب الخيل عز ، وإلا فن المعروف بصورة عامة أن ابن تيمية كان متشدداً في مسألة غير أهل الذمة . فقد تكلم الوزير ابن الخليل سنة ٧٥٤ هـ في أن يسمح للذميين بلبس العمام البيض ذات العلامات شريطة أن يلتزموا لبس المال بسبع مئة ألف دينار بالإضافة إلى الجزية التي يطونها ، لكن ابن تيمية عارض ذلك مراضة شديدة فلم يقبل إذ ذاك اقتراح الخليلي (انظر حسن المحاضرة للسيوطي ٢/ ٢١٢) .

(٤) في الأصل (الذي) .

حوزة الاسلام، ويذبون عن دين الله . قال تعالى : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ » ، فجعل رباط الخيل لأجل إرهاب الكفار ، فلا يجوز أن يمتنعوا من ركوبها : إذ فيه إرهاب المسلمين . وقد قال رسول الله ﷺ : « الخيل معقود (١) » في نواصيها الخير إلى يوم القيامة : « الأجر والمغنم (٢) » ، وأهل الجهاد هم أهل الخيل والخير لاستعمالهم الخيل في الجهاد ، فهم أحق بركوب ما عقد الخير بنواصيها من المراكب . وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الخيل كانت وحشاً في البراري ، وأول من أُنسها وركبها إسماعيل بن إبراهيم ، فهي من مراكب بني إسماعيل ، وبها أقاموا دين الحنيفية ، وعليها قاتل رسول الله ﷺ أعداء الله ، وعليها فتح الصحابة الفتوح ونصروا الاسلام (٣) ، فبالأعداء الذين ضربت عليهم الذلة ولركوبها ! ! وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لا تعزّوهم وقد أذلهم الله ، ولا تقربوهم وقد أقصاهم » .

فصل

قالوا : « ولا تتقلد السيوف »

يمنع أهل الذمة من تقلد السيوف لما بين كونهم أهل ذمة وكونهم يتقلدون السيوف من التضاد ، فإن السيوف عز لأهلها وسلطان ، وقد قال رسول الله

(١) في الاصل (مقصود) . والحديث مشهور .

(٢) الأجر والمغنم تفسير لكلمة الخير الواردة في الحديث في قوله : (معقود بنواصيها الخير) .

(٣) في الاصل (للاسلام) .

ﷺ : « بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي ، وجعل الفل والصغار على من خالف أمري . ومن تشبه بقوم فهو منهم » ^(١) فبالسيف الناصر والكتاب الهادي عز الاسلام وظهر في مشارق الأرض ومغاريها . قال تعالى : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ » . وهو قضيب الأدب ؛ وفي صفة رسول الله ﷺ في الكتب المتقدمة : « يده قضيب الأدب » ، فبعث الله رسوله ليقهر به أعداءه ومن خالف أمره ، فالسيف من أعظم ما يعتمد في الحرب عليه ويرهب به العدو ، وبه ينصر الدين وينزل الله الكافرين ؛ والذي ليس من أهل حمله والعز به .

وكذلك يمنع [أهل الذمة] من اتخاذ أنواع السلاح وحملها على اختلاف أجناسها كالقوس ^(٢) والنشاب والرمح وما يبقى بأسه . ولو مكنوا من هذا لافضوا إلى اجتماعهم على قتال المسلمين وحرايبهم . قال أبو القاسم الطبري : ومن جرت عادته بالركوب منهم من دهاقينهم ونحوم فانه يجوز له الركوب إذا أذن له الامام ، فيركب البغلة والجمار على إكاف ^(٣) من غير لجام ولا حكمة ولا سقر ^(٤) ولا مركب

(١) سبق تفريع هذا الحديث والاشارة إلى تكرار ابن القيم الاحتجاج به .

(٢) في الاصل (كالقوس) بالثين المعجمة المثناة .

(٣) في الاصل (الكاف) . وقد مرت هذه الكلمة (إكاف) مفردة و (أكف)

جاءا في مناسبات كثيرة سابقة .

(٤) في الاصل (سقر) مواها (سقر) كما ألبنتها جمع سفار ، وهي حديدة أو

جلدة توضع على أنف الدابة بمنزلة الحكمة (القاموس المحيط) .

على ذهباً وفضة^(١) ، كما سن أمير المؤمنين رضي الله عنه لهم حيث^(٢) قالوا :
« ولا تشبه بالمسلمين في مراكبهم » .

فصل

قال عبد العزيز : ثنا القاسم ، ثنا النضر بن إسماعيل ، عن عبد الرحمن بن
إسحاق ، عن خليفة بن قيس قال : قال عمر : اكتب بأمرنا^(٣) إلى أهل الأمصار
في أهل الكتاب أن تجزواصهم ، وأن يربطوا الكُستيجات^(٤) في أوساطهم .
ليعرف زهم من زي أهل الاسلام .

وذكر يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن أسلم أن عمر كتب إلى
أمراء الأمصار : أن يأمرؤا أهل الذمة أن يختم على أعناقهم^(٥) . وكتب عمر بن
عبد العزيز إلى الشام أن يشد النصرارى مناطقهم ، ويجزؤا نواصهم .

قال أبو القاسم : ويجب على الامام أن يأمر أهل الذمة بالغيار في دار
الاسلام ، ويلزمهم أن يغيروا في الملبس والركب . فأما في الملبس فهو أنهم
لا يلبسون الفاخر من اللباس الذي يلبسه أشراف الناس وكبارهم من الشررب

(١) في الأصل (ذهب فضة) وفي هامشه (كذا) كأنها تحضنة لهذا التعبير .

(٢) كذا بالأصل . واستمالها هنا غير فصيح . ولعلها (حين) .

(٣) في الأصل (بريقا) ولا معنى له .

(٤) في الأصل (المستحات) ، صوابها من (أدب الكتاب للعولى ٢١٥) : الكستيجات ،
كما أثبتناها ، وهي جمع كُستيج ، لفظة فارسية الأصل انتقلت إلى بلاد الشام ، وهي أشبه نية
بالزئار أو النطاق المريض المدور . وفي القاموس المحيط : « خيط غليظ يشده الذمي فوق
ثيابه دون الزئار » . « عرب » كتي » .

(٥) الختم على الأعناق مبالغة لا مسوّع لها ، فاعرف هذا الختم إلا في حالات خاصة
عند جباية جزية الرؤوس عن أهل الذمة . وقارن بخراج أبي يوسف ٧٢ .

المرتفعة ولا الخرز . إن عمر بن عبد العزيز كتب إلى النصارى من أهل الشام ألا يلبسوا عصياً ولا خرزاً ، فمن قدر على أحد منهم فعل من ذلك شيئاً بعد التقدم إليه فإن سابه لمن وجده . قال : العصب : هو البرد الذي يصبغ غزله ، وهو الياني ، وقد كان على النبي ﷺ برد نجراني ، وقد كان خلع على كعب ابن زهير برده عند إسلامه ، فباعه من معاوية ، وهو الذي لم يزل الخلفاء يتوارثونه ويتبركون (١) به . وأما الخرز فإنه لباس الأشراف ومن له عز ، فمن لا عز له (٢) في الاسلام يمنع من (٣) الثياب المرتفعة اقتداء بالخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز .

فصل

وأما لون ما يلبسون من الغيار فإنهم يلبسون الرمادي الأذكر، وهذا غيار الطوائف كلها ؛ والنصارى يختصون بالرمادي ، لقولهم في الكتاب « ونشد الزناير على أوساطنا » ، وهو « المنطقة » المذكورة في اللفظ الآخر ، فإن الزناير مناطق النصارى ، ولا يكفي شدها تحت ثيابهم بل لا تكون إلا ظاهرة بادية فوق الثياب . قال الشافعي : ويكفيهم أن يغيروا ثوبا واحداً من جملة ما يلبسون . وقال الشيخ أبو إسحاق المروزي : إذا دخلوا الحمام عاقوا في رقابهم الأجراس (٤) ليعرف أنهم من أهل الذمة . قال أبو القاسم : فأما الأصفر

(١) في الأصل (يتبرك) . (٢) في الأصل (له عز) .

(٣) في الأصل (يمنع في) .

(٤) في الأصل (الأجراس) بالحاء المهملة والثين المعجمة . صوابها (الأجراس) جمع

جرس . وهو الآلة المروقة التي تحدث الصوت ، وقارن بالاشبيهي (المستطرف) ١٢٥/١ لتكوين صورة عما كان يؤخذ به أهل الذمة في بعض الصور من تعليق الأجراس وأبس الفيار . ولكن هذا إلى العرض العابر السريع أقرب منه إلى تصوير الوقائع الحقيقية ، فإنا كان هذا تعليماً من تعاليم الاسلام قط ! وما أبعد هذا كله عن سماحة الاسلام !

من اللون فاتهم بمنعون من لباسه إذ [كان] رسول الله ﷺ يلبسه ، وكذلك
الخلفاء بعده عثمان وغيره ، وكان زي الأنصار ، وبه كانوا يشهدون المجالس
والمحافل ، وهو ^(١) زيهم إلى اليوم إذا دخلوا على الخلفاء ، فلا يتشبهون ^(٢) برسول
الله ﷺ وخلفائه وصحابته ، فيمنعون من لبسه ولا يمكنون .

قلت : هذا موضع يحتاج إلى بيان وتفصيل ، وهو أن لباس أهل الذمة
الذي يتميزون به عن المسلمين نوعان : نوع منعوا منه لشرفه وعلوه ، فهذا
لا يختلف باختلاف العوائد ، ونوع منعوا منه لتمييزوا به عن المسلمين ، فإذا
هجره المسلمون وصار من شعار الكفار لم يمنعوا منه ، فمن ذلك لباس الأصفر
والأزرق لما صار من شعارهم فوق الرؤوس - والمسلمون لا يلبسونه - لم يمنع
منه أهل الذمة ، فإن المقصود بالفتار ما يميزهم به عن المسلمين بحيث يعرفون أنهم من
أهل الذمة والذلة ^(٣) . وقد تقدم حديث خالد بن عرفطة قال : كتب عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه إلى الأمصار : أن تجز نواصيهم - يعني النصارى - ولا
يلبسوا لبسة المسلمين حتى يعرفوا ^(٤) .

فصل

قال أبو القاسم الطبري : وأما المرأة إذا خرجت فيكون أحد خفيها أحمر

(١) في الأصل (وم) .

(٢) في الأصل (يشبهوا) .

(٣) هذا كلام نفيس ، فالأصفر الذي كان زي الانصار أمسى سنة ٧٠٠ هـ زي اليهود
في مصر والشام ، والأزرق في تلك السنة نفسها أنشأ زي النصارى ولا سيما في عثماتهم حتى قال
بعض الشعراء :

تعبوا النصارى واليهود مآً والامرين لا عمموا الخرقا

وانظر خطط القرطبي ٤٩٨/٢ وحسن المغازة للبطوني ٢١٢/٢ .

(٤) ارجع إلى ما ذكرناه ص ٧٣٥ وقارن باقتضاء الصراط المستقيم ١٢٢ .

حق يُعرف بأنها ذميمة . وقد روى هشام بن الغاز^(١) عن مكحول^(٢) وسليمان بن موسى أن عمر كتب إلى أهل الشام : امنعوا نساءكم أن يدخلن مع نسائكم الحمامات . وقال أحمد بن حنبل : أكره أن تطلع أهل الذمة على عورات المسلمين ، قال أبو القاسم : وهذا صحيح ، إن نساء أهل الذمة لسن بثقات على شيء من أمور المسلمين فلا يؤمن الفساد . وقد نهى رسول الله ﷺ أن تبأشر المرأة قسعتها^(٣) لزوجها حتى كأنه ينظر إليها . يعني : فيفضي ذلك إلى وصف الذميمة المسلمة لزوجها الذي حتى كأنه يشاهدها ، فكره أحمد لهذا المعنى . قال : وقد رويت كراهته عن عبد الله بن بشر ، وهو من أعلى التابعين من أهل الشام . ثم ساق من طريق عيسى بن يونس عن أبي إسحاق عن هشام بن الغاز أن عبد الله بن بشر^(٤) كره أن قبل النصرانية وأن يرى عورتها . قلت : أحمد احتج بقوله تعالى : وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ « إلى أن قال : « أَوْ نِسَائِهِنَّ » فخص نساء المسلمات بجواز إبداء الزينة لهن دون الكوافر .

(١) هشام بن الغاز - أو ابن الغازي بالياء - هو أبو عبد الله الجُرَشي الدمشقي ، نزيل بغداد . روى عن مكحول وقافح ، وروى عنه إسماعيل بن عياش وشبابة . وثقه ابن معين . مات سنة ١٥٦ هـ (انظر الخلاصة ٣٥٢) .

(٢) مكحول هو عالم أهل الشام ، أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي ، الفقيه الحافظ (المترجمة في تذكرة الخطوط ١٠٧/١ رقم ٩٦) .

(٣) في الأصل (قسعتها) بالغاء في أوله ، وإنما هو بالقاف كما أثبتناه ، والقسعة : العورة ، والحديث مشهور في كتب السنن .

(٤) في الأصل (بن بسر) بالسين المهملة . وحيثما يلتبس هذا التابعي الجليل (عبد الله ابن بسر) بغيره ، لأن أكثرهم ابن بسر ، بالسين لا بالتين .

ثم ذكر أحمد هذا الأثر ، فعنده في إحدى الروايتين أن المسئلة مع الكافرة كالأختين اللتين تنظران [ما] تدعو إليه الحاجة^(١) ، والله أعلم .

فصل

قالوا : « ولا تتكلم بكلامهم »^(٢)

هذا الشرط في أهل الكتاب الذين لغتهم غير لغة [العرب] كنصارى الشام والجزيرة إذ ذاك وغيرهما من البلاد دون نصارى العرب الذين لم تكن لغتهم غير العربية ، فمنهم عمر من التكلم بكلام العرب لثلا يشبهوا بهم في كلامهم كما منعوا من التشبه بهم في زيهم ولباسهم ومرا كبهم وهيئات شعورهم ، فألزمهم التكلم بلسانهم ليعرفوا حين التكلم أنهم كفار ، فيكون هذا من كمال التميز مع ما في ذلك من تعظيم كلام العرب ولغتهم ، حيث^(٣) لم يسقط عليها الأنجاس والأخايب يتبدلون^(٤) ويتكلمون بها ، كيف وقد أنزل الله بها أشرف كتبه ، ومدحه بلسان عربي ؟! وقد روي عن النبي ﷺ أن لسان أهل الجنة عربي ، فسان أمير المؤمنين^(٥) هذا اللسان عن أهل الجحيم وغار عليه أن يتكلموا به ، وهذا من كمال تعظيمه للإسلام والقرآن والعرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، وبعث الله ورسوله من أنفسهم ، مع ما في تمكينهم من التكلم

(١) في الاصل (كالأختين الذي ينظر إلى تدعو إليه الحاجة) . وفي البارة قلق صاهر .

(٢) في الاصل (به لامهم) .

(٣) استعمال (حيث) هنا غير فصيح .

(٤) في الاصل (يتبدلون) بالبدال المهمة ، ولا معنى لها هنا .

(٥) يريد بأمير المؤمنين هنا عمر بن الخطاب .

بها من المفاسد التي منها جدلهم^(١) فيها واستطالتم على المسلمين كما سبق [أن] وقع لابن البيّع لما حنق^(٢) في العربية وكان مجوسياً ، فطلق يغمص الاسلام وأهله ، ثم لما خاف المسلمين أظهر الاسلام كالصابي الكاتب الذي علا المسلمين في كتابته وترسله ، ثم هجا العرب في قصيدة له مشهورة ، ومدح عبّاد الكواكب من الصابئة والمجوس . ونظائرهما كثير ، فلو لم يكن في تعلم الكفار العربية إلا هذه المفسدة وحدها لكان ينبغي أن يمنعوا منها لأجلها .

فصل

قالوا : « ولا تنقش خواتيمنا بالعربية »

وهذا يحتمل أموراً أحدها أن يريد منعهم السبيل إلى الكتابة بالعربية بحال حتى في نقش الخواتيم ، فلا يستعملون^(٣) على المسلمين ، وثالثها^(٤) أنهم ربما نوسلوا بذلك إلى مفاسد يعود ضررها على المسلمين ، ورابعها أن في ذلك تشبهاً بالمسلمين في نقش خواتيمهم ، وقد روى أبو داود^(٥) وغيره أن النبي ﷺ نهى أن ينقش الرجل على خاتمه عربياً ، وحمل هذا النهي على نقش [مثل نقشه] يعني : وهو الذي نقش على خاتم النبي ﷺ وهو « محمد رسول الله » نهى أن ينقش

(١) في الاصل (جدلهم) ??

(٢) في الاصل (كما سبق وقع لان البيع لما حنق في العربية) الح ...

(٣) في الاصل (فلا فيطون) .

(٤) في الاصل (وثالثها) وبهامشه (كذا) كأنه استغراب لذكر الامر الثالث دون

العرض إلى الثاني .

(٥) قارن بسنن أبي داود .

أحد مثل ذلك على خاتمته لما في الاشتراك في ذلك النقش من المفسدة ، ويدل عليه الحديث الآخر أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من فضة ونقش عليه « محمد رسول الله » ، ونهى أن ينقش أحد مثل نقشه ، فلعل الراوي وهم في الحديث وقال : نهى أن ينقش عرياً .

وقد يقال : إن ذلك من باب سد الذريعة ، حتى يمان ذلك النقش عن المحاكاة ، فنهى عن النقش بالعريية مطلقاً ، ولهذا نظائر في الشريعة لمن تأملها .

فصل

قالوا : « ولا تتكنى بكناهم »

وهذا لأن الكنية وضعت تعظيماً وتكريماً للمكي بها كما قال :
أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة^(١) اللقبا
وأيضاً في تكذيبهم بكى المسلمين اشتباه بالكنية ، والمقصود التمييز حتى في الهيئة والركب واللباس .

فإن قيل : فما تقولون في جواز تسميهم بأسماء المسلمين كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله وعبد الرحمن وما أشبهها ؟ قيل : هذا موضع فيه تفصيل ، فنقول :
الأسماء ثلاثة أقسام : قسم يختص المسلمين ، وقسم يختص الكفار ، وقسم مشترك . فالأول كـ محمد^(٢) وأحمد وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير ، فهذا النوع لا يمكنون من التسمي به ، والمنع منه أولى من المنع من التكني

(١) في الاصل (السوأة) .

(٢) في الاصل (محمد) .

بكنية المسلمين . فصيانة هذه الأسماء عن أخاثة خلق الله أمر جسيم . والثاني
كجرجس وبطرس ويوحنا ومثي ونحوها ، فلا يمتنون منه ولا يجوز للمسلمين أن
يقسموا بذلك ، لما فيه من المشابهة فيما يختصون به . والنوع الثالث كيحيى^(١)
وعيسى وأيوب وداوود وسليمان وزيد وعمر وعبد الله وعطية وموهوب وسلام
ونحوها ، فهذا لا يمنع منه أهل الذمة ولا المسلمون .

فان قيل : فكيف تمتنونهم من التسمي بأسماء المسلمين ، وتمكنونهم من
التسمية بأسماء الأنبياء كيحيى وعيسى وداوود وسليمان وإبراهيم ويوسف
ويقوب ؟ قيل : لأن هذه الأسماء قد كثر اشتراكها بين المسلمين والكفار ،
بخلاف أسماء الصحابة واسم نبينا ﷺ ، فانها مختصة ، فلا يمكن أهل الذمة
من التسمي بها . وقد قال الخليل في « الجامع » : باب في أهل الذمة يكونون :
أخبرني حرب قال : قلت لأحمد : أهل الذمة يكونون ؟ قال : نعم ، لا بأس .
وذكر أن عمر بن الخطاب قد كنى^(٢) ، أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق بن
إبراهيم حدثهم قال : رأيت أبا عبد الله كنى نصرانياً طليياً قال : يا أبا إسحاق ،
ثم أخرج إليّ فيه باباً .

أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم ، حدثنا إسحاق ، ثم أخرج ابن منصور أنه
قال لأبي عبد الله : يكره أن يكنى [غير] المسلم ؟ فقال : ألبس النبي ﷺ
حين دخل عليه سعد بن عباد قال : ما ترى ما يقول أبو الحباب ؟ أخبرني محمد
ابن أبي هارون أن أبا الحارث حدثهم قال : سألت أبا عبد الله : أيكنى الذي ؟

(١) في الاصل : (يحيى)

(٢) في الاصل (كنى) .

قال : نعم ، قد روي أن النبي ﷺ قال لأسقف^(١) نجران : أسلم يا أبا الحارث .
أخبرني أحمد بن محمد بن مطر وزكريا بن يحيى قالا : ثنا أبو طالب أنه سأل أبا
عبدا لله : يكفي الرجل أهل الذمة ؟ قال : قد كفى النبي ﷺ أسقف نجران ،
وعمر رضي الله عنه قال : يا أبا حسان ، إن كفى أرجو أنه لا بأس به . أخبرني
علي بن علي ، حدثنا مهنا قال : سألت أحمد : هل يصلح تكني اليهودي
والنصراني ؟ فحدثني أحمد عن ابن عيينة عن أبوب عن يحيى بن أبي كثير
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لنصراني : أسلم يا أبا حسان ، أسلم تسلم .
قلت : ومدار هذا الباب وغيره مما تقدم على المصلحة الراجحة ، فإن كان
في كنيته تمكينه من اللباس وترك الغيار والسلام عليه أيضاً ونحو ذلك تأليفاً
له ورجاء^(٢) لإسلامه وإسلام غيره كان فعله أولى كما يعطيه من مال الله لتألفه على
الاسلام ، فتألفه بذلك أولى ، وقد ذكر وكيع عن ابن عباس أنه كتب
إلى رجل من أهل الكتاب : « سلام عليك » . ومن تأمل سيرة النبي
ﷺ وأصحابه في تأليفهم الناس على الاسلام بكل طريق تبين له
حقيقة الأمر ، وعلم أن كثيراً من هذه الأحكام التي ذكرناها من الغيار وغيره
تختلف باختلاف الزمان والمكان والمعجزات والتفرد والمصلحة والمفسدة . ولهذا
لم ينهرهم النبي ﷺ ولا أبو بكر رضي الله عنه ، وغيرهم عمر رضي الله عنه .
والنبي ﷺ قال لأسقف نجران : أسلم يا أبا الحارث ، تأليفاً له واستمداً لاسلامه ،
لا تعظيماً له ونوقيراً .

(١) في الأصل : لا اسقف .

(٢) في الأصل : ورجى .

فصل

وأما أن يخاطب بسيدنا ومولانا ونحو ذلك فحرام قطعاً . وفي الحديث المرفوع : « لا تقولوا للمنافق سيدنا ، فإن يكن سيدكم فقد أغضبتم ربكم » .
وأما تلقيهم بعمز الدولة وعضد الدولة ونحو ذلك فلا يجوز [كما أنه لا يجوز] أن يسمى سديداً ولا رشيداً ولا مؤيداً ولا صالحاً ونحو ذلك ؛ ومن نسي شيء من هذه الأسماء لم يجرز للمسلم أن يدعو به ، بل إن كان نصرانياً قال : يا مسيحي^(١) يا صليبي ، ويقال لليهودي : يا إسرائيلي يا يهودي . وأما اليوم فقد وقفنا إلى زمان يصدر من في المجالس ، ويقام لهم ، وتقبل أيديهم ، ويتحكمون في أرزاق الجند والأموال السلطانية ، وَيُكَنَّنُونَ بأبي العلاء وأبي الفضل وأبي الطيب ، ويسمون حسناً وحسيناً وعثمان وعلياً ، وقد كانت أسماءهم من قبل يوحنا ومتى وحُنيناً وجرجس وبطرس ومار جرجس ومارقس ونحو ذلك ، وأسماء اليهود عزرا وأشعيا ويوشع وحزقييل^(٢) وإسرائيل وسُمية وحيي ومشمك^(٣) ومرقس^(٤) ومموال ونحو ذلك ، ولكل زمان دولة ورجال^(٥) .

(١) في الأصل (يا شحي) ولا معنى له في هذا السياق .

(٢) في الأصل (يوسع وحزقييل) .

(٣) في الأصل (مسك) بالسين المهملة .

(٤) في الأصل (ووقش) .

(٥) هذه اللمبة العتيقة حتى في تسمية القميين بأسماء المسلمين تظهر إلى أي حد كان ابن القيم يضيق ذرعاً بتنافه أهل الدمة المسلمين في الصدارة والتحكم والسلطة ، وإلى أي حد كان صهر ابن القيم يعمل بالتصليب الديني لمواجهة التحدي الأقليات المسلمين .

فصل

ومما يتعلق ^(١) بهذا الفصل كيف يكتب إليهم

قال الخلال : باب كيف عنوان الكتاب و [كيف] يصدر إليهم : أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم أن إسحاق بن منصور حدثهم أنه قال لأبي عبد الله : كيف يكتب الرجل إلى أهل الكتاب ؟ فقال : لا أدري كيف أقول الساعة . ثم عاودته فسكت ، قلت : حديث النبي ﷺ حين كتب إلى قيسر ، قال : عن هو ؟ قلت : حديث الزهري . قال : نعم ، يكتب : السلام على من اتبع الهدى . وقال أبو طالب : سألت أبا عبد الله : كيف أكتب إلى اليهودي والنصراني : سلام عليك ، أو سلام على من اتبع الهدى ؟ قال : سلام على من الهدى يُذله ^(٢) . وقال الأثرم : إن أبا عبد الله قيل له : يكتب إلى النصراني : أباك الله وحفظك ووفئك ؟ قال : لا . وقال حرب : قلت لاسحاق : الرجل يقول للمشرك : إنه رجل عاقل ، قال : لا ينبغي أن يقال لهم ، لأنهم ليست لهم عقول . وذكر وكيع ^(٣) عن صفيان عن منصور قال : سألت مجاهداً كيف يكتب إلى أهل الذمة ؟ فقال مجاهد : سلام على من اتبع الهدى . وقال

(١) في الأصل (وما) .

(٢) في الأصل (يذله) . والصحيح ما أبقاه . والمعنى : أن هذا السلام إذلال له .

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي ، ويكنى أبا صفيان الرؤاسي الكوفي ، من قيس عيلان . يقول فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين : أثبت عندنا في العراق وكيع . توفي سنة ١٩٧ (تاريخ بغداد ١٣/٤٦٦-٤٨١) .

إبراهيم : سلام عليك . وقال وكيع ، عن صفيان ، عن عمار الدهني ^(١) عن رجل عن كريب عن ابن عباس أنه كتب إلى رجل من أهل الكتاب : سلام عليك .

قلت : إن ثبت هذا عن ابن عباس — وهو راوي حديث أبي صفيان — أن النبي ﷺ كتب إلى قيصر : « سلام على من أتبع الهدى » فلمله ظن أن ذلك مكتوبة أهل الحرب ومن ليس له ذمة ^(٢) . وأما قول النبي ﷺ : « لا تبدؤوا بالسلام » — وهذا لما ذهب إليهم ليحاربهم وهم يهود قريظة — فأمر ألا يبدؤوا بالسلام ، لأنه أمان ، وهو قد ذهب لحربهم . سمعت شيخنا يقول ذلك ؛ ولكن في الحديث الصحيح « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا سلم عليكم أحدهم فقولوا : وعليكم » ^(٣) . وقد قدمت هذه المسألة ^(٤) . وإذا كتب إلى الذي بدأ بنفسه قبله ، فيقول : « من فلان إلى فلان » ، وله أن يعظمه بالنسبة إلى قومه فيقول : كبير قومه ورئيسهم ، وله أن يدهو له بالهداية : « قد كانت اليهود تتعاطس عند النبي ﷺ ليقول لأحدهم : « برحمتك الله » فكان يقول : يهديكم الله .

(١) في الأصل (الذهني) بالذال المهملة والباء المهملة والباء التثنية ، سوابه (الذهني) بالنون ، وهو عمار بن معاوية الدهني — بضم المهملة — الكوفي . روى عن أبي الطفيل ثم عن أبي حنيفة وأبي وايل ، وروى عنه ابنه معاوية وشعبة وعبيدة بن جعد . والله أحد وأبو حاتم . قال مطين : مات سنة ١٣٣ هـ (الخلاصة ١٣٧) .

(٢) في الأصل (ذمة) بالذال المهملة .

(٣) فارن بالهني (ش ١٠/٦٢٥-٦٢٦) .

(٤) قدمت هذه المسألة من ١٩١ وما بعدها (تحت عنوان ذكر معاملتهم عند أهل الكراهة أن يبدؤوا بالسلام ، وكيف يرد عليهم) . وفارن يدافع الفوائد لابن القيم . ١٣٦-١٣٥/٢ .

فصل

قالوا : « ونوقر المسلمين في مجالسهم ، ونقوم^(١) لهم عن المجالس ، ولا نطلع^(٢) عليهم في منازلهم ، ونرشد [هم] الطريق » .

هذه أربعة أمور : أحدها توقيف المسلمين في مجالسهم ، والتوقيف التعظيم والاحتشام لهم ، ولا يمحرون عليهم بمكر ، ولا يدخلون عليهم بغير استئذان ، ولا يفعلون بين أيديهم ما يخل بالوقار والأدب ، ويحيونهم بتحية أمثالهم ، ولا يمدون أرجلهم بمحضرتهم ، ولا يرفعون أصواتهم بين أيديهم ونحو ذلك .

الثاني قولهم : « ونقوم لهم عن المجالس » أي إذا دخلوا ونحن في مجلس فتنا لهم عنه وأجلسناهم فيه ، فيكون لهم صدره ولنا أدناه ، وهذا يعم المجالس المشتركة والخاصة بهم ، فإذا دخلوا عليهم دورهم وكنائسهم قاموا لهم عن مجالسهم وأجلسوهم فيها .

الثالث قولهم : « ولا نطاع عليهم في منازلهم » هذا صريح في أنهم لا يعلون عليهم في السكن سواء كان من بنياتهم أو بنيان غيرهم ، فلا يمكنون من سكنى دار عالية على المسلمين ، لأن^(٣) ذلك ذريعة إلى اطلاعهم عليهم . وهذا الذي ندين الله به ولا نعتقد^(٤) غيره : أنهم لا يمكنون من السكنى على رؤوس

(١) في الأصل (يقوم) .

(٢) في الأصل (يطلع) .

(٣) في الأصل (أن) .

(٤) في الأصل (يمتقد) .

المسلمين بحال وقد تقدمت المسألة مستوفاة ، وبيننا أن المفسدة في نفس المسلمين لقصور^(١) فيهم لا في نفس البناء^(٢) .

الرابع قولهم : « ونرشدكم الطريق » أي إذا استدل مسلم على الطريق أرشده إلى النحو الذي يقصده ويريد . وهذا يتناول الارشاد بنصب الأعلام ، وبالدلالة ، وبارسال من يدل المسلم على الطريق^(٣) بحسب الحاجة إلى الارشاد .

فصل

قالوا : « ولا نعلم أولادنا القرآن » صيانة للقرآن أن يحفظه من ليس من أهله ولا يؤمن به ، بل هو كافر به ، فهذا ليس أهل أن يحفظه ، ولا يمكن منه . وقد نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن قتاله أيديهم^(٤) ، فلماذا ينبغي أن يصان عن تلقينهم إياه ، فإن طلب أحد منهم أن يهديهم فإن له أن يسمعه إياه إقامة للحجة عليهم ، ولعله أن يعلم .

(١) الغلظة في الأصل غير واضحة . كأنها أقرب شيء إلى (هروء) .

(٢) أرجع إلى ما ذكره ابن القيم ص ٧٠٦ وتارة يقول هناك : « فإن المفسدة في العدو ليست في نفس البناء ، وإنما هي في السكنى » الخ .

(٣) الصبغة في الأصل قلقة ، حصل فيها تقديم وتأخير ، وكررت فيها لفظة (على) مرتين ، فجاءت هكذا : (وبارسال من يدل على الطريق على) الخ . وقد اضطررنا لردّها إلى أقرب شيء لمعناها .

(٤) انظر في سنن أبي داود ٥١/٤ رقم ٤٠٠ أن عبيد الله بن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بالقرآن إلا رض الصدوق . قال مالك : أراه مخافة أن ينادي السوء .

الفصل الرابع

[في أمر معاملتهم للمسلمين بالشركة ونحوه ^(١)]

فصل

قالوا : « ولا ^(٢) يشارك أحدنا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة »

وهذا لأن الذي لا يتوقى ^(٣) مما يتوقى منه المسلم من العقود المحرمة ^(٤) والباطلة ولا يرون بيع الحر والخنزير . وقد قال إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله - وسئل عن الرجل يشارك اليهودي والنصراني ؟ - قال : يشاركهم ، ولكن هو يبيع البيع والشراء . وذلك أنهم يأكلون الربا ، ويستحلون الأموال ، ثم قال أبو عبد الله : « ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل » وقال إبراهيم بن هاني : سمعت أبا عبد الله قال في شركة اليهودي والنصراني : أكرهه ، لا يجزئني إلا أن يكون المسلم الذي يبيع والشراء . وقال أبو

(١) زعم هذا العنوان لتوضيح ، وكان حقه أن يكون الفصل السادس كما ذكر ابن القيم ص ٦٦٦ ، ولكنه - كما قلنا في الحاشية ص ٦٦٥ - قدم وآخر .

(٢) في الأصل (ولو) .

(٣) في الأصل (يتوقى) بالناء مرتين .

(٤) في الأصل (المحرمة) .

طالب والأثرم - واللفظ له - سألت أبا عبد الله عن شركة اليهودي والنصراني فقال : شاركهم ، ولكن لا يخلو اليهودي والنصراني بالمال دونه . ويكون هو يليه ، لأنهم يعملون ^(١) بالريا . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قيل لسفيان : ما يروى في مشاركة اليهودي والنصراني ؟ قال : أما ما تنيبُ هناك فما يعجبني ! قال أحمد : حسن . وذكر عبد الله بن أحمد حديثاً أعلى ^(٢) ، حدثنا حماد بن سلمة قال : قال إياس بن معاوية : إذا شارك المسلم اليهودي أو النصراني فكانت الدراهم مع المسلم فهو الذي يتصرف فيها في الشراء والبيع ، ولا بأس ، ولا يدفعها إلى اليهودي والنصراني يعملان فيها ، لأنهما يُرَبِّيان . قال : فسألت أبي عن ذلك فقال مثل قول إياس . وقال في رواية العباس بن محمد بن موسى الخلال في المسلم يدفع إلى الذي مالاً يشاركه ، قال : أما إذا كان هو يلي ذلك فلا ، إلا أن يكون المسلم يليه . وقال في رواية حنبل : ما أحب مخالطته بسبب من الأسباب في الشراء والبيع - يعني المجوسي - وقال عبد الله : قلت لأبي : ترى للرجل أن يشارك اليهودي والنصراني ؟ قال : لا بأس ، إلا أنه لا يجمل [له] المعاملة في البيع والشراء لشرف عليه ، ولا يدعه حتى معاملته ويبيع ^(٣) . فأما المجوسي فلا أحب مخالطته ولا معاملته ، لأنه يستحل مالاً يستحل هذا . وكذلك قال في رواية حرب : لا يشاركه إلا أن يكون المسلم هو الذي يلي البيع والشراء . وروى حرب عن عطاء مرسلًا قال : نهى رسول الله ﷺ عن مشاركة اليهودي والنصراني إلا

(١) في الأصل (يطون) .

(٢) في الأصل (حديث الأعلى) ولا معنى له .

(٣) المراد : لا يدعه مطلقاً حتى يدفع أيضاً معاملته ويبيع .

أن يكون البيع والشراء بيد المسلم . وقد قدمت هذه المسألة مستوفاة وإعما ذكرناها ليتم الكلام على شرح كتاب عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يفرده من جملة الكتاب . وبالله التوفيق ^(١) .



(١) يلاحظ أن ابن القيم اختصر الحديث عن هذا الفعل ، لأنه أفاض فيه ص ٢٧٠ (فصل في شركتهم ومضاربتهم) فأرجع إليه إن شئت . وجدير بالذكر أننا - في ختام الحاشية الأولى لدى البدء بالشروط العمرية وأحكامها وموجباتها ص ٦٥٧ - لاحظنا استقلال هذه الشروط وانفرداها عن الكتاب كله كأنها بحث جديد ، فاستحسننا طبعها على صورتين إحداها مفردة مستقلة ، وبهذا على استئثار ابن القيم الحاجة إلى أفراد هذه الشروط من جملة الكتاب ، وأحسنا منذ البداية على هذه الفكرة الواضحة التي يرضى عنها ابن القيم بصراحة بالغة لدى الحديث عن مشاركة اليهودي والنصراني ، فيقول كما ترى : « وإنا ذكرناها ليتم الكلام على شرح كتاب عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يفرده من جملة الكتاب » وبالله التوفيق . وكنا أشرنا إلى أن هذه الجملة موجودة في الأصل المخطوط ص ٥٢٢ ، وأن على القارئ ارتقاها في موضعها من هذه المطبوعة ، فهاهوذا موضعها قد بلغت طباعة والحمد لله . ونحمد الله مرة أخرى على أن قلنا إلى تحقيق رغبة ابن القيم في طبع هذه الشروط العمرية تابعة لأحكام أهل القمة على أنها آخر مبحث فيه ، ومفردة مستقلة عن جملة الكتاب كما أراد . وبالله التوفيق .

الفصل الخامس

[في أمطام ضياقتهم للمحاربة بهم وما يتعلق بذلك^(١)]

فصل

قالوا : « وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة أيام ،
وننطعه من أوسط ما نجد ،

هكذا في كتاب الشروط « ثلاثة أيام » . وقال يحيى بن سعيد ، من
عبيد الله من فافع عن أسلم : كتب [عمر] إلى أمراء الجزيرة أن « لاتضربوا
جزية على النساء والصبيان . وجزية أهل الشام وأهل الجزيرة أربعة دنانير على
أهل الذهب ، وأربعون درهماً على أهل الورق ، وأن يضيفوا من نزل بهم من
المسلمين ثلاثاً »^(٢) .

والأصل في ذلك من السنة ما رواه أبو عبيد في كتاب « الأموال »^(٣) :

(١) زدنا هذا الفصل للإيضاح . وكان حقه أن يجرى الفصل الثاني حكماً ذكر ابن القيم
ص ٦٦٥ . ولكنه أخر هذا الفصل .

(٢) تاون بكتاب الام لشافعي ١٠٢/٤ - ١٠٤ .

(٣) انظر الأموال ١٨٧ رقم ٥٠٢ (باب كتب اليهود التي كتبها رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأصحابه لأهل الصلح) .

حدثني أبو أيوب الدمشقي قال : حدثني سعدان بن يحيى ^(١) عن عبيد الله ابن أبي حميد ^(٢) عن أبي المليح الهذلي أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران ، فكُتِبَ ^(٣) لهم كتاباً نسخته ^(٤) بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذا ما كُتِبَ محمد رسول الله صالح أهل نجران ^(٥) إذ ^(٦) كان له حكمه عليهم : أن في كل سوداء وبيضاء وصفراء وحمرأ ^(٧) وثمرة ^(٨) ورقيق ، وأفضلَ عليهم ، وترك ذلك لهم : ألثِي حُلَّة في كل صَرَّ أَلْف حُلَّة ، وفي كل رجب ألف حُلَّة ، كل حُلَّة أَوْقِيَّة ، ما زاد الخراج أو نقص فعلى الأوقاي فليُحَسَب ^(٩) ، وعلى أهل نجران قرى رسل عشرين ليلة .

(١) في الأصل : ابن يحيى ، وفي مطبوعة الأموال ١٨٧ (ابن أبي يحيى) ، وما في غلطومتنا أصوب ، وسعدان لقب له وإنما هو سعيد بن يحيى بن صالح الغنمي الكوفي . سعدان الدمشقي . روى عن إسماعيل بن أبي خالد وعثام بن عروة ، وروى عنه إسحاق الفراءسي وسليمان بن عبد الرحمن . قال ابن حبان : ثقة مأمون ، وقال الدارقطني : ليس بذلك . له في البخاري فرد حديث (الخلاصة ١٢٢) .

(٢) في الأصل (عبيد الله بن أبي خيثمة) صوابه - كما أثبتناه وكما في الأموال مرتين ١٨٧ و ١٨٨ وخلاصة الكمال ٢١٣ - عبيد الله بن أبي حميد ، والتصحيح في مثله ممكن على غرابته . وعبيد الله هذا هو غالب الهذلي ، أبو الخطاب المهري ، روى عن أبي المليح الهذلي فقط ، وروى عنه وكيع ومكي بن إبراهيم . قال البخاري : منكر الحديث (خلاصة الكمال ٢١٣) .

(٣) في الأموال ١٨٨ (وكتب) .

(٤) لفظة (نسخته) غير واردة في الأموال .

(٥) في الأموال (لأهل نجران) وليس فيه (صالح) .

(٦) في الأصل (ان) وقارن بالأموال .

(٧) في الأموال (وحمرأ وصفراء) بالتقديم والتأخير .

(٨) في الأصل (وبره) ولا معنى له .

(٩) زاد في الأموال (وما قَصَّوْا من ركاب أو خيل أو دروع أُخِذَ منهم بحساب) .

قال أبو عبيد^(١) : قوله « كل حبة أوقية » يقول : ثمنها^(٢) أوقية .
 [وقوله] : « فما زاد الخراج أو قص فعل الأواقي » يقول : إن قص [ت] من
 الألفين أو زادت في العدد أخذت [بقيمة الألفي الأوقية، فكان الخراج] إنما
 وقع على الأواقي وجعلها حُملاً ، لأنه أسهل عليهم .

فهذا هو الأصل في وجوب الضيافة على أهل الذمة سنة^(٣) رسول الله ﷺ ،
 وسنة الخليفة الراشد عمر رضي الله عنه . وفي ذلك مصلحة لأغنياء المسلمين
 وقراءهم . أما الأغنياء فإنه إذا لم يكن على أهل الذمة ضيافتهم فربما إذا دخلوا
 بلادهم لا يبيعونهم الطعام ، ويقصدون الأضرار^(٤) بهم . فإذا كانت عليهم
 ضيافتهم تسارعوا إلى منافعتهم خوفاً من أن ينزلوا عليهم للضيافة ، فيأكلون
 بلا عوض . وأما مصلحة الفقراء فهو ما يحصل لهم من الارتفاق . فلما كان في
 ذلك مصلحة لمعوم المسلمين جاز اشتراطه على أهل الذمة .

قال الخلال في « الجامع » باب في الضيافة التي شرطت عليهم : أخبرني محمد
 ابن علي ، حدثنا مهنا أنه سأل أبا عبد الله عن حديث ابن أبي ليلى « جعل
 عمر رضي الله عنه على أهل السواد وعلى أهل الجزية يوماً وليلة » [قال] :
 قلت لأحمد : ما يوم وليلة ؟ قال : يضيفونهم . وقال حمدان بن علي : قلت
 لأحمد : « عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل على أهل السواد وأهل الجزية
 يوماً وليلة ، فكنا إذا تولينا عليهم قالوا : شبا شبا . قلت لأحمد : ما يوم وليلة ؟

(١) انظر الأموال ١٩٠ .

(٢) في الأموال (قيمتها) .

(٣) في الأصل (سنة) .

(٤) في الأصل (الأضرار) .

قال : يضيفونهم قلت : ما قولهم « شبا شبا » ؟ قال : هو بالفارسية ليلة ليلة .
 وقال عبد الله بن أحمد ، حدثني أبي قال : حدثني وكيع ، ثنا هشام ، عن قتادة ، عن الحسن
 عن الأحنف بن قيس أن عمر رضي الله عنه شرط على أهل الذمة ضيافة يوم
 وليلة ، وأن يصلحوا القواطن . وإن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم
 دية . قال : وحدثنا أبي ، حدثنا وكيع ، عن أبي إسحاق ، عن حارثة بن
 مضرب ^(١) أن عمر رضي الله عنه اشترط ^(٢) على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ؛
 فإن حبسهم مطر أو مرض فيومين ، فإن مكثوا أكثر من ذلك أنفقوا من
 أموالهم ؛ ويكلفون ما يطيقون .

قال القاضي في « الأحكام السلطانية » : وإذا صلحوا على ضيافة ثلاثة
 [أيام] من يمر بهم من المسلمين قدرت عليهم وأخذوا بها ثلاثة أيام لا يزدون
 عليها ، كما صالح عمر نصارى الشام على ضيافة من يمر بهم من المسلمين ثلاثة
 أيام مما يأكلون . لا يكلفونهم ذبح شاة ولا دجاجة ، وتبين دوابهم من غير شعير ،
 وجعل ذلك على أهل السواد دون المدن ^(٣) .

قال : وقد روي عن أحمد كلام يدل على أن الذي شرط عليهم يوم وليلة ،
 ثم ذكر قول حمدان بن علي لأحمد ، وقد تقدم آنفاً . ثم ذكر حديث الأحنف
 ابن قيس عن عمر ، وقد ذكرناه . قال القاضي : وكذلك الضيافة في حق
 المسلمين . الواجب يوم وليلة . قال أحمد في رواية حنبل : قد أمر النبي ﷺ بذلك

(١) حارثة بن مضرب - بكر الزاء - للبخدي الكوفي . روى عن عمر ، وابن
 مسعود ، وروى عنه أبو إسحاق . وثقه ابن معين وغيره (الخلاصة ٥٩) .
 (٢) في الأصل (اشترط) .
 (٣) قارن بتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ١/ ١٧٩ .

وهو دين له . قلت له : كم مقدار ما يقدر ^(١) له ؟ قال : يمونه في الثلاثة أيام التي قال رسول الله ﷺ . واليوم : الليلة هو حق واجب ، فقد بين أن المستحب ثلاثة أيام ، والواجب يوم وليلة . وقال في رواية حنبل وصالح : الضيافة ثلاثة أيام ، وجائز يوم وليلة ، فكانت جائزته أوكد من الثلاثة .

قال : وقد روى الخلال ما دل على الاستحباب والایجاب ، فروى بإسناده عن المقدام بن أبي كريمة قال : قال رسول الله ﷺ : « ليلة الضيف حق واجب ، فإذا أصبح ^(٢) في إفائه فهو [دين عليه إن شاء اقتضاه ^(٣) الدين وإن شاء ترك » يعني إذا لم يصف ، وإسناده عن أبي شريح الحارثي قال : قال رسول الله ﷺ : « الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة ، ولا يحل لمسلم أن [يقيم] عند أخيه حتى يؤتمه » . قال : يارسول الله ، كيف يؤتمه ؟ قال : « يقيم عنده وليس عندهما يقر به » . فحدث ابن أبي كريمة يدل على وجوب اليوم والليلة ، وحدث أبي شريح يدل على استحباب الثلاث . فالضيافة في حق الكفار والمسلمين [واجبة على كلا الحدين ، لكنهما يختلفان] ^(٤) في قدر الوجوب والاستحباب ، ويختلفان في حكمين آخرين : أحدهما أنها ^(٥) في حق المسلمين تجب ابتداء بالشرع ، وفي حق الكفار تجب بالشرط . والثاني [أنها] في حق المسلمين تم ^(٦) أهل القرى والأمصار ، وفي حق الكفار تختص ^(٧) بأهل القرى . قال [أحمد] في

(١) في الأصل (تقدر) .

(٢) في الأصل (فإذا صح في دين عليه) وهي عبارة لا معنى لها . صوابها كما أثبتناها وكما سيذكرها ابن القيم في الصفحة التالية حين يكرر الاستشهاد بهذا الحديث .

(٣) في الأصل (اقتضاء) بالهزة .

(٤) يبايض بالأصل ، وقد سوتنا البياض بالعبارة التي بدت لنا مناسبة للسياق .

(٥) أنها : أي الضيافة .

(٦) في الأصل (يعم) .

(٧) في الأصل (يختص) .

رواية أبي الحارث : الضيافة تجب على كل مسلم : من كل من أهل الأمصار ، وغيرهم من المسلمين . وقال في موضع آخر ، تجب الضيافة على المسلمين كلهم : من نزل به ضيف عليه أن يضيفه .

والفرق بينهما أن عمر رضي الله عنه شرط ذلك على أهل القرى : والأخبار الواردة في حق المسلمين عامة ، لقوله : « ليلة الضيف حق واجب » ، وفي لفظ آخر : « الضيافة ثلاثة أيام » . وتجب الضيافة على المسلم للمسلمين والكفار لمعوم الخبر ، وقد نص عليه أحمد في رواية حنبل وقد سأل : إن أضاف الرجل ضيف من أهل الكفر يضيفه ؟ قال : قال رسول الله ﷺ : « ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم » [أ] بل على أن المسلم والمشرک يضافان ^(١) ، والضيافة معناها معنى صدقة ^(٢) التطوع على المسلم والكافر . وهذا لفظ أحمد ، فقد احتج بمعوم الخبر ، وأنه يسم المسلم والكافر ، وإذا نزل به الضيف ولم يضيفه كان ديناً على المضاف : نص عليه في رواية حنبل ، قال : إذا نزل القوم فلم يضافوا فإن شاء طلبه وإن شاء ترك ، قال له : فكم مقدار ما يقدر له ؟ قال : ما يموت به في الثلاثة الأيام ، واليوم واليلة حق واجب . قال له : فإن لم يضيفوه ترى له أن يأخذ من أموالهم بمقدار ما يضيفه ؟ قال : لا يأخذ إلا بعلم أهله ، وله أن يطالبهم بمحقه . فقد نص على أن له المطالبة بذلك ، وهذا يدل على ثبوته في ضمنه ، لقوله ﷺ في حديث ابن أبي كريمة : « فإن أصبح بفنائهم فهو دين عليه إن شاء اقتضاه وإن شاء يترك » ومنع من أن يأخذ من مال من يجب عليه

(١) في الأصل (يضاف) .

(٢) في الأصل (الصدقة) .

الضيافة بغير إذنه إلا بلم^(١) أهله ، إذ^(٢) من كان له على رجل حق ، وامتنع من أدائه^(٣) ، وقُدِرَ له على حق ، لم يجوز له أن يأخذ بغير إذنه . انتهى
 فأما قوله : « إن اليوم واليلة حق واجب والثلاثة مستحبة » فهذا صحيح في حق المسلمين ، وأما في حق أهل الذمة فلا يمكن أن يقال ذلك ، فإن الثلاثة إن كانت مشروطة عليهم فهي حق لازم عليهم القيام به للمسلمين ؛ وإن لم تكن مشروطة عليهم لم يجوز للمسلمين تناول ما زاد على اليوم واليلة إلا برضام .
 وحينئذ لا فرق بين الثلاثة وما زاد عليها ؛ وعمر رضي الله عنه لم يشترط على طائفة معينة ، بل شرط على نصارى الشام والجزيرة وغيرها ، ففي شرطه على نصارى الشام والجزيرة ضيافة ثلاثة أيام لبسارهم وإطاعتهم ذلك ؛ وأما نصارى السواد فشرط عليهم يوماً وليلة ، لأن حالهم كان دون حال نصارى الشام والجزيرة . فكان عمر رضي الله عنه يراعي في ذلك حال أهل الكتاب ؛ كما كان يراعي حالهم في الجزية وفي الخراج . فبعضهم شرطها عليهم يوماً وليلة ؛ وبعضهم شرطها عليهم ثلاثاً .

وأما قوله : « إثمهم إذا لم يقوموا بما عليهم ، وقُدِرَ لهم على مال لم يأخذوه بناء على مسألة الظفر » فليس كذلك ؛ والسنة قد فرقت بين هذا وبين مسألة الظفر التي^(٤) لا يجوز الأخذ بها . إن سبب الحق ههنا ظاهر ، فلا ينسب الأخذ إلى جنائية ، لظهور حقه ، بخلاف ما إذا لم يكن ظاهراً ، ولهذا أفق النبي ﷺ

(١) في الأصل (ناء على) وهو تصحيف محمد

(٢) في الأصل (ان) .

(٣) في الأصل (أدائه) .

(٤) في الأصل (الذي) .

هنداً بأن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها وولدها بالمعروف، كما جوز للضيف أن يأخذ مثل قراه ^(١) إذا لم يصف ^(٢) ، فجاءت السنة بالأخذ في هذين الموضعين وجاءت بالمنع لمن سأله: إن لنا جيراناً لا يدعون لنا سادة ولا قادة إلا أخذوها، أفأأخذ من أموالهم؟ الحديث ، فقال: « أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » . فنع هنا وأطلق هناك ، وكان الفرق بينهما من وجهين : أحدهما ما ذكرناه من ظهور سبب الحق ، لتعذر الأخذ وخفائه ^(٣) ، فينسب إلى الجناية . الثاني أن سبب الحق يتحدد في مسألة النفقة والضيافة قياساً ، فتمتنع الدعوى ^(٤) فيه كل وقت ، والرفع إلى الحاكم ، وإقامة البيئة ، بخلاف ما لا ينكر سببه .

إذا عرف هذا فعمد رضي الله عنه لم يشترط قدر الطعام والإدام والعلف ، فلا يشترط ذلك ، وإنما يرجع فيه إلى عادة كل قوم وعرفهم ، وما لا يشق عليهم ، فلا يجوز للضيف أن يكلفهم اللحم والدجاج ، وليس ذلك غالب قوتهم ، بل يجب عليه أن يقبل ما ينلونه من طعامهم المعتاد كما أوجب الله سبحانه الإطعام في الكفارة من أوسط ما يطعم المكفراً له من غير تقدير ، وكما أوجب النبي ﷺ النفقة على الزوجة والمملوك بالعرف من غير تقدير . فهذه سنته وسنة خلفائه في هذا الباب ، وبالله التوفيق .

وهذه الضيافة قدر زائد على الجزية ، ولا تلزمهم إلا بالتمرت ، ويكفي

(١) في الأصل (مرأه) بالهمزة .

(٢) في الأصل (لم يصف) .

(٣) في الأصل (فيبذر الأخذ وجماعه) .

(٤) في الأصل (فليس أو يمتنع الدعوى فيه) إلخ .. ود معى لهذه العبارة .

شرط عمر رضي الله عنه على عمر الأزمان ، سواء شرطه عليهم من بعده —
 الأئمة أو لم يشرطه ، لأن شرطه سنة مستمرة ، ولهذا عمل به الأئمة بعده ،
 واحتج الفقهاء بالشروط العمرية ، وأوجبوا اتباعها . هذا هو الصحيح . كما أن
 شرطه عليهم في الجزية مستمر وإن لم يجمده عليهم إمام الوقت ، وكذلك عقد
 الذمة لمن ^(١) بلغ من أولادهم وإن لم يقد لهم الامام الذمة .

قال الشافعي : وتقسيم الضيافة على عدد أهل الذمة ، وعلى حسب الجزية التي
 شرطها ، فيقسم ذلك بينهم على السواء . وإن كان فيهم الموسر والمتوسط والمقل
 قسطن ^(٢) الضيافة على ذلك . قال الشافعي : ويذكر ما يلف به العوالب من
 التبذير والشمير وغير ذلك . قال : ويشترط عليهم أن ينزلوا في فضول منازلهم
 وكنائسهم ما يكونون فيه من الحر والبر [د] منها ، إذ ^(٣) الضيف محتاج إلى
 موضع يسكن فيه ويأوي إليه كما يحتاج إلى طعام يأكله .

فصل

ومن نزل بهم لم يخل من ثلاثة أحوال : إما أن ينزل بهم وهو مريض ، أو ينزل
 بهم وهو صحيح ، أو ينزل بهم وهو صحيح فيمرض . فإن نزل بهم وهو مريض فبرئ^{*}
 فيما دون الثلاث فهذا يجري مجرى الضيف ، وكما يجب عليهم إطعام الضيف وخدمته
 يجب عليهم القيام على المريض ومصلحته ، فإنه أخرج إلى الخدمة والتعاقد من الصحيح .

(١) في الأصل (ان) .

(٢) في الأصل (قسط)

(٣) في الأصل (ان) .

فإن زاد مرضه على ثلاثة أيام - وله ما ينفق على نفسه - لم يلزمهم القيام بنفقته ،
ولكن تلزمهم معونته وخدمته وشراء ما يحتاج إليه من ماله . وإن لم يكن له ما ينفق على
نفسه لزمهم القيام عليه إلى أن يبرأ أو يموت . فإن أعملوه وضيّعوه حتى مات ضمنوه :
هذا مذهب عمر ، وإليه ذهب الإمام أحمد ، فإنه روى عن عمر أن رجلاً مراً
يقوم فاستسقام ، فلم يسقوه حتى مات ، فزعمهم عمر دينه . قال إسحاق بن
منصور : قلت لأحمد : أتذهب إليه ؟ فقال : أي والله ! وإن نزل بهم صحيحاً ،
ورحل كذلك ^(١) ، فضيفته يوماً ^(٢) حق واجب ؛ وما زاد على الثلاث لا يلزمهم
القيام به ، وما بين اليوم والليلة والثلاثة فهو الذي اختلفت ^(٣) فيه الشروط
العمرية كما تقدم . والصحيح أنه بحسب حال القوم في اليسار وعدمه وكثرة المارة
وقلتهم . والله أعلم . وحكم المحظور والمقطوع عليه الطريق حكم المريض
فيما ذكرناه .

(١) في الاصل (ورحل) بالجيم المجبة

(٢) في الاصل (يوم) .

(٣) في الاصل (اختلف) .

لفصل السادس^(١)

فيما يتعلق بضرر المساحين والاسرار فصل

قولهم : « وأن من ضرب مسلماً فقد خلع عهده »
وهذا لأن عقد الذمة اقتضى أن يكونوا تحت الثقة والقهر ، وأن يكون المسلمون
هم الغالبين عليهم ، فإذا ضربوا المسلمين كان هذا الفعل مناقضاً لعهد الذمة الذي
عاهدناهم عليه . وهذا أحد الشرطين اللذين زادهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) زدنا هذا العنوان للإيضاح ، وكان حقه أن يكون الفصل الثالث كما ذكر ابن القيم
ص ٦٦٥ ، إلا أنه أحمره - على ما يبدو - لاسميته ، والمفروض أن الكتاب يتم به ، فإن
ابن القيم وعد ص ٢٥ بذكر الشروط العمرية وشرحها في آخر الجواب . وقد رأينا ص ٦٦٥
بصرح يتضمن كتاب عمر جلًا من العلم تدور حول ستة فصول أراد بها ستة أبواب كبيرة تحتها
فصول ، ومررت فيها سبق بالفصول أو بالأبواب الخمسة - وإن لم تكن مرتبة على حسب
مرده الاحتمالي لها - وما نحن أولاء نقرأ ما يستطرد فيه من البحوث في هذا الفصل الأخير
الذي يكمل تعدادها . وسوف نلاحظ أنه سيطلب في هذا الفصل كثيراً ، وينتهي ما بين أيدينا
من المخطوطة دون أن يكون ابن القيم قد عرض كل ما يريد . لكن التوفيق الرباني هداة إلى
إتمام القسم المفقود من كتاب (الصارم السلول على شاتم الرسول لابن تيمية) الذي تنتهي
مباحثه وأدلته ونصومه بتل ما ينتهي به كتاب (أحكام أهل الذمة لابن القيم) . وهذا ما سيلاحظه
القارئ . بنصفه في نهاية هذا الكتاب .

وألحقها بالشروط : فان عبد الرحمن بن عَفَم لما كتب إلى عمر بن الخطاب بكتاب الشروط قال : « أَمْضِ لِمَ مَا سَأَلُوهُ ، وَأَلْحَقْ فِيهِ حَرْفَيْنِ اشْتَرَطَهُمَا عَلَيْهِمْ مَعَ مَا شَرَطُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ : أَلَّا يَشْتَرَوْا مِنْ سَبَايَاَنَا شَيْئًا ، وَمَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ » . فَأَقْرَ بِذَلِكَ مَنْ أَقَامَ مِنَ الرُّومِ فِي مَدَائِنِ الشَّامِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ .

فصل

وإذا شرط عليهم أمير المؤمنين « أنه من ضرب مسلمًا فقد خلع عهده » فمن زنى بمسلة فهو أولى بنقض العهد ! وقد نص عليه الامام أحمد . قال الخليل : « باب ذي فجر بمسلة » : أخبرني حرب قال : سمعت أحمد يقول : إذا [زنى] الذي بمسلة قتل الذي ، ويقام عليها الحد . قال حرب : هكذا وجدته في كتابي . أخبرني محمد بن أبي هارون ، ومحمد بن جعفر قالا : حدثنا أبو الحارث أنه سأل أبا عبد الله [قال] : قلت : نصراني استكره مسلة على نفسها ؟ قال : ليس على هذا صولحوا ، يُتَلَّ ! قلت : فان طاوخته على الفجور ؟ قال : يقتل ، ويقام عليها الحد . وإذا استكرهها فليس عليها شيء . أخبرنا عصمة بن عصام حدثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله قال في ذي فجر بامرأة مسلة ، قال : يقتل ، ليس على هذا صولحوا . قيل له : فالمرأة ؟ قال : إن كانت طاوخته أقيم عليها الحد ، وإن كان استكرهها فلا شيء عليها . وكذلك قال في رواية الفضل ابن زياد ، ويعقوب بن يحنان ^(١) سواء .

(١) في الأصل (يحنان) بالخاء المعجمة .

قال الخلال : وأخبرني أحمد بن محمد بن مطر ، حدثنا أبو طالب أن أباعبدالله قيل له : فان زنى اليهودي بمسلة ؟ قال : يقتل . عمر رضي الله عنه أي يهودي فحش بمسلة ثم غشيها فقتله . فالزنى أشد من قرض العهد . وسألته عن عبد نصراني زنى بمسلة قال : يقتل أيضاً . قلت : وإن كان عبداً ؟ قال : نعم . أخبرني محمد بن الحسن أن الفضل بن عبد الصمد حدثهم قال : سمعت أباعبدالله - وسئل عن يهودي فجر بمسلة - قال : يقتل ، هذا قد قرض العهد . قلت : فان كان من أهل الكتاب ؟ قال : يقتل أيضاً : قد صلب عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلة . أخبرني محمد بن أبي هارون ومحمد بن جعفر قالوا : حدثنا أبو الحارث أن أباعبدالله قال : قد صلب عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلة ، هذا قرض العهد . قيل له : ترى عليه الصلب مع القتل ؟ قال : « إن ذهب رجل إلى حديث عمر » كأنه لم يعب عليه . أخبرنا محمد بن هلي ، حدثنا مهنا قال : سألت أحمد عن يهودي أو نصراني فجر بامرأة مسلة ما يصنع به ؟ قال : يقتل . فأعدت عليه ، قال : يقتل . قلت : إن الناس يقولون غير هذا . قال : كيف يقولون ؟ قلت : يقولون : عليه الحد . قال : لا ، ولكن يقتل . قلت له : في هذا شيء ؟ قال : نعم ، عن عمر أنه أمر بقتله . قلت : من يرويه ؟ قال : خالد الخذاء ، عن ابن أسوع ، عن الشعبي ، عن عوف بن مالك ، أن رجلاً فحش بامرأة فتمحلها فأمر به عمر فقتل وصلب . قلت : من ذكره ؟ قال : إسماعيل بن هلية ، حدثنا أبو بكر المروزي^(٢) ، حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا جحاد ، عن الشعبي ، عن سويد بن غفلة أن رجلاً من أهل الذمة فحش بامرأة

(٢) في الأصل (المروذي) بالهال المهملة

من المسلمين من الشام وهي على حمار ، فألقى نفسه عليها ، فرآه عوف بن مالك
فضربه فشجّه ، فانطلق إلى عمر يشكو عوقاً ، فأتى عوف عمر فحدثه ، فأرسل
إلى المرأة فسألها ، فصدقت عوقاً . قال إختوتها : قد شهدت أختنا ، فأمر به
عمر رضي الله عنه فصلب . قال : وكان أول مصلوب في الاسلام !^(١) ثم قال
عمر رضي الله عنه : « أيها الناس اتقوا [الله] في ذمة محمد ﷺ ولا تظلموهم »^(٢) ،
فمن فعل فلا ذمة له .

فصل

إذا ثبت هذا فانه يقتل وإن أسلم : نص عليه أحمد في رواية جماعة . قال
الخلال : أخبرني حصمة بن عصام ، حدثنا حنبل ، وأخبرني جعفر بن محمد أن
يعقوب بن بختان^(٣) حدثهم ، وأخبرني محمد بن هارون ومحمد بن جعفر أن أبا
الحارث حدثهم ، وأخبرني الحسن بن عبد الوهاب ، حدثنا إبراهيم بن هانيء :
كل هؤلاء : مع أحمد بن حنبل - وسئل عن ذمي فجر بمسلة - قال : يقتل . قيل :
فإن أسلم ؟ قال : يقتل ، هذا قد وجب عليه ! والمعنى واحد في كلامهم كله ، انتهى .
وهذا هو القياس ، لأن قتله حد ، وهو قد وجب عليه . ومعنى إقامته فلا يسقط
بالاسلام لاسيما إذا أسلم بعد أخذه والقدرة عليه . وسنعود إلى هذه المسألة من
قرب إن شاء الله تعالى .

(١) قارن بالأموال ١٨٦ رقم ٤٨٥ .

(٢) في الأصل (ولا تظلموهم) .

(٣) في الأصل (بختان) بالحاء المهملة .

فصل

قالوا : «ضمننا لك ذلك على أنفسنا وذرارينا وأزواجنا ومساكيننا . وإن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا وقبلنا الأمان عليه فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق » ^(١) : هذا اللفظ صريح في أنهم متى خالفوا شيئاً مما عاهدوا عليه انتقض عهدهم ، كما ذهب إليه جماعة من الفقهاء . قال شيخنا ^(٢) : وهذا هو القياس الجلي ، فإن الدم مباح بدون العهد ، والعهد عقد من العقود ، فإذا ^(٣) لم يف أحد المتعاقدين بما عاقد عليه فاما أن ينفسخ ^(٤) العقد بذلك أو يتمكن العاقد الآخر من فسخه . هذا أصل مقرر في عقد البيع والنكاح ^(٥) وغيرهما من العقود والحكمة فيه ظاهرة ، فانه إنما التزمه بشرط أن يلتزم الآخر بما التزمه ، فإذا لم يلتزمه له ^(٦) الآخر صار ^(٧) هذا غير ملتزم ، فإن الحكم المعلق بالشرط لا يثبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء ، وإنما اختلفوا في ثبوت مثله . إذا تبين هذا فان كان المقود عليه حقاً للعاقد

(١) قارن بالصارم المسلول ٢٠٨

(٢) في الصارم ٢١٢ : « الوجه العاشر : أن القياس الجلي يقتضي أنهم متى خالفوا شيئاً مما عاهدوا عليه انتقض عهدهم ، كما ذهب إليه طائفة من الفقهاء : فان الدم مباح بدون العهد » . ثم يستمر السياق هنا وهناك شديد التشابه ، بل يكاد يتألف كلمة وكلمة وحرفاً وحرفاً .

(٣) في الصارم ٢١٢ (وإذا) .

(٤) في مطبوعة الصارم ٢١٢ (يفسخ) .

(٥) زاد في الصارم (والهبة)

(٦) سقطت لفظة (له) من مطبوعة الصارم .

(٧) في الأصل (جاز) وفوقها عبارة (كذا) وقارن بالصارم ٢١٢ .

بمحيث له أن يبذله بدون الشرط لم يفسخ العقد بفوات الشرط ، بل له أن
أن يفسخه ، كما إذا شرط رهناً أو كفيلاً وصفه ^(١) في البيع - وإن كان حقاً
له ^(٢) ولغيره ممن يتصرف له بالولاية ونحوها - لم يجوز له إمضاء ^(٣) العقد بل
ينفسخ العقد بفوات الشرط ، ويجب ^(٤) عليه فسخه ، كما إذا شرط أن تكون
الزوجة حرة فظهرت أمة وهو ممن لا يحمل له نكاح الاماء ، أو شرطت أن يكون
الزوج مسلماً فبان كافراً ، أو شرط أن تكون الزوجة مسلبة فباتت وثنية .
وعقد الزمة ليس هو حقاً للامام ، بل هو حق لله ^(٥) ولعامة المسلمين ، فإذا
خالفوا شيئاً مما شرط عليهم فقد قيل : يجب على الامام أن يفسخ العقد ،
وفسخه : أن يلحقه بآمنته ويخرجه من دار الاسلام ، ظناً ^(٦) أن العقد
لا يفسخ بمجرد المخالفة ، بل يجب فسخه . قال ^(٧) : « وهذا ضعيف ؛ لأن ^(٨)
الشروط إذا كانت حقاً لله - لا للعائد - انفسخ العقد بفواته من غير فسخ .
وهنا المشروط ^(٩) على أهل الزمة حق لله ، لا يجوز للسلطان ولا لغيره أن
يأخذ منهم الجزية ، ويمكنهم ^(١٠) من المقام بدار الاسلام إلا إذا التزموها ،

(١) كذا في الأصل والذي في الصارم (أوصف في المبيع) .

(٢) في الأصل (لله) صوابه من الصارم .

(٣) في الأصل (ايضاً) .

(٤) في الأصل (او يجب) .

(٥) في الأصل (حق الله) .

(٦) في الأصل (طناً) بجملة

(٧) أي ابن تيمية في الصارم الملول ص ٢١٣ .

(٨) في الأصل (أن) وبدءه (الشروط) بدلاً من المشروط .

(٩) في الصارم ٢١٣ (الشروط) .

(١٠) في الصارم ٢١٣ (ويعاودهم) .

وإلا وجب عليه^(١) قتالهم بنص القرآن .^(٢)

قلت : واختلف العلماء فيما ينتقض به العهد وما لا ينتقض ، وفي هذه الشروط هل يجري حكمها عليهم وإن لم يشترطها إمام الوقت اكتفاء بشرط عمر رضي الله عنه أو لا بد من اشتراط الامام لها في حكمهم إذا انتقض عهدهم : فهذه ثلاث مسائل .

المسألة الأولى

فيما ينقض العهد وما لا ينقضه^(٣)

ونحن نذكر مذاهب الأئمة وما قاله أتباعهم في ذلك :

ذكر قول الامام أحمد وأصحابه :

قد ذكرنا نصوصه في انتقاض العهد بالزنى بالمسلحة .

ذكر قول في انتقاض العهد بسب النبي ﷺ :

قال الخلال : (باب فيمن شتم النبي ﷺ) أخبرني عصمة بن همام قال :

(١) في الاصل (عليهم) صوابه من الصارم (عليه) .

(٢) انتهى كلام ابن تيمية ، وقد قلّه ابن القيم من كتاب شيخه (الصارم الملول) ههنا يكاد يكون حرفياً . ومبطل أمثاله من هذا الكتاب نفسه في كل المباحث المتبقية من (أحكام أهل الذمة ، حتى ليوشك هذا الفصل الأخير أن يكون من تأليف ابن تيمية لا ابن القيم ، وهذا ما هو يدير لنا تكميل القسم المفقود من مخطوطتنا بما ياتلها في (الصارم الملول) بتتابع أدلته ونصوصه .

(٣) يبدو أن الموجود بين أيدينا من (أحكام أهل الذمة) لا يشتمل إلا على هذه المسألة الأولى بأدلتها المختلفة التي لم يذكر منها ابن القيم سوى أربعة ، فما بقي من الكتاب - وهو القسم المفقود - منها يطل لابد أن يكون شتيراً ، لأن الفروض أنه يشتمل على المسألتين الثانية والثالثة . وقد هدانا الله إلى تكميل هذا النقص كله من كتاب (الصارم الملول) على =

حدثنا حنبل قال : سعت أبا عبد الله يقول : كل من شتم النبي ﷺ أو انتقصه - مسلماً كان أو كافراً - فعليه القتل . أخبرني زكريا بن يحيى ، حدثنا أبو طالب أن أبا عبد الله سئل عن شتم النبي ﷺ قال : يقتل ، قد قضى المهد . ثم ذكر من طريق حنبل وعبد الله : حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا هُشَيْمٌ ، أخبرنا حُصَيْنٌ عن حدثه عن ابن عمر أنه مرَّ به راهب فقيل له : هذا يسب النبي ﷺ ، فقال ابن عمر : لو سمعته لقتلته أنا ، لم نعظم الذمة على أن يسبوا نبينا ﷺ . قال حنبل : وسمعت أبا عبد الله ^(١) يقول : كل من قضى المهد وأحدث في الاسلام حدثاً مثل هذا رأيت ^(٢) عليه القتل ، ليس على هذا أعطوا المهد والذمة . ثم ذكر الخلال الآثار عن الصحابة في قتله ، ثم قال : أخبرني محمد بن علي أن أبا الصقر ^(٣) حدثهم قال : سألت أبا عبد الله عن رجل من أهل الذمة شتم النبي ﷺ ماذا عليه ؟ قال : إذا قامت البيعة عليه يقتل : من شتم النبي ﷺ مسلماً كان أو كافراً . أخبرني حرب قال : سألت أحمد عن رجل من أهل الذمة شتم النبي ﷺ فقال : يقتل ^(٤) .

= شاتم الرسول لشيع الاسلام ابن تيمية ، ابتداء من الصفحة ٩٣ كما نوضح ذلك في خاتمة هذه المطبوعة . ومن المعلوم أن الذي يتمل من بعض الكتب ينصرها ويقتصر منها على ما يحتاج إليه ، وهذا ما فعله ابن القيم في القسم الموجود حين قال ما هل من الصارم المسلول ، وهذا أيضاً ما فعله في القسم المفقود ، فإن أمارات النقل - مع الايجاز - واضحة بالقياس على ما ذكره منها متتابعاً متتابعاً .

(١) في الاصل (أبا طالب عبد الله) بالصام لفظة (طالب) .

١ : في الاصل (ليس عليه القتل) . وهو (ليس) كذا ، وقد صححناها من الصارم المسلول ص ٤ .

(٢) في الصارم (أبا الصغراء) والذي في كتابنا أصح .

(٣) قارن بالصارم ٥ .

ذكر قوله فيمن تكلم في الرب تعالى من أهل النعمة

قال الخلال : (باب فيمن تكلم في شيء من ذكر الرب تبارك وتعالى ، يريد تكذيباً أو غيره) أخبرني عصمة بن عصام ، حدثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله قال : كل من ذكر شيئاً يعرض به [بذكر] الرب تبارك وتعالى فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً . قال : وهذا مذهب أهل المدينة . أخبرني منصور ابن الوليد أن جعفر بن محمد حدثهم قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن يهودي من يؤذن وهو يؤذن فقال له : كذبت ؛ فقال : يقتل ، لأنه شتم النبي ﷺ . قال شيخنا ^(١) : د وأقوال أحد كلها ^(٢) نص في وجوب قتله ، وفي أنه قد نقض العهد ، وليس عنه في هذا اختلاف . وكذلك ذكر عامة أصحابه ، متقدمهم ومتأخرهم ، لم يختلفوا في ذلك . إلا أن القاضي في « المجرّد » ذكر الأشياء التي يجب على أهل الذمة تركها ، وفيها ضرر على المسلمين وآحادهم في نفس أو مال ، وهي الإغارة على قتال المسلمين ، وقتل المسلم والمسلمة ، وقطع الطريق عليهم ، وأن يؤذي [على] المسلمين جاسوساً ، وأن يعين عليهم بدلالة : مثل أن يكاتب المشركين بأخبار المسلمين ، وأن يزني بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح ، وأن يفتن مسلماً عن دينه . قال ^(٣) : فعليه الكف عن هذا ، شرط أو لم يشرط ، فإن خالف انتقض عهده . وذكر نصوص أحد في نقضها ، مثل نصه في الزنى بمسلمة ، وفي التجسس للمشركين ، وقتل المسلم وإن

(١) أي ابن تيمية في (الصارم المسلول على شاتم الرسول) ص ٥ .

(٢) في الصارم (أقواله كلها) . وبقية السياق منقولة حرفاً حرفاً من الصارم .

(٣) أي القاضي أبو يعلى في كتابه (المجرّد) .

كان عبد الجهاد - كما ذكر الخرقى - . ثم ذكر نصه في قذف المسلم : على أن لا ينتقض عهده ، بل يحدّد حد القذف . قال : فيخرج المسألة على روايتين . ثم قال : وفي معنى هذه الأشياء ذكره الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي . قال : فهذه أربعة أشياء : الحكم فيها كالحكم في الثانية التي قبلها ، ليس ذكرها شرطاً في صحة العقد ، فإن أبوا واحدة منها قضوا الأمان ، سواء كان مشروطاً في العهد أو لم يكن . وكذلك قال في « التعليق » ^(١) بعد أن ذكر أن المنصوص انتقاض العهد بهذه الأفعال والأقوال . قال ^(٢) : وفيه رواية أخرى : لا ينتقض عهده إلا بالامتناع من بذل الجزية وجري أحكامنا عليهم ، ثم ذكر نص أحد على أن الذي إذا قذف المسلم يضرب ، قال : فلم يجعله ناقضاً للعهد بقذف المسلم ، مع ما فيه من الضرر عليه بهتك عرضه . وتبع القاضي جماعة من أصحابه ومن بعدهم ^(٣) كالشريف ^(٤) وأبي الخطاب وابن عقيل والخلواني ، فذكروا أنه لا خلاف أنهم إذا امتنعوا من أداء الجزية واتزام أحكام الملة انتقض عهدهم . وذكروا - في جميع هذه الأفعال والأقوال التي فيها الضرر على المسلمين وآحادهم في نفس أو مال ، أو فيها غضاضة على المسلمين في دينهم : مثل سب رسول الله ﷺ وما معه - روايتين : إحداهما ينتقض العهد ، والأخرى

(١) الذي في الصارم (الخلاف) . والتعليق والخلاف والمجرد كلها كتب في الفقه الحنبلي من تأليف القاضي أبي يعلى .

(٢) أي ابن تيمية في الصارم ص ٦ .

(٣) في الأصل (تقدم) صوابها من الصارم ٦ (بدم) .

(٤) في الصارم (مثل الشريف أبي حنبل وابن عقيل وأبي الخطاب والخلواني) .

لا ينتقض عهده ويقام فيه الحد . مع أنهم كلهم متفقون على أن المذهب انتقاض العهد بذلك .

ثم إن القاضي والأكثرين لم يعدوا ^(١) قنف المسلم من الأمور المضرة الناقضة، مع أن الرواية المخرجة إنما خرجت ^(٢) من نصه في القنف . وأما أبو الخطاب ومن تبعه فاتهم بقولوا حكم تلك الخصال إلى القنف ، كما ^(٣) تقولوا حكم القنف إليها حتى حكوا في انتقاض العهد بالقنف روايتين . ثم إن هؤلاء كلهم وسأروا الأصحاب ذكر مسألة ^(٤) سب النبي ﷺ في موضع آخر، وذكروا أن سابه يقتل وإن كان ذمياً ، وأن عهده ينتقض ، وذكروا نصوص أحمد من غير خلاف في المذهب ، إلا أن الحلواني قال : وبمحتمل ألا يقتل من سب الله ورسوله إذا كان ذمياً .

فصل

وسلك القاضي أبو الحسين طريقاً ثالثة ^(٥) في نواقض العهد فقال : أما الثمانية ^(٦) التي فيها ضرر على المسلمين وأحلام في مال أو نفس فاتها تنقض العهد في أصح الروايتين . وأما ما فيه إدخال غضاضة وتقص على الاسلام ،

(١) في الأصل (لم يعد) وقارن بالصارم .

(٢) في الأصل (حرجه) .

(٣) في الأصل (وكما) بإنعام الواو

(٤) في الأصل (مسألة) صوابها من الصارم .

(٥) في الأصل (طريق ثالثة) وفي الصارم (طريقه ثالثة توافق قولهم في هذا) .

(٦) في الأصل (نفس) وانظر الصارم .

- وهو ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي - فانه ينقض العهد نص عليه ولم يخرج في هذا رواية أخرى كما ذكر أولئك (١) .

وهذا أقرب من تلك الطريقة ، وعلى الرواية التي تقول : « لا ينتقض العهد بذلك » فإنما ذلك إذا لم يكن مشروطاً عليهم في العهد . فأما إن كان مشروطاً ففيه وجهان : أحدهما ينتقض ، قاله الخرقى . قال (٢) أبو الحسن الأمدي : وهو الصحيح في كل ما شرط عليهم تركه ، فصح (٣) قول الخرقى بانتقاض العهد إذا خالفوا شيئاً مما شرط عليهم . والثاني : لا ينتقض ، قاله القاضي وغيره . (٤)

قال شيخنا : وهاتان الطريقتان ضعيفتان ، والذي عليه عامة المتقدمين ومن تبعهم من المتأخرين إقرار نصوص أحمد على حالها ، وهو قد نص في مسائل سب الله ورسوله على انتقاض العهد في غير موضع ، وعلى أنه يقتل . وكذلك فيمن جَسَسَ (٥) على المسلمين أو زنى بمسلمة على انتقاض عهده وقتله في غير موضع ، وكذلك قله الخرقى فيمن قتل مسلماً أو قطع الطريق (٦) . وقد نص أحمد على أن قذف المسلم وسحره لا يكون قضاءً للعهد في غير موضع ، وهذا هو

(١) زاد في الصارم (في أحد الموضين)

(٢) في الصارم ٧ (وقال)

(٣) في الصارم ٧ (صح) .

(٤) زاد في الصارم ٧ قوله (صرح أبو الحسن بذلك هنا كما ذكره الجماعة فيما إذا أظهروا دينهم وحالفوا هيبتهم من غير إضرار كإظهار الاصوات بكتائبهم والتمسه بالمسلمين ، مع أن هذه الأشياء كلها يجب عليهم تركها بخصوصها) ثم يقتضاه النصان بعد ذلك .

(٥) في الاتصال (جس) .

(٦) أضاف في الصارم ٧ لفظة (أولى)

الواجب ، وهو تقرير المذهب ^(١) ، لأن تخريج ^(٢) حكم إحدى المسألتين ^(٣) إلى الأخرى ، وجعل الروايتين في الموضعين [مسألتين] ^(٤) - لوجود الفرق ^(٥) بينهما نصاً واستدلالاً ، ولوجود ^(٦) معنى يجوز أن يكون مستنداً للفرق - [غير جاز] ^(٧) ولم يخرج التخريج ^(٨) .

قلت : لفظ القاضي في « التعليق » : مسألة إذا امتنع الذي من بذل الجزية ومن جريان أحكامنا عليهم ^(٩) صار تاقضاً للعهد ؛ وكذلك إذا فعل ما يجب عليه تركه والكف عنه مما فيه ^(١٠) ضرر على المسلمين وآحادهم في مال أو نفس ، وهي ثمانية أشياء ^(١١) : الاجتماع على قتل المسلمين ، وألا يزني بمسلمة ، ولا يصيبها باسم نكاح ، ولا يفتن مسلماً عن دينه ، ولا يقطع عليه

(١) في الأصل (تقرير المذهب) بإعمال القسطة الأولى ، وقد سقطت هذه البارة من مطبوعة الصارم ٧ . ولعل صوابها ما أفتناه .

(٢) في الأصل (لا يخرج) .

(٣) في الأصل ، أحد من المسلمين (ولا معنى له . وقارن الصارم ٧ .

(٤) لم ينقل ابن القيم هنا عبارة شيعه بدقة ، فابن تيمية يقول في الصارم ٧ في هذا الموضع (وحمل المسألتين على روايتين) .

(٥) كذا في الأصل ، والذي في الصارم ٧ (مع وجود الفرق) .

(٦) في الأصل (وإذا وحد) ، والذي في الصارم ٧ (أو مع وجود) ، وأنتنا ما وجدناه مناسباً للسياق .

(٧) هذه الزيادة من الصارم ٧ .

(٨) هذه البارة استطراد من ابن القيم لم يرد في الصارم .

(٩) في الأصل أضعفت لفظة (حاكماً) ولا معنى لها في السياق .

(١٠) في الأصل (بما فيه) .

(١١) قارن بكشاف الفتاوى عن متى الاقتناع للشيخ منصور بن إدريس الجنبلي ١/٧٣٧ .

الطريق ، ولا يؤوي^(١) للمشركين عينا ، ولا يعاون على المسلمين بدلالة - أعني : لا يكاتب المشركين بأخبار المسلمين - ولا يقتل مسلماً ؛ وكذلك إذا [فعل] ما فيه إدخال غضاظة وقص على الإسلام ، وهي أربعة أشياء : ذكر الله ، وكتابه ، ودينه ، ورسوله ، بما لا ينبغي ، سواء شرط عليهم الامام أنهم متى فعلوا ذلك كان تقضاً لعهدهم أو لم بشرط ، في أصح الروايتين : نص عليها في مواضع ، فقال في رواية أحمد بن سعيد في الذي يمنع الجزية : إن كان واحداً^(٢) أكره عليها وأُخِنت منه ، وإن لم يعطها ضربت عنقه ؛ وفي رواية أبي الحارث في نصراني استكره مسلمة على نفسها : يقتل . ليس على هذا صولحوا . فإن طأوعته قُتل ، وعليها الحد^(٣) ، وفي رواية حنبل : كل من ذكر شيئاً يعرض به للرب عز وجل فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً ، وكذلك قتل عنه جعفر بن محمد في يهودي سمح المؤذن يؤذن فقال : « كذبت » يقتل ، لأنه شتم ، وفي رواية أبي طالب في يهودي شتم النبي ﷺ : يقتل ، قد تقض العهد ، وإن زنى بمسلمة يقتل : أتى عمر يهودي فحش بمسلمة ثم غشها فقتله ؛ وقال الخرق في الذي إذا قتل عبداً مسلماً : [ينتقض عهده]^(٤) قال القاضي : وفيه رواية

(١) في الأصل (يوى) .

(٢) في الأصل (واحداً) بإلقاء المهمة .

(٣) قارن بكشاف القناع ٤/٥٤ - ٥٥ .

(٤) ولذلك يقتل به قصاصاً ، كما في الحنفى ٦/٦٥١ ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم

قتل اليهودي الذي قتل جارية من الأنصار . قارن بصحيح البخاري ١٠/٤٥٠ ومسلم ٧/١٨٠

والترمذي ٦/١٧٠ . وقد علل ابن حزم في (المحلى ١٠/١٣٥٣) قتل النعمي بالمسلم بقوله :

« لأنه نقض الذمة وخالف العهد » .

أخرى لا ينتقض العهد إلا بالامتناع من بذل الجزية وجري أحكامنا عليهم ؛
وقال في رواية عيسى بن موسى الموصلي في المشرق إذا قذف مسلماً : يضرب ،
وكذلك قل الميموني في الرجل من أهل الكتاب يقذف العبد المسلم : ينكل
به ، يضرب ما يرى الحاكم وكذلك نقل عنه عبد الله في نصراني قذف مسلماً :
عليه الحد ^(١) . قال : وظاهر هذا . أنه لم يجعله ناقضاً للعهد بقذف المسلمين ،
مع ما فيه من إدخال الضرر عليه بهتك عرضه ، انتهى ^(٢) .

فتأمل هذه النصوص ، وتأمل تخريجه [ها] ^(٣) ، فأحمد لم يختلف قوله في انتقاض
العهد بسبب الله ورسوله ، والزنى بمسلمة ، ولم يختلف نصه في عدم الانتقاض
بقذف المسلم ^(٤) ، فالإلحاق مسبة الله ورسوله بمنسبة آحاد المسلمين من أفسد
الإلحاق ، وتخريج ^(٥) عدم النقض به من نصه على عدم النقض بسبب ^(٦)
آحاد المسلمين من أفسد التخريج ؛ وأين الضرر والمفسدة من هذا النوع إلى
المفسدة من النوع الآخر ؟ وإذا كان المسلم يقتل بسبب الله ورسوله ، والزنى مع
الاحصان ، ولا يقتل بالقذف ، فكذلك الذي ، فالذي نص عليه الامام أحمد
في الموضعين هو محض الفقه ، والتخريج باطل نصاً وقياساً واعتباراً . واشترك

(١) وذلك لأن إسلام القاذف ليس شرطاً في وجوب الحد على القاذف ، فارتب بشرح منتهى

الارادات ٧٤١/١ والمبوط ١١٨/٩ .

(٢) أي انتهى ما ذكره القاضي في كتابه « التعليل » .

(٣) في الأصل (تخريجه) .

(٤) ولكن عدم انتقاض عهده بقذف المسلم لا يعني عدم إقامة الحد عليه . فقد اتفقت
المذاهب على وجوب الحد على القاذف ولو لم يكن مسلماً كما أشرنا إليه في الحاشية قبل الأخيرة .

(٥) في الأصل (ويخرج) .

(٦) في الأصل (سب) .

الصور كلها في إدخال الضرر على المسلم لا يوجب تساويها في مقدار الضرب وكيفيته ، فالمسلم إذا فعل ذلك فقد أدخل الضرر أيضاً مع التفاوت في الأحكام . ثم يقال : يا الله العجب !! أين ضرر المجاهرة بسب الله ورسوله وكلامه ودينه على رؤوس الملأ ، وقهر السلطات وإن كن شريفات ^(١) على الزنى إلى ضرر منع دينار يجب عليه من الجزية ! وكذلك أين ضرر تحريقه ^(٢) لمساجد المسلمين والمنابر إلى ضرر منعه لدينار وجب عليه !! فكيف يقتضي الفقه أن يقال : ينتقض عهده بمنع الدينار دون هذه الأمور ؟ وأين ضرر امتناعه من قبول حكم الحاكم إلى ضرر مجاهرته بسب الله ورسوله وما معه ؟

وطريقة أبي البركات ^(٣) في « المحرر » في تحصيل المذهب في ذلك أصح طرق الأصحاب على الإطلاق . قال : وإذا لحق الذي بدار الحرب متوطناً ^(٤) أو امتنع من إعطاء ماعليه أو التزام أحكام الملة ، أو قاتل المسلمين انتقض عهده ؛ وإن قذف مسلماً ، أو آذاه بسحر في تصرفاته لم ينتقض عهده : نص عليه في رواية جماعة ، وقيل : ينتقض . وإن فتنه عن دينه ، أو قتله ، أو قطع عليه

(١) في الأصل (شريفات)

(٢) في الأصل (تحريقه) بإلقاء وإيهام أوه .

(٣) أبو البركات هو الشيخ الإمام مجد الدين التوفي سنة ٦٥٢ هـ ، وكنا قد أوردنا اسمه خطأ ص ٣٧٥ في الحاشية ، وسنشير في « الاستدراكات » إلى هذا التصحيح : وكتابه « المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل » من أنفس الكتب الفقهية الحنبلية ، وقد طبع في مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .

(٤) فارت بكشاف الفناع ٧٣٧/١ والخني ٥٢٠/٨ . ومن قبيل الالتحاق بدار الحرب غلبة الذميين على موضع لمحاربة المسلمين ، لانهم بهذا كأنهم يمثلون الحرب على الاسلام . انظر بدائع الكسائي ١١٢/٧ .

الطريق ، أو زنى بمسلة ، أو تجسس للكفار ^(١) ، أو آوى لهم جاسوساً ، أو ذكر الله أو كتابه أو رسوله بسوء انتقض عهده : نص عليه ، وقيل : فيه روايتان بناء على نصه في القذف ، والأصح التفرقة . وإذا أظهر منكرآ ، أو رفع صوته بكتابه ، أو ركب الخيل ونحوه 'عزّر' ، ولم ينتقض عهده ؛ وقيل : إن شرط عليه تركه ، وإلا فلا .

فصل

وأما مذهب الشافعي رحمه الله تعالى [فقد] قال في « الأم » ^(٢) : « وإذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب » ، وذكر الشروط إلى أن قال : « وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً ﷺ أو كتاب الله أو دينه بما لا ينبغي أن يذكر به قد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ، وتقص ما أعطى من الأمان ، وحل لأمر المؤمنين ماله ودمه كما تحمل أموال أهل الحرب ودمائهم ، وعلى أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلة بزنى أو اسم نكاح ، أو قطع الطريق على مسلم ، أو فتن مسلماً عن دينه ، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالة على عورات المسلمين ، أو إيواء لعينونهم ، فقد قض عهده وأحل دمه وماله . وإن قال مسلماً بما دون هذا في ماله أو عرضه لزمه فيه ^(٣) الحكم » ثم قال : « فهذه الشروط لازمة ^(٤) إن رضيها [فيها] ، فإن لم يرضها فلا عقده ولا جزية . »

(١) في الأصل (لكفار) ولا بأس بها . وما أثبتناه أفضل .

(٢) انظر الأم ١١٨/٤ .

(٣) في الأصل (وفيه) بإصمام الواو .

(٤) في الأصل (اللازمة) وقارن بالصارم ٨ .

ثم قال : « وأيهم قال ^(١) أو فعل ^(٢) شيئاً مما ^(٣) وصفته تقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً ؛ وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أن من فعله قتل حداً أو قصاصاً فيقتل بحد أو قصاص لا ينتقض ^(٤) عهد ، وإن فعل ما وصفنا وشرط أنه تقض للعهد الذمة ، فلم يسلم لكنه قال : « أتوب وأعطي الجزية كما كنت أعطيها ، أو صلح أجدده » عوقب ، ولم يقتل إلا أن يكون فعلاً فعلاً يوجب القصاص والحد . فأما ما دون هذا من الفعل والقول فكل قول يعاقب ^(٥) عليه ولا يقتل .

قال : « فإن فعل أو قال ما وصفنا ، وشرط أن يحل دمه ، فُعْظِرَ به ، فامتنع من أن يقول : « أسلم أو أعطي الجزية » قُتِلَ ، وأُخِذَ ماله فَيُنْتَقِضُ ، ونص في « الأم » أيضاً أن العهد لا ينتقض بقطع الطريق ^(٦) ، ولا بقتل المسلم ^(٧) ، ولا بالزنى بالمسلة ، ولا بالتجسس ^(٨) بل يُحَدُّ فيها فيه الحد ، ويعاقب عقوبةً متكئة ^(٩) فيها فيه العقوبة ، ولا يقتل إلا

(١) سقطت من مطبوعة الصارم ٨ هذه العبارة (وأيهم قال) .

(٢) في الأصل (أم قتل) .

(٣) في الأصل (كما) .

(٤) في الأصل (ينتقض) .

(٥) في الأصل (يعاقب) ، بإصمام الفاء ، وفي الصارم ٨ (يعاقب) .

(٦) قانون بالأثم ١٠٩/٤ .

(٧) قانون بجني المحتاج إلى معالي ألفاظ المحتاج شرح الشريفي الخطيب على متن المنهاج

للتوحي ١٦/٤ . واضطر الأم ١٠٩/٤

(٨) في الأصل (بالحق) ، صوابها من الأثم ١٠٩/٤ والصارم ٩ .

(٩) كذا بالأصل ، وهو من التثكيل بمعنى التعذيب . والذي في مطبوعة الصارم ٩

(متكئة) . وعلّق عليها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في الحاشية تعليقاً غير سديد حين قال : =

بأنه ^(١) يجب عليه القتل .

قال : ولا يكون النقص للعهد إلا بمنع الجزية أو الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك . ولو قال : « أؤدي الجزية ولا أقر بالحكم » بُذِنَ إليه ^(٢) ولم يقاتل على ذلك مكانه ، وقيل له : قد تقدم لك أمان ، فأمانك ^(٣) كان للجزية وإقرارك بها ، وقد أجلناك ^(٤) في أن تخرج من بلاد الاسلام . ثم إذا خرج فبلغ مأمنه قُتل إن قُدر عليه : « هذا لفظه .

وحكى ابن المنذر والخطابي عن الشافعي نصاً : أن عهده ينتقض بسب النبي ﷺ ويقتل . وأما أصحابه فذكروا - فيما إذا ذكر الله أو رسوله بسوء - وجهين : أحدهما ينتقض عهده بذلك سواء شُرط عليه تركه أو لم يشترط - كما إذا ^(٥) قاتلوا المسلمين أو امتنعوا من التزام الحكم - كطريقة أبي الحسين من أصحابنا ، وهذه طريقة أبي إسحاق الروزي . ومنهم من خص سب رسول الله ﷺ وحده بأنه ^(٦) يوجب القتل . والثاني أن السب كالأفعال التي على المسلمين فيها ضرر من قتل المسلم والزنى بالمسلمة والجس ^(٧) وما ذكر معه ، وذكروا في تلك الأمور وجهين : أحدهما أنه إن لم يُشترط عليهم تركها بأعيانها لم ^(٨) ينتقض

= « في الهندية - مكلمة - ولعلها معرفة عن - مكلمة - أو عما أئبته » . ولست أدري ما عسى أن يريد بمادة الكيل والاكتال في باب العقوبة ! ولا ريب أن ما في مخطوطتنا هو الصواب .

- (١) في الأصل (بأن) ، وقارن بالصارم ٩ .
- (٢) أي أعلم بسب الأمان منه ، كما قال الأوزاعي ، انظر اختلاف الفقهاء للطبري ٥٩ .
- (٣) في الأصل (فأمايل) . وقارن بالصارم ٩ .
- (٤) في الأصل (أجلناك) بالمهجمة .
- (٥) في الصارم ٩ (ببينة ماذا) .
- (٦) في الأصل (بأن) وفي الصارم (أنه) .
- (٧) في الأصل (والجس) وهو بالجيم المججمة كما أئبته وكما في الصارم ٩ بمعنى التجسس
- (٨) ابتداء من هذه اللفظة حتى قوله (بأعيانها) سقطت العبارة من مطبوعة الصارم ١٠ .

العهد بفعلها ، وإن شرط عليهم تركها بأعيانها ففي انتقاض العهد بذلك وجهان .
والثاني لا ينتقض العهد بفعلها مطلقاً . ومنهم من حكى هذه الوجوه أقوالاً ،
وهي أقوال مشار إليها ، فيجوز أن تسمى أقوالاً ووجوهاً . هذه طريقة المراقبين ،
وقد صرحوا بأن المراد شرط تركها لشرط انتقاض العهد بفعلها كما ذكره
أصحاب أحمد .

وأما الخراسانيون فقالوا : المراد بالاشتراك هنا شرط انتقاص العهد بفعلها
لا شرط تركها . قالوا : إن الشرط موجب نفس العقد ، ^(١) وذكروا في تلك
الخصال المضرة ثلاثة أوجه : أحدها ينتقض العهد بفعلها ، والثاني لا ينتقض ،
والثالث إن شرط في العقد انتقاض العهد بفعلها انتقض وإلا فلا . ومنهم من
قال : إن شرط نقض ، وجهاً واحداً ، وإن لم يشرط فوجهان . وحسبوا أن
مراد المراقبين بالاشتراط هذا ، فقالوا - حكاية عنهم - : وإن لم يجز شرط
لم ينتقض العهد ، وإن جرى فوجهان . ويلزم من هذا أن يكون المراقبون
قائلين بأنه [إن] ^(٢) لم يجز شرط الانتقاض بهذه الأشياء ^(٣) لم ينتقض بها ، قولاً
واحداً ، وإن صرح بشرط تركها [انتقض] ^(٤) . وهذا غلط عليهم ، والذي
نصروه في كتب الخلاف : أن سب النبي ﷺ ينقض العهد ووجب
القتل ، كما ذكرناه عن الشافعي نفسه .

(١) الذي في مطبوعة الصارم ١٠ (قالوا : لا من الترك موجب لنفس العقد) .

(٢) زيادة (إن) لا بد منها لتام المعنى ، كما في الصارم ١٠ .

(٣) في الأصل (بهذه الأشياء) .

(٤) سقطت هذه اللفظة من الأصل .

فصل

وأما مالك وأصحابه رحمهم الله تعالى فقالوا : ينتقض العهد بالقتال ، أو منع الجزية ، أو التمرد على الأحكام ، أو إكراه المسلمة على الزنى ، أو التطلع على عورات المسلمين . قالوا : ومن نقض عهده وجب قتله ، ولم يسقط بإسلامه . قالوا : ومن سب منهم أحداً من الأنبياء وجب قتله إلا أن يسلم . وأما قطع الطريق والسرقة ونحوهما فحكمه فيها حكم المسلمين ، يقام عليه فيه الحد كما يقام على المسلمين ، وليس ذلك من باب نقض العهد ^(١) . قالوا : وأما رفع أصواتهم بكتابهم ، وركوب السروج ، وترك الغيار ، وإظهار معتقدهم في عيسى ونحو ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين فانما يوجب التأديب لا القتل . قالوا : وإذا ظهر نقض العهد من بعضهم فإن أنكر عليه الباقون ، وظهر منهم كراهية ذلك اختص النقض به . وإن ظهر رضاهم بذلك كان نقضاً من جميعهم . فعلامه بقائهم على العهد إنكارهم على من نقض عهده ^(٢) .

فصل

وأما أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى فقالوا : لا ينتقض العهد إلا بأن

(١) قارن بشرح الحرشي على المختصر الجليل ١٢٩/٣ .

(٢) ظاهر هذا يقتضي أن يكون أثر النقض سارياً إلى غير مرتكب ما يستوجب النقض .

مع أن الفقهاء يكادون يجمعون على اقتصار حكم النقض على مرتكبه . قال ابن القاسم الرافعي الشافعي في شرحه لوجيز النزالي المسمى (فتح المزيز شرح الوجيز) ١٠٨/١٦ : « إن نفسه وماله وأولاده جميعاً كانت في أمان ، فلما ارتدع الأمان عن نفسه لنقضه العهد والتعاقد بدار الحرب فيبقى في الولد والمال هذا ظاهر المذهب ، وقطع به بعضهم » .

يكون لهم منعة ^(١) فيمتنعون من الامام ، ويمنعون الجزية ، ولا يمكنه إجراء الأحكام عليهم. فأما إذا امتنع الواحد منهم عن أداء الجزية ، أو فعل شيئاً من هذه الأشياء التي فيها ضرر على المسلمين أو غضاظة على الاسلام لم يصرفا قضاءً ^(٢) للعهد . لكن من أصولهم أن مالا قتل فيه عندهم مثل القتل بالنقل ، والتلوط ، وسب النبي ﷺ ورسوله وكتابه ونحو ذلك إذا تكرر ، فلي الامام أن يقتل فاعله تعريراً . وله أن يزيد على الحد المقدر فيه إذا رأى [المصلحة] في ذلك ^(٣) ؛ ويحملون ^(٤) ما جاء عن النبي ﷺ من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك ، ويسمونه القتل سياسةً ، وكان حاصله أن للامام أن يعزّر بالقتل في الجرائم التي تغلّطت ^(٥) بالنكرار ، وشرع القتل في جنسها . ولهذا أفتى أكثر أصحابهم بقتل من أكثر من سب النبي ﷺ من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذه . وقالوا : يقتل سياسةً ؛ وهذا متوجه على أصولهم .

قال القاضي في « التعليق » : والدلالة على أن قرض العهد يحصل بهذه الأشياء — وإن لم يشترطه في عقد الذمة — أن الامام يقتضي الكف عن الاضرار ، وفي هذه الأشياء إضرار ، فيجب أن ينتقض العهد بفعلها كما لو شرط

(١) قارن بالصارم ١٠ : « وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : لا ينتقض العهد بالب . ولا يقتل الذمي بذلك . لكن يمزّر » .

(٢) في الأصل (لم يصرفا قضاء)

(٣) قارن ببدائع الكاساني ٦٣/٧ .

(٤) في الأصل (وتحملون) .

(٥) في الأصل (سلب) بإهمال جميع الاحرف ، وقارن بالصارم ١١ .

ذلك في عقد الأمان . قال : ولأن عقد الذمة عقد أمان ، فانتقض بالمخالفة من غير شرط كالمدة .

[الدليل الثاني] ^(١) قلت : واحتج غيره من الأصحاب بوجوه أخر سوى ما ذكره ، منها قوله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » ، فلا يجوز الامساك عن قتالهم [إلا] إذا كانوا صاغرين حل إعطاء الجزية . والمراد بإعطاء الجزية من حين بذلها ^(٢) أو التزامها إلى حين تسليمها وإقباضها ، فانهم إذا بذلوا الجزية شرعوا في الاعطاء ووجب الكف عنهم إلى أن قبضها منهم ^(٣) ؛ فحتى لم يلتزموها أو التزموها وامتنعوا من تسليمها لم يكونوا معطين لها : فليس المراد [أن] يكونوا صاغرين حل تناول الجزية منهم فقط ، ويفارقهم ^(٤) الصغار فيما عدا هذا الوقت : هذا باطل قطعاً . وإذا علم هذا فمن جاهرنا بسب الله ورسوله ، وإكراه حريمنا على الزنى ، وتحرير جوامعنا ودورنا ، ورفع الصليب فوق رؤوسنا ، فليس معه من الصغار شيء ، فيجب قتاله — بنص الآية — حتى يصير صاغراً .

(١) يبدو أن كل ما سبق هو الدليل الأول على قتل الساب ، هنا يبدأ الدليل الثاني ولو لم يصرح بذلك ابن القيم ، لأنه سيذكر الدليل الثالث بعد قليل في أول الفصل التالي .
(٢) في الأصل بذلها بالاداء المهمة

(٣) في الصارم ١١ « إلى أن يقبضوها ، فيتم الاعطاء » . وفي الأصل (فتضيها) .

(٤) في الأصل وتفارقهم .

فان قيل : فالأمر به القتال إلى هذه الغاية ^(١) ، فمن أين لكم القتل المقدور عليه ؟ فالجواب من وجوه : أحدها أن كل من أمرنا بقتاله من الكفار فإنه يقتل إذا قدرنا عليه . الثاني : أنا إذا كنا مأمورين أن نقاتلهم إلى هذه الغاية لم يجوز أن نعقد لهم عهد النعمة بدونها ولو عقد لهم عقداً فاسداً . الثالث : أن الأصل لإباحة دماءهم ، يمسك عصمتها الحبلان : حبل من الله بالأمر بالكف عنهم ، وحبل من الناس بالعهد والعقد ، ولم يوجد واحد من الحبلين . أما حبل الله سبحانه فإنه إنما اقتضى الأمر ^(٢) بالكف عنهم إذا كانوا صاغرين ، فحق لم يوجد وصف الصغار المقتضي للكف منهم وعنهم فالقتل المقدور عليه منهم والقتال للطائفة المنتمة واجب ، وأما حبل الناس فلم يباحدهم الامام والمسلمون إلا على الكف عما فيه إدخال ضرر على المسلمين وغضاضة في الاسلام ، فإذا لم يوجد فلا عهد لهم من الامام ولا من الله ، وهذا ظاهر لا خفاء به .

فصل

الدليل الثالث ^(٣) : قوله تعالى : كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ، إلى قوله : وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكَفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّكُمْ يُنْتَهُونَ ، فنفى الله أن يكون لمشرك عهد من كان النبي ﷺ عاهداً لهم إلا قوماً ذكروا

(١) في الأصل ، فالأمر به القتال إلى هذه الغاية .

(٢) في الأصل (الا) .

(٣) الصارم الملول ١٣ (الموضع الثاني) .

فجعل لهم عهداً ما داموا مستقيمين لنا ، فلم أنت العهد لا يبقى للمشرك إلا ما دام مستقيماً ، ومعلوم أن مجاهرتنا بتلك الأمور العظام تقدح في الاستقامة كما تقدح مجاهرتنا بالاستقامة فيها ، بل مجاهرتنا بسب ربنا ونبينا وكتابه ، وإحراق مساجدنا ودورنا أشد علينا من مجاهرتنا بالمحاربة إن كنا مؤمنين : فإنه يجب علينا أن نبذل دماءنا وأموالنا حتى تكون كلمة الله هي العليا ، ولا يُجْهَرُ بين أظهرنا بشيء من أذى الله ورسوله . فإذا لم يكونوا مستقيمين لنا مع القدس في الأمور فكيف يستقيمون لنا مع القدس في أعظمها؟

بوضح ذلك قوله : كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ، أي كيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يرقبوا الرحم التي ينسبكم وبينهم ولا العهد ، فلم أن من كانت حالته أنه إذا ظهر لم يرقب ما بيننا وبينه من العهد لم يكن له عهد ، ومن جاهرنا بالظن في ديننا وسب ربنا ونبينا كان ذلك من أعظم الأدلة على أنه لو ظهر علينا لم يرقب العهد الذي بيننا وبينه، فإنه إذا كان هذا فعله مع وجود العهد والذلة، فكيف يكون مع القدرة والدولة؟ وهذا بخلاف من لم يظهر لنا شيئاً من ذلك ، فإنه يجوز أن يخي لنا بالعهد لو ظهر .

فان قيل : فالآية إنما هي في أهل الهدنة المقيمين في دارهم ، قيل : الجواب من وجهين : أحدهما أن لفظها أعم ، الثاني أنها إذا كان معناها في أهل الذمة المقيمين بدارهم فثبوتها في أهل الذمة المقيمين بدارنا أولى وأحرى (١) .

فصل

الدليل الرابع ^(١) قوله تعالى : وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكَفْرِ ، ^(٢) فأمر سبحانه بقتال من نكث يمينه ، أي عهده ^(٣) الذي عاهدنا عليه من الكف عن أذانا والطعن في ديننا ، وجعل حلة قتاله ذلك ، وعطف الطعن في الدين على نكث العهد ، وخصه بالذكر بياناً أنه من أقوى الأسباب الموجبة للقتال . ولهذا تفاظ على صاحبه العقوبة ، وهذه كانت سنة رسول الله ﷺ ، فانه كان يهدر دماء من آذى الله ورسوله ، وطعن في الدين ، ويمسك عن غيره .

فان قيل : فالآية تدل على أن من نقض عهده ، وطعن في الدين ، فانه يقاتل ، فن أين لكم أن من طعن في الدين ولم ينقض العهد لم يقاتل ؟ ومعلوم أن الحكم المعلق بوصفين لا يثبت إلا بوجود أحدهما ، فالجواب من وجوه : أحدها أن هذا من باب تعليق الحكم بالوصفين المتلازمين الذين ^(٤) لا ينفك أحدهما عن الآخر ، فحق تحقق أحدهما تحقق الآخر ، وهذا كقوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى » وكقوله : « وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ » ، وقوله « وَمَنْ »

(١) في الصارم ١٤ (الموضع الثالث) .

(٢) في الصارم ١٤ : (وهذه الآية تدل من وجوه : أحدها أن مجرد نكث الأيمان مقتضى المعاقلة ، وإنما ذكر الطعن في الدين وأفرده لانه من أقوى الأسباب الموجبة للقتال) .

(٣) في الأصل (عهد) .

(٤) في الأصل (الذين) .

يُنْعِصُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيَتَعَدُّ حُدُودَهُ يُدْخِلُ فِيهِ نَارًا خَالِدًا فِيهَا». ونظائره كثيرة جداً ، فلا يتصور بقاءه على العهد مع الطعن في ديننا ، بل إمكان بقاءه على العهد ديناً أقرب من بقاءه على العهد مع المجاهرة بالطعن في الدين ، بل إن أمكن بقاءه على العهد مع المجاهرة بالطعن في الدين وسبه الله ورسوله أمكن بقاءه عليه مع المحاربة باليد ، ومنع إعطاء الجزية. وهذا واضح ^(١) لا خفاء به .

الجواب الثاني : أنه لا بد أن يكون لكل صفة من هاتين الصفتين ما يبين في الحكم ، وإلا فالوصف العديم التأثير لا يتعلق به الحكم ، فلا يصح أن يقال : من أكل رزني حُدد ، ثم قد تكون كل صفة مستقلة بالتأثير لو انفردت ، كما يقال : يقتل هذا لأنه زان مرتد ، وقد يكون مجموع الجزاء مرتباً على المجموع ، ولكل وصف تأثير في البعض ، كما قال تعالى : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ » . وقد تكون تلك الصفات متلازمة ، كل منها لو فرض نجرده لكان مؤثراً على سبيل الاستقلال ، فيذكر إيضاحاً وبياناً للعوجب ^(٢) . وقد يكون بعضها مستلزماً للبعض من غير عكس ، كما قال تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ » ، وهذه الآية - من أي الأقسام فرضت - كانت دليلاً ، لأن أقصى ما يقال : أن نقض العهد هو المبيح للقتال ، والطعن في الدين مؤكد ^(٣) له موجب له ، فنقول : إذا كان الطعن يغلظ قتال من ليس

(١) في الاصل (اوضح) .

(٢) في الاصل (ويبا بالوجوب) . وقارن بالصارم .

(٣) في الاصل (مؤكداً) .

بيننا وبينه عهد ويوجبه ، فَلَا نُجِبُ قَتْلَ مَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ذِمَّةٌ — وهو ملزم للصغار — أو لى ، فإن المعاهد له أن يظهر في داره ما شاء من أمر دينه ^(١) ، والذي ليس له أن يظهر في دار الاسلام شيئاً من دينه الباطل .

الجواب الثالث : أن مجرد نكث الأيمان مقتضى للمقاتلة ولو تجرد عن الطعن في الدين ، وضرره أشد من ضرر الطعن في الدين علينا ، فإذا كان أيسر الأمرين مقتضياً للمقاتلة فكيف بأشدهما ؟

الجواب الرابع ^(٢) : أن الذي إذا سب الله والرسول ، أو عاب الاسلام علانية ، قد نكث بيمينه ، وطعن في ديننا ، ولا خلاف بين المسلمين أنه يعاقب على ذلك بما يردعه وينكل به ، فلم أنه لم يعاهدنا عليه : إذ لو كان معاهداً عليه لم تجز عقوبته عليه ، كما لا يعاقب على شرب الخمر وأكل الخنزير ونحو ذلك . وإذا كنا عاهدناه على ألا يطعن في ديننا ، ثم طعن ، فقد نكث بيمينه من بعد عهده ، فيجب قتله بنص الآية .

قال شيخنا : « وهذه دلالة ظاهرة جداً ^(٣) ، لأن المنازع سلم لنا أنه ممنوع ^(٤) من ذلك بالعهد الذي بيننا وبينه ، لكنه يقول : « ليس كل ما منع منه ينقض عهده كإظهار الخمر والخنزير » . ولكن الفرق بين من وجد منه فعل ما منع [منه] العهد مما لا يضر بنا ضرراً يئساً ^(٥) كترك الخيار مثلاً وشرب الخمر وإظهار

(١) زاد في الصارم ١٥ (الذي لا يؤذينا) .

(٢) هو الصارم ١٦ (في الوجه الثاني) .

(٣) الذي في الصارم ١٦ (وهذه دلالة قوية حسنة)

(٤) في الأصل (أن المنازع سلم أن لنا به ممنوع) صوابه - كما أبتناه - من الصارم

(٥) في الأصل (يئسنا) .

الجنون = (المجنون) لاجزية على

المجنون ٤٢ - اذا افاق المجنون لم يمتنع ال
تجديد عقده ٤٥ - من كان يمن ويفيقه
ثلاثة احوال ٤٧ - المجنون لا يتبع جده
ولا جدته في الاسلام ٥٠٧ .

الجهاد - لم يمتنع عليه السلام قبل

فرض الجهاد ولا بعده وثنياً من اعتناق
دين اهل الكتاب ٧٠

- ح -

الحد - إقامة الحد على القمي لا

لنقض بالاسلام ٧٩٢ .

الحرام - لاحرام مع ضرورة

٤٨ - إن الله إذا حرم شيئاً حرم عنه
٦٣

الحربي

إن جاء الحربي منتقلاً إلينا لم نأخذ
منه شيئاً الا من تجارة معه ١٦٨ - لا يؤخذ
من الحربي شيء الا أن يبلغ مئتي درهم
١٦٩ - على الحربي العشر كلما مر به
١٧٤ - الحربي اذا تزوج حربية في عدتها
من طلاق او وفاة بغير شهود ثم اسلمها
على نكاحها ٤٠٩ - الحاربون قطاع الطريق
العالون بأن ماغلوهم محرم يضمنون ٤٧٠ .

الحرق = (الاحراق) - حرق

عمر حانوناً ببيع فيها الحجر ٢٨٣ .

حرم مكة - يمتنع الدميون من

دخوله بالكعبة ١٨٥ - لهم دخول الحرم كله

ولكن لا يستوطنون به عند ابي حنيفة ١٨٨

الحضانة - عقد القمة يقتضي ان

يتول الدميون حضانة اولادهم ويتامام

٥٩٣ - منع الكافر من حضانة القبط ٧٣٠

حق الله - حقوق الله واجبة على الفادرين

دون الحاجزين ٤٨ .

حقن الدم - كل ما يؤخذ من أهل

الكتاب لحقن دماهم فهو جزية ٨٠ .

الحلق - لم يحلف عنه عليه السلام ان حلق

رأسه إلا في حج او عمرة ٤٨٩ .

الحلثام - حكم دخول المرأة الكافرة الحلثام

الذي فيه المسحات ٧٥٩ .

الحمل = (الحامل) - لا توطأ الحامل

حتى تضع ١٦ - إذا حلت القمية من مسلم

فانت وفي بطنها حل منه ذلكت بين مقابر

اليهود والنصارى ٢٠٦ - وفي رواية عن

عمر تدفن مع المسلمين من أجل ولدها ٢٠٨

الحيض = (الحائض) - لا توطأ الحائض

حتى تستبرأ بمحضة ١٦ - للسلم إيجاب زوجته

القمية على النسل من الحيض ٤٣٦ .

- ح -

اغاثام - النهي عن هتس الغاثام بالعرية

من باب سد الذريعة ٢١٠ ، ٨٦٧ .

الخراج

تأخير استيلاء الخراج من الفلاحين

إلى وقت غلاتهم وفقاً لهم ٣٦ - لاخراج
 على من أسلم من أهل الأرض ٣٩ - لا يؤخذ
 في الخراج أجور الفرائين ، ولا إذابة
 الفضة ، ولا هدية التبروز والمهرجان ،
 ولا ثمن النصف ، ولا أجور البيوت ،
 ولا أجور البغايا ٣٩ - التي لم يضع خراجاً
 قط ، وأرض الحجاز لا خراج فيها بحال
 ٥٤ - إذا بذل الذميون ما عليهم من
 الخراج مما لا يستبدون تحريمه كالخمر
 والخنزير جاز قبوله منهم ٦١ - ما بين
 الخراج والحزبة من اتفاق واقتراق ١٠٠ -
 ثبت الخراج بالاجتهاد لا بالنس ١٠٠ -
 بقدر الخراج بقدر كثرة الأرض وقتها
 ١٠١ - أصل الخراج وابتهاء وضعه
 ١٠١ - أنواع الخراج الستة وتفصيلها
 ١٠١ - الخراج يقطع عن أرض الصلح
 بالاسلام ١٠٦ - متى الخراج في كلام
 العرب إنما هو الكراء والثقة ١١٠ - قضى
 عليه السلام ان الخراج بالفضان ١١٠ -
 إشارة النبي إلى الخراج في حديثه ١١٣ -
 قدر الخراج المضروب معتبر بما تحتله الأرض
 ١١٣ - الخراج يوضع على الأرض وعلى
 الزرع ١١٦ - ليس للامام ان يضع على
 الأرض الموات خراجاً يكون على مصايدھا
 ومراعيا ١١٧ - خراج الأرض ان
 أهكن زرعها واجب ١١٨ - لا يجوز ان
 ينتقل أرض الخراج إلى العشر ١١٩ - قول
 احمد : « الخراج على الأرض مثل الجزية

على الرقبة » ١٢٠ - إذا بني في أرض
 الخراج دوراً وحوايت كان خراجها متحقاً
 عليه ١٢٠ - لا خراج على المساكن عند
 احمد والثاني ١٢١ - إذا أجبر أرض
 الخراج أو أعارها فخراجها على المؤجر
 والمجير ١٢١ - إذا ادعى رب الأرض
 دفع الخراج لم يقبل قوله ١٢٣ - من أعمر
 بالخراج أنظر به إلى يساره ولم يقطع
 بالاعمار ١٢٣ - إذا امتلأ بالخراج مع
 يساره حبس حتى يؤديه ١٢٣ - ما لا يناله
 الماء من الأرض هل عليه خراج ١٢٥ -
 حكم من مظلم فيه من الشر ١٢٦ - للامام
 ترك الخراج وإسقاطه وتخفيفه ١٢٦ -
 لا خراج على مزارع مكة وإن قمت عنوة
 ١٢٦ - الإسلام لا يسقط الخراج المضروب
 على الأرض ١٣٧ - ترخيص بعض الائمة في
 الدخول إلى أرض الخراج ١٣٨ .
الخص - خرس الثار في الزكاة يترك
 منه لأهل النخل الثلث أو الربع ١١٦ .
الخصاء - لا خصاء في الإسلام ٦٧٢ .

الخمر

لا يستد الذمي تحريم الخمر فيجوز
 قبولها منه لأدائه ما عليه من الجزية ٦١ -
 إذا مرّ القمي بالخمر على العاشر فانه لا يطيب
 له أن يمتزها ولا يأخذ من الشر منها ٦٢ -
 الخمر لا يمتزها مسلم ولا يشتريها ولا يبيعها
 ٦٣ - كان أبو حنيفة يقول : إذا مر القمي

دار الحرب - ما دام الطفل في دار الحرب فتحن تحكم له بحكم الاسلام ، لأن دار الحرب دار واحدة وإن تمددت بلادها ٥١٧ - إذا لحق الدمى بدار الحرب متوطناً لم ينتقض عهده في أحد قولين لمذهب أحمد ٨٠٤ .

دخول الحجاز - يمنع الدميون من دخول الحجاز والاقامة فيه ١٧٦ .
الدم - كل ما يؤخذ من أهل الكتاب لحفن دماهم فهو جزية ٨٠ .

الدية

إذا بذل الدميون ما عليهم من الدية مما لا يمتدنون تحريمه كالحنجر والحزير جاز قبوله منهم ٦١ - المرتد إذا أسلم لا يضمن دية ولا كفارة ٤٦٩ - تسقط الدية ممن قتل شخصاً يظنه كافراً وكان مأموراً بقتله ٤٧١ - القتل إذا كان خطأ كمن رمى عرضاً فأصاب مسلماً فإنه لادية فيه وإن علم أنه مسلم ٤٧١ .

الدين - الولد يتبع خير أبويه ديناً ٣٩٦ - لا يجبر على التفرقة مع اختلاف الدين ٤١١ - اختلاف الدين يمنع الميراث ٤١٧ .

- ذ -

الذبيحة

حل ذبائح أهل الكتاب ١٠ - ترتب

على الذبح بالحجر والحنازير عشر الحنجر ولم يحشر الحنازير ٦٤ - يؤخذ ثمن الحنجر إن تولى الدمى بها ١٦٤ - يكبره حل الحنجر لدمى وأكل كراثها ٢٧٨ - ليس للحنجر قيمة في شريعة الاسلام ٤٠٠ - البلاد التي ممرها المسلمون إذا أفر الامام أهل الذمة فيها على أن يظهروا خيراً لم يحز ٦٧٢ - بيع الحنجر علناً من الشكر العظيم ٧٢٧ .
الحنفس - قسمة الحنفس موكولة إلى اجتihad الامام ، كما يقول مالك ومن وافقه ١٨ .

الحنزير - لا يعتد الدمى تحريمه فيجوز قبوله منه لأداء ما عليه من الجزية ٦١ - لا تقتل حنازير أهل الذمة فإن لهم عهداً بذلك ، وإنما يكون لهم بها ٦١ .
خبير - أهل خبير وغيرهم من اليهود في الذمة والجزية سواء ٥١ .

- د -

الدار - اختلاف الدارين لا يوقع الفرقة ، وإنما التأثير لاختلاف الدين ٣٦٣ - إذا ملك الذميون داراً عالية من مسلم لم يجب تقضها ٧٠٦ .

دار الاسلام - دار الهجرة في زمن الرسول هي دار الاسلام ٥ - دار الاسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الاسلام ٣٦٦ .

حلبا على أديانهم لا على أحسابهم ٦٥ -
قولان للصمابة في حل ذبائح بني ثعلب ٨٧ -
لا بأس بذيعة أهل الكتاب غير النسيكة
٢٤٥ - كراهية ما ذبح لكتائبهم ٢٥٠ -
اختلاف الفقهاء في أذبحه القميون وم يستدون
تحريمه ٣٥٦ .

الذمة - لفظ الذمة من جنس لفظ
المهد والمقدمه ٤٧ = وانظر المقدم والمهد .

الذمي

معاملة الذميين بالحسن ، فليس المراد بالصغار
لعذبيهم ٢٤ - صالح النبي الذميين من أهل
نجران على أن لا يهدم لهم بيعة ولا يخرج لهم
قس ٣٠ - لا يعل تكليف الذميين ما لا يقدر
عليه ، ولا لعذبيهم على أديانها ، ولا حبسهم
وضربهم ٣٤ - الذمي البند إذا عتق لاجزية
عليه في إحدى الروايتين ٥٧ - إذا أسلم
الذمي سقطت عنه الجزية سواء أسلم في أثناء
الحول أو بعده ٥٧ - حل ذبائح الذميين
وحل مناكلتهم وأخذ الجزية منهم مرتب
على أديانهم لا على أحسابهم ٦٥ - القميون
أحق بأرض الصلح ما أقاموا على صلحهم ،
لأن الأرض لا تنتزع من مستأجرها ١٠٦ -
يختلف عن الذميين فيما حلوه إلى مكة والمدينة
من الزيت والخطنة خاصة ١٥٩ .

- و -

الواهب (الرهبان)

إذا خالط الرهبان الناس في مساكنهم

ومساكنهم فليس عليهم الجزية ٢٩ - لا جزية على
المتعطلين منهم في الصوامع ٥٠ - وصية
الصديق بعدم التعرض للرهبان ٥٠ - إن
ترهب بعد ضرب الجزية عليه سقطت عنه
الجزية في أحد الاحتمالين ٥٠ .
الرجم - رجم عليه السلام يهوديين زينا
٣٠٩

الردة

(الارتداد ، المرتد)

مال المرتد لورثته من المالحين ٦٣ - إذا
أسلم المرتد يفي مافاتاته من الصلاة على أحد
القولين ٦٣ - المرتد إذا أسلم لا يضمن
دية ولا كفارة ٦٩ .

طروء الرق على الزوجين ليس
سبباً كافياً لتفترقة بينهما ٣١٩ = وانظر
(البند) .

الركوب - (المركب) يمنع الذميون
من ركوب الخيل لأنها عز ٧٤٠ - يمنعون
الركوب على سرج ٧٤٣ - يمنع نساؤهم
أن يركبن الرحائل ٧٤٤ - يركب أهل
الذمة البراذع وتكون أرجلهم جميعاً إلى
جانب واحد ٧٥٧ .

الرهن - جواز رهن الذميين السلاح
وغيره ٢٦٩ .

-- ز --

الزكاة - الفرق بين الزكاة والنفقة ان
الزكاة حق الله ٤١٩ .

الزنى - الزانية خبيثة بنص القرآن
٤٢٠ - بطلان تروج الزواني ٤٢٠ .

الزواج

(التزويج ، الزوجان)

إذا أسلم الزوجان معاً أقاما على
نكاحها ما لم يكن بينهما نسب ولا رضاع
٣١٧ - إذا أسلم أحد الزوجين كان الزوج
املكَ بيضاء في دار هجرتها ٣٢١ - لو
زوج الكافر ابنه الصغير أكثر من أربع
نسوة ثم أسلم الزوج والزوجات لم يكن له
الإختيار قبل بلوغه ٣٧٣ - نص أحد على
أنه لا يصح زواج المسلم ذمياً بشهادة ذميين
٤١٥ - لا بأس أن يتزوج الرجل اليوم
مع كثرة النساء من أهل الكتاب ٤٣٣ -
الزوجة إذا أسلمت قبل الفسحة الميراث ترث
في ظاهر كلام أحمد ٤٦١ = (واضطر
النكاح) .

- من -

الب = (سب الله والرسول) قول
أي حنيفة وأصحابه : لا يتقضى المهر بالب،
ولكن هذا الب إذا تكرر فعلى الإمام
أن يقتل فاعله تعزيراً ٨١٠ - سبه عليه السلام
اعظم اذى له من مجرد اخراجه من بلده
٨٢٢ - الاخله على وجوب قتل السباب
وانقضاء عهده ٨٣٠ - من حل قله بسبب
الب لم يعم دمه بأمان ولا عهد ٨٤٩
السبي = (السبايا) - سبايا عبدة
الأوثان يجوز وطؤهن بعد الاستبراء ١٦ -
لوسي الزوجان معاً فما على نكاحها ٣٦٩ -
إذا سبي الضل مفرداً عنها وويه حكم بإسلامه

٩٥٠ - سي أهل الحرب ملون إذا كانوا
صغاراً وإن كانوا مع الأيوين ٧٢٥ -
مذاهب الأئمة في بيع الذميين سي المسلمين ٧٣
السرقه - السارق إذا اتلف المال
الذي سرقه قبل يغرم مع القطع ٤٧٠ .

السفر - نيه عليه السلام عن السفر
بالقرآن الى ارض العدو ٧٧٥ .

الشكر - الزوج منع زوجته

الذمية من السكر لأنه يتأذى به ٤٣٩ .
السلاح - يتمتع الذميون من اتخاذ
انواع السلاح مما يبقى بأسه ٧٦١ .

السلام = (التسليم) - لا يجزئ

أعداء الله بتحية السلام ١٩٧ - قواعد
الشريعة تقتضي ان يقول الذمي إذا سلم
(وعليك السلام) ندباً الى الفضل ١٩٩ .
سمى (تسمية) - التسمية ليست
شرطاً في دية الكتاني مثلما انها ليست شرطاً
في دية المسلم ٢٤٩ .

- ش -

الشحيم - اختلاف الفقهاء في الشحوم

المهرمة على أهل الكتاب ٢٠٧ .
الشراء - شراء رقيق الذميين
مكروه ١٣١ - شراء ارض الذميين
مكروه ١٣٥ - لا يمكن الذمي من شراء
أرض الشر ١٤٤ - إذا اشترى الذمي
أرض الشر تحولت خراجيه ١٤٧ .
الشرط - لا يدل الشرط على وقوع
المشروط ، بل ولا على مكانه ١٢ - الجبل

بوجود الشرط كالم باثباته على امتناع
ثبوت الحكم قبل تحققه ٧٣ - الملقون على
شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم
حلالاً ٣٨٤ - الملق بالشرط عدم عند
عدمه ٤٨٩ - مقارنة الشرط لا تؤثر ولا
تقيد ٥٩٥ - الشروط إذا كانت حقاً لله
لا لمصادف انفسخ العقد بفواته من غير
نسخ ٧٩٤ .

شروط عمو - من خرج القميون
من شيء منها فلا عهد لهم ولا ذمة ٢٥ .
الشركة (= الشراكة) كان من
له شريك في ربة أو حائط فلا يحل له ان
يبيع حق يؤذن شريكه ٢٩٦ - لا بأس في
مشاركة الذمي ٧٧٦

الشفعة - لا شفعة لدمي ٢٩١ .
الشهادة - من احد على ان زواج
المسلم ذمية بشهادة ذميين لا يصح ٤١٥ -
تقبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض في
جراحاتهم اذا كانوا منفردين ٥٠٠ .
الشهر الحرام - الأشهر الحرمي
أشهر التيسير ٤٨١ - لا يعد أحد عن
البيد الحرام في الشهر الحرام ٤٨٦ .

شيع (تشييعاً) - لا بأس بتشيع
المسلم جنازة المترك ٢٠٢ .

- ص -

الصائبة - عدم الاحاطة بمذهبهم
ودينهم ٩٢ - الصائبة المستحدث سوى دينه
ديناً ٩٣ - الصائبة أحسن حالاً من الجوس ٩٨ .
الصبي - لا يقتل الصبيان في الحروب
١٧ - لاجزية على الصبي ٤٢ - أقوال

الصبي لا تهدر بالكلية ٤٩٩ - قبول شهادة
الصبيان بعضهم على بعض في جراحاتهم إذا
كانوا منفردين ٥٠٠ - الصبي إذا كان له
عشر متين وعقل الاسلام فهو مسلم ٥٠٣ -
إذا سى الكفار الصبي ولم يكن معه أبواه لم
يصر مسلماً ٥٨٨ = (وانظر أيضاً الطفل
والولد) .

الصَّدَاق = بَأْي في (المهر) .

الصدقة - لا صدقة على المتركين في

أرضهم ولا في مواشيم ١٤١ .
الصغار - اختلاف الناس في تفسيره
وقت أداء الجزية ٢٣ - كثير من أقوال
الناس في تفسيره مما لا دليل عليه ٢٣ - وإنما
الصغار التزامهم لجريان أحكام الله عليهم ٢٤ -
إذا كانت حالة الذمي متافية للصغار فلا عصبة
لده ولا ماله ٢٤ .

الصلاة - كرامة الصلاة في البيع
والكتال ٧١٢ - الصلاة بالنعال مخالفة
لأهل الكتاب ٧٤٨ .

الصلح - لفظ الصلح يتناول صلح
المسلمين بعضهم مع بعض وصلحهم مع الكفار
٤٧٥ .

الصليب - يتبع القميون من إظهار
الصليب في أسواق المسلمين ٧١٩ .

- ص -

الضمان - لا يصح ضمان المسلم لجزية
لأن الجزية صفار ٨٨ - من حفر بئراً
ومات ثم وقع فيها إنسان فإن الضمان يتعلق
بتركته كما لو وجد الوقوع في حال حياته
٤٥٦ - المرتد إذا أسلم لا يضمن دية ولا
كفارة ٤٦٩ - البغاة المتأولون من أهل

الذمة لا يضمنون ما ألتفه بعضهم على بعض في القتال ٤٦٩ - المحاربون قطاع الطريق المألون بأن ما غلوه محرم يضمنون ٤٧٠ - الاختلاف في ضمان المحاربين ما ألتفوه بالإضافة إلى العقوبات البدية ٤٧٠ .

الضيافة - ضيافة التميمين للسليين يجب فيها يوم وليلة ٧٨٢ - الضيافة في حق الكفار والمسلمين واجبة ، وإنما الاختلاف في قدر الوجوب والاستحباب ٧٨٣ - ضيافة التميمين للسليين قدر زائد على الجزية ولا تلزمهم إلا بالشرط ٧٨٦ - تقيط الضيافة عند الشافعي على عدد أهل الذمة وعلى حسب جزيتهم ٧٨٧ .

- ط -

الطويف - اختلاف الفقهاء في حله

وحرمته ٢٦٧

الطفل -

تدبر تبعية الطفل للأبوين بموت أو انقطاع نسب ٤٩١ - الاختلاف في حال الطفل بموت الأبوين أو أحدهما يفضل على دينه أم يصير مسلماً ٤٩٢ - يصير الطفل مسلماً تبعاً للإسلام أبيه ٤٩٣ - تبعية الطفل لأمه في الإسلام إن لم تكن أقوى من تبعية الأب فهي مساوية ٥٠٨ - منع الجمهور تبعية الطفل لجده وحمته ٥٠٨ - الطفل تبع لأبيه في الأمور الدينية ٥٦٧ - الموقف في أمر الأطفال لا يحكم لهم بحنة ولا نكاح ٦١٩ .

الطلاق

إذا اعتقد الذمي نفوذ الطلاق نفذ ٣٠٩ - المجوسية ليست من أهل الطلاق بخلاف الذمية ٣١٩ - إذا طلق ما زاد على الأربع ثبت النكاح في غير المطلقة ٣٦٠ - تطليق إحدا من لا يكون اختياراً لها ٣٦١ - يصح تطليق الطلاق بالشروط ٣٨٤ .

- ظ -

الظهار - أبطل الله ما كان عليه أهل

الجاهلية في الظهار وشرع فيه الكفارة ٣١٠ .

- ع -

عباد الأوثان - مرايا رسول الله

أكثر ما كانت تقاثلهم ٦ - لا يصح إلحاقهم بأهل الكتاب ١٠ - كان الرسول يسترق سبائهم ويؤز لساداتهن وطأهن بعد انقضاء عدتهن ١٦

العبد - لاجزية عليه ، لمسلم كان إن

لذمي ٥٥ - إن عتق العبد فلا جزية عليه في إحدى الروايتين ٥٧ - إذا كان أبوا الطفل عبدان كافرين وهما ملك مسلم فهو تبع لسيده أبويه في الإسلام ٥٢١ .

العتق - يصح تطليق العتق بالشرط

٣٨٤

المدة - بعد انقضائها يجوز رده

سبأيا عباد الاوثان ١٦ .

العزاء = (التعزية) - الفاظ المسلم

في تعزية الذمي ٢٠٥ .

العشر

كل ما أخذ من عشر ذمي فسلكه
مسلك الفداء ٨٠ - يؤخذ العشر فقط من
الأرض التي اسلم عليها طوعاً ١٠٢ - العشر
زكاة فلا يؤخذ من الكافر لئلا يجتمع عليه
العشر والحراج ١٠٣ - العشر يؤخذ من
نجار الحرب اذا قدموا على المسلمين ١٠٨ -
لا يجوز ان ينقل أرض العشر الى الحراج
ويصل عشرها ١١٩ - لا يترك الذمي
يشترى أرض العشر ١٢٤ - ليس على
المسلمين عنور ١٥٣ - لا يؤخذ العشر إلا
مرة واحدة في السنة ١٦١ .

العصبة - العصمة مائة اذا أسلت

زوجة الذمي ، فتجب لها النفقة ٣٢١ -
اختلاف الدارين عند الحنفية يؤثر في قطع
العصبة ٣٧١ .

العقد

هر الكفار على ما يعتقدون صحته
من العقود ٣١٦ - عقود الكفار التي
وقعت منهم في الشرك ٣٢٥ - لا يتزوج
المسلم أختين في عقد واحد ٣٢٨ - العقد
الذي وقع في حال الكفر لا يحكم به بصحة

ولا فساد ٣٥٣ - الأم تحرم بمجرد العقد
على البت ٣٥٩ - التسوية بين العقد المطلق
والعقد المقيد على رأي بعض العلماء ٣٨٦ -
قولان في عقد ولي الأمر للهدنة عقداً مطاعاً
لا يقدره مدة ٤٧٦ - للعقد ان يعقد
العقد لازماً من الطرفين ، وله ان يعقده
جائزاً يمكن فسخه اذا لم يمنع من ذلك مانع
شرعي ٤٧٨ - العقد الجائز كالشركة
والوكالة لا يثبت حكم فسخه في حق الآخر
حتى يعلم بالفسخ ٤٨٢ - عقد الدمة يقضي
ان يتولى بعض الذميين بعضاً ٥٩٣ -
الاختلاف في عقد الإمام الدمة لأهل
الكتاب مع إبقاء المأبد بأيديهم ٦٨٢ -
عقد الدمة عقد أمان فتنتقض بالخالفه من غير
شرط كالهدنة ٨١١ = (واضطر العهد
والدمة

العمل = (الإستعمال في الوظائف

العامه) كرامة استعمال الكفار ٢١١ .

الهدية

أهل الهد ثلاثة أراف أهل الدمة ،
وأهل هدنة ، وأهل أمان ٤٧٥ - ليس
للإمام أن يبتذ إلى كل ذي عهد عهده وإن
كان مؤقتاً ٤٨٢ - الهد الموقت لازم
٤٨٢ - بئذ القرآن إلى المشركين عهودهم
واستثنى من كان له مدة ووفاء . فن كان
فيه هذان الشرطان لم يبتذ إليه ٤٨٦ -
من انتقض عهدهم جاز أخذ كنائس الصلح

٧٢٤ - من اهدى لهم يوم عيدم بطيخة
بفصد تعظيم العيد فقد كثر ٧٢٥ .

ع -

الغلول - تحريمه على الجيش ه .

الغنيمة - خص الله نبيه من الغنائم

والانفال بما لم يحمله لغيره ١٢٧ - لا تغل
غنائم مكة ١٢٨ .

لم يلزم الذميون بالتيار في عهد النبي

٢٣٦ - التيار يختلف باختلاف البيئات

والظروف ، والمقصود حصول التمييز

٧٦٤ = (واغلر اللباس والركوب
والحمة

ف -

الفوقة - الفرة بين الزوجين لا

تسجل بمجرد الاسلام ٣٢٢ - لا يحكم

بالفرقة قبل حصول المرأة في داراً ٣٦٩ =

(وانظر الطلاق) .

الفسق - المولى المناسب إذا فسق

سقطت ولايته ٤٦١ .

الفقير - لا جزية على الفقير العاجز

١٨ - فرض عمر الجزية على الفقير المحتل

لأنه يتمكن من ادائها بالكسب ٤٨

الفلاح - الفلاح الذي لا يقاتل لا

منهم فضلاً عن ككنائس العنوة ٦٨٤ -

ناقض العهد اسوا حالاً من المحارب

الاصلي ٦٨٤ - إقرار صبيان أهل الكتاب

بالعهد القديم من غير تجديد عقد آخر ٦٨٥ -

الظن في الدين من اول الاشياء ان ينتقض

العهد به ٧٢٩ - ضرب الذميين للسلين

مناقض لعهد الذمة ٧٨٩ - من زنى منهم

بمسلة فهو اولى بنقض العهد ٧٩٠ - العهد

عقد من العقود ، فن خالف شيئاً مما عاهد

عليه انتقض عهده ٧٩٣ - اختلاف الطاء

في نوافض العهد ٧٩٥ - نس احمد على ان

قذف المسلم ليس نقضاً للعهد ٨٠٠ - إذا قتل

الذمي عبداً مسلماً انتقض عهده ٨٠٢ - إذا

لحق الذمي بدار الحرب متوطئاً لم ينتقض

عهده في احد قولين للذهب احمد ٨٠٤ -

مسبب النبي ينتقض العهد ويوجب القتل ٨٠٨ -

نوافض العهد عند الملكية ٨٠٧ - من نقض

العهد بخيانة شيء مما صولحوا عليه عاد حرياً

٨١٨ - جنس الاذى لله ورسوله ناقض

لعهد الذمي ٨٦١ - (واظر العقد والذمة) .

العوون = (الاستعانة) - لا يستعان

بمشارك في الولايات العامة ٢٠٩ .

عيادة المريض - على المسلم عيادة

الذمي إن كان يمرض عليه الا - لام في

عيادته ٢٠٠ .

العديد - لا يجوز السلين حضور عيد

الذميين ومما لائمهم عليه ٧٢٢ - إذا شهد

المسلمون السوق في عيد الذميين فلا بأس

جزية عليه على التحقيق ٥١ .

الغنيء

قصة الغنيء . وكولة إلى اجتihad الامام
كأقول مالك ومن واقفه ١٨ - بدسقوط
فرض الهجرة صار للمسلمين كلهم حق فيه
١٩ - كل ما اخذ من عشر ذمي فملكه
ملك الغنيء ٨٠ - كل ارض جلا عنها اهلبا
بغير قتال فهي في ١٠٦ .

- و -

القَبالة - رأي ابن عمر انها ضرر
من الربا ١٠٨ - قبالة البلد كله بما فيه
حرمة لا يميزها احد ١١٢ .
القبور - لا ينبغي ان تجاور قبور
الكفار قبور المسلمين ٧٢٦ .

القتل = القتال

لا يقتل من لم يبلغ الحلم ٥ - لا يقتل
النساء ولا الصبيان ولا الزماني ولا العيان
ولا الرهبان الذين لا يقاتلون ١٧ - يجب
القتل في مقابلة الحراب لا في مقابلة الكمر
١٧ - لا يقتل إلا من جرت عليه المواسي
٤٢ - لم يشرع رسول الله قتل النساء والذرية
في شيء من مغازيه البتة ٣ - لا يقتل من
اطبق بابه على نفسه ولم يقاتل ٤٩ - المقتول
إن كان مسلماً فدينه لأهله ، وإن كان من
اهل الميثاق فدينه لأهله ، وإن كان من قوم

عدو للمسلمين فلا دية له ٤٦٥ - القتل إذا
كان خطأ ممن رمى عرضاً فأصاب مسلماً فإنه
لادية فيه وإن علم انه مسلم ٤٧١ - يحرم
الميراث لأجل شهة القتل ٤٧٢ - القتل
عزم في الشهر الحرام ٤٨٨ - إذا قتل الذمي
عبداً مسلماً انتقض عهده ٨٢ - إذا اتى
الذمي ما هو اعظم من منع الدينار مما ينافي
الصغار واستحقاقه للقتل أول واحد ٨٣٠ -
يقتل الساب من غير استنابة والقتل حد له
٨٧٠

القذف - نص احمد على ان قذف

المسلم ليس نقضاً للعهد ٨٠٠ - إذا قذف
الذمي البد اسلم لكل به وضرب ما يرى
الحاكم ٨٠٣ .

القريب - الاقارب مطلقاً لا تجب

لنفقتهم مع اختلاف الدين ، وإما عمود النصب
ففيهم روايتان ٤١٧ .

القرع - نهى النبي عن القرع ٧٥١ .

قطع الطريق - لا ينتقض عهد الذمي

بقطع الطريق ٨٠٦ - قطاع الطريق
المحاربون السالمون بأن ما قتلوه محرم يضمنون
٤٧٠

- ك -

الكافر

يدعى الكفار إلى الاسلام قبل قتالهم
٥ - يلومون بالتحول الى دار الإسلام اذا

ما صولحوا فيه على أن الأرض لهم فلبس أن
يحدثوا فيه ما يشاءون من كنية وغيرها
٦٩١ - رفع إلى السلطان أمر الكنيسة التي
أحدثت ٦٩٢ - الخلاف في رمّ شتم ما
تهدم من الكنائس ٦٩٨ - حكم هل
الكنائس من مكان إلى مكان وإخلاء المكان
الاول منها ٧٠٤ - كراهة الصلاة في
الكنائس ٧١٢ .

ل -

اللباس

يجب القميون من لبس القطن ٨٣٨ -
ويمنون من لبس العمامة ٧٣٩ - ويمنون
من لبس القباء والخز والمصب ٧٤١ -
يؤخذ الذميون في لباسهم بالزناير ٧٤٤ -
لا يكتنون من لبس جميع الاجناس من
الرجال ٧٥٥ - يلبسون الرمادي الاذكر
٧٦٣ = واضطر النصارى .

الاحياء - يجتنب القميون من التلحي

٧٤٤ .

اللقيط - كل لقيط وجد في قرية

الاسلام فهو مسلم ٥١٨ - ان وحد اللقيط
في دار الكفر ولم يكن فيها مسلم حكم
بكفره ١٩ ؟

م -

المال - المال الذي يتكرر بتكرار

كانوا مقيمين بين الكفار ٥ - الكفار
ممنوعون من الاستيلاء على ما ثبت للمسلمين
فيه حق ٢٩١ - النهي عن اتخاذ الكفار
أولياء ٣٠١ - الكفر ثلاث ملل : اليهودية
والنصرانية ودين من عدام ٤٤٦ - اذا
أسلم الكافر لم يقض ما فاتته من الصلاة ٤٦٣
الكفار المحاربون اذا استولوا على أموال
المسلمين ثم أسلوا كانت لهم ولم ترد إلى
المسلمين ٤٦٨ .

الكراء - النهي عن كراء بيوت

مكة أجراً ١٢٩ - لا يغرر المسلم للدين
قبراً بكراء ٢٧٥ .

الكواث - للزوج منع زوجته من

أكل الكواث على أحد التولين

الكنيسة

للزوج منع زوجته الذمية من الخروج
إلى الكنيسة والبيعة ٤٣٨ - السواد قح
باليف فلا تبنى فيه كنيسة ٦٧٥ - الكنائس
التي ببيت في بلاد مصرها المسلمون على نوعين
٦٧٧ - كل كنيسة في الامصار التي مصرها
المسلمون بأرض التوبة يجب ازالتها بالهدم أو
غيره ٦٨٦ - اذا اشتبهت الكنيسة المحدثه
بالقديسة وجب هدمها جميعاً ٦٨٧ - اذا
كانوا كثيرين في قرية ولهم كنيسة قديمة
تركت لهم ٦٨٧ - الامصار التي مصرها
المشركون ثم فتحها المسلمون لا يجوز أن
يحدث فيها شيء من الكنائس ٦٨٩ -

الاعوام انما ينب في آخر العام لا في أوله
كالزكاة والدية ٤١ - حق الرجل في ماله
ثابت الى حين الوفاة ٩٥ .

الجنون = سبق في (الجنون).

المجوس

المجوس لبوا من أهل الكتاب ٢ -
في حديث عليّ : « رفع العلم الذي في
صدورهم ، فهم أهل الكتاب » ٢ - الاختلاف
في مخالطة المجوس ومعاملتهم ٢٧٢ - المجوسية
ليست من أهل الطلاق بخلاف الذمية ٣١٩ -
روايتان في اقرار المجوس على نكاح ذوات
عاهرهم ٣٩١ - لا يقر المجوس على الزنى
والقواط والزبا ٣٩٢ - لا يمنع المجوس من
تزوج النصرانية ٣٩٣ - اذا ملك المجوسي
أمة نصرانية حيل بينها لأن دينها أعلى من
دينه ٣٩٤ - لا يجوز نكاح المجوس ولا
أكل فرائضه ٤٣٤ - لا يجوز مشاركة
المجوس ٧٧٧ .

المَحْشُوم - لا يكون الكافر محرماً

لملحة ١٦

المروءة - لا يجوز قتلها في الحرب

١٧ - لا جزية عليها ٤٢ .

المُرتد = انظر (الردة والارتداد).

المسافة - من القهء من يمن

المسافات ومنهم من يحسبها بالتعل والكرم

١١٢

المستأمن

المستأمن يحرم قتله وتضمن نفسه ويقطع
بسرقة ماله ٣٧٢ - أهل الامان من أهل
الهد ٤٧٥ = (وراجع الامان والهد
والذمة) .

المسجد - لا يدخل الذميون ما جد
الحل الا بإذن ١٩٠ .

المصلحة - المصلحة الراجعة تقدم
على المصلحة المرجوحة ١١٣ .

المضاربة - جواز المضاربة مع
الذميين ولكن يلي الملم المال ٢٧٠ .

المعاهد - للمعاهد أن يظهر في داره
ما شاء من أمر دينه ٨١٦ .

المفقود - اذا بقي الزوج في دار
الحرب كان بمنزلة المفقود ٣٧٠ .

مكة - حرّم الله مكة ، فلا يبل
بيع رباعها ولا أجور بيوتها ١٢٨ - جواز

بيع رباعها عند الشافعي والحديث الذي
احتج به ٤٦٧ .

المملوك = راجع (العبد) .

المهر

اذا اسلمت امرأة الكافر ود إليه المهر
والخلاف في هذا ٣٦٨ - ان مات عن اكثر
من اربع نوة فالمرء واجب لكل منهن
إن كان بعد الدخول ولا أربع منهن
قط ان مات قبل الدخول ٣٧٨ - ان تزوج

النفقة لأن الصمة باقية ٣٢١ - عليه نفقة
جميع نسائه الى ان يخار ٣٧٣ - لا يجبر على
النفقة مع اختلاف الدين ٤١١ - الفرق بين
الزكاة والعقة ان الزكاة حق الله ٤١٩ .

النفل : خص الله فيه من الانفال
والفنائم مما لم يعطه لغيره ١٢٧ .

النكاح

حل النكاح من اهل الكتاب ١٠ -
حل نكاحهم مرتب على اديانهم لاعلى انسابهم
٦٥ - قولان للصحابة في مناكحة بني ثعلبة
٨٧ - الكاح الفاحد لا يحسن الزواج ٣٠٥
أدلة المبطلين لنكاح الذميين ٣١١ - الايجاب
والقبول في النكاح لا يضافان الى الله ٣١٣
يقر اهل الذمة على الانكحة الماسة بشرطين
٣٩١ - نكاح الذميين ان كان بمحاً على
تخريجه لم يهرم عليه ٤٠٨ - لا ينفذ نصراني
ولا يهودي عقدة نكاح مسلم ولا مسلمة ٤١٠
ان تزوج المسلم ذمية بولاية ايها الذمي لم
ينفذ النكاح على ظاهر كلام احمد ٤١٢ -
يجوز نكاح الكتانية بنص القرن ٤١٩ -
اذا قدر على نكاح حرة كتانية ولم يقدر على
نكاح حرة مسلمة انتقل الأمة ٤٢٥ - يجوز
نكاح السامرة وم صنف من اليهود ٤٣١
روايتان في جواز نكاح الصابئة ٤٣١
روايتان ايضا في نكاح من كان متمسكا بغير
التوراة والانجيل ٤٣٢ - هذا الفريق
الاخير لا وجود له على رأي ابن القيم ٤٣٣
= , واطلر الزواج) .

نصراني نصرانية على قلة من خمر ثم اسلمها جاز
ان كان قد دخل بها ، اما اذا لم يدخل بها
فلها مهر مثلها ٣٩٧ - يجب في الخمر القبضة
وفي الخنزير مهر المثل عند ابي حنيفة ٣٩٩ -
ان قبضت من المهر بعضه وبقي بعضه سقط
منه بقدر ما قبض ، ووجب بحصة ما بقي من
مهر المثل أو من القبضة ٤٠٥ - ان اصدقها
كلباً وخنزيرين وثلاثة زفاق خمر فله ثلاثة
أوجه لاصحاب أحمد والشافعي ٤٠٥ - ان
نكحها نكاحاً لا يقرون عليه اذا اسلموا
فاسلموا قبل الدخول وتراضوا اليها فرق بينها
ولامهر لها ٤٠٦ - ان تزوج ذمي ذمية على
أن لامهر لها فلها المطالبة بسوذه ان كان
قبل الدخول ، وان كان بعده فلها مهر المثل
٤٠٦ = (وانظر الزواج والنكاح)

- ٥ -

الزبيذ لو ارادت المسلمة ان تشرط
من الزبيذ المختلف فيه فزوجها منها ٤٣٩
النسخ : تحريم القتال في الشهر الحرام
ليس في « البراءة » ما يدل على نسخه ٤٨٨ :
النطارة . كراهية نطارة المسلم
كرم الذمي ٢٧٩ .

المنافق : (المنافقون) - لا يدخل
المنافقون في لفظ « الكافرين » ٤٦٣ .

النفقة

اذا اسلمت زوجة الذمي

تضع ، ولا للعائش حتى تستبرأ بمحضة ١٦ .

الوقف

وقف الذميين على جبة من جهات الخير
حكمه حكم وقف المسلمين ٢٩٩ - وقف
المسلم على الذميين يصح فيه ما وافق حكم الله
ورسوله ٣٠١ - الوقف على كنائس الذميين
ومواضع كفرهم لا يصح من كافر ولا مسلم
٣٠٢ - الوقف ليس عقد معاوضة ٣٠٤ .

الوكالة - الخلاف في توكيل الذمي
ذمياً في اداء الجزية عنه ٨٩ .

الولاء = (الموالاة) يرث المسلم
الكافر بالموالاة ٤٧٢ - الولاء لمن اعتق

٤٧٢

الولاية = (التولية) تولية الذميين
نوع من توليتهم ٢٤٢ - لا يكون الذمي
ولياً في نكاح ولا ملة ٢١٠ - لا يلي
المسلم نكاح الكافرة ٢١٣ - المولى المناسب
إذا فسق سقطت ولايته ٤٦١ - ثبت لآباء
الكفار الولاية على أطفالهم ٥٨٩ - (وانظر
العمل والعون والكافر) .

الولد = يتبع الولد خير ابيه ديناً
٣٩٦ = (وانظر الصبي والطفل) .

المهجورة : بدستغوط فرضها صار للمسلمين
كلم حق في النفي ١٩ - هجرة الزوج بسبب
في انقطاع عصمة الزوج ٣٣٩ .

هدر : كل دم او جرح اصيب بتأويل
القرآن فهو هدر ٤٦٩ = (وانظر الدم)
الهدنة : اذا كانت الهدنة لازمة مؤدة
لا بد من توفيتها ٤٧٧ = (وانظر الصلح)
الهدية : هدية التبرؤز والبرجان
لا تؤخذ في الحراج ٣٩ .

هناً (تهنته) : الفاظ المسلم في تهنته
الذمي ٢٠٥

- ٥ -

الواجب : لا واجب مع عجز ٤٨ .

الوصية

الوصية لا تصح للكفار ٣٠٥ - اذا
وصى بمصر او قناديل لكتيبة من غير ان
يقصد تظلمها صحت الوصية ٣٠٦ - الوصية
تستحق بالميراث ٥٩٥ .

الوطء - لا يجوز وطء الحامل حتى

٦ - الفهرس التفصيلي

لأبواب « أحكام أهل الذمة »

حسب تعاقبها في هذه المطبوعة

(ويدخل فيه ما ألفتناه بآخر الأصل من كتاب « الصارم المسلول »)

مقدمة التحقيق ٥ - ٤٦ . وصف النسخة المخطوطة وطريقتنا في التحقيق

٤٧-٦٣ . التعريف بابن القيم ٦٤ - ٧٣ . مقدمة الأستاذ الدكتور محمد حميد الله

٧٤ - ٩٥ .

سئل العلامة شمس الدين عن الجزية ، وسبب وضعها ، ومقدارها ، فاجاب
١ - إجماع الفقهاء على أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب ومن المجوس ١ - أخذ
الرسول الجزية من مجوس هجر ١ - قال عليه السلام في المجوس : « سنوا بهم
سنة أهل الكتاب » وهذا صريح في أنهم ليسوا من أهل الكتاب ٢ - حديث
علي « أنا أعلم الناس بالمجوس » ٣ - رفع العلم الذي في صدورهم ، فسم أهل
كتاب ٢ - أخذ عليه السلام الجزية من أهل البحرين ، وكانوا مجوساً ٣ - أول
أول ما أخذت الجزية من أهل نجران ، وكانوا نصارى ٣ - اختلاف الفقهاء
فيمن تؤخذ منهم الجزية ٣ - لا تؤخذ من عبدة الأوثان من العرب ٣ -
حديث بُرَيْدَةَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اغزوا باسم الله ، في سبيل
الله ... ولماذا لقيت عدوك فادعهم إلى ثلاث خصائل » ٤ - ما في حديث بريدة
من أنواع الفقه ٥ - ظاهر حديث بريدة أن الجزية تؤخذ من كل كافر ٦ -
مرايا رسول الله أكثر ما كانت تقا تل عبدة الأوثان من العرب ٦ - لا فرق
بين المجوس عبادة النار وبين عبدة الأوثان ٦ - نزلت آية الجزية عام « تبوك »
في السنة التاسعة من الهجرة ٦ - لم يأخذ النبي الجزية من يهود المدينة حين قدم

المدينة ، ولا من يهود خيبر لأنه صالحهم قبل نزول آية الجزية ٧ - شبهة اليهود في أن أهل خيبر لاجزة عليهم ، وتزوير بعضهم كتباً في ذلك ٧ - هذا الكتاب كذب مختلق دجماع أهل العلم من عشرة أوجه ٧ - نزلت آية الجزية بعد فتح خيبر ٧ - لإظهار اليهود كتابهم المختلق على عهد الخطيب البغدادي ، واستدلال الخطيب على اختلافه ٩ - قول المحققين لأهل الكتاب بالجزية ٩ - لماذا لا يصح إلحاق عبدة الاوثان بأهل الكتاب ١٠ - حل الذبائح وجواز المناكحة من أهل الكتاب دون عبادة الأصنام ١٠ - دعاء أحمد على أبي ثور لافتائه بجل ذبائح الجوس وجواز مناعتهم ١٠ - حكمة الله في إبقاء أهل الكتابين بين أظهرنا ١١ - قوله تعالى : « فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك » وما أورد اليهود والنصارى عليه من الشبهات ١٢ - ليس في الآية إشكال ١٢ - قوله عليه السلام : « لا أشك ولا أسأل » ١٣ - العرب قد يخاطبون الرجل بالشيء ويريدون غيره ١٣ - أصناف الناس في عصر النبي ١٤ - من وضعت الجزية عاصمة للدم أو مظهراً لصغار الكفر فهي عقوبة ؟ ١٥ - كان النبي يسترق سبائا عبدة الاوثان ويمحو لساداتهم وطأمن بعد انقضاء عدتهن ١٦ - أكثر ما كانت سبائا الصحابة في عصر النبي من عبدة الاوثان ١٦ - الحنفية أم عبد بن علي من سبي بني حنيفة ١٦ - « لا توطأ حامل حتى تقصع ، ولا سائل حتى تستبرأ بحيضة » ١٦ - الجزية من باب العقوبات ، وليست كرامة لأهل الكتاب ١٧ - قول أصحاب الشافعي : « الجزية عوض عن سكنى الدار » قول ضعيف ١٧ - إلقاء وجب القتل في مقابلة الحراب ، لا في مقابلة أنكر ١٧ - إبقاء أهل الكتاب بالجزية بين ظهور المسلمين لا ينافي كون كلمة الله نبي العليا ، وكون الدين لله ١٨ .

فصل

قصة النبي والخمس موكولة الى اجتهد الإمام ، كما يقول مالك ومن

وافقه ١٨ - أخذ الشافعي بحديث بريدة ١٨ - هذا الحديث منسوخ في رأي أبي عبيد ١٩ - بعد سقوط فرض الهجرة صار للمسلمين كلهم حق في الفداء حتى وفاة الشاة ١٩ - قول عمر : « لئن سلمني الله لياتين الراعي نصيبه من هذا المال » لم يعبرق فيه جيبه ، ١٩ .

فصل

وقوله : « فان سألوكم على أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله » ٢٠ - لا يسوغ إطلاق حكم الله على ما لا يعلم العبد أن الله حكم به يقيناً من مسائل الاجتهاد ٢٠ - لا يسوغ أن يخبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله بما لم يخبر به سبحانه عن نفسه ولا أخبر به رسوله عنه ٢٠ - حكم الله سبحانه في الحادثة واحد معين ٢٠ - نص مالك على منع القول باصابة كل مجتهد ٢١ - قول أحمد : « إذا أخذ رجل بأحد الحديثين فالحق عند الله في واحد » ٢١ - الصواب من الأقوال كجبة القبلة في الجهات ٢١ - أكثر من أربعين دليلاً ذكرها ابن القيم في كتاب مفرد - أعلام الموقعين - على أن حكم الله في الحادثة واحد معين ٢١ - إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ٢٢ .

فصل

في أحكام الجزية ٢٢

الجزية هي الخراج المضروب على رؤوس الكفار إذلالاً وصغاراً ٢٢ - اسمها مشتق من الجزاء : إما جزاء على كفرهم أو جزاء على أمانتنا لهم ٢٢ - قول صاحب « المغني » : « لأنها مشتقة من جزاء بمعنى قضاء ٢٢ - معنى قوله في الآية « عن يد وهم صاغرون » ١٣ - اختلاف الناس في « الصغار » وقت أداء الجزية ٢٣ - كثير من أقوال الناس في تفسير الصغار « بما لا دليل عليه » ٢٣ - إنما الصغار التزامهم لجريان أحكام الله عليهم ٢٤ - ليس المراد تعذيبهم ولا تكليفهم

فوق طاقتهم ٢٤ - احتراز الائمة في أخذ الجزية على وجه تكون يد المعطي السفلى ويد الآخذ هي العليا ٢٤ .

ليست الجزية أجرة عن سكنى الدار ٢٥ - لو كانت أجرة لما أنفت منها - العرب من نصارى بني تغلب وغيرهم ٢٥ - اختلاف الائمة في تقدير الجزية ٢٦ - المختار - عند الحنفية - أن ينظر في كل بلد الى حال أهله ٢٦ - الذي عليه العمل من قول أبي عبد الله أن يزيد في ذلك وينقص ، وليس لمن دونه أن يفعل ذلك ٢٧ - تضمن مذهب أحمد أربع روايات في هذا الصدد ٢٩ .

فصل

لا يتعين في الجزية ذهب ولا فضة ٢٩ - لما بعث النبي معاذاً الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً، والمعافر ثياب تكون باليمن ٢٩ - أخذ من أهل نجران الحلل والسلاح ٢٩ - تؤخذ الجزية من كل ذي صنعة من متاعه ٣٠ - لم يقدرها الشرع ولم يعين جنسها ٣٠ - أول من جعل الجزية على ثلاث طبقات عمر بن الخطاب ٣١ - قول الشافعي : « سنة رسول الله أحق أن تتبّع من اجتهاد عمر » ٣١ - منازعة الجمهور للشافعي في قوله هذا ٣١ - ليس عمل عمر خطأ أصلاً ٣١ - أمر النبي معاذاً بأخذ دينار من كل حالم لأن الغالب على أهل اليمن إذ ذاك الفقر ٣٢ - لما تفرق الصحابة في البلاد تفرغوا لتمييز طبقات أهل الذمة فجعلوا ثلاث طبقات ٣٢ - لم يقدر النبي الجزية تقديرأ عاماً لا يقبل التغيير ٣٢ - لو كان في الذميين من لا يقدر إلا على بعض دينار لوجب قبوله منه بحسب قدرته ٣٣ - قال أبو عبيد : والذي اخترناه أن عليهم الزيادة كما يكون لهم النقصان ٣٤ - أجرى عمر على شيخ منهم بيت المال لما مرّ به وهو يسأل على الأبواب ٣٤ .

فصل

لايجل تكليفهم ما لا يقدرّون عليه ، ولا تعذيبهم على أداؤها ، ولا حبسهم وضرهم ٣٤ - قوله عليه السلام : « إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا » ٣٤ - أتي عمر بمال كثير من الجزية فقال : « إني لأظنكم قد أهلكتم الناس » ٣٥ - مرور عمر بتأخير الفلاحين إلى غلاتهم ولو أبطأ عليه عماله بالحراج ٣٦ - تخفيف علي بن أبي طالب على أصحاب الصنعة من الذميين وإرادته الرفق بهم ٣٧ - لايباع على الذميين من متاعهم شيء ولكن تؤخذ الجزية مما سهل عليهم بالقيمة ٣٧ - قول عمر للشيخ الذمي الضعيف : « ما أنصفناك ، أن كنا أخذنا منك الجزية في شيبتك ثم ضيعناك في كبرك » ٣٨ - لا يؤخذ في الحراج أجور الضرايين ، ولا إذابة الفضة ، ولا هدية النيروز والمهرجان ، ولا ثمن المصنف ، ولا أجور البيوت ، ولا أجور البغايا ٣٩ .

فصل

تجب الجزية في آخر الحول عند أحمد والشافعي ، وفي أوله عند أبي حنيفة ٣٩ - أصل أبي حنيفة في الجزية أنها عقوبة محضة يسلك بها مسلك العقوبات البدنية ٣٩ - إذا اجتمعت عليه جزية سنين تداخلت كما تداخل العقوبات ٣٩ - من لم تؤخذ منه الجزية حتى مضت السنة وجاءت السنة الأخرى لم تؤخذ منه ٣٩ - تجب الجزية على الصحيح المعتل ، فلو مرض الذمي السنة كلها لم تجب عليه ٤٠ - الأموال التي تتكرر بتكرار الأعوام إنما تجب في آخر العام لا في أوله كالزكاة والدية ٤١ - يحرم قتال الذميين إذا التزموا بذل الجزية قبل إعطائهم إياها ٤١ - قول بعض أصحاب الشافعي : تجب الجزية بأول السنة دفعة واحدة ، ولكن تستقر جزءاً بعد جزء ٤٢ - المشهور أن وقتها يدخل عند انقضاء السنة ٤٢ .

فصل

لا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون ٤٢

لا خلاف بين أهل العلم في هذا ٤٢ - لا يقتل إلا من جرت عليه المواسي
٤٢ - في قول النبي صلى الله عليه وسلم : «خذ من كل عالم ديناراً» خص
الحالم دون المرأة والصبي ٤٣ - المحفوظ هو الحديث الذي لا ذكر للحالة فيه
٤٣ - ذكر الحالة في بعض روايات الحديث محمول على أن ذلك كان في أول
الإسلام ثم نسخ ، كما قال أبو عبيد ٤٣ - بعث رسول الله صرية فأصاب من
أبناء المشركين ، فقال عليه السلام : «هم من آبائهم» ٤٣ - رد ابن القيم على
أبي عبيد : لم يشرع رسول الله قتل النساء والذرية في شيء من مغازيه البتة
٤٣ - استشهد ابن القيم بأكثر الأحاديث التي رواها أبو عبيد نفسه ، ثم إثباته
أنها جميعاً كانت قبل إرسال معاذ إلى اليمن ٤٤ - قوله عليه السلام : «لا تقتلوا
ذرية ولا عسيفاً» وقوله «لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة»
٤٤ - الصواب أن ذكر الحالة في الحديث غير محفوظ ٤٥ .

فصل

إن بذات المرأة الجزية أخبرت أنه لا جزية عليها ، ولو تبوعت بها قبلت
منها ولم تكن جزية ٤٥ - لو حاصر المسلمون حصناً ليس فيه إلا نساء فبذلن
الجزية لتعقد لهن الدمة عقدت لهن بغير شيء ، وحرم استرقاقهن ٤٥ .

فصل

إذا بلغ الصبي من أهل الدمة ، وأفاق المجنون ، لم يحتج إلى تجديد عقد
وذمة ٤٥ - قال الشافعي : بخير البالغ والمففق بين التزام العقد وبين أن يرد إلى
مأمنه ٤٦ - قول الجمهور أصح وأولى ٤٦ - إذا كان البلوغ والإفاقة في أول
حول قومه أخذت منه الجزية في آخره معهم ٤٦ - كان الخلفاء يأخذون الجزية

من الكفار حين الصلح ثم يؤجلونها كل عام ٤٧ .

فصل

من كان يحن ويفيق فله ثلاثة أحوال ٤٧

فصل

لا جزية على فقير عاجز عن أدائها : هذا قول الجمهور ٤٨

والشافعي في هذا ثلاثة أقوال ٤٨ - فرض مهر الجزية على الفقير المعتل لأنه يتمكن من أدائها بالكسب ٤٨ - قواعد الشريعة كلها تقتضي ألا تجب الجزية على عاجز ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه ، ولا واجب مع عجز ، ولا حرام مع ضرورة ٤٨ - أوجب الله حقوقه على الفارين دون العاجزين ٤٨ - لا يعرف في الجزية حكم من أحكام الإجارة ٤٨ - كيف يكلف الذمي الفقير أداء الجزية وهو يوزق من بيت مال المسلمين؟ ٤٩ .

فصل

لا جزية على شيخ فان ولا زَمِينٍ ولا أمي ولا مريض لا يرجى برؤه وإن كانوا موصري ٤٩ - قول آخر للشافعي : إنما تجب على هؤلاء على أنها أجره السكنى ٤٩ - من أطبق بابه على نفسه ولم يقاتل لم يقتل ، ولا جزية عليه ، كما قال أحمد ٤٩ .

فصل

إذا خالط الرهبان الناس في مساكنهم ومعايشهم فعليهم الجزية ٤٩ - إن انقطعوا في الصوامع والديارات لم تجب عليهم الجزية ، على الأرجح ٥٠ - من لم ير وجوبها على هؤلاء احتج بأنهم لبسوا من أهل القتال ٥٠ - وصية الصديق يزيد بن أبي سفيان حين وجهه إلى الشام بعدم التعرض للرهبان ٥٠ .

إن ترهب بعد ضرب الجزية عليه سقطت عنه الجزية في أحد الاحتمالين ٥٠ -
تعليل ذلك بأن ترهبه مانع لو قارن العقد مع الجزية ، فأشبه العجز والجنون
والصغر ٥٠ .

الفلاحون الذين لا يقاتلون والحرثون لا جزية عليهم على التحقيق ٥١ -
قال عمر : « انقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم في الحرب » ٥١ - لم
يقتلهم أصحاب النبي حين فتحو البلاد ، لأنهم لا يقاتلون ، فأشبهوا الشيوخ
والرهبان ٥١ .

أهل خيبر وغيرهم من اليهود في الذمة والجزية سواء ٥١ - الكتاب الذي
بأيدي الحبايرة الذي يدعون أنه بخط علي في إسقاط الجزية عنهم باطل ٥١ -
ابن القيم ينقل عن شيخه ابن تيمية فصلاً من خطه بلفظه حول تزوير الكتاب الذي
بأيدي الحبايرة ٥١ - مقصود ابن تيمية : أن أهل خيبر وغيرهم من اليهود كانوا
في حكمه سواء ، فلم يأخذ الجزية من غيرهم حتى أسقطها عنهم ٥٢ - تزلت فريضة
الجزية بعد فراغه عليه السلام من اليهود وحرهم ٥٣ - كل واقعة من وقائع
رسول الله بأعداء الله اليهود كانت بعد غزوة من غزوات الكفار ٥٣ - أقر النبي
أهل خيبر في أرضهم بنصف ما يخرج منها ، فلما أجلاهم عمر عنها ظنوا أنهم
يسترون على أن يعفوا منها ، فزوروا كتاباً بإسقاطها عنهم بالكلية ٥٣ -
إسقاط الجزية عن جماعة من يهود دمشق بسبب عهود أحضروها زاهمين أنها قديمة
وكلها بخط علي بن أبي طالب ٥٣ - ما في تلك العهود المزعومة من اللعن والكلام
الذي لا يجوز نسبته إلى النبي ٥٤ - النبي لم يضع خراجاً قط ، وأرض الحجاز

لاخراج فيها بحال ٥٤ - لم تعرف هذه الرواية الكاذبة إلا من جهة اليهود ٥٥ .

فصل

لا جزية على العبد إن كان سيده مسلماً ٥٥ - قوله عليه السلام : « ليس على المسلم جزية » ٥٥ - العبد يحقون الدم فأشبه النساء والصبيان ٥٥ - إن كان العبد لكافراً فالمنصوص عن أحمد أنه لا جزية عليه أيضاً ٥٥ - ولا تشتروا رقيق أهل الذمة لأنهم أهل خراج يبيع بعضهم بعضاً ٥٦ .

فصل

من كان بعضه حرّاً فعليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية ٥٦ .

فصل

إن عتق العبد فالجزية واجبة عليه سواء كان المعتق مسلماً أو كافراً ٥٦ - رواية أخرى في هذه المسألة : الذمي الذي عتق لا جزية عليه ، لأن ذمته ذمة مواليه ٥٧ - إن كان المعتق له مسلماً فلا جزية عليه ، إلا أنها مسألة اختلف فيها التابعون ٥٧ .

فصل

من أسلم سقطت عنه الجزية سواء أسلم في أثناء الحول أو بعده ٥٧ - ولو اجتمعت عليه جزية سنين ثم أسلم سقطت كلها ٥٧ - قولان للشافعي فيمن أسلم في أثناء الحول ٥٧ - الصحيح الذي لا ينبغي القول بغيره سقوط الجزية عن أسلم ٥٧ - إذا كان رسول الله يعطي الكفار على الاسلام حتى يسلموا يتألفهم بذلك ، فكيف ينفر عن الدخول في الاسلام من أجل دينار ؟ ٥٧ - قول عمر لأعجمي أسلم والجزية تؤخذ منه : لعلك أسلمت متعوذاً ، وجواب الأعجمي لعمر : أما في الاسلام ما يعينني ؟ ٥٨ - قول علي لدهقان أسلم على عهده : إن أمت في أرضك وفمنا عنك جزية رأسك ٥٨ - كتب عمر بن عبد

العزير : من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختنق فلا تأخذوا منه جزية ٥٩ -
أخذ بعض الأمويين الجزية من أسلموا ، كأنهم ذهبوا إلى أنها بمنزلة الضرائب
على العبيد ٥٩ - أخذ الجزية من المسلمين من أعظم ما أتت هذه الأمة بعد
نبيها ٥٩ - جعل الله سبحانه سهياً في الزكاة للؤلؤة قلوبهم ، فكيف لا يسقط
عنهم الجزية بإسلامهم ؟ ٥٩ .

فصل

من مات الكافر في أثناء الحول سقطت عنه ولم تؤخذ بقدر ما أدرك منه
٦٠ - اختلف في موت الذمي في آخر السنة ٦٠ - قال الآخذون لها : هي
دين وجب عليه في حياته فلم يسقط بموته ، كديون الآدميين ٦٠ - من غلب
جانب العقوبة أسقطها بالموت ، ومن غلب فيها جانب الدين لم يسقطها ٦١ .

فصل

إن اجتمعت عليه جزية سنين استوفيت كلها عند الجمهور ، لأنها بمنزلة سائر
الحقوق المالية ٦١ - رأي أبي حنيفة : أنها حينئذ تتداخل وتؤخذ منه جزية
واحدة ، إذ أجراها مجرى العقوبة ٦١ - قول الجمهور أصح ٦١ .

فصل

إذا بذلوا ما عليهم من الجزية أو الحراج أو الدية أو الدين أو غيره مما
لا يعتقدون تحريمه كالخمر والخنزير جاز قبوله منهم ٦١ - لا تقتل خنازيرهم فإن
لهم عهداً ألا تؤخذ منهم خمر ولا خنزير ، يكون لهم بيعها ٦١ - إذا مر الذمي
بالخمر والخنازير على العاشر فانه لا يطيب له أن يعشرها ولا يؤخذ ثمن العشر
منها ٦٢ - قوله عليه السلام : « إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه » ٦٣ - الخمر
لا يعشرها مسلم ولا يشتريها ولا يبيعها ٦٣ - كان أبو حنيفة يقول : إذا مر
الذمي على العاشر بالخمر والخنازير عشر الخمر ولم يعشر الخنازير ٦٤ - وهذا

الفرق هو محص الفقه ، فانه تأخذ منهم ما هو حلال عندهم ٦٤ - أما ما مرقوه أو اغتصبوه أو اكتسبوه بوجه يعتقدون تحريمه كالربا فانه حرام عليهم بنص التوراة ٦٤ - الفرق بين أن يكون المأخوذ من جهة الحر والخنزير وبين أن يكون من جهة الجزية والدين والدية وغيرها ظاهر ٦٤ .

فصل

أخذ الجزية من أهل الكتاب وحل ذبايحهم ومناكحتهم مرتب على أديانهم لا على أنسابهم ٦٥ - سبب نزول قوله تعالى : « لا إكراه في الدين » قد تبين الرشد من الغي ، ٦٥ - لم يسأل النبي أحداً من أقره بالجزية متى دخل آباؤه في الدين ٦٥ - ولم يسأل عليه السلام ولا خلفاؤه من بعده عن مبدأ دخول الذمي في ملته هل كان قبل البعث أو بعده ، وهل كان بعد النسخ والتبديل أم لا ٦٥ الجزية - عند الشافعي - لا تقبل من أحد يدين دين كتاب إلا أن يكون آباؤه دانوا به قبل نزول الفرقان ٦٦ - إذا بدلت بدين يحل نكاح أهله فهو حلال ٦٦ - رد المنازعين للشافعي من وجوه ٦٦ - لم يسن عليه السلام في أخذ الجزية وحل الذبايح والنكاح إلا على مجرد دينهم لا على اعتبار آباؤهم وأنسابهم ٦٧ - قوله تعالى : « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » حكم عام خص منه من يتولاهم ودخل في دينهم بعد التوام الاسلام ، فانه لا يقر ولا تقبل منه الجزية ٦٧ - تبعية الكتابي لأبيه منقطعة ببلوغه ، بحيث صار مستقلاً بنفسه في جميع الأحكام ٦٨ - كان النبي قبل أن يؤمر بالجهاد يقر الناس على ما هم عليه ، ويدعوهم إلى الاسلام ٦٩ - لم يمنع عليه السلام يهودياً من نصرانية ، ولا نصرانياً من يهودية ، كما منع المسلم منها ٦٩ - ولم يمنع عليه السلام قبل فرض الجهاد ولا بعده وثنيّاً دخل في دين أهل الكتاب ٧٠ - الامام أحمد اعتبر في بقاء الذمي على دينه وجود أبويه لتحقيق التبعية ، والشافعي لم يعتبر بقاء الابوين ولا وجودهما في كونه تبعاً لهما ٧١ - الدين إذا

كان باطلاً قبل المبعث لم يكن تمسك الآباء به أثره في إقرار الابطناء ٧١ -
 لإقراره بين أظهر المسلمين على باطل دينه بالجزية والذل والصغار خير وأنفع
 للمسلمين ٧٢ - الجبل بوجود الشرط كالعلم بانتفائه في امتناع ثبوت الحكم قبل
 تحققه ٧٣ - صرح الشافعي بعدم اعتبا الانساب في الجزية ، وأخبر أنها على
 الأديان ٧٤ - استنتاج قوي شديد للجوئني في مسألة من تنصر أو تهود بعد
 تبديل الدينين قبل مبعث نبينا عليه السلام ٧٥ - لا بد من أخذ الجزية بمن
 تهود بعد المبعث قبل الأمر بالقتال إذا كانوا مقرين على دينهم ٧٥ .

فصل

في بني تغلب وأحكامهم ٧٥ - ٨٨

بنو تغلب من صميم العرب انتقلوا في الجاهلية إل النصرانية ٧٥ - ماينب
 إلى علي من قوله : « لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن المقاتلة ولا سبين »
 الذرية ، حديث منكر كان الامام أحمد ينكره ، إنكاراً شديداً ٧٦ - من
 دلائل نكارته أنه من حديث إبراهيم بن مهاجر ، وقد ضعفه غير واحد ٧٦ -
 المشهور أن عمر هو الذي صالحهم وليس علياً ٧٦ - صالحهم عمر على ألا يكرهوا
 علي دين غير دينهم ، وعلى أن عليهم العشر مضاعفاً ٧٧ - ثم عمر أن يأخذ منهم
 الجزية ، فنفروا في البلاد ٧٧ - يروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أبى إلا الجزية
 على بني تغلب ٧٨ - لعله رأى أن شوكتهم ضعفت ٧٨ - الذي عليه العمل جريان
 هذه الأحكام عليهم رغم نقضهم للعهد ٧٩ .

فصل

تؤخذ الصدقة من بني تغلب مضاعفة من مال من تؤخذ منه الزكاة لو كان
 مسلماً ٧٩ - قال الشافعي : المأخوذ منهم جزية وإن كان باسم الصدقة ٧٩ - قول
 عمر بن الخطاب : هؤلاء حمقى ، رضوا بالمعنى وأبوا الاسم ٨٠ - رأمهم عمر على
 الجزية فقالوا : خذ ما شئت باسم الصدقة لا اسم الجزية ٨٠ - كل ما أخذ من عشر ذمي

فسلكه مسلك الفرع ٨٠ - كل ما يؤخذ من اهل الكتاب لحقن دماهم فهو جزية
٨٠ - رد أصحاب أحمد: أن لفظ الصلح لتأرقع على الصدقة المضاعفة لاعلى الجزية ٨١.

فصل

من كان من بني تغلب فقيراً وله مال غير زكري فلا شيء عليه ٨٢ - معنى
الشيء أخص به من اسمه ٨٢ - لو كان المأخوذ من بني تغلب صدقة على الحقيقة
لجاز دفعها إلى فقراء من أخذت منهم ٨٣ .

فصل

وجهان في قبول الجزية من التغلبي إن بذلها لتعط عنه الصدقة ٨٣ - تقبل
من التغلبي إن كان حربياً لم يدخل تحت الصلح ٨٣ .

فصل

أهل الكتاب ليس عليهم في مواشيهم صدقة إلا أن يكونوا صولحوا على
ذلك كبني تغلب ٨٣ - حكم من تنصر من تنوخ وبراء ، أو تهود من كنانة
وحمير ، أو تمجس من تميم ، حكم بني تغلب سواء في قول القاضي أبي يعلى وأبي
الخطاب ٨٤ - هذا يخالف لنص أحمد ولعموم الأدلة ، فالخفوف عن عمر إنما
هو في نصارى بني تغلب خاصة ٨٥ - حكم الجزية ثابت بالكتاب والسنة في كل
كتابي ، عربياً كان أو غير عربي ، إلا ما خص به بنو تغلب لمصلحة عمر لإمام
٨٥ - قياس سائر العرب على بني تغلب يخالف النصوص ٨٦ - قياس من لم يصلح
على بني تغلب في جمل جزيتهم صدقة قياس باطل ٨٦ .

فصل

قولان للصعابة في مناكحة بني تغلب وحل ذبايحهم ٨٧ - يرى الشافعي المنع
في ذبايح العرب من أهل الكتاب كلهم ٨٧ - قال علي : لم يتسكروا من دينهم
إلا بشرب الخمر ٨٧ - قال الاثوم : ما علمت أحداً كره ذبايح بني تغلب من
أصحاب النبي إلا علياً ٨٧ .

فصل

لا يصح ضمان المسلم للجزية لأن الجزية صغار وإذلال ٨٨ - لا أصحاب الشافعي وجهان في صحة ضمان المسلم للجزية عن الذمي ٨٨ - الخلاف في توكيل الذمي ذمياً في أداء الجزية عنه ٨٩ - الخلاف يجري أيضاً فيما إذا تحمل الجزية عن الذمي مسلم أو ذمي ٨٩ - اختلاف الفقهاء في أصل هذه الحالة ٨٩ - الحوالة (بشرط ألا يبرأ المحيل) تكون كفالة ٨٩ - التفصيل في مسألة الحوالة والحالة والضمان والتوكيل في الدفع : أنه إن فعله لعذرٍ جاز ، وإن فعله تهرباً من الصغار لم يجوز ٩٠ .

فصل

في السامرة ، واختلاف الفقهاء فيهم
هل يُقرؤون بالجزية أم لا ؟ ٩٠ - ٩٢

ذهب الجمهور إلى إقرارهم بالجزية ، وتردد الشافعي ٩٠ - غلط من قال : لا يُقرؤون بالجزية ، ويقر الجوس بها ، لأن لهم شبهة كتاب ٩١ - من العجب ألا يقر السامرة بالجزية مع أنهم يؤمنون بموسى والتوراة ، وبالمعاد والجنة والنار ٩١ - لما خالف السامرة اليهود في الإيمان بالرسول ٩١ - فرق السامرة كثيرة تشعبت عن فرقتين : دوسانية وكوسانية ٩١ - هذه الأمة لم تحدث في الإسلام ، بل هي موجودة قبل الإسلام وقبل المسيح ، وقد فتح الصحابة الأمصار فأجمعوا على إقرارهم بالجزية ٩٢ .

فصل

في الصابئة ٩٢ - ٩٩

عدم الاحاطة بمذهبهم ودينهم ٩٢ - قال أبو سعيد الاصطخري : ليسوا نصارى ، ولا يجوز إقرارهم على دينهم ٩٢ - اختلاف أهل التأويل فيمن يلزمه

الاسم من أهل الملل ٩٣ - قال ابن جرير : الصائى المستحدث سوى دينه ديناً ٩٣ - كانت حران دار مملكة الصابئة قبل المسيح ٩٤ - أكثرهم فلاسفة ، ولهم مقالات مشهورة ٩٥ - تقربهم إلى الله يتوسط الروحانيين المقدسين المطهرين عن المواد الجسدية ٩٥ - الهياكل عديم آباء ، والعناصر أمهات ٩٦ - الروحانيات عديم مبادئ الموجودات ومواد الأرواح ٩٧ - في هذه الامة المؤمن والكافر ، وهم بالجملة أحسن حالاً من المجوس ٩٨ - شرك الصابئة إن لم يكن أخف من شرك المجوس فليس بأعظم منه ٩٩ .

فصل

ليس للامام أن يستسلف من أهل الذمة الجزية إلا برضاهم ٩٩ - هل تقدم الجزية أو الديون إن اتفق اجتماعها ١٠٠ .

فصل

في الجزية والحراج وما بينهما من اتفاق واقتراح ١٠٠ - ١٤٠
الحراج جزية الأرض ، والجزية خراج الرقاب ١٠٠ - الجزية ثبتت بالنص والحراج بالاجتهاد ١٠٠ - الحراج يقدر بقدر كثرة الأرض وقتلها ١٠١ - أصل الحراج وابتداء وضعه ١٠١ - الحراج ستة أنواع ١٠١ - النوع الأول : أرض عشر استأنت المسلمون إحياءها وليس فيها خراج ١٠١ - النوع الثاني : أرض أسلم عليها طوعاً ، فلا خراج عليها ، وليس فيها العشر ١٠٢ .

فصل

النوع الثالث : روايتان فيما ملك عن الكفار غنوة وقهراً ١٠٢ - كره الصحابة للمسلم دخول أرض الحراج لئلا يسقط خراجها بدخوله فيها ١٠٣ - لم يجتمع على الكافر العشر والحراج لأن العشر زكاة ١٠٣ - لا تنافي بين اجتماع الحائقين في العين الواحدة بسببين مختلفين ١٠٤ .

فصل

ويجوز بيع هذه الأرض وهبتها ورهنها وإيجارها ١٠٤ - فإذا بيعت هذه الأرض أو انتقل الملك فيها انتقلت خراجية كما كانت عند الأول ١٠٥ .

فصل

النوع الرابع : ما صولح عليه المشركون من أرضهم ، على أن يقرّوها في أيديهم بخراج يضرب عليها ، فهذا الخراج جزية ١٠٥ - الخراج يسقط عن أرض الصلح بالاسلام ١٠٦ .

فصل

النوع الخامس : أرض جلا عنها أهلها بغير قتال ، فهذه حكمها حكم الغنوة ١٠٦ - قال أحمد : كل أرض جلا عنها أهلها بغير قتال فهي "في" ١٠٦ .

فصل

النوع السادس : أرض صالحانم على نزولهم عنها ، فهذه تصير وفقاً لنا وثقة في أيديهم بالخراج ١٠٦ - هم أحق بهذه الأرض ما أقاموا على صلحهم فان الأرض لا تتزع من مستأجرها ١٠٦ .

فصل

أصل وضع الخراج ١٠٧ - إرسال عمر بن الخطاب عثمان بن حنيف على مساحة الأرض في الكوفة ١٠٧ - قول عمر : ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة إلا صريعاً خرابها ١٠٧ - تجار الحرب يؤخذ منهم العشر إذا قدموا على المسلمين ١٠٨ - يذهب الخراج مذهب الكراء ١٠٨ - بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه ١٠٨ - قول ابن عمر في القبالة : ذلك الربا العجلان ١٠٨ - مذهب الليث بن سعد أن إجارة الشجر بمنزلة إجارة الأرض ١٠٩ - معنى الخراج في كلام العرب إنما هو الكراء والغلة ١١٠ - قضى عليه السلام أن

الحراج بالضمان ١١٠ - رد ابن القيم على أبي عبيد في كراهته للقبالة إطلاقاً ١١١ -
 لافرق في القياس بين إجارة الشجر وإجارة الأرض ١١١ - محاكمة أبو عبيد
 صور من القبالة الفاسدة أو الإجارة الفاسدة ١١٢ - تقبل البلد كله بما فيه قبالة
 محرمة لا يميزها أحد ، ولم يفعل هذا أمير المؤمنين عمر ١١٢ - من الفقهاء من
 يمنع المساقاة ، ومنهم من يخصها بالنخل والكرم ١١٢ - جاءت الشريعة بتقديم
 المصلحة الراجعة على المفسدة المرجوحة ١١٣ - إشارة النبي إلى الحراج في حديثه
 الصحيح : « منعت العراق دوماً وفقيزها ، ومنعت الشام دينارها ومدينتها ... »
 الحديث ١١٣ .

فصل

قدر الحراج المضروب معتبر بما تحتمله الأرض ١١٣ - إنما ينظر الامام
 إلى ما تنطبق الأرض ١١٤ - ما وضعه عمر على أرض السواد ١١٥ - الحراج
 ليس بمقدّر شرعاً ١١٥ - أمر النبي في خوص الثمار أن يترك لأهل النخل
 الثلث أو الربع ١١٦ .

فصل

الحراج يوضع على الأرض وعلى الزرع ١١٦ - اعتبار حوله بالسنة الهلالية
 إن وضع على الأرض ١١٦ - اعتباره بكمال الزرع إن وضع على الزرع ١١٦ -
 على الامام أن يعمر الأرض مزيت المال من سهم المصالح ١١٧ - ليس للامام
 أن يضع على الأرض الموات خراجاً يكون على مضايدها ومراعيها ١١٧ -

فصل

إن زادت منفعة الأرض اعتمد فيها ما يكون عدلاً بين أرباب الأرض
 وأرباب الفقيه ١١٨ .

فصل

خراج الارض إن أمكن زرعها واجب ١١٨ - إذا زرع أو غرس ما لم ينص عليه اعتبر خراجه بأقرب المنصوصات شهاً به ١١٨ .

فصل

لا يجوز أن ينقل أرض الخراج إلى العشر ، ويعطل خراجها ، ولا أرض العشر إلى الخراج ويعطل عشرها ١١٩ - قال احمد : الخراج مثل الجزية على الرقبة ، ١٢٠ .

فصل

إذا بنى في أرض الخراج : دُوراً وحوانيت كان خراجها مستحقاً عليه ١٢٠ -
صرح أصحاب أحمد والشافعي وغيرهم أنه لاخراج على المساكن ١٢١ .

فصل

إذا أجر أرض الخراج أو أعارها فخراجها على المؤجر والمجير ١٢١ -
الخراج من تمة قرية الأرض ، فهو بمنزلة سقيها وحرثها وتيئتها للزراعة ١٢٢ -
الصواب أن منفعة الأرض إنما هي للمؤجر ١٢٢ .

فصل

الحكم إذا اختلف العامل ورب الأرض فيها ١٢٢ - القول قول المالك ،
فإن اتهم استخلف ١٢٣ .

فصل

إذا دعى رب الأرض دفع الخراج لم يقبل قوله ١٢٣ .

فصل

من أعسر بالخراج أنظر به إلى يساره ولم يسقط بالاعسار ١٢٣ .

فصل

إذا مظل بالخراج مع يساره حبس حتى يؤديه ١٢٣ .

فصل

إذا عجز رب الأرض عن عمارتها فاما أن يؤجرها وإما أن يرفع يده عنها
١٢٤ . لو أحيأ أرضاً ميتة ثم تركها لم يطالب بعمارتها ١٢٤ - الفرق بين المسألتين
أنه باحيائها قد ملكها ١٢٥ .

فصل

اختلاف الرواية عن أحمد فيا لا يتاله الماء من الأرض : هل يوضع عليه
خراج أم لا ١٢٥ .

من كانت بيده أرض خراجية فهو أحق بها بالخراج ، كالمتأجرة ١٢٥ .

فصل

من ظلم في خراجه فهل له أن يحتسب بالقدر الذي ظلم فيه من العشر ؟ فيه
روايتان عن أحمد ١٢٦ .

فصل

للإمام ترك الخراج وإسقاطه وتخفيفه تبعاً لمصلحة المسلمين ، وليس له ذلك
في الجزية ١٢٦ .

فصل

لاخراج على مزارع مكة وإن فتحت عنوة ١٢٦ - افتتح الرسول مكة
ومن على أهلها ، فلم يقسمها ولم يجعلها فيئاً ١٢٧ - مكة حرام حرماً الله
لاجل بيع رباعها ولا أجور بيوتها ١٢٨ - طائفتان غلظتا في مكة ١٣٠ .

-١٠٠٩-

فصل

في كرامة الدخول في أرض الحراج ١٣٠ - قول عمر : « لا تبنا عوارق في أهل الذمة فانما هم أهل خراج » ١٣١ - كأن استعباد بعضهم بعضاً غير مؤثر في إسقاط الحرية ١٣٣ .

بيع الكفار أولادهم للمسلمين وتفصيل مسائله ١٣٤ - إن كانوا ذمة تحت الجزية لم يميز اشتراء أولادهم ، ولا يملكهم المشتري لأنهم ملتزمون لجريبات أحكام الاسلام عليهم ، وذلك ينافي حكم الاسلام ١٣٤ .

فصل

شراء أرض الحراج ١٣٥ - كره الصحابة شراءها وقبالتها ١٣٥ - من أخذ أرضاً يجزيتها فقد باء بما باء به أهل الكتابين من الذل والصغار ١٣٦ - الفروق بين الحراج والاجارة ١٣٧ - سهل بعض الأئمة الدخول في أرض الحراج ١٣٨ - النهي عن التوسع والتبر في المال وغيره ١٣٩ - قول عمر بن عبد العزيز : « لما الجزية على الرووس ، وليس على الأرض جزية » ١٣٩ - اقتسمت الكوفة خطأ في زمن عمر بن الخطاب وهو أذن في ذلك ١٤٠

ذكر أحكام أهل الذمة في أموالهم ١٤٠ - ١٧٥

ليس عليهم صدقة في أموالهم التي يتجروت بها في المقام أو يتخذونها للثنية ١٤٠ - ليس عليهم في زروعهم سوى الحراج ١٤٠ - اختلاف السلف والخلف فيما استغلوه من الأرض العشرية ١٤٠ - أربعة أقوال في هذه الأرض العشرية وتفصيلها ١٤١ أهل المدينة لا يمكنون الذمي من شراء الأرض العشرية وأهل البصرة يقولون : يضاعف عليهم ١٤٤ - مذهب أحمد أنه يجب عليهم عشرين ، وعليه أكثر نصوصه واحتجاجه ١٤٦ - قياس الأرض على المواشي والعروض قياس فاسد ١٤٧ - لو اشترى ذمي من مسلم أرضاً لا عشر فيها لم يجب عليه شيء ولم يمنع من شرائها ١٤٨ - إن اشترى الزرع قبل امتداد حبه

لم يصح البيع ، وإن اشتراه بعد اشتداد حبه فزكاته على البائع ١٤٩ .

فصل

أموالهم التي يتجرون بها من بلد الى بلد يؤخذ منهم نصف عشرها إن كانوا ذمة ، وعشرها إن كانوا أهل هدنة ١٤٩ - مقدمة في تحريم المكوس وتغليظ أمرها ١٤٩ - صاحب المكس في النار ١٥٠ - من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه ١٥١ - زياد بن حدير أول عاشر عشري في الاسلام ١٥٢ - كان للمكس أصل في الجاهلية ١٥٣ - ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى ١٥٣ - يؤخذ من تجار أهل الحرب العشر ، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر ١٥٥ - أول من وضع العشر في الاسلام ممر ١٥٦ .

فصل

لا يؤخذ من الذمي شيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام كلها غير الحجاز ، فإن الجزية أثبتت له الأمان العام على نفسه وأهله وماله في المقام والسفر ١٥٧ - من دخل الحجاز من أهل الذمة شرط عليه نصف العشر ١٥٧ - في مذهب مالك أن الذمي إذا أقبر في بلده لم يطالب بشيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام أخذ منه العشر كلها دخل ، ولو مراراً في السنة ١٥٨ - حكم الذمي إذا اتجر بالحر والخنزير وما يحرم علينا ١٥٩ - مأخذ الامام أحمد في الإضعاف على أهل الكتاب ١٦٠ - كتب ممر إلى عامله : أن لاتعشروا في السنة إلا مرة ، وأن الجزية والزكاة إنما تؤخذ في العام مرة ١٦٢ .

فصل

متى أخذ منهم ذلك مرة كتب لهم حجة بأدائهم لتكون وثيقة لهم ١٦٢ - مادون النصاب لا يجب فيه زكاة على المسلم ولا على التغليبي ١٦٣ .

فصل

اختلفت الرواية عن أحمد في الذمي يمر على العاشر بخمر أو خنزير ١٦٤ -

معنى قول مر : « وكوم بيعها » ، وخذوا أتم من الثمن ، ١٦٤ - الخاتبة
يجوزون أخذ ثمن الحر والخنزير منهم عن جزية رؤوسهم ١٦٥ - الحكم
فيا إذا قال الذمي : عليّ دين ، أو هذه الجارية أختي ١٦٦ .

فصل

مذهب أحمد في الحربي المعاهد أنه يؤخذ منه العشر ١٦٦ .

فصل

يؤخذ منهم العشر في جميع أموال التجارة ١٦٧ .

فصل

ويؤخذ العشر من كل قاجر ، صغيراً كان أو كبيراً ، ذكراً أو
أنثى ١٦٧ .

فصل

إن جاء الحربي منتقلاً إلينا بأهله وماله لم يأخذ منه شيئاً إلا من تجارة
معه ١٦٨ .

فصل

يؤخذ منهم العشر سواء أخذوه منا أو لم يأخذوه ١٦٩ .

فصل

مذهب أبي حنيفة أنا لا نأخذ منهم شيئاً إلا أن يكونوا يأخذون منا
١٦٩ - من قال من أهل العراق « لا يؤخذ من الذمي شيء حتى يبلغ ماله مئتي
درهم » فانهم مشهور بالصدقة ١٧٠ - قول مالك وأهل الحجاز : « الذي
يؤخذ من أهل الذمة ليس بزكاة » ١٧٠ - سفيان في توقيته بالمئة جعل فرع
المال على حسب أصله ١٧١ - ثناء أبي عبيد على قول سفيان ١٧١ - إن كان

للذمي شهود من المسلمين على دَينِه قبل ذلك منه ١٧٢ - الرواية القائلة « لا يؤخذ من الذمي إلا مرة واحدة » هي للامامين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ١٧٣ - حديث عمر هو عدل بين قول أهل الحجاز وقول أهل العراق ١٧٣ - حكى أبو عبيد الاتفاق على أن الحربي يعشر كلها دخل إلينا ١٧٤ .

فصل

في الأمكنة التي يمنع أهل الذمة من دخولها والاقامة بها ١٧٥-١٩١
قول النبي عليه السلام لما اشتد به وجعه : « اثنتوني بكتف أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده أبداً » ١٧٥ - أحاديث في إخراج المشركين واليهود والنصارى من جزيرة العرب ١٧٦ - ليس لليهود والنصارى أن يدخلوا الحرم ١٧٧ - أرض نجران من جزيرة العرب ١٧٨ - في حديث علي عن إخراج أهل نجران من الجزيرة لإحالة على عمر قطعاً للنزاع ١٧٩ - استعاز عمر لإخراج أهل نجران لما دوي من الحديث ١٧٩ - صالح النبي أهل نجران على ترك الربا فنقضوا عهده ١٨٠ - لم يقر النبي عليه السلام أهل خير لإقراراً لازماً ، بل قال : « تقرّكم ما سئنا » ١٨١ - إجلاء عمر بني الحُفَيتق وإعطائهم إياهم قبة ما كان لهم من الثمر مالا وإبلا وعروضاً ١٨١ - قتال رسول الله ﷺ لأهل خير ، وسببه نساءهم وذرايبهم ، وقسه أموالهم جزاء نكثهم العهد ١٨٢ - غش أهل خير للمسلمين في زمن عمر ، وقول عمر : « من كان له سهم بخير فليحضر حتى تقسمها بينهم » ١٨٣ - قسمها عمر بين من كان شهد خير من أهل المدينة ١٨٤ - مذهب مالك لإجلال الكفار من أرض العرب كلها لقوله عليه السلام : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » ١٨٤ - مذهب الشافعي منعهم من الحجاز وهو مكة والمدينة واليامة ومخاليقها ١٨٤ - لإدخال بعض أصحاب الشافعي اليمن في جزيرة العرب ١٨٥ - كيف يكون اليمن من جزيرة العرب وهي وراء البحر ، فالبحر بينها وبين الجزيرة ؟ فهذا القول غلط محض ١٨٥ - في

مذهب الشافعية انه لا يجوز للامام أن يأذن لغير المسلمين بدخول حرم مكة .
أما حرم المدينة فلا يمنعون من دخوله ١٨٥ - .

فصل

مذهب أحمد : أنه يجوز لهم دخول الحجاز للتجارة ، لأن النصارى كانوا يتجرون إلى المدينة في زمن عمر ١٨٥ - الصحيح أن حرم المدينة في مذهب أحمد ليس كحرم مكة في امتناع دخوله ١٨٦ - أحكام تتعلق بمرض الذمي في الحجاز ١٨٦ - لا يؤذن لهم في الإقامة أكثر من ثلاثة أيام ، وقال القاضي : أربعة ١٨٦ - إن دخلوا غير الحرم لم يحجزوا إلا بأذن مسلم ١٨٧ - أنزل النبي عليه السلام وفد نصارى نجران وحانت صلاتهم فصلوا فيه ، وذلك عام الوفود ١٨٧ .

فصل

في مذهب مالك : 'يقرؤون في جميع البلاد إلا جزيرة العرب : مكة والمدينة وما والاها ١٨٧ - لا يمنعون من الاجتياز بها مسافرين ، ولكن لا يقيمون ١٨٨ .

فصل

مذهب أبي حنيفة : لهم دخول الحرم كله حتى الكعبة نفسها ، ولكن لا يستوطنون به ١٨٨ - أذن مؤذن النبي يوم الحج الأكبر : « أنه لا يحج بعد العام مشرك » ١٨٨ - للناس قولان في دخول أهل الكتاب في لفظ المشركين ١٨٨ - كان المشركون يجلبون للمسلمين الميرة ، فأعاضهم الله عنها

بالجزية ١٨٩ - ليس في هذا ما يدل على دخول أهل الجزية المسجد الحرام بوجه ما ١٨٩ - المراد بالمسجد الحرام : البيت نفسه ، والمسجد الذي حوله ، والحرم كله ١٨٩ - إن دخلوا مساجد الحلّ باذن مسلم ففيه روايتان عن أحمد ، ووجه الجواز في إحداها ١٩٠ - كان أبو سفيان يدخل مسجد المدينة وهو على شركه ١٩٠ - إذا دخل الكافر المسجد انضمّ إلى حدّث جنابته حدّث شركه ١٩١ - يجوز دخول أهل الذمة مساجد المسلمين إن دعت إلى ذلك مصلحة راجحة ١٩١ .

ذكر معاملتهم عند

وكرامة أن يبدؤوا بالسلام ، وكيف يرد عليهم ١٩١-٢٠٠

حديث : « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام » ١٩١ - إذا سلم عليكم أهل الكتاب : فقولوا : وعليكم ١٩٢ - اختلاف الرواة في حذف الواو وإثباتها ١٩٢ - غضب السيدة عائشة ولعنها لليهود حين قالوا للنبي : السام عليك ، وقول النبي لها : « مهلاً يا عائشة » ، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله ، ١٩٢ - حديث : « إنا غادون على يهود » ، فلا تبدؤوهم بالسلام ، ١٩٢ - لما كان السلام من أسماء الرب كانت أحقّ به ١٩٣ - اسم « السلام » يتضمن إثبات جميع الكمالات لله وسلب جميع النقائص عنه ١٩٣ - تحقيق نفيس لابن القيم في معنى اسم الله « السلام » ١٩٣ - أخطأ من زعم أنه من أسماء الشُّوب ١٩٤ - أسماء الله كلها حسنى ، وأفعاله كلها خير ، وصفاته كلها كمال ١٩٥ - اختلف في نسبة الجنة : « بدار السلام » ، ولا تنافي بين المعاني كلها ١٩٥ - قول المسلم : « السلام عليكم » ، إخبار للمسلم عليه بسلامته من غلبة المسلم وغشه ١٩٥ - تحقيق لغوي بلاغي في إلقاء التحية والرد عليها ١٩٥ - سلام المسلم وردّ الرادّ بشارة أعطيها المسلمون لدخولهم في الاسلام ، فأعظمهم أجراً أحسنهم تحية ١٩٦ - اشتق الله من تحية السلام اسم دينه الاسلام ١٩٦ - تفرقة دقيقة نفيسة

بين التحية الاسلامية وغيرها من التحيات ١٩٦ - السلام هو اسم الله ووصفه
وفعله ، فالتلفظ به ذكره له ١٩٧ - السر في عدم بده الكتائبين بالسلام ١٩٧ .

فصل

استشكلت طائفة دخول الواو في رد التحية « وعليكم » ١٩٧ - عامة المحدثين
يروون الحديث بالواو ، وابن عيينة يرويه بحذفها ١٩٨ - في ذكر الواو
مره لطيف : وهو أن هذا الذي طلبتموه لنا ودعوتكم به هو بعينه مردود
عليكم ١٩٩ - فالصواب لإثبات الواو ، وبه جاءت أكثر الروايات ١٩٩

فصل

لر تحقق السامع أن الذي قال له : « سلام عليكم » لا شك فيه فالذي
تقتضيه الأدلة الشرعية أن يرد عليه « وعليك السلام » فإن هذا من باب العدل ،
والله يأمر بالعدل والاحسان ١٩٩ - لا ينافي هذا شيئاً من أحاديث الباب
بوجه ما ١٩٩ - الاعتبار وإن كان لعموم اللفظ فإنما يعتبر عمومه في نظير
المدكور لا فيما يخالفه ٢٠٠ - إذا قال الكتافي : « سلام عليكم ورحمة الله »
فالعدل في التحية يقتضي أن يرد عليه نظير سلامه ٢٠٠ .

في عيادة أهل الكتاب ٢٠٠-٢٠٢

قول أحمد : « أرجو ألا قضيت العيادة » ٢٠٠ - ثلاث روايات منصوبات
عن أحمد : المنع ، والاذن ، والتفصيل ٢٠١ - عيادة النبي لغلام يهودي كان
يخدمه ٢٠١ - لما حضرت الوفاة أنا طالب عادة النبي وعرض عليه الاسلام ٢٠١ -

عاد رسول الله حتى رأس المنافقين عبد الله بن أبي بن سلول ٢٠٢ .

فصل

في شهود جنازتهم ٢٠٢ - ٢٠٤

لا بأس في تشييع المسلم جنازة المشرك ٢٠٢ - حديث عمر : د اركب في جنازتها ، وصر أمامها ، ٢٠٣ - لا بأس أن يلي المسلم أمر قرابته المشرك إذا مات حتى يواريه ٢٠٣ - أمر النبي علي بن أبي طالب أن يوارى أبا طالب ٢٠٣ - ابن عباس في رجل مات أبوه نصرانياً قال : يشهده ويدفنه ٢٠٤ - رجوع أبي عبد الله إلى قول ابن عباس ٢٠٤ .

فصل

في تعزيتهم ٢٠٤ - ٢٠٥

يقول للكتاني إذا عزاء : عليك بتقوى الله والصبر ٢٠٤ أو يقول : أكثر الله مالك وولدك ٢٠٥ - يقول أبي عبد الله في هذا الموضوع : ولا أحفظ فيه شيئاً ، ٢٠٥ .

فصل

في تهنتهم ٢٠٥ - ٢٠٦

اختلاف الرواية في ذلك عن أحمد ٢٠٥ - التخدير من الألفاظ الدالة على الرضى بدينه ٢٠٥ - التهئة بشعائر الكفر حرام بالاتفاق ٢٠٥ - من هنا عبداً بمعصية فقد تمرض لمقت الله ٢٠٦ - تجنب أهل الورع تهنة الظلة بالولايات ٢٠٦ .

فصل

في الكافرة تموت وفي بطنها ولد مسلم ٢٠٦ - ٢٠٨

قول واثلة : تدفن بين مقابر المسلمين والنصارى ٢٠٦ - فيها ثلاثة أقاويل عن أحمد ٢٠٧ - امرأة نصرانية بالشام حبلى من مسلم أمر عمر بدفنها مع المسلمين من أجل ولدها ٢٠٨ - تدفن منفردة كالمرتدة ٢٠٨ .

فصل

في المنع من استعمال اليهود والنصارى في شيء من ولايات المسلمين وأمورهم

٢٠٨ - ٢٣٦ .

قول النبي عليه السلام : « إنا لا نستعين بمشرك » ٢٠٩ - في الحديث أيضاً : « أنا يرى من كل مسلم بين ظهراني المشركين » ٢١٠ - إنكار عمر على أبي موسى الأشعري استعانة بكاتب نصراني ٢١٠ - قول عمر لمن استشاره في استعمال الكفار : « لا تأمنوهم على أموالكم » وتعلموا الكتابة » ٢١١ - كان عمر عبد نصراني لمبي أن يسلم فأعتقه ولم يستعن به ٢١١ - تحذير أبي هريرة من الاستعانة بمشرك في أمر من أمور المسلمين ٢١٢ .

(فصل) درج على ذلك الحلفاء الذين لهم ثناء حسن في الأمة ٢١٢ - ما كتبه عمر بن عبد العزيز إلى جميع عماله في الآفاق ٢١٢ - ما كتبه أيضاً إلى حياث عامله على مصر ٢١٣ - ما كتبه إلى عامل له استعان بنصراني في تصريف مصالح الاسلام ٢١٤ .

(فصل) تحذير شبيب بن شيبه أبا جعفر المنصور من تمكين النصارى من ظلم الناس ٢١٤ - قول المنصور بعد ذلك لوزيره الربيع : أكتب إلى الأعمال واصرف من بها من الذمة ٢١٥ .

(فصل) المهدي واجتماع الناس إلى بابيه متظلمين من ظلم الذمة ٢١٥ - ٢١٦ .

(فصل) الرشيد وصرفه الذمة عن أعمالهم ٢١٧ .

(فصل) المأمون وموقفه من القبط ٢١٨ - توقيعه بقطع أسماء اليهود من ديوان الجيش والحراج ٢١٩ .

(فصل) المتوكل وتغييره زي الذميين في مراكبهم وملابسهم ٢١٩ - تشدده في التحذير من اتخاذ أهل الذمة بطانة من دون المسلمين ٢٢٣ .

(فصل) المقتدر بالله وعزله كتب النصارى وعالمهم ٢٢٤ .

(فصل) الراضي بالله وكثرة الشكاية من الذميين في زمانه ٢٢٥ .

(فصل) الأمر بأمر الله وإلباسه الذميين الغيار ٢٢٦ - ٢٣٦ .
 (فصل) الغيار لم يلزموا به في عهد النبي ، وإنما اتبع فيه أمر عمر رضي الله عنه
 ٢٣٦ - كتب عمر بن الخطاب ان يجزوا نواحي الذميين ، وألا يلبسوا ألبسة
 المسلمين ٢٣٦ .

(فصل) في سياق الآيات الدالة على غش أهل الذمة للمسلمين وعداوتهم وخيانتهم
 وغشهم سوء لهم ، ومعاداة الرب تعالى لمن أعزهم أو والاهم أو ولاهم أمور
 المسلمين ٢٣٨ - ٢٤٢ .

(فصل) تولية الذميين نوع من توليتهم ٢٤٢ .
 (فصل) في عهد الملك الصالح كان محاضر الدولة النصراني يكاتب الفرنج
 بأخبار المسلمين ٢٤٣ - ظهور خيانة محاضر الدولة وإراقة دمه ٢٤٤ .

فصل

في أحكام ذبائحهم ٢٤٤ - ٢٦٩
 قوله تعالى « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » يراد به الذبائح ، لم
 يختلف في ذلك السلف ٢٤٥ - لا بأس بذبائح أهل الحرب إذا كانوا من أهل
 الكتاب ٢٤٥ - تفردت الشيعة دون الأمة بتحريم ذبائحهم واحتجوا بأن
 الذكاة الشرعية لم تدركها ٢٤٦ - تنازع السلف والخلف في ذبائح بني تغلب
 من العرب ٢٤٧ - لا يؤكل متروك التسمية سواء ذبحه مسلم أو كتابي ٢٤٧ -
 الرد على الشيعة بأن معرفة الذميين التامة باقاه ليست بشرط لتعذرها ، فانهم
 يعرفون أنه خالقهم ورازقهم وإن جهلوا بعض صفاته أو أكثرها ٢٤٧ - تخصيص
 الآية بما عدا الذبائح مخالف لاجماع الصحابة ٢٤٨ .

(فصل) لا فرق في هذا بين الحربي والمعاهد ٢٤٨ .
 (فصل) خمس مسائل في موضوع التسمية ٢٤٨ - المسألة الأولى من
 أباح متروك التسمية إذا ذبحه المسلم ٢٤٨ - من حرّم متروك التسمية من المسلم
 ٢٤٩ .

(فصل) المسألة الثانية : إذا ذكروا اسم غير الله على ذبيحتهم فهل يلحق بتروك التسمية ٢٤٩ - كأن أهل الكتاب "نُصّوا بإباحة ذبيحتهم حتى كأنها قد أهل بها لله مع الكفر الذي هم عليه ٢٥٠ - قد علم الله ما يقولون وأهل ذبائحهم ٢٥١ - من كرهوا الأبيحة التي ذكر عليها اسم غير الله نسبوا إلى علي" قوله : إذا سمعت النصراني يقول : باسم المسيح ، فلا تأكل ، وإذا لم تسع فكل ، فقد أحلت لنا ذبائحهم ٢٥٣ - جميع المبيعين والمهرمين ومناقشتها . ٢٥٣ - ٢٥٦ .

(فصل) المسألة الثالثة : إذا ذبحوا ما يعتقدون تحريمه هل يحرم على المسلم . ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(فصل) المسألة الرابعة : إذا ذبحوا ما يعتقدون حله ، فهل تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم ٢٥٧ - جميع المبيعين والمهرمين ومناقشتها . ٢٥٩ - ٢٦٧ .

(فصل) المسألة الخامسة : في الطريف ، وهو ما لصقت رثته بالجذب : هل يحرم علينا لكونهم لا يعتقدون حله أم لا ٢٦٧ - إشارة ابن القيم هنا إلى كتابه "هداة الحيارى من اليهود والنصارى" الذي ذكر فيه مرةً تحريم الطريف ، ومن أين نشأ ، وأن التوراة لم تحرمه ، وأنهم غلطوا على التوراة في تحريمه ٢٦٧ - ذهب أصحاب مالك إلى تحريم الطريف لأنه ليس من طعامهم ٢٦٩ .

ذكر أحكام معاملتهم ٢٦٩ - ٢٩٩

فصل في البيع والشراء منهم - ٢٦٩

ثبت عن النبي أنه اشترى من يهودي سلعة إلى الميسرة ٢٦٩ - في هذا دليل على جواز معاملة الذميين ، ورضيهم السلاح ، وعلى الرهن في الخضر ٢٦٩ - أكل عليه السلام من طعامهم ، وفي ذلك قبول قولهم : إن ذلك الشيء ملكهم ٢٧٠ .

(فصل) في شركتهم ومضاربتهم ٢٧٠ - لا يشاركهم المسلم إلا أن يكون هو الذي يلي البيع والشراء ٢٧٠ - لا يشارك المحروس لأنهم يستحلون ما لا يستحل الكنايون ٢٧٣ - مأخذان للذين كرهوا مشاركتهم . ٢٧٣ .

(فرع) مسلم ونصراني لهما على رجل نصراني مئة درهم ، فصاحه النصراني من حصته على خنزير أو على دن خر بالذي له عليه ، فللمسلم على النصراني خمسون درهماً ٢٧٤ .

(فصل) في استجارهم ، واستئجار المسلم نفسه منهم ٢٧٥ - استئجاره عليه السلام دليلاً مشركاً في هجرته ٢٧٥ - أيجار المسلم نفسه للذمي مسألة تحتاج إلى تفصيل ٢٧٥ - إجارة الخدمة تتضمن حبس نفسه على خدمة الذمي مدة الإجارة ، وفيه نوع إذلال للمسلم وإهانة له تحت يد الكافر ٢٧٦ - إذا كان الإيجار على عمل يتضمن تعظيم دينهم لم يجز ٢٧٧ مناقشة دقيقة للموضوع ٢٧٨ - ٢٨٠ - الإجارة أو الجمالة لا توصف بالصحة مطلقاً ، ولا بالفساد مطلقاً ، بل هي صحيحة بالنسبة إلى المستأجر فاسدة بالنسبة إلى الآجر ٢٨١ - إذا سلم إليهم المنفعة المحرمة التي استأجروها عليها صرف تعويضه في مصالح المسلمين في رأي شيخ الإسلام ابن تيمية ومناقشة ١٠٠ المسألة ٢٨١ - ٢٨٤ .

(فصل) إجارة داره لأهل الذمة بين الكافرين والمبشرين ٢٨٤ - إذا كان يكره بيعها من فاسق فكذلك من كافر ٢٨٦ - لا يجوز أن يؤجر داره ممن يتخذها كنيسة أو بيت نار أو يبيع فيها الخمر ٢٨٧ - ١٠٠ الخلاف والتردد في الكراهة هو فيما إذا لم يعقد الإجارة على المنفعة المحرمة ٢٨٩ - إذا غلب على ظن المؤجر أن المستأجر ينتفع بها في محرم حرمت الإجارة له ٢٩٠ .

(فصل) الكفار ممنوعون من الاستيلاء على ما ثبت للمسلمين فيه حق ٢٩١ - إنما الشفعة لمسلم ، ولا شفعة للذمي ٢٩١ - الشفعة حق يختص العقار ، فلا يساوي الذمي فيها المسلم ، كالإستيلاء في البنان ٢٩٣ - كثير من الفقهاء يمنعون الذمي

من التملك بالاحياء مع أن الاحياء لا يتضمن انتزاع ملك المسلم منه ٢٩٥ - ليس مع الموجبين للشفعة نص من كتاب الله ولا سنة ورسوله ولا إجماع من الأمّة ٢٩٦ - خطأ بعضهم في قياس الاخذ بالشفقة على الرد بالعيب وثبوت الخيار في البيع ٢٩٧ - الدمى كالمسلم في الاحياء ، لكن إن أحياء موات غنوة لزمه عنه الحراج ، وإن أحياء غيره فلا شيء عليه فيه ٢٩٨ - الفرق بين تملك الذمي بالاحياء وتملكه بالشفعة من وجوه ٢٩٩ .

فصل

في حكم أوقافهم ووقف المسلم عليهم ٢٩٩ - ٣٠٤

إذا وقفوا على جهة يجوز للمسلم الوقف عليها فهذا الوقف صحيح ٢٩٩ - إن شرط في استحقاق الاؤلولاد والاقارب بقاءهم على الكفر لم يصح هذا الشرط ٢٩٩ - الصدقة جائزة على مساكين أهل الذمة ، والوقف صدقة ، فلا مانع من وقفهم على مساكينهم ٣٠٠ - وصف الكفر ليس بمنع من الدفع إليهم ولا هو شرط في الدفع كما يظنه الغالط ٣٠٠ - البر بالكفر والإحسان إليهم ليس من الموالاة والمودة التي حذر الله منها المسلمين ٣٠١ - وقف المسلم عليهم يصح منه ما وافق حكم الله ورسوله ٣٠١ - الوقف على كنائسهم ومواضع كفرهم لا يصح من كافر ولا مسلم ٣٠٢ - نصارى وقفوا على البيعة ضياعاً كثيرة ، ثم مات النصارى وأسلم أبناؤهم فعلى المسلمين أن يعينوا الاؤلولاد حتى يستخرجوا الضياع من أيدي النصارى ٣٠٣ - الوقف ليس بعقد معاوضة ، وإنما هو إزالة للملك في الموقوف على وجه القرية ٣٠٤ .

(فصل) الوصية لا تصح للكفار ، وإن صحت للمعتن الكافر ، إذ الفرق بين أن يكون الكفر جهة أو تكون الجهة غيره ٣٠٥ - لو جعل الكفر جهة لم تصح الوصية اتفاقاً ٣٠٦ - بطلان الوقف على الكنيسة وعوده الوقف ملكاً للورثة ٣٠٧ .

فصل

في أحكام نكاحهم ومناكحتهم ٣٠٨ - ٣٩٧

في قوله تعالى « وأمراته حمالة الحطب » سماها أمراته بعقد النكاح الواقع في الشرك ٣٠٩ - غالب الصحابة لما ولدوا من نكاح قبل الإسلام في حال الشرك ٣٠٩ - رجم عليه السلام يهوديين زنيا ، فلو كانت أنكحتهم فاسدة لم يرحمها ٣٠٩ - اختلاف الناس في وقوع الطلاق من الكافر ٣٠٩ - إن اعتقد نفوذ الطلاق نفذ طلاقه ولم يكن الإسلام شرطاً في نفوذه ٣٠٩ - أقوال المبطلين والمصححين لأنكحتهم ومناقشتها ٢١١ - ٣١٦ .

(فصل) إن كان الكافر لا يعتقد وقوع الطلاق ولا نفوذه ففي نفوذ طلاقه روايتان منصوصتان ٣١٦ .

(فصل) إذا تزوجها الذمي فانه يحلها للأول عند الجمهور ، لأنه زوج وهي امرأة له ٣١٦ .

(فصل) مسائل تتعلق بثبوت صحة نكاحهم ٣١٧ - المسألة الأولى: إذا أسلم الزوجان أو أحدهما ، فإن كانت المرأة كتابية لم يؤثر إسلامه في فسخ النكاح ، وإن كانت غير كتابية وأسلم الزوجان معاً فها على النكاح سواء قبل الدخول بعده ٣١٧ - لو كانت المرأة مجوسية كانت الفرقة فسخاً ٣١٩ - المجوسية ليست من أهل الطلاق بخلاف الذمية ٣١٩ - لما تعجل الفرقة إذا كانت قبل الدخول ، وتقف على العدة إن كانت بعد الدخول ٣٢٠ - قول علي في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما : هو أملك ببيعهما في دار هجرتهما ٣٢١ - إذا أسلم زوجة الذمي ولم يسلم فانها تقرر عنده ولكن يمنع من وطئها ٣٢١ - مرادهم أن العصبة باقية ، فتجب لها النفقة والسكنى ٣٢١ - لم يقل أحد من الصحابة البتة بايقاع الفرقة بمجرد الإسلام ٣٢٢ - للنكاح ثلاثة أحوال : حال لزوم ، وحال تحريم وفسخ ليس إلا ، وحال جواز ووقف ، وهي مرتبة بين المرتبتين لا يحكم

فيها بلزوم النكاح ولا بانقطاعه بالكلية ٣٢٣ - رد النبي عليه السلام زينب ابنته على أبي العاص بالنكاح الأول بعد ست سنين ٣٢٤ - لما فتح عليه السلام مكة أسلم نساء الطلقاء وتأخر إسلام جماعة منهم ، ولم يذكر فرقا بين ما كان قبل انقضاء العدة وما كان بعدها ٣٢٥ - لا يحتاج إذا أسلم إلى ابتداء عقد فيه ولي وشهود ومهر وعقد ، بل إسلامه بمنزلة قبوله للنكاح ، وانتظارها بمنزلة الإيجاب ٣٢٦ - قول ابن حزم : خبر زينب صحيح ، ولا حجة فيه ، ورد ابن القيم عليه ٢٢٧ .

(فصل) احتجاج المعجلين للفرقة بقوله تعالى « فلا ترجعوهن إلى الكفار » ٣٣٨ - ٣٣٩ - جواب الآخرين : أنهم تأولوا الآية على غير تأويلها ٣٣٩ - قول شيخ الإسلام ابن تيمية : وأما القول بأنه بمجرد إسلام أحد الزوجين المشركين تحصل الفرقة قبل الدخول أو بعده فهذا قول في غاية الضعف ٢٤٢ - لم يسأل النبي ولا خلفاؤه أحداً من أهل الردة هل عاد إلى الإسلام بعد انقضاء العدة أم قبلها ، بل المرتد إن عاد إلى الإسلام فامرأته وماله باقٍ عليه بحاله ٣٤٥ .

(فصل) صحة العقود التي وقعت منهم في الشرك ٢٤٥ - لم يسأل النبي أحداً من الذين أسلموا : كيف كان عقدك على امرأتك ، ولا سأل من كانت تحته أختان : هل جمعت بينهما في عقد واحد ٣٤٥ - أبو حنيفة ينظر إلى صفة العقد في الكفر : هل له ماسخ في الإسلام أم لا ٢٤٥ - الذي مضت به السنة قول الجمهور ، والأدلة الثقلية على ذلك ٣٤٦ - احتجاج المنازعين ٣٤٨ - ودود المصححين لتلك العقود ٣٥٠ - جواب ابن القيم من وجه آخر : وهو أن العقد الذي وقع في حال الكفر لا يحكم له بصحة ولا فساد ، بل يقرّون عليه كما يقرّون على كفرهم ٣٥٣ - لما اختصت الأم بفساد نكاحها لأنها تحرم بمجرّد العقد على البنت ، فلم يمكن اختيارها ، والبنت لا تحرم قبل الدخول بأمرها ، فيتعين النكاح فيها ٣٥٩ .

(فصل) إن كان قد حل حرماً على التأيد ، وتعليل ذلك ٣٥٩ .

(فصل) ان طلق إحداها أو طلق ما زاد على الأربع ثبت النكاح في

غير المطلقة ، وكانت المطلقة هي المفارقة ٣٦٠ - إن وطئ واحدة فقياس المذهب أنه يكون اختياراً لها ٣٦٠ - الصواب أن تطليق إحداها لا يكون اختياراً لها ٣٦١ - النكاح بين الإسلام والإختيار موقوف لم ينسخ بنفس الإسلام ، ولا بقي صحيحاً لازماً ٣٦٢ .

(فصل) اختلاف الدارين لا يوقع الفرقة ، وإنما التأثير لاختلاف الدين ٣٦٣ -

تناظر الشافعي ومحمد بن الحسن في هذه المسألة ٣٦٤ - إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، وليس هذا الحيض هو العدة ، بل هو استبراء بحیضة تحمل بعدها للأزواج ٣٦٥ - حجج الحنفية ٣٦٥ - ٣٦٨ - رد الجمهور ٣٦٨ - قالت الحنفية : زوجان اختلفت بهما الدار فعلاً وحكماً فوجب أن تقع الفرقة بينهما ، وبيان وجهة نظرهم ٣٦٩ - قول الحنفية أيضاً : أن اختلاف الدارين يؤثر في قطع العصبة ، ورد الآخريين عليهم ٣٧١ .

(فصل) من فروع هذه المسألة أنهن قبل الإختيار على النكاح في حكم

الاتفاق ، فعليه نفقة الجميع إلى أن يختار ٣٧٣ .

(فصل) ولو زوج الكافر ابنه الصغير أكثر من أربع نسوة ثم أسلم الزوج

والزوجات لم يكن له الإختيار قبل بلوغه ، فإنه لا حكم لقوله ٣٧٣ .

(فصل) الإختيار واجب على الفور ٣٧٤ .

(فصل) إذا اختار أربعاً فهل يكون اختياره لمن فراقاً لساكنهن أم

لا بين منه حتى يفارقهن بفعله ٣٧٥ .

(فصل) إن مات قبل الإختيار فقياس المذهب أنه يجب على جماعتهن عدة

الوفاة ٣٧٦ - من اختارها منهن فهي زوجة من غير تجديد عقد ، ومن طلقها نفذ طلاقه ٣٧٧ .

(فصل) فيهن أربع يستحقن الميراث ، وأربع لا يستحققنه ، وبيان ذلك ٣٧٧ .

(فصل) إن كان بعد الدخول فالمر واجب لكل واحدة منهن لأجل الدخول ٣٧٨ .

(فصل) إن طلق الجميع خرج منهن أربع بالقرعة فكأن الاختارات ، ووقع الطلاق بين ، وانفسخ نكاح البواقي ٣٧٨ .

(فصل) لو أسلم ثم طلق الجميع قبل إسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن يختار منهن أربعاً ٣٧٩ .

(فصل) إذا اختار منهن أربعاً وفارق البواقي فهل العدة من حين الاختيار أم من حين الإسلام ٣٨٠ - إن ماتت إحدى المختارات أو بانّت منه وانتقضت عدتها فله أن ينكح واحدة من المفارقات ٣٨١ .

(فصل) إذا أسلم وتحتة ثمان نسوة فأسلم أربع منهن فله اختيارهن ، وله الوقوف إلى أن يسلم البواقي ٣٨١ - بخير في إبقائها ومفارقتها ولما كانت زوجته ٣٨١ .

(فصل) إذا أسلم قبلهن ولم يسلمن حتى انتقضت عدتهن ينّ منه من ذاختلاف الدينان ٣٨٢ - هذا مبني على أن الطلاق اختيار ٣٨٢ - البيئونة لما تقع من حين الإختيار ٣٨٣ .

(فصل) إذا اختار أربعاً وفارق البواقي فماتت إحدى المختارات أو بانّت منه وانتقضت عدتها فله أن ينكح من المفارقات تمام أربع ، ويكن عنده على طلاق ثلاث ٣٨٣ - اختيار ترك الجميع أو الأكثر كافٍ في فسخ نكاحهن ٣٨٣ - قد يريد الزوج فراق الجميع أو منّ عدا المختارة ، فلا معنى لأمره بطلاق أربع وهو يريد فراق الثمان ٣٨٤ .

(فصل) إن قال : كلما أسلمت واحدة اخترتها ، لم يصح لأن الإختيار لا يصح تعليقه على الشروط ٣٨٤ - الفسوخ كلها لا يجوز تعليقها بالشروط ٣٨٥ - قول الإمام : المنعة حرام وكل نكاح فيه وقت أو شرط فهو فاسد ٣٨٦ - لما أراد بالشرط هنا شرط التحليل كما صرح به في غير موضع ٣٨٦ - لما أبطل

أحمد نكاح المحلل لأنه محرّم ، ملعن فاعله ، منهيّ عليه ٣٨٦
تعليق الاختيار على الإسلام يصح ، ويصح تعليق الفسخ أيضاً على الشرط ، وهو
أولى بالصحة ٣٨٧ .

(فصل) إذا أسلم ثم أحرم بجم أو عمرة ثم أسلمن فله الاختيار ٣٨٧ ، - لأن
الاختيار استدامة للنكاح وتعيين للمكوحه ٣٨٧ .

(فصل) إذا أسلم الجميع ثم متنّ قبل أن يختار فله أن يختار منهنّ أربعاً ،
فيكون له ميراثهن ، ولا يرث من الباقيات لأنهن لسن زوجات ، وتفصيلات
آخر ٣٨٨ .

(فصل) إذا تزوج أخنين ودخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختر إحدهما
لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها لئلا يكون واطئاً لإحدى الأختين في عدة
الأخرى ٣٨٨ - إذا اختار أربعاً جاز وطؤهن من غير انتظار لانقضاء عدة
المفارقات ، وهو قول الجمهور ٣٨٩ - المطلقه زوجة ظاهراً وباطناً فالعدة في
حقها أثر من آثار نكاح صحيح لازم قابل للدوام ٣٩١ .

(فصل) تقرّ أهل الذمة على الأنكحة الفاسدة بشرطين ٣٩١ - روايتان
عن أحمد في إقرار الجوس على نكاح ذوات محارمهم لاعتقادهم جواز ذلك إذا
لم يترافعوا إلينا ٣٩١ - لا يقرّ الجوس على الزنى واللواط والربا ، وهو دون
نكاح الأم والبنت ٣٩٢ - لإقرارهم على الزنى والربا واللواط يتعدى ضرره إلى
المسلمين ٣٩٢ - قال أحمد في الرواية الثانية : لا يقرّ الجوس على نكاح ذوات
محارمهم ، بل بحال بينهم وبينهن ٣٩٣ - لم يمنح أحمد من تزوج الجوسي بالنصرانية
لما يلحقنا من الضرر بتحريم ابنتها علينا ، ولا خطر هذا التعليل بباله ٣٩٣ - إذا
ملك مجوسي أمة نصرانية حيل بينها ، لأن دينها أعلى من دينه ٣٩٤ - تفريق
عمر بين الجوس وبين ذوات محارمهم اجتهد منه رضي الله عنه - يكفينا في ذلك
النقل الصحيح عن ضرب الله الحق على لسانه وقلبه ٣٩٥ .

(فصل) لا تقرّ الذميين على نكاح يعتقدون بطلانه ، وأنه زنى ٣٩٦ -

إن وطئ بمجوسي كتابية بشبهة فالولد كتابي أيضاً ، وإن كان أحدهما يهودياً
والآخر نصرانياً فالظاهر أن الولد يكون نصرانياً ٣٩٧ .

فصول

في أحكام مهورم ٣٩٧-٤٠٧

نصراني تزوج نصرانية على قلة من خمر ثم أسلمها فان دخل بها فهو جائز ،
وإن لم يكن دخل بها فلها صداق مثلها ٣٩٧ - أسلم الخلق العظيم على عهده عليه
السلام فلم يتعرض لأحد منهم في صداق أصدق في حال الكفر إلا أن يكون
المفسد مقارناً للإسلام ، كنكاح أكثر من أربع ونكاح الاثنين ٣٩٨ - إذا
عينا خمرأ أو خنزيراً أجري تعيينه مجرى قبضه لئسكنها بالمطالبة متى شاءت ،
ولإقرارها لهم على تعيينه والتعاقد عليه ٣٩٩ - اختلاف أبي حنيفة وأصحابه في
هذه المسألة ٣٩٩ - كون الحمر والخنزير لا قيمة له عندنا لا يمنع من اعتبار قيمته
وقت العقد ٤٠٠ .

(فصل) إن قبضت من المهر بعضه وبقي بعضه سقط منه بقدر ما قبض ،
ووجب بحصة ما بقي من مهر المثل أو من القيمة على الخلاف ، وتكصيلات أخرى
في هذا العدد ٤٠٥ .

(فصل) إن نكحها نكاحاً لا يقرّون عليه إذا أسلموا ، فأسلمها قبل الدخول
وترافعا إلينا ففرّق بينها ولا مهر لها ٤٠٦ .

(فصل) إن تزوج ذمي ذمية على أن لا صداق لها أو سكت عن ذكره
فلها المطالبة بعوضه إن كان قبل الدخول ، وإن كان بعده فلها مهر المثل في
نكاح المسلمين ٤٠٦ .

فصل

في ضابط ما يصح من أنكحتهم وما لا يصح ٤٠٧ - ٤١٠
إذا ارتفعوا إلى الحاكم في ابتداء العقد لم تزوجهم إلا بشروط نكاح الإسلام
٤٠٧ - إن أسلمها وكان العقد بلا ولي أو بلا شهود ، أو في عدة قد انقضت ،

أو على أخت وقد ماتت ، أقر عليه لعدم مقاومة المفسد للاسلام ٤٠٨ - أقر رسول الله الناس على ما أسلموا عليه من طلاق أو نكاح أو ميراث توارثوا عليه ٤١٠ .

فصل

في الكافر يكون ولياً لوليته الكافرة دون المسلمة ٤١٠ - ٤١٥

لا يعقد نصراني ولا يهودي عقدة نكاح لمسلم ولا مسلمة ، لا يكوّنان وليّين ، لا يكون الولي إلا مسلماً ٤١٠ - ان كانت مسلمة وأبوها نصراني وهي محتاجة فالمفضل أن ينفق عليها ٤١١ - لا يجوز أن تزوج نفسها إلا بولي ٤١٢ .

(فصل) ان تزوج المسلم ذمية بولاية أبيها الذمي لم يحجز النكاح على ظاهر كلام أحمد ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي ٤١٢ .

(فصل) لا يلي المسلم نكاح الكافرة ، لقطع الموالاة بين المسلمين والكفار ، إلا أن يكون سلطاناً أو سيداً لامة ، فان ولاية السلطان عامة ، ولسيد الامة تزويجها من كافر ٤١٣ - قولان للعناية في أم ولد الذمي إذا أسلمت هل يلي نكاحها أم لا يليه ٤١٣ - لا يلي مسلم نكاح كافرة إلا بالملك أو السلطنة ولا يلي كافر نكاح مسلمة إلا بملك يقر له عليها ٤١٤ - اتصال العقد بالمسلم يمنع من مباشرة الكافر له ، فيباشره المسلم باذن الولي جمعاً بين الحقيقتين : حق الولي وحق المسلم ٤١٥ .

(فصل) ان تزوج المسلم بشهادة ذميين ، فنص أحمد على أنه لا يصح ٤١٥ - قال المجوزون : الشهادة في الحقيقة للمسلم على الكافرة ، فهي في الحقيقة شهادة كافر على كافر ، ونحن نصح العقد بها ٤١٥ .

(فصل) لا يكون الكافر محرماً للمسلمة ٤١٦ - نمنعه من النظر الى

ابنته والحلوة بها إذا كان مجوسياً ٤١٦- المقصود من المحرم كمال الحفظ والشفقة ، وعداوة الدين قد تمنع ذلك ٤١٧

(فصل) الأقارب مطلقاً لا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين ، أما عمود النسب فقيهم روايتان ٤١٧- الفرق بين الزكاة والنفقة أن الزكاة حق الله ٤١٩ .
(فصل) يجوز نكاح الكتابية بنص القرآن ٤١٩ - المحصنات من العفايف ٤١٩ - الزانية خيئة بنص القرآن ٤٢٠ - أوضح ابن القيم بطلان تزوج الزواني من أكثر من عشرين وجهاً في غير هذا الكتاب ، وتبيننا مواضع ذلك كله في الحواشي ٤٢٠ - أباح الله لنا المحصنات من أهل الكتاب ، وفعله أصحاب نبينا ٤٢١ - فأولت الشيعة الآية على غير تأويلها فقالوا : المحصنات من المؤمنات من كانت مسلمة في الأصل ٤٢١ - الرد على الشيعة بالنصوص ٤٢٢ .

(فصل) تحريم الامة الكتابية لم ينعقد عليه الاجماع ٤٢٢ - المراد بالصالحين في قوله « وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » من صلح للنكاح ، وهو أصح التفسيرين ٤٢٣ - كل جنس جاز نكاح حرائزهم جاز نكاح إمامهم كالمسلمات ٤٢٣ - حجج المبيحين والمحرمين ومناقشتها ٤٢٣ - ٤٣٠ - للرجل أن يتزوج من لا تكافئه حاجته الى ذلك ، فإذا فقدت صفات الكفاءة جملة اقتضت محاسن الشريعة صيانتها عنها بتحريمها عليه ٤٣٠ .

(فصل) قال القاضي : يكره نكاح الكتابية ، فإن فعل عزل عنها ٤٣٠ - لا يتزوج الأسير ولا يتصرى بمسلمة ، إلا أن يخاف على نفسه ؛ فإذا خاف على نفسه لا يطلب الولد ٤٣١ .

(فصل) يجوز نكاح السامرة ، فانهم صنف من اليهود ٤٣١ - روايتان في نكاح الصابئة ٤٣١ .

(فصل) من كان متمسكاً بغير التوراة والانجيل ففي حل نكاحه وذيبحته وجهان ٤٣٢ - من يتمسك بغير التوراة والانجيل من الكتب قسم مقدر

لا وجود له على الحقيقة ٤٣٣ - 'عرف القرآن في الذين أوتوا الكتاب أنهم أهل الكتابين خاصة ، وعليه إجماع المفسرين والفقهاء وأهل الحديث ٤٣٣ .

(فصل) للرجل أن ينكح اليوم من أهل الكتاب رغم كثرة النساء ٤٣٣

(فصل) المجوس لا تجوز مناعتهم ولا أكل ذبائحهم ٤٣٤ - أخذ

الصحابة في دماهم بالعصاة ، وفي ذبائحهم ومناعتهم بالحرمات ، فردوا الدماء الى أصولها ، وردوا الفروج والذبائح الى أصولها ٤٣٦ .

(فصل) للمسلم إجبار زوجته الذمية على الفسل من الحيض ٤٣٦ - وله

أن يجبرها على الفسل من الجنابة ايضاً ٤٣٧ .

(فصل) الخروج الى الكنيسة له منها منه ، لثلا يعينها على أسباب الكفر

وشعائره ٤٣٨ .

(فصل) له منعها من السكر ، لأنه يتأذى به ٤٣٩ - لو أرادت المسلمة

أن تشرب من النبيذ المختلف فيه فلا منعها ٤٣٩ - إن كان حنبلين او شافعيين فلها منعها منه لأنها يعتقدان تحريمه ٤٤٠ .

(فصل) إذا أدخلت منزله الصليب يأمرها ، أما أن يمنعها فلا ٤٤٠ -

ليس له منعها من صيامها الذي تعتقد وجوبه ٤٤١ .

ذكر أحكام مواريثهم بعضهم من بعض

وهل يجري التوارث بين المسلمين وبينهم ، والخلاف في ذلك ،

وحجة كل قول ٤٣٢ - ٤٧٤

صحّ عن النبي قوله : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »

وقوله : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ٤٤٢ - اتفق المسلمون على

أهل الدين الواحد يتوارثون ٤٤٢ - يرث الحرابي المستأمن والذمي ، وورثانه

٤٤٣ - مفهوم قوله : « لا يتوارث أهل ملتين » توارث أهل الملة الواحدة

وإن اختلفت ديارهم ٤٤٣ - قال القاضي : لا يرث حرابي ذمياً ولا ذمي حرابياً

لأن الموالاة بينها منقطعة وهي سبب التوارث ٤٤٤ .

(فصل) إن اختلفت أديانهم هل يتوارثون أم لا ٤٤٤ - حكى حرب أنه يورث بعضهم من بعض ، ولا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ٤٤٥ - عن علي أنه جعل الكفر ملأاً مختلفاً ، ولم يعرف له من الصحابة مخالف ، فكان إجماعاً ٤٤٧ - قوله عليه السلام : « لا يقبل شهادة ملة على ملة ، إلا ملة الإسلام » يقتضي أن هناك ملأاً غير ملة الإسلام ٤٤٧ .

(فصل) في ذكر أحاديث هذا الباب وعليها ٤٤٨ - قوله عليه السلام : « الناس حيز ، وأنا وأصحابي حيز » ٤٥٠ - إضافة الملة إلى جميعهم لا يقتضي اشتراكهم في عين الملة ٤٥١ .

(فصل) توريث الكافر من المسلم لم يختلف فيه أحد من الفقهاء أنه لا يرثه ، ولكن تنازعوا في مسألة : وهي أن يسلم الكافر بعد موت قريبه المسلم ، وقبل قسم تركته ٤٥٢ - عبد الملك يرث إذا أسلم على ميوات قبل أن يقسم ٤٥٣ - قوله عليه السلام : « ما كان من ميوات قسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية ، وما كان من ميوات أدركه الإسلام فهو على قسمة الإسلام » ٤٥٥ - المال قبل القسمة لا تتعين حقوق الورثة فيه حتى تستقر الوصية ٤٥٧ - توريث المسلم قبل القسمة مما يرغب في الإسلام ويزيد فيه ٤٥٧ - حجج المانعين من التوريث والمورثين ومناقشتها ٤٥٨ - ٤٦٠ - إذا أسلم على ميوات قبل أن يقسم كانت داخلًا في الميراث ، وأما الزوجة فخارجة عن الميراث ٤٦١ .

(فصل) توريث المسلم من الكافر اختلف فيه السلف ٤٦٢ - مال المرتد لورثته من المسلمين ٤٦٣ - قوله عليه السلام : « لا يرث المسلم الكافر » المراد به الحربي لا المنافق ولا المرتد ولا الذمي ٤٦٣ - حمل طائفة من العلماء قول النبي « لا يقتل مسلم بكافر » على الحربي دون الذمي ٤٦٤ - الاعتبار في الإرث بالمناصرة ، والمانع هو المحاربة ٤٦٥ - قيل للنبي عليه السلام في حجة الوداع : « ألا تنزل في دارك ؟ فقال : « وهل ترك لنا عقيل من رباع » ٤٦٥ - لما هاجر المسلمون استولى أقرباؤهم المشركون على أموالهم ، ثم لما أسلموا قال عليه

السلام : د من أسلم على شيء فهو له ، ولم يرد إلى المهاجرين دورهم التي أخذت منهم ٤٦٦ - الكفار المحاربون إذا استولوا على أموال المسلمين ثم أسلموا كانت لهم ولم ترد إلى المسلمين ، لأنها أخذت في الله ، وأجورهم فيها على الله ٤٦٨ - كل من قتلهم المرتدون والمحاربون لما عادوا إلى الاسلام لم يضمنهم المسلمون شيئاً ٤٦٩ - البغاة المتأولون من أهل القبلة لا يضمنون ما أتلّفه بعضهم على بعض في القتال ٤٦٩ - كل دم أو جرح أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر ٤٦٩ - المحاربون قطاع الطريق العالمون بأن ما فعلوه محرم يضمنون ٤٧٠ - ما أتلّفوه هل يضمنونه مع العقوبات البدنية ٤٧٠ - قوله تعالى : د وإن كانت من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحير رقة مؤمنة ، يدل على أن المحاربين لا يرثون المسلمين ولا يعطون دينهم ، فإنهم كفار والكفار لا يرثون المسلمين ٤٧١ - الميراث لا يكون مع العداوة الظاهرة بل مع المناصرة الظاهرة ٤٧١ - ذهب بعضهم إلى أنه يرث المسلم الكافر بالموالة ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد ٤٧٢ - قال المورثون : ثبوت الولاية يقتضي ثبوت حكمه ، والميراث من حكمه ٤٧٢ - خبيج المورثين والمائنين ومناقشتها ٤٧٣ - ٤٧٤ .

(فصل) الكفار إما أهل حرب وإما أهل عهد. وأهل العهد ثلاثة أصناف : أهل ذمة ، وأهل هدنة ، وأهل أمان ٤٧٥ - لفظ الصلح عام في كل صلح ، وهو يتناول صلح المسلمين بعضهم مع بعض ، وصلحهم مع الكفار ٤٧٥ - المستامن هو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها ، وهؤلاء أربعة أقسام : رسل ، ونجار ، ومستجيرون ، وطلاب حاجة من زيارة أو غيرها ٤٧٦ .

(فصل) هل يجوز لولي الأمر أن يعقد الهدنة مع الكفار عقداً مطلقاً لا يقدره مدة ٤٧٦ - المذكور عن أبي حنيفة أن الهدنة لا تكون لازمة بل جائزة ٤٧٧ - لأجل أن تكون الهدنة لازمة مؤبدة فلا بد من توفيتها ٤٧٧ - القول الثاني - وهو الصواب - أنه يجوز عقد الهدنة مطلقة ومؤقتة ٤٧٧ - عامة عهد النبي مع المشركين كانت كذلك مطلقاً غير مؤقتة ، جائزة غير لازمة ،

كمهده مع أهل خير ٤٧٨ - ثبت بالقرآن والتواتر أن النبي عليه السلام نبذ
 إلى المشركين عهودهم بعد فتح مكة لما حج أبو بكر عام تسع ، فنذ إلى المشركين
 عهودهم ذلك العام ٤٧٩ - استدار الزمان كهيته يوم خلق الله السموات والارض
 لما حج النبي حجة الوداع في العام المقبل سنة عشر ٤٨١ - اختلف المفسرون
 في الأشهر الحرم التي هي أشهر التسيير ٤٨١ - إما أن يكون آخرها العاشر
 من ربيع الآخر أو العاشر من ربيع الأول ، ولا منافاة بين القولين ٤٨١ -
 قسمت الآية المشركين إلى ثلاثة أقسام : أهل عهد مؤقت ، وأهل عهد مطلق ،
 وقوم لا عهود لهم ٤٨٢ - من لم يفرق بين هذه الأقسام فلإما أن يقول : يجوز
 للامام أن ينبذ إلى كل ذي عهد عهده وإن كان مؤقتاً ، وإما أن يقول : بل
 العهد المؤقت لازم كما دل عليه الكتاب والسنة ٤٨٢ - العقد الجائر كالشركة
 والوكالة لا يثبت حكم فسخه في حق الآخر حتى يعلم بالفسخ ٤٨٤ - هذه
 الأشهر الأربعة أجل لمن كانت رسول الله قد أمنه أقل من أربعة
 أشهر ، وكانت أمانه غير محدود ، فأما من لا أمان له فهو حر في
 ٤٨٤ - قول الضحاك في هذه الأشهر الأربعة ضعيف ٤٨٥ - نبذ عليه
 السلام العهود إلى جميع المشركين مطلقاً ٤٨٥ - منعهم من المسجد الحرام
 عام فبين كان له عهد ومن لم يكن له عهد ، والبراءة خاصة بالمعاهدين ٤٨٧ -
 الأمان الذي كان لحجاج البيت لم يكن بعهد من النبي وأمان منه ، بل كان هذا
 دينهم في الجاهلية ٤٨٨ - لو كان قتال هؤلاء الذين نبذ إليهم العهود مباحاً في غيرها
 لم يشترط في حلة انتضاء الأربعة أشهر ٤٨٩ - من زعم أن المعاهدين لا يكون
 عهدهم إلا إلى أجل مسمى فهو مخالف للكتاب والسنة ٤٩٠ .

ذكر أحكام أطفالهم ٤٩٠ - ٦٥٦

وفيه بابان : الباب الأول في ذكر أحكامهم في الدنيا
والباب الثاني في ذكر أحكامهم في الآخرة

الباب الأول ٤٩٠

الأبوان هما السبب في وجود الطفل ، وهو جزء منها ، فكانا أخص به
وأحق بكفالته وتربيته من كل أحد ٤٩٠ - إذا نشأ الطفل بين أبويه كان عليه
دينها شرعاً وقدرأ ٤٩٠ - مسائل في تبعية الطفل الأبوين ٤٩١ - المسألة
الأولى : وهي موت الأبوين أو أحدهما ، وقد اختلف فيها على ثلاثة أقوال
٤٩٢ - سرّ المسألة أن الطفل تبع لأبويه في الاسلام والكفر ، فإذا عدّما
زالت تبعيته ، وكانت الفطرة الأولى أوّلى به ٤٩٣ - يرث الطفل حينئذ من
الميت منها ٤٩٤ - لو مات أبوه الكافر وهو حمل لا يرثه ، لأننا نحكم باسلامه
بمجرد موته قبل الوضع ٤٩٥ - أصحاب هذا القول حكموا باسلام أولاد الزنى
من أهل الذمة ، لانقطاع أنسابهم من آئتهم ٤٩٥ .

(فصل) قاعدة فيما يقتضي الحكم باسلام الطفل وما لا يقتضيه ٤٩٧ - أما
ما يتعلق بالآخرة فانه إذا أضمر كما أظهر كان من الفائزين بالجنة ٤٩٨ - قبول شهادة
الصبيان بعضهم على بعض في جراحاتهم إذا كانوا منفردين ٥٠٠ - قوله عليه السلام :
« رفع القلم عن ثلاثة » لم يرد به أنه لا يصح إسلام الطفل ولا ذكره ولا قراءته
ولا صلاته ولا صيامه ٥٠١ - سرّ حرمانه الميراث من قريبه الكافر ٥٠٢ .

(فصل) الصبي إذا كان له عشر سنين وعقل الاسلام فهو مسلم ٥٠٣ - أول من
أسلم بعد خديجة علي وهو ابن خمس عشرة سنة او ست عشرة ٥٠٤ - حديث
الأجلح عن علي : « عبدت الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة سبع سنين »
فالأجلح وإن كان صدوقاً فانه شيعي ، وهذا الحديث معلوم بظلاله بالضرورة
وتعليل ذلك ٥٠٥ - ٥٠٧ .

(فصل) الجهة الثانية : إسلام الأيوين أو أحدهما ، فيتبعه الولد قبل البلوغ والمجنون لا يتبع جده ولا جدته في الإسلام ٥٠٧ .

(فصل) تبعيته لجده منع منها الجمهور ٥٠٨ .

(فصل) الجهة الثالثة : تبعية السامي : فإذا سبي الطفل منفرداً عن أبويه بإسلامه لأنه صار تحت ولايته ، وانقطعت ولاية الأيوين عنه ٥٠٩ - للشافعية وجهان في هذا ٥٠٩ - قول الحنفية ٥٠٩ - الصحيح في هذه المسائل أنه يحكم بإسلامه تبعاً لسايبه مطلقاً ٥١٠ .

(فصل) في ذكر نصوص أحمد في هذا الباب ٥١٠ - ٥١٦

(فصل) قال الحلال (باب الصبي يخرج من باب الشرك إلى أبويه في دار الإسلام ، ومما نصرانيان في دار الإسلام) ٥١٦ .

(فصل) الجهة الرابعة تبعية الدار في ذلك في صور ٥١٧ - كل لقيط وجد في دار الإسلام فهو مسلم ٥١٨ - إن وُجد في دار الكفر فإن لم يكن فيها مسلم فاللقيط محكوم بكفره ، وإن كان فيها تجار مسلمون ساكنون فهل نحكم بكفره تبعاً للدار أو بإسلامه تغليباً للإسلام ٥١٩ .

(فصل) الذمي يجعل ولده الصغير مسلماً فهل يحكم بإسلامه بذلك أم لا ٥٢٠ .

(فصل) المملوك الكافر يكون تحت جارية كافرة ، ومما ملك مسلم ، إذا ولد بينهما ولد هل يكون تبعاً لأبويه أو لسيد الأيوين ٥٢٠ .

(فصل) نص أحمد على أن الفطرة هي ما فطر عليه من الشقاوة والسعادة ٥٢٣ - كلام أئمة الإسلام في هذا الموضوع الذي اضطربت فيه الأقدام ، وطال فيه النزاع والخصام ٥٢٤ - سئل النبي عن أطفال المشركين فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ٥٢٤ - حكى أبو عبيد القولين ولم يحلّ على نفسه في هذا قولاً ولا اختياراً ٥٢٥ - رَدَّ محمد بن نصر المروزي على ابن قتيبة ٥٢٥ - لم يرد ابن قتيبة ولا من قال بقوله : « إن الفطرة خلقه » أنها معرفة حاصلة بالفعل

مع المولود حين يولد ، فهذا لم يقله أحد ٥٢٩ - الله سبحانه قدر الشقاوة والسعادة وكتبها ، فالتوحيد والتيسير والتعجيس بما قدره الله تعالى ٥٢٩ - تمثيل النبي ذلك بقوله : « كما تنبع البهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » فالبهيمة تولد سليمة ثم يجدها الناس ٥٣٠ - لا ينافي هذا حديث ابن عباس : « إن الغلام الذي قتله الحضر طبع يوم طبع كافرأ ، ولو عاش لأرغى أبويه طغياناً وكفرأ » ٥٣١ .

(فصل) يدل على صحة ما فسر به الأئمة الفطرة أنها « الدين » ما رواه مسلم من حديث عياض بن حمار الجاشعي فيما يروي النبي عن ربه : « إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، ولأنهم أنتم الشياطين فاحتالهم عن دينهم ... الخ » ٥٣١ - أحاديث في المسند بهذا المعنى ٥٣٣ - سئل ابن شهاب عن رجل عليه رقبة مؤمنة : أيجزى عنه الصبي أن يعتقه وهو رضيع فقال : نعم ٥٣٥ - الحنيفية هي الاسلام ، فأكثر العلماء على أن الحنيف : المخلص ٥٣٧ - قول شيخ الاسلام ابن تيمية : الأدلة الدالة على أنه أراد فطرة الاسلام كثيرة ، وتفصيل هذه الأدلة ٥٣٨ - ٥٤٠ . (فصل) ولما صارت التقديرية محتججون على قوهم الفاسد صار الناس يتأولونه تأويلات يخرجونه بها عن مقتضاها ٥٤١ - ٥٤٨ - قوله عليه السلام : « إن الله خلق آدم من تراب ثم جعله طيناً ، ثم تركه حتى إذا كان حمأً مسنوناً ، ثم خلقه وصوره .. الخ » ٥٤٨ - نصوص أخرى تشبه هذا الموضوع ٥٤٩ - حديث إخراج الله من ظهر آدم يوم خلقه ما يكون إلى قيام الساعة ، فأخرجهم مثل الذر ٥٥٥ - كل من قال بأن العهد الذي أخذ عليهم هو أنهم أخرجوا من صلب آدم وخوطبوا وأقروا له بالربوبية ثم رُدُّوا في صلبه ، فإنه يفرق بين حالهم ذلك الوقت وحالهم وقت الولادة قطعاً ٥٥٧ - المرفوع الصحيح من الأحاديث لما فيه لإثبات القبضتين وتمييز أهل السعادة من أهل الشقاوة قبل إخراجهم إلى دار التكليف ٥٥٩ - أما الآثار التي فيها أنه استنطقهم وأشهدهم وخاطبهم فهي بين موقوفة ومرفوعة لانصح إسنادها ٥٥٩ .

(فصل) اختلف الحكماء في الفطرة المذكورة في الحديث اختلافاً كثيراً وكذلك اختلفوا في الأطفال وحكمهم في الدنيا والآخرة ٥٦٥ عرض الآراء المختلفة في ذلك ٥٦٦ - ٥٦٨ .

(فصل) قالت فرقة : الفطرة في هذا الموضع أريد بها الخلقة التي خلق عليها المولود من المعرفة بربه ٥٦٨ .

(فصل) قال آخرون : معناها أن المولود قد ولد على ما فطر الله عليه خلقه من أنه ابتدأهم للحياة والموت ، والسعادة والشقاوة ٥٦٩ .

(فصل) مارسه مالك في « موطنه » وذكره في أبواب القدر فيه من الآثار ما يدل على أن مذهبه في ذلك نحو هذا ٥٧١ .

(فصل) كلام أحمد يدل على أن الفطرة عنده الاسلام ٥٧٢ .

(فصل) قال آخرون : فطرم على الإنكار والمعرفة ، وعلى الكفر والايان ٥٧٦ - سئل ابن عباس عن ولدان المسلمين والمشركين أي الجنة هم ؟ فقال : حسبك ما اختصم فيه موسى والحضر ٥٧٧ - تبديل الحلق بأن مخلقوا على غير تلك الفطرة فهذا لا يقدر عليه إلا الله ، والله لا يفعله ٥٨٣ - لفظ الطبع لما كان يستعمله كثير من الناس في الطبيعة والهيئة ظن الظان أن هذا مراد الحديث ٥٨٤ .

(فصل) شبه عليه السلام في حديثه تكفير الأطفال بمجدة البهائم تشبيهاً للتغيير بالتغيير ٥٨٧ - وإذا ولد على الملة فأنما ينقله عنها الأبوان اللذان يغيرانه عن الفطرة ٥٨٨ - منشأ الاشتباه في هذه المسألة اشتباه أحكام الكفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة ٥٨٩ .

ما ذكره ابن تيمية يدل على أن الطفل إذا كفله آخاؤه من أهل الذمة فهو على دينهم ، ولا يدل على أنه لا يحكم بإسلامه إذا كفله المسلمون ٥٩٧

(فصل) قول إسحاق : إن العلماء أجمعوا على أن قوله تعالى : « وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم » أنها الأرواح قبل الأجساد ، والحق أن ذلك ليس باجماع ٥٩٧ .

(فصل) قالت طائفة أخرى : لم يرد رسول الله بذكر الفطرة ههنا كقراً
ولا إيماناً ، ولا معرفة ولا إنكاراً ٥٩٩ .

(فصل) قول طائفة أخرى : المراد أنهم ولدوا على الفطرة السليمة التي
لو تركت على صحتها لاختارت المعرفة على الانكار ٦٠٢ .
(فصل) كل حركة إرادية فالموجب لها قوة في المريد ٦٠٦ .
(فصل) في تلخيص الأقوال التي سبقت كلها ٦٠٨ .

الباب الثاني

ذكر أحكام أطفالهم في الآخرة

واختلاف الناس في ذلك ، رحمة كل طائفة على مذهبها ،

وبيان الراجح من أقوالهم ٦٠٩ - ٦٥٦

ذهب طائفة إلى التوقف في جميع الأطفال ، سواء كان آباؤهم مسلمين
وكفاراً ٦٠٩ قول عائشة في صبي توفي من الأنصار : عصفور من عصافير الجنة
وجواب النبي : « إن الله خلق للجنة أهلاً . خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم ،
وخلق للنار أهلاً ، وخلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم ٦١١ - حديث عائشة وإن
كان مسلم رواه في « صحيحه » - فقد ضعفه الامام أحمد وغيره ٦١٢ -
لاخلاف في أن أطفال المسلمين في الجنة - لما روي النبي على عائشة لكونها
حكمت على غيب لم تعلمه ٦١٣ - تقطع للمؤمنين بالجنة عموماً ولا تقطع
للوحد منهم بكونه في الجنة ٦١٤ - أحاديث السؤال عن الأطفال كلها صحاح
ولمّا وقع فيها السؤال عن أولاد المشركين ٦١٦ .

فصل

في أدلة من ذهب إلى أن أطفال المسلمين في الجنة ٦١٦ - ٦١٨

من تلك الأدلة حديث أبي هريرة : « ما من المسلمين من يموت له ثلاثة من

الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهم الله الجنة ، ٦١٦ - أحاديث أخرى في المعنى نفسه ٦١٧ - هذه الأحاديث أكثرها في الصحيح ، وهذا القول في أطفال المسلمين هو المعروف من قواعد الشرع ٦١٧ كلام أبي عمر في هذا الباب . قد أجمع المسلمون من أهل السنة وغيرهم إلا المجبرة على أن أولاد المؤمنين في الجنة ٦١٨ - أخبار استشهد بها على ذلك ٦١٨ - ليس القول بالمشيئة منهم قولاً شاذاً مهجوراً ، كما ظن أبو عمر ٦١٩ .

فصل

أولاد المشركين والمذاهب العشرة فيهم ٦١٩-٦٥٦

المذهب الأول : الوقف في أمرهم ، ولا نحكم لهم بمحنة ولا نأمر ٦١٩ - احتجاج هذه الفرقة ببعض النصوص ٦٢٠ - في استدلالها بهذه النصوص انظر ٦٢٠ - في حديث عائشة الذي استشهدوا به ما يدل على أن أولاد المشركين يلحقون بأبائهم من غير حمل ، والمراد إلحاقهم بهم في أحكام الدنيا ، وقد يلحقون بهم في الآخرة بأسباب آخر كما متعانهم في عرصات القيامة ٦٢٢ - حديث أبي رجاء العطاردي الذي استشهدت به هذه الفرقة في رفعه نظر ، ولو صح انما يدل على ذم من تكلم في أولاد المشركين بغير علم ٦٢٣

(فصل) المذهب الثاني : أنهم في النار ٦٢٣ - حجج المتكلمين الذين ذهبوا هذا المذهب ٦٢٣ - من الأحاديث الموضوعة التي لم تصح عن رسول الله ما استشهدوا به من سؤال خديجة بنت خويلد : أين أطفالي من أزواجي من المشركين ، وجواب النبي « في النار » ٦٢٦ - استهادهم بقوله : « الوائدة والمؤودة في النار » مع أنه مخالف للنص القرآن ٦٢٨ - احتجاجهم بالباطل بحديث « وأما النار فينشئ الله لها خلقاً يسكنهم إياها » واللفظة التي أوقعها الرواة خطأ في الحديث ٦٢٩ - بقية احتجاج هذه الفرقة والرد عليها ٦٣٠ - ٦٣٢ .

(فصل) المذهب الثالث أنهم في الجنة ٦٣٢ - هذا قول طائفة من المفسرين

